سلسلة
الأحاديث الضعيفة والموضوعة
وأثرها السيئ في الأمة

تأليف
محمد ناصر الدين الألباني
رحمه الله

المجلد العاشر
القسم الأول
٤٥٠١ - ٤٨٥٩

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع
لصاحبها سعد بن عبد الرحمن الراشد
الرياض

الطَبعَـةُ الأولى

١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م

ح مكتبة المعارف للنشر والتوزيع ، ١٤٢٢ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الالباني ، محمد ناصر الدين

سلسلة الاحاديث الضعيفة والموضوعة واثرها السئ في الامة .-الرياض.

٤٦٣ ص ، ١٧,٥ x ٢٥ سم

ردمك : x-٨٧-٨٣٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٣-٦٩-٨٥٨-٩٩٦٠ (مج ١٠ ، ج١)

١- الحديث الموضوع ٢- الحديث الضعيف أ - العنوان

ديوي ٢٣٢,٩ ٢٢/٤٢٨٢

رقم الإيداع : ٢٢/٤٢٨٢

ردمك : x-٨٧-٨٣٠-٩٩٦٠ (مجموعة)

٣-٦٩-٨٥٨-٩٩٦٠ (مج ١٠، ج١)

مكتبة المعارف للنشر والتوزيع

هاتف : ٤١١٤٥٣٥ - ٤١١٣٣٥٠

فاكس ٤١١٢٩٣٢ - ص.ب : ٣٢٨١

الرياض الرمز البريدي ١١٤٧١

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إنَّ الحمدَ لله ، نحمدُهُ ونستعينُهُ ونستغفرُهُ ، ونعوذُ بالله من شرورِ أنفسنا وسيئاتِ أعمالنا ، مَنْ يهدهِ اللهُ فلا مُضِلَّ له ، ومنْ يضللْ فلا هاديَ له ، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحدَهُ لا شريكَ له ، وأشهدُ أنَّ محمداً عبدُهُ ورسولُه .

أما بعدُ ؛ فهذا هو المجلد العاشرُ من «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، وأثرها السيئ في الأمة» ، يَخْرُجُ إلى عالم المطبوعاتِ ليرى النورَ بعد عشراتِ السنين ، يخرجُ إلى قُرَّائهِ ومنتظريهِ وراغبيه بمئات الأحاديث الضَّعيفة والموضوعةِ في مجالات الشريعة المختلفة ؛ من العقائد ، والآدابِ والأخلاقِ ، والأحكامِ ، وغير ذلكَ مَّما سيَراه كلُّ محبٍّ للعلمِ وأهلِهِ ، يخرجُ ليلحقَ بأمثاله من المجلدات السابقة ؛ ليكونَ المسلمُ على بينة مِنْ أَمْرِ دينهِ ، فلا ينْسِبُ إلى نبيه ﷺ ما لم يَقُلْهُ ، فيقع تحتَ وعيدِ قولهِ ﷺ : «كفَى بالمرءِ إثماً أنْ يُحَدِّثَ بكلِّ ما سَمعَ» ، أو تحت وعيد قولهِ الآخر : «من كذبَ عليَّ مُتَعَمِّداً ؛ فليتبوأْ مقعَدَهُ منَ النار» ، وحتى لا يقع المسلمُ في الضلالِ والبدعةِ ، ويصرفَ جهدَهُ ووقتَهُ فيما لم يشرعْهُ الله ورسولُه ، والمسكينُ يحسَبُ أنه يُحْسِنُ صُنْعاً !!

وسيرى القارئُ الكريمُ تحتَ أحاديثِ هذا المجلد ـ كسابقه ـ الكثيرَ والكثيرَ منَ الأبحاثِ والتحقيقات الحديثيَّة ، والردودِ العلميةِ القويَّة ، والفوائدِ والتنبيهات الخفيَّة ؛ كلٌ في مكانه ومناسبتِهِ ، وخُذْ أمثلةً على ذلك الأحاديث : (٤٥١٢ ، ٤٥٢٨ ، ٤٥٣٧ ، ٤٥٤٦ ، ٤٥٨٩ ، ٤٥٩٦ ، ٤٦١٥ ، ٤٦٤١ ، ٤٧١٤ ، ٤٧٦١ ، ٤٨١٣ ، ٤٨٣٥/م ، ٤٨٣٨ ، ٤٨٤٨ ، ٤٨٤٩ ، ٤٨٥٠ ، ٤٨٥٤ ، ٤٨٥٥ ، ٤٨٥٨ ، ٤٨٥٩ ، ٤٨٦٦ ، ٤٨٩١ ، ٤٨٩٤ ، ٤٩٢١ ، ٤٩٢٢ ، ٤٩٣٢ ، ٤٩٤٦ ، ٤٩٦١ ، ٤٩٦٨ ، ٤٩٧٩ ، ٤٩٩٢) ، هذا بالإضافةِ إلى الرَّدِّ على الشِّيعَةِ ، وبيانِ ضلالِهِم وكَذِبِهِم وافترائِهِم على أَهْلِ السُّنَّةِ بما لا تَراهُ في غيرِ هذا الكتاب .

وبطبيعة الحال ؛ فإنَّ هذا المجلد - كالمجلد التاسع - لم يراجِعْهُ الشيخُ المراجعةَ الأخيرة لتهيئته للطباعة ، ولو فعل لزاد وأفاد ، ومن ذلك - بل أهمه - أننا وجَدْنَا عدداً من الأحاديث لم يُثَبِّتْ عليها الشيخُ - رحمه الله - الحكمَ المختصرَ قبل التخريجِ - كعادته - ، فَوَضَعْنَا الحكمَ المناسِبَ عليها من خلالِ دراسةِ الشيخ لطُرقه وتحقيقه ، مع الرجوع إلى بعض إخواننا طلابِ العلْمِ في ذلك ، وإليكَ أرقامُ هذه الأحاديث كاملة : (٤٥٠٣ ، ٤٥٠٨ ، ٤٥٢٦ ، ٤٥٣١ ، ٤٥٣٢ ، ٤٥٣٣ ، ٤٥٥٠ ، ٤٥٦٠ ، ٤٥٧٨ ، ٤٦٩٢ ، ٤٧٢٨ ، ٤٧٤٩ ، ٤٧٥٤ ، ٤٧٥٧ ، ٤٧٥٨ ، ٤٨١٣ ، ٤٨٢٧ ، ٤٨٢٩ ، ٤٨٣٥ ، ٤٨٥٠ ، ٤٨٦٠ ، ٤٨٨٣) .

وهناكَ حديثان قُمْنَا بحذْفِهما ؛ نظراً لرجوعِ الشَّيخ - رحمه الله - عن تضعيفهما وتخريجه إيَّاهما في «الصحيحة» ، وأَمْرِهِ هو بنقلهما ؛ وهما : (٤٦٠٤ ، ٤٧٩٣) ، وقد أَشَرْنَا إلى ذلكَ في الحاشية .

وقد وجدنا - أيضاً - حديثين أخذا الرقم المكررَ قبلَهما ، فَفَصَلْنا اللاحقَ عن السَّابقِ بوضع [/م] بعد الرقم المكرر ، ولم نُعَدِّلِ الأرقامَ ؛ لأنَّ الشيخَ - رحمه الله - كانَ يُحِيلُ عليها في كُتُبِه الأخرى ، فتيسيراً على الباحث تركناها كما هي ، وهما : (٤٦١٣ ، ٤٨٣٥) .

وأخيراً ؛ لا يفُوتنا التَّوَجُّهُ بالشُّكْرِ إلى كلِّ مَنْ كانتْ له يَدٌ في إنجازِ هذا العمل العظيم في جميع مراحِلِه ؛ بما فيه عَمَلُ الفهارس العلميَّةِ المختلفةِ على نحو ما كانتْ تُصْنَعُ في حياةِ الشيخ - رحمه الله - ؛ فجزاهم الله خيراً ، وشَكَرَ لهم .

وصلَّى الله على نبيِّنا محمدٍ وآلِهِ وصحبهِ وسلَّم تسليماً كثيراً ، والحمدُ للهِ ربِّ العالمين .

١٢ محرم ١٤٢٢ هـ   الناشر

٤٥٠١ ـ (مَثَلُ المُؤمنِ إذا لقِيَ المؤْمِنَ فسلَّم عليهِ ؛ كمَثَلِ البُنْيانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بعضاً) .

ضعيف . أخرجه الخطيب (٦/٣٧١) عن **داود بن عبدالحميد** : حدثنا **ثابت ابن أبي صَفِيَّة أبو حمزة** عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن أبي موسى مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف ثابت وداود .

٤٥٠٢ ـ (مَثَلُ المؤمنِ ؛ كَمَثَلِ العَطَّارِ ؛ إن جالَسْتَهُ نَفَعَكَ ، وإنْ ماشَيْتَهُ نَفَعَكَ ، وإن شارَكْتَهُ نَفَعكَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/٢٠٥/١) ، والرَّامَهُرْمُزِي في «الأمثال» (١/٥٣ ـ ٢) عن **ليث** عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ليث ـ وهو ابن أبي سليم ـ كان اختلط ، وهذا من تخاليطه ؛ فإن الحديث محفوظ من حديث أبي موسى وغيره بغير هذا اللفظ والمعنى ، فانظر «الترغيب» (٤/٥٧) .

٤٥٠٣ ـ (مَثَلُ أَهْلِ بَيْتي ؛ مَثَلُ سَفينةِ نُوحٍ ؛ مَنْ ركِبَهَا نَجا ، ومَنْ تخلَّف عنها غَرِقَ) .

ضعيف . روي من حديث عبدالله بن عباس ، وعبدالله بن الزبير ، وأبي ذر ، وأبي سعيد الخدري ، وأنس بن مالك .

١ ـ أما حديث ابن عباس : فيرويه الحسن بن أبي جعفر عن أبي الصَّهْباء عن سعيد بن جبير عنه .

أخرجه البزار (٢٦١٥ ـ كشف الأستار) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٦٠/٣) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٣٠٦/٤) . وقال :

«غريب من حديث سعيد ، لم نكتبه إلا من هذا الوجه» . وقال البزار :

«لا نعلم رواه إلا الحسن ، وليس بالقوي ، وكان من العُبَّاد» . وقال الهيثمي في «المجمع» (١٦٨/٩) :

«رواه البزار ، والطبراني ، وفيه الحسن بن أبي جعفر ؛ وهو متروك» .

قلت : وهو ممن قال البخاري فيه :

«منكر الحديث» .

ذكره في «الميزان» وساق له من مناكيره هذا الحديث .

وشيخه أبو الصهباء ـ وهو الكوفي ـ لم يوثقه غير ابن حبان .

٢ ـ أما حديث ابن الزبير : فيرويه ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عامر بن عبدالله بن الزبير عن أبيه .

أخرجه البزار (٢٦١٢) .

وعبدالله بن لهيعة ضعيف ؛ لسوء حفظه .

٣ ـ وأما حديث أبي ذر : فله عنه طريقان :

الأولى : عن الحسن بن أبي جعفر عن علي بن زيد عن سعيد بن المسيب عنه .

أخرجه الفسوي في «معرفة التاريخ» (٥٣٨/١) ، والطبراني في «الكبير» (٢٦٣٦/٣٧/٣) ، وكذا البزار (٢٦١٤/٢٢٢/٣) . وقال :

«تفرد به ابن أبي جعفر» .

قلت : وهو متروك ؛ كما تقدم .

وعلي بن زيد ـ وهو ابن جُدْعان ـ ضعيف .

والأخرى : عن عبدالله بن داهر الرازي : ثنا عبدالله بن عبدالقدوس عن الأعمش عن أبي إسحاق عن حَنَشِ بن المعتمر أنه سمع أبا ذر الغفاري به .

أخرجه الطبراني في «المعجم الصغير» (ص٧٨) . وقال :

«لم يروه عن الأعمش إلا عبدالله بن عبدالقدوس» .

قلت : هو ـ مع رفضه ـ ضعفه الجمهور ؛ قال الذهبي في «الميزان» :

«قال ابن عدي : عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت . قال يحيى : ليس بشيء ، رافضي خبيث . وقال النسائي وغيره : ليس بثقة . وقال الدارقطني : ضعيف» .

قلت : والراوي عنه ـ عبدالله بن داهر الرازي ـ شرٌّ منه ؛ قال ابن عدي :

«عامة ما يرويه في فضائل علي ، وهو متهم في ذلك» . قال الذهبي عقبه :

«قلت : قد أغنى الله علياً عن أن تقرر مناقبه بالأكاذيب والأباطيل» .

والحديث ؛ قال الهيثمي :

«رواه البزار ، والطبراني في «الثلاثة» ، وفي إسناد البزار : الحسن بن أبي جعفر الجُفْرِي ، وفي إسناد الطبراني : عبدالله بن داهر ، وهما متروكان» !

قلت : لكنهما قد توبعا ؛ فقد رواه المُفَضَّل بن صالح عن أبي إسحاق به .

أخرجه الحاكم (٢/٣٤٣ و٣/١٥٠) . وقال :

«صحيح على شرط مسلم» !

وردّه الذهبي بقوله :

«قلت : مفضل خرّج له الترمذي فقط ، ضعفوه» . وقال في الموضع الآخر :

«مفضل واهٍ» .

قلت : يعني : ضعيف جداً ؛ فقد قال فيه البخاري :

«منكر الحديث» . وقال ابن عدي :

«أنكر ما رأيت له : حديث الحسن بن علي» .

قلت : سقط نصه من «الميزان» . ولفظه في «منتخب كامل ابن عدي» (١/٣٩٦ - ٢) :

عن الحسن بن علي قال : أتاني جابر بن عبدالله وأنا في الكُتَّاب ، فقال : اكشف لي عن بطنك ، فكشفت له عن بطني ، فألصق بطنه ببطني ، ثم قال : أمرني رسول الله ﷺ أن أُقرئك منه السلام .

قلت : وهذا عندي موضوع ظاهر الوضع ، وهو الذي قال ابن عدي : إنه أنكر ما رأى له . فتعقبه الذهبي بقوله :

«وحديث سفينة نوح أنكر وأنكر» !

قلت : فمتابعته مما لا يستشهد بها .

على أن فوقه أبا إسحاق - وهو السبيعي - ؛ وهو مدلس مختلط .

وحنش بن المعتمر ؛ فيه ضعف ، بل قال فيه ابن حبان :

«لا يشبه حديثه حديث الثقات» .

ورواه الفسوي من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن رجل حدثه حنش به .

ثم رأيت للحديث طريقاً ثالثاً : يرويه عبدالكريم بن هلال القُرَشي قال : أخبرني أسلم المكي : ثنا أبوالطفيل :

أنه رأى أبا ذر قائماً على هذا الباب وهو ينادي : ألا من عرفني فقد عرفني ، ومن لم يعرفني فأنا جندب ، ألا وأنا أبو ذر ، سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

٤ ـ وأما حديث أبي سعيد الخدري : فيرويه عبدالعزيز بن محمد بن ربيعة الكِلابي : ثنا عبدالرحمن بن أبي حماد المقرئ عن أبي سلمة الصائغ عن عطية عنه .

أخرجه الطبراني في «الصغير» (ص١٧٠) . وقال :

«لم يروه عن أبي سلمة إلا ابن أبي حماد ، تفرد به عبدالعزيز بن محمد بن ربيعة» .

قلت : ولم أجد من ترجمه .

وكذا اللذان فوقه .

وعطية ـ وهو العوفي ـ ضعيف . وقال الهيثمي :

«رواه الطبراني في «الصغير» و«الأوسط» ، وفيه جماعة لم أعرفهم» .

٥ ـ وأما حديث أنس : فيرويه أبان بن أبي عياش عنه .

أخرجه الخطيب (١٢/٩١) .

قلت : وأبان هذا متروك متهم بالكذب .

وبهذا التخريج والتحقيق ؛ يتبيَّنُ للناقد البصير أن أكثر طرق الحديث شديدة الضعف ، لا يتقوى الحديث بمجموعها .

ويبدو أن الشيخ صالح المقبلي لم يكن تفرغ لتتبعها وإمعان النظر فيها ؛ وإلا لم يَقُلْ في كتابه «العلم الشامخ» (ص٥٢٠) :

«أخرجه الحاكم في «المستدرك» عن أبي ذر . وكذلك الخطيب وابن جرير والطبراني عن ابن عباس وأبي ذر أيضاً ، والبزار من حديث ابن الزبير . وحكم الذهبي بأنه «منكر» غير مقبول ؛ لأن هذا المحمل من مدارك الأهواء» !!

فأقول : نعم ! وللتعليل نفسه ؛ لا يمكن القول بصحته لمجموع طرقه ؛ لأن الشرط في ذلك أن لا يكون الضعف شديداً ، كما هو مقرر في علم الحديث ، وليس الأمر كذلك كما سبق بيانه . وظني أن الشيخ ـ رحمه الله ـ لو تتبع الطرق كما فعلنا ؛ لم يخالف الذهبيَّ في إنكاره للحديث . والله أعلم .

ومما يؤيد قولَ المقبلي ـ أن المحملَ من مدارك الأهواء ـ : أن هذا الحديث عزاه الشيخ عبدالحسين الموسوي الشيعي في كتابه «المراجعات» (ص٢٣ ـ طبع دار الصادق) للحاكم من حديث أبي ذر المتقدم (٣) ، موهماً القراء أنه صحيح بقوله :

«أخرجه الحاكم بالإسناد إلى أبي ذر (ص١٥١) من الجزء الثالث من **صحيحة (!) المستدرك»** !

وهو ـ كعادته ـ لا يتكلم على أسانيد أحاديثه التي تدعم مذهبه ، بل إنه

يسوقها كلها مساق المسلّمات المصحّحات من الأحاديث ؛ إن لم يشعر القارئ بصحتها كما فعل هنا بقوله :

«صحيحة المستدرك» ! فضلاً عن أنه لا يحكي عن أئمة الحديث ما في أسانيدها من طعن ، ومتونها من نكارة .

وقد خطر في البال أن أتتبع أحاديثه التي من هذا النوع وأجمعها في كتاب ؛ نصحاً للمسلمين ، وتحذيراً لهم من عمل المدلِّسين المُغْرِضين ، وعسى أن يكون ذلك قريباً .

ثم رأيت الخُمَيْنِيَّ قد زاد على عبدالحسين في الافتراء ؛ فزعم (ص١٧١) من كتابه «كشف الأسرار» أن الحديث من الأحاديث المسلَّمة المتواترة !!

ويعني بقوله : «المسلَّمة» ؛ أي : عند أهل السنة !

ثم كذب مرة أخرى كعادته ، فقال :

«وقد ورد في ذلك أحد عشر حديثاً عن طريق أهل السنة» !

ثم لم يسق إلا حديث ابن عباس الذي فيه المتروك ؛ كما تقدم !

٤٥٠٤ ـ (مَثَلُ بَلْعَمَ بْنِ باعُوراءَ في بني إسرائيلَ ؛ كَمَثَلِ أُمَيَّةَ بنِ أبي الصَّلْتِ في هذهِ الأُمَّةِ) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٢٧٤/١/١٠ ـ طبع المجمع) عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن سعيد بن المسيب مرسلاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه ـ مع إرساله ـ فيه عنعنة محمد بن إسحاق ؛ فإنه كان يدلِّس .

٤٥٠٥ - (إنّما مَثَلُ مِنىً كالرَّحِمِ ، هِيَ ضَيِّقةٌ ، فإذا حَمَلَتْ ؛ وسَّعَها اللهُ) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الأوسط» (٢/١٢١/١) عن علي بن عيسى الهُذَلي : ثنا يزيد بن عبدالله القُرَشي : حدثتنا جُوَيْرِيَةُ مولاة أبي الطُّفَيْلِ : سمعت أبا الطفيل يحدِّث عن أبي الدرداء قال :

قلنا : يا رسول الله ! إن أمر منى لعجب ؛ هي ضيِّقة ؛ فإذا نزلها الناس اتسعت؟! فقال ﷺ . . . فذكره . وقال :

«لا يروى عن أبي الدرداء إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو إسناد مظلم ؛ مَنْ دون أبي الطفيل لم أعرفهم .

وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣/٢٦٥) :

«رواه الطبراني في «الصغير» ، و«الأوسط» ، وفيه من لم أعرفه» .

قلت : ولم أره في النسخة المطبوعة من «الصغير» !

٤٥٠٦ - (مَجالسُ الذِّكْرِ تَنْزِلُ عليهِمُ السَّكِينةُ ، وتَحُفُّ بهمُ الملائكةُ ، وَتغْشاهُمُ الرَّحْمةُ ، ويَذْكُرُهمُ اللهُ على عَرْشِهِ) .

موضوع بهذا اللفظ . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/١١٨) ، والخطيب في «التاريخ» (٣/١٢٨) عن الجارود بن يزيد عن عمر بن ذَرٍّ عن مجاهد عن أبي هريرة وأبي سعيد مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث عمر ، تفرد به عنه الجارود بن يزيد النيسابوري» .

قلت : وهو كذاب ؛ كما قال أبو حاتم . وقال العقيلي :

«يكذب ويضع الحديث» .

٤٥٠٧ ـ (مُجالَسةُ العُلماءِ عِبادَةٌ) .

ضعيف جداً . رواه أبو عبدالله الجَمَّال القرشي في «جزء من فوائده» (١/٣) ، والديلمي (٧٣/٤) عن مسلم بن كَيْسان عن مجاهد عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلم بن كيسان ؛ قال الذهبي في «الضعفاء» :

«تركوه» . وقال الحافظ :

«ضعيف» .

٤٥٠٨ ـ (مُداراةُ الناسِ صَدَقَةٌ) .

ضعيف . روي من حديث جابر ، وأنس بن مالك ، والمقدام بن مَعْدِي كَرِبَ ، وأبي هريرة .

١ ـ **أما حديث جابر** : فيرويه **المُسَيَّب بن واضح** : نا **يوسف بن أسباط** : نا سفيان عن محمد بن المنكدر عنه .

أخرجه ابن حبان (٢٠٧٥) ، وابن السني (٣٢٠) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٤٦/٨) ، والخطيب في «التاريخ» (٢٤٦/٨) ، وكذا أبو بكر المقرئ في «الفوائد» (١/٢/١) ، وأبو عَرُوبة الحَرَّاني في «حديثه» (١/٣) ، وأبو سَعيد بن الأعرابي في «معجمه» (٢/٨٩) ، وابن عدي (١/٩٢) ، والقُضاعي في «مسند الشهاب» (١/١٠) . وقال أبو نعيم :

«تفرد به يوسف عن سفيان» . وقال ابن عدي ـ في ترجمة يوسف ـ :

«يعرف بالمسيب بن واضح عن يوسف عن سفيان بهذا الإسناد ، وقد سرقه منه جماعة من الضعفاء ؛ رووه عن يوسف ، ولا يرويه غير يوسف عن الثوري» .

قلت : يوسف هذا صدوق ، ولكنهم ضعفوه ؛ لأنه كان يخطئ ، وقد دفن كتبه .

وقال ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢٨٥) عن أبيه :

«حديث باطل لا أصل له ، ويوسف بن أسباط دَفَنَ كُتُبَهُ» .

قلت : وقد تابعه **يوسف بن محمد بن المنكدر** عن أبيه عن جابر .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٧/٢٦١٣) ، والطبراني في «المعجم الأوسط» (١/٢٨/١/٤٥٩ ـ بترقيمي) من طريقين عنه .

وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ قال الهيثمي في «المجمع» (٨/١٧) :

«ويوسف هذا متروك . وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به» . وقال ابن حبان في «الضعفاء» (٣/١٣٦) :

«يروي عن أبيه ما ليس من حديثه من المناكير التي لا يشك عوام أصحاب الحديث أنها مقلوبة» .

وقال الحافظ في «الفتح» (١٠/٢٢٨) ـ بعد أن عزاه لابن عدي والطبراني ـ :

«ويوسف بن محمد ضعفوه . وقال ابن عدي : أرجو أنه لا بأس به . وأخرجه ابن أبي عاصم في «آداب الحكماء» بسند أحسن منه» !

قلت : وكأنه يعني السند الذي قبله من رواية المسيب بن واضح ؛ لأنه أشهر

أسانيده ، وقد عرفت أن أبا حاتم قد أبطله . وإن كان يعني غيره ؛ فلا فائدة منه أيضاً ؛ كما تقدم عن ابن عدي ؛ أنه سرقه منه جماعة من الضعفاء .

والمسيب بن واضح ضعفوه أيضاً ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«قال أبو حاتم : صدوق يخطئ كثيراً . وضعفه الدارقطني» .

لكنه قد توبع في «طبقات الأصبهانيين» (٧١٨/٣٥٩) ، و«أخبار أصبهان» (٩/٢) .

٢ ـ **وأما حديث أنس** : فيرويه **الحسين بن داود بن معاذ البَلْخِيُّ** : ثنا يزيد ابن هارون عن حُمَيد عنه .

أخرجه ابن عَلْيك النيسابوري في «الفوائد» (٢/٣) .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته البلخي هذا ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«ليس بثقة ولا مأمون ، متهم» .

٣ ـ **وأما حديث المقدام** : فيرويه بقية عن بَحِيرِ بن سَعْد عن خالد بن معدان عنه .

أخرجه تَمَّام في «الفوائد» (١/١٤٠) .

قلت : وبقية مدلس ؛ وقد عنعنه .

٤ ـ **وأما حديث أبي هريرة** : فيرويه **زكريا بن يحيى** : أنبأ **أبو معاذ أحمد بن محمد البصري** : ثنا سفيان بن سعيد الثوري عن الأعرج عنه به مرفوعاً ؛ وزاد :

«وتقربوا إلى الله بمحبة المساكين والدنوِّ منهم ؛ فإن الرحمة نازلة عليهم ، والسكينة في قلوبهم ، وأبغضوا أهل المعاصي وتباعدوا عنهم ؛ فإن المقت والسخط

حولهم حتى يتوبوا ، فإذا تابوا تاب الله عليهم ، والتائب حبيب الله ، فهم إخوانكم ، ولا تعيِّروهم بذنب ، فمن عيَّر مسلماً بذنب قد تاب إلى الله منه ؛ لم يمت حتى يركبه» .

أخرجه أبو صالح الحَرَمِي في «الفوائد العوالي» (ق١٧٤/٢) .

قلت : وإسناده مظلم ؛ من دون الثوري لم أعرفهما .

وزكريا بن يحيى ؛ يحتمل أنه **أبو يحيى المصري الوقار** ؛ كذبه صالح جزرة ، وقال :

«كان من الكذابين الكبار» .

٤٥٠٩ ـ (مَكانُ الكَيِّ التَّكْميدُ ، ومَكانُ العِلاقِ السَّعُوطُ ، ومكانُ النَّفْخِ اللَّدودُ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١٧٠/٦) عن إبراهيم عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لانقطاعه بين إبراهيم ـ وهو ابن يزيد النَّخَعِيُّ ـ وعائشة .

ورجاله ثقات .

٤٥١٠ ـ (مَكْتُوبٌ في التَّوْرَاةِ : كَما تَدِينُ تُدانُ ، وكَما تَزْرَعُ تَحْصُدُ) .

لا أصل له مرفوعاً . رواه الخطيب في «اقتضاء العلم العمل» (رقم ١٦٤ ـ بتحقيقي) من طريق أبي حاتم الرازي قال : حدثني **سُوَيد ـ هو ابن سعيد ـ** : ثنا **أبو عون الحكم بن سنان** عن مالك بن دينار **قال** . . . فذكره .

قلت : وهذا ـ مع كونه مقطوعاً ـ ؛ فلا يصح إسناده ؛ لأن الحكم بن سنان ضعيف .

ونحوه سويد بن سعيد .

والحديث ؛ أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية الديلمي عن فَضَالةَ ابن عُبَيْدٍ مرفوعاً ! وتعقبه المناوي بقوله :

«ظاهر صنيع المصنف أن الديلمي أسنده في «مسند الفردوس» ! وليس كذلك ، بل ذكره بغير سند ، وبيَّض له ولده . وروى الإمام أحمد في «الزهد» بسند عن مالك بن دينار قال . . .» فذكره مقطوعاً كما سبق .

٤٥١١ ـ (مَكَّةُ أمُّ القُرَى ، ومَرْوُ أمُّ خُراسانَ) .

ضعيف . أخرجه ابن عدي (١/١٠٩) عن **سَمُرة بن حجرٍ الأنباري** : ثنا حسام **ابن مِصَكٍّ** عن عبدالله بن بريدة عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وحسام هذا ؛ قال الحافظ :

«ضعيف ؛ يكاد يُتْرَك» .

وسمرة بن حجر الأنباري ؛ لم أعرفه[1] .

٤٥١٢ ـ (مَكَّةُ مُناخٌ ، لا تُباعُ رِباعُها ، ولا تُؤَجَّرُ بُيوتُهَا) .

ضعيف . أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٢٢٣) ، وأبو عبدالله القطان في «حديثه» (ق١٨١/٢) ، والدارقطني في «السنن» (٣١٣) ، وعنه الديلمي (٤/٦٩) ، والحاكم (٢/٥٣) ، والبيهقي (٦/٣٥) من طريق **إسماعيل بن**

(١) له ترجمة في «تاريخ بغداد» (٩/٢٢٨) . (الناشر) .

إبراهيم بن مهاجر عــن أبيــه عن عبدالله بن بَابَاهْ عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً .
وقال الدارقطني :

«إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر ضعيف ، ولم يروه غيره» . وقال البيهقي :

«إسماعيل ضعيف ، وأبوه غير قوي ، واختلف عليه : فروي عنه هكذا . وروي عنه عن أبيه عن مجاهد عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً ببعض معناه» .

قلت : وشذَّ الحاكم فقال :

«صحيح الإسناد» !

فردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : إسماعيل ضعَّفوه» .

ومن طريقه : أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص٢٥) ، ونقل تضعيفه عن ابن معين . وعن البخاري أنه قال :

«في حديثه نظر» . وقال مرة :

«منكر الحديث» .

فهو عند البخاري شديد الضعف .

وقد روي من طريق أخرى ؛ فقال **أبو حنيفة** : عن **عبيدالله بن أبي زياد** (وفي رواية عنه : **ابن أبي يزيد**) عن أبي نَجِيح عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً به .

أخرجه الدارقطني ، والحاكم ، والبيهقي . وقال الدارقطني :

«كذا رواه أبو حنيفة مرفوعاً . ووهم أيضاً في قوله : عبيدالله بن أبي يزيد ! وإنما هو ابن أبي زياد القَدَّاح ، والصحيح أنه موقوف» .

ثم أخرجه هو ، والبيهقي : من طريقين آخرين عن ابن أبي زياد به موقوفاً .

قلت : وهو ضعيف مرفوعاً وموقوفاً :

أما الرفع ؛ فلتفرد أبي حنيفة به .

وأما الوقف ؛ فلأن ابن أبي زياد ليس بالقوي كما في «التقريب» . وقال الذهبي في «التلخيص» :

«قلت : عبيدالله لين» .

(تنبيه) : لفظ الحديث عند الطحاوي :

«لا يحل بيع بيوت مكة ، ولا إجارتها» .

واختار الطحاوي خلافه ، وهو مذهب أبي يوسف : أنه لا بأس ببيع أرض مكة وإجارتها ، وأنها في ذلك كسائر البلاد .

٤٥١٣ ـ (مَلَكٌ موكَّلٌ بالقُرآن ، فمَنْ قرأَهُ ـ مِنْ أَعْجَميٌّ أو عَربيٌّ ـ فلمْ يُقَوِّمْهُ ؛ قَوَّمهُ المَلَكُ ، ثُمَّ رَفعَهُ قَوَاماً) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٤/٦٥) عن الحاكم معلقاً بسنده عن المعلى عن سليمان التيمي عن أنس رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ المعلى : هو ابن هلال الطَّحَّان الكوفي ؛ قال الحافظ :

«اتفق النّقاد على تكذيبه» .

والحديث ؛ أورده السيوطي في «الجامع» من رواية الشيرازي في «الألقاب» عن أنس . قال المناوي :

«وظاهر صنيع المؤلف أنه لا يوجد مخرجاً لأشهر من الشيرازي ؛ مع أن الحاكم والديلمي خرجاه» !

كذا قال ! وظاهر كلامه أن الحاكم أخرجه في «المستدرك» ، ولم أره فيه !

٤٥١٤ - (مِنْ أشْراطِ السَّاعةِ : أنْ يَمُرَّ الرَّجُلُ في المَسْجِدِ ، لا يُصَلِّي فيهِ رَكْعتَينِ ، وأن لا يُسلِّمَ الرَّجُلُ إلا على مَنْ يَعْرِفُ ، وأنْ يُبْرِدَ الصبيُّ الشَّيخَ) .

ضعيف . أخرجه ابن خزيمة في «صحيحه» (١٣٢٦/٢٨٣/٢) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٣٦) من طريق الحسن بن بِشْر البَجَليّ : نا الحكم بن عبدالملك عن قتادة عن سالم بن أبي الجعد عن أبيه قال :

لقي ابن مسعود رجلاً ، فقال : السلام عليك يا ابن مسعود ! فقال ابن مسعود : صدق الله ورسوله ﷺ ! سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته الحكم بن عبدالملك القرشي ؛ قال الحافظ : «ضعيف» .

وخالفه منصور فقال : عن سالم بن أبي الجعد قال . . . فذكره ، لم يقل في إسناده : عن أبيه ، ولم يذكر في متنه :

«وأن لا يسلم . . .» .

أخرجه الطبراني أيضاً .

ثم أخرجه من طريق عمر بن المغيرة عن ميمون أبي حمزة عن إبراهيم عن علقمة قال :

لقي ابنَ مسعود أعرابيٌّ . . . الحديث مثله ؛ إلا أنه قال :

«وحتى تتخذ المساجد طرقاً» .

لكنْ ميمون أبو حمزة ضعيف .

وعمر بن المغيرة ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث مجهول» .

ثم تبيَّن أنّه قد تقدّم برقم (١٥٣٠)[1] .

٤٥١٥ - (مِنِ اقْتِرَابِ السَّاعَةِ : هَلاكُ العَرَبِ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٣٩٢٥) عن محمد بن أبي رَزِين عن أمِّه قالت :

كانت أم الحُرَيْرِ إذا مات أحد من العرب اشتد عليها ، فقيل لها : إنا نراك إذا مات الرجل من العرب اشتد عليك؟ قالت : سمعت مولاي يقول . . . فذكره مرفوعاً . وقال - مضعِّفاً - :

«حديث غريب» .

قلت : وعلته أم الحُرَير - بالتصغير - ؛ لا تعرف ؛ كما قال الحافظ الذهبي والعسقلاني .

ومثلها أم محمد بن أبي رزين ، وإن لم أجد من صرح بذلك .

وروى البزار (٣٣٣٠) ، وأحمد (٢/٥١٣) عن أبي بكر عن داود عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«أول الناس هلاكاً العرب ، ثم أهل فارس» .

---

(١) وقال الشيخ - رحمه الله - في آخر تخريجه هناك : «وإنما أوردته هنا من أجل الجملة الأخيرة منه في الإبراد ، وأما سائره فثابت في أحاديث ، فانظر الكتاب الآخر (٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩)» . (الناشر)

وهذا إسناد ضعيف ؛ داود ـ وهو ابن يزيد بن عبدالرحمن الأودي ـ ضعيف . وأبوه فيه جهالة .

٤٥١٦ ـ (مِنَ الجَفاءِ : أنْ أُذْكَرَ عندَ الرَّجُلِ ، فلا يُصَلِّي عَلَيَّ) .

ضعيف . أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٣١٢١) عن محمد بن مسلم وابن عيينة عن عمرو بن دينار عن محمد بن علي قال : قال رسول الله ﷺ .

قلت : وهذا إسناد صحيح مرسل .

ومحمد بن علي : هو أبو جعفر الباقر .

٤٥١٧ ـ (مِنَ الصَّدقةِ : أنْ يَعْلَمَ الرَّجُلُ العِلْمَ ؛ فَيَعْمَلَ بهِ وَيُعَلِّمَهُ) .

ضعيف . رواه أبو خيثمة زهير بن حرب في «كتاب العلم» (رقم : ١٣٨) : نا معاذ : نا أشعث عن الحسن قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لأن الحسن ـ وهو البصري ـ تابعي يرسل كثيراً . ورجاله ثقات .

وأشعث : هو ابن عبدالله الحُدَّاني .

والحديث ؛ أخرجه الآجُرِّي أيضاً في «أخلاق العلماء» (ص٢٧) ، وابن عبدالبر في «الجامع» (١٢٢/١) عن الحسن مرسلاً .

٤٥١٨ ـ (مِنَ المروءَةِ : أَنْ يُنْصِتَ الأخُ لأخِيه إذا حَدَّثَهُ ، ومِنْ حُسْنِ المُمَاشَاةِ : أنْ يَقِفَ الأخُ لأخِيهِ إذا انقطعَ شِسْعُ نَعْلِهِ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٣٩٤/٦) عن أبي يعقوب إسحاق

ابن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن موسى **المُؤَذِّن** : حدثنا **خِرَاشُ بن عبدالله** قال : حدثني مولاي أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته خراش بن عبدالله ، وهو ساقط عدم ؛ كما قال الذهبي .

وإسحاق بن يعقوب غير معروف ، وفي ترجمته ساقه الخطيب ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وبه يرد أيضاً على قول الذهبي في ترجمة خراش :

«ما أتى به غير **أبي سعيد العدوي الكذاب**» !

ويُستدرك به على تعقُّب الحافظ عليه بقوله :

«بل روى عنه أيضاً حفيده خراش» !

فقد روى عنه يعقوب بن إسحاق أيضاً .

والحديث ؛ روى الشطر الأول منه ابن قدامة في «المتحابين في الله» (ق١/١١١) .

٤٥١٩ - (مِنْ بَرَكَةِ المرأَةِ : تَبْكِيرُهَا بالبنَاتِ ؛ ألمْ تَسْمَع اللهَ يقولُ : ﴿يَهَبُ لِمَنْ يشاءُ إناثاً ويَهَبُ لِمَنْ يشاءُ الذُّكورَ﴾ ، فبدأَ بالإناثِ قَبلَ الذُّكورِ) .

موضوع . رواه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» (ص٧٢) ، والخطيب (٤١٧/١٤ - ٤١٨) ، وابن عساكر (١/٣٩٨/١٣) ، وأبو نعيم في «جزء حديث

الكُدَيمي وغيره» (٢/٣٣) عن مسلم بن إبراهيم : ثنا حَكِيم بن حِزَام عن العلاء بن كثير عن مكحول عن واثلة بن الأسقع مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ حكيم بن حزام هذا ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال أبو حاتم :

«متروك الحديث» . وقال الساجي :

«يحدِّث بأحاديث بواطيل» .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من رواية الخرائطي .

وتعقّبه السيوطي في «اللآلئ» (٩٧/٢) بأن له شاهداً من حديث عائشة مرفوعاً نحوه ؛ رواه أبو الشيخ !

وأقول : فيه متهمان ، فلا يصلح للشهادة .

٤٥٢٠ - (مِنْ تمامِ النِّعْمَةِ : دُخولُ الجَنَّةِ ، والفَوْزُ مِنَ النَّارِ) .

ضعيف[١] . أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٢٥) ، والترمذي (٣٥٢٤) ، وابن أبي شيبة (٩٤٠٥/٢٦٩/١٠) ، وأحمد (٢٣٥/٥) ، والطبراني في «الكبير» (٥٥/٢٠ - ٥٦) عن أبي الوَرْدِ عن اللَّجْلاج عن معاذ بن جبل قال :

سمع رسول الله ﷺ رجلاً يدعو يقول : اللهم ! إني أسألك تمام النعمة ، فقال :

«أي شيء تمام النعمة؟» . قال : دعوة دعوت بها ، أرجو بها الخير ، قال :

«فإن من تمام . . .» (الحديث) .

---

(١) تقدم تخريجه برقم (٣٤١٦) ، وما هنا فيه زيادة وفائدة . (الناشر) .

وسمع رجلاً وهو يقول : يا ذا الجلال والإكرام ! فقال :

«قد استجيب لك ، فَسَلْ» .

وسمع رسول الله ﷺ رجلاً وهو يقول : اللهم ! إني أسألك الصبر ، قال :

«سألت الله البلاء ؛ فاسأله العافية» .

قلت : وهذا إسناد فيه ضعف ؛ أبو الورد : هو ابن ثُمَامة بن حَزْنٍ القُشَيْري ؛ لم يوثقه أحد ، وقال الحافظ :

«مقبول» ؛ يعني : عند المتابعة .

ومع ذلك سكت عليه في «الفتح» (١١/٢٢٤ - ٢٢٥) ؛ وقد ذكره دليلاً لمن قال : إن الاسم الأعظم : «ذو الجلال والإكرام» ! وما أراه يجوز له السكوت عليه ؛ فقد ذكر في الاسم الأعظم أربعة عشر قولاً ؛ هذا أحدها ، فيحسن في مثل هذا الخلاف أن يُبيِّن قيمة أدلة الأقوال من حيث الثبوت ؛ لأن ذلك يساعد مَنْ لا علم عنده بالحديث على الترجيح .

٤٥٢١ - (مِنْ حُسْنِ عبادةِ المَرْءِ : حُسْنُ ظَنِّهِ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (١/١٦١) ، والخطيب (٥/٣٧٧) ، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٤/١٤١) عن **سليمان بن الفضل الزَّيْدي** : ثنا ابن المبارك عن همام عن قتادة عن أنس مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«سليمان ؛ ليس بمستقيم الحديث ، وقد رأيت له غير حديث منكر ، والحديث بهذا الإسناد لا أصل له» .

٤٥٢٢ ـ (مِنْ سَعادَةِ المَرْءِ : أن يُشْبِهَ أَباهُ) .

ضعيف . قال القضاعي في «مسند الشهاب» (١/٢٢) : روى أبو عبدالله الحافظ (يعني : الحاكم) في «كتاب فضائل الشافعي» قال : نا أبو علي الحسن بن محمد الصاغاني قال : نا أبو رجاء محمد بن حَمْدَوَيْهِ قال : نا عبيدالله بن عمر قال : نا أبو غسان القاضي أيوب بن يونس عن أبيه عن إياس بن معاوية عن أنس بن مالك قال :

كان النبي ﷺ ذات يوم في فُسْطاط ؛ إذ جاءه السائب بن عبد يزيد ومعه ابنه ، فنظر إليه النبي ﷺ وقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ مِنْ دون إياس بن معاوية ؛ لم أجد من ذكرهم ؛ سوى أبي علي الحسن بن محمد الصَّاغاني ؛ فأورده السمعاني في مادة «الصاغاني» هذه ؛ وقال :

«سمع أحمد بن محمد بن عمرو الضُّبَعِي . روى عنه الحاكم أبو عبدالله الحافظ» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول .

٤٥٢٣ ـ (مِنْ سُنَنِ المُرْسَلينَ : الحِلْمُ ، والحَيَاءُ ، والحِجَامَةُ ، والتَعَطُّرُ ، وكَثْرةُ الأَزْواجِ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٢/٢٧٢) ، والبيهقي في «الشعب» (٢/٤٥٨/٢) عن قُدَامة بن محمد عن إسماعيل بن شيبة عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«حديث غير محفوظ بهذا الإسناد» . وقال البيهقي :

«تفرد به قدامة بن محمد الخشرمي عن إسماعيل ، وليسا بالقويين ، وأصح ما روي فيه . . .» .

ثم ذكر حديث أبي أيوب المتقدم بلفظ : «أربع . . .» وهو ضعيف أيضاً ، مخرج في «الإرواء» (٧٥) ، وفي «المشكاة» (٣٨٢) .

٤٥٢٤ ـ (مِنْ شُكْرِ النِّعْمَةِ : إفْشاؤها) .

ضعيف . أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٩٥٨٠) عن معمر عن قتادة **قال** : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لإرساله . ورجاله ثقات .

٤٥٢٥ ـ (إنّ مِنْ كَرامةِ المؤمنِ علَى اللهِ : نقاءَ ثَوْبهِ ، ورِضاهُ بِاليَسيرِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/٢٠٢) عن كثير بن عُبَيْدٍ الحمصي : نا بقية بن الوليد **عن أبي توبة النُّمَيْرِي عن عَبَّاد بن كثير** عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عباد بن كثير ـ وهو الثقفي البصري ـ متروك . قال أحمد :

«روى أحاديثَ كذبٍ» ؛ كما في «التقريب» .

وأبو توبة النميري : اسمه جَرْوَلُ بن جَيْفَلٍ الحَرَّاني ؛ قال ابن أبي حاتم (٥٥١/١/١) :

«قال أبي : لا بأس به ، وقال أبو زرعة : كان صدوقاً ، ما كان به بأس» . وقال الذهبي في «الميزان» :

«صدوق ، وقال ابن المديني : روى مناكير» .

قلت : لعل تلك المناكير ممن فوقه أو ممن دونه ، كما هو الشأن هنا ؛ ففوقه عباد المتروك .

وتحته بقية بن الوليد ؛ وهو مدلس ، وقد عنعنه .

وقال الهيثمي في «المجمع» (١٣٢/٥) :

«رواه الطبراني ، وفيه عباد بن كثير ، وثقه ابن معين ، وضعفه غيره . وجرول ابن جيفل ؛ ثقة ، وقال ابن المديني : له مناكير ، وبقية رجاله ثقات» !

كذا قال ! وكان عليه أن ينبِّه على تدليس بقية وعنعنته .

قلت : ومن هذا التخريج والتحقيق ؛ تعلم أن قول ابن حَجَرٍ الهَيْتَمِيِّ في رسالته «أحكام اللباس» (ق٢/٢) :

«حديث حسن» !

أنه غير حسن ! ولعل السبب اغتراره بتخريج الهيثمي السابق ، وتقليده إياه في ذلك الاختلاف الذي حكاه في عباد ، وهو اختلاف لا قيمة له ؛ فقد قال ابن حبان :

«كان يحيى بن معين يوثقه ، وهو عندي لا شيء في الحديث» . وقال الحاكم - على تساهله المعروف - :

«روى أحاديث موضوعة» .

وهذا كله جارٍ على أنه عباد بن كثير الرملي الفلسطيني ، وهو محتمل ؛ لأنهم ذكروا في الرواة عنه أبا توبة النميري .

وأنا جريت على أنه عباد بن كثير الثَّقفي البصري كما تقدم ؛ لأنهم ذكروا في شيوخه عبدالله بن طاوس ، وهذا الحديث من روايته عنه كما ترى . والله أعلم .

٤٥٢٦ - (مَكْتُوبٌ في التَّوْرَاةِ : مَنْ سَرَّهُ أنْ تَطولَ أيامُ حَيَاتِهِ ، أو يُزادَ في رزقهِ ؛ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ)[1] .

ضعيف . رواه الحاكم (٤/١٦٠) ، والبزار (٢/٣٧٤/١٨٨٠) ، والبَاطِرْقَاني في «جزء من حديثه» (١/١٦٥) ، وابن عساكر (٢/٧٠/٩ و٢/٣٨٠/١٥) عن سعيد ابن بَشِير عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !! مع أنه القائل في «الضعفاء» (١/١٦٥) :

«سعيد بن بشير ؛ وثقه شعبة ، وفيه لين» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

ومن ذلك ؛ تعلم تساهل المنذري في قوله في «الترغيب» (٣/٢٢٣) :

«رواه البزار بإسناد لا بأس به ، والحاكم وصححه» !

٤٥٢٧ - (مَنِ ابْتُليَ فصبَرَ ، وأُعْطِيَ فشكَرَ ، وظَلَمَ فاسْتَغْفَرَ ، وظُلِمَ فَغَفَرَ ؛ أولئكَ لَهُمُ الأمْنُ وهُمْ مُهْتدونَ) .

ضعيف جداً . رواه ابن بِشْران في «الأمالي» (٢/٤/١٨) عن محمد بن المُعَلَّى عن زياد بن خيثمة عن أبي داود ، عن عبدالله بن سَخْبَرة مرفوعاً .

---

(١) قال الشيخ - رحمه الله - في حاشيته على «ضعيف الجامع» (ص٧٦٢) : «قلت : بل هذا من قول نبينا ﷺ ؛ ثبت ذلك عنه من طرق ، فانظر «صحيح الجامع» (٥٩٥٦ ، ٦٢٩١)(الناشر) .

ومن هذا الوجه : رواه أبو بكر الذكواني في «اثنا عشر مجلساً» (٢/١٩) ، والمخلّص في «الفوائد المنتقاة» (٣/١٥٠/٢) ، والخرائطي في «فضيلة الشكر» (٢/١٣٠) ، وابن أبي الدنيا في «الشكر» (١/٢٥/٢) وفي «الصبر» (٢/٤٣) إلا أنه قال : عن عبدالله بن سخبرة عن سخبرة .

وكذا رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٢٢٥ ـ ٢٢٦) ، والواحدي في «الوسيط» (١/٢٥٠/١) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو داود : هو الأعمى ؛ متروك .

وقد أخرج الترمذي (٢٦٥٠) حديثاً آخر عن محمد بن المعلى بهذا الإسناد بلفظ :

«من طلب العلم ؛ كان كفارة لما مضى» . وقال :

«حديث ضعيف الإسناد ؛ أبو داود يضعف ، ولا نعرف لعبدالله بن سخبرة كبير شيء ، ولا لأبيه ، واسم أبي داود : نفيع الأعمى ، تكلم فيه قتادة وغير واحد من أهل العلم» .

قلت : وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك ، وقد كذبه ابن معين» .

قلت : فمن الغريب ما نقله المناوي عن الحافظ ، فقد قال ـ عقب قول السيوطي : «رواه الطبراني والبيهقي في (الشعب)» ـ :

«رمز المصنف لحسنه ، وأصله قول الحافظ في «الفتح» : خرجه الطبراني بسند حسن» !

ووجه الاستغراب : أنني لا أظنه عند الطبراني إلا من الوجه المتقدم الواهي ، ويؤيدني أن الحافظ المنذري في «الترغيب» (٤/٤٥) أشار إلى تضعيفه ؛ وقال :

«رواه الطبراني» !

٤٥٢٨ ـ (مَنْ أَتى الجُمُعَةَ والإمامُ يَخْطُبُ ؛ كانَتْ لهُ ظهراً) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (٢/١٤١/٨) عن **أبي الفتح صدقة بن محمد بن محمد بن محمد بن خالد بن معتوق الهَمْداني ـ من أهل عين ثَرْمَا ـ** : نـا **أبـو الجهم بن طَلاب** : نا **يوسف بن عمر** : نا سعيد بن المغيرة : نا أبو إسحاق الفزاري عن الأوزاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً .

أورده في ترجمة أبي الفتح هذا ، ولم يذكر فيه أكثر من هذا الحديث .

وأبو الجهم بن طلاب وشيخه يوسف بن عمر ؛ لم أجد لهما ترجمة .

وبقية الرجال ثقات .

وأبو إسحاق الفزاري : اسمه إبراهيم بن محمد بن الحارث .

والحديث ؛ أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية ابن عساكر هذه . ولم يتعقبه المناوي بشيء ، بل شرحه شرحاً يُوهم صحة الحديث ، فقال :

«أي فاتته الجمعة ؛ فلا يصح ما صلاه جمعة ؛ بل ظهراً ؛ لفوات شرطها من سماعه للخطبة ، وهذا إذا لم يتم العدد إلا به» !

ولا دليل في السنّة على شرطية سماع الخطبة ، ولا على اشتراط عدد أكثر من عدد صلاة الجماعة ؛ فتنبَّه !

٤٥٢٩ ـ (مَنْ أَتى امرأةً في حَيْضِها ؛ فَلْيَتصدَّقْ بدينارٍ ، ومَنْ أَتاها وقَدْ أدبَرَ الدَّمُ عنها ولمْ تَغْتسلْ ؛ فبِنِصْفِ دينارٍ . كلُّ ذلكَ عن النبيِّ ﷺ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٤٩) : حدثنا إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري : أنا عبدالرزاق : أنا محمد بن راشد وابن جريج قالا : أنا عبدالكريم عن مِقْسَمٍ عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبدالكريم هذا : هو ابن أبي المُخَارق أبو أمية ؛ وهو مجمع على ضعفه ، وقيل : إنه عبدالكريم بن مالك الجزري الثقة ! والراجح الأول ؛ كما حققته في «صحيح أبي داود» (٢٥٨) .

واعلم أنه قد اضطرب في هذا الحديث اضطراباً كثيراً : متناً وسنداً ، وقد بيَّنت شيئاً منه في الكتاب المذكور ، وفي «ضعيف أبي داود» رقم (٤١ ـ ٤٣) ، وبيَّنت أن الصحيح في متنه :

أن عليه أن يتصدق بدينار أو نصف دينار على التخيير ، وبدون التفصيل المذكور في هذا الحديث . والله أعلم .

٤٥٣٠ ـ (مَنِ اتَّبعَ جِنازةً ؛ فليَحْمِلْ بجوانبِ السَّريرِ كُلِّها ؛ فإنَّهُ مِنَ السُّنَّة) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١/٤٥١) ، والطيالسي (١/١٦٥) عن عُبَيْدِ بن نِسْطاسٍ ، عن أبي عبيدة قال : قال عبدالله بن مسعود . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ قال البوصيري (ق٩٢/٢) :

«هذا إسناد موقوف ، رجاله ثقات ، وحكمه الرفع ؛ إلا أنه منقطع ؛ فإن أبا

عبيدة ـ واسمه عامر ، وقيل : اسمه كنيته ـ لم يسمع من أبيه شيئاً ، قاله أبو حاتم ، وأبو زرعة ، وعمرو بن مرة ، وغيرهم» .

٤٥٣١ ـ (مَنِ اتَّبَعَ كِتابَ اللهِ ؛ هداهُ اللهُ مِنَ الضَّلالَةِ ، ووقاهُ سُوءَ الحسابِ يومَ القِيامَةِ ، وذلكَ أنَّ اللهَ يقولُ : ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُداي فلا يَضِلُّ ولا يَشْقَى﴾) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/١٦١) : حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة : حدثني أبي ، قال : وجدت في كتاب أبي بخطه عن عمران بن أبي عمران عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ عمران بن أبي عمران هذا ؛ الظاهر أنه الرملي ؛ قال الذهبي :

«أتى بخبر كذب عن بقية بن الوليد ؛ فهو آفته» .

ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة ؛ متكلَّم فيه .

والحديث ؛ عزاه في «الدر المنثور» (٥/٣١١) لابن أبي شيبة أيضاً ، وأبي نعيم في «الحلية» ، وابن مردويه عن ابن عباس مرفوعاً . قال :

«وأخرج الفريابي ، وسعيد بن منصور ، وابن أبي شيبة ، وعبد بن حميد ، ومحمد بن نصر ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، والحاكم ـ وصححه ـ ، والبيهقي في «شعب الإيمان» من طرق ، عن ابن عباس قال :

أجار اللهُ تابعَ القرآن من أن يضل في الدنيا ، أو أن يشقى في الآخرة . ثم قرأ :

﴿فَمَنِ اتَّبعَ هُدايَ فلا يَضِلُّ ولا يَشْقَى﴾ ؛ لا يضل في الدنيا ، ولا يشقى في الآخرة» .

قلت : وهو عند الحاكم (٣٨١/٢) من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال :

من قرأ القرآن واتبع ما فيه ؛ هداه الله . . . الحديث مثل حديث الترجمة . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي .

والظاهر أن هذا هو أصل الحديث ؛ موقوف على ابن عباس ؛ رفعه ذلك المتهم .

ويؤيد ذلك : مجيئه من طرق عن ابن عباس موقوفاً .

٤٥٣٢ ـ (مَنْ أَتَتْهُ هَدِيَّةٌ وعندَهُ قومٌ جُلوسٌ ؛ فَهُم شُرَكاؤهُ فِيها) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٣٣/٢) عن يحيى بن سعيد الواسطي : نا يحيى بن العلاء عن طلحة بن عبيدالله عن الحسن بن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره مرفوعاً .

٤٥٣٣ ـ (مَنِ اتَّخَذَ مِنَ الخَدَمِ غَيْرَ ما يَنْكِحُ ، ثُمَّ بَغَيْنَ ؛ فَعَلَيهِ مِثْلُ آثامِهِنَّ مِنْ غَيرِ أنَ يَنْقُصَ مِنْ آثامِهِنَّ شيءٌ) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (ص١٥١ «زوائده» لابن حجر) . . . عن عطاء بن يسار عن سلمان : سمعت رسول الله ﷺ . . . فذكره . وقال صاحب «الزوائد» :

«فيه انقطاع» . يعني : بين عطاء وسلمان .

وفيه راويان آخران مجهولان ؛ كما نقله المناوي عن عبدالحق الإشبيلي . وقد سقط تمام الإسناد من «الزوائد» ؛ فلم أتمكن من دراسته ، فراجع «المناوي» .

ثم وقفت على إسناد البزار في كتاب «الوهم والإيهام» لابن القطان الفاسي ، ومنه بدا لي أن ما نقله المناوي عن عبدالحق فيه نظر ؛ لأنه ذكر فيه (١/١٢٠/٢) أن عبدالحق ذكر الحديث من طريق البزار عن عطاء بن يسار . . . فتعقبه بقوله :

«كذا أورده غير مبرز من إسناده إلا عطاءً ، ورأيت في بعضها تنبيهاً في (الحاشية) معزوّاً إلى أبي محمد ، معناه : أنه لا يعلم سماع عطاء من سلمان ! كأنه لم يهمه من أمر إسناده غير ذلك ! والحديث لا يصح ولو صح سماعه منه ؛ لأنه عند البزار هكذا : حدثنا إبراهيم بن عبدالله قال : حدثنا سعيد بن محمد قال : حدثنا **علي بن غراب** عن **سعيد بن الحُرِّ** عن سلمة بن كلثوم عن عطاء . . . فذكره .

أما سعيد بن الحُرِّ ؛ فلا أعرف له وجوداً إلا هنا .

وسلمة بن كلـ . . .» .

قلت : محل النقط لم يظهر في المصورة[1] ، فربما كان فيه كلامه على علي بن غراب ، وهو ممن اختلف فيه . وفي «التقريب» :

«صدوق ، وكان يدلس ويتشيع ، وأفرط ابن حبان في تضعيفه» . وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٩٨/٤) :

---

(١) انظر مطبوع «بيان الوهم والإيهام» (٨٨/٥) . (الناشر) .

«رواه البزار عن عطاء بن يسار عن سلمان ؛ ولم يدركه ، وفيه من لم أعرفهم» .

قلت : ولم أره في «كشف الأستار» ! والله أعلم .

٤٥٣٤ - (مَن اجتنبَ مِنَ الرِّجالِ أربعاً ؛ فُتِحَتْ له أبوابُ الجنةِ ، يَدْخلُ مِنْ أيِّها شَاءَ : الدِّماءَ ، والأموالَ ، والفُروجَ ، والأَشْرِبةَ . ومِنَ النساءِ : إذا صلَّت خَمْسَها ، وصامَتْ شَهْرَها ، وأَحْصَنَتْ فَرْجَها ، وأطاعَتْ زَوْجَها ؛ فُتِحَت لها أبوابُ الجنةِ الثمانيةُ ؛ تَدْخل مِنْ أيِّها شاءَتْ)[1] .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (١/١٤١) ، والسَّهْمي في «تاريخ جرجان» (٢٩١) عن رَوَّاد بن الجَرَّاح عن الثوري عن الزبير بن عدي قال : سمعت أنس بن مالك مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«هذا هو الحديث الذي قال أحمد : حديث منكر ، ونهى ابن زنجويه أن يحدث به» .

قلت : وهو من مناكير رواد بن الجراح هذا ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق ، اختلط بآخره فَتُرِك ، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد» .

ومن طريقه : أخرج البزار الشطر الأول منه ؛ كما في «المناوي» .

٤٥٣٥ - (مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْبِقَ الدَّائِبَ المُجْتَهِدَ ؛ فلْيَكُفَّ عَنِ الذُّنُوبِ) .

ضعيف جداً . رواه أبو سعيد النَّقَّاش في «الثاني من الأمالي» (٢/٤٧) ، وأبو

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : «البزار» . وهو في «الكشف» برقم (٣٣٣٦) . (الناشر) .

نعيم في «الحلية» (١٠/٤٠٠) عن يوسف بن ميمون عن عطاء عن عائشة مرفوعاً . وقالا :

«تفرد به يوسف» .

قلت : وهو الصباغ ، وهو ضعيف جداً ؛ قال البخاري في «التاريخ الكبير» (٣٨٤/٢/٤) ، وأبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٣٠/٢/٤) :

«منكر الحديث جداً» .

٤٥٣٦ - (مَنْ أَحَبَّ قَوْماً عَلى أعمالِهم ؛ حُشِرَ يَومَ القيامةِ في زُمْرَتِهم ، فَحُوسِبَ بحِسابِهِم ، وإنْ لَمْ يَعْمَلْ أَعمالَهُمْ) .

موضوع بهذا اللفظ . أخرجه ابن عدي (٢/١١) ، والخطيب (١٩٦/٥) عن إسماعيل بن يحيى عن سفيان عن عبدالله بن محمد بن عَقِيل عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته إسماعيل بن يحيى - وهو التيمي - ؛ كذاب ، كما قال غير واحد من الأئمة . وقال الدارقطني :

«كان يكذب على مالك والثوري وغيرهما» . وقال ابن عدي :

«حدث عن الثقات بالبواطيل ، وهذا الحديث لا يرويه عن الثوري غيره» .

قلت : ومنه تعلم أن الحافظ السخاوي لم يعطه حقه من الجرح حين قال في «المقاصد» (ص٣٧٩) :

«وفي سنده إسماعيل بن يحيى التيمي ، ضعيف» !

ومن العجيب : أن المناوي أقرّه على ذلك كما يأتي ؛ فلعلهما لم يستحضرا - حين حررا ذلك - ترجمته ؛ فَرَقًّا لَهُ ، فاقتصرا على هذا الجرح الناعم !

وفي «الجامع الصغير» بلفظ :

«من أحب قوماً ؛ حشره الله في زمرتهم» .

رواه الطبراني في «الكبير» ، والضياء عن أبي قِرْصَافَةَ .

وذكره الهيثمي (١٠/٢٨١) من رواية الطبراني ، وقال :

«وفيه من لم أعرفه» .

وقد نقله عنه المناوي ، وأتبعه بقوله :

«فقال السخاوي : فيه إسماعيل بن يحيى التيمي ، ضعيف» !

وأنا أستبعد جداً أن يكون عند الطبراني من طريق إسماعيل هذا ، ثم يخفى حاله على الهيثمي ، أو يغضّ الطرف عنه فلا يعلّه به ؛ وهو كذاب كما سبق ، وإنما يعله بمن لم يعرفه ! هذا أبعد ما يكون عن أهل العلم .

ويؤيده إخراج الضياء إياه في «الأحاديث المختارة» ، فهل يعقل أن يكون في إسناده هذا الكذاب؟!

فالذي يغلب على الظن : أن السخاوي لم تكن عبارته محررة في الكلام على الحديث واختلاف ألفاظه ، فاغترَّ المناوي بظاهر كلامه ؛ فقد قال السخاوي - تحت حديث «المرء مع من أحب» - :

«وفي لفظ آخر عن أبي قرصافة : «من أحب قوماً ووالاهم ؛ حشره الله فيهم» . وفي آخر عن جابر : «من أحب قوماً على أعمالهم ؛ حشر معهم يوم القيامة» . وفي لفظ : «حشر في زمرتهم» . وفي سنده إسماعيل بن يحيى التيمي ؛ ضعيف» .

أقول : ففهم المناوي - والله أعلم - من قول السخاوي :

«وفي سنده» ؛ أنه يعني الحديث بجميع ألفاظه المذكورة ! والظاهر أنه يعني حديث جابر وحده . والله أعلم .

وأما حديث : «المرء مع من أحب» ؛ فهو متفق عليه من حديث أنس بن مالك ، وهو مخرج في «الروض النضير» (١٠٤ ، ١٠٦ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٧٠ ، ١٠٢٨) ، و«تخريج فقه السيرة» (٢١٤) .

٤٥٣٧ ـ (مَنْ أَحْسَنَ الصلاةَ حيثُ يراهُ الناسُ ، وأَساءَ حينَ يَخْلُو ؛ فتلكَ استهانةٌ يستهينُ بها ربَّهُ) .

ضعيف . رواه عبدالرزاق في «المصنف» (٢/٣٦٩ ـ ٣٧٠) ، وأبو يعلى في «مسنده» (٣/١٢٦٩) ، والجرجاني في «الفوائد» (١٥٨/١) ، وأبو محمد الضَّرَّاب في «ذم الرياء في الأعمال» (٢٧٩/١) ، والبيهقي في «السنن» (٢/٢٩٠) عن **إبراهيم الهَجَري** عن أبي الأحوص عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً .

ثم رواه أبو محمد (١/٢٨٠ ـ ٢٨١) من طريق أخرى عن إبراهيم به موقوفاً . قال المنذري في «الترغيب» (١/٣٣) :

«الموقوف أشبه» .

قلت : وهو ضعيف موقوفاً ومرفوعاً ؛ فإن مداره على إبراهيم بن مسلم الهجري ؛ وهو ضعيف .

ثم وجدت له متابعاً : أخرجه أبو القاسم الحسيني في «الأمالي» (١/١١) عن **عبدالله بن محمد بن المغيرة** قال : حدثنا سفيانُ عن عطاء بن السائب عن أبي البَخْتَرِيِّ عن أبي الأحوص به .

لكن عبدالله بن محمد بن المغيرة ـ وهو الكوفي نزيل مصر ـ شديد الضعف ؛ قال ابن يونس :

«منكر الحديث» . وقال ابن عدي :

«عامة ما يرويه لا يتابع عليه» .

وساق له الذهبي عدة أحاديث مما أنكر عليه ، ثم قال :

«قلت : وهذه موضوعات» .

والحديث ؛ أورده ابن كثير في «تفسيره» بسند أبي يعلى ، وسكت عنه ، فتوهم الشيخ الرفاعي (٦٠١/٢) أن ذلك تصحيح منه للحديث ، فذكره في «مختصره» ! وليته سكت إذ أورده كما فعل بلديه (٤٤١/٢) ! إذن لكان الخطأ أيسر ، فكيف به وقد صرح بتصحيحه في «فهرسه»؟! فإلى الله المشتكى من هذا الزمان ومدعي العلم فيه !!

٤٥٣٨ ـ (مَنْ أَحْيَا سُنَّتي فقدْ أَحَبَّني ، ومَنْ أحبَّني كانَ معي في الجنَّة) .

ضعيف . روي من حديث أنس ، وله عنه طرق :

الأولى : عن ابنٍ لأنس بن مالك ـ واختلف في اسمه ـ ، فقال بقية : **عن عاصم بن سعيد** : حدثني ابن لأنس بن مالك عن أبيه مرفوعاً به .

أخرجه أبو عبدالله الرازي في «مشيخته» (١/٣) ، وابن بَطَّةَ في «الإبانة» (١/١٣١/١) ، وأبو محمد الجوهري في «مجلسان من الأمالي» (٢/٦٦) ، واللالكائي في «شرح السنة» (٢/١٠/١) ، والهَرَوي في «ذم الكلام» (٢/٨٢/٤) عن بقية به .

إلا أن بعضهم قال : حدثني معبد بن خالد عن أنس .

وأخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص١١٤) عن بقية عن عاصم قال : حدثني سعيد بن خالد عن خالد بن أنس عن أنس . ثم قال :

«لا يتابع عليه . وخالد بن أنس لا يعرف . وعاصم بن سعيد مجهول أيضاً» . وقال :

«وفي هذا الباب أسانيد لَيِّنة من غير هذا الوجه» .

ثم رواه (٣٢٧) من طريق نُعَيْم بن حماد : حدثنا بقية عن عياض بن سعيد المازني قال : حدثني سعيد بن خالد بن أنس بن مالك عن أنس بن مالك به . وقال :

«عياض مجهول ، حديثه غير محفوظ ، وقد روي بإسناد أصلح من هذا من غير هذا الوجه» .

قلت : ولعله يعني الطريق التالية عن ابن جدعان .

وبالجملة ؛ فهذه الطريق الأولى مدارها على بقية ، وهو مدلس ، وقد عنعنه في كل الطرق عنه . ثم هو ـ إلى ذلك ـ اضطرب في إسناده على وجوه :

فهو تارة يسمي شيخه عاصماً ، وتارة عياضاً .

وتارة لا يسمي ابن أنس ، وتارة يسميه . وإذا سماه ؛ فتارة يسميه معبداً ، وتارة سعيداً .

الثانية : عن علي بن زيد بن جُدْعان عن سعيد بن المسيَّبِ عن أنس مرفوعاً في حديث طويل له .

أخرجه ابن نصر في «الصلاة» (١/١٦٠) ، والطبراني في «الأوسط» (١/٣٩ - ترتيبه) ، ومن طريقه الهروي .

قلت : وابن جدعان ضعيف .

الثالثة : عن **يحيى بن عنبسة** : حدثنا حُمَيْد الطويل عن أنس .

أخرجه الهروي أيضاً .

ويحيى بن عنبسة دجَّال وضَّاع ؛ كما قال ابن حبان والدارقطني .

الرابعة : عن **العلاء أبي محمد الثقفي** عنه .

أخرجه الهروي .

والعلاء هذا : هو ابن زيد - ويقال : زيدل - ؛ متروك ، ورماه أبو الوليد بالكذب .

الخامسة : عن **أحمد بن محمد بن غالب - غلام خليل -** : حدثنا دينار ، عنه .

أخرجه عفيف الدين في «فضل العلم» (٢/١٢٤) .

قلت : ودينار هذا هو أبو مكيس الحبشي ؛ قال الذهبي :

«ذاك التالف المتهم . قال ابن حبان : يروي عن أنس أشياء موضوعة» .

وغلام خليل من الوضاعين المشهورين .

٤٥٣٩ - (مَنْ أخافَ مؤمناً ؛ كانَ حقّاً على الله أن لا يُؤْمِنَهُ مِنْ أفزاعِ يومِ القيامةِ) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الأوسط» (٤١٢) عن **محمد بن حفص الوَصَّابي** عن محمد بن حِمْيَرٍ عن سلمة (كذا) عن سلمة بن العيَّار عن عاصم ابن محمد عن زيد بن عبدالله بن عمر عن أبيه عن عبدالله بن عمر مرفوعاً . وقال :

«لم يروه عن سلمة إلا محمد بن حمير» .

قلت : هو ثقة .

لكن الراوي عنه محمد بن حفص الوصابي ضعيف ؛ كما قال ابن منده . وقال ابن أبي حاتم :

«أردت السماع منه ؛ فقيل لي : ليس يصدق ، فتركته» . وقال ابن حبان في «الثقات» :

«يُغْرِبُ» .

وسلمة شيخ ابن حمير ؛ لم أعرفه ! ويغلب على ظني أنه محرف من : (سليمان) ؛ وهو ابن سليم الكناني الكلبي أبو سلمة الشامي .

أو لعله سقط من الأصل : (أبي) أداة الكنية ، فالصواب : «عن أبي سلمة» ؛ ولعل هذا هو الأرجح ، وهو ثقة . والله أعلم .

والحديث ؛ قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/٢٥٤) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ؛ وفيه محمد بن حفص الوَصَّابي ، وهو ضعيف» .

وقد روي الحديث عن ابن عمرو بنحوه ، وسبق تخريجه برقم (٢٢٧٩) .

٤٥٤٠ ـ (مَنْ أَخَذَ بِسُنَّتي فَهُوَ مِنِّي ، ومَنْ رَغِبَ عنْ سُنَّتي فليسَ مِنِّي) .

ضعيف جداً . رواه أبو جعفر الرزاز البختري في «جزء من الأمالي» (٢/١٩٨ ـ ١/٩٩) ، وعبدالغني المقدسي في «السنن» (٢/٦٣) عن **جويبر عن طلحة بن السحاح** قال :

كـتـب عبيد الله بن معمر القرشي إلى عبدالله بن عمر وهو أمير فارس على جند : إنا قد استقررنا ولا نخاف عدونا ، وقد أتى علينا سبع سنين ، وقد ولدنا الأولاد ؛ فكم صلاتنا؟ فكتب إليه عبدالله : إن صلاتكم ركعتين ، فأعاد عليه الكتاب ، فكتب إليه ابن عمر : إن صلاتكم ركعتين . فأعاد إليه الكتاب؟ فكتب إليه ابن عمر : إني كتبت إليك بسنة رسول الله ﷺ ، فسمعته يقول . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته جويبر ـ وهو ابن سعيد ـ ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«قال الدارقطني وغيره : متروك» . وقال الحافظ :

«ضعيف جدّاً» .

وطلحة بن السحّاح ؛ قال الجَوْرقاني :

«لا يعرف» .

وعبيد الله بن معمر القرشي ؛ لم أعرفه .

٤٥٤١ ـ (مَنِ ازدادَ علماً ولَمْ يَزْدَدْ هُدىً ؛ لم يَزْدَدْ مِنَ اللهِ إلا بُعْداً) .

ضعيف جدّاً . رواه أبو سعد عبدالرحمن بن حمدان البصري في «جزء من الأمالي» (١٤٨) : أخبرنا أبو بكر عمر بن إبراهيم بن مَرْدَوَيْهِ الكَرَجِيُّ : خبرنا أبو سعيد أبان بن جعفر النَّجِيرمِيُّ : خبرنا أحمد بن سعيد الثقفي : خبرنا سفيان ابن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبان هذا ؛ قال الذهبي في «ذيل الضعفاء» :

«كذاب ، كان بالبصرة» .

وأفاد الحافظ في «اللسان» أن (أبان) مصحّف ، وأن الصواب (أباء) بهمزة لا بنون . وقد أورده كذلك الذهبي نفسه في «الميزان» ، وقال :

«تالف متأخر» .

وضبطه ابن ماكولا بتشديد الباء مقصوراً ، وقال :

«وذكره الخطيب بالتخفيف ، ووهم في ذلك» .

وأحمد بن سعيد الثقفي مجهول .

والحديث ؛ أورده السيوطي في «الجامع» من رواية الديلمي عن علي . وأفاد المناوي أن الحافظ العراقي قال :

«سنده ضعيف» !

وهذا فيه تساهل ؛ فإن حقه أن يقال : «ضعيف جدّاً» ؛ لأن فيه موسى بن إبراهيم ؛ قال الدارقطني :

«متروك» .

وكذبه يحيى كما في «الميزان» ، وساق له حديثين ، قال :

«إنهما من بلاياه» !

٤٥٤٢ ـ (مَنِ اسْتَجَدَّ ثَوباً فقالَ حينَ بَلَغَ تَرْقُوَتَهُ : الحمدُ للهِ الذي كَساني ما أُوَاري بهِ عَورتِي ، وأتجمَّلُ بهِ في حياتي ، ثم عَمَدَ إلى الثوبِ الذي أَخْلَق ، فَتَصدَّقَ بهِ ؛ كانَ في ذِمَّةِ اللهِ ، وفي جوارِ اللهِ ، وفي كَنَفِ اللهِ حَيّاً ومَيْتاً) .

ضعيف . رواه أحمد (٤٤/١) ، وأبو بكر بن النقور في «الجزء الأول من الفوائد»

عن أصبغ : ثنا **أبو العلاء الشامي** قال :

لبس أبو أمامة ثوباً جديداً ، فلما بلغ ترقوته قال : الحمد لله . . . ثم قال : سمعت عمر بن الخطاب يقول . . . فذكره مرفوعاً . وقال ابن النقور :

«أصبغ بن زيد الجهني الوراق ؛ كان من أهل واسط ، يكتب المصاحف ، مات سنة تسع وخمسين ومئة ، عن أبي العلاء الشامي ؛ وهو مجهول ، ويقال : إن هذا الحديث غير ثابت» .

ثم رواه من طريق **عبيدالله بن زَحْر** عن **علي بن يزيد** عن القاسم عن أبي أمامة :

أن عمر بن الخطاب دعا بثياب له جُدُدٍ فلبسها ، فلا أحسبها بلغت تراقيَهُ حتى قال : الحمد لله . . . فذكر الحديث بتمامه مرفوعاً نحوه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ عبيدالله بن زحر ، وعلي بن يزيد الألهاني ؛ ضعيفان ، وأحدهما أشد ضعفاً من الآخر .

وأبو العلاء مجهول ؛ كما قال ابن النقور .

وأصبغ صدوق .

٤٥٤٣ ـ (مَنِ اسْتَحلَّ بدِرْهمٍ ؛ فقدِ اسْتَحَلَّ . يعني : النِّكاحَ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١٨٦/٤) ، وأبو يعلى (٢٤١/٢ ـ ٢٤٢) ، والبيهقي (٢٣٨/٧) عن وكيع : حدثنا **يحيى بن عبدالرحمن ابن أبي لَبِيبة** عن أبيه عن جده مرفوعاً .

ولم يقل ابن أبي شيبة : عن أبيه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ **يحيى** هذا ؛ قال ابن معين :

«ليس بشيء» . وقال أبو حاتم :

«ليس بقوي» .

وأبوه عبدالرحمن بن أبي لبيبة ، وجده أبو لبيبة ؛ لم أجد من ترجمهما .

وكأنه لذلك قال الطحاوي في «أحكام القرآن» :

«هذا الإسناد لا يَقْطَعُ به أهل الرواية» .

ذكره ابن التركماني .

ثم تبيّنتُ أنه **يحيى بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي لبيبة** ـ ويقال : (ابن لبيبة) ـ ؛ ينسب تارة إلى جده الأدنى ، وتارة إلى جده الأعلى ، في بحث أجريته في حديث آخر ليحيى هذا ؛ سيأتي في المجلد الثالث عشر برقم (٦٣٥٤) .

٤٥٤٤ ـ (مَنِ استطابَ بثلاثةِ أحجارٍ ليسَ فيهنَّ رَجِيعٌ ؛ كُنَّ لَهُ طَهوراً) .

ضعيف بهذا اللفظ . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٨٦/١ ـ ٢) عن **إسماعيل بن عياش** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عُمَارة بن خزيمة عن أبيه خزيمة بن ثابت مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ورجاله ثقات ؛ إلا أن إسماعيل بن عياش ضعيف في روايته عن الحجازيين ، وهذه منها .

وقد أخرجه الطبراني وغيره من طرق أخرى عن هشام بن عروة به ، دون قوله :

« كن له طهوراً» ؛ بلفظ :

«الاستطابة (وفي رواية : الاستنجاء) بثلاثة أحجار ليس فيهنّ رجيع» .

وهو الصحيح ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٣١) .

٤٥٤٥ - (مَنِ اسْتَعْمَلَ رَجُلاً على عِصابةٍ ، وفي تلكَ العصابةِ مَنْ هوَ أرْضَى للهِ مِنهُ ؛ فقَدْ خانَ اللهَ ورسولَهُ ، وخانَ جماعةَ المسلمينَ) .

ضعيف . رواه العقيلي في «الضعفاء» (٩٠) و(١/٢٤٨ - ط) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (٢/١٢٦/١٤٦٢) ، وابن عدي (١/٩٥) و(٢/٣٥٢ - ط) عن حسين ابن قيس عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال العقيلي :

«لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به ، ويروى من كلام عمر بن الخطاب» .

وروى عن أحمد أنه قال في حسين هذا :

«متروك الحديث ، ضعيف الحديث» . وعن ابن معين :

«ليس بشيء» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك» . وقال الذهبي في «المغني» :

«ضعفوه ، لقبه حنش» .

ومن طريقه : أخرجه الحاكم (٤/٩٢ - ٩٣) . وقال :

«صحيح الإسناد» !

وسقط الحديث من «تلخيص الذهبي» ؛ فلم ندر موقفه من هذا التصحيح ، وإن كان خطأً بيِّناً . ولذلك تعقبه المنذري بقوله في «الترغيب» (٣/١٤٢) :

«حسين هذا : هو حنش ، واهٍ» .

ثم رأيت في تعليق الشيخ الفاضل سعد آل حميد على «مختصر استدراك الذهبي» (٥/٢٥١١) :

«هذا الحديث بكامله ليس في «التلخيص» المطبوع . وفي المخطوط قال : «قلت : حسين ضعيف . . .» .

وتعقبه في حديث آخر بقوله :

«قال الدارقطني : متروك» ، وسيأتي برقم (٦٦٥٢) .

وقد وجدت له طريقاً آخر : يرويه **ابن لهيعة** : ثنا يزيد بن أبي حبيب عن عكرمة به .

أخرجه البيهقي (١٠/١١٨) .

قلت : فهذه متابعة قوية لحسين بن قيس ، تردُّ قول العقيلي المتقدم : أنه لا يتابع عليه .

لكن ابن لهيعة سيئ الحفظ ، فلعله لذلك نفى المتابعة ! ولكن ذلك ينافي المعهود منهم من إثبات المتابعة ، ولو كان في الطريق إليها ضعف .

وتابعه **أبو محمد الجَزَري - وهو حمزة النصيبي -** عن عمرو بن دينار عن ابن عباس به .

أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/١١٤/١) .

وحمزة هذا : هو ابن أبي حمزة الجُعْفي ؛ متروك ؛ كما في «التقريب» .

وقد روي أتم منه من حديث حذيفة ، وسيأتي برقم (٧١٤٦) .

٤٥٤٦ ـ (مَنِ اسْتَغْفَرَ في دُبُرِ كُلِّ صلاة ثلاثَ مرات فقالَ : أَسْتَغْفِرُ اللهَ الذي لا إلهَ إلا هوَ الحَيَّ القيُّومَ وأَتُوبُ إليهِ ؛ غُفِرَ لهُ ذُنوبُهُ وإنْ كانَ قَدْ فَرَّ مِنَ الزَّحْفِ)[1] .

ضعيف جداً . رواه ابن السني (١٣٤) ، وابن عدي (١/٨٩) قالا : أخبرنا أبو يعلى[2] : ثنا **عمرو بن الحُصَيْنِ** : ثنا **سعيد بن راشد** عن الحسن بن ذكوان عن أبي إسحاق عن البراء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ سعيد بن راشد ، وعمرو بن الحصين ؛ متروكان .

نعم ؛ قد صح الحديث بنحوه عن ابن مسعود وغيره ؛ دون قوله :

« . . . في دبر كل صلاة» ، ولذلك خرجته في «الصحيحة» (٢٧٢٧) .

ومن جهالات مُدَّعي العلم والتتلمذ على الشيوخ : أنه قوى حديث الترجمة بحديث زيد مثل حديث ابن مسعود المشار إليه ؛ غير عارف أنه شاهد قاصر ، ليس فيه ما في المشهود له من الاستغفار دبر الصلاة . انظر ما أسماه بـ«صحيح صفة صلاة النبي ﷺ . .» ، مما يذكرنا بقوله ﷺ :

«يسمونها بغير اسمها» ؛ لأنها في الحقيقة : صلاة الشافعية !

والحديث ؛ أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/١٨٩/٢/٧٨٩٨ ـ بترقيمي و٨/٣٦٠/٧٧٣٤ ـ ط) ، و«المعجم الصغير» أيضاً من طريق أخرى عن أبي إسحاق به .

وفيه راويان ؛ أحدهما لا يعرف .

والآخر ؛ قال البخاري فيه :

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «راجع (ع) ، «الجامع»» . (الناشر) .

(٢) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوقه : «ليس في نسختنا من «مسنده»» . (الناشر) .

«فيه نظر» . وقال أبو حاتم :

«منكر الحديث» .

وقد تكلمت عليه في «الروض النضير» (١٦١) .

٤٥٤٧ - (مَنِ استغفرَ اللهَ عَزَّ وجَلَّ في كلِّ يوم سبعينَ مرةً ؛ لَمْ يُكْتَبْ في يومه مِنَ الغافِلِينَ . ومَنِ استغفرَ اللهَ عَزَّ وجَلَّ في كلِّ ليلةٍ سبعينَ مرةً ؛ لمْ يُكْتَبْ في ليلتهِ مِنَ الغافِلِينَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن السني (٣٦٠) عن أحمد بن الحارث الواقدي (كذا ولعله : الغَنَوي) : ثتنا ساكنة بنت الجَعْدِ الغَنَوية قالت : سمعت أم عقيل الغنوية تقول : سمعت عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها تقول . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته أحمد بن الحارث هذا - وهو الغساني ، ويعرف بالغنوي - ؛ فإنه متروك ، وقد مضت ترجمته تحت الحديث (١٥٢) .

واللتان فوقه ؛ لم أجد من ترجمهما[١] .

٤٥٤٨ - (مَنِ اسْتَلْحَقَ شيئاً ليسَ مِنْهُ ؛ حتَّهُ اللهُ حَتَّ الوَرَقِ) .

ضعيف . رواه الهيثم بن كُلَيْبٍ في «مسنده» (٢/٢١) ، وعنه الضياء (٣٢٢/١) : حدثنا شعيب بن الليث : نا ابن كاسب - إملاءً - : نا عبدالله بن عبدالله : أنا يعقوب بن عبدالله بن جَعْدة بن هُبَيرة قال :

قلت لسعيد بن المسيَّب : إن ههنا رجلاً جميلاً يزعم أنه من قومك . فقال : أمعروف هو؟ فقلت : لا . قال : سمعت سعداً يقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

---

(١) ساكنة لها ترجمة في «تكملة الإكمال» (١١٤/٣) لمحمد بن عبدالغني . (الناشر) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يعقوب بن عبدالله بن جعدة بن هبيرة ؛ أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢٠٩/٢/٤) من رواية عثمان بن عبدالرحمن الحراني أيضاً عنه ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول الحال .

وعبدالله بن عبدالله ـ وهو الأُمَوي ـ لين الحديث ؛ كما في «التقريب» .

٤٥٤٩ ـ (مَنِ استمعَ إلى قَيْنَةٍ ؛ صُبَّ في أُذُنَيْهِ الآنُكُ يومَ القيامةِ) .

باطل . رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» ـ كما في «الجامع الصغير» ـ عن أنس . ولم يتكلم المناوي عليه بشيء ، وكأنه لم يقف على إسناده ، وكذلك أنا لم أقف عليه حتى الآن .

ثم راجعت له ترجمة محمد بن المنكدر أحد رواته ـ كما يأتي ـ في «تاريخ دمشق» لابن عساكر ، وهي حافلة (١٦/١٨ ـ ٣٤) ؛ فلم أره فيها .

لكن في «المنتخب» لابن قدامة (١/١٩٧/١٠) : أن أبا عبدالله سئل عن حديث ابن المبارك عن مالك عن ابن المنكدر عن أنس مرفوعاً . . . فذكره ، وقيل له : رواه رجل بحلب ، وأحسنوا الثناء عليه؟ فقال : هذا باطل .

قلت : وفيه إشارة قوية إلى أن علة الحديث : الرجل الحلبي الذي لم يسمَّ .

ولعله اختلط عليه بحديث آخر ؛ هو قوله ﷺ :

«مَنِ استمعَ إلى حديثِ قومٍ وهمْ لهُ كارهونَ ؛ صُبَّ في أُذنِهِ الآنُكُ يومَ القيامة» .

أخرجه البخاري وغيره ، وهو مخرج في «غاية المرام» (٤٢٢) .

ومما تقدم ؛ تعلم خطأ ما نقله ابن حجر الهيتمي في «كفِّ الرعاع» (ص٢٧) عن بعض فقهاء الشافعية : أن الحديث صحيح !

٤٥٥٠ ـ (منِ اشتاقَ إلى الجنةِ ؛ سابَقَ إلى الخَيْرات . ومَنْ أَشْفَقَ مِنَ النارِ ؛ لَهَا عَنِ الشَهوات . ومَنْ ترقَّبَ الموتَ ؛ صَبَرَ عَنِ اللَّذَّات . ومَنْ زَهَدَ في الدُّنيا ؛ هانَتْ عليهِ المُصِيبات) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/٥) ، والخطيب في «التاريخ» (٣٠١/٦) ، وتمَّام في «الفوائد» (ج١ رقم ٤١) ، وأبو القاسم الحلبي في «حديثه» (١/٢) ، وأبو عبدالله الرازي في «المشيخة» (١/١٦٧) ، والقضاعي في «مسنده» (٢/٢٨) ، وأبو الحسين الأَبَنُوسِيُّ في «الفوائد» (١/٢٦ ـ ٢) ، والشيخ علي العبدي في «جزئه» (٢/١٥٦) ، وأبو القاسم بن عساكر في «التاريخ» (١/٣٢٩/٤ و٢/٣٣٢/٨) ، وابنه القاسم في «تعزية المسلم» (١/٢١٧/٢) ، وأبوه أيضاً (٢/٢١٠/٤) ، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٤٨٥/١) من طرق عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي مرفوعاً به .

ومنهم من لم يذكر أبا إسحاق في إسناده .

قلت : وهو إسناد ضعيف جدّاً ؛ الحارث : هو الأعور ؛ وهو ضعيف متهم .

ووجدت له طريقاً آخر : يرويه **سعد بن سعيد** : ثنا سفيان الثوري عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن علي مرفوعاً به .

أخرجه ابن عدي (ق٢/١٧٤) ، والسهمي في «تاريخ جرجان» (١٧٧) وقال ابن عدي :

«سعد بن سعيد الجُرجَاني كان رجلاً صالحاً ، حدث عن الثوري وغيره بما لا يتابع عليه ، ولم يكن ذلك عن تعمّد منه ، بل لغفلة كانت تدخل عليه ، وهكذا الصالحون» .

قلت : وقد مضى له حديث موضوع برقم (٢٤١٦) ، وسيأتي له آخر برقم (٦٥٨٨) بلفظ :

«قال الله : أيها الشاب . . .» .

٤٥٥١ ـ (مَنْ أُصِيبَ بمُصيبة ، فذكَرَ مُصيبَته ، فَأَحْدثَ اسْترجاعاً ـ وإنْ تقادمَ عَهْدُها ـ ؛ كَتَبَ اللهُ لَهُ مِنَ الأجْرِ مثلَهُ يومَ أُصِيبَ) .

ضعيف جداً . رواه ابن ماجه (١٦٠٠) ، ومن طريقه محمد بن طولون في «الأربعين» (٢/٢٧) ، والدَّولابي (٢/١٢٨) وفي «الذرية الطاهرة» (٢/١٤) عن هشام ابن زياد عن أبيه[1] عن فاطمة بنت الحسين عن أبيها مرفوعاً . وقال ابن طولون :

«انفرد به ابن ماجه . ومن طريقه : أخرجه الحافظ تقي الدين بن فهد في «عمدة المنتحل وبلغة المرتحل» ، ولم يتكلم عليه ، فسألت عنه شيخنا الجمال بن المبرد فقال : حديث حسن غريب ، وكأنه قال بتحسينه تبعاً لما اختاره البغوي في «مصابيحه» من أن الحسان ما رواه أصحاب «السنن» . وهو مردود ؛ إذ بها غير الحسن ؛ ومنه هذا ؛ فإن في سنده هشام بن زياد ؛ ضعفه أحمد وابن معين وأبو زرعة وغيرهم ؛ اللهم ! إلا أن يدعى أنه حسن باعتبار الشواهد . والله أعلم» !

قلت : ولا أعلم له شاهداً بهذا اللفظ أو المعنى ، فالحديث ضعيف جداً ؛ لأن هشام بن زياد ـ وهو أبو المقدام ـ متروك ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» .

وقد أخرجه أحمد (١/٢٠١) ، وأبو يعلى (١٢/١٤٨ ـ ١٤٩) ، ومن طريقه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٥٥٣) ، وكذا ابن عساكر في «تاريخ دمشق»

---

(١) وقع في رواية ابن ماجه : (عن أمِّه) ؛ وكذا في رواية أحمد الآتي ذكرها قريباً . (الناشر) .

(١٢/٥) ، والطبـراني في «المعجم الأوسط» (١/١٥٦/١/٢٩٢٣) كلهم من طريق هشام بن زياد به إلا أن أحمد قال في روايته :

هشام بن أبي هشام . . . وقال الطبراني :

«لا يروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به هشام أبو المقدام» .

وهذا يؤكد أنه المتروك . أقول هذا ؛ لأن هناك **هشام بن أبي هشام الحنفي** ، روى عن زيد العمي . وعنه **معمر بن بكار السعدي** ، وهذا وشيخه هشام هذا مجهولان كما في «الجرح» .

وكنت توهَّمت من كلام الحافظ في «التعجيل» أن هذا هو راوي هذا الحديث ! والآن تبيّنت أنه أبو المقدام : ﴿ربنا لا تؤاخذنا إنْ نسينا أو أخطأنا﴾ .

ولفظ الحديث عند أحمد ، والآخرين المذكورين معه :

«ما من مسلم ولا مسلمة تصيبه مصيبة . . .» والباقي نحوه . وقال الهيثمي في «مجمعه» (٣٣١/٢) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه هشام بن زياد أبو المقدام ، وهو ضعيف» .

ثم رأيت الحديث قد أخرجه البخاري في «التاريخ» (١/١/٣٢١ ـ ٣٢٢) ، والعقيلي في «الضعفاء» (٦٤/١) من طريق **إبراهيم بن محمد الثقفي عن هشام ابن أبي هشام عن أمه عن عائشة مرفوعاً** . وقال البخاري :

«وهشام هذا : هو أبو المقدام ، لم يصح حديثه» .

قلت : وإبراهيم هذا ؛ لا يعرف إلا في هذا الحديث من رواية سعيد بن أبي أيوب عنه . ولذلك قال ابن أبي حاتم (١٢٧/١) عن أبيه :

«هو مجهول» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» (٦/١٠) !

قلت : ومخالفته للثقات الذين رووه عن هشام . . عن الحسين رضي الله عنه ، فجعله هو عن عائشة .

وثمة مخالفة أخرى ، وهي أنه أسقط الواسطة بين عائشة وهشام في رواية له عند البخاري والعقيلي ، وهي أمه .

ولولا أن الثقات المشار إليهم اختلفوا على هشام أيضاً ، فقال بعضهم : «عن أبيه» ، وبعضهم : «عن أمه» ؛ لولا هذا لقلت : إن قوله هو : « عن أمه» اختلاف ثالث .

وكل من الأب والأم مجهول ؛ لذلك لم أر من الفائدة تسويد الورقة في سبيل محاولة المراجحة بينهما !

(تنبيه) : لقد زعم المعلق على «مسند أبي يعلى» أنه يشهد للحديث : حديث أم سلمة ـ عند مسلم وغيره ، يعني : بلفظ ـ :

«ما من مسلم تصيبه مصيبة ، فيقول ما أمره الله : ﴿إنا لله وإنا إليه راجعون﴾ ، اللهم ! أْجُرْني في مصيبتي ، وأخلف لي خيراً منها ؛ إلا أخلف الله له خيراً منها» !!

قلت : واعتبار هذا شاهداً لحديث الترجمة : من قلَّةِ الفقه ؛ لأن هذا في فضل الاسترجاع ، وذاك في فضل إحداث الاسترجاع ، وشتان ما بينهما !

وأيضاً ؛ فهذا في الدعاء والإِخلاف ، وذاك في الإحداث والأجر !!

وحديث أم سلمة مخرج في «أحكام الجنائز» (ص ٢٣) .

٤٥٥٢ ـ (مَنْ أُصِيبَ في جَسَدِهِ بشيءٍ فتركَهُ لله ؛ كانَ كفّارةً لَهُ) .

ضعيف . رواه أحمد (٥/٤١٢) ، وابن عساكر (١٦/١٣٧/٢) عن **مجالد** عن عامر عن المُحرَّرِ بن أبي هريرة عن رجل من الأنصار مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مجالد : هو ابن سعيد ، وليس بالقوي .

٤٥٥٣ ـ (مَنْ أطاعَ اللهَ فقد ذَكَرَ الله ، وإنْ قَلّتْ صلاتُه وصيامُه وتلاوتُه للقرآن . ومَنْ عَصَى اللهَ فقد نَسِيَ الله ، وإن كَثُرتْ صلاتُه وصيامُه وتلاوتُه للقرآن) .

ضعيف . أخرجه نُعَيْمُ بن حَمَّاد في «زوائد الزهد ـ لابن المبارك » (٧٠) : أنا سعيد بن أبي أيوب قال : نا أبو هانئ الخولاني أنه سمع خالد بن أبي عمران يقول : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

وتابعه[1] سعيد بن منصور : ثنا عبدالله بن المبارك ـ عن سعيد به .

أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦٨٧) .

قلت : وعزاه السيوطي في «الجامع» للطبراني في «الكبير» عن واقد . فقال المناوي :

«يحتمل أنه ابن عمرو بن سعد بن معاذ الأنصاري ؛ تابعي ثقة ؛ فليحرر . قال الهيثمي : وفيه **الهيثم بن جَمَّازٍ** ، وهو متروك . ا هـ . وبه يعرف ما في رمز المصنف لحسنه» .

---

(١) المتابعُ هو ابنُ المبارك ، من طريق : سعيد بن منصور ـ عنه ـ . (الناشر) .

وأقول : الاحتمال الذي ذكره غير وارد ؛ لأن الصواب أن الحديث من رواية واقد مولى رسول الله ﷺ .

كذلك رواه ابن منده في «المعرفة» (٢/٢١٠/١ و٢/٢٦٧) من طريق الهيثم بن جَمَّاز عن **الحارث بن غسان** عن زاذان عنه .

والحارث هذا مجهول .

٤٥٥٤ ـ (مَنْ أَطْعَمَ مُسلماً جائعاً ؛ أطعمهُ اللهُ مِنْ ثِمارِ الجَنَّةِ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٣٤/٨) وفي «أخبار أصبهان» (٢٦٧/٢ ـ ٢٦٨) عن **خالد بن يزيد** : ثنا فُضَيْل بن عِيَاض عن **أبي هارون العَبْدي** عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً . وقال :

«غريب من حديث الفضيل وأبي هارون ، تفرد به خالد» .

قلت : ولم أعرف من هو؟

وأبو هارون العبدي ـ واسمه عُمَارة بن جُوَيْن ـ متروك .

وأخرجه الطبراني في «الكبير»[1] عن سلمان مرفوعاً بلفظ :

«من أطعم مريضاً شهوته ؛ أطعمه . . .» . قال المناوي :

«وفيه **عبدالرحمن بن حماد** ، قال أبو حاتم : منكر الحديث . ذكره الهيثمي . وأعاده في موضع آخر ، وقال : فيه **أبو خالد عمرو بن خالد** ، وهو كذاب متروك» .

ثم رأيت للحديث طريقاً أخرى عن أبي سعيد مرفوعاً به ، وزاد :

«ومن سقى مؤمناً على ظمأ ؛ سقاه الله من الرحيق المختوم يوم القيامة ، ومن كسا مؤمناً عارياً ؛ كساه الله من خضر الجنة» .

---

(١) برقم (٦١٠٧) . (الناشر) .

أخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (٢/٣٠٥) عن عبدالوهاب : ثنا هشام بن حسان عن **الجارود** عن **عطية** عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عطية : هو العوفي ؛ ضعيف مدلس .

والجارود لم أعرفه .

ومن دونه ثقات .

وعبدالوهاب : هو ابن عطاء .

٤٥٥٥ ـ (مَنْ أَعَانَ مُجاهداً في سبيلِ اللهِ ، أو غَارماً في عُسْرتهِ ، أو مُكاتباً في رَقَبتهِ ؛ أظَلَّهُ اللهُ في ظلِّهِ يومَ لا ظِلَّ إلا ظِلُّهُ) .

ضعيف . رواه أحمد في «المسند» (٣/٤٨٧) ، وابن أبي شيبة (١/١٥٩/٧) ، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١/٥٧) عن عبيدالله بن عمرو وزهير بن محمد عن عبدالله بن محمد بن عقيل عن **عبدالله بن سهل بن حُنَيْفٍ** عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ رجاله كلهم ثقات معروفون ؛ غير عبدالله بن سهل هذا ؛ فقال الهيثمي (٥/٢٨٣) :

«لم أعرفه . وعبدالله بن محمد بن عقيل حديثه حسن» . وقال الحُسَيْني في ترجمته :

«ليس بمشهور» . قال الحافظ في «التعجيل» :

«قلت : صحح حديثه الحاكم ، ولم أره في «ثقات ابن حبان» ؛ وهو على شرطه» !

قلت : ولا يغترّ بتصحيح الحاكم المذكور ؛ لتساهله في ذلك ؛ كما هو به مشهور .

ومما يدلك على ما نقول : أن الحاكم أخرج هذا الحديث نفسه في «المستدرك» (٢/٢١٧) من طريق عمرو بن ثابت : ثنا عبدالله بن محمد بن عقيل به . وقال :

«صحيح الإسناد» ! فردّه الذهبي بقوله :

«قلت : بل عمرو رافضي متروك» .

فمَنْ يصحح لهذا المتروك ؛ فبالأحرى أن يصحح لمن هو مجهول !

أقول هذا ؛ لكيلا يسبق لذهن القارئ أن ابن سهل هذا صار ثقة لمجرد تصحيح الحاكم لحديثه .

والحقيقة : أنه في عداد المجهولين ، وهو علة الحديث ، ليس هو عَمْراً ؛ كما أوهم صنيع الذهبي ؛ فقد تابعه ثقتان عند أحمد كما سبق !

ثم رأيته في «المستدرك» أيضاً (٢/٨٩) من طريق زهير بن محمد عن ابن عقيل ؛ أورده شاهداً للحديث المتقدم :

«من أظل رأس غازٍ . . .» .

٤٥٥٦ - (مَنِ اعْتقلَ رُمْحاً في سبيلِ اللهِ ؛ عَقَلَهُ اللهُ مِنَ الذُّنوبِ يومَ القيامةِ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/٢٠٢) عن بقية بن الوليد عن مسلمة بن علي عن عثمان بن عطاء عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

«غريب من حديث عثمان عن أبيه ، لم نكتبه إلا من حديث بقية» .

قلت : وهو مدلس .

وشيخه مسلمة بن علي ـ وهو الخشني ـ ؛ متهم بالوضع ، كما تقدم في أحاديث (١٤١ و١٤٥ و١٥٠ و١٥١ و٤٧٦) .

وعثمان بن عطاء ـ وهو ابن أبي مسلم الخراساني ـ ؛ ضعيف .

وأبوه مدلس .

٤٥٥٧ ـ (مَنْ أفطرَ يوماً مِن رمضانَ ، فماتَ قَبْلَ أنْ يَقْضيَه ؛ فعليهِ بكلِّ يومٍ مُدٌّ لمسكينٍ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠/٢٤٦) من طريق الطبراني وغيره عن عَبْثَرَ بن القاسم عن أشعث بن سَوَّار عن محمد عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً ، وقال :

«قال الطبراني : لم يروه عن أشعث إلا عبثر» .

قلت : وهو ثقة .

لكن أشعث ضعيف ، ولذلك أخرج له مسلم متابعة .

وقد تابعه شريك عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن نافع به ؛ إلا أنه قال :

«نصف صاع من بُرٍّ» .

أخرجه البيهقي (٤/٢٥٤) . وقال :

«هذا خطأ من وجهين :

أحدهما : رفعه الحديث إلى النبي ﷺ ، وإنما هو من قول ابن عمر .

والآخر : قوله : «نصف صاع» ، وإنما قال ابن عمر : «مدّاً من حنطة» .

وروي من وجه آخر عن ابن أبي ليلى ؛ ليس فيه ذكر الصاع» .

قلت : ثم ساقه من طريق أخرى عن عبثر به نحوه ، بلفظ :

«يُطْعَم عنه كلَّ يوم مسكينٌ» ، لم يذكر المد .

وشريك ـ وهو ابن عبدالله القاضي ـ سيئ الحفظ أيضاً .

فقد يقال : إن الحديث يتقوى بمتابعته لأشعث بن سوار؟!

والجواب : أن مدار روايتهما على محمد بن أبي ليلى ، وهو ضعيف أيضاً ؛ لسوء حفظه . وقول أبي نعيم عقب كلامه السابق :

«ومحمد الذي يروي عنه أشعث هذا الحديث : محمد بن سيرين . وقيل : محمد بن أبي ليلى» .

فهذا التمريض ليس في محله ؛ لتصريح شريك في روايته بأنه ابن أبي ليلى ؛ مع عدم وجود ما ينافيه . فتنبّه !

وقد روى البيهقي من طريق جويرية بن أسماء عن نافع أن عبدالله بن عمر كان يقول :

من أفطر في رمضان أياماً وهو مريض ثم مات قبل أن يقضي ؛ فليُطْعم عنه مكانَ كل يوم أفطره من تلك الأيام مسكيناً مدّاً من حنطة ، فإن أدركه رمضان عام قابل قبل أن يصومه ، فأطاق صوم الذي أدرك ؛ فليطعِمْ عما مضى كلَّ يوم مسكيناً مدّاً من حنطة ، وليصم الذي استقبل .

قلت : وسنده صحيح . وقال البيهقي :

«هذا هو الصحيح ، موقوف على ابن عمر . وقد رواه محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن نافع ؛ فأخطأ فيه» .

ثم ساقه من طريقه كما تقدم .

ثم روى (٢٥٣/٤) عن أبي هريرة موقوفاً نحو حديث ابن عمر الموقوف ، ثم قال :

«وروى هذا الحديثَ **إبراهيمُ بن نافع الجَلابُ** عن **عمر بن موسى بن وجيه** عن الحكم عن مجاهد عن أبي هريرة مرفوعاً . وليس بشيء ؛ إبراهيم وعمر متروكان» .

٤٥٥٨ ـ (مَنْ أكثرَ ذكرَ اللهِ أحبَّهُ اللهُ) .

موضوع . رواه ابن شاهين في «الترغيب» (٢/٢٨٤) عن **نعيم بن مورع** : ثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ نعيم هذا ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال الحاكم ، وأبو سعيد النقاش :

«روى عن هشام أحاديث موضوعة» .

ومن طريقه : رواه الديلمي ؛ كما في «الجامع الصغير» و«شرحه» .

٤٥٥٩ ـ (مَنْ أَكْرمَ أخاهُ المسلمَ ؛ فإنّما يُكْرِمُ اللهَ تباركَ وتعالى) .

ضعيف . رواه البغوي في «حديث عيسى الشاشي» (٢/١١٢) ، وأبو الحسن القزويني في «الأمالي» (١/٦ ـ مجموع ٢٢) ، والخطيب في «تلخيص المتشابه» (١/٢٧) ، والأصبهاني في «الترغيب» (٢/٢٦) عن بقية بن الوليد **عن يحيى بن مسلم** ، عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً .

ويحيى بن مسلم من شيوخ بقية المجهولين .

ورواه أبو موسى المديني في «اللطائف» (٢/٤٨) من طريق الطبراني ، وهذا في «الأوسط» (٢٦٢ ـ حرم) عن **بَحْرِ بن كُنَيْزٍ السَّقَّاء** قال : سمعت أبا الزبير به . قال الطبراني :

«لم يروه عن أبي الزبير إلا بحر» .

ومن طريقه : رواه ابن عدي (٢/٣٩) . وقال :

«والضعف على حديثه بيِّن ، وهو إلى الضعف منه أقرب إلى غيره» . وقال الذهبي في «المغني» :

«تركوه» . وقال الحافظ :

«ضعيف» . وقال ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (١/٢٧٠) :

«أخرجه الأصبهاني في «ترغيبه» . وقال الذهبي في «الميزان» : باطل» . ثم أقرَّه .

وأما السيوطي ؛ فإنه أورده في «الجامع الصغير» من رواية الطبراني !

٤٥٦٠ ـ (مَنْ أكلَ الطِّينَ ؛ فقدْ أعانَ على نَفْسِهِ) .

موضوع . روي من حديث سلمان ، وأبي هريرة ، وابن عباس ، ومحمد الباقر مرسلاً .

١ ـ **أما حديث سلمان** : فرواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٥٧/١) من طريق الطبراني : ثنا محمد بن نوح العسكري : ثنا **يحيى بن يزيد الأهوازي** : ثنا أبو همام محمد بن الزِّبْرِقان عن سليمان التيمي عن أبي عثمان عن سلمان مرفوعاً .

وأخرجه الخطيب في «التاريخ» (٣٦٢/٤) من طريق أخرى عن العسكري به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات ؛ غير يحيى بن يزيد الأهوازي ؛ قال الذهبي :

«لا يعرف ، والحديث لم يصح» . يعني : هذا .

وقد ساقه الحافظ من طريق «معجم الطبراني الكبير» : حدثنا محمد بن نوح الجُنْدَيْسَابوري به .

وابن نوح هذا ؛ ترجمه الخطيب (٣٢٤/٣) ، وقال عن الدارقطني :

«كان ثقة مأموناً» . مات سنة (٣٢١) .

٢ ـ **وأما حديث أبي هريرة** : فيرويه بقية **عن عبدالملك بن مهران عن سهيل** ابن أبي صالح عن أبيه عنه .

أخرجه ابن عدي (١٩٤٤/٥) ، وعنه البيهقي (١٠/١١ ـ١٢) . وقال ابن عدي :

«لا أعلم يرويه عن سهيل بن أبي صالح غير عبدالملك هذا ، وهو مجهول» .

قلت : وذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٥/٢) من طريق **سهل بن عبدالله المروزي عن عبدالملك بن مهران** به وقال :

«قال أبي : هذا حديث باطل ، وسهل بن عبدالله وعبدالملك بن مهران مجهولان» .

قلت : ومن طريق سَهْلٍ : رواه العقيلي في «الضعفاء» (٣٤/٣ ـ ٣٥) .

٣ ـ **وأما حديث ابن عباس** : فيرويه سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي أبو أيوب : ثنا **عبدالله بن مروان** ـ زعم أنه ثقة دمشقي ـ عن ابن جريج عن عطاء عنه .

أخرجه البيهقي (١٠/١١) وقال :

«عبدالله بن مروان مجهول» . وقال ابن عدي :

«أحاديثه فيها نظر» . وقال ابن حبان :

«يلزق المتون الصحاح بطرق أخر ، لا يحل الاحتجاج به» .

٤ ـ يرويه شيخ من أهل البصرة ـ يكنى أبا الفضل الأشَجَّ ـ عن جعفر بن محمد عن أبيه مرسلاً .

رواه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢٢) ، وقال عن أبيه :

«هذا حديث كذب ، والشيخ لا أعرفه» .

وبالجملة ؛ فالحديث من جميع طرقه ضعيف ، لا يصح شيء منها ، كما قال البيهقي . بل أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ، فما أبعد عن الصواب . وسلفه في ذلك قول أبي حاتم المذكور آنفاً :

«كذب» !

وروى البيهقي أنه ذُكِرَ لعبدالله بن المبارك حديث : «إن أكل الطين حرام»؟ فأنكره ، وقال :

«لو علمتُ أن رسول الله ﷺ قاله ؛ لحملته على الرأس والعين ، والسمع والطاعة» .

٤٥٦١ ـ (مَنْ أكلَ مِنْ هذا اللَّحْمِ شيئاً ؛ فَلْيَغْسِلْ يَدَهُ مِنْ رِيحِ وَضَرِهِ ، لا يُؤْذي مَنْ حِذاءَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣/١٣٤٠) عن الوازع عن سالم عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ الوازع ـ وهو ابن نافع الجزري ـ متروك ؛ كما قال النسائي . وقال البخاري :

«منكر الحديث» .

٤٥٦٢ ـ (مَنْ أَلْطفَ مُؤْمناً ، أو خَفَّ لهُ في شيءٍ مِنْ حَوائجِهِ ـ صَغُرَ ذلك أو كَبُرَ ـ ؛ كان حَقّاً على اللهِ أن يُخْدِمَهُ مِن خَدَمِ الجَنَّةِ) .

ضعيف جداً . رواه البزار (ص٢٥٢ ـ ٢٥٣) ، وابن عدي (٢/٣٨٨) ، وكذا ابن الضُّرَيْس في «الثالث من حديثه» (٢/١٥٣) من طريق **المعلى بن ميمون المُجَاشعي** : ثنا **يزيد الرَّقاشي** عن أنس مرفوعاً .

والمعلى متروك ؛ كما قال النسائي ، والدارقطني . وقال ابن عدي :

«إنه حديث منكر» .

ويزيد الرقاشي ضعيف .

وتابعه ـ عنه ـ : **الحجاج الخصاف أبو يونس** .

أخرجه أبو يعلى (١٣٢/٧) ، وأبو نعيم (٥٤/٣) . وقال :

«لم نكتبه إلا من هذا الوجه»

قلت : وهو ضعيف أيضاً ؛ أبو يونس هذا مجهول . قاله العقيلي (٤٨٦/٣) في ترجمة (قرة بن العلاء السعدي) . وأقره الحافظ في «اللسان» !

وكان عليه أن يذكره في بابه من حرف (الحاء) ، وإنما أورده في «الكنى» (٤٥٥/٦) ؛ وأحال إلى ترجمة (قرة) !

٤٥٦٣ - (مَنْ أَمْسكَ بِركَابِ أخيهِ المُسْلمِ - لا يَرْجُوهُ ولا يخافُهُ - ؛ غُفِرَ لَهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (ص٢٦٢ - حرم) وفي «الكبير» (٢/٩٢/٣) من طريق **حفص بن عمر المازني** : نا **جعفر بن سليمان** : حدثني أبي سليمان بن علي عن أبيه علي عن ابن عباس مرفوعاً .

ومن طريق الطبراني : أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢١٢/٣) . وقال :

«ما كتبناه إلا من حديث حفص بن عمر المازني» .

قلت : هو مجهول لا يعرف ؛ كما في «اللسان» .

وجعفر بن سليمان بن علي بن عبدالله بن عباس ؛ لم أجد له ترجمة ، وقد ذكروه في الرواة عن أبيه سليمان ، وهو علة الحديث .

فقد توبع عليه المازني ؛ فقد أخرجه الدُّولابي في «الكنى» (٩٩/٢) من طريق **أبي محمد عبدالله بن حرب** قال : حدثنا **حسين المقرئ** عن جعفر بن سليمان به .

لكني لم أعرف أبا محمد هذا ، ولا شيخه المقرئ ، وانظر الحديث (٦٥٨٦) .

٤٥٦٤ - (مَنْ أَنعمَ اللهُ عليهِ بنعْمَة ، فأرادَ بقاءها ؛ فَلْيُكْثِرْ مِنْ قولِ : لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ . ثم قرأَ رسولُ اللهِ ﷺ : ﴿ولَوْلا إذْ دخلْتَ جَنَّتَكَ قلتَ ما شاءَ اللهُ لا قُوَّةَ إلا باللهِ﴾) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٤٢) عن خالد بن نَجِيحٍ : أخبرني ابن لهيعة عن مِشْرَحِ بن هاعان عن عقبة بن عامر مرفوعاً . وقال :

«لم يروه عن ابن لهيعة إلا خالد» .

قلت : قال أبو حاتم :

«كذاب ، يفتعل الأحاديث ويضعها في كتب ابن أبي مريم وأبي صالح ، وهذه الأحاديث التي أنكرت على أبي صالح ؛ يُتَوَهَّمُ أنها من فعله . يعني : أدخلها عليه» .

٤٥٦٥ - (مَنْ أَنْعَمَ اللهُ عليه بنعمة ؛ فَلْيَحْمدِ اللهَ ، ومن اسْتبطأَ الرِّزْقَ ؛ فَلْيستغفرِ اللهَ ، ومَنْ حَزَبَهُ أمرٌ ؛ فليقلْ : لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ) .

ضعيف . رواه الإسماعيلي في «المعجم» (٤٧/٢ - ٤٨/١) ، وابن الجوزي في «صفة الصفوة» (٢٥٥/١/٢) من طريق الخطيب - وهذا في «تاريخ بغداد» (١٧٩/٣ - ١٨٠) - بسنده عن **الخليل بن خالد الثقفي** قال : حدثنا **عيسى بن جعفر القاضي** قال : حدثنا ابن أبي حازم قال :

كنت عند جعفر بن محمد ؛ إذ جاء آذنه فقال : سفيان الثوري بالباب؟ فقال : ائذن له . فدخل ، فقال جعفر : يا سفيان ! إنك رجل يطلبك السلطان ؛ وأنا أتقي السلطان ، قم فاخرج غير مطرود . فقال سفيان : حدِّثني حتى أسمع وأقوم . فقال جعفر : حدثني أبي عن جدي أن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره . فلما قام سفيان ؛ قال جعفر : خذها يا سفيان ! ثلاث وأي ثلاث؟!

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من دون ابن أبي حازم ؛ لم أجد من ترجمهما .

لكنهما قد توبعا ، فرواه البيهقي في «الشعب» من طريق **سعيد بن داود الزبيدي** عن ابن أبي حازم به وقال :

«تفرد به الزبيدي[1] ، والمحفوظ أنه من قول جعفر ، وقد روي من وجه آخر ضعيف» .

---

(١) كذا في الأصل ! وأنا أظنه محرفاً ، والصواب : (الزنبري) ؛ بفتح الزاي المعجمة وسكون النون ؛ فإنه هو الذي يسمى سعيد بن داود ، وضعفه أبو زرعة .

نقلته من المناوي في «الفيض» ، وقال :

«والزبيدي هذا أورده الذهبي في «الضعفاء» ، وقال : ضعفه أبو زرعة وغيره» .

قلت : واتهمه بعضهم بالكذب والوضع ، ولكنه لم يتفرد به كما سبق .

ولعل الوجه الآخر الذي أشار إليه البيهقي : هو ما رواه غسان بن سليمان : ثنا عبدالله بن عبدالرحمن الجزري عن سفيان عن إبراهيم بن أدهم عن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب مرفوعاً به .

أخرجه الرافعي في «تاريخ قزوين» (٢/٣٤٨) ، والضياء في «مشايخ الإجازة» (٣/٢٧٤) .

قلت : والجزري هذا متهم أيضاً ؛ قال ابن حبان :

«يأتي عن الثوري بالأوابد ؛ حتى لا يشك مَنْ كتب الحديثَ أنه عملها» .

٤٥٦٦ - (مَنْ باعَ الخمرَ ؛ فَلْيُشَقِّصِ الخَنازيرَ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/١٠٣) ، والدارمي (٢/١١٤) ، وابن نصر في «الصلاة» (ق١٣٣/٢) ، وأحمد (٤/٢٥٣) ، وابن أبي شيبة (٦/٤٤٥/١٦٦٠) ، والحميدي (٣٣٥/٧٦٠) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠/٣٧٩/٨٨٤) و«الأوسط» (٩/٢٤٢/٨٥٢٧) ، والبيهقي في «السنن» (٦/١٢) ، والخطيب في «التلخيص» (٢/١٢٠) ، وابن عساكر (١١/٢٩٧/١) عن طُعْمَة بن عمرو الجَعْفَري عن عمرو بن بيان التَّغْلِبي عن عروة بن المغيرة الثقفي عن أبيه مرفوعاً . وقال الدارمي :

«إنما هو عمرو بن دينار» !

قلت : كذا قال ! وهو يعني أن الذي في إسناد الحديث : (عمرو بن بيان) خطأ ، والصواب : (عمرو بن دينار) !

وكأنه قال ذلك لما لم يعلم أن في الرواة من يسمى : (عمرو) بفتح العين المهملة (ابن بيان) ! ولا أنا وجدته أيضاً ، وإنما ذكروه في كتب الرجال كلها على أنه : (**عُمر ابن بيان**) بضم العين المهملة ، وذكروا أنه يروي عن عروة بن المغيرة ، وعنه طعمة بن عمرو الجعفري هذا ، والأجلح بن عبدالله الكندي ، وقال فيه أبو حاتم :

«معروف» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» ؛ فهو مجهول الحال . وإليه أشار الحافظ بقوله :

«مقبول» . يعني : عند المتابعة ؛ وإلا فلين الحديث .

ثم رأيت الحديث في «كتاب العلل» للإمام أحمد ، رواية ابنه عبدالله عنه ، قال (١٣٨٣) :

«سألته عن حديث طعمة الجعفري عن **عمر بن بيان التغلبي** . . . (فذكره) ؛ قلت : من عمر بن بيان؟ فقال : لا أعرفه» .

قلت : فهو علّة الحديث . وقول الدارمي :

«إنما هو عمرو بن دينار» ! الظاهر أنه يعني : **عمرو بن دينار البصري قهرمان آل الزبير** ، وليس عمرو بن دينار المكي ؛ فإن هذا ثقة ، وذاك ضعيف ! على أنني لم أر من تابعه عليه . والله أعلم .

(**تنبيه**) : (عُمَر) هذا ؛ هكذا وقع في بعض المصادر المذكورة للحديث . ووقع في بعضها : (عَمرو) ، ولعل ذلك مما يؤكد جهالته . والله أعلم .

٤٥٦٧ - (مَنْ بَرَّ والديهِ ؛ طُوبَى له ، زادَ اللهُ في عُمُرِهِ) .

ضعيف . رواه ابن وهب في «الجامع» (ص١٦ - ١٧) ، والبخاري في «الأدب المفرد» (ص١٦) ، وأبو يعلى في «المفاريد» (١/٣/١) و«المسند» (١٤٩٤) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/١٦٢ - ١٦٣) ، والحاكم (٤/١٥٤) ، والواحدي (٢/١٥٣) عن زَبَّان بن فائِد عن سهل بن معاذ الجُهَنِي عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته زَبَّان ؛ قال الحافظ :

«ضعيف الحديث ، مع صلاحه وعبادته» .

٤٥٦٨ - (مَنْ بلَغ حَدّاً في غير حدٍّ ؛ فهُوَ مِنَ المُعْتَدِين) .

ضعيف . أخرجه البيهقي (٨/٣٢٧) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٧/٢٦٦) من طريق محمد بن حُصَيْنٍ الأَصبحِيِّ : ثنا عمر بن علي المُقَدَّميُّ : ثنا مِسْعَرٌ عن خاله الوليد بن عبدالرحمن عن النعمان بن بشير مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«تفرد به عمر بن علي عن مسعر» .

قلت : وهما ثقتان من رجال الشيخين .

وكذلك الوليد بن عبدالرحمن ، ثقة ؛ وهو ابن أبي مالك : هانئ الهَمْداني أبو العباس الدمشقي ؛ قال ابن حبان في «الثقات» :

«روى عن جماعة من الصحابة ، ومات سنة ست» .

ذكره في «التهذيب» . ولما ذكر شيوخه من التابعين ؛ لم يذكر له شيخاً من الصحابة ، وأنا - شخصياً - لم أره في «ثقات التابعين» لابن حبان من النسخة

المطبوعة ؛ فالله أعلم ! ففي اتصال هذا الإسناد نظر ، وقد أشار إلى ذلك البيهقي كما يأتي .

ثم إن محمد بن حصين الأصبحي ترجمه ابن أبي حاتم[1] (٢٣٥/٢/٣) برواية جمع آخر عنه غير المقدمي ، ولكنه لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول الحال .

وقد خالفه أبو داود فقال : ثنا مسعر عن الوليد **عن الضحاك قال** : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

أخرجه البيهقي .

وأبو داود هذا : هو الحَفَري ؛ واسمه عمر بن سعد بن عبيد ، وهو ثقة من رجال مسلم ، فروايته أصح من رواية الأصبحي . ولذلك قال البيهقي :

«والمحفوظ في هذا الحديث : مرسل» .

قلت : ففيه إشارة إلى أن الضحاك هذا تابعي . وفي التابعين جمع كلهم يسمى الضحاك ، فلم يتبين عندي المراد منهم هنا ! والله أعلم .

٤٥٦٩ ـ (مَنْ تَأَنَّى ؛ أصابَ أو كادَ ، ومَنْ عَجِلَ ؛ أَخطأَ أو كادَ) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الأوسط» (٢٦٢) ، وعنه أبو بكر بن أبي علي المُعَدَّل في «سبع مجالس من الأمالي» (١/١٣) : حدثنا **بكر بن سهل** : ثنا **إبراهيم بن أبي الفياض الرَّقِّيُّ** : ثنا أشهب بن عبدالعزيز عن **ابن لهيعة** عن مِشْرَح بن هاعان عن

(١) لم يُنسَب في «الجرح» أصبحيّاً ، ثم هو تلميذٌ للمقدَّمي ، لا شيخٌ ؛ فهو آخر ، والله أعلم . (الناشر) .

عقبة بن عامر مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لم يروه عن عقبة إلا مشرح ، ولا عنه إلا ابن لهيعة ، ولا عنه إلا أشهب ، تفرد به إبراهيم» .

قلت : وفيه ضعف ؛ قال أبو سعيد بن يونس :

«روى عن أشهب مناكير» .

وابن لهيعة ضعيف .

ومثله بكر بن سهل .

لكن تابعه أبو الطاهر بن السَّرْحِ : عند ابن عدي (١/٢١٢) ، والقضاعي (٢/١٥٠ ـ النسخة المشرقية) . وأخرجه أيضاً (ق٢/٢٩ ـ النسخة المغربية) من طريق ابن أبي الفياض .

٤٥٧٠ ـ (مَنْ تأهَّلَ في بلدٍ ؛ فلْيُصَلِّ صلاةَ المُقيمِ)[1] .

ضعيف . رواه أحمد (٦٢/١) ، والحميدي في «مسنده» (٣٦) ، والضياء في «المختارة» (١٣٦/١) ـ من طريق أحمد وأبي يعلى ـ عن عكرمة بن إبراهيم الباهلي : ثنا عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي ذُبابٍ عن أبيه :

أن عثمان بن عفان صلى بمنى أربع ركعات ، فأنكره الناس عليه ، فقال : يا أيها الناس ! إني تأهلت بمكة منذ قدمت ، وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ الباهلي هذا ؛ قال يحيى وأبو داود :

«ليس بشيء» . وقال النسائي :

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «بمعناه الحديث (٦٩٢٦)» . (الناشر) .

«ضعيف» . وفي رواية عنه :

«ليس بثقة» .

وابن أبي ذباب ثقة ؛ وهو عبدالله بن عبدالرحمن بن الحارث بن سعد بن أبي ذباب الدَّوْسِيُّ .

هكذا ساق نسبه ابن أبي حاتم (٢/٢/٩٤) ، وقال :

«وروى عن أبيه عن عثمان رضي الله عنه : مرسل» .

أي : منقطع ، وكأنه يشير إلى هذا الحديث ، وقد صرَّح بانقطاعه الحافظ كما يأتي .

وأبوه عبدالرحمن بن الحارث ؛ مع إشارة ابن أبي حاتم إلى أنه لم يسمع من عثمان ، فإني لم أره قد أفرده بترجمة ؛ فكأنه من المجهولين عنده ، فلم يفرده اكتفاءً منه بتلك الإشارة . والله أعلم .

والحديث ؛ قال الحافظ في «الفتح» :

«لا يصح ؛ لأنه منقطع ، وفي رواته من لا يحتج به . ويرده قول عروة : إن عائشة تأولت ما تأول عثمان ، ولا جائز أن تتأهل ، فدلّ على وهاء هذا الخبر . والمنقول أنه كان يرى القصر مختصّاً بمن كان شاخصاً سائراً ، وأما من أقام بمكان أثناء سفره ؛ فله حكم المقيم فيتم» . نقله المناوي .

وأقول : وهذا يشبه قول من يقول : إن الجمع بين الصلاتين خاص بمن كان سائراً خلافاً للنازل ! وهذا وذاك خلاف السنة الثابتة ؛ كما هو مبين في «التعليقات الجياد على زاد المعاد» .

٤٥٧١ ـ (مَنْ تَبَتَّلَ فليسَ مِنَّا) .

ضعيف . رواه عبدالرزاق (٢٠٥٧٠ ـ ط) عن معمر عن خالد الحَذَّاء عن أبي قِلابة :

أن النبي ﷺ فقد رجلاً من أصحابه ، فأقام عليه ثلاثاً ، ثم إن الرجل جاء ، فقال له النبي ﷺ :

«أين كنت؟» . قال : رأيت عيينة ـ يعني : عيناً ـ ؛ فتبتلت عندها هذه الثلاث ، فقال النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا مرسل صحيح الإسناد ؛ فهو ضعيف لإرساله .

٤٥٧٢ ـ (مَنْ تَخَطَّى الحُرْمَتينِ الاثنتينِ ؛ فَخُطُّوا وَسَطَهُ بالسَّيْفِ) .

منكر . أخرجه العقيلي (٢/٢٠١) ، وابن عدي (٣/١٧٥ و٤/٢٢١) ، وعنه البيهقي في «الشعب» (٤/٣٧٩) عن هشام بن عَمَّار : ثنا رِفْدَةُ بن قُضَاعة : حدثنا صالح بن راشد القُرَشي قال :

أُتي الحجاج بن يوسف برجل قد اغتصب أخته نفسها ، فقال : احبسوه ، وسلوا مَنْ ههنا مِنْ أصحاب محمد ﷺ ، فسألوا عبدالله بن أبي مطرف؟ فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . (فذكره) ، وكتبوا إلى عبدالله بن عباس يسألونه عن ذلك؟ فكتب إليهم بمثل قول عبدالله بن أبي مطرف . وقال ابن عدي :

«لا أعرفه إلا من حديث رفدة ، قال البخاري : لا يتابع في حديثه» . وفي رواية عنه :

«في حديثه بعض المناكير» . وقال النسائي :

«ليس بالقوي» .

قلت : وشيخه صالح بن راشد القرشي مثله أو نحوه ؛ قال الذهبي :

«شامي لا يعرف ، وحديثه منكر ، قال البخاري : لم يصح» .

قلت : وفي ترجمته ساق العقيلي هذا الحديث ، وصرح أنه الذي عناه البخاري بقوله :

«لم يصح حديثه» .

وقال الهيثمي في «المجمع» (٦/٢٦٩) :

«رواه الطبراني ، وفيه رفدة بن قضاعة ؛ وثقة هشام بن عمار ، وضعفه الجمهور ، وبقية رجاله ثقات» !

قلت : توثيق هشام لا يعتد به ؛ مع مخالفته لمن ذكر من الأئمة الذين جرحوه ، ولغيرهم ممن ترى كلامهم في «التهذيب» . ولذا قال في «التقريب» :

«ضعيف» . وقال الذهبي في «الكاشف» :

«واهٍ» .

على أن الهيثمي وَهِمَ عن العلّة الثانية ؛ وهي جهالة صالح بن راشد ، وكأنه اعتمد على ابن حبان حيث أورده في «الثقات» (٤/٣٧٥) ! وهو من تساهله ؛ لأنه - مع مخالفته للبخاري - لم يذكر له راوياً غير (رِفْدَة) الواهي !

وقد خولف في إسناده : ففي «اللسان» : أن الأزدي ذكر أنه روى الليث بن الحارث عن عبدالملك بن الوليد عن عمر بن عبدالجبار عن صالح بن راشد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما رفعه :

«مَنْ فَجَرَ بذاتِ مَحْرَمٍ منهُ ؛ فقدْ تَخطَّى حرْمتينِ في حرَمِهِ ، فخُطُّوا وسَطَهُ بالسيف» .

قلت : والليث بن الحارث ، وعمر بن عبدالجبار ؛ لم أعرفهما .

وعبد الملك بن الوليد مختلف فيه .

وأعلَّه ابن أبي حاتم بعلَّة أخرى ؛ وهي الوقف ، فقال (٤٥٦/١) :

«قال أبي : كذا رواه هشام . وروي عن عبدالله بن مُطَرِّف بن الشِّخِّير هذا الكلام قَوْلَهُ ، فلا أدري هذا هو أو غيره ! وقال عبدالله بن مطرف بن الشخير : إن الحجاج أتي برجل . . الحديث . وهذا الصحيح» .

قال الحافظ في «الفتح» (١١٨/١٢) ـ عقب قوله : «لا أدري . . .» ـ :

«يشير إلى تجويز أن يكون الراوي غلط في قوله : «عبدالله بن مطرف» ، وفي قوله : «سمعت» ، وإنما هو (مطرف بن عبدالله) ، ولا صحبة له . وقال ابن عبدالبر : يقولون : إن الراوي غلط فيه . وأثر مطرف الذي أشار إليه أبو حاتم : أخرجه ابن أبي شيبة من طريق بكر بن عبدالله المزي (!) قال : أتي الحجاج برجل قد وقع على ابنته وعنده مطرف بن عبدالله بن الشخير وأبو بردة ، فقال أحدهما : اضرب عنقه ، فضربت عنقه . قلت : والراوي عن صالح بن راشد ضعيف ؛ وهو رِفْدَة ـ بكسر الراء وسكون الفاء ـ ، ويوضح ضعفه قوله : «فكتبوا إلى ابن عباس» . وابن عباس مات قبل أن يلي الحجاج الإمارة بأكثر من خمس سنين ، ولكن له طريق أخرى إلى ابن عباس ، أخرجها الطحاوي ؛ وضعف راويها» .

قلت : قوله في السطر الأول : «عبدالله بن مطرف» خطأ ! مطبعي أو قلمي ؛ والصواب : (عبدالله بن أبي مطرف) بزيادة أداة الكنية .

وقوله : «المزي» خطأ أيضاً ! وصوابه : (المزني) .

وروايته في «مصنف ابن أبي شيبة» (١٠٥/١٠) .

٤٥٧٣ - (مَنْ تركَ الصلاةَ ؛ لَقِيَ اللهَ وهُوَ عليه غَضْبانُ) .

ضعيف . أخرجه البزار (ص٤١) ، والطبراني في «الكبير» (٣/١٣٥/٢) ، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (٦٥/٥٨/١) عن محمد بن عبدالله المُخَرِّميِّ : ثنا **سهل ابن محمود** : ثنا صالح بن عمر عن حاتم بن أبي صَغِيرة عن **سِمَاك بن حرب** عن عكرمة عن ابن عباس قال :

لما قام بَصَرِي ؛ قيل : نداويك وتدع الصلاة أياماً؟ قال : لا ؛ إن رسول الله ﷺ قال : . . . فذكره . والسياق للبزار . وقال :

«لا نعلمه يروى مرفوعاً إلا بهذا الإسناد ، وقد أوقفه بعضهم» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وله ثلاث علل :

الأولى : ضعف سماك في روايته عن عكرمة ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة» .

الثانية : جهالة حال سهل بن محمود ؛ فقد ترجمه ابن أبي حاتم (٢٠٤/١/٢) برواية اثنين آخرين ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

الثالثة : الوقف ؛ كما أشار إليه البزار .

والحديث ؛ عزاه المنذري (١٩٥/١) - وتبعه الهيثمي (٢٩٥/١) - للبزار والطبراني ، فقال الأول :

«وإسناده حسن» !

قلت : وهذا تساهل ظاهر منه ! وقال الآخر :

«وفيه سهل بن محمود، ذكره ابن أبي حاتم، وقال: روى عنه أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقِي وسعدان بن يزيد. قلت: وروى عنه محمد بن عبدالله المُخَرِّمي، ولم يتكلم فيه أحد، وبقية رجاله رجال (الصحيح)»!

كذا قال! والمخرمي ليس من رجال «الصحيح»، وإنما روى له ـ من الستة ـ النسائي فقط.

٤٥٧٤ ـ (مَنْ تَزَيَّن بَعملِ الآخرةِ ـ وهُوَ لا يُرِيدُها ولا يَطْلبُها ـ؛ لُعِنَ في السَّماواتِ والأرضِ).

موضوع. رواه الطبراني في «الأوسط» (٤٨٤) عن **إسماعيل بن يحيى التيمي** عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال:

«تفرد به إسماعيل».

قلت: وهو كذاب مشهور، وبه أعلَّه الهيثمي (١٠/٢٢٠).

واقتصر المنذري في «الترغيب» (١/٣٢) على الإشارة إلى ضعفه!

٤٥٧٥ ـ (مَنْ تَعَذَّرتْ عليهِ التِّجَارةُ؛ فعليهِ بِعُمَانَ).

ضعيف. أخرجه تمام في «الفوائد» (٣/٤٠/١): حدثنا أبي رحمه الله: ثنا أبو عبدالله محمد بن أيوب الرازي: ثنا أبو عون محمد بن عون الزيادي: ثنا حماد ابن يزيد المقرئ: ثنا **مخلد بن عقبة بن شُرَحْبِيل الجُعْفي** عن جده شرحبيل ـ وقد لقي النبي ﷺ ـ قال... فذكره مرفوعاً.

ورواه الخطيب في «الموضح» (١/٥٤) من طريق أخرى عن أبي عون به.

وكذلك رواه الضياء في «المنتقى من مسموعاته بِمَرْوٍ» (٢/٨٨) من طريق أبي بكر الشافعي : ثنا سعيد بن عثمان الأهوازي أبو سهل : ثنا أبو عون به .

وتابعه عمار بن هارون : نا حماد بن يزيد به .

أخرجه ابن قانع في «المعجم» ، ترجمة شُرَحْبِيلَ بن السِّمْطِ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مخلد بن عقبة ؛ قال الغلابي في «الوَشْي» :

«لا أعرف حال عقبة ولا مخلد» .

وحماد بن يزيد المقرئ ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٤٩/١/٤) برواية جمع عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٢١٩/٦ و٢٠٥/٨) وهو صدوق ، كما بيَّنت ذلك في «تيسير انتفاع الخلان بكتاب ثقات ابن حبان» .

فالعلَّة ممن فوقه .

٤٥٧٦ - (مَنْ تَقَحَّمَ في الدُّنْيا ؛ فهوَ يَتَقحَّمُ في النَّارِ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٠٥١٣/٣٤٢/٧) من حديث أبي هريرة مرفوعاً . ذكره السيوطي في «الجامع الصغير» . فتعقبه المناوي بقوله :

«قضية كلام المصنف أن مخرّجه البيهقي خرَّجه وسلّمه ، والأمر بخلافه ؛ فإنه تعقّبه بما نصّه : قال أبو حازم[1] : تفرد به **حفص بن عمر المِهْرَقَانِيُّ** عن يحيى ابن سعيد» !

---

(١) هو شيخ البيهقي (أبو حازم العبدري الحافظ) ، وقد رواه عنه مع شيخين آخرين له .

أقول : لا يظهر التعقّب بمجرد ذكر التفرّد المطلق ، فيبدو لي أن البيهقي أشار بذلك إلى أنه تفرُّدٌ مصحوبٌ مع المخالفة لمن هو أوثق منه ؛ فإن المهرقاني هذا ـ وإن كان صدوقاً لا بأس به ـ ؛ فقد خالفه في لفظه جبل الضبط والحفظ : الإمام أحمد ، فقال في «مسنده» (٤٣٥/٢) : ثنا يحيى عن ابن عجلان عن أبي الزِّنَاد عن الأعرج عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«الذي يَطْعَنُ نفسَه ؛ إنما يَطْعنها في النارِ . والذي يَتَقَحَّمُ فيها يَتَقَحَّمُ في النارِ . والذي يَخْنُقُ نفسَهُ يَخْنقها في النار» .

قلت : فهذا هو نص الحديث الذي ضبطه الإمام أحمد رحمه الله تعالى بإسناده الحسن .

ويحيى شيخه فيه : هو ابن سعيد القطان ، وهو شيخ المهرقاني كما رأيت .

والتقحُّم المذكور فيه ؛ إنما هو التقحُّم في نار الدنيا ، وليست الدنيا نفسها كما في رواية المهرقاني ! ولعل أصل حديثه : «نار الدنيا» ؛ فسقط من حفظه لفظ : «نار» ، وقانا الله تعالى شر نار الدنيا والآخرة !

ثم رأيت الحديث قد أخرجه أبو عثمان البجيرمي في «الفوائد» (ق٢/٣٦) من طريق **محمد بن عمار بن عطية** : نا حفص بن عمر المهرقاني : ثنا يحيى بن سعيد عن عبيدالله عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ الترجمة .

ومحمد بن عمار بن عطية ـ وهو السُّكَّري الرازي ـ ؛ قال ابن أبي حاتم (٤٣/١/٤) :

«روى عن أبي هارون البكاء وسهل بن عثمان العسكري» .

ولم يذكر له راوياً ، ولا جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو مجهول .

فلعلَّه هو علَّة الحديث ، رواه عن المهرقاني بإسنادين له : مرة عن أبي هريرة ـ كما رواه البيهقي ـ ، ومرة عن ابن عمر ـ كما رواه البجيرمي ـ ، والله أعلم .

٤٥٧٧ ـ (أَيُّما رَجُلٍ باعَ عَقرةً مِنْ غَيْرِ حاجةٍ ؛ بعثَ اللهُ لَهُ تالفاً يُتْلِفُها) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/١٤٣/١) عن علي بن عثمان اللاحِقِيِّ : ثنا **حفص بن أبي حرب بن أبي الأسود الدِّيلِيّ** : ثنا **محمد بن أبي المَلِيح الهُذَلي** عن **عبدالله بن يعلى الليثي ـ قاضي البصرة ـ** :

أن مَعْقِلَ بن يسار باع داراً بمئة ألف ، فقال : سمعت رسول الله ﷺ . . . فذكره . وقال :

«لم يروه عن حفص إلا علي» .

قلت : وهو ثقة صاحب حديث ؛ كما قال الذهبي .

لكن شيخه حفص بن أبي حرب بن أبي الأسود الديلي ؛ لم أجد له ترجمة .

ومثله عبدالله بن يعلى الليثي .

وقد أشار إلى ذلك الهيثمي بقوله (١١١/٤) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ؛ وفيه جماعة لم أعرفهم ، منهم : عبدالله بن يعلى الليثي» !

قلت : لكن محمد بن أبي المليح ـ وهو ابن أسامة الهذلي ـ ؛ أورده الذهبي في «الميزان» ؛ وقال :

«قال محمد بن المثنى : ما سمعت يحيى ولا عبدالرحمن يحدِّثان عنه بشيء قط» . زاد في «اللسان» :

«وذكره ابن حبان في «الثقات» . وذكره الساجي ، والعقيلي في (الضعفاء)» .

والحديث ؛ أورده السيوطي من رواية الطبراني في «الأوسط» عن معقل بن يسار أيضاً ، لكن بلفظ :

«من باع عَقْرَ دار من غير ضرورة ؛ سلط الله على ثمنها تالفاً يتلفه» .

فالله أعلم : هل هذا لفظ آخر للطبراني عنه ، أم هو لغيره ؟! وهذا هو الذي أظنه .

وذكره الهيثمي من حديث عمران بن حصين مرفوعاً ؛ بلفظ :

«ما من عبد يبيع تالداً ؛ إلا سلط الله عليه تالفاً» . وقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه بشير بن سُرَيْجٍ ، وهو ضعيف» .

قلت : ومن طريقه : رواه الرُّوياني أيضاً في «مسنده» (١/٣٢/١٨) عنه عن قَبيصة بن الجَعْدِ السُّلَمي عن أبي المَلِيح الهُذَلي عن عبدالملك بن يعلى عن عمران ابنَ حصين به .

لكنه لم ينفرد به ؛ فقد روى البخاري في «التاريخ» (٤٣٧/١/٣) ، والرُّوياني مَن طريق عبدالصمد[١] : نا محمد بن أبي المَلِيح الهُذَلي : حدثني رجل من الحي :

أن يعلى بن سهيل مرَّ بعمران بن حصين ، فقال له : يا يعلى ! ألم أنبَّأ أنك بعت دارك بمئة ألف؟ قال : بلى ، قد بعتها بمئة ألف . قال . . . فذكره ـ واللفظ للروياني ـ .

---

(١) وعن عبدالصمد ـ به ـ رواه الإمام أحمد في «المسند» (٤٤٥/٤) ، ولكن بلفظ : «عقدة مالٍ» . (الناشر) .

ولفظ البخاري من هذه الطريق : حدثنا محمد بن أبي المليح : حدثني عبدالملك بن يعلى عن أبيه عن عمران بن حصين به .

وأخشى أن يكون في الأصل سقط .

ثم روى الروياني ، والضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (١/١٣٧) من طريق **موسى بن أيوب بن عياض الليثي** : نا **أبي** عن **عبدالملك بن يعلى** - قاضي البصرة - عن محمد بن عمران بن حصين : حدثني أبي به .

وموسى بن أيوب وأبوه مجهولان ؛ كما قال ابن أبي حاتم (٤/١/١٣٤) عن أبيه .

وروى الدَّولابي في «الكنى» (٢/٧١) عن **فَضَالة بن حُصَين** قال : حدثني **عبدالوارث بن أبي محمد** عن يعلى بن عبدالملك البصري الليثي قال : قال لي عمران بن حصين : يا يعلى ! . . . فذكره نحوه .

وفضالة ضعيف ؛ قال البخاري وأبو حاتم :

«مضطرب الحديث» .

وضعفه جماعة .

وعبدالوارث بن أبي محمد ؛ لم أعرفه .

ثم روى الدَّولابي (٢/٢٣) عن **أبي عامر موسى بن عامر** عن **عاصم بن الحَدَثان** قال : قال عمران . . . فذكره .

قلت : وعاصم هذا ؛ أشار الحافظ في ترجمة موسى بن عمران من «اللسان» إلى أنه مجهول .

وموسى بن عامر من شيوخ أبي داود ؛ صدوق له أوهام .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيف لاضطراب الرواة في إسناده ، وجهالة الكثير منهم . والله أعلم .

نعم ؛ قد ثبت بلفظ آخر من حديث سعيد بن حُرَيْثٍ وغيره ؛ فراجعه في «الصحيحة» (٢٣٢٧) .

٤٥٧٨ - (مَنْ توضَّأ فأحسنَ الوُضوءَ ، ثم قالَ ثلاثَ مراتٍ : أشهدُ أن لا إله إلا الله ، وأشهدُ أن محمداً عبدُهُ ورسولُهُ ؛ فُتِحَ لهُ مِنَ الجنةِ ثَمانيةُ أبوابٍ ، يدخلُ مِنْ أيِّها شَاءَ) .

ضعيف بهذا السياق . رواه ابن ماجه (١٧٤/١) ، وأحمد (٢٦٥/٣) ، والدَّولابي في «الكنى» (١١٨/٢) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١٨٠/٢) عن زيدٍ **العَمِّيِّ** عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل زيد العمي ؛ فإنه ضعيف ، كما جزم به الحافظ .

والحديث صحيح دون قوله :

«ثلاث مرات» ؛ فقد رواه كذلك عمر بن الخطاب ؛ وعقبة بن عامر ؛ فراجع له «صحيح أبي داود» (٨٤١) ، و«تخريج الترغيب» (١٠٤/١ - ١٠٥) .

٤٥٧٩ - (مَنْ تَوضأَ في مَوْضعِ بَوْلهِ ، فأَصابَهُ الوَسْواسُ ؛ فَلا يَلُومَنَّ إلا نَفْسَهُ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٢١١/٢) عن منصور بن عمار : حدثنا ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة .

ونحوه منصور بن عمار ؛ وهو الواعظ المشهور .

٤٥٨٠ ـ (مَنْ مَشَى معَ قومٍ يُرى أنَّهُ شاهدٌ وليسَ بشاهدٍ ؛ فَهُوَ شاهِدُ زُورٍ ، ومَنْ أعانَ على خُصُومَةٍ بغيرِ علمٍ ؛ كانَ في سَخَطِ اللهِ حَتى يَنْزِعَ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «السنن» (٨٢/٦) عن **رجاء أبي يحيى ـ صاحب السَّقَطِ ـ** قال : سمعت يحيى بن أبي كثير يحدّث عن أيوب السَّخْتِيَاني عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاء ـ وهو ابن صَبِيحٍ الحَرَشِيُّ البصري ـ أورده الذهبي في «الضعفاء» ، وقال :

«ضعفه ابن معين» . وقال الحافظ :

«ضعيف» .

والشطر الثاني منه ؛ أورده السيوطي في «الجامع» من رواية البيهقي في «الشعب» بلفظ :

«من جادل في خصومة . . .» والباقي مثله . وقال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (١٠٢/٣) :

«رواه ابن أبي الدنيا ، والأصبهاني في «الترغيب» من حديث أبي هريرة ، وفيه رجاء أبو يحيى ، ضعفه الجمهور» .

قلت : وقد صح من حديث ابن عمر مرفوعاً في حديث له :

« . . . ومن خاصم في باطل وهو يعلم ؛ لم يزل . . .» .

وهو مخرج في «الصحيحة» برقم (٤٣٧) .

٤٥٨١ - (مَنْ جَمعَ بينَ الصَّلاتينِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ ؛ فقدْ أَتَى باباً مِنْ أبوابِ الكبائرِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الترمذي (١/٣٥٦ - شاكر) ، وأبو يعلى (٢٧٥١) ، والحاكم (١/٢٧٥) ، والعقيلي (٩٠) ، والطبراني (٣/١٢٥/٢) ، والبزار (٤٥٨١ - كشف) ، وعبدالغني المقدسي في «السنن» (٢/٧١) عن حَنَشٍ عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

ومن هذا الوجه : رواه الخطيب في «الموضح» (٢/٢٠) ؛ وقال :

«حنش : هو حسين بن قيس أبو علي الرَّحْبِي ، وهو ضعيف» .

ولهذا قال ابن عبدالبر في «التمهيد» (٣/١٩/٢) :

«وهو حديث ضعيف» . وقال العقيلي :

«لا أصل له ، وقد روي عن ابن عباس بإسناد جيد أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر ، وبين المغرب والعشاء» .

قلت : وقال الحافظ في الحنش هذا :

«متروك» . ولذلك لمّا قال الحاكم عقب الحديث :

«حنش بن قيس الرحبي يقال له : أبو علي ، من أهل اليمن ، سكن الكوفة ، ثقة» ! ردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : بل ضعفوه» .

(تنبيه) : حديث ابن عباس الذي ذكره العقيلي ؛ قد صحَّ موصولاً في «صحيح مسلم» وغيره ، وهو مخرج في «الإرواء» (٣/٣٤) ، و«صحيح أبي داود» (١٠٩٦) .

٤٥٨٢ ـ (مَنْ جهَّزَ غازياً في سبيلِ اللهِ حَتى يَسْتقِلَّ ؛ كانَ لَهُ مِثلُ أجرِهِ حَتى يموتَ أو يَرْجِعَ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢٧٥٨) من طريق **الوليد بن أبي الوليد** عن عثمان بن عبدالله بن سُرَاقة **عن** عمر بن الخطاب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن سراقة هذا ـ وهو ابن بنت عمر بن الخطاب ـ لم يثبت سماعه من عمر .

والوليد بن أبي الوليد وثقه أبو زرعة ، وكذا ابن حبان ؛ إلا أنه قال :

«ربما خالف ؛ على قلة روايته» .

قلت : ولعلَّه لذلك قال الحافظ :

«ليِّن الحديث» .

٤٥٨٣ ـ (مَنْ حاولَ أَمْراً بِمَعْصيةٍ ؛ كانَ ذلكَ أَفْوتَ لما رَجَا ، وأَقربَ لمجيءِ ما اتَّقَى) .

ضعيف . رواه تَمَّام في «الفوائد» (٣١ ـ ٣٢) ، ومن طريقه الضياء في «المختارة» (١/١٠٥ ـ ٢) : أنبا **أبو زرعة محمد بن سعيد بن أحمد القرشي ـ يعرف بابن التَّمَّار** ـ : ثنا **علي بن عمرو بن عبدالله المخزومي** : ثنا **معاوية بن عبدالرحمن** : ثنا حَرِيزُ بن عثمان : ثنا عبدالله بن بُسْرٍ المازني مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مَنْ دون حَرِيز لم أعرفهم .

وأخرجه القُضَاعي (١/٤٤) عن مِقْدام بن داود قال : نا علي بن مَعْبَدٍ قال : نا بقية بن الوليد عن **الحكم بن عبدالله** قال : نا الزهري مرفوعاً .

وأخرجه هو ، وأبو نعيم (٦/٣٣٩) من طريق **عبدالوهاب بن نافع الشَّلَبِيّ** قال : أنا مالك بن أنس عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس رفعه .

قلت : وعبدالوهاب هذا ؛ اتَّهمه الذهبي فقال :

«وهَّاه الدارقطني وغيره ، ألصق بمالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً : «لا تُكْرِهوا مرضاكم على الطعام ؛ فإن الله يُطْعِمُهم . . .»[1] .

قلت : وهذا الحديث ؛ أخرجه الخطيب في «الرواة عن مالك» ، والدارقطني أيضاً ؛ وقال بعده :

«عبدالوهاب واهٍ جدّاً» .

والحكم بن عبدالله : هو الأَيْليُّ ؛ كذاب ؛ كما قال أبو حاتم . وقال أحمد :

«أحاديثه كلها موضوعة» .

٤٥٨٤ ـ (مَنْ حَجَّ عَنْ أبيهِ وأُمِّهِ ؛ فقدْ قَضَى عَنْهُ حَجَّتَهُ ، وكانَ لَهُ فَضْلُ عَشْرِ حِجَجٍ) .

باطل . أخرجه الدارقطني في «سننه» (ص٢٧٢) **عن عثمان بن عبدالرحمن عن محمد بن عمرو البصري** عن عطاء عن جابر بن عبدالله مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عثمان بن عبدالرحمن : هو الطَّرَائفي ؛ كما يأتي في

---

(١) حسَّنه الشيخُ ـ رحمه الله ـ في «الصحيحة» (٧٢٧) من غير حديث ابن عمر ، فلتنظر . **(الناشر)**

رواية ابن أبي حاتم ، وهو صدوق في نفسه ، وإنما ضعِّف لكثرة روايته عن الضعفاء .

ومحمد بن عمرو البصري ؛ الظاهر أنه أبو سهل الأنصاري البصري ، وبه جزم بعضهم ، وهو ضعيف كما في «التقريب» ، وكان يحيى بن سعيد يضعِّفه جداً كما في «الجرح والتعديل» (٣٢/١/٤) بروايتين له عنه .

لكني لم أجد من ذكر في شيوخه عطاءً ، ولا في الرواة عنه عثمان بن عبدالرحمن الطرائفي ! وكأنه لذلك جزم أبو حاتم بأنه ليس هو محمد بن عمرو ؛ وإنما **محمد بن عمر المُحْرِم** . فقال ابنه في «العلل» (٢٧٨/١) :

«سألت أبي عن حديث رواه عثمان بن عبدالرحمن الطرائفي قال : حدثني محمد بن عمرو . . . (فذكره)؟ قال أبي : ليس هذا محمد بن عمرو ، إنما هذا هو محمد بن عمر ؛ الذي يعرف بالمحرم ، وكان واهي الحديث ، وهذا عندي حديث باطل» .

٤٥٨٥ ـ (مَنْ حَجَّ هذا البيتَ أوِ اعْتَمرَ ؛ فلْيكُنْ آخرُ عهدهِ بالبيتِ [الطَّوافَ]) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٩٤٦) ، وأحمد (٤١٦/٣ ـ ٤١٧) ، وابن قانع في «المعجم» عن الحَجَّاج بن أرْطاة عن عبدالملك بن المغيرة عن **عبدالرحمن بن البَيْلَماني** عن عمرو بن أوس عن الحارث بن عبدالله بن أوس قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

فقال له عمر : خررت من يديك ! سمعتَ هذا من رسول الله ﷺ ولم تخبرنا به ؟! وقال الترمذي :

«حديث غريب» .

قلت : أي ضعيف ، وذلك لأن عبدالرحمن البيلماني ضعيف .

والحجاج بن أرطاة مدلس ؛ وقد عنعنه .

وقد صحَّ الحديث عن ابن أوس دون ذكر الاعتمار : فرواه الوليد بن عبدالرحمن عن الحارث بن عبدالله بن أوس قال :

أتيت عمر بن الخطاب ، فسألته عن المرأة تطوف بالبيت يوم النحر ثم تحيض؟ قال : ليكن آخر عهدها بالبيت . قال : فقال الحارث : كذلك أفتاني رسول الله ﷺ . قال : فقال عمر : أَرِبْتَ عن يديك ! سألتني عن شيء سألت عنه رسول الله ﷺ لكيما أخالف؟!

أخرجه أبو داود (٣١٣/١) ، والنسائي في «الكبرى» ـ كما في «تحفة المزِّي» (٦/٣) ـ ، وأحمد (٤١٦/٣) ، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ص٤٥ ـ مصورة الجامعة الإسلامية) ، والطحاوي في «شرح المعاني» (٢٢١/١) .

قلت : وإسناده صحيح ، رجاله ثقات رجال مسلم .

والوليد هذا : هو الجُرَشِيُّ .

وصححه الحافظ في «الإصابة» .

واقتصر المنذري في «مختصر السنن» (٤٣٠/٢) على تحسينه ؛ وهو قصور ! وصرَّح بأن إسناد الترمذي المتقدِّم ضعيف .

واعلم أن ظاهر الحديث : وجوب طواف الوداع على الحائض أيضاً ، وأنه يجب عليها الانتظار حتى تطهر فتطوف ! لكن قد جاءت أحاديث صحيحة بالترخيص لها بالانصراف ؛ ما دام أنها طافت قبل ذلك طواف الإفاضة . ولذلك قال الخَطَّابي في «معالم السنن» :

«قلت : وهذا على سبيل الاختيار في الحائض ؛ إذا كان في الزمان نَفَس ، وفي الوقت مهلة ، فأما إذا أعجلها السير ؛ كان لها أن تنفر من غير وداع ؛ بدليل خبر صفية . وممن قال : إنه لا وداع على الحائض : مالك ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وهو قول أصحاب الرأي وكذلك قال سفيان» .

قلت : ومن تلك الأحاديث التي أشرنا إليها : حديث ابن عباس قال :

أُمِرَ الناسُ أن يكونَ آخر عهدهم بالبيت ؛ إلا أنه خُفِّفَ عن المرأة الحائض .

أخرجه مسلم (٤/٩٣) . وفي رواية له عنه مرفوعاً :

«لا يَنْفرنَّ أحدٌ حتى يكون آخرَ عهدهِ بالبيت» .

ورواه الطحاوي (١/٤٢٣) بإسناد صحيح عن عبدالله بن عمر أيضاً ، وزاد :

إلا الحُيَّضَ ؛ رَخَّصَ لهنَّ رسول الله ﷺ .

وصححه الترمذي (٩٤٤) وغيره .

ورواه ابن حبان في «صحيحه» (٣٨٨٨) بلفظ :

«من حجَّ البيت ؛ فليكن آخر عهده بالبيت ؛ إلا الحُيَّضَ ، رخَّصَ لهنَّ رسول الله ﷺ» .

ثم رأيت حديث الترجمة ؛ قد أخرجه ابن أبي خيثمة في «التاريخ» (ص٤٠ - ٤١) من طريق الحجاج به ، دون قوله :

«أو اعتمر» ؛ فهو الصواب .

قوله : (أربت عن يديك) ؛ أي : سقطت آرابك من اليدين خاصة ؛ كما في «النهاية» .

و(الآراب) : الأعضاء .

(تنبيه) : عزا السيوطي حديث الترجمة لأصحاب «السنن الثلاثة» ! وليس هو عند أبي دواد والنسائي بهذا اللفظ ، وإنما بلفظ آخر ؛ ليس فيه ذكر العمرة ، ولا هو بهذا المعموم : «من . . . .» ! وهو مخرَّج في «صحيح أبي داود» برقم (١٧٤٩) .

٤٥٨٦ - (مَنْ حجَّ فلم يَرْفُثْ ولم يَفْسُقْ ؛ غُفِرَ لهُ ما تقدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) .

شاذ بهذا اللفظ . أخرجه الترمذي (١/١٥٥) : حدثنا ابن أبي عمر : حدثنا سفيان عن منصور عن أبي حازم عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الترمذي :

«حديث حسن صحيح» !

قلت : جرى الترمذي على ظاهر إسناده ، فحكم له بالصحة ؛ فإن رجاله كلهم ثقات على شرط الشيخين ؛ غير ابن أبي عمر - واسمه محمد بن يحيى - ؛ فإنه على شرط مسلم وحده . وقد خولف في لفظ الحديث ؛ فهو العلّة . وقد قال فيه الحافظ :

«صدوق ، صنف «المسند» ، وكان لازم ابن عيينة ، لكن قال أبو حاتم : كانت فيه غفلة» .

قلت : وقد خالفه الإمام أحمد فقال (٢/٢٤٨) : ثنا سفيان عن منصور . . . بلفظ :

« . . . رجع كيومَ ولدتْهُ أمُّهُ» .

وهذا هو المحفوظ عن منصور ؛ فقد رواه جمع من الثقات الحفاظ عن منصور به .

أخرجه البخاري (١/٤٥٥) ، ومسلم (٤/١٠٧) ، والدارمي (٢/٣١) ، وابن ماجه (٢٨٨٩) ، وأحمد أيضاً (٢/٤١٠ ، ٤٨٤ ، ٤٩٤) ، والطبري (٣٧٢١ ، ٣٧٢٢ ، ٣٧٢٤) .

وتابعه سَيَّار أبو الحكم قال : سمعت أبا حازم به .

أخرجه البخاري (١/٣٨٦) ، ومسلم أيضاً ، وأحمد (٢/٢٢٩) ، والطبري (٣٧١٨ ، ٣٧١٩ ، ٣٧٢٨) .

وتابعه الأعمش عن أبي حازم به .

أخرجه الطبري (٣٧٢٣) ، وابن عدي في «الكامل» (٦/١٠٢) ، وزاد في أوله زيادة منكرة بلفظ :

قال ـ ونظر إلى البيت ـ : «من حج . . .» .

وسنده واهٍ .

وتابعه هلال بن يِسَاف عن أبي حازم به .

أخرجه الطبري أيضاً (٣٧٢٦ ، ٣٧٢٧) .

فهؤلاء ثلاثة من الثقات تابعوا منصوراً على اللفظ الثاني الذي رواه عنه الحفاظ ؛ فدلَّ ذلك دلالة قاطعة على شذوذ ابن أبي عمر في روايته باللفظ الأول عن سفيان ، وصواب رواية أحمد عنه ؛ وهو المراد .

٤٥٨٧ ـ (مَنْ حَضَرَ إماماً ؛ فليَقُلْ حَقّاً أَوْ لِيَسْكُتْ) .

ضعيف . رواه ابن أبي الدنيا في «الصمت» (٤/٤٢) : حدثني القاسم بن هاشم : ثنا أحمد بن إسحاق الحضرمي : ثنا وُهَيْبُ بن خالد : ثنا أبو واقد الليثي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

ورواه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٦/٦٣/١) ، وعنه ابن عساكر (٨/١٠٨/١) عن سهل بن بَكَّار : نا وهيب به .

ورواه ابن عدي (١/١٩٩) من طريق آخر عن أحمد بن إسحاق به . وقال :

«وأبو واقد صالح بن محمد ؛ من الضعفاء الذين يكتب حديثهم» . وقال الحافظ :

«ضعيف» .

ورواه موسى بن إسماعيل عن وهيب عن أيوب عن نافع به .

ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٤٣١) ؛ وقال :

«فسمعت أبي يقول : هذا خطأ ؛ إنما هو وهيب عن أبي واقد عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ » .

٤٥٨٨ - (مَنْ حَضَرَ معصيةً فكرِهَها ؛ فكأنَّما غابَ عنها ، ومَنْ غابَ عنها وأَحَبَّها ؛ فكأنَّما حَضَرَها) .

ضعيف . رواه ابن حبان في «الثقات» (٢/٣٠٣) : حدثنا عمرو بن محمد بن سهل بن عسكر : ثنا سعيد بن أبي مريم : ثنا نافع بن زيد عن **يحيى بن أبي سليمان** عن المَقْبُرِي عن أبي هريرة مرفوعاً .

وهذا سند ضعيف ؛ من أجل يحيى بن أبي سليمان - ؛ فإنه وإن وثقه ابن حبان ، وفي ترجمته ساق له هذا الحديث ، ووثقه الحاكم - ؛ فقد قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال أبو حاتم :

«ليس بالقوي ، يكتب حديثه» .

ومن طريقه : أخرجه الهَرَوي في «ذم الكلام» (٢/٣٩/١ - ٢) ، وابن أبي الدنيا في «الأمر بالمعروف» (٢/٦١) . وقال الحافظ :

«ليِّن الحديث»[1] .

٤٥٨٩ ـ (منْ حَفِظَ على أُمَّتي أربعينَ حديثاً مِنَ السُّنَّةِ ، كُنْتُ لَهُ شَفِيعاً يومَ القيامَةِ) .

موضوع . رواه الحسن بن سفيان في «الأربعين» ، وعنه نصر المقدسي في آخر «أربعينه» (٢/٦١) ، وتَمَّام في «الفوائد» (٢/٢٠٩) ، وابن عدي (٢/١٥) ، وأبو عبدالله الصاعدي في «الأربعين» (٢/١) ، والخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١/٣٢/١) ، وأبو القاسم القُشَيْري في «أربعينه» (١/١٥١) ، وابن عبدالبر في «الجامع» (١/٤٤) ، والقاسم بن عساكر في «الأربعين البُلْدانية» (١/٤) ، ومحمد ابن طولون في «الأربعين» (١/٦) عن **إسحاق بن نَجِيحٍ** عن ابن جريج عن عطاء ابن أبي رباح عن ابن عباس مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«إسحاق بن نجيح بَيِّنُ الأمر في الضعفاء ، وهو ممن يضع الحديث» . وقال ابن نصر المقدسي :

«تفرد به إسحاق بن نجيح الملطي» .

وتعقبه ابن طولون بقوله :

«رواه ابن عدي من حديث **خالد بن يزيد العُمَري** عن ابن جريج به ، ثم قال :

«روى هذا الحديث ـ مع خالد بن يزيد ـ إسحاق بن نجيح المَلَطِيُّ ، وهو شر منه» . وإسحاق هذا ؛ قال أحمد : هو أكذب الناس . وقال يحيى : هو معروف

---

(١) والحديث قد ورد بنحوه من حديث العُرْسِ بن عَمِيرة ، وعدي بن عدي في «سنن أبي داود» (٤٣٤٥ ـ ٤٣٤٦) ؛ وهو مخرَّج في «المشكاة» (٥١٤١) محسَّناً . (الناشر) .

بالكذب ووضع الحديث . وقال الحافظ أبو نعيم : رواية ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس متصلة صحيحة على شرط الأئمة ، لكن الراوي عن ابن جريج إسحاق ابن نجيح متروك الحديث» !

قلت : وهذا تعقب شكلي لا طائل تحته ؛ فإن خالداً هذا كذاب أيضاً ، كذبه أبو حاتم ويحيى . وقال ابن حبان :

«يروي الموضوعات عن الأثبات» .

وتابعه بقية عن عبدالملك بن عبدالعزيز (وهو ابن جريج) ؛ بلفظ :

«من حمل من أمتي أربعين حديثاً ؛ بعثه الله يوم القيامة فقيهاً عالماً» .

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٢٠٠ ـ ٢٠١) ، والسِّلَفِيُّ في «الطُّيُورِيَّات» (١/٨٩ ـ ٢) ، والقاسم بن عساكر في «أربعينه» (٢/٤) عن **عبدالله ابن محمد بن سعيد الإصْطَخْرِيِّ** : ثنا **أبو عبدالله محمد بن أحمد الشَّرْقي** ـ بإصطخر ـ : نا **محمد بن عمرو بن حَنَان** : نا **بقية بن الوليد** . وقال القاسم :

«عبدالله بن محمد بن سعيد الإصطخري أكثر من روى عنه مجهولون لا يعرفون ، وأحاديثه مقلوبة ، قال البرقاني : أظنهم تكلموا فيه . وشيخه مجهول . ومحمد بن عبدالله بن عمرو بن حنان أبو عبدالله الكلبي من أهل حمص ؛ ثقة . وبقية تكلموا فيه» .

قلت : ذكر ابن حبان أنه كان مدلساً ، يدلس عن الثقات ما أخذه عن مثل **المجاشع بن عمرو** ، **والسَّرِيِّ بن عبدالحميد** ، **وعمر بن موسى التميمي** ، وأشباههم من المتروكين .

ثم روى ابن عبدالبر من طريق **يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد بن حجر العسقلاني** : حدثنا أبو أحمد حُمَيْد بن مَخْلَد بن زَنْجَوَيْهِ : نا **يحيى بن عبدالله بن بُكَيْر** قال : حدثنا مالك بن أنس عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر مرفوعاً نحوه . وقال :

«هذا أحسن إسناد جاء به هذا الحديث ، ولكنه غير محفوظ ولا معروف من حديث مالك ، ومن رواه عن مالك فقد أخطأ عليه ، وأضاف ما ليس من روايته عليه» !

كذا قال ، وأقرّه ابن طولون ! وهو بحاجة إلى تحرير ؛ فإن ظاهره تعصيب الخطأ بيحيى بن عبدالله بن بكير ؛ فإنه مع كونه من شيوخ البخاري ومسلم ؛ فقد تكلموا في سماعه من مالك ، كما قال الحافظ في «التقريب» .

لكن في الطريق إليه يعقوب العسقلاني ؛ قال الذهبي :

«كذاب» .

ثم ساق له هذا الحديث بهذا الإسناد .

وساق له الحافظ في «اللسان» حديثاً آخر موقوفاً على ابن عمر ، وقال :

«هذا من أباطيل يعقوب» . ثم قال :

«وقد وجدت له حكاية يشبه أن تكون من وضعه» . ثم ذكرها بسنده منه إليه ؛ فهو الآفة .

ثم رواه القاسم بن عساكر من طريق **أبي نصر محمد بن علي بن عبدالله بن أحمد بن وَدْعان المَوْصِلي** : أنا أبو سعيد **الآمُلِيُّ** المقرئ : نا **أبو محمد عبدالله**

ابن أحمد القاضي عن أبيه : ثنا أبو علي الحسن بن الصَّبَّاح البَزَّار : ثنا سفيان ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عمر ؛ بلفظ :

«من نقل عني إلى من لم يلحقني من أمتي أربعين حديثاً ؛ كُتِبَ في زُمْرَةِ العلماء ، وحُشِرَ في جملة الشهداء» . وقال :

«أبو نصر بن ودعان غير ثقة عند أهل الحديث ، نسبه قوم إلى الكذب ، وآخرون إلى وضع الأحاديث ، وسمعت أبي رحمه الله يصفه بالكذب والوضع . وأساء الثناء عليه الحافظ أبو طاهر السِّلَفي ، وصنف جزءاً لطيفاً في الطعن في «أربعين ابن ودعان» ـ وهو عندي ـ . وأبو سعيد الآملي غير معروف . وأبو محمد عبدالله بن أحمد القاضي غير مشهور . وأبوه كذلك . والحديث مركَّب على إسناد صحيح» .

وابن ودعان هذا مترجم في «الميزان» ، ووصفه بأنه :

«صاحب تلك «الأربعين الودعانية الموضوعة» ، ذمه أبو طاهر السلفي وأدركه وسمع منه ، وقال : هالك متهم بالكذب . وكتابه في «الأربعين» سرقه من عمه أبي الفتح ، وقيل : سرقه من **زيد بن رفاعة** وحذف منه الخطبة . . . وابن رفاعة وضعها أيضاً ، ولفَّق كلمات من دقائق الحكماء ، ومن قول لقمان ، وطوَّل الأحاديث» .

وزيد بن رفاعة هذا يكنى بأبي الخير ، وله ترجمة أيضاً في «الميزان» ، و«أربعينه» محفوظة في المكتبة الظاهرية .

وقد أخرج الحديث فيه (١/٣) ، وعنه القاسم بن عساكر في «أربعين السلفي» (٢/٦) : حدثني **علي بن شعيب البزاز** ـ بالرَّقَّةِ ـ : نا **إسماعيل بن**

إبراهيم الأسَدِي : نا عَبَّاد بن إسحاق : نا عبدالرحمن بن معاوية عن الحارث مولى سِبَاع عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ الترجمة ؛ إلا أنه قال :

«أدخلته يوم القيامة في شفاعتي» . وقال ابن عساكر :

«أبو الخير متهم بوضع الحديث ، كذاب ، ذكره أبو بكر الخطيب في «التاريخ» فقال : كان كذاباً وقال : سمعت أبا القاسم هبة الله بن الحسن الطبري ذكر زيد بن رفاعة فقال : رأيته بالري ، وأساء القول فيه . وشيخه علي بن شعيب مجهول . وإسماعيل بن إبراهيم الأسدي غير معروف . وعباد بن إسحاق مجهول . وعبدالرحمن بن معاوية أبو الحويرث الزرقي سئل مالك عنه فقال : ليس بثقة . وقال أبو حاتم الرازي : ليس بثقة ، يكتب حديثه ولا يحتج به» .

واللفظ الثاني المتقدم من حديث بقية قد روي من حديث أنس أيضاً ، وله عنه طريقان :

الأولى : عن سليمان بن سلمة الخبائري : ثنا نصر بن الليث عن عمر بن شاكر عنه .

أخرجه ابن عدي (٥٦/٥) ، وتمام (٢/٢٠٦) .

قلت : عمر هذا ضعيف ؛ وفي ترجمته أورده ابن عدي ؛ فما أصاب ؛ لأن الخبائري متهم بالكذب ! لذلك قال الذهبي في آخر ترجمة عمر :

«هذا من وضع سليمان ، فينبغي أن يكون في ترجمته» .

والأخرى : عن مُعَلَّى بن هلال عن أَبَان عنه .

أخرجه الخطيب في «شرف أصحاب الحديث» (١/٣٢/١) عن **محمد بن أبان قال** : ثنا معلى .

قلت : وأبان : هو ابن أبي عياش ؛ متروك .

ومعلى بن هلال ؛ قال أحمد :

«متروك الحديث ، حديثه موضوع كذب» . وقال الحافظ :

«اتفق النّقاد على تكذيبه» .

ومحمد بن أبان : هو الغَنَوِيُّ أو الغِيَرِيُّ ؛ مجهول الحال .

وخالفه **أبو إسحاق الحجازي** فقال : عن المُعَلَّى عن السُّدِّي عن أنس .

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢٠٦/١) ، وابن عبدالبر (٤٣/١) عن بقية عنه .

وأبو إسحاق هذا ؛ قال الذهبي :

«روى عن موسى بن أبي عائشة مناكير . قال ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به» . ثم ذكر له حديثاً طويلاً موضوعاً .

وقد جمع اللفظين المذكورين في سياق واحد بعض المتروكين ، فقال **عبدالملك ابن هارون بن عنترة** عن أبيه عن جده وعن أبي الدرداء مرفوعاً بلفظ :

«من حفظ على أمتي أربعين حديثاً من أمر دينها ؛ بعثه الله فقيهاً ، وكنت له يوم القيامة شافعاً وشهيداً» .

أخرجه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٢/٣٧/٤) ، وأبو عبدالله بن منده في «الأمالي» (٢/٣٦) ، والسِّلَفي في «الأربعين» (٢/٩) ، والقاسم بن عساكر (١/٦) عن **الفضل بن غانم** عنه . وقال ابن عساكر :

«الفضل بن غانم البغدادي قاضي الري . قال أحمد بن حنبل : من يقبل عن ذاك حديثاً؟! يعني من يكتب عنه؟!

وعبدالملك بن هارون بن عنترة ؛ ضعفه أحمد بن حنبل . وقال يحيى بن معين : كذاب . وقال أبو حاتم : متروك الحديث ، ذاهب الحديث» .

وقال الحافظ ابن حجر في «الأربعين العوالي» (رقم ٤٥) ـ بعدما أخرجه من طريق السلفي ـ :

«هذا حديث مشهور ، وله طرق كثيرة ، وهو غريب من هذا الوجه ، تفرد به عبدالملك . وأخرجه ابن حبان في «كتاب الضعفاء» له من طريق عبدالملك بن هارون هذا ، واتهمه به ، وقال : لا يحل كتب حديثه إلا للاعتبار . وضعفه غيره ، وباقي رجاله ثقات» .

وعبدالملك ؛ قال السعدي :

«دجَّال كذاب» . وقال صالح بن محمد :

«عامة حديثه كذب ، وأبوه هارون ثقة» . وقال الحاكم في «المدخل» :

«روى عن أبيه أحاديث موضوعة» .

وفي الباب طرق أخرى عند ابن عبدالبر وغيره ؛ لا تخلو كلها من مجروح ، وقال ابن عبدالبر في آخرها :

«قال أبو علي بن السكن : وليس يروى هذا الحديث عن النبي ﷺ من وجه ثابت» . وقال النووي في مقدمة «أربعينه» :

«واتفق الحفّاظ على أنه حديث ضعيف ، وإن كثرت طرقه» .

يعني : أن كثرة طرقه لم ينجبر بها ضعفه ، وما ذلك إلا لشدة ضعفها واختلاف ألفاظها .

والحق : أن الحديث عندي موضوع ، وإن اشتهر عند العلماء ، وعملوا من أجله كتب «الأربعين» ، ولو كان صحيحاً ؛ لما قيَّض الله لروايته والتفرّد به تلك الكثرة من الكذابين والوضاعين !

٤٥٩٠ ـ (منْ حملَ أخاهُ على شِسْعٍ ؛ فكأنَّما حملَهُ على دابّةٍ في سبيلِ اللهِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (ص٦٦٣) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١٨٩/٥) عن **الهُذَيْلِ بن إبراهيم** : نـا **عثمان بن عبدالرحمن** عن مكحول عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عثمان بن عبدالرحمن ـ وهو الوَقَّاصي ـ ؛ كذاب .

والهذيل ؛ قال ابن حبان في «الثقات» :

«حدثنا عنه أبو يعلى ، يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات ؛ فإنه يروي عن عثمان بن عبدالرحمن ومجاشع بن يوسف وصالح بن بيان الساحلي» .

وقد روي من حديث أنس مرفوعاً به ؛ إلا أنه قال :

« . . . على فرس ؛ شاك السلاح في سبيل الله» .

أخرجه الخطيب (٢٣١/٥) عن **محمد بن حبّان بن عمرو الباهلي** : حدثنا **أبو معمر الضرير العابد** : حدثنا **عبدالواحد بن زيد** عن الحسن عن أنس .

أورده في ترجمة ابن حبّان هذا ، وروى عن عبدالله بن إبراهيم الأبندوني قال :

«كان لا بأس به إن شاء الله» . وعن عبدالغني بن سعيد الحافظ :

«يحدث بمناكير» . وقال الصوري :

«ضعيف» .

وأبو معمر الضرير العابد ؛ لم أعرفه ، ولا أورده الدَّولابي في «الكنى» ! وقال المناوي :

«مجهول» .

فلا أدري ؛ أقاله اجتهاداً من عند نفسه ، أم نقله عن غيره؟! وهذا فيه بُعد ، والأول هو الأقرب ، والتعبير حينئذٍ موهم للآخر ؛ فتأمل !

وعبدالواحد بن زيد ضعيف جدّاً ؛ قال البخاري :

«تركوه» . وقال النسائي :

«ليس بثقة» .

(تنبيه) : أورد السيوطي الحديث في «الجامع الصغير» من رواية الخطيب في «التاريخ» عن أنس ! وهذا من أوهامه رحمه الله ؛ فإن لفظ الخطيب عنه مخالف لهذا كما تقدم !

وأما في «الجامع الكبير» ؛ فإنه ذكره على الصواب .

٤٥٩١ ـ (مَنْ خَتَمَ القرآنَ أولَ النهارِ ؛ صَلَّتْ عليهِ الملائكةُ حَتى يُمْسِيَ ، ومَنْ خَتَمهُ آخرَ النهارِ ؛ صَلَّتْ عليهِ الملائكةُ حتى يُصْبِحَ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/٢٦) عن هشام بن عبيدالله عن

محمد ـ يعني : ابن جابر ـ عن ليث عن طلحة بن مُصَرِّف عن مصعب بن سعد عن سعد مرفوعاً ، وقال :

«غريب من حديث طلحة ، تفرد به هشام عن محمد» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وفيه علل :

الأولى : ليث ـ وهو ابن أبي سليم ـ كان اختلط .

الثانية : محمد بن جابر ـ وهو الحنفي اليمامي ـ ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، ذهبت كتبه فساء حفظه ، وخلط كثيراً ، وعمي فصار يُلقَّن ، ورجَّحه أبو حاتم على ابن لهيعة» .

الثالثة : هشام بن عبيدالله ـ وهو الرازي ـ ؛ أورده الذهبي في «المغني» ، وقال :

«قال ابن حبان : كثرت مخالفته للأثبات فبطل الاحتجاج به . ثم روى له حديثين أراهما موضوعين . . وأما أبو حاتم فقال : صدوق . . .» .

والحديثان اللذان أشار إليهما ؛ قد تقدما في سياق واحد برقم (١٩٢) ؛ فراجع إن شئت .

٤٥٩٢ ـ (مَنْ خَصَى عَبْدَهُ خَصَيْناهُ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/٢٤٦) ، والنسائي (٢/٢٤١ و٢٤٣) ، والحاكم (٤/٣٦٧ ـ ٣٦٨) ، والبيهقي (٨/٣٥) ، والطيالسي (١/٢٩٣) ، وأحمد (٤/١٨) من طريق الحسن عن سمرة مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : الحسن البصري مدلس ، وقد عنعنه ؛ مع اختلافهم في ثبوت سماعه من سمرة ، والراجح أنه سمع منه في الجملة ؛ فلا يقبل منه إلا ما صرَّح بالسماع . ولذلك قال البيهقي :

«وأكثر أهل العلم بالحديث رغبوا عن رواية الحسن عن سمرة ، وذهب بعضهم إلى أنه لم يسمع منه غير حديث العقيقة» .

وقد ذكره ابن أبي حاتم في «العلل» (٤٥٩/١) من رواية **معاذ بن خالد العسقلاني عن زهير بن محمد عن يزيد بن زياد عن أبي إسحاق عن الحارث** عن علي مرفوعاً به . وقال :

«قال أبي : هذا حديث منكر» .

وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته يزيد بن زياد ـ وهو القرشي الدمشقي ـ ؛ قال الحافظ :

«متروك» .

ومن دونه ؛ ضعيفان .

وأبو إسحاق ـ وهو السبيعي ـ مدلس ، مع اختلاطه .

والحارث ـ وهو الأعور ـ ضعيف ؛ بل اتهمه بعضهم .

٤٥٩٣ ـ (مَنْ دَعَا عَلَى منْ ظَلَمهُ ؛ فَقدِ انْتَصَرَ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٣٥٤٧) ، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٢/ ٢/٣٣) ، وابن عدي (٢/٣٣٧) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٣٤٩/١ و٨٩/٢) ، وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (٢/١٤٩) من حديث أبي الأحوص عن

أبي حمزة عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة مرفوعاً . وقال الترمذي :

«حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث أبي حمزة ، وقد تكلم بعض أهل العلم في أبي حمزة من قبل حفظه ، وهو ميمون الأعور» .

وذكر ابن عدي نحوه ، وقال :

«وأبو حمزة ميمون القصاب ؛ أحاديثه التي يرويها ـ خاصة عن إبراهيم ـ مما لا يتابع عليه» . وقال الحافظ :

«ضعيف» .

٤٥٩٤ ـ (مَنْ ذَكَرَ اللهَ ، ففاضَتْ عَيْناهُ مِن خشيةِ اللهِ حَتى يُصيبَ الأرضَ مِنْ دُموعهِ ؛ لَمْ يُعَذِّبْهُ اللهُ تعالَى يومَ القيامةِ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤/٢٦٠) عن أبي جعفر الرازي عن الربيع بن أنس عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وهذا تساهل واضح ؛ خصوصاً من الذهبي ؛ فقد أورد الذهبي أبا جعفر هذا في «الضعفاء» ؛ وقال :

«قال أبو زرعة : يهم كثيراً . وقال أحمد : ليس بقوي . وقال مرة : صالح الحديث . وقال الفلاس : سيئ الحفظ . وقال آخر : ثقة» . وقال الحافظ :

«صدوق سيئ الحفظ» .

قلت : فمثله لا يحسَّن حديثه ؛ فكيف يصحَّح؟!

٤٥٩٥ ـ (مَنْ ذهبَ بَصَرهُ في الدُّنْيا ؛ كانَ لَهُ نوراً يومَ القيامةِ إنْ كانَ صالحاً) .

موضوع . أخرجه ابن عدي (٢/٣٣) عن **بِشْر بن إبراهيم الأنصاري** عن الأوزاعي عن حميد بن عطاء عن عبدالله بن الحارث عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً .

ساقه في ترجمة بشر هذا مع أحاديث أخرى ؛ ثم قال :

«وهي بواطيل» . وقال :

«بشر ؛ منكر الحديث عن الثقات والأئمة ، وهو ممن يضع الحديث على الثقات» .

٤٥٩٦ ـ (مَنْ رَفَعَ رأسَهُ قبلَ الإمامِ أَو وَضَعَ ؛ فَلا صلاةَ لَهُ) .

منكر . رواه ابن الضُّرَيس في «أحاديثه» (١/٣) عن **محمد بن جابر** عن عبدالله بن بدر عن علي بن شيبان عن أبيه قال :

صليت خلف النبي ﷺ ؛ فرفع رجل رأسه قبل النبي ﷺ ؛ فلما انصرف قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير محمد بن جابر ـ وهو الحنفي اليمامي ـ ؛ ضعيف ؛ لسوء حفظه واختلاطه ؛ كما تقدم قريباً .

ومن طريقه : رواه مسدد ـ كما في «إتحاف السادة المهرة» (١/٦٥/١) للبوصيري ـ ؛ وقال :

«وهو ضعيف» .

وكذلك رواه بَقِيُّ بن مَخْلَدٍ في «مسنده» كما في ترجمة شيبان ـ وهو ابن مُحرز اليمامي من «الإصابة» (٢/١٦٠) للحافظ ـ، وقال :

«وقد أخرج ابن ماجه هذا الحديث من هذا الوجه ، لكن قال : عن عبدالله بن بدر عن عبدالرحمن بن علي بن شيبان عن أبيه . . . وهو المعروف . ووالده[١] (علي) صحابي» .

قلت : وقوله : «هذا الحديث» خطأ واضح ؛ فإنه لم يخرجه ابن ماجه ، وإنما أخرج بالإسناد الذي ذكره عن علي بن شيبان حديثاً آخر فيه :

. . فرأى رجلاً فرداً يصلي خلف الصف ، قال : فوقف عليه نبي الله ﷺ حين انصرف ، قال :

«استقبل صلاتك ، لا صلاة للذي خلف الصف» .

وكذا رواه جماعة من الحفاظ من الوجه المذكور ، من طريق ملازم بن عمرو عن عبدالله بن بدر . . . وهو مخرج في «الإرواء» (٢/٣٢٨ ـ ٣٢٩) .

وملازم بن عمرو ثقة . فروايته هذه مما يؤكد ضعف محمد بن جابر ، وخطأه في روايته لحديث الترجمة سنداً ومتناً ، فهو حديث منكر .

والخطأ الذي وقع فيه الحافظ ؛ قلده عليه الشيخ الأعظمي رحمه الله في تعليقه على «المطالب العالية» (١/١١٥) ، فقد نقله عنه وأقرَّه ! وزاد ضِغْثاً على إبّالة ؛ فإنه نقله مع الخطأ المطبعي المشار إليه آنفاً ! ومع ذلك ؛ فقد طبع الناشرون لـ«المطالب» بتحقيقه على طرَّتِه : «تحقيق الأستاذ المحدث الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي» !

---

(١) الأصل : (وولده) ، وهو خطأ مطبعي ظاهر .

وأنا أرى أن نسبة ذلك إليه فيها نظر ؛ لكثرة الأوهام العلمية والأخطاء المطبعية الواقعة فيه ، وغيرها .

وقد نبَّهت في هذه «السلسلة» وغيرها على الشيء الكثير منها . والله الموفق لا ربَّ سواه ، ولا معبود ـ بحق ـ غيره .

وقد أورد حديث الترجمة الشيخ أبو عبدالله بن بَطَّة في كتابه «الشرح والإبانة عن أصول السنة والديانة» (ص٢٠٧) رقم (٣٩٤/ تحقيق صهري رضا نعسان) ، وقال رضا في تخريجه :

«رواه أبو عوانة في «مسنده» ١٥/ ١٣٨» !

ولم أدر هذا الرقم ؛ رقم المطبوع منه أو المخطوط؟! وعلمي أن المطبوع منه خمس مجلدات ، وقد راجعته في مظانه منها ؛ فلم أجده ! فالله أعلم .

٤٥٩٧ ـ (مَنْ ركعَ عَشْرَ رَكعاتٍ بينَ المغربِ والعشاءِ ، بُنِيَ لهُ قصرٌ في الجنَّةِ . فقال عمر بن الخطاب : إذاً تكثرُ قصورُنا أو بُيوتنا يا رسول الله؟! فقال : اللهُ أكثرُ وأَفْضلُ ؛ أو قالَ : وأَطْيَبُ)[1] .

ضعيف . رواه عبدالله بن المبارك في «الزهد» (٢/١١٤ من الكواكب ٥٧٥ ؛ رقم ١٢٦٤ ـ ط) ، وعنه ابن نصر في «قيام الليل» : أنا يحيى بن أيوب : حدثني **محمد بن أبي الحجاج** أنه سمع عبدالكريم بن الحارث **يحدث أن** رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا مرسل ضعيف ؛ محمد بن أبي الحجاج لم أعرفه ، ويحتمل أن تكون أداة الكنية : «أبي» مقحمة من بعض الرواة ، فيكون حينئذٍ محمد بن

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «نصر (٣٣)» . (الناشر) .

الحجاج - وهو اللخمي الواسطي - فقد ذكروا في الرواة عنه يحيى بن أيوب العابد .

ثم بدا لي أنه ليس به ؛ فإن العابد هذا لم يذكر في شيوخ ابن المبارك ، وإنما ذكروا فيهم يحيى بن أيوب الغافقي المصري ! ثم إن العابد متأخر الوفاة عن ابن المبارك بنحو (٤٣) سنة .

٤٥٩٨ - (مَنْ زارَني بالمدينةِ مُحْتَسِباً ؛ كنتُ لهُ شَهيداً أو شَفيعاً يومَ القيامة) .

ضعيف . رواه السَّهْمي في «تاريخ جُرْجان» (٣٩١) : حدثنا أبو بكر الصَّرَّامِيُّ : حدثنا أبو عوانة موسى بن يوسف القَطَّان : حدثنا عَبَّاد بن موسى الخُتُّلِيُّ : حدثنا ابن أبي فُدَيْك عن سليمان بن يزيد الكَعْبي عن أنس بن مالك مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف ؛ سليمان هذا ؛ قال أبو حاتم :

«منكر الحديث ليس بالقوي» . وقال ابن حبان :

«لا يجوز الاحتجاج به» .

وموسى بن يوسف القطان ؛ لم أجد من ترجمه .

وأبو بكر الصرامي : اسمه محمد بن أحمد بن إسماعيل ؛ ترجمه السهمي وقال :

«إنه توفي سنة (٣٥٨)» ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

لكن ذكره الحافظ في «التلخيص» (٢/٤٦٧) من رواية ابن أبي الدنيا في «كتاب القبور» قال : نا سعيد بن عثمان الجرجاني : نا ابن أبي فديك به .

فانحصرت العلَّة في الكعبي . وبه أعلَّه الحافظ فقال :

«ضعفه ابن حبان ، والدارقطني» .

وللحديث طريق أخرى من حديث ابن عمر ، تأتي برقم (٥٧٣٢) .

٤٥٩٩ ـ (مَنْ زَنَّى أَمَةً لم يَرَها تَزْني ؛ جَلَدهُ اللهُ يومَ القيامةِ بِسَوطٍ مِنْ نارٍ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥/١٥٥) من طريق **عبيدالله بن أبي جعفر عن الحمصي عن أبي طالب عن أبي ذر مرفوعاً** .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو طالب والراوي عنه مجهولان . وقال في «كُنى التعجيل» :

«قلت : كذا رأيته في «المسند» . ووقع في «الكنى» لأبي أحمد ـ تبعاً للبخاري ـ : «الجهضمي» ؛ ولم يذكر له اسماً ولا حالاً ، ولا لأبي طالب . وفي «الثقات» لابن حبان : «أبو طالب الضُّبَعِي . عن ابن عباس . وعنه قتادة» . فما أدري هو هذا أو غيره؟» .

قلت : أبو طالب الضُّبَعِي من رجال «المسند» (٥/٢٥٤ ـ ٢٥٥) . فكان على الحافظ أن يفرده بترجمة ، أو أن يشير إلى ذلك على الأقل .

ثم إن صاحب الترجمة ؛ أورده ابن أبي حاتم أيضاً (٣٩٧/٢/٤) من رواية الحمصي عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والحديث في «كنى التاريخ» للبخاري (٤٥) .

وسائر رجال الحديث ثقات رجال الشيخين .

فقد أبعد المناوي النُّجْعة حين أعلَّه بعبيدالله بن أبي جعفر فقط ؛ دون من فوقه !!

٤٦٠٠ ـ (مَنْ زَهِدَ في الدُّنْيا ؛ عَلَّمهُ اللهُ تعالى بِلا تَعَلُّمٍ ، وهَداهُ اللهُ بلا هِدايَةٍ ، وجَعَلَهُ بصِيراً ، وكَشَفَ عنهُ العَمَى) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٧٢/١) عن **علي بن حفص العَبْسِيِّ** : ثنا **نُصَيْر بن حمزة** عن أبيه عن جعفر بن محمد عن محمد بن علي بن الحسين عن الحسين بن علي عن علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ من دون أهل البيت رضي الله عنهم لم أعرف أحداً منهم . وقال المناوي :

«ورواه أيضاً الديلمي ، وفيه ضعيف» !

قلت : ولم أعرف الضعيف الذي أشار إليه ! فلعلَّ في سند «الحلية» تحريفاً .

والحديث عندي موضوع ؛ عليه لوائح الوضع بادية ، وظني أنه من وضع بعض الصوفية ؛ الذين يظنون أن لطلب العلم طريقاً غير طريق التلقي والطلب له من أهله الذين تلقوه خلفاً عن سلف ، وهو طريق الخلوة والتقوى فقط بزعمهم ! وربما استدل بعض جهالهم بمثل قوله تعالى : ﴿واتَّقُوا اللهَ ويُعَلِّمُكُمُ اللهُ﴾ !

ولم يَدْرِ المسكين أن الآية لا تعني ترك الأخذ بأسباب التعلُّم ؛ قال الإمام القرطبي في «تفسيره» (٤٠٦/٣) :

«وعدٌ من الله تعالى بأن مَنِ اتّقاهُ علمه ، أي : يجعل في قلبه نوراً يفهم به ما يُلقى إليه ، وقد يجعل الله في قلبه ابتداءً فرقاناً ، أي : فيصلاً يفصل به بين الحق والباطل ، ومنه قوله تعالى : ﴿يا أيُّها الذينَ آمَنُوا إِنْ تَتَّقُوا اللهَ يَجْعَلْ لكُمْ فُرقاناً﴾» .

٤٦٠١ - (مَنْ سَبَّ العربَ ؛ فأُولئكَ هُمُ المُشْرِكُون) .

موضوع . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٤/٢١٧) ، وابن عدي في «الكامل» (٢/٣٩٠) ، والخطيب في «التاريخ» (١٠/٢٩٥) ، والبيهقي في «الشعب» (٢/١/٢/١٠٤) من طريق **معمر بن محمد بن معمر البَلْخِي** : ثنا مَكِّيُّ بن إبراهيم : ثنا مُطَرِّف بن مَعْقِل عن ثابت عن أنس بن مالك عن عمر بن الخطاب مرفوعاً . وقال الأولان :

«والحديث عن ثابت عن أنس عن عمر منكر» . وقال البيهقي :

«منكر بهذا الإسناد» . وقال الذهبي في ترجمة مطرف بن معقل :

«له حديث موضوع» . ثم ساقه .

لكن الحافظ في «اللسان» أفاد أن مطرفاً هذا ثقة ؛ كما قال ابن معين وغيره ، وأن آفة الحديث من غيره .

وكأنه يشير إلى معمر هذا ؛ فقد أورده الذهبي في «الميزان» ؛ وقال :

«وهو صدوق إن شاء الله ، وله ما ينكر . قال النسائي : أنكروا عليه حديثه عن مكي عن مطرف (فذكره) ، وثق» .

قلت : وتعصيب الآفة به أولى من تعصيبها بمطرف ؛ لما علمت من ثقة هذا .

وأما معمر ، فلم يوثقه أحد غير ابن حبان ، ولذلك أشار الذهبي إلى تليين توثيقه بقوله :

«وُثِّقَ» .

٤٦٠٢ ـ (مَنْ سَرَّهُ أنْ يكونَ أَقوى الناسِ ؛ فَلْيَتوكَّلْ علَى اللهِ) .

ضعيف جداً . رواه ابن أبي الدنيا في «التوكل على الله عز وجل» (٢/٤) عن **عبدالرحيم بن زيد العَمِّيِّ** عن أبيه عن محمد بن كعب عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبدالرحيم بن زيد العمي متروك متهم ؛ قال الحافظ :

«كذبه ابن معين» .

ورواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٣٦٣/٢) عن **أبي المقدام** عن محمد بن كعب القرظي به ؛ إلا أنه قال :

« . . . أغنى الناس» .

قلت : وأبو المقدام : اسمه هشام بن زياد بن أبي زياد المدني ؛ متروك أيضاً .

ومن طريقه : رواه الحاكم ، والبيهقي ، وأبو يعلى ، وإسحاق ، وعبد بن حميد ، والطبراني ، كما في «فيض القدير» .

٤٦٠٣ ـ (مَنْ سَرَّهُ أنْ يَنْظُرَ إلى امرأةٍ مِنَ الحُورِ العِينِ ؛ فَلْيَنْظُرْ إلى أُمِّ رُومانَ) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد (٢٧٦/٨ ـ ٢٧٧) ، وابن منده في «المعرفة» (٢/ ٢/٣٥٣) ، والسَّهْمي في «تاريخ جُرْجان» (١٥٧) عن **علي بن زيد** عن القاسم بن محمد قال :

لما دُلِّيت أمّ رومان في قبرها ؛ قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإنه ـ مع إرساله ـ فيه ضعف علي بن زيد ؛ وهو ابن جُدْعان .

٤٦٠٤ ـ (. . . .)[(١)] .

٤٦٠٥ ـ (مَنْ سَعى بالناسِ ؛ فهو لِغَيْرِ رِشْدَةٍ ، وفيهِ شيءٌ مِنهُ)[(٢)] .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٤/١٠٣ ـ ١٠٤) ، والبيهقي في «الشعب» (٢/١/٢٩٥) ، وابن عساكر (٣/٤٨٨ ـ ٤٨٩) عن مرحوم بن عبدالعزيز العَطَّار : ثنا **سَهْل بن عطية** قال :

كنت عند بلال بن أبي بُرْدة بالطَّفِّ ، فجاء الرَّعْل ، فشكا إليه أن أهل الطف لا يؤدون الزكاة ، فبعث بلال رجلاً يسأل عما يقولون ، فوجد الرجل يطعن في نسبه ، فرجع إلى بلال فأخبره ، فكبّر بلال ، وقال : حدثني أبي ، عن أبي موسى رضي الله عنه قال . . . فذكره مرفوعاً . وقال الحاكم .

«هذا حديث عن بلال بن أبي بردة ؛ له أسانيد ، هذا أمثلها» ! وقال الذهبي :

«قلت : ما صححه ، ولم يصح» .

أقول : وعلته سهل هذا ؛ فإنه لا يعرف ، أورده ابن أبي حاتم (٢/١/٢٠٣) من رواية مرحوم هذا عنه عن **أبي الوليد مولى لقريش** ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وكذلك صنع البخاري في «التاريخ» (٢/٢/١٠٢) وقال :

«قاله لي ابن المثنى : نا مرحوم سمع سهلاً الأعرابي عن أبي الوليد مولى لقريش سمع بلال بن أبي بردة . . . فذكر الحديث بلفظ :

---

(١) كان هنا الحديثُ : «من سرَّه أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة . . .» ؛ وقد نقله الشيخ ـ رحمه الله ـ إلى «الصحيحة» برقم (٤٠٠٣) . (الناشر) .

(٢) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «راجع ابن عساكر (١٠/٣٧٨)» .(الناشر) .

«لا يبغي على الناس إلا ولد بَغِيٍّ ، أو فيه عرق منه» .

قلت : فكشفت هذه الرواية أن في إسناد الحاكم سقطاً ؛ هو أبو الوليد هذا ، ولا يعرف أيضاً ، كما في «الميزان» و«اللسان» وغيرهما .

فقد رواه الطبراني في «الكبير» بلفظ «التاريخ» ـ كما في «الجامع الصغير» ـ ، فقال المناوي :

«قال الهيثمي : فيه أبو الوليد القرشي مجهول ، وبقية رجاله ثقات . وقال ابن الجوزي : فيه سهل الأعرابي . قال ابن حبان : منكر الرواية ، لا يقبل ما انفرد به» !

قلت : في هذا النقل عن ابن حبان نظر ؛ فقد قال الحافظ في «اللسان» :

«سهل بن عطية ؛ قال ابن طاهر : منكر الرواية . وقد ذكره قبله ابن حبان في (الثقات)» .

وهذا التوثيق من ابن حبان هو مستند الهيثمي في قوله السابق :

«وبقية رجاله ثقات» ! وهو ينافي ما نقله ابن الجوزي عن ابن حبان أنه قال : «منكر الرواية . . .» .

قلت : ثم تبيَّن لي أن كلاً من النقلين صحيح ، وأن ذلك مما تناقض فيه ابن حبان ؛ فإنه أورده في «الثقات» (٢٨٩/٨) قائلاً :

«سهل بن عطية ، أعرابي ، يروي عن أبي الوليد مولى لقريش . روى عنه مرحوم بن عبدالعزيز العطار» !

وأورده في «الضعفاء» (٣٤٩/١) قائلاً :

«سهل الأعرابي ، شيخ من أهل البصرة ، قليل الحديث ، منكر الرواية ، وليس

بالمحلّ الذي يقبل ما انفرد ؛ لغلبة المناكير على روايته . روى عنه مرحوم بن عبدالعزيز العطار . وروى عن سهل الأعرابي عن بلال . . .» فذكر الحديث بلفظ «التاريخ» ، ولم يذكر في إسناده أبا الوليد ، فدلّ على أن عدم وروده في رواية الحاكم ليس سقطاً منه ، وإنما الرواية عنده هكذا وفق رواية ابن حبان .

والظاهر أن هذا الاختلاف ؛ إنما هو من سهل نفسه ، وذلك مما يشعر بعدم ضبطه وحفظه ، فتوهم ابن حبان أن سهلاً الراوي عن بلال مباشرة ؛ هو غير سهل ابن عطية الذي روى عن أبي الوليد سمع بلالاً ! وهو هو كما جزم به الحافظ في ترجمة ابن عطية من «اللسان» .

وقد روي من طريق أخرى عن بلال بن أبي بردة عن أبيه عن جده أبي موسى مرفوعاً بلفظ :

«لا يبغي على الناس إلا من يركب مع البغايا ، ومن لم يبال ما قال وقيل فيه ؛ فهو لبغية (الأصل : لبغيه) ، أو يشترك فيه شيطان» .

أخرجه أبو الشيخ في «التوبيخ» (٢١٩/٢٣٩) : حدثنا علي بن إسحاق : ثنا **إبراهيم بن يوسف المقدسي** : نا **عمرو بن بكر** : نا **عكرمة بن إبراهيم الأَزْدي** عن بلال بن أبي بردة به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ، وله علل :

الأولى : عكرمة هذا ؛ قال الذهبي في «الضعفاء» .

«مجمع على ضعفه» .

الثانية : عمرو بن بكر ـ وهو السَّكْسَكِيُّ ـ ؛ قال الذهبي أيضاً :

«واهٍ . قال ابن عدي : له مناكير» .

قلت : حاله أسوأ مما قال ابن عدي ، كما تدل عليه ترجمته في «التهذيب» وغيره . وقال الذهبي في آخر ترجمته من «الميزان» :

«قلت : أحاديثه شبه موضوعة» .

فهو متروك ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» .

الثالثة : إبراهيم بن يوسف المقدسي ؛ لم أعرفه ، ولم يترجمه الحافظ ابن عساكر في «تاريخ دمشق» . والله أعلم .

وأما علي بن إسحاق ؛ فهو المعروف بالوزير ، ترجم له أبو الشيخ في «طبقاته» (٤٧٠/٣٤٦) ، وقال :

«حسن الحديث» .

وله ترجمة في «أخبار أصبهان» (١١/٢ ـ ١٢) .

ثم وجدت له متابعاً آخر ؛ أخرجه ابن عساكر (٤٨٩/٣ ـ المصورة) من طريق **الحسن بن خالد البصري** : حدثنا **محمد بن ثابت** قال :

جاء رجل إلى بلال بن أبي بردة . . . الحديث نحوه بلفظ :

«لا يسعى بالناس إلا ولد زِنىً» .

ومحمد بن ثابت ضعيف .

والحسن بن خالد البصري لم أعرفه .

٤٦٠٦ ـ (مَنْ سلَّمَ علَى قومٍ ؛ فَضَلَهمْ بِعَشْرِ حسناتٍ ؛ وإنْ رَدُّوا علَيه) .

ضعيف . رواه العقيلي في «الضعفاء» (٤٣٢) ، وابن عدي في «الكامل» (٢٠٣٥/٦) ، وابن عساكر (٢/١٦٦/١٦) عن **مُرَجًّى بن وَداع الرَّاسِبِي** عن **غالب**

القَطَّان قال : كنا في حلقة أعرابي فقال : حدثني أبي عن جدي أن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره . وقال العقيلي :

«مرجى بن وداع الراسبي ؛ قال ابن معين : ضعيف» .

قلت : وقال أبو حاتم :

«لا بأس به» .

وابن عدي أورده في ترجمة شيخ المرجى : غالب القطان ، وقال :

«الضعف على أحاديثه بيّن» !

وهذا خطأ منه ؛ فالرجل ثقة ، كما سبق بيانه تحت الحديث (١٣٧٩) .

ثم أعاده في ترجمة المرجى (٦/٢٤٣٨) ؛ وضعفه تبعاً ليحيى فأصاب ؛ فهو العلَّة وليس غالباً .

وأخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٢٠٩) عن أبي عوانة عن غالب القطان : حدثني رجل على باب الحسن ـ قد كنت أحفظ اسمه ـ قال : سلّم علينا ثم جلس ، قال : ما تدخلون حتى يؤذن لكم؟ قال : قلنا : لا . قال : حدثني أبي عن جدي به .

والأعرابي وأبوه مجهولان .

٤٦٠٧ ـ (مَنْ سَمَّى المدينةَ يَثْرِبَ ؛ فَلْيَستغفرِ اللهَ عزَّ وجل ، هيَ طابَةُ ، هيَ طابَةُ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٤/٢٨٥) ، وأبو يعلى (٢/٩٦ ـ المصورة الثانية) عن يزيد بن أبي زياد عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن البراء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يزيد هذا هو الهاشمي مولاهم الكوفي ؛ قال الحافظ : «ضعيف ، كبر فتغيّر ، صار يتلقّن» .

٤٦٠٨ - (مَنْ سود معَ قوم ؛ فَهُوَ منهم . ومَنْ روَّعَ مُسْلِماً لِرِضَا سلطانٍ ؛ جيءَ بهِ مَعَهُ يومَ القيامةِ) .

ضعيف . رواه أبو محمد المَخْلَدي في «الفوائد» (٢/٢٨٩) ، والخطيب (٤١/١٠) عن الحارث بن النعمان قال : سمعت الحسن يحدّث عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحارث هذا - وهو ابن أخت سعيد بن جبير - ضعيف ؛ كما قال الحافظ .

والحسن مدلس ؛ وقد عنعنه .

٤٦٠٩ - (مَنْ شَدَّدَ سُلْطَانَهُ بمعصيةِ اللهِ ؛ أَوْهنَ اللهُ كَبِدَهُ يومَ القيامَةِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٦/٦) عن ابن لهيعة : ثنا يزيد بن أبي حبيب أن قيس بن سعد بن عبادة قال . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن لهيعة ضعيف ؛ لسوء حفظه .

ثم إني أخشى أن يكون منقطعاً ؛ فإن ابن أبي حبيب ولد سنة ثلاث وخمسين ، ومات قيس بن سعد سنة ستين تقريباً !

٤٦١٠ - (مَنْ شَهِدَ شهادةً لِيُسْتباحَ بها مالُ امرئٍ مُسْلمٍ ، أو يُسْفَكَ بِهَا دَمٌ ؛ فقدْ أوجبَ النَّارَ) .

ضعيف جداً . رواه الطبراني (٢/١٢٥/٣) ، والبزار (١٣٥٦ - كشف) عن حَنَشٍ عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ حنش هذا متروك ، كما تقدم مراراً .

٤٦١١ ـ (مَنْ صامَ ثلاثةَ أيامٍ منْ شَهْرٍ حَرامٍ : الخَميسَ والجمعةَ والسبتَ ؛ كُتِبَ لَهُ عبادةُ سَنَتينِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/١٠٦/١ ـ زوائده) ، وتمَّام في «الفوائد» (١٢٧/٨) ، وعنه ابن عساكر (٢٣٠/٦) ، وأبو عمر بن منده في «أحاديثه» (٢/٢٠) ، وأبو محمد الخَلال في «فضل رجب» (٢/١٤) ، والخطيب في «الموضح» (٦٧/١) ، وأبو الغنائم الدَّجَاجِي في «حديث ابن شاه» (٢/٢) ، وابن الجوزي في «مسلسلاته» (الحديث ٥٣) ، وعبدالغني المقدسي في «الفوائد» (٢/١٥ ـ ٣) كلهم عن يعقوب بن موسى المدني عن مسلمة بن راشد عن راشد أبي محمد عن أنس مرفوعاً به ـ واللفظ للطبراني ـ . وقال الآخرون :

«تسع مئة سنة» بدل : «سنتين» ! إلا الدجاجي فقال :

«كتب الله له مئة رحمة» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مسلمة بن راشد ـ وهو الحِمَّاني ـ ؛ قال أبو حاتم الرازي :

«مضطرب الحديث» . وقال الأزدي :

«لا يحتج به» .

قلت : ووالده راشد أبو محمد ـ راوي الحديث عن أنس ـ ؛ قال ابن أبي حاتم (٤٨٤/٢/١) عن أبيه :

«صالح الحديث» .

وقد ذكر نحوَ هذا الهيثميُّ في «مجمع الزوائد» (٣/١٩١) .

وأما ما نقله المناوي عنه أنه قال :

«ويعقوب مجهول ، ومسلمة ؛ إن كان الخشني فهو ضعيف ، وإن كان غيره فلم أعرفه» !

أقول : فلعل هذا في مكان آخر من «المجمع» غير المكان الذي أشرت إليه ؛ فإنه قد صرَّح فيه بأنه ابن راشد الحماني ؛ الذي ضعفه أبو حاتمٍ والأزدي كما تقدم . والله أعلم .

٤٦١٢ - (مَنْ صامَ رمضانَ ، وشَوَّالاً ، والأربعاءَ ، والخميسَ ، والجمعة ؛ دخلَ الجنةَ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣/٤١٦) عن هلال بن خَبَّاب عن عكرمة بن خالد قال : حدثني عَرِيفٌ من عُرَفاء قريش : حدثني أبي أنه سمع من فَلْقِ فِي رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة العريف القرشي .

وهلال صدوق تغيَّر بآخره ، كما في «التقريب» .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (٣/١٩٠) دون قوله : «والجمعة» ! وقال :

«رواه أحمد ، وفيه من لم يسمّ ، وبقية رجاله ثقات» .

وكذلك أورده السيوطي في «الجامع» من رواية أحمد عن رجل ، لكن بلفظ :

«وستّاً من شوال» بدل قوله : «وشوالاً» !

فلا أدري : أهذا الاختلاف من اختلاف نُسخ «المسند» ، أم سهو من الناقل؟!

٤٦١٣ ـ (دَخَلتْ أُمَّةٌ الجنةَ بِقَضِّها وقَضِيضِها ؛ كانُوا لا يَكْتَوُون ، ولا يَسْتَرقُون ، وعلَى ربِّهمْ يَتوكَّلون) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن الأعرابي في «المعجم» (ق٤٦/١ ـ خط) و(١/٤٥٠/ ٤٧٠ ـ ط) : نا محمد : نا شعيب بن حرب : نا عثمان بن واقد : نا سعيد بن أبي سعيد مولى المَهْرِيِّ عن أبي هريرة مرفوعاً .

ومن هذا الوجه : أخرجه ابن حبان (١٤٠٩ ـ موارد) ، وتمام في «الفوائد» (ق٨٢/١ ـ خط) و(٣/٢٤٥/١٠٢٥ ـ ترتيب الفوائد) من طرق أخرى عن **محمد ابن عيسى بن حَيَّان** : حدثنا شعيب بن حرب به .

وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ ابن حيان هذا ـ وهو المدائني البغدادي ـ ؛ قال الدارقطني والحاكم :

«متروك» .

وأما البرقاني ؛ فوثَّقه . وكذا ابن حبان (٩/١٤٣) !

ولم يعبأ بذلك الذهبي ؛ فإنه لما أورده في «المغني» ؛ لم يَحْكِ هذا التوثيق ، وإنما ذكر ترك الدارقطني والحاكم له . وزاد فيه وفي «الميزان» :

«وقال آخر : كان مغفلاً» .

لكنه قد توبع ؛ فقال الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٢١٠/١/٨٢٤٩) : حدثنا موسى بن هارون : ثنا **الحسن بن الحكم العُرَنِيُّ** : نا شعيب بن حرب به . وقال :

«لم يروه عن سعيد مولى المَهْري إلا عثمان بن واقد ، تفرد به شعيب بن حرب» .

قلت : هو ثقة من رجال البخاري ، والعلّة ممن فوقه ، أو دونه ـ وهو الحسن بن الحكم العُرَني ـ ، وهو غير معروف ؛ إلا أنه يغلب على ظني أنه **الحسن بن الحسين العُـرَني** ؛ فإنه من هذه الطبقة وكوفي ، روى عن شريك القاضي الكوفي وغيره . قال الذهبي في «الميزان» :

«قال أبو حاتم : لم يكن بصدوق عندهم . وقال ابن عدي : لا يشبه حديثه حديث الثقات . وقال ابن حبان : يأتي عن الأثبات بالملزقات ويروي المقلوبات» .

فأقول : وعلى هذا ؛ فيكون اسم «الحكم» والد «الحسن» قد تحرّف من «الحسين» ، وهذا ممكن لبعض الشبه بين الاسمين كما ترى ، كما أن نسبته «العرني» قد تحرّفت في «مجمع البحرين» إلى ما يشبه نسبة «القطراني» !

وإنما قلت : «يشبه» لأن ما بعد الراء غير ظاهر في مصورة «المجمع» التي عندي .

فإذا صح ما ذكرت من التحريف فهو السبب ـ والله أعلم ـ في خفاء حاله على الهيثمي ؛ فقال في «مجمع الزوائد» (٥/١٠٩) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه من لم أعرفه» !

يشير إلى الحسن هذا . والله أعلم .

وأما العلَّة مِنْ فوق ؛ فقد كشف عنها ابن حبان نفسه في «ثقاته» (٦/٣٦٣) ؛ فقال في ترجمة سعيد بن أبي سعيد المهري :

«كنيته أبو السَّمَيْطِ . روى عن أبيه وإسحاق مولى زائدة . روى عنه أسامة بن زيد وحرملة بن عمران» .

قلت : وكذا في «تاريخ البخاري» (٢/١/٤٧٤/١٥٨٦) . ثم قال ابن حبان :

«وليس هذا بسعيد بن أبي سعيد المقبري ، ذاك أدخلناه في التابعين ، وهذا في أتباع التابعين» .

وهذا يعني أنه منقطع بين سعيد هذا وأبي هريرة ، فهذه علَّة أخرى غير ضعف الراوي عن شعيب ، فَيُتَعَجَّبُ من ابن حبان كيف أورد حديثه هذا في «صحيحه»؟! ومن شروط الصحيح عنده ـ كغيره من المحدثين ـ الاتصال وعدم الانقطاع !

وهذا من الأدلة الكثيرة على أنه لم يتمكن من الوفاء بالشروط التي وضعها لكتابه «الصحيح» وبيَّنها في مقدمته ، ومقدمة كتابه الآخر «الثقات» . ولتفصيل هذا مجال آخر ؛ أرجو أن أوفَّق لبيانه إن شاء الله تعالى .

(تنبيه) : كنت خرَّجت حديثاً آخر لسعيد بن أبي سعيد هذا في «الصحيحة» (١٢٢٨) ؛ لكنه من روايته عن أبيه أبي سعيد ، فهو متصل ، ومن مخرِّجيه هناك ابن حبان ، فلعل هذا ـ أعني : ابن حبان ـ لم يتنبَّه لعدم ورود أبي سعيد في حديث الترجمة ، فتوهم أنه متصل أيضاً ! والله أعلم .

ونستفيد من إسناده فائدة قد تكون هامة ، وهي أن لسعيد هذا راوياً آخر عنه ؛ وهو عثمان بن واقد ، فيضم إلى أسامة بن زيد وحرملة بن عمران ؛ اللذين ذكرهما البخاري وابن حبان في الرواة عنه كما سبق ، ولعلهما لم يذكراه معهما لعدم صحة الإسناد إليه كما تقدم . والله أعلم .

هذا ؛ وقد أشار ابن عبدالبر في «التمهيد» (٥/٢٦٦ و٢٧٣) إلى تليينه ، وهو حريٌّ بذلك ؛ لانقطاعه على الأقل .

وخفيت هذه العلة على المعلِّق على «الإحسان» (٢/٥٠٥) ؛ وأعله فقط بابن حَيَّان ، وفاتته متابعة الحسن بن الحسين - أو الحكم - العرني ! ثم استدرك فقال :

« لكن يشهد له حديث ابن عباس في البخاري (٥٧٥٢) . . ومسلم (٢٢٠) . . وحديث عمران عند مسلم (٢١٨)» !

قلت : وهذا الاستدراك يوهم خلاف الواقع ؛ فإنه ليس في الحديثين اللذين أشار إليهما قوله :

«أمَّة بقضِّها وقَضِيضها» ! فكان ينبغي التنبيه عليه ؛ دفعاً للإيهام .

٤٦١٣/م - (إنَّ للرَّحِم حَقّاً ، ولكِنْ وَهَبْتُ لكَ الذَّهَبَ ؛ لحُسْنِ ثنائكَ علَى اللهِ عزَّ وجَلَّ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢/٣٠٦/٢/٩٦٠٢ - بترقيمي) قال : حدثنا يعقوب بن إسحاق بن الزبير : ثنا عبدالله بن محمد أبو عبدالرحمن الأَذْرَمِيُّ : ثنا هُشيم عن حميد عن أنس :

أن رسول الله ﷺ مر بأعرابي وهو يدعو في صلاته ؛ وهو يقول :

يا من لا تراه العيون ، ولا تخالطه الظنون ، ولا يصفه الواصفون ، ولا تغيِّره الحوادث ، ولا يخشى الدوائر ! يعلم مثاقيل الجبال ، ومكاييل البحار ، وعدد قطر الأمطار ، وعدد ورق الأشجار ، وعدد ما أظلم عليه الليل وأشرق عليه النهار ، لا تواري منه سماءٌ سماءً ، ولا أرضٌ أرضاً ، ولا بحرٌ ما في قَعْره ، ولا جبلٌ ما في وَعْره ! اجعل خير عمري آخره ، وخير عملي خواتمه ، وخير أيامي يوم ألقاكَ فيه .

فوكّل رسول الله ﷺ بالأعرابي رجلاً فقال :

«إذا صلى فأتني به» .

فلما صلى أتاه ، وقد كان أُهدي لرسول الله ﷺ ذهب من بعض المعادن ، فلما أتاه الأعرابي وهب له الذهب ، وقال :

«ممن أنت يا أعرابي؟!» .

قال : من بني عامر بن صَعْصَعَةَ يا رسول الله ! قال :

«أتدري لم وهبت لك الذهب؟» . قال :

للرحم بيننا وبينك يا رسول الله ! فقال . . . فذكر الحديث . وقال :

«لم يروه عن حميد إلا هشيم ، تفرد به الأذرمي» .

قلت : وهو ثقة ، ومن فوقه كذلك ، بل هما من رجال الشيخين .

لكنْ هُشيم مدلس ، وقد عنعنه .

فهذه علّة الحديث .

ودون ذلك علة أخرى ، وهي شيخ الطبراني يعقوب بن إسحاق بن الزبير ، وهو الحلبي ؛ كما صرح بذلك في أول ترجمته ـ أعني : الطبراني ـ في الحديث الأول من عشرة أحاديث ساقها له ؛ هذا عاشرها ، وثامنها ـ وهو في فضل ﴿قل هو الله أحد﴾ ـ ؛ أخرجه في «الصغير» أيضاً (٢٣٤ ـ هندية) . وقال الهيثمي في تخريجه (١٤٦/٧) :

«رواه الطبراني في «الصغير» و«الأوسط» عن شيخه يعقوب بن إسحاق بن الزبير الحلبي ؛ ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» .

وأما في حديث الترجمة ؛ فلم يتعرَّض للحلبي بذكر ، بل سكت عنه ، فقال (١٥٨/١٠) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، ورجاله رجال «الصحيح» ؛ غير عبدالله بن محمد أبي عبدالرحمن الأذرمي ، وهو ثقة» !

فأوهم بسكوته عن الشيخ الحلبي أنه ثقة ، فاغترَّ به الشيخ الغماري المغربي ، فجوَّد إسناده في رسالته «إتقان الصنعة في معنى البدعة» (ص٢٧) ، وقلّده ظلّه السقاف ، بل وصرَّح بأنه صحيح في كتابه الذي أسماه : «صحيح صفة صلاة النبي ﷺ . .» (ص٢٣٦) ! وكل ذلك ناشئ من التقليد الأعمى واتباع الهوى ، نسأل الله السلامة !

والشيخ الحلبي المذكور ؛ يبدو أنه من شيوخ الطبراني المغمورين غير المشهورين ، فلم يذكر له الطبراني إلا عشرة أحاديث كما تقدم ، وكأنه لذلك لم يذكره الحافظ المزِّي في الرواة عن شيخه الأذرمي في ترجمة هذا من «تهذيب الكمال» ، ولا وجدت له ذكراً في شيء من كتب الرجال ! والله أعلم .

٤٦١٤ ـ (مَنْ صامَ يوماً تَطَوعاً ، لَمْ يطَّلعْ عليهِ أَحدٌ ؛ لمْ يَرْضَ اللهُ لهُ بِثوابٍ دونَ الجَنة) .

موضوع . أخرجه الخطيب (٢٧٨/١) عن عصام بن الوَضَّاح عن سليمان بن عمرو عن أبي حازم عن سهل بن سعد مرفوعاً .

وقال عصام بن الوضاح : حدثنا سليمان ـ يعني : ابن عمرو ـ عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير اليزني (الأصل : البرقي ؛ وهو خطأ) عن أبي هريرة عن النبي ﷺ . . . بمثله .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته سليمان بن عمرو هذا ؛ وهو أبو داود النَّخَعِيُّ الكذاب ؛ قال ابن عدي :

«أجمعوا على أنه يضع الحديث» .

وعصام بن الوضاح ـ وهو السَّرَخْسِيُّ ـ ؛ قال ابن حبان :

«لا يجوز أن يحتج به إذا انفرد ، روى عن مالك وغيره المناكير» .

وله طريق أخرى عن أبي هريرة ؛ يرويه حاتم بن زياد العسكري عن بشر بن مهران عن الأوزاعي عن الزهري عن أبي سلمة عنه به ، وزاد :

«ومن صلَّى عليَّ عشرة ؛ كُتِبَ له براءة من النار» .

أخرجه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٣٦٠) .

قلت : وبشر بن مهران ؛ قال ابن أبي حاتم :

«ترك أبي حديثه» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» ؛ وقال (٨/١٤٠) :

«روى عنه البصريون الغرائب» !

وحاتم بن زياد لم أجد له ترجمة .

٤٦١٥ ـ (مَنْ صُدِعَ رَأْسُهُ في سبيلِ الله فاحْتَسبَ ؛ غُفِرَ لهُ ما كانَ قبلَ ذلِكَ مِنْ ذَنْبٍ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/١٥٣/٧) ، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١/٤٣) ، وأحمد بن الفرات في «جزئه» (٢/٣٦) ،

والبزار في «مسنده» (ص٨٢ ـ زوائده) ، وابن عدي (٢/٢٣٠) ، والطبراني في «الكبير»[1] (٥٣/٢٧/١٣) ، والخطيب في «التاريخ» (١٠٠/١٢) ، والبيهقي في «الشعب» (٩٨٩٩/١٧٥/٧) كلهم عن عبدالرحمن بن زياد بن أَنْعُم الإفريقي عن عبدالله بن يزيد عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«والإفريقي عامة حديثه لا يتابع عليه» .

قلت : وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف في حفظه ، وكان رجلاً صالحاً» . وقال الذهبي في «المغني» :

«مشهور جليل ، ضعفه ابن معين والنسائي . وقال الدارقطني : ليس بالقوي . ووهاه أحمد» .

قلت : فتحسين المنذري (١٥٣/٤) والهيثمي لإسناده ـ كما نقله المناوي ـ مما لا يخفى بعده على العارفين بهذه الصناعة ! واغتر بهما المعلقون الثلاثة على الترغيب (١٩٢/٤) !

٤٦١٦ ـ (مَنْ صَلَّى قبلَ الظُّهْرِ أَرْبعاً ؛ غُفِرَ له ذُنوبُهُ يومَهُ ذَلك) .

ضعيف جداً . رواه الخطيب (٢٤٨/١٠) ، وابن عساكر (٤١٠/٩ ـ ٤١١) من طريق أبي سعد أحمد بن محمد الماليني قال : سمعت أبا العباس أحمد بن محمد ابن ثابت يقول : سمعت أبا عبدالله محمد بن عمر (وفي ابن عساكر : عَمرو) بن غالب يقول : سمعت أبا الحسن علي بن عيسى بن فيروز الكَلْوَذَانِيّ يقول : سمعت أحمد بن أبي الحَوَارِي يقول : سمعت أبا سليمان الداراني يقول : سمعت علي بن الحسن بن أبي الربيع الزاهد يقول : سمعت إبراهيم بن أدهم يقول :

---

(١) القطعة المطبوعة ـ منفردةً ـ ، ووقع في أصل الشيخ ـ رحمه الله ـ : «الأوسط» بدل : «الكبير» . (الناشر) .

سمعت ابن عجلان يذكر عن القعقاع بن حكيم عن أبي صالح عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ، أورداه في ترجمة أبي سليمان الداراني هذا ـ واسمه عبدالرحمن بن أحمد بن عطية ـ ، وقال الخطيب :

«ولا أحفظ له حديثاً مسنداً غير هذا» .

قلت : سبق له حديث آخر بلفظ : «علماء حكماء . . .» برقم (٢٦١٤) ، وتكلمنا هناك على ترجمته بشيء من التفصيل ؛ وخلاصتها أنه مجهول الحال عندنا .

وشيخه علي بن الحسن بن أبي الربيع الزاهد ؛ لم أجد له ترجمة .

وعلي بن عيسى الكلوذاني ؛ أورده الخطيب في «تاريخه» (١٣/١٢) ، وساق له حديثاً آخر ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والراوي عنه محمد بن عمر بن غالب : هو الجعفي كما صرَّح به الخطيب في ترجمة شيخه الكلوذاني ، وهو ـ أعني : الجعفي ـ من شيوخ أبي نعيم ؛ كذبه ابن أبي الفوارس ؛ كما في «الميزان» و«لسانه» .

٤٦١٧ ـ (مَنْ صَلَّى ما بينَ صلاة المغربِ إلى صلاةِ العِشاءِ ؛ فإنّها صلاةُ الأَوّابين) .

ضعيف . رواه ابن المبارك في «الزهد» (١٤/١٠) ، وعنه ابن نصر في «القيام» (ص٣٣) : أنا حيوة بن شريح قال : حدثني **أبو صخر** أنه سمع محمد بن المنكدر **يحدِّث مرفوعاً** .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لإرساله .

ورجاله ثقات ؛ على ضعف يسير في أبي صخر ـ واسمه حُمَيْدُ بن زياد الخَرَّاط ـ .

٤٦١٨ ـ (مَنْ صَنَعَ إلى أَحَدٍ مِنْ أهلِ بَيْتي يَداً ؛ كافَيْتهُ يومَ القيامَةِ) .

موضوع . رواه ابن عساكر (١/١٧٣/١٣) عن محمد بن أحمد الشَّطَوِيٍّ : نا محمد بن يحيى بن ضُرَيْس : حدثني **عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب** : حدثني أبي عن أبيه عن جده عن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عيسى هذا ؛ قال الدارقطني :

«متروك الحديث» . وقال ابن حبان :

«يروي عن آبائه أشياء موضوعة ، فمن ذلك . . .» .

قلت : فساق له موضوعات ؛ هذا أحدها .

٤٦١٩ ـ (مَنْ صَنَعَ إلىَ أحد مِنْ وَلَدِ عبدِالمُطَّلِبِ يَداً ، فلمْ يُكافِئْهُ بها في الدُّنْيا ؛ فعليَّ مكافأَتُهُ غداً إذا لَقِيَني) .

ضعيف . رواه الخطيب في «التاريخ» (١٠٣/١٠) ، والضياء في «المختارة» (١١٥/١ ـ مخطوط ، رقم ٢١٨ ـ بتحقيقي) من طريق الطبراني بسنده عن **يوسف بن نافع ابن عبدالله بن أَشْرَسَ المدني** : ثنا عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن أبان ابن عثمان قال : سمعت عثمان يقول . . . فذكره مرفوعاً . وقال الضياء :

«قال الطبراني : تفرد به يوسف بن نافع» . قال الضياء :

«يوسف بن نافع ؛ ذكره ابن أبي حاتم ؛ ولم يذكر فيه جرحاً» .

قلت : فهو مجهول .

ثم إنه لم يتفرد به ، فقد تابعه **النضر بن طاهر** : ثنا عبدالرحمن بن أبي الزناد به .

أخرجه أبو الحسن الأزدي في «المجلس الأول من المجالس الخمسة» (٢/١) ، وقال :

«لم يُرْوَ هذا الحديث عن عثمان ـ فيما علمت ـ إلا من هذا الطريق» !

كذا قال ! والنضر بن طاهر ؛ ضعيف جداً ، كما قال ابن عدي .

ولقد أبعد النُّجْعَةَ الحافظُ الهيثميُّ ، فقال في «المجمع» (١٧٣/٩) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عبدالرحمن بن أبي الزناد ، وهو ضعيف» !

وذلك أن عبدالرحمن هذا لا يصحُّ إطلاق الضعف عليه ؛ لأنه قد وثقه جماعة ، وصحح له الترمذي ، وهو ـ كما قال الذهبي ـ حسن الحال في الرواية .

فإعلال الحديث بيوسف ـ الراوي عنه ـ أولى .

٤٦٢٠ ـ (مَنْ طلَبَ العِلمَ ؛ تكفَّلَ اللهُ برِزْقِهِ) .

موضوع . أخرجه أبو محمد الأَرْدُبِيلِيُّ في «الفوائد» (٢/١٨٧) ، وابن حَمْكَان في «فوائده» (١/١٦٠/٢) ، والخطيب في «تاريخه» (١٨٠/٣) ، والقضاعي (١/٣٢) ، وابن عساكر (١١/٤٢٦/٢) ، والضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٢/١٣٦) عن يونس بن عطاء ، عن سفيان الثوري عن أبيه عن جده عن زياد بن الحارث الصُّدَائي مرفوعاً . وقال الخطيب :

«غريب من حديث الثوري عن أبيه عن جده ، لا أعلم رواه إلا يونس بن عطاء ؛ غير أن أحمد بن يحيى بن زُكَيْرٍ المصري قد حدَّث به عن إسحاق بن إبراهيم بن موسى عن أبي زفر سعيد بن يزيد ـ قرابة حجاج الأعور ـ عن أبي ناشزة ، عن الثوري . ولعل أبا ناشزة هو يونس بن عطاء . فالله أعلم» .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته يونس بن عطاء ـ وهو الصُّدائي ـ ؛ قال ابن حبان :

«لا يجوز الاحتجاج بخبره» . وقال الحاكم ـ وكذا أبو نعيم ـ :

«روى عن حميد الطويل الموضوعات» .

وذِكْرُ جد الثوري فيه غريب ؛ قال الذهبي :

«لا أعرف لجد الثوري ذِكْراً إلا في هذا الخبر» .

وزعم الحافظ في «اللسان» :

«أن الضمير في قوله : «عن جده» ليونس لا الثوري ؛ فإن يونس المذكور : هو ابن عطاء بن عثمان بن ربيعة بن زياد بن الحارث الصدائي» !

قلت : وهذه الدعوى والدليل كما ترى ؛ فإن كون يونس هو ابن عطاء بن عثمان . . . لا يدل على الزعم المذكور بوجه من الوجوه ؛ فإن الضمير في : «جده» هو بلا ريب نفس الضمير في : «أبيه» ، وليس هو بداهةً إلا لسفيان الثوري . والله أعلم .

ثم إن الاحتمال الذي ذكره الخطيب في أبي ناشزة وأنه هو يونس بن عطاء وارد ؛ فإن الإسناد إليه مظلم ؛ فإن رجاله لم يُتَرْجَمْ لهم ؛ سوى ابن زكير ؛ فهو في «اللسان» ؛ وقال :

«قال الدارقطني : ليس بشيء في الحديث» .

فيحتمل أن يكون هو الذي ذكر يونُسَ بهذه الكنية : «أبي ناشزة» تدليساً ! ولذلك قالا في «الميزان» و«اللسان» :

«أبو ناشرة ـ كذا بالراء المهملة ـ لا يعرف» .

٤٦٢١ ـ (مَنْ عَدَّ غَداً مِنْ أَجَلِه ؛ فَقَدْ أساءَ صُحْبَةَ المَوْتِ) .

ضعيف . رواه النِّعَالِيُّ في «حديثه» (٢/١٣٢) ـ وعنه الخطيب (٨٩/٣) ـ : حدثنا

أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بَابَوَيْهِ القُمِّيُّ ـ إملاءً ـ : حدثني أبي : حدثنا علي بن إبراهيم عن أبيه عن الحسين بن يزيد النَّوْفَلِيِّ عن إسماعيل ابن مسلم عن الصادق جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه مرفوعاً . وقال الخطيب :

«من دون جعفر بن محمد مجهولون» .

والحديث ؛ عزاه السيوطي للبيهقي في «الشعب» عن أنس . فقال المناوي متعقِّباً :

«وقضية صنيع المصنف أن مخرِّجه البيهقي خرّجه وسلّمه ؛ وليس كذلك ؛ بل إنما ذكره مقروناً ببيان حاله ، فقال عقبه : هذا إسناد مجهول ، وروي من وجه آخر ضعيف . انتهى بنصه» .

(تنبيه) : أبو جعفر بن بابويه القمي ؛ قال الخطيب :

«نزل بغداد ، وحدث بها عن أبيه . وكان من شيوخ الشيعة ومشهوري الرافضة . حدثنا عنه محمد بن طلحة النعالي» .

ثم ساق له هذا الحديث مشيراً إلى أنه مجهول ، ولم يذكر له وفاة ، ولا راوياً غير النعالي . وكذلك صنع السَّمْعاني في مادة «القمي» .

وقد ساق له عبد الحسين الشيعي في «مراجعاته» (ص٢١٠ ـ ٢١٧) أربعين حديثاً في فضل علي رضي الله عنه ، فيها ـ أو في جُلِّها ـ التصريح بأنه الخليفة من بعد النبي ﷺ ! يشهد القلب بأنها مصنوعة موضوعة ، فهو المتهم بها إن سلم ممن فوقه ، وما إخالها سالمة ؛ فإن في بعضها الأصبغ بن نُبَاتَةَ ؛ وهو متروك رمي بالرفض ! انظر الحديث (٥ ، ١٣) .

وفي أحدها (رقم ١٤) عَبَاية بن رِبْعِيٍّ ، وهو من رواة حديث : «علي قسيم النار» ؛ وسيأتي برقم (٤٩٢٤) .

٤٦٢٢ - (مَنْ عَفا عَنْ دمٍ ؛ لَمْ يَكُنْ لهُ ثوابٌ إلا الجَنَّةَ) .

ضعيف . أخرجه الخطيب (٢٩/٤) من طريق أبي عَوَانة يعقوب بن إسحاق : حدثنا أحمد بن إسحاق البغدادي : أخبرنا أحمد بن أبي الطيب - ثقة - : حدثنا أبو إسحاق الفَزَاري عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً . وقال أبو عوانة :

«هذا غريب ، لا آمن أن يكون له علة» .

قلت : أورده الخطيب في ترجمة البغدادي هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والحديث ؛ رواه ابن منده عن جابر بن عبدالله الرَّاسِبِي مرفوعاً نحوه . وقال :

«هذا حديث غريب ، إن كان محفوظاً» .

ذكره المناوي ، ولم يذكر علته ، ولا إسناده لِيُنْظَرَ فيه !

٤٦٢٣ - (مَنْ عَلِمَ أَنَّ اللَّيلَ يَأْوِيهِ إلى أَهْلِهِ ؛ فَلْيَشْهَدِ الجُمُعَةَ) .

ضعيف جدّاً . أخرجه البيهقي (١٧٦/٣) عن المُعَارِكِ بن عَبَّادٍ عن عبدالله ابن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

«تفرد به معارك بن عباد عن عبدالله بن سعيد ، وقد قال أحمد بن حنبل رحمه الله : معارك لا أعرفه . وعبدالله بن سعيد : هو أبو عباد ، منكر الحديث متروك» . قال :

«والحديث ضعيف بمرة ، ذكرناه ليعرف إسناده» .

٤٦٢٤ - (مَنْ غَدا أو راحَ وهوَ في تَعْليمِ دِينِهِ ؛ فَهُوَ في الجَنَّةِ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٥١/٧) عن إسماعيل بن يحيى :

ثنا مِسْعَر عن عطية عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً ، وقال :

«غريب من حديث مسعر وعطية ، رواه عنه سفيان بن عيينة موقوفاً» .

قلت : والموقوف أشبه ؛ فإن إسماعيل بن يحيى هذا الذي رفعه ـ وهو التيمي ـ كان يضع الحديث .

٤٦٢٥ ـ (مَنْ غسَّلَ مَيْتاً ؛ فَلْيَبدأْ بِعَصْرِهِ) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي (٣/٣٨٨) عن أبي المنذر يوسف بن عطية : ثنا جُنَيْدٌ أبو حازم التيمي عن عبدالملك بن [أبي] بشير عن ابن سيرين قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره . وقال :

«هذا مرسل ، وراويه ضعيف» .

قلت : يشير إلى أبي المنذر يوسف بن عطية ، وهو غير يوسف بن عطية أبي سهل الصَّفَّار ، وكلاهما متروك ، وأبو المنذر أكذب من الصفّار ؛ كما قال عمرو بن علي الفَلاس .

٤٦٢٦ ـ (مَنْ قادَ أَعْمَى أَربعينَ خُطْوةً ؛ غُفِرَ له ما تَقَدَّمَ مِنْ ذنبهِ . وفي روايةٍ : وجَبَتْ لَهُ الجَنة) .

ضعيف . روي من حديث عبدالله بن عمر ، وجابر بن عبدالله ، وأنس بن مالك ، وعبدالله بن عباس .

١ ـ أما حديث ابن عمر ؛ فله عنه ثلاث طرق :

الأولى : عن مُعَلَّى بن مَهْدِيٍّ : ثنا سنان [بن البَخْتَرِيِّ] ـ شيخ من أهل المدينة ـ عن محمد بن أبي حُمَيْد ـ وقال بعضهم : عبيد الله بن أبي حميد

شيخ من أهل المدينة ـ الأنصاري عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

أخرجه تمام الرازي في «الفوائد» (٢/١٠٥) ، والحسين (الفلاكي) في «الجزء من فوائده» (٢/٨٩) ، والخطيب في «التاريخ» (٩/٢١٤) ، وعنه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٢/١٧٤) . وقال :

«قوله : «عبيدالله بن أبي حميد» تدليس ، وإنما هو : محمد بن أبي حميد . قال البخاري : منكر الحديث . وقال النسائي : ليس بثقة» .

قلت : وهو الملقب بـ :«حماد» ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«ضعفوه» .

وسنان هذا لم أعرفه .

ومعلى بن مهدي ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«قال أبو حاتم : يأتي أحياناً بالمناكير» . وحكى الحافظ في «اللسان» عن العقيلي أنه قال :

«إنه عندهم يكذب» .

الثانية : عن **محمد بن عبدالملك** عن محمد بن المنكدر عن ابن عمر به .

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص٣٩٠) ، وابن السَّمَّاك في «حديثه» (٢/١/٩٢) ، وابن عدي (١/٢٣٤) ، ومن طريقه ابن الجوزي (٢/١٧٤) . ثم قال (٢/١٧٧) :

«محمد بن عبدالملك ؛ قال أحمد : قد رأيته ؛ كان يضع الحديث ويكذب . وكذلك قال أبو حاتم الرازي . وقال النسائي والدارقطني : متروك» .

قلت : وقد رواه عن ابن المنكدر عن جابر أيضاً كما يأتي . وقد قال فيه البخاري في «الضعفاء الصغير» (ص٣٥) :

«منكر الحديث» .

وقد تابعه سلم بن سالم عن علي بن عروة عن محمد بن المنكدر بالرواية الثانية .

أخرجه أبو يعلى (٥٦١٣) ، والطبراني في «الكبير» (٢/١٩٧/٣) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١٥٨/٣) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/٤٤٥/٢) ، والخطيب في «التاريخ» (١٠٥/٥) ، وعنه ابن الجوزي (١٧٤/٢ ـ ١٧٥) ، وابن النَّجَّار في «ذيل التاريخ» (١/٩٣/١٠) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١/٢٣٩/١٢) ـ من طريق أبي يعلى ـ . وقال البيهقي ـ بعد أن ساقه من الوجه الأول أيضاً ـ :

«علي بن عروة ضعيف ، وما قبله إسناده ضعيف» !!

قلت : وهذا تساهل كبير في التجريح ؛ فعلي بن عروة ؛ قال ابن معين :

«ليس بشيء» . وقال ابن حبان :

«يضع الحديث» .

وأما سلم بن سالم ؛ فكان ابن المُنَادِي يكذبه . وقال يحيى :

«ليس حديثه بشيء» . وقال السعدي : «غير ثقة» .

وقد تابعه ـ عند ابن الجوزي ـ : أصرمُ بنُ حوشب ، وهو كذاب خبيث ؛ كما قال يحيى .

وأما الوجه الذي قبله ؛ فقد عرفت أن فيه وضاعاً .

وتابعه أيضاً **محمد بن عبدالرحمن القُشَيري** : ثنا ثور بن يزيد عن محمد ابن المنكدر به .

أخرجه ابن عدي (١/٤٨) ، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» . وقال ابن عدي :

«لا يرويه عن محمد بن المنكدر غير ثور ، ولا عن ثور غير محمد» .

وهو كذاب مشهور ؛ كما قال الذهبي في «المغني» .

وقوله : «لا يرويه عن محمد بن المنكدر غير ثور» !

غفلة منه عن رواية محمد بن عبدالملك عن محمد بن المنكدر ؛ وقد أخرجها هو نفسه كما تقدم .

وتابعه أبو المغيرة : ثنا ثور بن يزيد به .

أخرجه البيهقي عن أبي حامد بن بلال البَزَّار : ثنا **أبو الأزهر أحمد بن الأزهر** : ثنا أبو المغيرة به . وقال :

«كذا وجدته في أصل سماعه» .

قلت : ولعل هذا من سوء حفظ أبي الأزهر ؛ فقد قال الحافظ :

«صدوق ، كان يحفظ ، ثم كَبِرَ ، فصار كتابه أثبت من حفظه» .

الثالثة : عن محمد بن عبدالرحمن بن بَحِيرٍ : حدثنا خالد بن نِزَارٍ : حدثنا سفيان الثوري عن عمرو عن أبي وائل عن ابن عمر باللفظ الأول .

أخرجه ابن الجوزي . وقال :

«محمد بن عبدالرحمن بن بحير ؛ قال ابن عدي : روى عن الثقات المناكير ، وعن أبيه عن مالك البواطيل» .

قلت : وقال الخطيب :

«كذاب» .

٢ ـ وأما حديث جابر ؛ فيرويه **محمد بن عبدالملك الأنصاري** أيضاً عن محمد بن المنكدر عنه مرفوعاً بالرواية الثانية .

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص٣٩٠) . وقال :

«لا يتابع عليه إلا من جهة هي أوهى» .

يعني : الأنصاري هذا ، وقد عرفت مما سبق أنه متهم بالوضع .

وله عند ابن الجوزي (١٧٦/٢) طريق أخرى ؛ وفيها **أبو البَخْتَرِي وهب بن وهب** ، وهو من المشهورين بالوضع .

٣ ـ وأما حديث أنس ؛ فيرويه **يوسف بن عطية الصفّار** : ثنا سُلَيْمان التيمي عنه .

أخرجه البيهقي . وقال :

«يوسف بن عطية ضعيف» !

كذا قال ! والحق أنه شديد الضعف ؛ كما يفيده قول الحافظ وغيره :

«متروك» .

وقد تابعه ـ عند ابن الجوزي ـ : **المُعَلَّى بنُ هلال ويَغْنَمُ بن سالم** ؛ وكلاهما كذاب .

٤ ـ وأما حديث ابن عباس ؛ فيرويه **عبدالله بن أبان بن عثمان بن حذيفة بن أوس الثقفي** : حدثنا سفيان الثوري : حدثني عمرو بن دينار عنه .

أخرجه ابن عدي (٢/٢٢٢) ، وعنه ابن الجوزي (١٧٥/٢) . وقال ابن عدي :

«وهذا باطل بهذا الإسناد ، وعبدالله بن أبان ليس بالمعروف ، حدث عن الثقات بالمناكير» .

وجملة القول ؛ أن الحديث ـ كما قال ابن الجوزي ـ موضوع ؛ وذلك غير بعيد بالنظر إلى هذه الطرق .

لكنه قد تعقب بطريقين آخرين ذكرهما ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (١٣٨/٢) ؛ ليس فيهما متهم .

فالحديث ـ على كل حال ـ ضعيف لا تقوم به حجة . والله أعلم .

(تنبيه) : قد ذكره ابن الجوزي من حديث عبدالله بن عمرو أيضاً ! وذلك تصحيف ؛ فإنه رواه من طريق الخطيب المشار إليها آنفاً في (ص ١٤١) ، وهي عن ابن عمر ، وليس عن ابن عمرو ! فاقتضى التنبيه .

٤٦٢٧ ـ (مَنْ قتلَ حيَّةً ؛ فكأَنَّما قتلَ رجُلاً مُشْرِكاً قدْ حَلَّ دَمُهُ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/١٧٢/٧) ، وأحمد (١/ ٣٩٥ و٤٢١) ، والهيثم بن كُلَيْبٍ في «مسنده» (٢/٧٩ و١/٨١) ، وأبو يعلى في «مسنده» (١/٢٥٦) ، والطبراني في «الكبير» (١/٦٤/٣) ، وأبو بكر الكَلاَبَاذِيُّ في «مفتاح المعاني» (٢/٨٦) من طريق محمد بن زيد العَبْدِي ـ قاضي خراسان ـ عن **أبي الأَعْيَن** ، عن أبي الأحوص الجُشَمِي أنه سمع ابن مسعود مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ علته أبو الأعين هذا ؛ قال الذهبي في «الميزان» :

«ضعفه يحيى بن معين ، وابن حبان ، وقال : هو الذي روى عن أبي الأحوص . . . (فذكره) ، وجاء عنه بهذا السند أحاديث أخر ، ما للكثير منها أصل يرجع إليه» .

وقد وجدت له طريقاً أخرى مختصراً ، يرويه **فَضَالة بن الفَضْل التميمي** قال : نبأنا أبو داود الحَفَرِيُّ عن الثوري عن الأعمش عن إبراهيم عن الأسود عن عبدالله مرفوعاً بلفظ :

« . . . فكأنما قتل كافراً» .

أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٢/٢٣٤) . وقال :

«هكذا روى فضالة بن الفضل عن أبي داود مرفوعاً . ورواه سَلْمُ بن جُنَادة عن أبي داود موقوفاً . . لم يذكر فيه النبي ﷺ» .

قلت : كل من فضالة وسلم بن جنادة ثقة ربما خالف ؛ كما في «التقريب» ، فلا مجال للترجيح بالأحفظية ؛ إلا أن ابن جنادة قد توبع :

فقال ابن أبي شيبة في «المصنف» : حدثنا أبو داود الحَفَرِي عمر بن سعد عن سفيان به موقوفاً . وقال : نا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم قال : قال عبدالله . . . فذكره موقوفاً .

وهذان إسنادان صحيحان ؛ فترجح الوقف بالأحفظية والأكثرية .

(تنبيه) : أورد السيوطي الحديث من رواية الخطيب عن ابن مسعود بلفظ :

«من قتل حيةً **أو عقرباً** ؛ فكأنما قتل كافراً» .

فزاد فيه : «أو عقرباً» ! وليست هذه الزيادة في «تاريخ الخطيب» من النسخة المطبوعة كما رأيت .

وقد عزاه في «الجامع الكبير» (١/٢٧٩/٢) إلى أبي معاذ عبدالرحمن بن محمد السَّجْزِيِّ في «معجمه» ، وابن النجار أيضاً ! فلعلها عندهما أو عند أحدهما دون الخطيب ، فعزاه إليهم جميعاً من باب التسامح المعروف في التخريج ، فلما نقل الحديث إلى «الجامع الصغير» واختصر التخريج بعزوه للخطيب وحده دونهما ؛ لم يتنبه إلى أن هذه الزيادة ليست عنده ، فوقع في الوهم ! والله أعلم .

وقد وجدت هذه الزيادة في بعض الطرق الموقوفة من حديث ابن مسعود : فأخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/٤٥/٢ ـ خط) و(٩/٤١٠/٩٧٤٥ ـ ط) من طريق المسعودي عن القاسم قال : قال عبدالله . . . فذكره . وقال :

«لم يقل المسعودي : (عن أبيه)» .

ثم رواه من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه عن عبدالله قال . . . فذكره موقوفاً . وقال :

«لم يرفعه إسرائيل ، ورفعه شريك» .

قلت : ثم ساقه عن شريك عن أبي إسحاق عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه عن عبدالله مرفوعاً بلفظ :

«اقتلوا الحيات ؛ فمن خاف ثَأْرهنَّ فليس مني» .

قلت : وهذا لفظ آخر كما ترى ، وهو صحيح لما له من الشواهد ، وقد أشرت إلى بعضها في تخريجه في «المشكاة» (٤١٤٠) .

ورواه البزار (١٢٢٩ - كشف) من طريق يزيد بن هارون : أبنا **شريك عن أبي إسحاق** به مثل سياق الطبراني ؛ لكن مرفوعاً بلفظ :

«من قتل حيةً ؛ فكأنما قتل كافراً» . وقال :

«لا نعلم روى أبو إسحاق عن القاسم عن أبيه عن ابن مسعود إلا هذا» .

قلت : وأبو إسحاق - وهو السبيعي - مدلِّس مختلط .

وشريك - وهو القاضي - سيِّئ الحفظ .

والخلاصة ؛ أن حديث الترجمة ضعيف ؛ للاختلاف في رفعه ووقفه ، والراجح الوقف . ولا يرجح الرفع حديث شريك ؛ لما عرفت من الضعف والاختلاف عليه في لفظه . والراجح فيه الأمر بقتل الحيات . والله أعلم .

٤٦٢٨ - (مَنْ قتلَ حيةً ؛ فلهُ سبعُ حَسَناتٍ ، ومنْ قتلَ وَزَغاً ؛ فلَهُ حَسَنَةٌ ، ومنْ تركَ حيَّةً مخافةَ عاقِبَتِها ؛ فليسَ مِنَّا) .

ضعيف . أخرجه ابن حبان (١٠٨١) ، وأحمد (١/٤٢٠) ، والطبراني في «الكبير» (٣/٨٠/١ - خط) و (١٠/٢٥٨/١٠٤٩٢ - ط) عن **المُسَيَّبِ بن رافع عن** ابنِ مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ورجاله ثقات ؛ إلا أن المسيب بن رافع لم يَلْقَ ابن مسعود كما قال أبو حاتم . وكذلك نفى سماعه منه أبو زرعة .

وأعلَّه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٣٢٢ - ٣٢٣) عن أبيه بالوقف ، وهو ضعيف مرفوعاً وموقوفاً ؛ إلا الجملة الأخيرة ؛ فقد جاءت من غير هذه الطريق عن ابن مسعود ، ولها شواهد كما سبقت الإشارة إليه في الحديث الذي قبله .

٤٦٢٩ - (مَنْ قَتَلَ وَزَغَةً ؛ مُحِيَ عنهُ سَبْعُ خَطِيئاتٍ) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الأوسط» (١/١٣٠/١) : حدثنا مقدام بن داود : ثنا أصبغ بن الفَرَجِ : ثنا ابن وهب : أخبرني أبو صَخْرٍ عن عبدالكريم عن عطاء بن أبي رباح عن عائشة مرفوعاً . وقال :

«لم يروه عن عطاء إلا عبدالكريم بن أبي المخارق ، تفرد به أبو صخر» .

قلت : واسمه حميد بن زياد ، وهو صدوق يهم .

لكن ابن أبي المخارق ضعيف .

وقد رواه مسعر عنه عن عطاء قال . . . فذكره مقطوعاً موقوفاً عليه ؛ لم يذكر عائشة ولم يرفعه .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢/١٧١/٧) .

٤٦٣٠ - (مَنْ قَدَّمَ مِنْ نُسُكِهِ شَيَئاً أَوْ أَخَّرَهُ ؛ فلا شيءَ علَيْهِ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي (١٤٣/٥ - ١٤٤) عن العلاء بن المسيَّب عن رجل - يقال له : الحسن - سمع ابن عباس قال : قال النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله موثقون ؛ غير الحسن هذا - وهو الكوفي - ؛ أورده ابن أبي حاتم (٤٥/٢/١) من رواية العلاء من المسيب هذا وليث بن أبي سليم عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ومن عجائب ابن حبان : أنه أورده في كتاب «الثقات» من رواية ليث فقط عنه ؛ ثم قال :

«لا أدري من هو؟! ولا ابن من هو؟!» !

قلت : والحديث أصله في «صحيح البخاري» من طريق عكرمة عن ابن عباس :

أن النبي ﷺ سئل في حجة الوداع ، فقيل : يا رسول الله ! ذبحت قبل أن أرمي؟ فأَوْمَى بيده وقال :

«لا حرج» . وقال رجل : حلقت قبل أن أذبح؟ فأَوْمَى بيده وقال :

«لا حرج» . فما سئل يومئذٍ عن شيء من التقديم ولا التأخير ؛ إلا أومى بيده وقال :

«لا حرج» .

قلت : فكأن الحسن الكوفي روى هذا الحديث بالمعنى ، فأخطأ في سياق لفظه . والله أعلم .

٤٦٣١ - (مَنْ قَرأ خَواتيمَ الحَشْرِ مِنْ ليلٍ أو نَهارٍ ، فَقُبِضَ في ذلكَ اليومِ أو الليلةِ ؛ فقدْ أوْجَبَ الجَنَّةَ) .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (١/١٦٧) ، والثعلبي (٢/١٨٩/٣) ، والخطيب (٤٤٤/١٢) ، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٢٦/٤) عن أبي عثمان - يعني : المؤذن - : ثنا محمد بن زياد قال : سمعت أبا أمامة يقول . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو عثمان هذا : اسمه سُلَيم بن عثمان الفَوْزِيُّ الحمصي ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«متهم واهٍ» .

قلت : وقد تفرّد به ؛ كما قال البيهقي في «الشعب» - فيما نقله المناوي عنه - .

وروى الثعلبي أيضاً عن محمد بن يونس الكُدَيْمِيِّ: ثنا عمرو بن عاصم: ثنا أبو الأشهب عن يزيد بن أبان عن أنس مرفوعاً به نحوه؛ إلا أنه قال في آخره:

«غُفِرَ له ما تقدم من ذنبه وما تأخر».

ويزيد بن أبان ضعيف.

والكديمي وضاع.

وفي رواية من طريق أبي الأشهب بلفظ:

«فمات من ليلته مات شهيداً».

وقد قال الخفاجي في «حاشيته على البيضاوي» (١٨٣/٨) - وقد أورده باللفظ الذي قبله -:

«رواه الثعلبي عن أنس، ولم يقل ابن حجر: إنه موضوع كغيره من الأحاديث الموضوعة في فضائل السور»!

قلت: لكن تلميذ ابن حجر الشيخ زكريا الأنصاري قال في «تعليقه على البيضاوي» (١/١٤١):

«موضوع».

ومن علم حجة على من لم يعلم!

٤٦٣٢ - (مَنْ قرأَ سُورةَ الدُّخانِ في ليلةِ الجُمعةِ؛ غُفِرَ لَهُ).

ضعيف جداً. رواه الواحدي في «تفسيره» (١/٤٦/٤) عن سَلامِ بنِ سُلَيْم: نا هارون بن كثير عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي أمامة عن أُبَيٍّ بن كعب مرفوعاً.

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته سَلام - بتشديد اللام - ابن سُلَيم - وهو الطويل المدائني - ؛ وهو متروك ، اتهمه بالوضع الحاكمُ وغيره .

وهارون بن كثير ؛ قال الذهبي :

«مجهول . وزيد عن أبيه نكرة» .

وقد روي من حديث أبي هريرة مرفوعاً ؛ وإسناده ضعيف جدّاً ، كما بيَّنته في «المشكاة» (٢١٥٠) .

وروي بلفظ :

« . . . ليلة ؛ بات يستغفر له سبعون ألف ملك حتى يصبح» .

وهو موضوع ، وسيأتي برقم (٦٧٣٤) .

٤٦٣٣ - (مَنْ قرأَ سورةَ البقَرةِ ؛ تُوِّجَ بتاجٍ في الجَنَّةِ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «الشعب» عن **محمد بن أحمد بن مَهْدِيٍّ أبي عُمَارة المُسْتَمْلِي** عن **محمد بن الضَّوْءِ بن الصَّلْصَالِ** [عن أبيه] عن الصلصال مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته ابن الضوء هذا ؛ قال الخطيب (٥/٣٧٥) :

«ومحمد بن الضوء ليس بمحلٍّ لأن يؤخذ عنه العلم ؛ لأنه كان كذاباً ، وكان أحد المتهتِّكين المشتهرين بشرب الخمور ، والمجاهرة بالفجور» . وقال الجَوْرَقَاني في «الموضوعات» :

«محمد بن الضوء كذاب» .

ومحمد بن أحمد بن مهدي أبو عمارة ؛ قال الخطيب أيضاً (١/٣٦٠) :

«في حديثه مناكير وغرائب . قال الدارقطني : ضعيف جدّاً» .

(تنبيـه) : نقلت إسناد الحديث من «فيض القدير» للمناوي ، وفصَّلْتُ القول في حالهِ لسببين اثنين :

الأول : أنه وقع فيه محرّفاً تحريفاً فاحشاً ، بحيث إنه لم يعد بالإمكان معرفة حال رجاله ؛ إلا بعد دراسته دراسة دقيقة كما فعلنا .

والآخـر : أن المناوي لم يكشف عن علّته الحقيقية ، ولعلَّ ذلك لأن الإسناد تحرف عليه هو نفسه ، وليس على الطابع لكتابه ، وإليك صورة النص فيه :

«(هب) عن علي بن أحمد بن عبيد بن أبي عمارة المستملي عن محمد بن النضر بن الصلصال (عن الصلصال) بفتح الصاد ابن الدَّلَهْمَسِ - بفتح الدال واللام وسكون الهاء وفتح الميم - . **وأحمد بن عبيد** ، قال ابن عدي : ثقة له مناكير» !!

ثم طبع كـتـاب «الشـعـب» ؛ والحـديث فـيـه (٢/٤٥٥/٢٣٨٤) ، فـوجـدت التصحيح مطابقاً لما فيه والحمد لله . وروى عَقِبَهُ بالإسناد نفسه مرفوعاً :

«اقرؤوا سورة البقرة في بيوتكم ولا تجعلوها قبوراً» .

وهذا صـحـيـح من حـديث أبي هريرة وابن مـسـعـود ، فـانظر «الصـحـيـحـة» (١٥٢١) .

وقد أضاف السيوطي إلى هذه الفقرة حديث الترجمة في «الجامع الصغير» ، وذكر الحديث دون الفقرة في مكان آخر . وكنت ذكرته شاهداً في «أحكام الجنائز» قبل تخريجه هنا ؛ فليحذف .

٤٦٣٤ ـ (مَنْ قَرأَ ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَد﴾ ثلاثَ مراتٍ ؛ فكأنَّما قرأَ القُرآنَ أَجْمَعَ) .

ضعيف جداً . ١ ـ أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص٤٦) عن **أحمد بن الحارث الغَسَّاني** قال : حدثتنا سَاكِنَةُ بنت الجَعْد قالت : سمعت **رَجاءً الغَنَوِيَّ** يقول : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره . وقال :

«أحمد بن الحارث ؛ قال البخاري : فيه نظر» . قال :

«ولا يعرف لرجاء الغنوي رواية . فأما الرواية في ﴿قل هو الله أحد﴾ تعدل ثلث القرآن ؛ فثابتة عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه» .

وعزا المناوي هذا القول الأخير للحافظ في «اللسان» ! وإنما هو للعقيلي ؛ نقله عنه في «اللسان» .

وقال أبو حاتم في الغساني هذا :

«متروك الحديث» .

ثم وجدت له طرقاً أخرى :

٢ ـ أخرجه الخلال في «فضائل ﴿قل هو الله أحد﴾» (ق ١/١٩٣) من طريق **محمد بن علي بن الوليد السُّلَمِي** : ثنا محمد بن عبدالأعلى : ثنا معتمر بن سليمان عن داود بن أبي هند عن الشعبي عن ابن عمر مرفوعاً بلفظ :

«من قرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ ؛ فكأنما قرأ ثلث القرآن ، ومن قرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ مرتين ؛ فكأنما قرأ ثلثي القرآن ، ومن قرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ ثلاث مرات ؛ فكأنما قرأ جميع ما أنزل الله عز وجل» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته السلمي هذا ؛ قال الإسماعيلي :

«بصري منكر الحديث» .

وساق له البيهقي حديث الضبّ بإسناد نظيف ، ثم قال :

«الحمل فيه على السلمي هذا» . قال الذهبي :

«صدقَ ـ واللهِ ـ البيهقيُّ ؛ فإنه خبر باطل» .

٣ ـ ثم روى (ق١٩٤/١) من طريق **أحمد بن القاسم الأَكْفَاني** : ثنا **إبراهيم ابن إسحاق** عن **عمرو بن ثابت** عن سماك بن حرب الضَّبِّيِّ عن النعمان بن بَشِيرٍ مرفوعاً مثله ؛ إلا أنه قال :

«فكأنما قرأ القرآن ارتجالاً» .

قلت : وهذا ضعيف أيضاً ؛ فإن عمرو بن ثابت ضعيف رافضي ، ومنهم من تركه .

ومن دونه ؛ لم أعرفهما .

٤ ـ وأخرج أبو يعلى في «مسنده» (١٠٢٣/٣) عن **عُبَيْسِ بن ميمون** : نا **يزيد الرَّقَاشي** عن أنس مرفوعاً بلفظ :

«أما يستطيع أحدكم أن يقرأ في الليلة ﴿قل هو الله أحد﴾؟! فإنها تعدل القرآن كله» .

ويزيد الرقاشي ضعيف .

وعبيس بن ميمون مثله في الضعف أو أشد ؛ فقد قال أحمد والبخاري :

«منكر الحديث» . وقال الفلاس :

«متروك» . وقال ابن حبان :

«يروي عن الثقات الموضوعات توهُّماً» .

ثم رواه أبو يعلى (١٠١٧/٣) من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة عن يزيد الرقاشي به ؛ إلا أنه قال :

« . . . ﴿قل هو الله أحد﴾ ثلاث مرات في ليلة ؛ فإنها تعدل ثلث القرآن» .

قلت : هكذا وقع هنا : « . . . سعيد بن أبي عروبة عن يزيد الرقاشي» !

وقد ذكره الهيثمي في «المجمع» (١٤٧/٧) من رواية أبي يعلى باللفظين المذكورين ، وقال في كل منهما :

«وفيه عُبَيس بن ميمون ، وهو متروك» .

فلعله سقط ذكره من إسناد اللفظ الثاني من نسختنا من «أبي يعلى» ؛ فإنها نسخة سيئة .

ثم إن الرقاشي - أو الراوي عنه - قد اضطرب في متنه كما ترى ؛ ففي اللفظ الأول جعل قراءة ﴿قل هو الله أحد﴾ مرة تعدل القرآن كله . وعكس ذلك في اللفظ الآخر ، فجعل قراءتها ثلاثاً تعدل ثلث القرآن !!

(تنبيه) : قد عرفت مما سبق أن طرق الحديث ضعيفة كلها ، بل هي شديدة الضعف ؛ بحيث لا يمكن أن يقال : إن بعضها يقوي بعضاً ، لا سيما والمحفوظ في الأحاديث الصحيحة :

« ﴿قل هو الله أحد﴾ تعدل ثلث القرآن» ؛ دون تثليث قراءتها ، فلا أدري كيف

جزم شيخ الإسلام ابن تيمية بأنه لفظ من ألفاظ الحديث ـ يعني : الصحيح ـ؟!
انظر كتابه : «جواب أهل الإيمان في أن ﴿قل هو الله أحد﴾ تعدل ثلث القرآن» ، وهو مطبوع في مصر والشام وغيرها ، وهو في أول المجلد السابع عشر من «مجموعة الفتاوى» .

٤٦٣٥ ـ (مَنْ قرأَ ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَد﴾ مئةَ مَرَّةٍ ؛ غَفَرَ اللهُ لَهُ خطيئَتَهُ خمسينَ عاماً ؛ ما اجتنبَ خِصالاً أَرْبَعاً : الدماءَ ، والأموالَ ، والفُروجَ ، والأَشْرِبَةَ) .

ضعيف . رواه ابن عساكر (١/١١٨/١٥) عن **عثمان بن مطر عن الخليل بن مُرَّة** عن شعبة[1] بن عمرو عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الخليل بن مرة وعثمان بن مطر[2] ؛ كلاهما ضعيف .

وقد روي الحديث من طريق أخرى عن أنس به ، وزاد :

« . . . في خلاء لا يجيز بها أحد» .

ولكنه موضوع ؛ فيه كذاب ؛ كما بيَّنه السيوطي في «ذيل الموضوعات» (ص٢٨ ـ ٢٩) .

---

(١) كذا في «تاريخ ابن عساكر» ! وفي «الكامل» لابن عدي : (سعيد) ؛ وكذا في ترجمة (الخليل بن مرة) من «تهذيب المزي» ! (الناشر) .

(٢) لكن (عثمان بن مطر) قد تابعه الليث بن سعد : عند ابن عدي في «الكامل» ؛ فبقيت العهدة على (الخليل) ؛ وفي ترجمته أورد ابن عدي الحديث ! (الناشر) .

٤٦٣٦ ـ (مَنْ قرأَ ﴿يس﴾ يريدُ بِها اللهَ ؛ غفَرَ اللهُ لَهُ ، وأُعطِيَ منَ الأَجْرِ كأَنَّما قرأَ القرآنَ اثنتَيْ عشْرَةَ مَرةً . وأيُّما مريض قُرِئَ عندهُ سُورةُ ﴿يس﴾ ؛ نزلَ عليه بِعَددِ كُلِّ حرفٍ عَشَرةُ أَمْلاك ، يَقُومونَ بينَ يديه صُفوفاً ؛ فيُصلّونَ ويستغفرونَ لهُ ، ويشهدونَ قبضَهُ وغَسْلَه ، ويَتْبعونَ جنازَتَهُ ويُصلُّونَ عليهِ ، ويشهدونَ دفْنَهُ . وأيُّما مريضٍ قرأَ سورةَ ﴿يس﴾ وهُوَ في سَكَراتِ الموتِ ؛ لمْ يَقْبِضْ مَلَكُ الموتِ روحَهُ حَتى يَجِيئَهُ رِضُوانُ خازنُ الجِنانِ بِشُرْبَةٍ مِنَ الجَنَّةِ ؛ فَيَشْرَبُها وَهُوَ على فِراشِهِ ، فيموتُ وهو رَيَّانُ ، ولا يحتاجُ إلى حوضٍ مِنْ حِياضِ الأنبياءِ ؛ حتى يدخُلَ الجنةَ وهو ريَّانُ) .

موضوع . رواه الثعلبي (١/١٦١/٣) عن إسماعيل بن إبراهيم : ثنا يوسف بن عطية عن هارون بن كثير عن زيد بن أسلم عن أبيه عن أبي أمامة عن أُبَيٍّ بن كعب مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ لوائح الوضع والصنع عليه ظاهرة ؛ وآفته يوسف بن عطية ـ وهو الباهلي الكوفي ـ ؛ فإنه متهم ؛ قال عمرو بن علي الفَلاس :

«هو أكذب من يوسف بن عطية البصري» . وقال الدارقطني :

«هما متروكان» .

ومن فوقه مجهول ؛ كما سبق قريباً (٤٦٣٢) .

ونحوه في الوضع ؛ ما في «علل ابن أبي حاتم» قال(٦٧/٢) :

«سألت أبي عن حديث رواه سُوَيدٌ أبو حاتمٍ عن سليمان التيمي عن أبي عثمان أن أبا هريرة قال :

من قرأ ﴿يس﴾ مرة ؛ فكأنما قرأ القرآن عَشْرَ مِرارٍ .

وقال أبو سعيد :

من قرأ ﴿يس﴾ [مرة] ؛ فكأنما قرأ القرآن مرتين .

قال أبو هريرة : حدِّث أنتَ بما سمعتَ ، وأُحدِّثُ أنا بما سمعتُ؟! قال أبي : هذا حديث منكر» .

قلت : بل هو باطل ظاهر البطلان ؛ إذ كيف يُعْقَلُ أن يكون جزء الشيء الفاضل أفضل أو مثل الشيء مرتين ؛ فضلاً عن العشر؟! فإن من قرأ القرآن مرتين ؛ فقد قرأ ﴿يس﴾ مرتين ، فكيف يكون قراءتها مرةً أفضل من قراءتها مرتين ؛ مع قراءة القرآن مرتين؟!

وآفة هذا الحديث الذي علقه ابن أبي حاتم : سويد هذا - وهو ابن إبراهيم الحناط البصري - ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، سيئ الحفظ ، له أغلاط ، وقد أفحش ابن حبان فيه القول» .

قلت : وهذا إذا كان ليس فيمن دونه من هو شر منه .

ومن طريقه : رواه البيهقي في «الشعب» ، كما يستفاد من كلام المناوي عليه في «فيض القدير» . ثم رأيته في «شعب الإيمان» (٢/٤٨١/٢٤٦٦) .

والشطر الأول من حديث أبي هريرة ؛ أخرجه الترمذي من حديث أنس نحوه ، وفيه كذاب ؛ كما حققته فيما تقدم برقم (١٦٩) .

ثم رأيت حديث أبي هريرة قد رواه سعيد بن منصور في «سننه» (٢/٢٨٣/٧٥) ، ومن طريقه البيهقي في «الشعب» (٢/٤٧٩/٢٤٥٩) : نا إسماعيل بن عياش عن

أسيد بن عبدالرحمن الخَثْعَمِيٌ عن حسان بن عطية أن رسـول الله ﷺ قـال . . . فذكره .

ورجاله ثقات ، لكنه مرسل أو معضل ؛ فإن حساناً هذا أكثر روايته عن التابعين .

وروي بلفظ :

«من قرأ ﴿يس﴾ ابتغاءَ وجهِ الله ؛ غفر له» ؛ وسيأتي (٦٦٢٣) .

٤٦٣٧ ـ (مَنْ قَعَدَ عَلَى فِرَاشِ مُغِيبةٍ ؛ قيَّضَ اللهُ لهُ يومَ القيامةِ ثُعْباناً) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥/٣٠٠) : ثنا [أبو] سعيد مولى بني هاشم : ثنا **ابن لهيعة** : ثنا عبيد الله بن أبي جعفر عن ابن أبي قتادة عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات رجال البخاري ؛ غير ابن لهيعة ؛ فإنه ضعيف ؛ لسوء حفظه .

والحديث ؛ أورده ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٢٩٦ ـ ٢٩٧) من طريق هشام ابن عمار عن الوليد بن مسلم عن ابن لهيعة به . وقال عن أبيه :

«هذا حديث باطل» !

كذا قال ! ولم يظهر لي وجه بطلانه .

وقـد أخـرجـه الطبـراني أيضـاً في «الكبيـر» (١/٣٣٥/٢) وفي «الأوسط» (١/١٨٣/٢) عن ابن لهيعة به . وقال الهيثمي (٦/٢٥٨) :

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ، وفيـه ابن لهيعة ، وحديثه حسن ، وفيه ضعف» !

قلت : ففاته عزوه لأحمد ! وهو في ذلك تابع للمنذري في «ترغيبه» (١٩٥/٣) ، وقال :

«(المُغِيبةُ) ـ بضم الميم وكسر الغين المعجمة ، وبسكونها أيضاً مع كسر الياء ـ : هي التي غاب عنها زوجها» .

ثم ذكر له شاهداً من حديث عبدالله بن عمرو مرفوعاً بلفظ :

«مَثَلُ الذي يجلسُ على فراشِ المُغِيبةِ ؛ مثلُ الذي يَنْهَشُهُ أَسْوَدُ من أساودِ يوم القيامة»[1] . وقالا :

«رواه الطبراني ، ورواته ثقات» . وقال المنذري :

«(الأساود) : الحيّات ، واحدها أسود» .

قلت : لم أقف على إسناده ؛ لأن مسند ابن عمرو من «المعجم الكبير» لم يطبع منه إلا قطعة ، وليس فيها هذا الحديث .

ولكني وقفت عليه عند غيره ، فقد جاء في «المطالب العالية» (١/٦٦/١ ـ المسندة) : قال أبو يعلى : حدثنا سفيان بن وكيع : ثنا شريك عن الأعمش عن خيثمة عن عبدالله بن عمرو . . . رفعه .

وهذا إسناد واهٍ ؛ سفيان هذا اتهم بالكذب . وقال الحافظ في «التقريب» :

«كان صدوقاً ؛ إلا أنه ابتلي بورّاقه ، فأدخل عليه ما ليس من حديثه ، فنصح فلم يقبل ، فسقط حديثه» .

---

(١) ثم حسّنه الشيخ ـ رحمه الله ـ مرفوعاً في «صحيح الترغيب والترهيب» (٦١٦/٢/ رقم ٢٤٠٥) . (الناشر) .

ورواه أبو الشيخ في «الأمثال» من طريق أبي يعلى عنه (٢١٨) .

لكنه رواه من طريق أخرى ، فقال (رقم ٢٢٢) : حدثنا **يحيى بن عبدالله السَّكُوني** : ثنا أبو كريب : ثنا **عبدالرحمن بن شَرِيك** : حدثني **أبي** به .

وهذه متابعة ضعيفة ؛ عبدالرحمن بن شريك ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«وُثِّقَ . وقال أبو حاتم : واهٍ» . وقال الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

وشيخ أبي الشيخ (يحيى بن عبدالله السكوني) ؛ لم أجد من ذكره ، حتى ولا المزِّي في الرواة عن أبي كريب محمد بن العلاء !

وشريك : هو ابن عبدالله القاضي ، وهو ـ مع فضله ـ قد ضعف بسبب سوء حفظه . ورَفْعُهُ لهذا الحديث مما يدلُّ على ذلك ؛ فقد خالفه ابن عيينة ؛ فرواه عن الأعمش به موقوفاً على عبدالله بن عمرو بن العاص .

أخرجه عبدالرزاق في «مصنفه» (١٢٥٤٧/١٣٩/٧) عنه .

وهذا إسناد صحيح .

فتبيَّن أن الصواب في حديث ابن عمرو الوقف . وبالله التوفيق .

ثم رأيت في «المطالب العالية» (٢/٣٠/١ ـ المسندة) أنه رواه مسدد : ثنا يحيى عن الأعمش : أنبأني خيثمة بن عبدالرحمن قال . . . فذكره ، أوقفه على خيثمة .

فهذا مما يؤكد خطأ رفعه ، ويبيِّن ـ من جهة أخرى ـ خطأ قول المعلِّق على «أمثال أبي الشيخ» ـ على حديثه المرفوع عن ابن عمرو ـ :

«والحديث رواه مسدد (المطالب العالية ٢١٠/١ برقم ٧٤٨)» !

فهذا يوهم أنه عند (مسدد) مرفوع ! والواقع أنه مقطوع موقوف على خيثمة في المكان الذي أشار إليه ، كما في أصله «المسندة» كما سبق .

وكذلك أخطأ في قوله ـ عطفاً على قوله المذكور ـ :

«ورواه أبو يعلى (مجمع الزوائد ٢٥٨/٦)» !

فإنه لا ذكر لأبي يعلى في الصفحة المشار إليها ، لا في هذا الحديث ولا في غيره ، فما أكثر تخاليطه ! والله المستعان .

٤٦٣٨ ـ (مَنْ كانَ عليهِ دَيْنٌ يُهِمُّهُ قضاؤهُ ـ أو هَمَّ بقضائِه ـ ؛ لم يزَلْ مَعَهُ منَ اللهِ حَارِسٌ) .

ضعيف . رواه الطبراني (٢/١٤٥/١) وفي «الأوسط» (٣٧٥٩) عن مسلم بن إبراهيم : ثنا **طلحة بن شُجَاعٍ الأَزْدِي** : حدثتني **وَرْقاءُ بنت هَرَّاب**[1] :

أن عمر بن الخطاب كان إذا خرج من منزله ؛ مرَّ على أمّهات المؤمنين ؛ فسلَّم عليهنَّ قبل أن يأتي مجلسه ، فإذا انصرف إلى منزله مرّ عليهن ، فكان كلما مرَّ ؛ وجد على باب عائشة رجلاً جالساً ، فقال له : ما لي أراك ههنا جالساً؟! قال : حقٌّ لي أطلب به أم المؤمنين . فدخل عليها عمر ، فقال لها : يا أم المؤمنين ! ما لك في سبعة آلاف كفاية في كل سنة؟ قالت : بلى ، ولكنْ عليَّ منها حقوق ، وقد سمعت أبا القاسم ﷺ يقول . . . فذكره ، قالت : فأنا أحب أن لا يزال معي من الله حارس . وقال :

«لم يروه عن ورقاء إلا طلحة ـ وهو [شيخ] بصري ـ ، تفرد به مسلم» !

وأقول : كلا ؛ فقد تابعه أبو سعيد مولى بني هاشم في «مسند أحمد» (٢٥٥/٦) . . . المرفوع منه فقط .

---

(١) وقع اسمها في «الكبير» : «ورقاء بنت هدابة» . (الناشر) .

والإسناد ضعيف ؛ لأنَّ ورقاء هذه لا تعرف ؛ كما في «التعجيل» .

ومثلها طلحة بن شجاع ؛ كما في «اللسان» .

وقد روي الحديث بإسناد آخر منقطع عن عائشة بلفظ آخر ، وهو أقرب إلى الصحة ؛ لما له من الشواهد ، وقد خرَّجته في «الترغيب» (٣/٣٣) .

٤٦٣٩ - (مَنْ كانَ في قلبهِ مَودَّةٌ لأخيهِ ، لَمْ يُطْلعهُ علَيها ؛ فقدْ خانَهُ) .

ضعيف . رواه ابن قُدامة في «المتحابِّين في الله» (٢/١١٢) من طريق أبي بكر الشافعي : ثنا زياد بن أيوب : ثنا **عبدالحميد بن عبدالرحمن** : ثنا **أبو كعب الشامي** عن مكحول **قال** : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لإرساله .

وأبو كعب الشامي لم أعرفه .

وعبدالحميد بن عبدالرحمن : هو الحِمَّاني ؛ وفيه ضعف .

٤٦٤٠ - (مَنْ كانَ لهُ صَبِيٌّ فَلْيَتَصَبَّ لَهُ) .

ضعيف . رواه **أبو علي الأهوازي الحسن بن علي** - وهو متهم - في «عَقْدِ أهل الإيمان» (٤/١٩١ - ١٩٢) عن **محمد بن زكريا الغَلابي** قال : نا **العلاء بن الفضل** بن عبدالملك بن أبي **سَوِيَّةَ المِنْقَرِي** قال : **نا العلاء بن جَرِير العَنْبَرِي** عن **أبيه** عن الأحنف بن قيس قال :

دخلت على معاوية بن أبي سفيان وهو مُسْتلقٍ على قفاه ، وعلى صدره صبيٌّ أو صبية تناغيه ، فقلت : **أَمِطْ عنك هذا يا أمير المؤمنين ! فقال** : يا أحنف ! سمعت رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ الغَلابي وضّاع .

والعلاء بن الفضل ضعيف .

والعلاء بن جرير العنبري وأبوه لم أجدهما .

وأبو علي الأهوازي نفسه متهم .

لكن عزاه السيوطي في «الجامع» لابن عساكر ، فلما تكلم عليه المناوي ؛ تبين أنه من رواية **محمد بن عاصم** - مجهول - . . . عن أبي سفيان القُتَبِيٍّ عن معاوية . وقال ابن عساكر :

«غريب جدّاً» ، كما في «الجامع الكبير» .

ومثل هذا الحديث : ما رواه الدِّينَوَرِيُّ في «المنتقى من المجالسة» (٢/٧٨ - نسخة حلب) ، ومن طريقه ابن عساكر (٨/٤١١) : حدثنا إبراهيم بن دازيل الهَمَذَاني : أنبأنا أبو حذيفة عن الثوري عن أبيه عن إبراهيم التيمي قال : كان عمر ابن الخطاب يقول :

ينبغي للرجل أن يكون في أهله مثل الصبي ، فإذا التُمسَ ما عنده وُجِدَ رجلاً . قال الثوري رحمه الله :

وبلغنا عن زيد بن ثابت أنه كان مِنْ أَفْكَهِ الناسِ في أهله ، وأَزْمَتِهِمْ إذا جلسَ مع القوم .

ورواه البيهقي (٦/٢٩٢) ، وعنه ابن عساكر من طريق ثابت بن عبيد قال :

كان زيد بن ثابت . . . فذكره .

٤٦٤١ - (مَنْ كانَ لَهُ مالٌ يُبْلِغُهُ بيتَ ربِّهِ ، أَوْ يَجِبُ فيهِ زكاةٌ - فلَمْ يَفْعَل - ؛ سألَ الرَّجْعَةَ عندَ الموتِ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٣٣١٣) ، وعبد بن حميد في «المنتخب من المسند»

(٢/٧٨) ، والطبراني في «الكبير» (٢/١٧٠/٣) ، والواحدي في «تفسيره» (١/١٤٨/٤) ـ دون ذكر الحج ـ عن **يحيى بن أبي حية** عن الضَّحَّاك بن مُزَاحِم عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الترمذي :

«يحيى بن أبي حية ليس بالقوي في الحديث» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعفوه لكثرة تدليسه» .

والضحاك بن مزاحم لم يسمع من ابن عباس .

وقد وجدت له طريقاً أخرى ، ولكنها واهية جداً ؛ لأنه يرويه **محمد بن عبدالله بن إبراهيم الأُشْنَانِيُّ** : ثنا أحمد بن حنبل : ثنا محمد بن جعفر : أنا شعبة عن سِمَاك بن حَرْب عن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود عن أبيه مرفوعاً بلفظ :

«من كان مُوسراً ولم يحجّ ، وعنده مالٌ تجب فيه الزكاة ، ولم تَشْغَلْهُ حاجة ظاهرة ، ولا مرض حابس ، ولا سلطان جائر ؛ فَلْيَمُتْ على أي دِينٍ شاء ؛ يهوديّاً أو نصرانيّاً» .

أخرجه **أبو الحسن النِّعالي** في «حديثه» (ق١٣٢/٢) .

وهذا إسناد موضوع على الإمام أحمد ؛ آفته الأشناني هذا ؛ قال الدارقطني :

«كان دجّالاً» . وقال الخطيب :

«كان يضع الحديث» .

على أن النِّعالي هذا شيخ رافضي يتتبَّعُ المناكير ، مات سنة (٤١٣) .

وجملة الحجّ التي وردت فيه ؛ قد رويت من طرق أخرى ، قد أعلَّها كلَّها ابنُ الجوزي في «الموضوعات» (٢/٢٠٩ ـ ٢١٠) . وناقشه في ذلك السيوطي في

«اللآلئ» (٢/١١٧ ـ ١١٩) بما يستخلص منه خطأ حكمه على الحديث بالوضع ، وقد تكلَّمت على بعض طرقه في «المشكاة» (٢٥٢١) ، و«الترغيب» (٢/١٣٤) ؛ وبيَّنت عِللها .

وإنما ثبت ذلك من قول عمر بن الخطاب موقوفاً عليه :

أخرجه العَدَنيُّ في «الإيمان» (ق٢٣٩/١) ، والبيهقي في «السنن» (٤/٣٣٤) عن ابن جريج : أخبرني عبدالله بن نُعَيْمٍ أن الضحاك بن عبدالرحمن الأشعري أخبره أن عبدالرحمن بن غنم أخبره أنه سمع عمر بن الخطاب يقول :

لِيَمُتْ يَهوديّاً أو نَصرانيّاً (يقولها ثلاث مرات) ؛ رجلٌ ماتَ ولم يحجَّ ، وَجَد لذلك سعة ، وخُلِّيَتْ سبيله .

قلت : وهذا إسناد حسن ، رجاله ثقات ؛ غير عبدالله بن نعيم ؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقد روى عنه جمع آخر من الثقات ، ووثقه ابن نُمير . ولم يعرفه ابن معين فقال :

«مظلم» ! يعني : أنه ليس بمشهور ؛ كما قال البُنَانِي .

ثم روى العدني : حدثنا هشام عن ابن جريج قال : أخبرني **سليمان ـ مولى لنا ـ** عن عبدالله بن المسيَّب بن أبي السائب أنه سمعه يقول : سمعت عمر بن الخطاب يقول . . . فذكره نحوه .

وهذا إسناد رجاله ثقات رجال «الصحيح» ؛ غير سليمان هذا ؛ فلم أعرفه ، وفي شيوخ ابن جريج ممن يسمَّى سليمان كثرة ، ولا يَبْعُدُ أن يكون هو سليمان بن موسى الأموي مولاهم الدمشقي ، صدوق في حديثه بعضُ لين .

فإن كان هو ؛ فالسند حسن أيضاً . والله أعلم .

٤٦٤٢ - (مَنْ كانَ يُحِبُّ اللهَ عزَّ وجَل ورسولَهُ ؛ فَلْيُحِبَّ أُسامَةَ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١٥٦/٦) عن الشعبي قال : قالت عائشة :

لا ينبغي لأحد أن يبغض أسامة بعد ما سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

قلت : وإسناده ضعيف ؛ رجاله ثقات ؛ إلا أنه منقطع ؛ فإن الشعبي لم يسمع من عائشة ؛ كما قال الحاكم . وقال ابن معين :

«الشعبي عن عائشة : مرسل» .

٤٦٤٣ - (مَنْ كَثُرَ كلامُهُ كَثُرَ سَقَطُهُ ، ومَنْ كَثُرَ سَقَطُهُ كَثُرَتْ ذُنوبُهُ ، ومنْ كَثُرَتْ ذنوبُهُ كانَتِ النارُ أَوْلَى بهِ) .

ضعيف . رواه العقيلي في «الضعفاء»(٣٣٦) ، والطبراني في «الأوسط» (٥٠٢) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٧٤/٣) ، وأبو الغَنَائِم النَّرْسِيُّ في «انتخاب الحافظ الصُّورِي على أبي عبدالله العَلَوي» (١/١٣٢) ، والقُضَاعي (٢/٣٠) عن إبراهيم بن الأشعث - صاحب الفُضَيْلِ بن عِيَاض - : ثنا عيسى بن موسى - يعني : غُنْجاراً - عن عمر ابن راشد عن يحيى بن أبي كثير عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال العقيلي :

«عيسى مجهول ، وعمر لا أدري من هو : ابن راشد أو غيره؟! والحديث غير محفوظ» . ثم قال :

«إن كان هذا عمر بن راشد ؛ فهو ضعيف ، وإن كان غيره ؛ فمجهول . أول الحديث معروف من قول عمر بن الخطاب[1] ، وآخره يروى بإسناد جيد بغير هذا الإسناد» .

---

(١) والموقوف ؛ أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢٢٥٩) . (الناشر) .

وقوله : إن عيسى هذا مجهول !! مردود ؛ فإنه معروف مشهور ؛ وثَّقه ابن حبان والحاكم وغيرهما . وقال مسلمة بن قاسم في «الصلاة» :

«كان ثقةً جليلاً مشهوراً بخراسان ، وهو قديم ، لم يقع في التواريخ» .

وإنما أنكروا عليه روايته عن المتروكين والمجهولين ، وقد لخَّص الحافظ أقوال العلماء فيه : فقال :

«صدوق ربّما أخطأ ، وربّما دلس ، مُكْثِرٌ من الحديث عن المتروكين» .

وعمر : هو ابن راشد ، كذلك وقع منسوباً في رواية الطبراني والنَّرْسي ، وهو اليمامي . وفي ترجمته ساق الذهبي هذا الحديث .

وقال ـ في إبراهيم بن الأشعث ـ :

«قال أبو حاتم : كنا نظن به الخير ؛ فقد جاء بمثل هذا الحديث . وذكر حديثاً ساقطاً» ؛ غير هذا .

فهو علَّة هذا الحديث ، أو عمر بن راشد ؛ فقد صرَّح العقيلي والطبراني بسماع غنجار منه ؛ فبرئت ذمّته من الحديث .

ثم رأيت الحديث رواه ابن عدي (٢/٢٤١) في ترجمة ابن راشد هذا ؛ من طريق إبراهيم المذكور .

ورواه الدَّولابي (٢/١٣٨ ـ ١٣٩) من طريق أبي نُعَيْم عُمَرَ بن صُبْحٍ عن يحيى به . وقال :

«قال أبو عبدالرحمن ـ يعني : النسائي ـ : هذا حديث منكر ، وعمر بن صبح ليس بثقة» .

قلت : وروي الحديث عن أبي هريرة بأتم منه ، وسيأتي برقم (٦٠٣٢) .

٤٦٤٤ ـ (مَنْ كَثُرتْ صَلاتُهُ باللَّيْلِ ؛ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهارِ)[١] .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (٤٠٠/١) ، وابن نصر في «قيام الليل» (ص١٤٨) ، وابن أبي حاتم في «العلل» (٧٤/١) ، والخطيب في «التاريخ» (٣٤١/١ و١٢٦/١٣) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١١٠/٢) عن ثابت بن موسى عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر مرفوعاً . وقال ابن أبي حاتم :

«قال أبي : فذكرت لابن نمير؟ فقال : الشيخ لا بأس به ، والحديث منكر . قال أبي : الحديث موضوع» .

قلت : ويشير بقوله : «الشيخ» إلى ثابت بن موسى ، وهو مختلف فيه ؛ فقال ابن معين :

«كذاب» . وقال أبو حاتم :

«ضعيف» .

ووثقه مُطَيَّنٌ . وقال العقيلي :

«كان ضريراً عابداً ، وحديثه (يعني : هذا) باطل لا أصل له ، ولا يتابعه عليه ثقة» . وقال ابن حبان :

«كان يخطئ كثيراً ، لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد ، وهو الذي روى عن شريك . . .» فذكر الحديث . قال :

«وهذا قول شريك ، قاله عقب حديث الأعمش عن أبي سفيان عن جابر : «يعقد الشيطان على قافية رأس أحدكم ثلاث عقد . . .» الحديث ، فأدرج ثابت

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «مسند الشهاب» . (الناشر) .

قول شريك في الخبر ، ثم سرق هذا من شريك جماعة ضعفاء» .

وقد ساق ابن الجوزي بعض تلك الطرق المسروقة ، وبيّن عللها ؛ وأنها تدور على كذابين وضعاف ومجاهيل .

ومنها : ما أخرجه من طريق ابن عدي ـ وهذا ساقه في كتابه «الكامل» تحت باب «ما سرقه **العدوي الحسن بن علي بن صالح بن زكريا** من الحديث ، وألزقه على قوم آخرين» ـ : ثنا العَدَوي : حدثنا الحسن بن علي بن راشد : ثنا شريك به . وقال :

«هذا حديث ثابت بن موسى عن شريك . على أن قوماً ضعفاء قد سرقوه منه فحدثوا به عن شريك ، وليس فيهم أشهر وأصدق من الحسن بن علي بن راشد ؛ هذا الذي ألزقه العدوي عليه» .

والعدوي هذا من الكذابين الذين يضعون الحديث .

ومنها : ما أخرجه ابن الجوزي أيضاً من طريق الخطيب ـ وهذا في «التاريخ» (٣٩٠/٧) ـ عن **أبي صخر محمد بن مالك بن الحسن بن مالك بن الحكم بن سنان السَّعْدِي المَرْوَزِي** : حدثنا **صَعْصَعَةُ بن الحسين الرَّقِّيُّ** ـ **بِمَرْوٍ** ـ : حدثنا **محمد بن ضِرَار بن رَيْحَانَ بن جميل** : حدثنا أبي حدثنا **أبو العَتَاهِيَةِ إسماعيل ابن القاسم** : حدثنا الأعمش به .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ قال ابن الجوزي ـ وأقره الحافظ في «اللسان» ـ :

«محمد بن ضرار وأبوه مجهولان» .

قلت : وأبو العتاهية ـ الشاعر المشهور ـ ؛ قال الذهبي :

«ما علمت أحداً يَحْتَجُّ بأبي العتاهية» .

وصعصعة بن الحسين الرقي لم أجد له ترجمة ، وقد أورده الحافظ في «اللسان» قائلاً :

«يأتي ذكره في ترجمة محمد بن حماد بن عنبسة» .

ثم لم أجد هذه الترجمة فيه أصلاً ![1]

ومحمد بن مالك لم أعرفه .

وقد تناقض في هذا الحديث السيوطيُّ أشدَّ التناقض ، وذلك أنه ساق له في «اللآلئ» (٢/٣٣ ـ ٣٥) طرقاً أخرى ، زيادة على طرق ابن الجوزي ، محاولاً بذلك تقوية الحديث ـ كما هي عادته ـ بكثرة الطرق ، دون أن يحقق القول فيها ، أو ـ على الأقل ـ تخليص الحديث من الوضع .

وكأن ذلك هو عمدته في إيراده الحديث من رواية ابن ماجه في كتابه «الجامع الصغير» ، الذي ادعى في مقدمته : أنه صانه عما تفرد به كذاب أو وضاع ! ومع ذلك ؛ وجدته قد جزم بوضع الحديث في رسالته «أعذب المناهل في حديث : (من قال : أنا عالم ؛ فهو جاهل)» من كتابه «الحاوي للفتاوي» (٢/١٤٦ ـ ١٤٩) ؛ فإنه ـ بعد أن بيَّن ضعف إسناد حديث الجاهل هذا من أجل أنه من رواية ليث بن أبي سليم المختلط ، وأيد بطلانه من جهة المعنى ـ أورد على نفسه سؤالاً فقال :

«فإن قلت : كيف حكم على الحديث بالإبطال ، وليث لم يتهم بكذب؟ قلت : الموضوع قسمان :

قسم تعمَّد واضِعُه وضْعَه ، وهذا شأن الكذابين .

---

(١) هي فيه ، لكن وقع اسم أبيه هنا مقلوباً ، والصواب : «محمد بن عنبسة بن حماد» . (الناشر) .

وقسم وقع غلطاً لا عن قصد ، وهذا شأن المخلِّطين والمضطربين [في] الحديث ، كما حكم الحفاظ بالوضع على الحديث الذي أخرجه ابن ماجه في «سننه» وهو : «من كثرت صلاته . . .» ؛ فإنهم أطبقوا على أنه موضوع ، وواضعه لم يتعمَّد وضعه ، وقصَّته في ذلك مشهورة» .

ولذلك تعجَّب المناوي من صنيع السيوطي هذا ؛ فقال :

«ومن العجب العجاب أن المؤلف قال في كتابه «أعذب المناهل» : إن الحفَّاظ حكموا على هذا الحديث بالوضع ، وأطبقوا على أنه موضوع . هذه عبارته ، فكيف يورده في كتاب ادَّعى أنه صانه عما تفرد به وضاع؟!» .

٤٦٤٥ ـ (مَنْ كذَّبَ بالقَدَرِ ؛ فقدْ كذَّبَ بما أُنزل علَيَّ) .

ضعيف جداً . أخرجه العقيلي في ترجمة (**سَوَّار بن عبدالله بن قُدَامة**) من «الضعفاء» (ص١٧٤) قال : حدثنا أحمد بن عمرو قال : حدثنا **محمد بن الحسين** قال : حدثنا عبدالأعلى بن القاسم قال : حدثني **سَوَّار بن عبدالله العنبري** عن كُلَيب بن وائل عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

«سوار ؛ قال سفيان (يعني : الثوري) : ليس بشيء . وقد روي في الإيمان بالقدر أحاديث صحاح . وأما هذا اللفظ ؛ فلا يحفظ إلا عن هذا الشيخ» !

كذا قال ! وخالفه ابن عدي فأورده في ترجمة **سوار بن مصعب** من «الكامل» فقال (ق ٢/١٨٩ ـ ١/١٩٠) : ثنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز : حدثنا **العلاء ابن موسى** : ثنا سوار بن مصعب عن كليب بن وائل به . وقال :

«هذا الحديث يرويه عن كليب سوار بن مصعب ، وعامة ما يرويه غير محفوظ ، وهو ضعيف كما ذكروه» .

قلت : والعلاء بن موسى صدوق ؛ كما في «التاريخ» (١٢/٢٤٠ - ٢٤١) ، وكناه بأبي الجهم .

وتابعه أبو الربيع الزهراني - كما ذكر الذهبي في ترجمة ابن مصعب في «الميزان» - وساق له هذا الحديث في جملة ما أنكر عليه .

وتبعه على ذلك الحافظ في «اللسان» ، وجزم بأن عزو الحديث في كتاب العقيلي «الضعفاء» لرواية سوار بن عبدالله وهم من بعض الرواة عنده .

وأشار الحافظ في ترجمة (ابن عبدالله) إلى هذا الحديث إشارة سريعة ، لا يمكن فهم المراد منها إلا ممن وقف على كلامه حوله في ترجمة (ابن مصعب) ! فقال معللاً الوهم المذكور :

«لعله وقع في الرواية : «سوار» غير منسوب ، ونسبه بعضهم فأخطأ ؛ وإلا فهذا الحديث رُوِّيناه في «جزء أبي الجَهْمِ» عن سَوَّار بن مصعب عن كليب ؛ كما سيأتي قريباً ، وهو المعروف بالرواية عن كليب» .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧/٢٠٥) . وقال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه **محمد بن الحسين القَصَّاصُ** ؛ ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» .

قلت : ومحمد بن الحسين[1] القصاص ؛ هو محمد بن الحسين الذي في طريق

---

(١) لعله : (محمد بن الحُصَين) - بالصاد المهملة - ؛ كما في «أوسط الطبراني» (٨٢٩٨) ، و«ضعفاء العقيلي» (٢/٥٤٢) ، وكذا وقع في حديث آخر في «الصحيحة» (١/٥٥٥/رقم ٢٧٣) . ووقع - بالسين المهملة - في «مجمع البحرين» (٨/٢٣) . (الناشر) .

العقيلي المتقدمة ، وقد بحثت عنه فلم أجد من ذكره ! فالظاهر أن الوهم المذكور منه . والله أعلم .

(تنبيه) : نقل المناوي عن ابن الجوزي أنه قال (ولعله في كتابه «العلل») :

«حديث لا يصح ، وفيه سوار بن عبدالله ، قال أحمد والنسائي [و] يحيى : متروك . اهـ» !

وأقرَّه المناوي !

قلت : وقد اختلط عليهما سوار بن مصعب بسوار بن عبدالله العنبري ؛ فابن مصعب هو المتروك ، وهو الذي قال فيه أحمد :

«متروك الحديث» . وسئل عنه ابن معين؟ فقال :

«ضعيف ليس بشيء» . وقال النسائي :

«متروك» .

وأما العنبري ؛ فلم نقف على من جرحه سوى الثوري ؛ كما تقدم في نقل العقيلي عنه .

وقد خالفه جمع فوثقوه ؛ فذكره ابن حبان في «الثقات» ، وكذا ابن شاهين ، وقال ابن المديني :

«ثقة» ؛ كما في «اللسان» .

وكذلك وثقه النسائي ؛ كما في «تاريخ بغداد» (٢١٢/٩) ، وقال ابن عدي :

«أرجو أنه لا بأس به» . وقال الذهبي ـ عقب جرح الثوري إياه ـ :

«كان من نبلاء القضاة ، روى عنه ابن عُلَيَّةَ وبشر بن المُفَضَّل ، ومات سنة ست وخمسين ومئة ، وكان ورعاً» .

قلت : فالرجل ثقة فاضل ، فالجرح المشار إليه مردود ؛ لأنه جرح مُبْهم ؛ مع ما فيه من مخالفة لتوثيق أولئك الأئمة .

ويدور في البال أنه لا يبعد أن الثوري أراد سوار بن مصعب ، ففهم الراوي أنه أراد العنبري ؛ وهماً منه ، على النحو الذي وقع في سند الحديث . والله أعلم .

٤٦٤٦ ـ (مَنْ كَذَبَ عليَّ ؛ فَهُوَ في النَّارِ) .

ضعيف بهذا اللفظ . أخرجه الطحاوي في «مشكل الآثار» (١/١٦٥) ، وأحمد (١/٤٦ ـ ٤٧) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١/٥٨) ـ عن أحمد وعن غيره ـ عن **دُجَيْنٍ أبي الغُصْنِ** ـ بصري ـ قال :

قَدِمْتُ المدينة ، فلقيتُ أسلمَ مولى عمر بن الخطاب ، فقلت : حدِّثني عن عمر ، فقال : لا أستطيع ، أخاف أن أزيد أو أنقص ، كنا إذا قلنا لعمر : حدِّثنا عن رسول الله ﷺ قال : أخاف أن أَزيد حرفاً أو أنقص ؛ إن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ دجين هذا اتفقوا على تضعيفه ، وقد نسبه بعضهم إلى التلقين ؛ فروى البخاري في «التاريخ الصغير» (١٨١) بسند صحيح عن عبدالرحمن بن مهدي قال :

قال لنا دجين أول مرة : حدثني مولى لعمر بن عبدالعزيز لم يدرك عمر بن الخطاب ، فتركه ، فما زالوا يلقِّنونه حتى قال : أسلم مولى عمر بن الخطاب ! قال البخاري :

«ولا يعتدّ به ، كان يتوهّم ، ولا يُدرى ما هو؟» .

وفي رواية لابن الجوزي من طريق أخرى عن عمر رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ :

«من كذب عليَّ متعمِّداً ؛ فليتبوَّأ مقعده من النار» .

وهذا هو المحفوظ عن النبي ﷺ في «الصحيحين» ، و«السنن» ، و«المسانيد» ، و«الفوائد» ؛ من طرق كثيرة عن جمع كبير من الصحابة ، وقد خرَّج السيوطي أكثرها في «الجامع الصغير» .

٤٦٤٧ ـ (مَنْ كَفَّ غَضَبَهُ ؛ سترَ اللهُ عَوْرتَهُ ، ومَنْ كظَمَ غيظَهُ ـ ولَوْ شاءَ أنْ يُمْضِيَهُ أَمضاهُ ـ ؛ ملأَ اللهُ قلبَهُ يومَ القيامةِ رضاً ، ومَنْ مشَى معَ أخيهِ في حاجتِهِ حتَّى يُثْبِتَها لهُ ؛ أَثبتَ اللهُ قدمَهُ يومَ تزولُ الأَقْدامُ) .

ضعيف[1] . رواه نصر المقدسي في «الأربعين» (رقم ٣١) عن محمد بن صالح ابن فيروز بن كعب التميمي : نا مالك بن أنس عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال نصر :

«حديث غريب ، تفرد به محمد بن صالح التميمي ؛ وليس هو بمشهور ، وفي حديثه نكارة» . وقال الذهبي :

«ليس بثقة» . ثم ساق له ثلاثة أحاديث بهذا السند ؛ أبطل أحدها ، وقال في الآخرَيْن :

«موضوعان» .

---

(١) ذكر له الشيخ ـ رحمه الله ـ طريقاً حسناً ثبت به الحديث ؛ فانظر «الصحيحة» (٩٠٦) ! (الناشر) .

ورواه الطبراني (٣/٢٠٩/٢) من طريق سُكَين بن [أبي] سِرَاج : نا عمرو بن دينار عن ابن عمر به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ سكين هذا ؛ اتهمه ابن حبان ، فقال :

«يروي الموضوعات» .

وقد ثبت الشطر الأول منه بلفظ :

«مَنْ كفَّ غضبه ؛ كفَّ اللهُ عنه عذابه» ؛ فراجعه في «الصحيحة» (٢٣٦٠)[1] .

٤٦٤٨ ـ (مَنْ كَفَّن مَيْتاً ؛ كانَ لهُ بكلِّ شَعْرةٍ مِنْهُ حَسَنَةٌ) .

ضعيف . أخرجه الخطيب (٤/٤٤) عن أحمد بن أيوب البغدادي : حدثنا سليمان بن داود : حدثنا الصَّلْتُ بن الحَجَّاج : حدثنا أبو العلاء الخَفَّافُ عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

«تفرد به أبو العلاء خالد بن طَهْمَانَ الخفاف عن نافع ، وعنه الصلت ، ولم أكتبه إلا من هذا الوجه» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أورده الخطيب في ترجمة أحمد هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وفي «اللسان» :

«مجهول ، قاله مسلمة في (الصِّلة)» .

والصلت بن الحجاج ؛ قال ابن عدي :

«عامة حديثه منكر» .

---

(١) ولْيُنظر رقم (١٩١٦) ـ فيما سبق من هذه «السلسلة» ـ . (الناشر) .

وخالد بن طهمان صدوق مختلط .

ونقل المناوي عن «الميزان» أنه قال :

«الظاهر أن هذا حديث موضوع» .

فلينظر أين قال هذا؟!

ثم رأيته ذكر هذا في ترجمة أبي العلاء من «كنى الميزان» ، فقال :

«أبو العلاء عن نافع . غمزه ابن حبان ، فقال : روى عن نافع ما ليس من حديثه ، من ذلك . . . (فذكر هذا الحديث ، وقال :) ؛ قال ابن حبان : لا يجوز الرواية عنه . قلت : والظاهر أن هذا حديث موضوع» .

أقول : فالظاهر من صنيع ابن حبان ـ ثم الذهبي ـ : أن أبا العلاء هذا هو عندهما غير خالد بن طهمان الخفاف ، بدليل أن ابن حبان قد ذكر الخفاف في «الثقات» وقال :

«يخطئ ويهم» . وترجم له الذهبي في «أسماء الميزان» ترجمة خاصة !

لكن الأرجح أنهما واحد ، كما يفيده تصريح الخطيب السابق ، وهو عمدة في هذا الشأن . والله أعلم .

٤٦٤٩ ـ (مَنْ لَبِسَ ثوباً جديداً فقال : الحمدُ لله الذي كَساني ما أُوَاري عَوْرَتي ، وأتجمَّلُ بهِ في حَياتي ، ثمَّ عَمَدَ إلى الثوبِ الذي أَخْلَقَ ، ـ أو قالَ : ألقى ـ فتصدَّقَ به ؛ كانَ في كَنَفِ اللهِ ، وفي حفظِ اللهِ ، وفي سَتْرِ اللهِ حَيّاً ومَيْتاً . قالها ثلاثاً) .

ضعيف . رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٤٥/١٢) ، وعنه ابن ماجه

(٣٦٨/٢) ، وابن السني في «عمله» (٢٦٧/٩٠) : نا يزيد بن هارون : نا أصبغ بن زيد : نا **أبو العلاء** عن أبي أمامة قال :

لَبِسَ عمر بن الخطاب ثوباً جديداً ، فقال : الحمد لله الذي كساني ما أواري به عورتي ، وأتجمل به في حياتي . ثم قال . . . فذكر الحديث .

ومن طريق يزيد : أخرجه الترمذي (٣٥٥٥) ، وضعفه بقوله :

«حديث غريب» .

قلت : وعلَّته أبو العلاء هذا ـ وهو الشامي ـ ؛ مجهول .

وله طريق أخرى عند الحاكم (١٩٣/٤) ، وابن أبي الدنيا في «الشكر» (ص١٦) ، والبيهقي في «الشعب» (١/٢٤١/٢ ـ ٢) ، والطبراني في «الدعاء» (٩٣٧/٢) عن **عُبَيْدِ الله بن زَحْرٍ** عن **علي بن يزيد** عن **القاسم بن عبدالرحمن** عن أبي أمامة به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ قال ابن حبان ـ في ابن زحر ـ :

«يروي الموضوعات عن الأثبات ، وإذا روى عن علي بن يزيد أتى بالطامات ، وإذا اجتمع في إسناد خبر : عبيد الله ، وعلي بن يزيد ، والقاسم أبو عبدالرحمن ؛ لم يكن ذلك الخبر إلا مما عملته أيديهم» .

٤٦٥٠ ـ (مَنْ لَبِسَ ثوبَ شُهْرةٍ ؛ أَعْرضَ اللهُ عنهُ حَتى يَضَعَهُ متى ما وضَعَهُ) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (٣٧٩/٢) ، وابن حبان في «الثقات» (٢٣٠/٩) ، والعقيلي في «الضعفاء» (٤٤٥) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١٩٠/٤ ـ ١٩١) عن وَكِيع بن مُحْرِز الشامي عن **عثمان بن الجَهْم** عن زِرِّ بن حُبَيْشٍ عن أبي ذر مرفوعاً وقال العقيلي :

«وكيع بن محرز الشامي ؛ قال البخاري : عنده عجائب» .

قلت : لكن قال نصر بن علي الجهضمي - وهو من الرواة عنه - :

«لا بأس به» .

وكذا قال أبو زرعة ، وأبو حاتم .

وذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق له أوهام» .

قلت : فهو حسن الحديث إذا لم يخالف .

وبقية رجال الإسناد ثقات ؛ غير عثمان بن الجهم ؛ وهو مجهول ؛ قال الذهبي :

«روى عنه وكيع بن المحرز فقط» .

فهو علَّة هذا الحديث ، وإن وثقه ابن حبان ؛ لما عُرِف من تساهله في التوثيق .
ومنه يتبيَّن أنّ قول البوصيري في «زوائده» (١/٢١٨) :

«إسناده حسن» !

غير حسن[1] . والله أعلم .

---

(١) لكن استروح الشيخ - رحمه الله - في «الجلباب» (ص٢١٤) إلى تحسينه لغيره ؛ فإنه - بعد أن تعقَّب البوصيري - بهذا الكلام - استثنى فقال :

« . . إلا إن كان يريد أنه حسن لغيره ؛ فسائغ . ولعله - لذلك أورده المقدسي في «الأحاديث المختارة» ، والله أعلم» .

ويؤيد هذا : أن له شاهداً من حديث الحسن والحسين رضي الله عنهما : عند الطبراني في «الكبير» (٣/١٣٤/٢٩٠٦) بإسناد فيه ضعف ، والله أعلم . (الناشر) .

٤٦٥١ - (مَنْ لَقِيَ العَدُوَّ، فَصبرَ حَتى يُقْتَلَ أو يَغْلِبَ؛ لَمْ يُفْتَنْ في قَبْرِهِ).

ضعيف. أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/٢٠٥/٢)، والحاكم (٢/١١٩) عن أبي مطيع **معاوية بن يحيى** عن نصر بن علقمة عن أخيه محفوظ بن علقمة عن أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً. وقال الحاكم:

«صحيح الإسناد»! وردَّه الذهبي بقوله:

«قلت: معاوية ضعيف»[1]. وقال الحافظ في «التقريب»:

«صدوق له أوهام، وغَلِطَ من خَلَطَهُ بالذي قبله (يعني: **الصدفي**)؛ فقد قال ابن معين وأبو حاتم وغيرهما: الطرابلسي أقوى من الصدفي. وعكس الدارقطني».

٤٦٥٢ - (مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بالقَدَرِ خَيْرِهِ وشَرِّهِ؛ فأَنا منهُ بَريءٌ).

ضعيف. رواه أبو يعلى في «مسنده» (٤/١٥١٦)، وابن عدي في «الكامل» (١/٣٢) عن معتمر: حدثني **أَشْرَسُ بن أبي الحسن**[2] عن **يزيد الرَّقَاشِيِّ** عن **صالح بن شُرَيْحٍ** عن أبي هريرة مرفوعاً. وقال ابن عدي:

«أشرس هذا؛ لا أعرف له من الرواية إلا أقل من عشرة أحاديث، وأرجو أنه لا بأس به».

---

(١) ورجّح الشيخ - رحمه الله - في مواضع من كتبه تحسين حديثه؛ فانظر - مثالاً - «ظلال الجنة بتخريج كتاب السنة» (رقم ٧٧٨)! (الناشر).

(٢) في مطبوعتي «أبي يعلى» (١١/٢٨٨ - ٢٨٩/٦٤٠٤ - داراني) و(٦/٤٤/٦٣٧٣ - إرشاد الحق): زيادة: (سيف) بين (أشرس) و(يزيد)! ولا يعرف من سيف هذا ؟! (الناشر).

قلت : ويزيد الرقاشي ضعيف .

وصالح بن شريح ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٢/١/٤٠٥) بروايته عن أبي عُبَيْدَةَ ابن الجَرَّاح وغيره ، ورواية محمد بن زياد الألهاني عنه . وقال :

«سألت أبا زرعة عنه؟ فقال : مجهول» .

قلت : ووقع في «مسند أبي يعلى» : (صالح بن سَرْجٍ) ! وبناءً على ذلك قال الهيثمي (٧/٢٠٦) :

«رواه أبو يعلى ، وفيه **صالح بن سرج** ، وكان خارجيّاً» !

قلت : وما أظنه إلا تصحيفاً ؛ فإن صالح بن سرج الخارجي دون صالح بن شريح في الطبقة ؛ فإنه من أتباع التابعين ، يروي عن عِمْران بن حِطَّان التابعي الخارجي .

وأما ابن شريح ؛ فهو تابعي كما رأيت .

٤٦٥٣ - (مَنْ لمْ يَتْرك ولَداً ولا والداً ؛ فَوَرَثَتُهُ كَلالَةٌ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «سننه»[1] (٦/٢٢٤) عن عمار بن رُزيق عن **أبي إسحاق** عن أبي سلمة بن عبدالرحمن قال :

جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! ﴿يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة﴾؟ قال . . . فذكره . وقال :

---

(١) وقد أخرجه أبو داود في «المراسيل» (رقم : ٣٧١ - المسندة) ، ومن طريقه البيهقي .
وأخرجه موصولاً - عن أبي هريرة - : الحاكم (٤/٣٣٦) من طريق الحِمَّاني عن يحيى بن آدم عن عمار . . . به . والحماني متهم . (الناشر) .

«قال أبو داود (يعني : السِّجِسْتَاني) : وروى عمار عن أبي إسحاق عن البراء في الكلالة؟ قال : «تكفيك آية الصيف» . قال البيهقي :

«هذا هو المشهور ، وحديث أبي إسحاق عن أبي سلمة منقطع ، وليس بمعروف» .

قلت : يعني : أنه مرسل ؛ لأن أبا سلمة بن عبدالرحمن تابعي .

وأبو إسحاق ـ وهو السبيعي ـ مدلس ؛ وقد عنعنه ، وكان اختلط .

وقد أخرجه الشيخان ، وأبو داود (٢٨٨٨ و٢٨٨٩) ، وأحمد (٢٩٣/٤ و٢٩٥ و٣٠١) من طرق عن أبي إسحاق مختصراً نحو رواية عمار التي علّقها البيهقي . وزاد أبو داود من طريق أبي بكر بن عياش :

فقلت لأبي إسحاق : هو من مات ولم يدع ولداً ولا والداً؟ قال : كذلك ظنوا أنه كذلك .

قلت : فهذا مما يعلُّ رفع الحديث إلى النبي ﷺ كما في رواية أبي سلمة .

وقد صح عن الشعبي أنه قال :

سئل أبو بكر عن الكلالة؟ فقال : إني سأقول فيها برأيي ؛ فإن كان صواباً فمن الله ، وإن كان خطأً فمني ومن الشيطان ، أراه ما خلا الوالد والولد .

فلما استخلف عمر قال : إني لأستحيي الله أن أرد شيئاً قاله أبو بكر .

أخرجه الدارمي (٣٦٥/٢ ـ ٣٦٦) ، والبيهقي .

وروى هذا الأخير عن السُّمَيْطِ بن عُمَيْرٍ أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : أتى عليَّ زمان ما أدري ما الكلالة؟! وإذا الكلالة من لا أب له ولا ولد .

وإسناده صحيح .

٤٦٥٤ - (مَنْ لَم يَحْلِقْ عانَتَهُ ، ويُقَلِّمْ أَظْفارَهُ ، ويَجُزَّ شارِبَهُ ؛ فليسَ مِنَّا) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٥/٤١٠) عن ابن لهيعة : ثنا يزيد بن عمرو المَعَافِرِيُّ عن رجل من بني غِفَار أن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة .

والرجل الغفاري لم يسمَّ فهو مجهول ، وليس فيه التصريح بأنه صحابي ، حتى يقال : إن الصحابة كلهم عدول ؛ فلا يضر عدم تسميته ! وكون يزيد بن عمرو - وهو المعافري المصري - من التابعين ؛ لا يلزم منه أن لا يكون شيخه تابعياً مثله أو أكبر منه ، وهذا مثله كثير في الأحاديث ؛ كما لا يخفى على من تعانى هذا الفن الشريف .

نعم ؛ قد صح الشطر الأخير من الحديث ؛ بلفظ :

«من لَم يأخذْ من شاربهِ فليسَ منّا» .

وهو مخرّج في «المشكاة» (٤٤٣٨) ، و«الروض النضير» (٣١٣) .

(تنبيه) : لقد رأيت هذا الحديث في رسالة «حكم اللحية في الإسلام» للشيخ محمد الحامد رحمه الله (ص٢٨) معزوّاً للطبراني عن واثلة !!

ولا أصل له عند الطبراني ولا عند غيره عن واثلة ؛ ولم يذكره السيوطي في «جامعيه» إلا من رواية أحمد عن الرجل . وكذلك فعله قبله الهيثمي في «المجمع» (٥/١٦٧) . وقال :

« . . وفيه ابن لهيعة ، وحديثه حسن ، وفيه ضعف ، وبقية رجاله ثقات» !

كذا قال ! وقد عرفت أنه فيه الرجل الذي لم يُسَمَّ .

٤٦٥٥ ـ (مَنْ لَم يُخَلِّلْ أصابِعَهُ بالماءِ ؛ خُلِّلَتْ بالنَّارِ يومَ القيامةِ) .

ضعيف . رواه أبو موسى المديني في «جزء من الأمالي» (٢/٦٢) عن الهيثم ابن حُمَيْدٍ عن **العلاء بن الحارث** عن مكحول **عن** واثلة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ لكن مكحولاً مدلس ، وقد عنعنه .

والعلاء بن الحارث ـ وهو الحضرمي الدمشقي ـ كان اختلط ، ولست أدري إذا كان ذكره في هذا الإسناد محفوظاً ! فقد أورد الهيثمي هذا الحديث في «مجمع الزوائد» (٢٣٦/١) ؛ وقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه **العلاء بن كثير الليثي** ، وهو مجمع على ضعفه» .

قلت : والليثي هذا هو من طبقة الحضرمي ، وكلاهما روى عن مكحول . فالله أعلم .

والحديث ؛ أشار المنذري في «الترغيب» (١٠٣/١) إلى ضعفه .

٤٦٥٦ ـ (مَنْ لَمْ يُدْرِكِ الرَّكْعَةَ ؛ لمْ يُدركِ الصَّلاةَ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي (٨٩/٢ ـ ٩٠) عن شعبة : ثنا **عبد العزيز بن محمد المكي عن رجل** عن النبي ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الرجل لم يسم ، وليس في السياق ما يدل على أنه من الصحابة ؛ لما سبق ذكره قبل حديث .

وعبد العزيز بن محمد المكي لم أجد من ذكره ، ولا أورده الحافظ المزِّي في جملة شيوخ شعبة الذين استقصاهم في «التهذيب» كعادته . والله أعلم .

وقد رواه البيهقي من طريق أخرى عن شعبة عن عبدالعزيز بن رُفَيْعٍ عن رجل به ، بلفظ :

«إذا جئتم والإمام راكع فاركعوا ، وإن كان ساجداً فاسجدوا ، ولا تعتدوا بالسجود إذا لم يكن معه الركوع» .

وعبدالعزيز بن رفيع مكي من شيوخ شعبة الثقات المعروفين ؛ فلعلَّ بعض الرواة في الطريق الأولى وهِمَ فسمى أباه محمداً ، وإنما هو رفيع !

والحديث بلفظ ابن رفيع صحيح ؛ له شواهد من حديث أبي هريرة وغيره ، وهو مخرّج في «الأحاديث الصحيحة» (١١٨٨) وغيره .

وأما لفظ ابن محمد المكي ؛ فكأنه مقلوب الحديث الصحيح :

«من أدرك من الصلاة ركعةً ؛ فقد أدرك الصلاة» .

أخرجه الستة وغيرهم ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (١٠٢٦) .

٤٦٥٧ - (مَنْ لمْ يُطهِّرْهُ ماءُ البَحْرِ ؛ فَلا طَهَّرَهُ اللهُ)(١) .

ضعيف جداً . أخرجه الدارقطني (ص١٣) ، والبيهقي (١/٤) عن محمد بن حُمَيْدٍ الرازي : نا إبراهيم بن المختار : نا عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز عن سعيد بن ثوبان عن أبي هند [الفِرَاسي] عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الدارقطني :

«إسناده حسن» !

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : «معرفة السنن (ص٦٣)» . (الناشر) .

قلت : وهذا منه عجيب ؛ فإنّ الرازي هذا ـ مع حفظه ـ ضعيف ، بل اتهمه أبو زرعة وغيره بالكذب .

وإبراهيم بن المختار ؛ قال الحافظ :

«صدوق ضعيف الحفظ» .

وعبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز ـ وهو الأموي ؛ مع كونه من رجال الشيخين ـ مُضَعَّف ؛ قال الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

وسعيد بن ثوبان لا يعرف ، لم يزد ابن أبي حاتم في ترجمته على قوله (٩/١/٢) :

«روى عن أبي بكر بن أبي مريم» !

وأبو هند الفراسي ؛ لم أجد من ذكره .

٤٦٥٨ ـ (مَنْ ماتَ علَى غيرِ وَصِيَّة ؛ لمْ يُؤْذَن لهُ في الكلامِ إلى يومِ القيامة ؛ قالوا : يا رسول الله ! أَويَتكلَّمونَ قبلَ يومِ القيامة؟! قال : نَعم ؛ ويزورُ بعضُهم بَعضاً) .

ضعيف . رواه أبو عمر بن منده في «أحاديثه» (١/٢٠) عن **أحمد بن بكرويه البالسي** : حدثنا زيد بن الحُبَاب : حدثنا **أبو محمد الكوفي** عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو محمد الكوفي ؛ أورده الذهبي ثم العسقلاني ـ في كنى «الميزان» و«اللسان» ـ ، وقالا :

«وعنه زيد بن الحباب : بخبر باطل» .

وكأنهما يشيران إلى هذا .

وأحمد بن بكرويه البالسي ؛ قال ابن عدي :

«روى مناكير عن الثقات» . وقال الأزدي :

«كان يضع الحديث» . وقال الحافظ :

«وله حديث موضوع بسند صحيح» .

يعني : أنه هو الذي وضعه وركَّب عليه الإسناد الصحيح .

وروي الحديث عن قيس بن قبيصة مرفوعاً بلفظ :

«من لم يوصِ ؛ لم يؤذَنْ له في الكلامِ مع الموتى» . قيل : يا رسول الله ! وهل يتكلمون؟ قال :

«نعم ، ويتزاورون» .

ذكره الحافظ في «الإصابة» (٢٤٧/٣) من رواية أبي موسى المديني من طريق عبدالله الألهاني عنه وقال :

«سنده ضعيف» .

قلت : وعبدالله الألهاني لم أعرفه .

ورواه أيضاً أبو الشيخ في «الوصايا» عن قيس ؛ كما في «الجامع الصغير» و«الكبير» أيضاً .

ثم رأيت الحافظ ابن رجب قد أورد الحديث في «أهوال القبور» (ق٩٥/١) ؛ وقال :

«لا يصح ، قال أبو أحمد الحاكم : هذا حديث منكر ، وأبو محمد هذا رجل مجهول» .

قلت : وهذه فائدة كان على الذهبي والعسقلاني أن يذكراها !

٤٦٥٩ ـ (مَنْ ماتَ غَدْوَةً ؛ فلا يَقِيلَنَّ إلا في قَبْرِهِ ، ومنْ ماتَ عَشِيَّةً ؛ فلا يَبِيتَنَّ إلا في قَبْرِهِ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (١/٦٧) عن **الحَكَمِ بن ظُهَيْرٍ** عن **ليث** عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

«لم يحدث به عن ليث غير الحكم بن ظهير ، وعامة أحاديثه غير محفوظة» .

قلت : وهو متروك ، واتهمه ابن معين كما في «التقريب» .

ثم رواه ابن عدي (٢/٧٥) عن **حماد بن أبي حنيفة** عن **ليث** عن مجاهد مرفوعاً به . وقال :

«وهذا اختلاف على ليث ، وليث ليس ممن يعتمد عليه في الحديث» . قال :

«وحماد بن أبي حنيفة لا أعلم له رواية مستوية فأذكرها» .

ومن الطريق الأولى : أخرجه الطبراني ؛ كما في «فيض القدير» .

٤٦٦٠ ـ (مَنْ ماتَ مُحْرِماً ؛ حُشِرَ مُلَبِّياً) .

ضعيف . أخرجه الخطيب (٣/٣٣٨) عن **الحسين بن الضَّحَّاك الخَلِيع** عن **الأمين (بن هارون الرشيد)** : حدثني **أبي** عن **أبيه المنصور** عن أبيه عن علي بن عبدالله بن عباس عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من دون أبي المنصور ـ واسمه محمد بن علي بن عبدالله ـ غير معروفين برواية الحديث ، وبعضهم لم تثبت عدالته ، كالأمين ـ واسمه محمد ـ ؛ قال الحافظ في «اللسان» :

«وسيرة الأمين مشهورة في محبَّة اللهو والخلاعة ، واتباع هوى النفس ، إلى أن جرَّه ذلك إلى الهلاك ، وكان قتله سنة ثمان وتسعين ومئة» .

وساق له هذا الحديث الغريب .

والحسين بن الضحاك ؛ قال الخطيب (٢/٥٥) :

«شاعر ماجن مطبوع ، حسن الافتنان في ضروب الشعر وأنواعه . . . مات سنة خمسين ومئتين» .

٤٦٦١ ـ (مَنْ ماتَ مريضاً ماتَ شهيداً ، وَوُقِيَ فِتْنَةَ القَبْرِ ، وغُدِيَ وريحَ عليهِ برِزْقِهِ مِنَ الجنةِ)[1] .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (١/٤٩١) ، وابن عدي (١/٣٢٥) ، وأبو بكر القَطِيعِيُّ في «قطعة من حديثه» (١/٦٩) ، والحاكم في «علوم الحديث» (١٧٨) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١/٢٠٨/١٧) عن حجاج بن محمد عن ابن جريج : أخبرني إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء عن موسى بن وَرْدَان عن أبي هريرة مرفوعاً .

ومن هذا الوجه : أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣/٢١٦ ـ ٢١٧) . وقال :

«لا يصح ، ومداره على إبراهيم ـ وهو ابن أبي يحيى ـ ، وقد كانوا يدلسونه لأنه ليس بثقة ، وهو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي ، قال مالك

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن بخطه : «عد (١/١٣٢)» .

ويحيى بن سعيد وابن معين : هو كذاب ، وقال أحمد : قد ترك الناس حديثه ، وقال الدارقطني : متروك» .

وقد تابع حَجَّاجاً : عبدُالرزاق : أنبأنا ابن جريج به .

أخرجه ابن ماجه ، وابن الجوزي .

والقَدَّاح عن ابن جريج به .

أخرجه أحمد في «الزهد» (٢٠/٩٧/٢) ، وابن الجوزي .

وخالفهم **الحسن بن زياد اللؤلؤي** فقال : ثنا ابن جريج عن موسى بن وَرْدان به ، فأسقط من السند إبراهيم بن محمد .

أخرجه ابن عدي (٢/٨٩) . وقال :

«وهذا الحديث يرويه ابن جريج عن إبراهيم بن أبي يحيى عن موسى بن وردان ، ويقول : إبراهيم بن أبي عطاء ، هكذا يسميه ، فإذا روى ابن جريج عن موسى هذا الحديث يكون قد دلسه . والحسن بن زياد ليس صنعته الحديث ، وهو ضعيف ، وكان يكذب على ابن جريج» .

قلت : وكذّبه ابن معين مطلقاً ، وكذا أبو داود .

وخالفهم جميعاً : **الحسن بن قُتَيْبَةَ** فقال : ثنا عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد عن محمد بن عمرو بن عطاء عن أبيه عن أبي هريرة به .

أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (ص٦٦ ـ زوائده) : حدثنا الحسن ابن قتيبة به .

ومن طريق الحارث : أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/٢٠٠ ـ ٢٠١) ، وقال :

«غريب من حديث عبدالعزيز عن محمد ، ما كتبناه عالياً إلا من حديث الحسن» .

قلت : وهو متروك ؛ كما قال الدارقطني ، وقال الذهبي :

«هو هالك» .

وخالفه **حفص بن عمر البصري** ؛ فقال : عن عبدالعزيز بن أبي رواد عن طَلْقٍ عن جابر بن عبدالله مرفوعاً بلفظ :

«من ماتَ غريباً أو غريقاً ؛ ماتَ شهيداً» .

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/٢٠٣) . وقال :

«غريب من حديث عبدالعزيز عن طلق ، لم نكتبه إلا من حديث البَاوَرْدِيِّ عن حفص» .

قلت : وهو ابن عمر بن ميمون العَدَنيّ أبو إسماعيل ؛ الملقب بالفَرْخِ ، فهو الذي ذكروا له رواية عن عبدالعزيز بن أبي رواد ، وهو متروك كما قال الدارقطني .

وجملة القول ؛ أن الحديث ليس في شيء من طرقه ما يشدُّ من عَضُدِهِ ، ولذلك ؛ فإن ابن الجوزي ما جانف الصواب حين حكم عليه بالوضع ، لا سيّما وقد قال :

«قال أحمد بن حنبل : إنما هو : «من مات مرابطاً» ، وليس هذا الحديث بشيء» .

ثم روى بإسناده عن إبراهيم بن أبي يحيى الذي في الطريق الأولى ؛ قال :

حدثت ابن جريج بهذا الحديث : «من مات مرابطاً . . .» ؛ فروى عني : «من مات مريضاً . . .» ، وما هكذا حدثته !

وعقَّب عليه ابن الجوزي بقوله :

«قلت : ابن جريج هو الصادق» .

قلت : وصدق ـ رحمه الله ـ ؛ فإنه لا يجوز تصديق المتَّهم في طعنه في الصادق الحافظ كما هو ظاهر .

ومن العجيب : قول ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/٣٦٤) بعد أن أشار إلى طرقه المتقدمة ـ أو أكثرها ـ :

«والحق أنه ليس بموضوع ، وإنما وهِمَ راويه في لفظة منه» !!

ثم ذكر قول إبراهيم الآنف الذكر ، ثم قال :

«فالحديث إذاً من نوع المعلَّل أو المصحَّف» .

قلت : ولا يخفى على الناقد البصير أن هذا التحقيق صوري شكلي ؛ فإن جزمه بأنه مصحَّف ، معناه أنه موضوع بهذا اللفظ ، فما قيمة التحقيق المذكور؟!

تنبيهان :

الأول : قوله في الطريق الأخيرة : «أو غريقاً» ! هكذا وقع في «الحلية» .

وفي «اللآلئ المصنوعة» (٢/٤١٤) ـ نقلاً عنها ـ :

«أو مريضاً» . ولعله الأصل . والله أعلم .

والآخر : حديث : «من مات مرابطاً . . .» الحديث نحو لفظ الترجمة .

أخرجه أحمد (٢/٤٠٤) من طريق **ابن لهيعة** عن موسى بن وردان عن أبي هريرة به .

وابن لهيعة ـ وإن كان سيئ الحفظ ـ ؛ فقد تابعه زهرة بن معبد عن أبيه عن أبي هريرة به .

أخرجه ابن ماجه (٢/١٧٤ ـ ١٧٥) ، وأبو عوانة في «صحيحه» (٨/٤/٢) .

قلت : وهذا إسناد لا بأس به في المتابعات .

وأما قول المنذري في «الترغيب» (٢/١٥١) ـ وتبعه البوصيري في «الزوائد» (١/١٧٢) ـ :

«إسناده صحيح» !!

ففيه نظر بيَّنته في «التعليق الرغيب» .

لكن الحديث صحيح بما له من الشواهد ، وقد أشرت إليها في المصدر المذكور .

٤٦٦٢ ـ (مَنْ ماتَ مِنْ أُمَّتي يَعْمَلُ عملَ قومِ لُوطٍ ؛ نقلَهُ اللهُ إليهمْ حَتى يُحْشَرَ معهُم) .

ضعيف جداً . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١١/١٦٠) عن مسلم بن عيسى : حدثنا أبي : حدثنا حماد بن زيد عن سهيل (!) عن أنس مرفوعاً .

أورده في ترجمة عيسى بن مسلم الصفّار ـ والد مسلم ـ ، وقال :

«حدث عن مالك بن أنس وحماد بن زيد وإسماعيل بن عياش أحاديث منكرة» .

قلت : لكن ابنه مسلم بن عيسى شرٌّ منه ؛ فقد قال الدارقطني :

«متروك» .

واتهمه الذهبي بوضع حديث .

وأما قول السيوطي في «الفتاوي» (٢٠٢/٢) :

«وله شاهد أخرجه ابن عساكر عن وكيع قال : سمعنا في حديث : «من مات وهو يعمل عمل قوم لوط ؛ سار به قبره حتى يصير معهم ، ويحشر معهم يوم القيامة» . . .» !

فأقول : هذا مردود من وجهين :

الأول : أن الشاهد لا يقوِّي الحديث الذي اشتدَّ ضعف سنده ؛ كهذا .

والآخر : أنه مقطوع ليس بمرفوع ؛ فكيف يصلح شاهداً ؟!

٤٦٦٣ - (مَنْ مثَّلَ بذِي حياةٍ ؛ فعليهِ لعنةُ اللهِ والملائكةِ والناسِ أَجْمَعينَ) .

ضعيف . رواه محمد بن محمد البزار في «حديث أبي عمرو الدَّقَّاق» (١/١٧٨/١) عن **عطية بن بقية** قال : حدثني أبي : ثنا **مُعَان بن رِفاعة السَّلامي** قال : حدثني **الأصم** عن سعيد بن المسيب عن عبدالله بن عمر رفعه .

وأخرجه الطبراني (١/١٩٠/٣) من طريق أخرى عن بقية **عن مُعَان** بن رفاعة به ؛ إلا أنه قال :

« . . . بأخيه فعليه . . .» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ بقية مدلس وقد عنعنه . وتصريحه بالتحديث في الطريق الأولى مما لا يعتمد عليه ؛ لأن عطية بن بقية تفرد به ، وقد كانت فيه

غفلة ؛ كما قال ابن أبي حاتم (٣/١/٣٨١) .

ثم إن مدار الطريقين على الأصم ؛ ولم أعرفه[1] .

ومعان ليِّن الحديث كثير الإرسال ؛ كما في «التقريب» .

٤٦٦٤ - (مَنْ مَشى إلى رجلٍ مِنْ أُمَّتي لِيَقْتُلهُ ؛ فَلْيَقُلْ هكَذا ، فالقاتِلُ في النَّارِ ، والمَقْتُولُ في الجَنَّةِ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/٢٠٤) ، وأحمد (٢/٩٦) عن عون بن أبي جُحَيْفَةَ عن عبدالرحمن بن سُمَيْرَة قال :

«كنت آخذاً بيد ابن عمر في طريق من طرق المدينة ؛ إذ أتى على رأس منصوب فقال : شقي قاتل هذا ! فلما مضى قال : وما أرى هذا إلا قد شقي ؛ سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

ثم أخرجه أحمد (٢/١٠٠) ، والبخاري في «التاريخ» (٣/١/٢٩١) من هذا الوجه ؛ بلفظ :

«أَيَعْجِزُ أحدُكم - إذا جاءه من يريد قتله - أن يكون كابني آدم؟! القاتل في النار . . .» إلخ .

قلت : وإسناده ضعيف ؛ لجهالة ابن سميرة ؛ فإنهم لم يذكروا له راوياً غير عون ابن أبي جحيفة ، ومع ذلك ذكره ابن حبان في «الثقات» (١/١٥٤) !

---

(١) الأصم هذا : هو يزيد بن هرمز ؛ كما صرّح به الطبراني بعد تخريجه للحديث في «المعجم الكبير» (١٢/٢١١/١٣٠٩١) ! (الناشر) .

٤٦٦٥ ـ (منْ وافقَ موتُهُ عندَ انقضاءِ رمضانَ ؛ دخلَ الجنَّة ، ومنْ وافقَ موتُهُ عندَ انقضاءِ عرفةَ ؛ دخلَ الجنّةَ ، ومنْ وافقَ موتُهُ عندَ انقضاءِ صدقةٍ ؛ دخلَ الجنَّة) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/٢٣) ، والقاسم بن عساكر في «التعزية» (٢/٢٢٣/٢) عن **نضر بن حماد** : ثنا همام : ثنا محمد بن جُحَادة عن طلحة بن مُصَرِّفٍ قال : سمعت خَيْثَمة بن عبدالرحمن يحدث عن ابن مسعود مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث طلحة ، لم نكتبه إلا من حديث نَضر» .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما في «التقريب» .

٤٦٦٦ ـ (مَنْ يَتزوَّدْ في الدُّنْيا ؛ يَنْفَعْهُ في الآخِرَةِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٢٣١/١) ، وأبو بكر المقرئ في «الفوائد» (١/١٠١/١) ، وأبو الحسن الحَرْبِي في «الفوائد المنتقاة» (١/١٥٣/٣) ، والبيهقي في «الزهد» (١/٥٢ و٢/٨٦) ، والسِّلَفِيُّ في «الحادي عشر من المشيخة البغدادية» (٢/٤١) ، وأحمد بن عيسى المقدسي في «فضائل جرير» (٢/٢٣٦/٢) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١/٣/٤ و١/١٩٨/١٦) عن **هشام بن عمار** : ثنا مروان ابن معاوية : ثنا إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن جرير مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير هشام بن عمار ؛ فهو ـ مع كونه من شيوخ البخاري ـ متكلَّمٌ في ضبطه وحفظه ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«ثقة مكثر ، له ما ينكر . قال أبو حاتم : صدوق قد تغيَّر ، وكان كلما لُقِّن تلقَّن . وقال أبو داود : حدث بأرجح من أربع مائة حديث لا أصل لها» . وقال الحافظ :

«صدوق ، مقرئ ، كبر فصار يتلقَّن ، فحديثه القديم أصح» .

قلت : ويظهر من كلام أبي حاتم الآتي : أن هذا الحديث من تلك الأحاديث التي أشار إليها أبو داود مما لا أصل له ؛ فقد قال ابنه في «العلل» (٢/١٣٥) :

«سألت أبي عن حديث رواه هشام بن عمار . . . (فذكره)؟ فقال أبي :

هذا حديث باطل ؛ إنما يروى عن قيس قَوْلَهُ . قلت : ممن هو؟ قال : من هشام ابن عمار ، كان هشام بأخرة يلقنونه أشياء فَيُلَقَّن ، فأرى هذا منه» .

٤٦٦٧ - (مُناوَلَةُ المسكينِ تَقي مِيتةَ السُّوءِ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (١/١/١٨٠) ، وابن سعد (٣/٤٨٨) ، والطبراني (١/٣٣٠/١ - ٢ و١/٣٣١) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١/٣٥٦) ، وعنه الديلمي (٤/٧٤) ، والبيهقي في «الشعب» (٢٢ - باب : ق٢/١٧٢) عن ابن أبي فُدَيْكٍ قال : ثنا **محمد بن عثمان** عن **أبيه** قال : قال حارثة بن النعمان : سمعت النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة محمد بن عثمان وأبيه .

وفي ترجمة الأول أورده البخاري ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وكذلك صنع ابن أبي حاتم (٤/١/٢٤) .

٤٦٦٨ ـ (مَوْتُ العالِمِ ثُلْمَةٌ في الإسلامِ ؛ لا تُسَدُّ ما اختلفَ الليلُ والنَّهارُ) .

موضوع . أخرجه البزار في «مسنده» (ص٣١) ، والديلمي (٤/٦٤) من طريق **محمد بن عبدالملك** عن الزهري عن نافع عن ابن عمر . وعن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن عبدالملك ـ وهو الأنصاري ـ ؛ قال الحاكم :

«روى عن نافع وابن المنكدر الموضوعات» . وقال أحمد :

«كذاب ، خرقنا حديثه» . وقال البزار عقبه :

«يروي أحاديث لم يتابع عليها ، وهذا منها» .

وأقرّه الهيثمي في «المجمع» (١/٢٠١) .

وقد روي الشطر الأول منه بزيادة من حديث أبي الدرداء ، وسيأتي تخريجه برقم (٤٨٣٨) .

٤٦٦٩ ـ (المُؤَذِّنُ أمْلَكُ بالأَذانِ ، والإمامُ أملَكُ بالإقامَةِ) .

ضعيف . رواه البَاطِرْقَانِيُّ في «جزء من حديثه» (٢/١٥٦) ، والديلمي (٤/٨٠) ـ عن ابن لال معلّقاً ـ عن **شرِيك** عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً .

ومن هذا الوجه : رواه ابن عديٍّ (١/١٩٣) . وقال :

«لا يروى بهذا اللفظ إلا عن شريك ؛ وإنما رواه الناس عن الأعمش بلفظ آخر

وهو : «الإمام ضامن والمؤذّن مؤتمن ، اللهم ! أرشد الأئمة واغفر للمؤذنين» . . .» .

قلت : وشريك ضعيف ؛ لسوء حفظه .

ورواه أبو حفص الكتَّاني في «حديثه» (٢/١٣٣) عن أبي حفص الأَبَّار قال : نا منصور عن هلال بن يِسَافٍ عن أبي عبدالرحمن السُّلَمِيِّ عن علي قال . . . فذكره موقوفاً عليه .

وأبو حفص هذا : هو عمر بن عبدالرحمن ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، وكان يحفظ» .

قلت : وبقية رجال الإسناد كلهم ثقات ، فهو صحيح موقوفاً على علي .

وكأن البغوي لم يقف عليه ؛ فقد عزاه في «شرح السنة» (١/٦٠/٢) لبعض أهل العلم !

ثم وجدت الأثر في «مصنف ابن أبي شيبة» (١/٩٦/١) : حدثنا وكيع قال : حدثنا مسور ، عن منصور به ؛ إلا أنه قال : عن أبي عبدالرحمن ـ أو هلال عن سعد بن عُبَيْدة ، عن أبي عبدالرحمن ـ به .

٤٦٧٠ ـ (المُؤْمِنُ [مَنْفَعَةٌ] ؛ إنْ ماشَيْتَهُ نَفَعَكَ ، وإن شاوَرْتَهُ نفعَكَ ، وإن شارَكْتَهُ نفَعَكَ ، وكلُّ شيءٍ منْ أمرِهِ مَنْفَعةٌ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/١٢٩) من طريق ليث بن أبي سُليم عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

«غريب بهذا اللفظ ، تفرد به ليث عن مجاهد ، وهو ثابت صحيح عن النبي ﷺ من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنه» !

قلت : كذا قال ! وليث ضعيف مختلط . ولست أدري ما هو اللفظ الآخر الذي أشار إليه أبو نعيم وصححه؟!

٤٦٧١ ـ (المؤمِنُ هَيِّنٌ لَيِّنٌ ، تَخالُهُ مِنَ اللِّينِ أَحْمَقَ) .

ضعيف . أخرجه المخلِّص في «بعض الخامس من الفوائد» (١/٢٥٤) ، والثقفي في «الثقفيات» (ج ١٠/رقم ٢٤) ، والبيهقي في «الشعب» (٦/٢٧٢/٨١٢٧) ، والديلمي (٤/٧٦) من طريق يزيد بن عِيَاض عن الأعرج عن أبي هريرة رفعه .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ يزيد بن عياض كذبه مالك وغيره . وقال البيهقي :

«تفرد به يزيد بن عياض ، وليس بقوي ، وروي من وجه صحيح مرسلاً» !

كذا قال ! وفي ترجمته ليزيد تساهل ظاهر !

وأما المرسل الذي أشار إليه ؛ فقد أخرجه عقب هذا من طريق سعيد بن عبدالعزيز عن مكحول قال : قال رسول الله ﷺ :

«المؤمنون هيِّنون ليِّنون ؛ كالجمل الأَنِفِ : إن قيد انقاد ، وإن أُنيخ على صخرة استناخ» .

وهو ـ كما ترى ـ شاهد قاصر لحديث الترجمة ؛ ليس فيه :

«تخاله من اللين أحمق» ، وقد روي موصولاً ، وتكلمت عليه في «الصحيحة» (٩٣٦) .

ثم رواه البيهقي (٨١٣٠) من طريق يحيى بن سعيد قال : قال ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

«المؤمن ليِّن ، حتى يقال من لينه : أحمقُ» .

وهذا معضل .

٤٦٧٢ - (المؤمِنُ لا يُثَرَّبُ على شيءٍ أصابَهُ في الدُّنْيا ، إنّما يُثَرَّبُ علَى الكافِرِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «معجمه الكبير» (٢/٨٠) عن الكَلْبِيِّ : حدثني الشعبي عن الحارث عن عبدالله بن مسعود :

أن أبا بكر خرج لم يخرجه إلا الجوع ، وأن عمر خرج لم يخرجه إلا الجوع ، وأنّ النبيّ ﷺ خرج عليهما ، وأنهما أخبراهُ أنهُ لم يُخْرِجْهمَا إلا الجوع . فقال :

«انطلقوا بنا إلى منزل رجل من الأنصار» ، يقال له : أبو الهيثم بن التَّيِّهان ؛ فإذا هو ليس في المنزل ؛ ذهب يستسقي . قال : فرحَّبَتِ المرأةُ برسول الله ﷺ وبصاحبيه ، وبسطت لهم شيئاً ، فجلسوا عليه . فسألها النبي ﷺ :

«أين انطلق أبو الهيثم؟» . قالت : ذهب يستعذب لنا . فلم يلبثوا أن جاء بقربة فيها ماء ، فعلّقها ، وأراد أن يذبح لهم شاة ، فكأنّ النبي ﷺ كره ذاك لهم ، قال : فذبح لهم عَنَاقاً ، ثم انطلق فجاء بكبائِسَ من النخل ، فأكلوا من ذلك اللحم والبر والرطب ، وشربوا من الماء . فقال أحدهما - إما أبو بكر وإما عمر - : هذا من النعيم الذي يسأل عنه؟! فقال النبي ﷺ . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ الكلبي : اسمه محمد بن السائب بن بشر ، النسابة المفسر ؛ قال الحافظ :

«متهم بالكذب ، ورمي بالرفض» .

٤٦٧٣ - (الْمُؤْمِنُ يَسيرُ الْمُؤْنَةِ) .

ضعيف . أخرجه الخطيب (٣١٥/٥) عن **محمد بن سهل بن الحسن العَطَّار** : ثنا مُضَارِبُ بن نُزَيْلٍ الكَلْبِي : ثنا أبي : ثنا الفِرْيابي محمد بن يوسف : ثنا إبراهيم بن أدهم عن محمد بن عجلان عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً .

أورده في ترجمة محمد بن سهل هذا ، وروى عن الدارقطني أنه قال فيه :

«كان ممن يضع الحديث» . وفي رواية عنه :

«متروك» . وعن أبي محمد الحسن بن محمد الخلال :

«كان يضع الحديث» .

وقال السيوطي : «رواه أبو نعيم في «الحلية» ، والبيهقي في «الشعب» عن أبي هريرة» .

أما أبو نعيم ؛ فرواه في «الحلية» (٤٦/٨) ، وعنه الديلمي (٧٨/٤) من هذا الوجه . وقال ابن الجوزي :

«موضوع ، ومحمد بن سهل كان يضع الحديث» . قال المناوي :

«وتعقّبه المؤلف (السيوطي) بأن له طريقاً آخر عند البيهقي ، وهو ما ذكره هنا بقوله : (هب) . رواه عن علي بن أحمد بن عَبْدان عن أحمد بن عُبَيْدٍ الصَّفَّار عن **أبي حكيم الأنصاري** عن حرملة بن يحيى عن ابن وهب عن ابن لَهِيعَة عن يعقوب عن عقبة عن المغيرة بن الأخنس عن أبي هريرة» .

قلت : وسكت على هذا الإسناد المناوي .

وأبو حكيم الأنصاري لم أعرفه .

والحديث ؛ أورده في «كشف الخفاء» وقال :

«هو موضوع كما قاله الصَّغاني ؛ لكن معناه صحيح» !

قلت : الطريق الثاني يمنع الحكم عليه بالوضع . والله أعلم .

وعلي بن أحمد بن عبدان ، وشيخه أحمد بن عبيد الصفّار ؛ ثقتان مترجمان في «تاريخ بغداد» (٢٢٩/١١) و(٢٦١/٤) .

وأما يعقوب عن عقبة عن المغيرة بن الأخنس ؛ فلم أعرفهم ! ويغلب على الظن أن فيه تحريفاً ، وأن الصواب : يعقوب بن عتبة بن المغيرة بن الأخنس ؛ فإنه من هذه الطبقة ، وهو ثقة ، لكنهم لم يذكروا له رواية عن الصحابة ؛ فإن كان هو هذا ؛ فالحديث منقطع أيضاً . والله أعلم .

ثم تيقَّنتُ مما ظننته فقد رأيت الحديث قد أخرجه الضياء المقدسي في «المنتقى من حديث الأمير أبي أحمد وغيره» (ق١/٢٦٨) ، والقُضَاعي في «مسند الشهاب» ($\frac{٢}{٢}$/٢) من طريقين آخرين عن ابن لهيعة عن عُقَيْل بن خالد عن يعقوب ابن عتبة بن المغيرة بن الأخنس عن أبي هريرة مرفوعاً .

فللحديث من هذه الطريق علّتان :

الأولى : الانقطاع .

والأخرى : جهالة أبي حكيم .

٤٦٧٤ ـ (المرأةُ تَرِثُ مِنْ دِيَةِ زَوجِهـا ومـالِه ، وهو يَرِثُ مِنْ دِيَتِـهـا ومالِها ؛ ما لَمْ يَقْتُلْ أحدُهما صاحِبَه ، فإذا قتلَ أحدُهما صاحِبَهُ عَمْداً لم يرثْ مِنْ دِيَتِه وماله شَيئاً ، وإن قتلَ أحدُهما صاحِبَهُ خَطأً ؛ وَرِثَ مِنْ مالِه ، ولم يَرِثْ مِنْ دِيَتِه) .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (٢٧٣٦) عن محمد بن سعيد ـ وقال محمد بن يحيى (وهو أحد شَيْخَيِ ابن ماجه) : عن عمر بن سعيد ـ عن عمرو بن شعيب : حدثني أبي عن جدي عبدالله بن عمرو :

أن رسول الله ﷺ قام يوم فتح مكة ، فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته محمد بن سعيد ؛ وهو المصلوب في الزندقة ، وهو كذّاب وضّاع ، وهو عمر بن سعيد نفسه في رواية محمد بن يحيى .

٤٦٧٥ ـ (المِزْرُ كلُّه حَرامٌ : أَبْيَضُهُ ، وأَحْمَرُهُ ، وأَسْوَدُهُ ، وأَخْضَرُهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/١١٢/٢) عن مَيَّاح بن سَرِيع عن مجاهد :

أن رجلاً كوفيّاً سأل ابن عباس عن نبيذ الجَرِّ ؟ فوضع ابن عباس إصبعيه في أذنيه ؛ وقال : صُمَّتا إن كذبتُ على رسول الله ﷺ ، سمعته يقول . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مياح هذا ؛ قال الذهبي :

«مجهول ، وله مناكير» .

لكن يشهد لطرفه الأول ـ على الأقل ـ : ما روى وُهَيْبٌ عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما :

أن النبي ﷺ ذكر الخمر ، فقال رجل : يا رسول الله ! إنا نتخذ شراباً من هذا المزر؟ فقال النبي ﷺ :

«كل مسكر حرام» .

أخرجه الطبراني (٣/١٠٣/١) .

قلت : وإسناده صحيح .

٤٦٧٦ - (المستشارُ مُؤْتَمَنٌ ؛ فإنْ شاءَ أَشارَ ، وإنْ شاءَ سكَتَ ؛ فإنْ أشارَ فَلْيُشِرْ بما لَو نَزلَ به فَعَلَهُ) .

ضعيف جداً[1] . أخرجه القُضَاعي في «مسنده» (١/٢) ، والخَطَّابي في «العُزْلة» (ص٥٠) عن إبراهيم بن مَهْدِيٍّ قال : حدثنا الحسن بن محمد بن محمد البَلْخِيُّ عن إسماعيل بن مسلم عن الحسن عن سَمُرَةَ بن جُنْدُبٍ مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ الحسن بن محمد البلخي ؛ قال ابن عدي :

«كل أحاديثه مناكير» . وقال ابن حبان :

«يروي الموضوعات ، لا تحل الرواية عنه» .

لكن رواه الطبراني في «الأوسط» من حديث علي مرفوعاً ، بلفظ :

«المستشار مؤتمن ؛ فإذا استشيرَ فَلْيُشِرْ بما هو صانعٌ لنفسه» . وقال الهيثمي (٨/٩٦) :

«رواه عن شيخه أحمد بن زهير عن عبدالرحمن بن عتبة[2] البصري ؛ ولم

---

(١) صحّت منه جملة : «المستشار مؤتمن» ؛ فانظر «الصحيحة» (تحت ١٦٤١) . (الناشر) .

(٢) صوابه : «عُتَيْبَة» كما في «الإكمال» (٦/١٢٤) . (الناشر) .

أعرفهما ، وبقية رجاله ثقات» .

قلت : وأحمد بن زهير : هو أحمد بن يحيى بن زهير التُّسْتَرِيُّ الحافظ ؛ ثقة ، ينسب إلى جده ! فسبحان ربي لا يَضِلُّ ولا ينسى !

٤٦٧٧ ـ (المُسْلِمُونَ إخْوَةٌ ، لا فضلَ لأحد ٍ على أحد ٍ إلا بالتَّقْوى) .

موضوع . رواه الطبراني (٢/١٧٤/١) : حدثنا أبو عبيدة عبدالوارث بن إبراهيم العسكري : نا **عبد الرحمن بن عمرو بن جَبَلَةَ** : نا عُبَيْدُ بن حُنَيْنٍ الطائي قال : سمعت محمد بن حبيب بن خِرَاش العَصَرِي يحدِّث عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته ابن جبلة هذا ؛ قال الذهبي :

«كذاب . قال أبو حاتم : كان يكذب ، فضرب على حديثه . وقال الدارقطني : متروك يضع الحديث» .

٤٦٧٨ ـ (المُصِيبةُ تُبيِّضُ وجهَ صاحِبها يومَ تَسْوَدُّ الوُجوهُ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/٦٦/١) عن **سليمان بن مِرْقَاعٍ الجُنْدَعِيِّ** عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً . وقال :

«لم يرو شعيب عن ابن عباس حديثاً غير هذا» . قال الهيثمي عقبه :

«قلت : وقد روى عنه غير هذا من قوله وفتواه» .

قلت : والجندعي منكر الحديث ؛ كما قال العقيلي . وبه أعلَّه الهيثمي في «المجمع» (٢/٢٩١) .

ولذا أشار المنذري في «الترغيب» (٤/١٤٨) إلى تضعيف الحديث .

٤٦٧٩ - (المُعْتَكِفُ يَعُودُ المريضَ ، ويَشْهدُ الجنازةَ ، فإذا خرجَ مِنَ المسجدِ ؛ قَنَّعَ رأسَهُ حتى يَرْجعَ) .

موضوع . رواه السيوطي في «أربعين حديثاً في الطَّيْلَسَانِ» (٢/٥٤ رقم الحديث ٢٩) من طريق عنبسة بن عبدالرحمن عن عبدالله بن عبدالخالق عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عنبسة هذا ؛ قال أبو حاتم :

«كان يضع الحديث» .

وعبدالله بن عبدالخالق لم أعرفه .

وقد أخرجه ابن ماجه (١/٥٤٠) من هذه الطريق دون الخروج ؛ وقال : (عبدالخالق) مكان : (عبدالله) ؛ ولم ينسبه . وقال الذهبي :

«لا يُدْرَى من ذا !» .

وفي الباب عن عائشة بلفظ :

إن كان النبي ﷺ يعود المريض وهو معتكف .

أخرجه أبو داود (٢٤٧٢) عن الليث بن أبي سليم عن عبدالرحمن بن القاسم عن أبيه عنها .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف الليث بن أبي سليم ، وكان قد اختلط .

ويعارضه ما روى الزهري عن عروة عنها قالت :

السنة على المعتكف : أن لا يعود مريضاً ، ولا يشهد جنازة . . .

أخرجه أبو داود (٢٤٧٣) ، والبيهقي (٤/٣١٥ ، ٣٢١) من طريقين عنه .

وهذا إسناد صحيح .

ولعلَّ الرواية الأخرى عن الليث عند أبي داود بلفظ :

كان يمرُّ بالمريض وهو معتكف ، فيمرُّ كما هو ، ولا يعرّج يسأل عنه .

قلت : لعلها تلتقي مع رواية الزهري هذه ؛ فإنها كالصريحة بأنه لا يعود المريض .

٤٦٨٠ - (المعروفُ بابٌ مِنْ أبوابِ الجَنَّةِ ، وهُوَ يَدْفَعُ مَصارِعَ السُّوءِ) .

موضوع . أخرجه أبو الشيخ في «الثواب» ، وابن أبي حاتم في «العلل» (٤٢٢/١ و٣١٩/٢) من طريق **محمد بن القاسم الأَسَدِيِّ** عن **عنبسة** عن زيد بن أسلم عن أبيه عن [ابن] عمر مرفوعاً . وقال ابن أبي حاتم :

«هذا حديث منكر ، وعنبسة ضعيف الحديث» .

قلت : بل هو وضّاع ؛ كما سبق في الحديث الذي قبله .

ومحمد بن القاسم ؛ كذبه أحمد والدارقطني ، كما نقله المناوي عن الذهبي في «الضعفاء» .

٤٦٨١ - (المَعْكُ طَرَفٌ مِنَ الظُّلْمِ) .

ضعيف[1] . رواه الطبراني (١/١٧٣/١) ، وعنه أبو نعيم (٣٤٥/٤ - ٣٤٦) : حدثنا العَبَّاس بن حَمْدان الحنفي الأصبهاني : نا **علي بن موسى بن عُبَيْدٍ الحارثي الكوفي** : نا عبيدالله بن موسى : نا إسرائيل عن **أبي إسحاق** عن حُبْشِيٍّ ابن جُنَادَةَ مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

---

(١) وقد صح بلفظ : «مَطْلُ الغَنِيِّ ظُلْمٌ» ؛ كما في «صحيح الجامع» . (الناشر) .

«غريب من حديث أبي إسحاق ، تفرد به عبيدالله» .

قلت : وهو ثقة . لكن الراوي عنه ـ علي بن موسى ـ لم أعرفه .

وأبو إسحاق : هو السبيعي ، وهو مدلس مختلط .

٤٦٨٢ (المنافقُ لا يُصَلِّي الضُّحَى ، ولا يَقْرأُ : ﴿قُلْ يا أيُّها الكافِرون﴾) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٤/٨١) عن **ظَفَرِ بن الليث** : حدثنا **زياد بن صالح** : حدثنا **عمرو بن إسماعيل** عن **يعلى بن الأَشْدَقِ** عن **عبدالله بن جَرَادٍ** رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أحد هؤلاء الأربعة :

الأول : يعلى بن الأشدق ؛ قال ابن عدي :

«روى عن عمه عبدالله بن جراد ، وزعم أن له صحبه ، فذكر أحاديث كثيرة منكرة ، وهو وعمه غير معروفين» . وقال البخاري :

«لا يكتب حديثه» . وقال ابن حبان :

«وضعوا له أحاديث ؛ فحدث بها ولم يَدْرِ» . وقال أبو زرعة :

«ليس بشيء ، لا يصدق» .

الثاني : عمرو بن إسماعيل ؛ الظاهر أنه الهَمْدَاني ؛ قال الذهبي :

«عن أبي إسحاق السبيعي بخبر باطل في علي عليه السلام وهو : «مثل عليّ كشجرة أنا أصلها ، وعلي فرعها ، والحسن والحسين ثمرها ، والشيعة ورقها» . . .» .

الثالث : زياد بن صالح ؛ لم أعرفه .

الرابع : ظفر بن الليث ؛ قال الذهبي :

«لا أعرفه ، أتى بخبر باطل» ، ثم ساق له خبراً في التوحيد ، وأنه لا رياء فيه .

٤٦٨٣ - (المنافِقُ يملِكُ عَيْنَيهِ : يَبْكِي كَما يَشاءُ) .

ضعيف جداً . رواه أبو بكر الشافعي في «الفوائد» (١/٢٦) ، وأبو نعيم في «صفة النفاق» (١/٣٢) ، والديلمي (٤/٨١) عن إسحاق بن محمد الفَرْوِيِّ عن **عيسى بن عبدالله** - يعني : **ابن محمد بن علي** - عن أبيه عن جده عن أبي جده عن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عيسى هذا ؛ قال أبو نعيم :

«روى عن آبائه أحاديث مناكير ، لا يكتب حديثه ، لا شيء» . وقال ابن عدي :

«حدث عن آبائه بأحاديث غير محفوظة ، وبأحاديث مناكير» .

٤٦٨٤ - (المَهْدِيُّ رَجُلٌ مِنْ وَلَدِي ، وَجْهُهُ كالكَوكبِ الدُّرِّيِّ ، اللَّوْنُ لونُ عَرَبِيٍّ ، والجسمُ جسمُ إسرائيليٍّ ، يملأُ الأرضَ عَدْلاً كما مُلِئَتْ جَوْراً ، يَرْضَى خلافَتَهُ أهلُ السماءِ وأهلُ الأرض والطيرُ في الجَوِّ ، يملكُ عشرينَ سنةً) .

باطل . أخرجه الديلمي (٤/٨٤ - ٨٥) - عن أبي نُعَيْم والرُّوياني معلقاً - عن **محمد بن إبراهيم بن كَثِيرٍ الأنطاكي** عن رَوَّادِ بن الجَرَّاح عن سفيان عن منصور عن رِبْعِيٍّ عن حذيفة رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الأنطاكي هذا ؛ قال الذهبي :

«روى عن رواد بن الجراح خبراً باطلاً أو منكراً في ذكر المهدي (يعني : هذا) . قال عبدالرحمن بن حمدان الجَلاب : هذا باطل ، ومحمد الصوري (يعني : الأنطاكي) لم يسمع من رواد ، وكان هذا غالياً في التشيع» . قال الحافظ في «اللسان» :

«وهذا الكلام ـ برُمَّته ـ منقول من «كتاب الأباطيل» للجَوْرَقَانِيِّ . ومحمد بن إبراهيم ؛ قد ذكره ابن حبان في (الثقات)» .

قلت : فإن ثبت أنه ثقة ؛ فالعلّة من رواد بن الجراح ؛ فإنه ـ وإن كان صدوقاً ؛ فقد كان ـ اختلط بآخره فترك ؛ كما في «التقريب» ، فيكون الحديث من تخاليطه .

٤٦٨٥ ـ (الموتُ كَفَّارةٌ لِكُلِّ مُسلِمٍ) .

موضوع . وله طريقان عن أنس :

الأولى : عن **أبي بكر محمد بن أحمد بن محمد المُفِيدِ** قال : نبأنا **أحمد ابن عبدالرحمن السَّقَطِيُّ** قال : نبأنا يزيد بن هارون قال : أنبأنا عاصم الأحول عنه مرفوعاً .

أخرجه أبو المُظَفَّرِ الجوهري في «العوالي الحسان» (ق١٦١/١) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١٢١/٣) و«الفوائد» (١/٢١٧/٥ ـ ٢) ، وعنه الخطيب في «التاريخ» (٢٤٧/١) ، وكذا الديلمي (٨٨/٤) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٢١٨/٣) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١/٣٦١/١٤ ـ ٢) ، وابنه القاسم في «التعزية» (١/٢١٦/٢) ، والحافظ في «اللسان» (٢١١/١) .

وهذا إسناد مجهول ؛ أورده الخطيب في ترجمة أبي بكر المفيد ، وقال :

«روى مناكير عن مشايخ مجهولين ، منهم أحمد بن عبدالرحمن السَّقَطِي ، روى عنه جزءاً عن يزيد بن هارون . والسقطي هذا مجهول ، ولا أعلم أحداً من البغداديين ولا غيرهم عرفه ولا روى عنه سوى المفيد ، وأكثر أحاديث السقطي عن يزيد صحاح ومشاهير ؛ إلا هذا الحديث ، وهو إنما يُحْفَظُ من رواية مُفَرِّجِ بن شُجَاعٍ المَوْصِلِيِّ عن يزيد» . وقال الذهبي في ترجمة السَّقَطِيِّ :

«شيخ لا يعرف إلا من جهة المفيد ، روى عن يزيد خبراً موضوعاً» .

قلت : يشير إلى هذا . وقال في المُفِيدِ :

«وهو متّهم» .

ووافقه الحافظ . وقال ابن الجوزي :

«حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ ؛ فإن أبا بكر المفيد ضعيف جدّاً ، والسقطي مجهول» .

وأما رواية مفرج بن شجاع ؛ فقال أبو علي الصواف في «الفوائد» (٢/١٦٧/٣) : حدثنا بشر بن موسى : ثنا **مُفَرَّجُ بن شُجَاعٍ** : ثنا يزيد بن هارون به .

ومن طريق الصواف : أخرجه أبو نعيم في «فوائده» .

وأخرجه ابن شاذان في «مشيخته الصغرى» (١/٥٣) ، والقُضَاعي في «مسند الشهاب» (١/٧) ، والخطيب أيضاً ، وعنه ابن الجوزي . وقالا :

«قال الأزدي : مفرج بن شجاع واهي الحديث . ومفرج في عداد المجهولين ، والحديث عن يزيد شاذ ، مع أنه قد روي عن نصر بن علي الجهضمي أيضاً عن يزيد ، وليس بثابت عنه . ورواه **إسماعيل بن يحيى بن عبيدالله التيمي** عن

الحسن بن صالح عن عاصم الأحول . وإسماعيل كان كذاباً . ورواه **أصرم بن غِيَاث النَّيْسَابوري** عن عاصم الأحول . وأصرم لا تقوم به حجة» .

قلت : وقد وصل رواية أصرم : أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٢٣١) ؛ لكن وقع فيه حفص بن غياث !

والظاهر أنه تحريف من بعض الناسخين أو الطابع .

وأما أصرم بن غياث ؛ فقال أحمد والبخاري والرازي والدارقطني :

«منكر الحديث» .

وتابعه حفص بن عبدالرحمن عن عاصم الأحول به .

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (١٢٥ و٤٣٨) من طريق **داود بن المُحَبَّرِ** عن **خَضر بن جَمِيلٍ** قال : حدثنا **حفص** . . . وقال :

«خضر وحفص مجهولان ، وحديثهم غير محفوظ ، قد روي بغير هذا الإسناد من وجه ليِّن» .

قلت : وداود بن المحبر متروك متهم بالوضع .

وقوله : «خضر» تصحيف ، والصواب أنه «نضر» ؛ كما قال الحافظ .

والطريق الأخرى : يرويه الحسن بن عمرو بن شَفِيق : نا **أصرم بن عَتَّاب** عن حُمَيْدٍ قال : سمعت أنس بن مالك يقول . . . فذكره موقوفاً عليه .

أخرجه القاسم بن عساكر .

وأصرم بن عتاب لم أعرفه ؛ بل الظاهر أن (عتاب) محرف من (غياث) ، وقد عرفت أنه منكر الحديث .

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف جدّاً من جميع طرقه . قال الحافظ :

«قلت : وقد جمع شيخنا الحافظ أبو الفضل بن العراقي طرقه في جزء ، والذي يصح في ذلك حديث حفصة بنت سيرين عن أنس رضي الله عنه بلفظ : «الطاعون كفارة لكل مسلم» . أخرجه البخاري» .

٤٦٨٦ ـ (نامُوا ؛ فإذا انْتَبَهْتُمْ فأَحْسِنُوا) .

ضعيف . رواه أبو سعيد بن الأعرابي (١/٨٨) ، والهيثم بن كُلَيْبٍ في «المسند» (١/٤٩ ـ ٢) ، والبزار (٧٩ ـ زوائده) ، والجُرجَاني في «الفوائد» (١/١٤٨ ـ ٢) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (٢/٣٦/٢) عن **يحيى بن المنذر الحُجَرِيِّ** : ثنا إسرائيل عن أبي حَصِينٍ عن يحيى بن وَثَّاب عن مسروق عن عبدالله مرفوعاً . وقال البزار :

«تفرد به يحيى بن المنذر ، وهو ضعيف» .

قلت : وهو الكندي ؛ قال الذهبي :

«ضعفه الدارقطني وغيره . وقال العقيلي : في حديثه نظر» .

٤٦٨٧ ـ (نباتُ الشَّعْرِ في الأَنْفِ أَمانٌ مِنَ الجُذامِ) .

موضوع . روي من حديث عائشة ، وجابر بن عبدالله ، وعبدالله بن عباس ، وأبي هريرة ، ومجاهد موقوفاً عليه .

١ ـ أما حديث عائشة ؛ فيرويه **أبو الرَّبِيعِ السَّمَّان** : حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

أخرجه البغوي في «حديث كامل بن طلحة الجَحْدَرِيِّ» (٢/١) ، وأبو يعلى (٤٣٦٨/٧) ، والطبراني في «الأوسط» (٣٩٠ ـ حرم) ، وابن عدي (١/٢٤) ، والسَّهْمِي

في «تاريخ جُرْجان» (١٤٩) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (١٦٩/١) وغيرهم عن أبي الرَّبِيعِ السَّمَّان : حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عنها مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لم يروه عن هشام إلا أبو الربيع» !

كذا قال ! وذلك على ما أحاط به علمه ؛ وإلا فقد قال ابن عدي :

«قال لنا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز (يعني : الحافظ البغوي) : «وهذا الحديث عندي باطل» .

قلت : وذلك لأن أبا الربيع متروك ؛ كما في «التقريب» . ثم قال :

«وهذا الحديث قد سرقه من أبي الربيع السمان جماعةٌ ضعفاءُ ، منهم : **نُعَيْمُ ابن مُوَرِّعٍ** ، **ويعقوب بن الوليد الأَزْدي** ، **ويحيى بن هاشم الغَسَّاني** ، وغيرهم» .

قلت : رواية نعيم ؛ وصلها العقيلي في «الضعفاء» (٤٣٦) ، والبزار (٣٠٣٠) ، وابن الجوزي (١٦٩/١ ، ١٧٠) من طريقين عنه : حدثنا هشام بن عروة به .

ونعيم هذا ـ وهو ابن مُوَرِّع بن توبة العنبري ـ متروك ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال الحاكم ، وأبو سعيد النَّقَّاش :

«روى عن هشام أحاديث موضوعة» .

ورواية الغَسَّاني ؛ وصلها ابن الأعرابي في «المعجم» (١/٣٢) ، والخطيب في «التاريخ» (٤٣٧/١٢ و١٤١/١٣) ، وابن عساكر في «التاريخ» (٢/٩٣/٢) ، وابن الجوزي (١٦٩/١ ، ١٧٠) .

والغساني ؛ قال الذهبي :

«كذبه يحيى بن معين . وقال النسائي وغيره : متروك . وقال ابن عدي : كان يضع الحديث ويسرقه . ومن بلاياه . . .» .

قلت : فساق له أحاديث ، هذا أحدها !

وأما رواية يعقوب بن الوليد ؛ فلم أجد الآن من وصلها . وقد كذبه أحمد وغيره .

٢ ـ **وأما حديث جابر** ؛ فيرويه **شيخ بن أبي خالد الصوفي البصري** : ثنا حماد بن سلمة عن عمرو بن دينار عنه .

أخرجه ابن عدي (١/١٩٨) مع أحاديث أخرى لشيخ هذا ، ثم قال :

«ليس بمعروف ، وهذه الأحاديث بواطيل كلها» .

وذكر له ابن الجوزي طريقاً أخرى فيها حمزة النَّصِيبِيُّ ؛ قال ابن عدي :

«كان يضع الحديث» .

٣ ـ **وأما حديث ابن عباس** ؛ فيرويه **فِهْرُ بن بِشْرٍ** : ثنا **عمر بن موسى** عن الزهري عن الأعمش عنه مرفوعاً .

أخرجه ابن عدي (٢/٢٤٠) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/١١٦) .

وعمر بن موسى هذا : هو الوَجِيهِيُّ ؛ كما قال ابن الجوزي (١/١٧٠) ، وهو ممن يضع الحديث متناً وإسناداً ؛ كما قال ابن عدي .

وفهر بن بشر ؛ قال ابن القطان :

«لا يعرف» .

٤ ـ **وأما حديث أبي هريرة** ؛ فيرويه أبو صالح : ثنا **رِشْدِين عن عُقَيْلٍ عن** ابن شهاب عن أبي سلمة عنه .

أخرجه ابن عدي (١/١٣٦) : ثنا **علي بن الحسن بن هارون البَلَدِيُّ** : ثنا إسحاق بن سَيَّار : ثنا **أبو صالح** به . وقال :

«وهذا الحديث منكر بهذا الإسناد ، ولم أكتبه إلا عن علي بن الحسن هذا» .

قلت : وهو مستور ؛ قال ابن يونس :

«هو من أهل بلد (بلدة قرب الموصل) ، قدم علينا مصر ، وكتبنا عنه ، حدث عن علي بن حرب الموصلي» .

كذا في «أنساب السمعاني» (٢/٣٠٧ ـ هندية) .

وإسحاق بن سَيَّار ؛ الظاهر أنه أبو يعقوب النَّصِيبِيُّ ؛ قال ابن أبي حاتم (١/١/٢٢٣) :

«أدركناه ، وكتب إليَّ ببعض حديثه ، وكان صدوقاً ثقة» .

وأبو صالح : اسمه عبدالله بن صالح ؛ من شيوخ البخاري ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، كثير الغلط ، ثبت في كتابه ، وكانت فيه غفلة» .

قلت : ومن غفلته : أن **خالد بن نَجِيح** ـ جار له ـ كان يضع الحديث على شيخ أبي صالح ، ويكتبه بخط يشبه خط عبدالله ، ويرميه في داره بين كتبه ، فيتوهم عبدالله أنه خطه فيحدِّث به ؛ كما قال ابن حبان . ومن هنا وقعت المناكير في حديثه ؛ وإلا فهو صدوق في نفسه .

ورشدين : هو ابن سعد المصري ؛ وهو ضعيف ؛ بل قال النسائي :

«متروك» .

وقدَّم أحمدُ وأبو حاتم ابنَ لهيعة عليه !

٥ ـ **وأما أثر مجاهد** ؛ فرواه الفِرْيَابي محمد بن يوسف عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال . . . فذكره .

أخرجه ابن عدي (٢/٣٦٦) ، وابن أبي حاتم في «العلل» (٢/٣٤٧/٢٥٦٤) وقال :

«ثم رجع عنه الفريابي : وقال : قال لي يحيى بن معين : هذا حديث كذب . وجعل يستعظم زلَّته فيه ؛ وقال : لولا أن الفريابي شيخ صالح ؛ ولكني أظنه يحمل عليه فيه» !

كذا الأصل ! وفي الجملة الأخيرة منه شيء . وقال ابن عدي ـ عن ابن معين ـ :

«وهذا حديث باطل لا أصل له» .

رواه من طريق عباس عنه .

وقد رأيته في كتاب «التاريخ والعلل» ليحيى بن معين (ق٢٢/١ ـ رواية عباس الدُّورِيِّ عنه) .

وجملة القول في هذا الحديث ؛ أن طرقه كلها واهية جدّاً ، وبعضها أشدّ ضعفاً من بعض ، ولذلك جزم ببطلانه جماعة من الأئمة ؛ كابن معين ، والبغوي ، وابن عدي ، وجزم ابن الجوزي بوضعه ، وتبعه الحافظ الذهبي حين قال :

«إنه من بلايا الغساني» .

وأما قول السيوطي في «اللآلئ» (١٢٣/١) ـ متعقباً على ابن الجوزي ـ :

«قلت : الأشبه أنه ضعيف ، لا موضوع ، وأصلح طرقه طريق رشدين ، وطريق أبي الربيع السّمان ، روى له الترمذي وابن ماجه . . .» !

قلت : قد رويا له ؛ فماذا؟! بل نفرض أنهما وثّقاه ؛ فما قيمة ذلك إذا اتفق العلماء على ضعفه ؛ كما قال ابن عبدالبر ، واتهمه بعضهم بالكذب . ولذلك قال الحافظ :

«متروك» ؛ كما سبق .

هذا على الفرض المذكور ، فكيف وهما لم يوثّقاه؟! فكيف وهما قد خرّجا لكثير من المتروكين ، وبعضهم متّهم بالوضع ؛ كما هو معروف عند العارفين بهذا الشأن؟!

وأما طريق رشدين ؛ فمع كونه هو نفسه ضعيفاً ؛ ففي الطريق إليه ما عرفت من العلل ، خاصة أبا صالح الذي كانت توضع الأحاديث على شيوخه ، فيرويها عنهم دون أن يشعر بذلك !

ثم إن حكم السيوطي على الحديث بالضعف فقط ـ خلافاً لأولئك الأئمة ـ ، إنما هو وقوف منه عند ظاهر حال الراوي ، يعني : أنه نقد الحديث بالنظر إلى سنده فقط ! وأما أهل التحقيق ؛ فإنهم ينظرون في هذه الحالة إلى متن الحديث أيضاً ، فينقدونه بما يظهر لهم من نكارةٍ في معناه .

وهذا مما لا يلتفت إليه السيوطي إلا نادراً ، ولذلك فهو ليس معدوداً عند أهل العلم من النقّاد ، وإنما من الحفّاظ فقط ، ولذلك وقعت الأحاديث الموضوعة في كتبه ، وبعضها موضوعة السند أيضاً ، كما يتبيّن ذلك لمن تتبع هذه «السلسلة» من الأحاديث الضعيفة والموضوعة .

ألا ترى إلى أثر مجاهد المتقدم ؛ فإنه ـ مع كونه موقوفاً عليه ، ورجاله ثقات رجال الشيخين ـ حكم ابن معين وابن عدي ببطلان متنه ، ونسبوا الوهم فيه إلى الفريابي الثقة ، وما ذلك إلا تبرئةً منهم لمجاهد أن يروي مجرد رواية لمثل هذا الحديث الباطل ، فمن باب أولى أن يُبَرِّئوا النبي ﷺ أن يتلفّظ به !

وأما على طريقة السيوطي التي لا تتعدى الإسناد في النقد ؛ فهو يلزمه أن يقول : إن مجاهداً قد قال هذا الحديث موقوفاً عليه ! ولعلَّ هذا هو السبب في عدم إيراده هذا الأثر في جملة الطرق التي استدركها على ابن الجوزي ، وذلك لما رأى أن نقد ابن معين وغيره إياه يخالف طريقته في الجمود على نقد السند فقط !

وخلاصة القول ؛ أن الحديث من جميع طرقه موضوع المتن . والله أعلم .

٤٦٨٨ ـ (نحنُ ـ ولَدَ عبدِالمُطَّلِبِ ـ سادةُ أهلِ الجنَّة : أنا ، وحَمزةُ ، وعليٌّ ، وجَعفرٌ ، والحَسنُ ، والحُسَينُ ، والمَهْدِيُّ) .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (٢/٥١٩) ، والحاكم (٣/٢١١) كلاهما عن سعد ابن عبدالحميد بن جعفر عن علي (وقال الحاكم : عبدالله) بن زياد اليَمَامِيِّ عن عكرمة بن عمار عن إسحاق بن عبدالله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم» ! وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : ذا موضوع» .

قلت : وآفته علي ، والصواب : عبدالله كما في رواية الحاكم ، كما جزم به في «التهذيب» ، وهو مع أنه ليس من رجال مسلم ؛ فقد قال فيه البخاري :

«منكر الحديث ، ليس بشيء» .

وسعد بن عبدالحميد ؛ لم يرو له مسلم أيضاً ، وهو صدوق له أغاليط .

وللحديث طريق أخرى لا يُفْرحُ بها : أخرجها الخطيب في «التاريخ» (٤٣٤/٩) ، والديلمي (١٠٥/٤) كلاهما عن أبي نُعَيْم بسنده عن عبدالله بن الحسن بن إبراهيم الأَنْبَارِيِّ : حدثنا عبدالملك بن قُرَيْبٍ - يعني : الأصمعي - قال : سمعت كِدَامَ بن مِسْعَرِ بن كِدَامٍ يحدث عن أبيه عن قتادة عن أنس به . وقال الخطيب :

«هذا الحديث منكر جداً ، وهو غير ثابت ، وفي إسناده غير واحد من المجهولين» .

أورده في ترجمة الأنباري هذا ، ولم يذكر فيها سوى هذا الحديث ، فكأنه أحد المجهولين الذين أشار إليهم .

وفي ترجمته قال الذهبي :

«عن الأصمعي بخبر باطل في المهدي» .

يعني : هذا . وأقرّه الحافظ في «اللسان» ، وقال :

«رواه الخطيب في «تاريخه» . . .» إلخ .

وكدام بن مسعر ؛ قال ابن أبي حاتم (١٧٤/٢/٣) :

«روى عنه يحيى بن سعيد القطان وعبدالله بن داود الخُرَيْبِيٌّ» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فكأنه من أولئك المجهولين عند الخطيب .

٤٦٨٩ - (نُطْفَةُ الرَّجُلِ بَيْضاءُ غَليظَةٌ ، ونُطْفةُ المرأةِ صَفْراءُ رَقيقَةٌ ، فأيُّهما غلبَتْ صاحِبَتها فالشَّبَهُ لهُ ، وإنِ اجْتَمَعَتَا جَميعاً ؛ كانَ مِنْها ومِنْهُ)[1] .

ضعيف بهذا التمام . أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (١/٢٢٢) عن إبراهيم

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن بخطه : «ك (٤٨١/٣)» . (الناشر) .

ابن طَهْمَان عن مسلم عن مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

أتى نفرٌ من اليهود النبيَّ ﷺ فقالوا : إن أَخْبَرَنَا بما نسأله فإنه نبي . فقالوا : مِنْ أين يكون الشَّبَهُ يا محمد؟! فقال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات رجال البخاري ؛ إن كان مسلم هو ابن عمران البَطِينَ .

وأما إن كان ابن كَيْسَان المُلاَئي الأعور ؛ فهو ضعيف ؛ لم يخرج له البخاري ولا مسلم شيئاً .

وكلاهما يروي عن مجاهد ، ولم يذكرهما المزِّي في شيوخ إبراهيم بن طهمان ؛ فلم يتبيَّن لي أيهما المراد الآن؟!

ثم رجعت إلى «مشيخة إبراهيم بن طَهْمَان»[1] لعلي أجد فيه ما يساعدني على التحديد ، فلم أجد في «مشيخته» من اسمه «مسلم» مطلقاً .

ولذلك ؛ فإني أتوقف عن الحكم على هذا الإسناد بصحة أو ضعف ، حتى يتبيَّن لي هوية مسلم هذا .

وللحديث طريق أخرى عن ابن عباس ؛ يرويه عبدالحميد : ثنا شَهْرٌ : قال ابن عباس :

حَضَرَتْ عِصابةٌ من اليهود نبيَّ الله ﷺ يوماً ؛ فقالوا . . . الحديث نحوه ، دون قوله :

«وإن اجتمعتا جميعاً ؛ كان منها ومنه» .

---

(١) مخطوط محفوظ في «المكتبة الظاهرية» بدمشق في جزأين صغيرين .

أخرجه أحمد (١/٢٧٨) .

وإسناده حسن في الشواهد والمتابعات .

والحديث صحيح بلا ريب ؛ دون الزيادة التي في الطريق الأولى ؛ فإني لم أجد لها شاهداً يقويها ، فلعل ذلك يمكننا من ترجيح أن (مسلماً) الذي في طريقها هو (ابن كيسان) الضعيف !

وأما الحديث بدونها ؛ فقد أخرجه أبو الشيخ (٢/٢٢١) ، وأحمد (١/٤٦٥) من طريق أبي كُدَيْنَةَ عن عطاء بن السائب عن القاسم بن عبدالرحمن عن أبيه ، عن عبدالله بن مسعود به ؛ دون الزيادة .

ورجاله ثقات .

وأخرجه مسلم ، وأبو عوانة في «صحيحيهما» من حديث أنس مرفوعاً ؛ دون الزيادة أيضاً ، وقد سبق تخريجه برقم (١٣٤٢) من «الصحيحة» .

وأخرجه مسلم أيضاً (١/١٧٣ ـ ٢٧٦) ، وأبو عوانة (١/٢٩٣ ـ ٢٩٤) ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٣/٢٧٥ ـ ٢٧٦) ، والحاكم (١/٤٨١) ـ فوهم ! ـ من حديث ثوبان ؛ دونها .

٤٦٩٠ ـ (نَظَرُ الرَّجُلِ إلى أخيهِ المسلمِ حُبّاً لهُ وشَوْقاً إليهِ ؛ خيرٌ لهُ مِنِ اعتكافِ سنةٍ في مَسْجدِي هذا) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٤/١٠٣) معلقاً قال : قال ابن لالٍ : حدثنا **محمد ابن معاذ بن فَهْدٍ** : حدثنا **إبراهيم بن زهير الحُلْوَانيُّ** : حدثنا **يحيى بن يزيد** : حدثنا ابن المبارك عن محمد بن عجلان عن نافع عن ابن عمر رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مظلم ؛ مَنْ دون ابن المبارك لم أعرفهم ؛ غير ابن فهد ـ وهو الشَّعْرَاني أبو بكر النَّهَاوَنْدِيُّ الحافظ ـ ؛ قال الذهبي :

«واهٍ ، روى عن إبراهيم بن دِيزِل ، بقي إلى سنة أربع وثلاثين وثلاث مئة» .

والحديث ؛ أورده السيوطي من رواية الحكيم عن ابن عمرو . وقال المناوي :

«وهو من رواية عمرو بن شعيب ؛ عن أبيه ؛ عن جده» !

فلم يصنع شيئاً ، بل لعلّه أوهم ما لا يقصد ؛ فإن هذا السند حسن ؛ إذا كان مَنْ دون عَمْروٍ ثقةً ، فهل الواقع كذلك؟ هذا هو الذي كان يجب عليه أن يُبيِّنه إن كان ذلك في طوقه !

ثم روى الديلمي (٤/١٠٥) من طريق محمد بن عَبْدَةَ عن أبي إسحاق الطَّالْقَانِيِّ عن بقية عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

«النظر إلى وجه الإخوان على الشوق ؛ أحبُّ إليَّ من ألفِ ركعةٍ تطوعاً» .

قلت : وهذا آفته محمد بن عبدة ؛ وهو أبو عبيدالله البصري القاضي ، وهو من المتروكين ، كما قال البرقاني وغيره . وقال ابن عدي :

«كذاب» .

٤٦٩١ ـ (نَعْلانِ أُجاهِدُ فِيهما ؛ خَيرٌ منْ أَنْ أُعْتِقَ ولَدَ الزِّنى) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢٥٣١) ، والحاكم (٤/٤١) ، وأحمد (٦/٤٦٣) ، وابن راهويه في «مسنده» (٤/٢٥٣/١) عن أبي يزيد الضِّنِّي عن ميمونة بنت سعد مولاة النبي ﷺ :

أن رسول الله ﷺ سئل عن ولد الزِّنى ؛ فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير الضنِّي هذا ؛ فإنه مجهول كما قال الحافظ ، تبعاً للبخاري وغيره . وقال عبدالغني بن سعيد :

«منكر الحديث» .

وبهذا الإسناد عنها :

أن رسول الله ﷺ سئل عن رجل قَبَّلَ امرأته وهما صائمان؟ قال :

«قد أفطرا» .

أخرجه ابن راهويه وغيره .

وهو باطل مخالف لهديه ﷺ .

٤٦٩٢ - (نِعْمَ الحيُّ الأَسْدُ والأَشْعريُّون ؛ لا يَفِرُّونَ في القتالِ ، ولا يَغُلُّونَ ، هُمْ مِنّي ، وأنَا مِنْهم) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢/٣٣٠) ، وابن الأعرابي في «معجمه» (٢/٢١١) ، والدولابي في «الكنى» (١/٤١ - ٤٢) ، وابن أبي خيثمة في «التاريخ» (١١٤) ، والحاكم (٢/١٣٨ - ١٣٩) ، وأحمد (٤/١٢٩ ، ١٦٤) ، وعنه ابن منده في «المعرفة» (٢/٣٥ و٣٦) عن عبدالله بن مَلاذٍ عن نُمَيْرِ بن أوس عن مالك بن مَسْرُوحٍ عن عامر بن أبي عامر الأشعري عن أبيه مرفوعاً . قال :

فحدثتُ بذلك معاوية ، فقال : ليس هكذا قال رسول الله ﷺ ! قال :

«هم مني وإلي» . فقلت : ليس هكذا حدثني أبي ، ولكنه حدثني قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول :

«هم مني ، وأنا منهم» . قال : فأنت أعلم بحديث أبيك ! وقال الترمذي :

«حديث حسن غريب» ! وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

وهذا عجيب ؛ فإن عبدالله بن ملاذ لم يوثقه أحد ؛ بل أورده الذهبي نفسه في «الميزان» ؛ وقال :

«قال ابن المديني : مجهول» . ولذلك جزم الحافظ في «التقريب» بأنه :

«مجهول» .

٤٦٩٣ - (نِعْمَ تُحفَةُ المؤمنِ التَّمْرُ) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٢٨٩/٨) عن **إسماعيل بن محمد ابن إسماعيل الكاتب** : حدثنا **أبو محمد حُبّان بن محمد بن إسماعيل الواسطي** : حدثنا أبو يحيى عبدالله بن أحمد بن أبي مَسَرَّةَ : حدثنا أحمد بن محمد الأزرقي : حدثنا عبد العزيز عن محمد بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن عثمان عن أمه فاطمة أنها **قالت** قال : رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف مرسل ؛ فاطمة هذه : هي بنت الحسين بن علي بن أبي طالب ، فهي فاطمة الصغرى ، وليست الكبرى ؛ كما أوهم السيوطي بإطلاقه عزو الحديث إليها في «الجامع الصغير» !

وحُبّان هذا ؛ لم يذكر له الخطيب راوياً عنه سوى إسماعيل الكاتب ، فهو مجهول .

وكان يلزم الذهبي والعسقلاني أن يذكراه في كتابيهما «الميزان» و«اللسان» ، لا سيما والراوي عنه إسماعيل بن محمد بن إسماعيل - وهو أبو القاسم المعروف بابن زَنْجِيٍّ - قد ترجمه الخطيب أيضاً (٣٠٨/٦) ، وقال :

«سمعت أبا القاسم الأزهري ذكر أبا القاسم الزنجي ، فقال : لا يساوي شيئاً» !

٤٦٩٤ ـ (نَوِّرُوا بالفَجْرِ ؛ فإنَّهُ أَعْظَمُ لِلأَجْرِ) .

ضعيف بهذا اللفظ . أخرجه القضاعي (١/٥٩) من طريق علي بن داود القَنْطَرِيِّ قال : نا آدم بن أبي إياس : نا شعبة عن أبي داود عن زيد بن أسلم عن عمرو بن لَبِيدٍ عن رافع بن خَدِيجٍ قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

وأخرجه الخطيب (١٣/٤٥) من طريق موسى بن عبدالله بن موسى القَرَاطِيسِيِّ أبي عمران البغدادي : حدثنا آدم بن أبي إياس : حدثنا شعبة عن داود به . وقال :

«كذا قال ، وإنما يحفظ هذا من رواية بقية بن الوليد عن شعبة عن داود . وأما آدم فيرويه عن شعبة عن أبي داود عن زيد بن أسلم» .

ذكره في ترجمة القراطيسي هذا ، ولم يذكر فيها سوى هذا الحديث ، فهو مجهول . وقد خالفه علي بن داود القنطري ـ كما رأيت ـ ؛ فقال : «أبي داود» ، وهو ـ أعني : القنطري ـ صدوق . ولذلك كانت روايته هي المحفوظة كما سبق عن الخطيب .

وعليه ؛ فالحديث بهذا اللفظ والسند ضعيف ؛ لأن أبا داود هذا ؛ قال الذهبي :

«شيخ لشعبة ، واسطي مجهول» .

والحديث محفوظ عن رافع بلفظ :

«أسفروا بالفجر . . .» .

وهو مخرّج في «المشكاة» (٦١٤) ، و«الإرواء» (٢٥٨) .

٤٦٩٥ ـ (نَوِّرُوا بيوتَكُم ما اسْتَطَعْتُم ؛ فإنَّ البيتَ الذي يُقْرأُ فيهِ القرآنُ ؛ يَتَّسعُ على أَهْلِه ، ويَكْثُرُ خَيْرُهُ ، وتَحْضُرُهُ الملائكةُ ، وتَهْجُرُهُ الشياطينُ ، وإنَّ البيتَ الذي لا يُقْرأُ فيهِ القرآنُ ؛ يَضِيقُ علَى أَهْلِهِ ، ويَقِلُّ خَيْرُهُ ، وتَهْجُرُهُ الملائِكَةُ ، وتَحْضُرُهُ الشياطِينُ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٤/٩٢ ـ ٩٣) عن أبي نعيم ـ معلقاً ـ عن عمرو ابن أبي قيس عن [عبدالرحمن بن عبدالله بن] عَبْدِ رَبِّهِ أبي سفيان عن عمر بن نَبْهان عن الحسن عن أنس وأبي هريرة قالا : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وفيه علل :

الأولى : عنعنة الحسن ـ وهو البصري ـ ؛ فإنه مدلس .

الثانية : عمر بن نبهان ـ وهو العَبْدِي البصري ـ ؛ أورده الذهبي في «الضعفاء» ، وقال :

«ضعفه أبو حاتم وغيره» . وقال الحافظ :

«ضعيف» .

وعمرو بن أبي قيس صدوق له أوهام .

والحديث ؛ أورده السيوطي من رواية البيهقي في «الشعب» عن أنس وحده مختصراً ؛ بلفظ :

«نَوِّروا منازِلَكُم بالصلاةِ وقراءَةِ القُرآن» . وقال المناوي :

«وفيه كثير ؛ قال ابن حبان : هو ابن عبدالله ، يروي عن أنس ، ويضع عليه .

وقال أبو حاتم : لا يروي عن أنس حديثاً له أصل . وقال أبو زرعة : واهي الحديث» .

قلت : إسنادُ الديلمي سالِمٌ من مثله ، فلو عزاه إليه كان أولى !

٤٦٩٦ - (نَوْمُ الصَّائمِ عِبادَةٌ ، وسُكوتهُ تَسْبِيحُ ، ودُعاؤُهُ مُسْتجابٌ ، وعَمَلُهُ مُتَقبَّلٌ) .

ضعيف . رواه أبو محمد بن صاعد في «مسند ابن أبي أوفى» (٢/١٢٠) ، والديلمي (٩٣/٤) ، والواحدي في «الوسيط» (١/٦٥/١) عن سليمان بن عمرو عن عبدالملك بن عُمَيْرٍ عن ابن أبي أوفى مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ سليمان بن عمرو : هو أبو داود النخعي ، وهو كذاب .

وقد تابعه أبو معاذ معروف بن حسان عن زياد الأعلم عن عبدالملك بن عمير به . إلا أنه قال :

«مضاعف» بدل : «متقبّل» .

أخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (ق٢٨٣/١) ، وابن الحمامي في «جزء منتخب من مسموعاته» (ق٣٥/٢) ، والسِّلَفِيُّ في «أحاديث منتخبة» (١/١٣٣) .

قلت : ومعروف هذا ؛ أورده الذهبي في «الضعفاء» ، وقال :

«قال ابن عدي : منكر الحديث» .

وقد وجدت له شاهداً من حديث ابن مسعود مرفوعاً به ، دون الجملة الأخيرة منه .

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨٣/٥) من طريق جعفر بن أحمد بن بَهْرَام

قال : ثنا علي بن الحسن عن أبي طَيْبَةَ عن كُرْزِ بن وَبْرَةَ عن الربيع بن خُثَيْمٍ عنه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ كرز بن وبرة رجل صالح ، لا أعرف حاله في الحديث ، ترجم له أبو نعيم في «الحلية» (٥/٧٩ ـ ٨٣) ؛ وأظن أن له ترجمة مطولة في «تاريخ جرجان» للسهمي ؛ فليراجع[1] .

وأبو طيبة : اسمه عبدُالله بن مُسلمٍ المَرْوَزيُّ : ضعيف .

ومن دونه ؛ لم أعرفهما .

وقد روي بلفظ :

«نومُ الصائمِ عبادَةٌ ، ونَفَسُه تَسْبيحٌ» .

رواه الجرجاني (٣٢٨) : أخبرنا أبو ذر إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الضَّبَّابي ـ بالكوفة في بني كاهل ، عند مسجد الأعمش ـ : حدثنا جعفر بن محمد النَّيْسَابُورِيُّ : حدثنا علي بن سَلَمَةَ العامري : حدثنا محمد بن جعفر بن محمد ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب : حدثني أبي عن أبيه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ فإنه ـ مع إعضاله ـ واهٍ ؛ محمد بن جعفر تُكُلِّم فيه .

ومَنْ دونه ـ باستثناء أبي ذر ـ ؛ لم أعرفهما .

٤٦٩٧ ـ (نَومٌ علَى علمٍ ؛ خَيْرٌ مِنْ صلاةٍ علَى جَهْلٍ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٤/٣٨٥) ، وعنه الديلمي (٤/٩٣) عن عبدالرحمن بن الحسن قال : نا أحمد بن يحيى الصُّوفي قال : نا محمد بن

(١) ذكره الشيخ ـ رحمه الله ـ في «الصحيحة» (٢/٦٣٧) ؛ وأفاد أنه وثقه ابن حبان (٩/٢٧) ، وروى عنه جمع من الثقات ، ذكرهم ابن أبي حاتم (٧/١٧٠) .

يحيى الضَّرِير (وفي الديلمي : **بن الضُّرَيْسِ**) ، قال : ثنا **جعفر بن محمد** عن **أبيه** ، عن **إسماعيل** عن الأعمش عن أبي البَخْتَرِيِّ عن سلمان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ مَنْ دون الأعمش لم أعرفهم .

وأحمد بن يحيى الصوفي ؛ الظاهر أنه أبو عبدالله المعروف بابن الجَلاءِ ، ترجمه الخطيب في «التاريخ» (٥/٢١٣) بما يدل على أنه من كبار مشايخ الصوفية ، وأصحاب الشطحات منهم ، فقد سئل عن الذين يدخلون البادية بلا زاد ، يزعمون أنهم متوكلون فيموتون؟ فقال :

«هذا فعل رجال الحق ، فإن ماتوا ؛ فالدية على القاتل» !!

وإسماعيل ؛ يحتمل أنه **ابن أَبَان الغَنَوِيُّ الخَيَّاط الكوفي** ؛ فإنه يروي عن الأعمش ، فإن يكن هو ؛ فهو متروك كذاب .

وهناك راوٍ آخر يدعى **إسماعيلَ الكِنْدِيَّ** ، روى عن الأعمش ؛ قال في «اللسان» :

«منكر الحديث . قاله الأزدي» .

فيحتمل أن يكون هو هذا ، كما يحتمل أن يكون هو الخياط نفسه .

وأما المناوي ؛ فأعلّه بقوله :

«وفيه **أبو البختري** ، قال الذهبي في «الضعفاء» : قال دحيم : كذاب» !

قلت : وهذا وهم فاحش ؛ فإن أبا البختري الكذاب ـ واسمه وهب بن وهب ـ متأخر عن هذا ، يروي عن هشام بن عروة وطبقته .

وأما هذا ؛ فتابعي روى عن سلمان وغيره ، واسمه سعيد بن فيروز ، وقد أورده الذهبي في كنى «الميزان» ـ عقب الأول ـ ، وقال :

«صدوق . قال شعبة : لم يدرك عليّاً . قلت : اسمه سعيد بن فيروز ، وقد أشار أبو أحمد الحاكم في «الكنى» إلى تليين رواياته ، وما ذاك إلا لكونه يرسل عن علي والكبار . . فما كان من حديثه سماعاً هو حسن ، وما كان «عن» فهو ضعيف» .

٤٦٩٨ - (النائِمُ في سبيلِ اللهِ ؛ كالصَّائمِ لا يُفْطِرُ ، والقائِمِ لا يَفْتُرُ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (١١١/٤) عن **مُجَّاعَةَ بن ثابت** : حدثنا **ابن لهيعة** عن **عبدالرحمن بن خُنَاسٍ** عن عمرو بن حُرَيْثٍ رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من دون عمرو لم أعرفهم .

سوى ابن لهيعة ؛ فإنه سيئ الحفظ .

ومن طريقه : أخرجه الضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (ق٧٩/٢) من طريق عثمان بن صالح عنه به ؛ إلا أنه وقع فيه : **عبدالرحمن بن حُسَاسٍ** مولى آل عمر بن الخطاب (ولم أعرفه أيضاً) عن عمرو بن حريث مختصراً بلفظ :

«النائم الطاهر ؛ كالصائم القائم» . وقال :

«قال علي بن عبدالعزيز (يعني : البغوي) : وهذا عمرو بن حريث المصري ، وليس هو عمرو بن حريث المخزومي ، وليس للمصري صحبة» .

قلت : فالحديث - على ضعف إسناده - مرسل أيضاً .

وعزاه السيوطي للحكيم الترمذي عن عمرو بن حريث باللفظ الثاني المختصر . ونقل المناوي عن الحافظ العراقي أنه قال :

«سنده ضعيف» .

٤٦٩٩ - (النُّجُومُ أَمانٌ لأهلِ السَّماءِ، وأَهْلُ بَيْتِي أَمانٌ لأُمَّتِي).

ضعيف. أخرجه ابن الأعرابي في «معجمه» (٢/٢٠٥)، والرُّوياني في «مسنده» (١/٢٠٦/١٩، ٢/٢٠٧)، وابن السَّمَّاك في «جزء من حديثه» (٢/٦٧)، والكُدَيْمِيُّ في «حديثه» (١/٣٢)، والخطيب في «الموضح» (٢١٩/٢)، وابن عساكر في «التاريخ» (٢/٢٢٣/١١) عن موسى بن عُبَيْدَةَ عن إياس بن سَلَمَةَ بن الأكوع عن أبيه مرفوعاً.

ومن هذا الوجه: رواه الطبراني في «الكبير» - كما في «مجمع الزوائد» (١٧٤/٩) -، وقال:

«وموسى بن عبيدة متروك».

وروي من حديث علي مرفوعاً أتمّ منه، ولفظه:

«.. فإذا ذهبت النجوم؛ ذهب أهل السماء، وأهل بيتي أمان لأهل الأرض، فإذا ذهب أهل بيتي؛ ذهب أهل الأرض».

أخرجه عبدالرحمن بن عثمان التميمي في «مسند علي» (٢/١) من طريق المأمون عن الرشيد قال: حدثني المهدي عن المنصور قال: حدثني أبي عن جدي قال: سمعت عبدالله بن عباس: قال علي بن أبي طالب مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف مظلم مسلسل بالملوك العباسيين؛ مَنْ دون المنصور - واسمه عبدالله بن محمد بن علي بن عبدالله بن عباس -؛ لا يعرف حالهم في الحديث.

ثم رواه التميمي (٢/٢) من طريق محمد بن يونس بن موسى البصري أبي العباس: ثنا عمرو بن الحُبَاب السُّلَمِي: ثنا عبدالملك بن هارون بن عنترة عن أبيه عن جده عن علي مرفوعاً نحوه.

قلت : وهذا موضوع ؛ محمد بن يونس ـ وهو الكديمي ـ كذاب .

وعبدالملك بن هارون كذبه يحيى . وقال ابن حبان :

«يضع الحديث» .

وروى **محمد بن المغيرة اليَشْكُرِيُّ** : ثنا **القاسم بن الحَكَمِ العُرَنِيُّ** : ثنا **عبدالله بن عمرو بن مُرَّةَ** : حدثني محمد بن سُوقَةَ عن محمد بن المنكدر عن أبيه مرفوعاً نحوه .

أخرجه الحاكم (٤٥٧/٣) في «معرفة الصحابة» ساكتاً عليه ، وكذا الذهبي !

وأقول : إسناده ضعيف مسلسل بالعلل :

الأولى : عبدالله بن عمرو بن مرة ؛ قال الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

والثانية : العرني ؛ صدوق فيه لين .

والثالثة : محمد بن المغيرة اليشكري ؛ قال السُّلَيْمَاني :

«فيه نظر» .

وقد خالفه حفص بن عمر المِهْرَقَانِيُّ : حدثنا **القاسم بن الحكم العرني** به ، دون ذكر أهل البيت .

أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٦٧/٣ ـ ٦٨) من طريق الطبراني . وقال ـ أعني : الطبراني ـ :

«لم يروه عن ابن سوقة إلا عبدالله بن عمرو بن مرة ، تفرد به القاسم بن الحكم» .

قلت : وقد علمت أنه صدوق فيه لين .

والمِهْرَقَاني ثقة من شيوخ النسائي وأبي زرعة وغيرهما .

والحديث ـ دون ذكر أهل البيت ـ صحيح ؛ فإن له شاهداً من حديث أبي موسى الأشعري : عند مسلم وغيره ، وهو مخرج في «الروض النضير» (٨٧٥) .

وقد رواه بدونها : **القاسم بن غُصْنٍ** ـ وهو ضعيف ـ عن محمد بن سوقة عن علي بن أبي طلحة مولى ابن عباس عن ابن عباس مرفوعاً نحوه .

أخرجه الخطيب في «الفوائد الصحاح» (ج٢ رقم ١٣ ـ منسوختي) . وقال :

«حديث غريب من حديث أبي بكر محمد بن سوقة العجلي عن علي بن أبي طلحة ، تفرد بروايته عنه هكذا القاسم بن غصن . وتابعه الصباح بن محارب عن ابن سوقة . وخالفهما عبدالله بن المبارك ؛ فرواه عن ابن سوقة عن علي بن أبي طلحة عن النبي ﷺ ، ولم يذكر فيه ابن عباس . وابن سوقة كوفي ثقة عزيز الحديث ، والحفاظ من الرواة يجمعون حديثه» .

قلت : فهذا اختلاف شديد على ابن سوقة .

وقد وجدت عنه اختلافاً آخر ؛ فقال **عُبَيْدُ بن كَثِيرٍ العامري** : ثنا **يحيى بن محمد بن عبدالله الدارمي** : ثنا عبدالرزاق : أنبأ ابن عيينة عن محمد بن سوقة عن محمد بن المنكدر عن جابر مرفوعاً به ، وفيه الزيادة .

أخرجه الحاكم (٢/٤٤٨) وقال :

«صحيح الإسناد» ! ورده الذهبي بقوله :

«قلت : أظنه موضوعاً ، وعبيد متروك ، والآفة منه» .

قلت : وشيخه يحيى بن محمد بن عبدالله الدارمي ؛ لم أعرفه ، ولم يورده السَّمْعاني في مادة «الدارمي» من «الأنساب» .

وبالجملة ؛ فهذه الزيادة لم تثبت في شيء من طرق الحديث ، وليس فيها ما يشدّ من عضدها ، مع عدم ورودها في الحديث الصحيح المشار إليه . والله أعلم .

٤٧٠٠ ـ (النَّخْلُ والشَّجَرُ بَرَكَةٌ على أَهْلِهِ ، وعلَى عَقِبِهم بَعْدَهُم إذا كانُوا لله شاكِرِينَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/١٣٢/١) عن محمد بن جامع العَطَّارِ : نا فَضَالة بن حُصَيْنٍ : حدثني رجل من أهل المدينة ـ يكنى أبا عبدالله ـ : حدثني عبدالله بن حسن بن حسن بن علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده الحسن بن علي رضي الله عنهم مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : جهالة أبي عبدالله المدني هذا ؛ فإني لم أعرفه ، ولا رأيت أحداً ذكره .

الثانية : فضالة بن حصين متفق على تضعيفه ؛ بل اتَّهمه ابن عدي بوضع حديث في الطِّيبِ لِيُنَفِّقَ العِطْرَ .

الثالثة : محمد بن جامع العطار ضعيف أيضاً . وقال ابن عبدالبر : «متروك الحديث» .

قلت : وبه ـ وحده ـ أعلَّه الهيثمي ، وتبعه المناوي ؛ فقصَّرا ! قال في «مجمع الزوائد» (٤/٦٨ ـ ٦٩) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه محمد بن جامع العطار ، وهو ضعيف» !

٤٧٠١ - (النَّظَرُ إلى الكَعْبةِ عِبادَةٌ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (١١٧/٤) ، عن أبي الشيخ معلقاً : ثنا عبدالله بن محمد بن زكريا : حدثنا سعيد بن يحيى : حدثنا زافر عن أبي عثمان عن يحيى ابن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن عائشة رفعه .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ زافر - وهو ابن سليمان أبو سليمان القُهُسْتَانِيُّ - صدوق كثير الأوهام ؛ كما في «التقريب» .

وسعيد بن يحيى : هو الطَّويل الأصبهاني ؛ قال أبو حاتم :

«لا أعرفه» ! وعرفه أبو نعيم فقال في «التاريخ» :

«يُعْرَف بـ (سَعْدَوَيْهِ) ، صدوق» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» .

وأبو عثمان ؛ لم أعرفه .

ورواه الأزرقي في «تاريخ مكة» (٢٥٦) من قول يونس بن خَبَّاب ومجاهد .

وعن ابن عباس موقوفاً عليه بلفظ :

« . . . محض الإيمان» .

وكذلك رواه عبدالله بن أحمد في «الزهد» (ص٣٦٢) من قول عبدالرحمن ابن الأسود .

وسنده حسن .

ثم رواه الديلمي بإسناده المذكور عن عائشة بلفظ :

النظر في ثلاثة أشياء عبادة : النظر في وجه الأبوين ، وفي المصحف ، وفي الحز ! كذا !

وبه :

«النظر في كتاب الله عبادة» .

٤٧٠٢ ـ (النَّظَرُ إلَى عليٍّ عِبادَةٌ) .

موضوع . روي من حديث عبدالله بن مسعود ، وعمران بن حصين ، وعائشة ، وأبي بكر الصديق ، وأبي هريرة ، وأنس بن مالك ، ومعاذ بن جبل ، وعثمان بن عفان ، وغيرهم .

١ ـ أما حديث ابن مسعود ؛ فيرويه هارون بن حاتم قال : ثنا يحيى بن عيسى الرَّمْلِيُّ ، عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عنه مرفوعاً .

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٥/٥٨) .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم ـ على ضعف في الرملي ـ ؛ غير هارون بن حاتم ؛ فإنه متَّهم ، سمع منه أبو زرعة وأبو حاتم ، وامتنعا من الرواية عنه ، سئل عنه أبو حاتم؟ فقال :

«أسأل الله السلامة» . قال الذهبي :

«ومن مناكيره . . .(فساق هذا الحديث وقال :) وهذا باطل» .

وذكر في ترجمة الرملي أن أحمد كان يثني عليه . وقال النسائي :

«ليس بالقوي» . وقال ابن معين :

«ضعيف» .

ثم ساق له أحاديث أنكرت عليه ، هذا أحدها ، ثم قال :

«قلت : لعلَّه من وضع هارون» .

قلت : كلا ؛ فقد تابعه عبدالله بن محمد بن سالم ـ وهو ثقة ـ : ثنا يحيى بن عيسى الرملي به .

أخرجه الحاكم (١٤١/٣) : حدثناه ابن قانع : ثنا صالح بن مقاتل : ثنا محمد ابن عُبَيْدِ بن عتبة عنه .

ذكره شاهداً لحديث عمران الآتي ؛ وصححهما !

وتناقض الذهبي ؛ فقال عقب حديث عمران :

«قلت : ذا موضوع ، وشاهده صحيح» !

كذا قال ! ولما ساق الحاكم الشاهد المشار إليه من طريق ابن قانع ؛ قال الذهبي :

«قلت : ذا موضوع» !

فأقول : إن كان يعني أن في إسناده وضاعاً ـ كما هو ظاهر كلامه ـ ؛ فليس بصواب ؛ لأنه لا وضاع فيه .

نعم ؛ صالح بن مقاتل ؛ قال الذهبي في «الميزان» :

«قال الدارقطني : ليس بالقوي ، من شيوخ ابن قانع» .

وإن كان يعني أنه موضوع متناً ؛ فبيَّنا فيه قوله المتقدم :

«ذا موضوع ، وشاهده صحيح» !

وهذا ظاهر لا يخفى على أحد إن شاء الله تعالى .

وبالجملة ؛ فالسند إلى هذه المتابعة ضعيف أيضاً .

وله متابع آخر ؛ وهو **أحمد بن بُدَيْلٍ اليَامِيُّ** : نا **يحيى بن عيسى** به .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٦٠/١) : حدثنا **محمد بن عثمان ابن أبي شيبة** : نا أحمد بن محمد اليامي . . .

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد (٩/١١٩) :

«وأحمد بن بديل اليامي ؛ وثقه ابن حبان وقال : مستقيم الحديث . وقال ابن أبي حاتم : فيه ضعف ، وبقية رجاله رجال (الصحيح)» .

وأقول : محمد بن أبي شيبة ليس من رجال «الصحيح» ، ثم هو متكلم فيه ، لكن الراجح أنه ثقة ؛ كما بينته في مقدمة رسالة «المسائل» ، يسَّر الله نشرها .

قلت : وبالجملة ؛ فعلَّة هذه الطريق يحيى بن عيسى ، فقد أورده العقيلي في «الضعفاء» (٤٦٥) - وروى تضعيفه عن ابن معين - . وابن عدي في «الكامل» (١/٤٢١) . وقال :

«وعامة رواياته مما لا يتابع عليه» .

ثم روى تضعيفه عن ابن معين أيضاً ؛ من طريق الحافظ الدارمي عثمان بن سعيد قال :

«قلت ليحيى بن معين : فيحيى بن عيسى الرملي ؛ ما تعرفه؟ قال : نعم ، ما هو بشيء . قال عثمان : هو كما قال يحيى : هو ضعيف»[1] .

---

(١) قلت : هذا كالنص من الإمام الدارمي على أن قول ابن معين في الراوي : «ما هو بشيء» ومثله : «ليس بشيء» معناه عنده أنه ضعيف ، فلا تغتر بما ذكره أبو الحسنات في «الرفع والتكميل» (ص٩٩ - ١٠٠) مما يخالف هذا ؛ فإنه من تكلفات المتأخرين وآرائهم .

وضعفه جماعة آخرون . وأما العجلي فقال :

«ثقة ، وكان فيه تشيع» !

وذكره ابن حبان في «الثقات» ! وقال مسلمة :

«لا بأس به ، وفيه ضعف» . وقال أحمد :

«ما أقرب حديثه» . ولخّص هذه الكلماتِ الحافظُ ابن حجر في «التقريب» على عادته فيه ، فقال :

«صدوق يخطئ ، ورمي بالتشيع» . وقال الذهبي في «الضعفاء» :

«صدوق يهم . ضعفه ابن معين . وقال النسائي : ليس بالقوي» .

قلت : فمثله لا يحتج به ، لا سيما فيما يؤيّد تشيّعه .

نعم ؛ ذكر السيوطي له متابِعَيْنِ اثنَيْن في «اللآلئ» (١/٣٤٣) :

الأول : منصور بن أبي الأسود عن الأعمش به .

أخرجه الشِّيرازي في «الألقاب» من طريق **أحمد بن الحَجَّاج بن الصَّلْتِ** : حدثنا محمد بن مبارك عنه .

قلت : وأخرجه ابن عساكر أيضاً (١٢/١٥١/٢) .

وسكت عليه السيوطي ! وليس بجيِّد ؛ فإن ابن الصلت هذا اتهمه الذهبي بوضع حديث بإسناد «الصحاح» ؛ فلا قيمة لهذه المتابعة .

والآخر : **عاصم بن عمر البَجَلِيُّ** عن الأعمش به .

أخرجه أبو نعيم في «فضائل الصحابة» : حدثنا **محمد بن الحسين بن أبي**

الحسين : حدثنا **أحمد بن جعفر بن أَصْرَمَ** : حدثنا **علي بن المثنى** : حدثنا **عاصم بن عمر البَجَلِيُّ** . . .

قلت : سكت عليه السيوطي أيضاً ! وهو إسناد مظلم ، لم أعرف أحداً منه ؛ البجلي فمن دونه ؛ غير علي بن المثنى :

فإن كان الطهوي ؛ فقد ذكره ابن حبان في «الثقات» ، وأشار ابن عدي إلى ضعفه .

وإن كان الموصلي والد أبي يعلى الحافظ ؛ فهو مجهول .

وذكر الحاكم متابعاً للأعمش فقال : حدثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن يحيى القاري : ثنا **المسيِّب بن زهير الضَّبِّيُّ** : ثنا **عاصم بن علي** : ثنا **المسعودي** عن عمرو بن مرة عن إبراهيم به .

قلت : سكت عليه هو والذهبي ! وفيه علل :

الأولى : اختلاط المسعودي ، واسمه عبدالرحمن بن عبدالله .

الثانية : عاصم بن علي ؛ وإن كان من رجال البخاري ؛ فقد تكلَّم فيه بعضهم ، فضعفه ابن معين والنسائي وغيرهما . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق ربما وهم» .

الثالثة : المسيب بن زهير الضبي : هو المسيب بن زهير بن مسلم أبو مسلم التاجر ، ترجمه الخطيب (١٣/١٤١) ، وذكر أن وفاته سنة خمس وثمانين ومئتين ، ولم يَحْكِ فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ثم وجدتُ له متابعاً ثالثاً عن الأعمش ، فقال **حماد بن المبارك** : نا أبو نعيم : نا الثوري عن الأعمش به .

أخرجه أبو القاسم إسماعيل الحلبي في «حديثه» (٢/١١٣) ، وعنه ابن عساكر (١/١٥٢/١٢) .

وحماد هذا مجهول لا يعرف .

٢ ـ وأما حديث عمران ؛ فله عنه طريقان :

الأولى : عن **إبراهيم بن إسحاق الجُعْفِيِّ** : ثنا **عبدالله بن عبد ربه العِجْلِيُّ** : ثنا شعبة عن قتادة عن حُمَيْدِ بن عبدالرحمن عن أبي سعيد الخدري عنه به .

أخرجه الحاكم ، وابن منده في «المعرفة» (٢/٨٣/٢) ، وأبو بكر بن خَلاد في «الثاني من حديثه» (٢/١١٤) ، وأبو بكر الشافعي في «حديثه» (١/٤) . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد ، وشواهده عن عبدالله بن مسعود صحيحة» !

كذا قال ! وردَّه الذهبي في الشطر الأول من كلامه ، فقال :

«قلت : ذا موضوع ، وشاهده صحيح» !

وأقول : لا صحة لهذا ولا لذاك .

وأما هذا ؛ فلجهالة عبدالله بن عبدربه العجلي ؛ فإني لم أجد من ذكره .

ومثله إبراهيم بن إسحاق الجعفي .

وأعلَّه ابن الجوزي بأنه من رواية **محمد بن يونس** عنه : عند ابن مردويه ، ومحمد بن يونس : هو الكديمي كذَّبوه .

فأقول : وعنه أخرجه من ذكرنا ؛ غيرَ الحاكم ؛ فإنه رواه عن **علي بن عبدالعزيز بن معاوية** عن إبراهيم بن إسحاق به .

وعلي هذا لم أعرفه أيضاً .

والطريق الأخرى : عن عمران بن خالد بن طَلِيقٍ أبي نُجَيْدٍ الضَّرِيرِ عن أبيه عن جده قال :

رأيت عمران بن حصين يُحِدُّ النظر إلى علي بن أبي طالب ، فقيل له؟! فقال : سمعت رسول الله ﷺ . . . فذكره .

أخرجه ابن السَّمَّاك في «الفوائد المنتقاة» (٢/٤/٢) ، وأبو بكر الأبهري في «جزء من الفوائد» (١٤٤/١ ـ ٢) ، وابن منده أيضاً في «المعرفة» ، والسِّلَفِيُّ في «الطُّيُورِيَّات» (٢/١١٦) .

وهذه الطريق علَّقها ابن الجوزي (٣٦٣/١) ، وقال :

«وخالد بن طليق ضعفوه» .

وخرَّجه السيوطي في «اللآلئ» (٣٤٥/١) من رواية الطبراني فقط .

قلت : وبه أعلَّه الهيثمي أيضاً (١١٩/٩) !

وإعلاله بابنه عمران أولى ؛ لأنه أشدّ من أبيه ضعفاً ، حتى قال أحمد :

«متروك الحديث» .

وذكر له الذهبي هذا الحديث ، وقال :

«وهذا باطل في نقدي» . وتعقّبه الحافظ بقوله :

«وقال العلائي : الحكم عليه بالبطلان فيه بُعْد ، ولكنه كما قال الخطيب : غريب» .

٣ ـ وأما حديث عائشة ؛ فيرويه عُبَادةُ بن صُهَيْبٍ قال : ثنا هشام بن عروة عن أبيه عنها .

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/١٨٢ ـ ١٨٣) . وقال :

«غريب من حديث هشام بن عروة ، ولم نكتبه إلا من حديث عبادة» .

قلت : وهو كذاب هالك ؛ كما قال الذهبي في «الضعفاء» .

لكن روي من غير طريقه ، فقال **الدِّينَوَرِيُّ** في «المجالسة» (١/٧/٢٧) ـ وعنه ابن عساكر (٢/١٥١/١٢) ـ : **ثنا علي بن سعيد قال : ثنا محمد بن عبدالله القاضي قال** : ثنا أبو أسامة عن هشام به .

ومحمد بن عبدالله القاضي لم أعرفه .

ومن طبقته : محمد بن عبدالله بن نُمَيْرٍ الهَمْداني الخَارِفِيُّ الثقة الثبت ، وأستبعد جداً أن يكون هو هذا ، وإن كانوا ذكروه في الرواة عن أبي أسامة ؛ لأنهم لم يصفوه بـ«القاضي» .

وعلي بن سعيد : هو الرازي ؛ قال الدارقطني :

«ليس بذاك ، تفرد بأشياء» .

ولا أستبعد أن تكون الآفة من الدينوري نفسه ؛ وهو أحمد بن مروان أبو بكر القاضي المالكي ؛ فإنه كان متهماً عند الدارقطني بوضع الحديث .

وروى أبو القاسم الحلبي في «حديثه» (٢/١١٣) ـ وعنه ابن عساكر (٢/١٥١/١٢) ـ : **نا أبو علي الحسين بن عبدالغفار بن عمرو الأَزْدِيُّ** : نا دُحَيْمٌ : نا شعيب بن إسحاق عن هشام بن عروة به .

وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات ؛ غير الحسين هذا ؛ قال الدارقطني :

«متروك» . وقال ابن عدي :

«روى عن جماعة لم يَحْتَمِلْ سنُّه لقاءهم ، وله مناكير» .

قلت : فهو آفة هذه الطريق .

٤ ـ **وأما حديث أبي بكر الصديق** ؛ فيرويه القاضي محمد بن عبدالله الجُعْفِيُّ قال : حدثني **أبو الحسين محمد بن أحمد بن مَخْزُوم** ـ وَحْدِي ـ قال : حدثني محمد بن الحسن الرَّقِّيُّ ـ وَحْدِي ـ قال : حدثني مُؤَمَّلُ بن إِهَابٍ ـ وَحْدِي ـ قال : حدثني عبدالرزاق ـ وَحْدِي ـ قال : حدثني مَعْمَرٌ ـ وَحْدِي ـ قال : حدثني الزهري ـ وَحْدِي ـ عن عروة عن عائشة عنه .

أخرجه ابن النَّجَّار في «ذيل التاريخ» (١/١٢٧/١٠) ، وابن الجوزي في «الموضوعات» (٣٥٨/١) ، وابن حجر في «المسلسلات» (٢/١٠٨) ، وقال ابن الجوزي :

«موضوع ، سرقه أحد الكوفيين الغلاة ، والله أعلم هل هو الجعفي أو شيخه؟!» .

قلت : الجعفي هذا ؛ أظنه محمد بن عبدالله بن الحسين أبا عبدالله الجعفي القاضي الكوفي المعروف بابن الهَرَوَانِيِّ ، ترجمه الخطيب ترجمة جيدة ؛ وقال (٤٧٢/٥) :

«وكان ثقةً فاضلاً جليلاً ، يقرئ القرآن ، ويفتي في الفقه على مذهب أبي حنيفة ، توفي سنة (٤٠٢) وله خمس وتسعون سنة» .

فهو بريء العهدة من هذا الحديث ، فالحمل فيه على شيخه أبي الحسين محمد بن أحمد بن مخزوم ؛ فإنه مترجم في «الميزان» بما يُدينه ، فقال :

«قال حمزة السهمي : سألت أبا محمد بن غلام الزهري عنه؟ فقال : ضعيف . وسألت أبا الحسن التمار عنه؟ فقال : كان يكذب ، مات بعد الثلاثين والثلاث مئة» .

فهو آفة هذه الطريق . والموفق الله .

وقد ذكر له ابن الجوزي طريقاً أخرى عن الزهري به .

وفيها **الحسن بن علي بن زكريا العَدَوِيُّ** ؛ وهو كذاب وضاع .

وقد ركَّب هذا الكذّاب عدّة أسانيد لهذا الحديث ؛ كما يأتي .

٥ ـ وأما حديث أبي هريرة ؛ فيرويه **الحسن بن علي العدوي** المذكور ـ بثلاثة أسانيد له افتعلها ـ عن الأعمش عن أبي صالح عنه .

أخرجها ابن عدي (٢/٩٢) ـ مع إسناد رابع له عن أنس ـ ؛ ثم قال :

«وهذه الأحاديث بهذه الأسانيد باطلة ، والحسن بن علي يضع الحديث» .

وله طريق أخرى عن أبي هريرة : عند ابن عساكر (٢/١٥١/١٢) .

٦ ـ وأما حديث أنس ؛ فيرويه **مَطَرُ بن أبي مَطَرٍ** عنه .

أخرجه ابن عدي (١/٣٣٥) . وقال :

«مطر هذا ؛ إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق» .

قلت : وهو مطر بن ميمون ؛ قال الحاكم وأبو نعيم :

«روى عن أنس الموضوعات» . وقال ابن الجوزي (١/٣٦٢) :

«قال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الأثبات ؛ لا تحلّ الرواية عنه» .

وذكر له طريقين آخرين عن أنس ، في أحدهما : العدوي الكذاب كما تقدم .

وفي الآخر: **محمد بن القاسم الأسدي** ؛ قال الدارقطني :

«يكذب» . وقال أحمد :

«أحاديثه موضوعة» .

٧ ـ وأما حديث معاذ ؛ فيرويه محمد بن إسماعيل بن موسى الرازي قال : نبأنا **محمد بن أيوب** قال : نبأنا هَوْذَةُ بن خليفة قال : نبأنا ابن جريج عن أبي صالح عن أبي هريرة قال :

رأيت معاذ بن جبل يُدِيمُ النظر إلى علي بن أبي طالب ، فقلت : ما لك تديم النظر إلى عليّ كأنك لم تره؟! فقال : سمعت رسول الله ﷺ : فذكره .

أخرجه الخطيب (٢/٥١) ، وعنه ابن الجوزي (١/٣٥٩) . وقال :

«محمد بن أيوب ؛ لا يعرف أنه سمع من هوذة ولا روى عنه . قال ابن حبان :

يروي الموضوع ، لا يحل الاحتجاج به» . وفي «الميزان» :

«قال أبو حاتم : كذاب» .

وأما الخطيب ؛ فأعلَّه بالراوي عنه ، فقال :

«وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل ، لا أعلم جاء به إلا محمد بن إسماعيل الرازي ، وكان غير ثقة ، على أنا لا نعلم أن محمد بن أيوب روى عن هوذة بن خليفة شيئاً قط ، ولا سمع منه» .

وتبعه الذهبي ؛ فقال في ترجمة ابن إسماعيل هذا :

«المتهم بوضعه : الرازي» .

وقد وجدت له طريقاً أخرى عن أبي صالح عن معاذ به .

أخرجه أبو بكر بن خَلاد في «الثاني من حديثه» (٢/١١٤) : نا **محمد بن يونس** : نا عبدالحميد بن يحيى : نا **سَوَّار بن مصعب عن الكلبي** عنه .

والكلبي : اسمه محمد بن السائب بن بشر ، متهم بالكذب .

وسوار بن مصعب متروك .

ومحمد بن يونس هو الكديمي الوضّاع المتقدم .

٨ ـ **وأما حديث عثمان ؛ فيرويه محمد بن غسان الأنصاري عن يونس مولى الرشيد عن المأمون : سمعت الرشيد يقول : سمعت المهدي يقول : سمعت المنصور** يقول : **سمعت أبي** يقول : **سمعت** جدي يقول : **سمعت** ابن عباس يقول عن عثمان مرفوعاً به .

أخرجه أبو الحسين الأبنوسي في «الفوائد» (١/٢٣) ، وعنه ابن عساكر (٢/١٥١/١٢) ، وابن الجوزي (١/٣٥٨) ، وأعلَّه بقوله (١/٣٦٢) :

«رواته مجاهيل» .

وهم مَنْ دون جدّ المنصور .

٩ ـ **وفي الباب** : عند ابن الجوزي **عن جابر** ؛ وفيه **العدوي** الكذاب المتقدم .

١٠ ـ **وثوبان** ؛ وفيه **يحيى بن سلمة بن كهيل** ؛ وهو متروك ؛ كما قال النسائي والدارقطني .

وجملة القول ؛ أن الحديث ـ مع هذه الطرق الكثيرة ـ لم تطمئن النفس لصحته ؛ لأن أكثرها من رواية الكذّابين والوضّاعين ، وسائرها من رواية المتروكين

والمجهولين الذين لا يبعد أن يكونوا ممن يسرقون الحديث ، ويركِّبون له الأسانيد الصحيحة . ولذلك فما أبعدَ ابن الجوزي عن الصواب حين حكم عليه بالوضع . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٤٧٠٣ ـ (النَّمِيمَةُ والشَّتِيمَةُ والحَمِيَّةُ في النَّارِ ، ولا يَجْتَمِعْنَ في صَدْرِ مُؤْمِن)[1] .

ضعيف . رواه الطبراني في «الكبير» (٣/٢٠٨ ـ ٢٠٩) ، وأبو أمية الطَّرَسُوسِيُّ في «مسند ابن عمر» (١/٢٠٢) عن **محمد بن يزيد بن سنان** قال : ثنا **يزيد** قال : قال عطاء : أخبرني عبدالله بن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ محمد بن يزيد بن سنان ، وأبوه يزيد ؛ ضعيفان ، والأب أشدّ ضعفاً من الابن .

٤٧٠٤ ـ (النِّيَّةُ الحسَنةُ تُدْخِلُ صاحِبَها الجنَّةَ ، والخُلُقُ الحَسَنُ يُدْخِلُ صاحِبَهُ الجنَّةَ ، والجِوارُ الحَسَنُ يُدْخِلُ صاحِبَهُ الجنّةَ . فقال رجل : وإن كان رَجُلَ سُوءٍ؟ قال : نعم ؛ على رُغْمِ أنْفِكَ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٤/١١٢ ـ ١١٣) عن **محمد بن عبدالرحيم بن حَبِيبٍ** : حدثنا **أبي** : حدثنا **إسماعيل بن يحيى** عن ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً به .

قلت : وهذا موضوع ؛ إسماعيل بن يحيى : هو أبو يحيى التيمي ؛ كذاب وضاع ؛ كما تقدم مراراً .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «سيأتي بأوسع مما هنا ، برقم (٦٦٦٦)» **(الناشر)** .

ومحمد بن عبدالرحيم بن حبيب ؛ لم أجد من ترجمه .

وأما أبوه عبدالرحيم ؛ فالظاهر أنه ابن حبيب الفَارِيَابِيُّ . وبه جزم المناوي ؛ قال ابن حبان :

«لعله وضع أكثر من خمس مئة حديث على رسول الله ﷺ » . وقال أبو نعيم :

«روى عن ابنِ عيينةَ وبقيةَ : الموضوعاتِ» .

قلت : فهو الذي اختلق هذا الحديث ، أو شيخه .

ومثله في البطلان : ما أخرجه الخطيب (٤٤٨/١٢) من طريق **القاسم بن نَصْرِ الطَّبَّاخ** : حدثنا سليمان بن محمد بن الفضل : أخبرنا أبو معمر : حدثنا **إسماعيل** عن قُرَّةَ عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً ؛ بلفظ :

«النيّةُ الصادقةُ معلّقةٌ بالعرش ، فإذا صدق العبدُ نيتَهُ ؛ تحرَّكَ العرش ؛ فيغفر له» .

أورده في ترجمة القاسم هذا ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وقال الذهبي في «الميزان» :

«لا يعرف ، أتى بخبر باطل عجيب» . ثم ساق هذا الحديث .

وأقره الحافظ في «اللسان» .

قلت : وإسماعيل الذي رواه عن قرة ؛ لا أستبعد أن يكون هو ابن يحيى التيمي الكذاب ؛ الذي في إسناد الحديث الذي قبله . والله أعلم .

٤٧٠٥ - (نَهَى أَنْ يُصافَحَ الْمُشْرِكُونَ ، أَوْ يُكْنَوا ، أَوْ يُرحَّبَ بِهِم) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم (٢٣٦/٩) عن بقية : حدثني **محمد القُشَيْرِيّ** عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً . وقال :

«غريب من حديث أبي الزبير، تفرد به بقية عن القشيري».

قلت: وهو ابن عبدالرحمن القشيري الكوفي؛ قال الذهبي:

«وفيه جهالة، وهو متهم، ليس بثقة؛ قال ابن عدي: منكر الحديث. وقال أبو الفتح الأزدي: كذاب متروك الحديث».

٤٧٠٦ - (نَهَى أَنْ تُكْسَرَ سَكَّةُ الْمُسْلِمِينَ الجائِزَةُ بَيْنَهم؛ إلا مِنْ بَأْسٍ).

ضعيف. أخرجه أبو داود (٣٤٤٩)، وابن ماجه (٢٢٦٣)، والحاكم (٣١/٢)، وأحمد (٤١٩/٣)، وابن عدي (٣٥٥/١ - ٢) عن معتمر بن سليمان قال: سمعت **محمد بن فَضَاءٍ** يحدث، عن أبيه، عن علقمة بن عبدالله عن أبيه مرفوعاً:

وأخرجه الكَشِّيُّ في «جزء الأنصاري» (ق١/٨)، ومن طريقه الحاكم أيضاً، والبيهقي (٣٣/٦) عن محمد بن عبدالله الأنصاري: ثنا محمد بن فضاء به، وزاد:

أن يكسر درهماً فيجعل فضة، أو يكسر الدينار فيجعل ذهباً.

وسكت الحاكم عن إسناده، وكذا الذهبي!

وأما الحافظ السخاوي؛ فقد ذكر في «الفتاوى الحديثية» (٢/١) أن الحاكم صححه، ولذلك فقد تعقَّبه بقوله:

«وسكت عليه أبو داود، فهو عنده صالح للاحتجاج، وهو عجيب منهما؛ لأن مداره على محمد بن فضاء...».

قلت: وهو متفق على ضعفه. ولذلك قال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف».

وأبوه فضاء - وهو ابن خالد الجَهْضَمِيُّ البصري - مجهول.

٤٧٠٧ - (نَهَى أنْ يَتَخلَّى رَجُلٌ تحتَ شَجَرةٍ مُثْمِرَةٍ ، ونَهى أنْ يَتخلَّى الرَّجُلُ علَى ضفَّةِ نَهْرٍ جارٍ) .

ضعيف جداً . رواه العقيلي في «الضعفاء» (٣٥٥) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٤/٩٣) ، عن **الفُرَات بن السَّائِبِ** عن ميمون بن مهران عن ابن عمر مرفوعاً . وقال العقيلي :

«الفرات بن السائب ؛ قال البخاري : تركوه ، منكر الحديث . وقال أحمد : هو قريب من **محمد بن زياد الطَّحَّان** في ميمون ؛ يتهم بما يتهم به ذاك . وقال ابن معين : ليس بشيء» . ثم قال :

«فيه رواية من غير هذا الوجه يقارب هذه الرواية» .

قلت : وقال البخاري في «التاريخ الصغير» (١٨٥) :

«سكتوا عنه» ، وهذا كناية عن شدة ضعفه . وقال النسائي في «الضعفاء» (٢٥) :

«متروك الحديث» .

ومن طريقه : رواه ابن عدي (٢/٢٦٤) . وقال :

«وعامة أحاديثه - خاصة عن ميمون بن مهران - مناكير» .

أقول : ولعلَّ الرواية التي تقارب هذا الحديث - كما أشار العقيلي - إنما هي حديث ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

«اتّقوا الملاعن الثلاثة : أن يقعد أحدكم في ظلٍّ يُستظل به ، أو في طريق ، أو في نقع ماء» .

وهو حديث حسن ، مخرج في «الإرواء» (٦٢) .

ثم روى ابن عدي (١/٢٤١) عن فِهْرِ بنِ بِشْرٍ : حدثنا عمر بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً بالشطر الأول منه . وقال :

«عمر بن موسى الوَجِيهِيُّ يضع الحديث» .

٤٧٠٨ - (نَهى أَنْ يَسْتَوْفِزَ الرَّجُلُ في صَلاتِهِ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٢٧١/١) عن سعيد بن أبي عَرُوبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب مرفوعاً . وقال :

«صحيح على شرط البخاري» ! ووافقه الذهبي !

وأقول : كلا ؛ فإن البخاري لم يرو عن الحسن عن سمرة معنعناً ؛ لأنه مدلس ، فما لم يصرح بالتحديث ؛ فليس بحجة .

ورواه سعيد بن بَشِيرٍ عن قتادة بلفظ :

أمرنا رسول الله ﷺ أن نَعْتَدِلَ في الجلوسِ ، وأن لا نَسْتَوفِزَ .

أخرجه أحمد (١٠/٥) .

وسعيد بن بشير فيه كلام ؛ كما قال الهيثمي (٨٦/٢) ، وقال :

«رواه البزار ، والطبراني في «الأوسط» من طريقه» !

ففاته أنه في «المسند» !

٤٧٠٩ - (نَهَى أَنْ يُسَمَّى كَلْبٌ وكُلَيْبٌ) .

ضعيف . رواه العقيلي في «الضعفاء» (٢٩٩) ، والطبراني (١/٥٨/١) عن علي ابن غراب عن صالح بن حَيَّان عن ابن بُرَيْدَةَ عن أبيه مرفوعاً . وقال العقيلي :

«لا يتابع عليه، ولا يعرف إلا به».

يعني: علي بن غراب. [وكان قد قال:] «حدثنا عبدالله بن أحمد قال: سألت أبي عن علي بن غراب المُحَاربي؟ قال: ليس لي به خبرة، سمعت منه مجلساً واحداً، كان يدلس، ما أراه إلا صدوقاً». وفي «التقريب»:

«صدوق يدلس، أفرط ابن حبان في تضعيفه».

قلت: وبقية رجال الإسناد ثقات؛ فلولا تدليس علي بن غراب؛ لقلت بصحته.

٤٧١٠ - (نَهَى أَنْ يُشارَ إِلَى المَطَرِ).

ضعيف. أخرجه البيهقي (٣/٣٦٣) عن الكُدَيْمِيِّ: ثنا أبو عاصم النَّبِيل: ثنا عبدالله بن عبدالرحمن - يعني: ابن أبي حسين - قال - يعني: أبا عاصم -: وأفادنيه ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً. وقال:

«وقد روي من وجه آخر ضعيف».

قلت: والكديمي: اسمه محمد بن يونس بن موسى، وكان يضع الحديث؛ كما قال ابن حبان وغيره.

وقد خالفه محمد بن بشار؛ فقال: حدثني أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن أبي حسين: أن النبي ﷺ . . . فذكره.

أخرجه البيهقي أيضاً. وقال:

«هذا هو المحفوظ مرسلاً».

قلت: ورجاله ثقات. فعلَّة الحديث الإرسال.

٤٧١١ ـ (نَهى أنْ يُضَحَّى لَيلاً) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/١٢٢/٣) عن **سليمان بن سَلَمَةَ الخَبَائِرِيِّ** : نا بقية بن الوليد : حدثني **أبو محمد** عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الخبائري هذا ؛ فإنه كان يكذب ؛ كما قال ابن الجُنَيد .

وذكر له الذهبي أحاديث أنكرت عليه ؛ وقال :

«إنها من بلاياه» ! وقال في أحدها :

«هذا موضوع» .

وأبو محمد لم أعرفه ، والظاهر أنه من شيوخ بقية المجهولين .

٤٧١٢ ـ (كانَ يَنْهانا أنْ نَعْجُمَ النَّوى طَبْخاً) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١٣٢/٢) ، وأحمد (٢٩٢/٦) عن **ثابت بن عُمَارة** : حدثتني **رَيْطَةُ** عن **كَبْشَةَ بنت أبي مريم** قالت :

«سألت أم سلمة : ما كان النبي ﷺ ينهى عنه؟ قالت . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ كبشة و ريطة ـ وهي بنت حريث ـ لا تُعرفان .

وثابت بن عمارة صدوق فيه لين .

٤٧١٣ ـ (نَهى أنْ يُقالَ للمُسلمِ : صَرُورةٌ) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني (ص٢٨٦) ، والبيهقي (١٦٤/٥ ـ ١٦٥) عن عمر

ابن قيس عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال البيهقي :

«عمر بن قيس ليس بالقوي» .

قلت : وهو المعروف بـ(سندل) ، وهو متروك ؛ كما في «التقريب» .

ثم أخرج البيهقي ، وأبو داود أيضاً (١/٢٧٣) ، وأحمد (١/٣١٢) عن **عمر بن عطاء** عن عكرمة . . . بلفظ :

«لا صَرُورةَ في الإسلام» .

وعمر بن عطاء ـ وهو ابن وَرَازٍ ـ ضعيف ؛ كما قال الحافظ .

وأخرج الدارقطني ، والبيهقي من طريق **معاوية بن هشام** : ثنا سفيان عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس ـ أراه رفعه ـ قال :

«لا يقولنّ أحدكم : إني صَرُورة» . وقال البيهقي :

«قال سليمان بن أحمد (يعني : الطبراني) : لم يرفعه عن سفيان إلا معاوية» .

قلت : وهو صدوق له أوهام ؛ كما في «التقريب» . وهو ـ مع شكِّه في رفعه ، كما يفيده قوله : «أراه رفعه» ؛ فيبدو من صنيع البيهقي أنه ـ قد خولف في رفعه ؛ فقد قال البيهقي :

«ورواه ابن جريج عن عمرو عن عكرمة من قوله ، ونفى أن يكون ذلك عن ابن عباس أو عن النبي ﷺ . (قال :) وقد رواه سفيان بن عيينة عن عمرو عن عكرمة عن النبي ﷺ مرسلاً . فالله أعلم» .

٤٧١٤ ـ (نَهى أَنْ يكونَ الإمامُ مُؤَذِّناً) .

ضعيف . أخرجه الغطريف في «جزئه» (١/٦١) ، وابن عدي (٢/١٤) ، وعنه

البيهقي في «السنن» (٤٣٣/١) عن **إسماعيل بن عمرو البَجَلِيِّ : ثنا جعفر بن زياد** عن محمد بن سُوقَةَ عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبدالله مرفوعاً . وقال البيهقي :

«إسناده ضعيف بمرة ؛ إسماعيل بن عمرو بن نَجِيحٍ أبي إسحاق الكوفي حدث بأحاديث لم يتابع عليها ، وجعفر بن زياد ضعيف» . وقال ابن عدي :

«إسماعيل لا يتابعه عليه أحد ، وهو ضعيف» !

كذا قال ! وقد وجدت له متابعاً ؛ فقال أبو محمد الخُلْدِيُّ في «جزء من فوائده» (١/٤٩) : أخبرنا **القاسم** (يعني : ابنَ مُحَمَّدٍ الدَّلالَ) : ثنا أبو عبدالله عن محمد بن سوقة به .

والقاسم هذا ؛ ضعفه الدارقطني .

وذكره ابن حبان في «الثقات» .

وأخرج له الحاكم في «المستدرك» ؛ كما قال الحافظ في «اللسان» .

قلت : فهذه متابعة لا بأس بها لإسماعيل .

وأبو عبدالله : كُنيةُ جعفر بن زياد الذي في الإسناد الأول .

وإطلاق البيهقي الضعف عليه فيه نظر عندي ؛ فإني لم أره لأحد من أئمة الجرح والتعديل قبله ! بل قال فيه أحمد ، وأبو حاتم :

«صالح الحديث» . وقال أبو زرعة ، وأبو داود :

«صدوق» .

ووثقه ابن معين في رواية جماعة عنه، وكذا الفسوي، وعثمان بن أبي شيبة، والعجلي.

وأما في التجريح؛ فلم أجد ما يمكن إدخاله فيه إلا روايتين:

الأولى: قول عثمان الدارمي: سئل يحيى عنه؟ فقال بيده؛ لم يثبته، ولم يضعفه.

وهذا؛ الجواب عنه واضح، وهو أنه ليس جرحاً ولا توثيقاً، وإنما هو التوقف، فيقدم عليه رواية الجماعة المتقدمة عنه الصريحة في التوثيق.

والأخرى: إيراد ابن حبان إياه في «الضعفاء»، وقوله فيه:

«كثير الرواية عن الضعفاء، وإذا روى عن الثقات تفرد عنهم بأشياء، في القلب منها شيء».

قلت: وهذا جرح مبهم؛ فإنه بعد ثبوتِ العدالة، فلا يضر مجرّد التفرد، وإنما يضرّ المخالفة لمن هو أوثق، فمَنْ مِنَ الثقات لم يتفرد ببعض الأحاديث؟!

وأما إكثاره من الرواية عن الضعفاء فلا لوم عليه في ذلك؛ فإنه ﴿لا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾، وليس هو متفرداً بالرواية عنهم، كما لا يخفى على أولي النهى.

نعم؛ قد قال غير واحد من الأئمة بأنه كان يتشيع، وهذا ليس جرحاً في الرواية، كما هو مقرّر في علم مصطلح الحديث؛ لأن العبرة فيها إنما هو الضبط والصدق، وهذا قد ثبت لجعفر بما سبق من شهادة العلماء فيه.

ولذلك؛ فإني أرى ـ بعد ثبوت تلك المتابعة لإسماعيل ـ أن الحديث حسن. والله تعالى أعلم.

ثم تبيَّنت أن المتابعة غير ثابتة ، والسبب أنه سقط من قلمي ـ في المُسَوَّدَةِ التي فيـها هذا الإسناد ـ الرجل الذي بين القـاسم الدلال وأبي عـبدالله ، وهو آفـة هذه الطريق ! والصواب هكذا : أخبرنا القاسم : ثنا إبراهيم الضَّبِّيُّ : ثنا أبو عبدالله . . .

وإبراهيم هذا : هو ابن محـمـد بن ميـمون ، كـمـا في حـديث آخر سـاقـه عن القاسم عنه (ق٤٦/٢) .

وابن ميمون هذا ؛ قال الذهبي :

«من أجْلاد الشيعة ، لا أعرفه ، روى حديثاً موضوعاً» .

ثم ساق حديثاً في فضل علي وأنه سيد المسلمين ، وقائد الغرّ المحجلين ، وخاتم الوصيين .

فهو متهم . وقال الحافظ العراقي :

«ليس بثقة» .

قلت : فمثله لا يستشهد به ولا كرامة ! فيبقى الحديث على الضعف . والله تعالى أعلم .

٤٧١٥ ـ (نَهَى أَنْ يُنْفَخَ في الطَّعامِ والشَّرابِ والثَّمَرةِ) .

ضعيف بهذا التمام . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/١٣٥/٣) عن محـمـد بن جابر عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس قال . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ محمد بن جابر هذا ـ وهو الحنفي اليمامي ـ ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، ذهبت كتبه ، فساء حفظه ، وخلط كثيراً ، وعمي ، فصار يلقَّن ، ورجَّحه أبو حاتم على ابن لهيعة» .

قلت : ومما يدل على سوء حفظه : زيادته في هذا الحديث قوله : و«الثمرة» .

فقد رواه عبدالكريم الجزري عن عكرمة به ؛ دونها .

أخرجه أحمد (١/٣٠٩ ، ٣٥٧) .

قلت : وإسناده صحيح .

٤٧١٦ - (نَهَى عَنْ أَكْلِ الرَّخَمَةِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي (٢/١٢١) ، وعنه البيهقي (٩/٣١٧) عن وارث بن الفضل : ثنا خلف بن أيوب : ثنا خارجة بن مصعب عن عبدالمجيد بن سهيل عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال البيهقي :

«لم أكتبه إلا بهذا الإسناد ، وليس بالقوي» .

قلت : بل هو ضعيف جدّاً ؛ فإن خارجة هذا - وهو أبو الحَجَّاج السَّرَخْسِيُّ - ؛ قال الحافظ :

«متروك ، وكان يدلس عن الكذابين ، ويقال : إن ابن معين كذبه» .

وخلف بن أيوب ؛ ضعفه ابن معين .

ووارث بن الفضل ؛ لم أجد من ترجمه .

٤٧١٧ - (نَهَى عَنِ الذَّبِيحَةِ أَنْ تُفْرَسَ قبل أنْ تَمُوتَ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٢/٢٤٨/١٣٠١٣) ، والبيهقي

(٢٨٠/٩) ، والضياء المقدسي في «المختارة» (٢/٢٧٣/٦٢) عن **شهر بن حوشب** عن ابن عباس مرفوعاً . وقال البيهقي :

«هذا إسناد ضعيف» .

قلت : لسوء حفظ شهر بن حوشب .

(تُفْرَس) : تُدَقّ عنُقها .

٤٧١٨ - (نَهى عَنِ السِّواكِ بِعُودِ الرَّيْحانِ والرُّمَّانِ ؛ وقال : إنَّهُ يحرِّكُ عِرْقَ الجُذامِ) .

ضعيف . رواه أبو نعيم في «الطب النبوي» (١/٢ - نسخة الشيخ السفرجلاني) عن الحكم بن موسى : ثنا عيسى بن يونس : ثنا **أبو بكر بن أبي مريم** عن ضَمْرَةَ ابن حبيب **قال** . . . فذكره .

وكذا رواه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده» (ص٣٦ من زوائده) عن أبي بكر به .

قلت : وهو - مع إرساله - ضعيف الإسناد ؛ فإن ابن أبي مريم كان اختلط .

٤٧١٩ - (نَهَى عنِ السَّوْم قبلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وعَنْ ذَبْحِ ذَواتِ الدَّرِّ) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (٢٢/٢) ، والحاكم (٢٣٤/٤) ، وابن عدي (٢/١٣٣) ، والخطابي في «غريب الحديث» (١/١٣٥) ، والضياء في «المختارة» (١/٢٢٥) عن **الربيع بن حبيب** - أخي عائذ بن حبيب - عن **نَوْفَلِ بن عبدالملك** عن أبيه عن علي بن أبي طالب مرفوعاً . وقال الضياء :

«الربيع بن حبيب أبو سلمة ؛ وثقه أحمد ويحيى . وقال أبو حاتم الرازي : ليس بقوي ، وأحاديثه عن نوفل مناكير» .

قلت : ونوفل بن عبدالملك ؛ قال أبو حاتم :

«مجهول» . وقال ابن معين :

«ليس بشيء» .

لكن الشطر الثاني من الحديث ؛ يشهد له حديث ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ لأبي الهَيْثَمِ بن التَّيِّهان :

«إيّاكَ واللَّبون ! اذبح لنا عَناقاً» .

أخرجه الحاكم أيضاً . وقال :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي .

وله شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً .

أخرجه مسلم (١١٦/٦ - ١١٧) ، وابن ماجه (٢٨٤/٢ - ٢٨٥) ، وكذا الترمذي في «الشمائل» (١١٩ - بتحقيقي) و«السنن» . وقال :

«حسن صحيح غريب» .

وشاهد آخر من حديث أبي بكر بن أبي قحافة أن رسول الله ﷺ قال :

«إيّاك والحَلُوب - أو قال : ذات الدر - » .

أخرجه ابن ماجه أيضاً .

وفيه يحيى بن عبيدالله - وهو التيمي المدني - متروك ؛ كما في «التقريب» ، فلا يستشهد به .

(تنبيه) : تحرَّف لفظ : (السَّوْم) في هذا الحديث على الحافظ المنذري إلى لفظ : (النوم) ! فأورده لذلك في باب «الترغيب في البكور في طلب الرزق» من كتابه «الترغيب والترهيب» (٥/٣) !

ونبَّه على ذلك الحافظُ الناجيُّ في «عجالة الإملاء» (ق١٥٨/٢) .

٤٧٢٠ - (نَهَى عَنِ الصَّرْفِ ؛ قبلَ موتِه بِشَهْرينِ) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (ص١٣١ - زوائده) عن بَحْرِ بن كُنَيْزٍ عن عبدالعزيز بن أبي بكرة عن أبيه مرفوعاً . وقال :

«لا نعلمه بهذا اللفظ إلا عن أبي بكرة ، وبحر : هو جد عمرو بن علي ؛ لين الحديث» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

وكذا قال الهيثمي في «المجمع» (١١٦/٤) بعد ما عزاه للبزار وحده .

وأما السيوطي في «الجامع» فعزاه لـ(طب) أيضاً ؛ يعني «المعجم الكبير» للطبراني . والله أعلم .

٤٧٢١ - (نَهَى عَنِ الصَّلاةِ في السَّراويلِ) .

ضعيف . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص٩١) ، والخطيب في «التاريخ» (١٣٨/٥) عن الحسين بن وَرْدان عن أبي الزبير عن جابر رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علتان :

الأولى : عنعنة أبي الزبير ؛ فإنه كان مدلساً .

والأخرى : الحسين بن وردان ؛ قال العقيلي عقبه :

«لا يتابع عليه ، ولا يعرف إلا به» . وقال الذهبي فيه :

«لا يعرف ، وحديثه هذا منكر . قال أبو حاتم : ليس بالقوي . قلت : والحديث يروى نحوه من حديث بريدة» .

قلت : حديث بريدة فيه زيادة :

وليس عليه رداء .

وهو حسن ، مخرج في «صحيح أبي داود» (٦٤٦) .

٤٧٢٢ - (نَهى عَنْ لُبسِ الحَـرِيرِ ، وعنْ لُبسِ الذَّهَب إلا مُـقَطَّعـاً ، وعنْ رُكُوبِ [جُلودِ] النُّمور ، وعَنِ الشُّرْبِ في آنيةِ [الذهبِ و] الفضّةِ ، وعنْ جمع بينَ حجٍّ وعُمْرَةٍ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢٨٣/١) ، والنسائي (٢٨٦/٢) - الفقرة الثانية منه - ، والطحاوي في «مشكل الآثار» (٢٦٣/٤ - ٢٦٤) - الفقرة الثالثة - ، وأحمد (٩٢/٤ و٩٥ و٩٩) - والسياق له - ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٥٢/١٩ - ٣٥٤) عن قتادة عن أبي شَيْخٍ الهُنَائِيِّ قال :

كنت في ملأ من أصحاب رسول الله ﷺ عند معاوية ، فقال معاوية : أَنْشدُكُمُ الله ؛ أتعلمون أن رسول الله نهى عن لبس الحرير؟! قالوا : اللهم نعم . . . قال : وأنا أشهد . . . فذكر الحديث على هذه الوتيرة من المناشدة في كل فقرة ، وجوابهم بـ : اللهم نعم . . . ؛ إلا الفقرة الأخيرة ففيه :

قالوا : أما هذا فلا . قال : أما إنها معهنَّ [ولكنكم نسيتم] .

ورجـاله ثقـات رجـال الشيخـين ؛ غير أبي شيـخٍ الهنـائي ، واسمـه خيــوان ـ بالمعجـمـة ؛ وقـيل : بالمهملة ـ بن خالدٍ ؛ وثقه ابن سعدٍ وابن حبان والعجلي ، وروى عنه جمع من الثقات . ولذلك قال الحافظ :

«وهو ثقة» .

وأما قول ابن قيم الجوزية :

«إنه مجهول» ! فمردود عليه ؛ لمخالفته لمن ذكرنا من الأئمة .

وكأنه ذهب إلى ذلك ؛ لمخالفة الفقرة الأخيرة للأحاديث المتواترة في إقراره ﷺ الجمع بين الحج والعمرة من القارنين الذين ساقوا الهدي ، والمتمتِّعين بالعمرة إلى الحج ! ولذلك قال ابن القيم رحمه الله تعالى في «زاد المعاد» (١/٢٦٤) :

«ونحن نُشْهِدُ اللهَ أن هذا وَهَمٌ من معاوية ، أو كـذبٌ عليه ، فلم يَنْهَ رسول الله ﷺ عن ذلك قط . وأبو شيخ لا يحتج به ، فضلاً عن أن يقدم على الثقات الحفاظ الأعلام ، وإن روى عنه قتادة ويحيى بن أبي كثير . واسمه خيوان بن خالد ـ بالخاء المعجمة ـ وهو مجهول» !!

أقول : لو أنه اقتصر على التوهيم أو التكذيب المذْكُورَيْن ؛ لكان أقرب إلى الصواب من التجهيل للثقة ، المستلزم لرد أقوال أولئك الأئمة بدون حجة ! وكان يمكنه الخلاص من ذلك لو أنه أمعن النظر في هذا الإسناد وفي غيره عن أبي شيخ إذن لوجد فيه علّتين ، تغنيانه من كل ما ذكر من التوهيم والتجهيل !

الأولى : عنعنة قتادة ؛ فإنه مذكور بالتدليس ، ومعلوم أن المدلس لا يحتج به بحديثه إذا عنعن ، لا سيما عندما يضيق الدرب على الباحث ؛ فلا يجد في الحديث المنكر علّة ظاهرة غير العنعنة .

والأخرى : مخالفة يحيى بن أبي كثير لقتادة في إسناده ، فقال يحيى : حدثني أبو شيخ الهنائي عن **أخيه حِمَّان** :

أن معاوية ـ عام حجَّ ـ جمعَ نفراً من أصحاب رسول الله ﷺ في الكعبة . . . فذكره باختصار بعض فقراته .

أخرجه النسائي ، والطحاوي ، وأحمد (٩٦/٤) ، والطبراني (٣٥٤/١٩ ـ ٣٥٦) .

وحمان هذا لا يدرى من هو؟! كما قال الذهبي ؛ فهو علة الحديث ، وليس جهالة أبي شيخ . والله أعلم .

وإنما يستنكر من هذا الحديث : النهي الأخير منه ؛ لما ذكرنا من مخالفته للأحاديث المتواترة .

وأما سائر الحديث ؛ فثابت من طرق وأحاديث أخرى .

أما النهي عن لبس الحرير والشرب في آنية الذهب والفضة ؛ فأشهر من أن يذكر .

وأما النهي عن لبس الذهب إلا مقطعاً ، وركوب النِّمار ؛ فرواه **ميمون القَنَّاد** عن أبي قِلابة عن معاوية به .

أخرجه النسائي ، وأحمد (٩٣/٤) .

ورجاله ثقات ؛ غير ميمون القناد ؛ فهو مقبول عند الحافظ .

وروى أبو المعتمر عن ابن سيرين عن معاوية مرفوعاً ؛ بلفظ :

«لا تركبوا الخَزَّ ولا النِّمَار» .

أخرجه أبو داود (١٨٦/٢) ، وأحمد (٩٣/٤) .

وإسناده صحيح ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير أبي المعتمر هذا ؛ واسمه يزيد بن طهمان ؛ وهو ثقة .

وروى بقية عن بَحِيرٍ عن خالد أنه قال :

وَفِدَ المقدام بن مَعْدي كَرِبَ إلى معاوية بن أبي سفيان ، فقال : . . يا معاوية . . فأنشدك بالله ؛ هل سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن لبس الحرير؟ قال : نعم . قال : فأنشدك الله ؛ هل سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن لبس الذهب؟ قال : نعم . قال : فأنشدك الله ؛ هل تعلم أن رسول الله ﷺ نهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها؟ قال : نعم .

أخرجه أبو داود (٢/١٨٦) ، والنسائي (٢/١٩٢) ، وأحمد (٤/١٣٢ ـ ١٣٣) ـ الفقرة الأخيرة منه بلفظ ـ :

«نهى عن الحرير والذهب ، وعن مياثر النمور . . .» ، وفيه مرفوعاً :

«هذا مني (يعني : الحسن) ، وحسين من علي[1]» .

وإسناده جيد ، صرح بقيةُ فيه بالتحديث .

وفي الباب : عن علي ، ووالد أبي المَلِيحِ ، فراجع الحديث (١٠١١) من «الصحيحة» .

(تنبيه) : أورد السيوطي الحديث بتمامه في «الجامع الصغير» ، وزاد في آخره :

ونهى عن تشييد البناء . وقال :

---

(١) هذه الرواية عند أبي داود . أما أحمد ففرّقه في موضعين . وأما النسائي ؛ فلم يروِ الزيادة . (الناشر) .

«رواه الطبراني في «الكبير» عن معاوية» .

وأوردها الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/٧٠) بلفظ :

«عن معاوية بن أبي سفيان قال : سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن الركوب على جلود السباع ، وعن تشييد البناء - قلت : روى النسائي منه النهي عن جلود السباع - : رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه يزيد بن سفيان **أبو المُهَزِّمِ** ؛ قال أحمد : ما أقرب حديثه ! وقال [النسائي] : متروك . وضعفه الناس» .

قلت : وقال الحافظ :

«متروك» .

٤٧٢٣ - (نَهَى عَنِ العُمْرَةِ قَبْلَ الحَجِّ) .

منكر . أخرجه أبو داود (١/٢٨٣) عن **أبي عيسى الخراساني** عن **عبدالله ابن القاسم** عن سعيد بن المسيَّبِ :

أن رجلاً من أصحاب النبي ﷺ أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فشهد عنده أنه سمع رسول الله ﷺ في مرضه الذي قبض فيه ينهى عن . . .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبدالله بن القاسم - وهو التيمي البصري - روى عنه ثقتان آخران ، ولم يوثقه غير ابن حبان . وقال ابن القطان :

«مجهول» .

ونحوه أبو عيسى الخراساني ؛ إلا أنه روى عنه جمع أكثر . ولما قال ابن القطان :

«لا يعرف حاله» ! تعقَّبه الذهبي في «الميزان» بقوله :

«قلت : ذا ثقة ، روى عنه حيوة بن شريح ، و . . . ووثقه ابن حبان» .

وأما الحافظ ؛ فقال في كل منهما :

«مقبول» . يعني : عند المتابعة ؛ وإلا فليِّن الحديث .

على أن الإسناد صورته صورة المرسل ؛ للخلاف المعروف في سماع سعيد بن المسيب من عمر ، وقد كان صغيراً في عهده .

والحديث عندي منكر ؛ فالأحاديث في اعتماره ﷺ قبل الحج كثيرة ؛ في «الصحيحين» وغيرهما .

بل روى أحمد (٤٦/٢ - ٤٧) ، وأبو داود (٣١١/١) عن ابن جريج **قال : قال** عكرمة بن خالد :

سألت عبدالله بن عمر عن العمرة قبل الحج؟ فقال ابن عمر : لا بأس على أحد يعتمر قبل أن يحج . قال عكرمة : قال عبدالله : اعتمر النبي ﷺ قبل أن يحج .

ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ إلا أن ابن جريج مدلس .

لكن رواه ابن إسحاق : حدثني عكرمة بن خالد بن العاص المخزومي قال :

قدمت المدينة في نفر من أهل مكة نريد العمرة منها ، فلقيت عبدالله بن عمر ، فقلت : إنا قوم من أهل مكة ، قدمنا المدينة ولم نحج قط ، أفنعتمر منها؟ قال : نعم ، وما يمنعكم من ذلك؟! فقد اعتمر رسول الله ﷺ عُمَرَهُ كلها قبل حجته ، واعتمرنا .

أخرجه أحمد (١٥٨/٢) .

قلت : وإسناده جيد .

٤٧٢٤ - (نَهى عَنِ المَرَاثِي) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٤٨٣/١) ، والحاكم (٣٨٣/١) ، والطيالسي (١٥٨/١) ، وأحمد (٣٥٦/٤ ، ٣٨٣) ، والخَطَّابي في «غريب الحديث» (١/١٤١) عن إبراهيم **الهَجَرِيِّ** عن عبدالله بن أبي أوفى مرفوعاً . وقال الحاكم :

«غريب صحيح ، إبراهيم بن مسلم الهجري ليس بالمتروك ؛ إلا أن الشيخين لم يحتجّا به» !

قلت : ولكنه ليس بالثقة أيضاً ؛ ففي «التقريب» :

«ليّن الحديث» . بل قال البوصيري في «الزوائد» (٢/١٠٠) :

«ضعيف جدّاً» .

(فائدة) : قال الخطابي :

«المراثي : النياحة ، وما يدخل في معناها من تأبين الميت ؛ على ما جرى عليه مذاهب أهل الجاهلية من قول المراثي ، ونصب النوائح على قبور موتاهم . وأما المراثي التي فيها ثناء على الميت ، ودعاء له ؛ فغير مكروه ، وقد رثى رسولَ الله ﷺ غيرُ واحد من الصحابة بمراثي رواها العلماء ، ولم يكرهوا إنشادها ، وهي أكثر من أن تُحصى» .

ثم أخرج الحديث من طريق الدبري عن عبدالرزاق عن ابن جريج قال : حُدِّثْتُ عن عبدالله بن أبي أوفى الأسلمي مرفوعاً بلفظ :

نهى عن مزابي القبور ! وقال الخطابي :

«ما أراه محفوظاً ، والمحفوظ الأول ، صحَّفه بعض الرواة» .

٤٧٢٥ ـ **(حَرَّمَ سَبْعَةَ أشياءَ : النَّوح ، والشِّعْرَ ، والتَّصاويرَ ، والتبرُّجَ ، وجلودَ السِّباع ، والذهبَ ، والحريرَ) .**

ضعيف . أخرجه أحمد (١٠١/٤) ، والبخاري في «التاريخ» (٢٣٤/١/٤) ، والدَّولابي في «الأسماء» (٥٠/٢) ، وأبو يعلى في «مسنده» (٧٣٧٤) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٧٣/١٩ ـ ٨٧٦/٣٧٤ ـ ٨٧٨) ، ومن طريقه المزِّي في «التهذيب» (٥٨١/٥ ـ ٥٨٢) ، والطبراني أيضاً في «مسند الشاميين» (١٤٢٢) ، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٢٧٩/٥٠ ـ ٢٨٠) من طريق **عبدالله بن دينار** ومحمد بن مهاجر عن **أبي حَرِيزٍ مولى معاوية** قال :

خطب الناسَ معاويةُ بحمص ، فذكر في خطبته أن رسول الله ﷺ حرم . . . فذكره . والسياق لأحمد .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ غير أبي حريز هذا ؛ وهو مجهول ؛ كما قال الدارقطني والحافظ . وقال الذهبي في «الميزان» :

«لا يعرف» .

ولم يعرِّج على كلام هؤلاء الحفاظ المعلِّقُ على «مسند أبي يعلى» ؛ اغتراراً منه بذكر ابن حبان إياه في «الثقات» (٥٧٩/٥) ! كأنه عرف هو ما لم يعرفوا ، وهي عادة له معروفة ، لذلك تكثر أخطاؤه ومخالفته ، مغترّاً بما عنده من علم ضحل !

وإن من جهله : أنه لم يلتفت مطلقاً إلى اضطرابه في متنه ، ففي رواية ـ كما ترى ـ يقول : (سبعة) ، وفي أخرى : (تسعة) ، وفي ثالثة قال :

(حرم عشرة أشياء لا أحفظ عددهن) . وهذه عند ابن عساكر . ومرة بذكر : (الحرير) مكان : (الخز) !

والحـديث ؛ روى منه ابن مـاجـه (١٥٨٠) النـهي عن النوح فـقـط ، وهذا له شواهد كثيرة ، وكذلك بقية السبعة ، إلا الشعر ؛ فإني لم أجد له شاهداً في النهي عنه ؛ ولذلك خرجته هنا .

والحديث أورده السيوطي في «الجامع الصغير» من رواية (حم ـ عن معاوية) باختلاف يسير في أوله عما هنا ؛ إلا أنه زاد :

«والخز» !

ولا ذكر لها في «المسند» ، وبها يصير العدد ثمانية !

(تنبيه) : من أوهام العلماء ؛ قول الهيثمي في تخريج الحديث (١٢٠/٨) :

«رواه الطبراني بإسنادين ، رجال أحدهما ثقات» !

فأقول : قد تبيَّن من تحقيقنا أن مدار الإسنادين على (أبي حريز) ؛ وأنه مجهول .

وابن حـبـان لم يعـرفـه إلا من الإسناد الأول ؛ وهو (عـبـدالله بن دينار) ؛ وهو الحِمْصِيُّ البَهْرَانِيُّ ، وهو ضعيف ، كما قال الحافظ . وابن حبان يقول فيه :

«عزيز الحديث جداً» ! ومع ذلك يورده في «الثقات» مع شيخه !!

٤٧٢٦ ـ (نَهَى عَنْ بيعِ المُحَفَّلات ، فقالَ : مَنِ ابْتاعَهُنَّ فَهوَ بالخِيارِ إذا حَلَبَهُنَّ) .

ضعيف . أخرجـه البـزار (ص ١٣٠) و (١٢٧٤ ـ كشف) عن إسمـاعيـل بن مسلم عن الحسن عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحسن : هو البصري ؛ مدلس .

وإسماعيل بن مسلم : هو أبو إسحاق المكي البصري ، وهو ضعيف .

وقال المناوي في «فيض القدير» :

«رمز المصنف لصحته ، وليس بصحيح ؛ فقد قال الهيثمي : فيه إسماعيل بن مسلم المكي ؛ وهو ضعيف» .

لكن الحديث قد صح من حديث أبي هريرة مرفوعاً نحوه بزيادة :

« . . . ثلاثة أيام ؛ إن شاء أمسكها ، وإن شاء رد معها صاعاً من تمر»[1] .

أخرجه مسلم (٦/٥) وغيره ، وهو مخرج في «أحاديث البيوع» ، وراجع لفقه هذه الزيادة «فتح الباري» (٤/٣٦٢ ـ ٣٦٣) ، وانظر «الصحيحة» (٣٢٣٦) .

٤٧٢٧ ـ (نَهَى عنْ حَلْقِ القَفا إلا للحِجامَةِ)[2] .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٠٦) ، وابن عدي (١/١٧٧) ، وأبو نعيم في «أخبار أصبهان» (١/٣٣٩) عن سَعِيدِ بن بَشِيرٍ عن قتادة عن الحسن عن أنس بن مالك عن عمر بن الخطاب مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لم يروه عن قتادة إلا سعيد» .

وكذا قال ابن عدي ؛ وزاد في أوله :

«هذا متن منكر» .

قلت : وسعيد بن بشير ضعيف .

والحسن ـ وهو البصري ـ مدلس .

وقد وجدت له طريقاً أخرى من حديث أبي هريرة مرفوعاً به .

رواه أبو موسى المديني في «اللطائف» (٢/١٩) عن محمد بن نهار قال :

---

(١) وأوله : «من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار . . .» . (الناشر) .

(٢) كتب الشيخ بخطه فوق هذا المتن : «كأنه تقدم» . **انظره برقم (٣٤٩٦) . (الناشر)**.

سمعت الرِّيَاشي يقول : سمعت الأصمعي يقول : كنت عند مالك بن أنس فدخل الأوزاعي فقال له مالك : حديثاً نرويه عن يحيى بن أبي كثير في حلق القفا . فقال الأوزاعي : ثنا يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

«هذا حديث غريب بهذا الإسناد ، لم يروه إلا محمد بن نهار ؛ وليس بالقوي ، وقد روي بإسناد آخر مثله عن الأوزاعي» .

ومحمد بن نهار ، ضعفه الدارقطني أيضاً ، وأخرج له هذا الحديث في «غرائب مالك» ؛ وقال :

«هذا باطل ، لا يصح عن مالك ، ولا عن الأوزاعي ، ومحمد بن نهار ضعيف» .

قلت : ثم ساقه من طريق **أبي سعيد الحسن بن علي العدوي** : ثنا عثمان ابن عمرو الدَّبَّاغ : ثنا ابن عُلاثة : ثنا الأوزاعي به .

قلت : والعدوي هذا كذاب .

ثم رأيت ابن أبي حاتم قد أورد الحديث في «العلل» (٣١٦/٢) من طريق سعيد ابن بشير . . . وقال :

«قال أبي : هذا حديث كذب بهذا الإسناد ، يمكن أن يكون دخل لهم حديث في حديث . . .» .

٤٧٢٨ - (نَهَى عنْ صيامِ رجَبٍ كلِّهِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (١٧٤٣) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (١/٩٣/٣) عن داود بن عطاء : حدثني زيد بن عبدالحميد بن زيد بن الخطاب عن سليمان بن علي بن عبدالله بن عباس عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ داود بن عطاء ؛ قال البخاري وغيره :

«منكر الحديث» . وقال الدارقطني :

«متروك» .

وزيد بن عبدالحميد ، وسليمان بن علي ؛ من المقبولين عند الحافظ .

٤٧٢٩ـ (نَهَى عنْ ضَرْبِ الدُّفِّ ، ولَعِبِ الصَّنْجِ ، وصَوْتِ الزَّمَّارةِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١٣/٣٠٠ ـ ٣٠١) عن **إسماعيل ابن عَيَّاش عن عبدالله بن ميمون عن مطر بن [أبي] سالم قال** : قال علي بن أبي طالب . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ مطر هذا مجهول ، كما في «الميزان» .

وعبدالله بن ميمون ؛ الظاهر أنه ابن داود القَدَّاح المخزومي المكي ؛ قال الحافظ :

«منكر الحديث ، متروك» .

وإسماعيل بن عياش ضعيف في غير الشاميين ، وهذا منه .

٤٧٣٠ ـ (نَهَى عَنْ قَتْلِ كُلِّ ذِي رُوحٍ ؛ إلا أَنْ يُؤْذِيَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/١٧٠/٢) عن **عمر أبي يحيى عن جُوَيْبِرٍ عن الضَّحَّاك عن ابن عباس مرفوعاً** .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ فيه علل :

الأولى : الانقطاع ؛ فإن الضحاك لم يسمع من ابن عباس .

الثانية : جويبر ـ وهو ابن سعيد ـ ضعيف جداً ؛ كما في «التقريب» .

الثالثة : عمر أبو يحيى ؛ لم أعرفه .

وقال الهيثمي (٤/٤٢) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه جويبر بن سعيد ، وهو ضعيف» !

كذا قال ! وفيه نظر من وجوه لا تخفى على البصير .

٤٧٣١ - (نَهَى عَنْ قِسْمَةِ الضِّرَارِ) .

ضعيف . أخرجه ابن منده في «المعرفة» (٢/٢٠٢/٢) ، والبيهقي (١٠/١٣٤) عن سليمان بن موسى عن **نُضَيْرٍ مولى معاوية قال** . . . فذكره مرفوعاً . وقال البيهقي :

«وهذا مرسل» .

قلت : ومع إرساله ؛ فهو ضعيف ؛ لجهالة نضير هذا - وهو بإعجام الضاد على ما في «الجرح والتعديل» (٤/١/٥١٠) مصغراً ، ويقال بالإهمال - ، ذكره من رواية سليمان هذا ولم يزد !

٤٧٣٢ - (نَهَى عَنْ كُلِّ مُسْكرٍ ومُفَتِّرٍ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/١٣٠) ، والبيهقي (٨/٢٩٦) ، وأحمد (٦/٣٠٩) ، والضياء في «المختارة» (١٠/١٠٥/١) عن **شهر بن حوشب** عن أم سلمة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ شهر بن حوشب ؛ قال الحافظ :

«صدوق ؛ كثير الإرسال والأوهام» .

قلت : ومما يدلُّ على وهمهِ في هذا الحديث ؛ تفرده فيه بقوله :

«ومُفَتِّرٍ» .

فإنه قد ثبت عن جمع من الصحابة في «صحيح مسلم» (١٠٠/٦) وغيره ، بألفاظ متقاربة ، وطرق متكاثرة ، لم يرد فيها هذا الذي تفرَّد به شهر ، فدلَّ على أنه منكر .

ومن ذلك تعلم خطأ من صحح إسناده ، ففي «فيض القدير» :

«رمز المصنف لصحته ، وهو كذلك ؛ فقد قال الزين العراقي : إسناده صحيح» !

وكأن هذا هو مستندُ قول الشيخ محمد بن إبراهيم - مفتي المملكة السعودية سابقاً رحمه الله - : إن سنده صحيح ! في فتوى له مفيدة في «تحريم القات» : النبات المشهور مَضْغُه في اليمن ، نشرتها مجلة «الحج» الغرّاء ، في «الجزء الرابع» من السنة (١٤) (ص٢٧٨) .

ومن تلك الأحاديث الشاهدة المشار إليها آنفاً : ما أخرجه النسائي (٥٦٨٢) من طريق **أَبَان بن صَمْعَة** قال : حدثتني **والدتي** عن عائشة :

أنها سئلت عن الأشربة؟ فقالت :

كان رسول الله ﷺ ينهى عن كل مسكر .

وأبان هذا ثقة ؛ لكنه كان اختلط ، ووالدته لم أعرفها ، وقد ذكرها المزّي فيمن روى عنها ابنها ، ولكني لم أره ترجم لها ؛ لا هو ولا غيره ممن جاء بعده .

لكن هذا القدر من الحديث صحيح ؛ لما ذكرنا آنفاً .

٤٧٣٣ - (هاجِرُوا تُوَرِّثُوا أَبْناءَكُمْ مَجْداً) .

ضعيف . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٩٤/٢) ، وعنه الديلمي (١١٣/٤) عن **يعقوب بن داود** عن ابن تَلِيدٍ عن القاسم عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن تليد ، ويعقوب ؛ لم أعرفهما .

٤٧٣٤ ـ (هاجِرُوا مِنَ الدُّنْيا وما فِيها) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢/٢٦٠) ، وعنه الديلمي (١١٣/٤) عن **سعيد بن عثمان التَّنُوخِيِّ** قال : ثنا **ابن أبي السَّرِيِّ** قال : ثنا عَبْدَةُ ابن سُلَيْمان عن ابن أبي عَرُوبة عن قتادة عن زُرَارة بن أَوفى عن سعد بن هشام عن عائشة مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«كذا رواه التنوخي عن ابن أبي السري ، فإن كان محفوظاً ؛ فهو غريب . وصوابه ما رواه سليمان التيمي وأبو عوانة عن قتادة بإسناده : «ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها» . . .» .

قلت : التنوخي ؛ ضعفه الدارقطني .

وابن أبي السري ؛ أخوان : محمد ، وحسين :

فإن كان الأول ؛ فهو موثق .

وإن كان الآخر ؛ فهو مكذب ، وهذا هو الأقرب . والله أعلم .

٤٧٣٥ ـ (هَذا أَسْبَغُ الوُضُوءِ ، وهو وُضُوئي ، ووضوءُ خليلِ اللهِ إبراهيمَ ، ومَنْ توضَّأَ هكذا (يَعْني : ثلاثاً ثلاثاً) ؛ ثم قالَ عنْدَ فَراغِه : أشهدُ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ ، وأشهدُ أنَّ مُحَمّداً عبدُهُ ورسولُهُ ؛ فُتِحَ لهُ ثمانيةُ أبوابِ الجنَّةِ ، يَدْخُلُ مِنْ أَيِّها شاءَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (١/١٦٢ ـ ١٦٣) عن **عبدالرحيم بن زيد العَمِّيِّ** عن أبيه عن معاوية بن قُرَّةَ عن ابن عمر قال :

توضأ رسول الله ﷺ واحدة واحدة ، فقال :

«هذا وضوء مَنْ لا يقبل الله منه صلاة إلا به» . ثم توضأ ثنتين ، فقال :

«هذا وضوء القدر من الوضوء» ، وتوضأ ثلاثاً ثلاثاً ، وقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ عبدالرحيم بن زيد العمي متروك .

وأبوه زيد العمي ضعيف .

وقد رواه **سَلام الطَّويل** عن زيد العمي به ؛ دون قوله :

«ثم قال عند فراغه . . .» .

أخرجه الطيالسي (١/٥٣) ، والدارقطني (ص٢٩ ـ ٣٠) ، والبيهقي (١/٨٠) .

قلت : وسلام الطويل متروك أيضاً . وقال البيهقي :

«وهكذا روي عن عبدالرحيم بن زيد العمي عن أبيه . وخالفهما غيرهما ؛ وليسوا في الرواية بأقوياء» .

قلت : وتابعهما **محمد بن الفضل** عن زيد العمي به ، دون الزيادة .

أخرجه الدارقطني .

ومحمد بن الفضل ـ وهو ابن عطية ـ متروك أيضاً .

وخالفهم **أبو إسرائيل** فقال : عن زيد العمي عن نافع عن ابن عمر به ؛ دون الزيادة أيضاً .

أخرجه الدارقطني ، وأحمد (٢/٩٨) .

وأبو إسرائيل ـ واسمه إسماعيل بن خليفة ـ ضعيف ؛ لسوء حفظه .

فقول الهيثمي (١/ ٢٣٠) :

«رواه أحمد ، وفيه زيد العمي ، وهو ضعيف ، وقد وثّق ، وبقية رجاله رجال (الصحيح)» !

أقول : فهذا وهم منه رحمه الله ؛ فإن أبا إسرائيل ليس من رجال «الصحيح» ، ولعلَّه توهَّم أنه إسرائيل ، وهو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ، أو لعلَّه وقع كذلك في نسخته من «المسند» ؛ فإنه من رجال «الشيخين» ! والله أعلم .

وجملةُ القول ؛ أن هذه الزيادة قد تفرد بها عبدالرحيم العمي دون أولئك الثلاثة : سلام الطويل ومحمد بن الفضل وأبي إسرائيل ، وهم ـ مع ضعفهم الشديد ـ باستثناء الثالث ؛ فما اتفقوا عليه أقرب إلى الصواب مما تفرد به عبدالرحيم .

وما اتفق عليه هذا مع سلام وابن الفضل ـ أن زيداً العمي رواه عن معاوية بن قرة عن ابن عمر ـ أقرب إلى الصحة من رواية أبي إسرائيل عن العمي عن نافع عن ابن عمر .

وعليه ؛ ففي الإسناد علَّة أخرى ؛ وهي الانقطاع بين معاوية بن قرة وابن عمر . وقد أشار إلى ذلك الحاكم في «المستدرك» (١/ ١٥٠) ، وصرَّح بذلك بعض المتقدمين . وناقشهم في ذلك العلامة أحمد شاكر في تعليقه على «المسند» (٨/ ١١٣) . والله أعلم .

وقد خالفهم جميعاً في إسناده : عبدالله بن عَرَادَةَ الشَّيْبَاني فقال : عن زيد ابن الحَوَارِي عن معاوية بن قرة عن عبيد بن عمير عن أبي بن كعب مرفوعاً به ، دون الزيادة .

أخرجه ابن ماجه .

والشيباني هذا ضعيف أيضاً .

٤٧٣٦ - (هَذا قَبْرُ أَبي رِغَالٍ ؛ وهوَ أَبو ثَقِيف ، وكانَ من ثَمُودَ ، وكانَ بهذا الحَرَمِ يُدْفَعُ عنه ، فلما أصابَتْهُ النِّقْمَةُ التي أَصابت قومَهُ بهذا المكان ، فَدُفِنَ فيهِ ، وآيَةُ ذلكَ أنّهُ دُفِنَ مَعَهُ غُصْنٌ مِنْ ذَهَبٍ ، إنْ أَنْتُم نَبَشْتُم عنهُ أَصَبْتُموهُ . قال : فابْتَدَرَهُ النَّاسُ مَعَهُ الغُصْنُ) .

ضعيف . رواه أبو داود (٢/٥٢) ، والبيهقي في «الدلائل» (ج٢) و(٦/٢٩٧ - ط) ، والديلمي (٢/١١٥) ، والذهبي في «الميزان» من طريق ابن إسحاق عن إسماعيل بن أمية عن بُجَيْر بن أبي بُجَيْر قال : سمعت عبدالله بن عمر يقول . . . فذكره مرفوعاً .

ثم رواه البيهقي من طريق رَوْحِ بن القاسم عن إسماعيل بن أمية به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ بُجَيْر بن أبي بُجَيْر ؛ قال الذهبي :

«لم يعرفه ابن أبي حاتم بشيء . وروى عباس عن ابن معين قال : لم أسمع أحداً حدَّث عنه غير إسماعيل بن أمية . وصدق» .

وهذا معناه أنه مجهول . وبه صرَّح الحافظ في «التقريب» . ثم قال الذهبي :

«قلت : له حديث واحد انفرد ابن إسحاق به ، أخبرناه . . .» ثم ساقه بإسناده !

قلت : وخفيت عليه متابعة روح بن القاسم لابن إسحاق التي ذكرنا ، ولولاها لكان تفرده علَّة أخرى في الحديث لعدم تصريحه بالتحديث .

وقد أعلَّه المنذري في «مختصر السنن» (٤/٢٧٢) به ! فلم يُحْسِن من وجهين :

الأول : أنه قد توبع ؛ كما عرفت .

والآخــــر : أن العلَّة من شيخ شيخه بُجَيْر بن أبي بُجَيْر ، كما أشار إليه الذهبي ، وصرَّح الحافظ في «التقريب» أنه مجهول .

ثم وقفت على علَّة أخرى له ، فقال عبدالرزاق في «مصنفه» (١١/٤٥٤/٢٠٩٨٩) : أخبرنا معمر عن إسماعيل بن أمية قال :

مرَّ النبي ﷺ بقبر فقال . . .

قلت : وهذا مُعْضَلٌ .

٤٧٣٧ ـ (هذهِ إدامُ هذهِ . يُشيرُ إلى كِسْرةِ خُبْزٍ وتَمْرَةٍ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٤/٢/٣٧١ ـ ٣٧٢) ، وأبو داود (٢/١٤٧) ، والترمذي في «الشمائل» (١٨٤ ـ حمص) ، وأبو زرعة في «التاريخ» (ق٩٧/٢)[1] ، والحَرْبي في «الغريب» (٥/١٩٨) عن يزيد الأعور عن يوسف بن عبدالله بن سلام قال :

رأيت النبي ﷺ أخذ كسرةً من خبز شعير ، فوضع عليها تمرة وقال . . . (فذكره) ؛ فأكلها .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يزيد الأعور ـ وهو ابن أبي أمية ـ مجهول ؛ كما في «التقريب» .

٤٧٣٨ ـ (هذهِ الحُشُوشُ مُحْتَضَرَةٌ ، فإذا دخَلَ أَحدكمُ الخلاءَ ؛ فَلْيَقُل : بِسْمِ اللهِ)[2] .

ضعيف . أخرجه ابن السني (٨ رقم ١٩) من طريق قَطَنِ بن نُسَيْرٍ (وفي الأصل : يسير ! وهو خطأ) : ثنا عَدِيُّ بن أبي عُمَارة الدارع قال : سمعت قتادة

---

(١) كذا قرأناها في أصل الشيخ ، وكونها (ق٤٧/٢) ليس بعيداً . (الناشر) .

(٢) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ هنا : «قد خُرج بعد برقم (٥٠٤٢) ، ولعله أتم» . (الناشر) .

عن أنس مرفوعاً .

وهذا إسناد ضعيف ؛ عدي هذا ؛ قال في «الميزان» :

«قال العقيلي : في حديثه اضطراب ، وعنه قطن بن نُسَيْرٍ» . زاد في «اللسان» :

«وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وقال : روى عنه القاسم بن عيسى الطائي والبصريون . قلت : ومن أغلاطه أنه روى عن قتادة عن أنس : في القول عند دخول الخلاء ، وإنما رواه قتادة عن النضر بن أنس عن زيد بن أرقم . وقيل : عن النضر بن أنس عن أبيه . والأول أصح» .

قلت : وقد تقدم حديث زيد بلفظ : «إن هذه الحشوش . . .» فراجعه .

وقد غلط هذا الراوي في متن الحديث أيضاً ؛ حيث قال :

«فليقل : بسم الله» ، وإنما هو :

«أعوذ بالله من الخبث والخبائث» ؛ كما رواه الثقات عن قتادة . فانظره هناك في «الصحيحة» (١٠٧٠) .

٤٧٣٩ ـ (هاشمٌ والمُطَّلِبُ كَهاتَيْن ـ وضمَّ أصابعَهُ ، وشبَّكَ بينَ أصابعه ـ ، لعنَ اللهُ منْ فَرَّقَ بَيْنَهما ، رَبَّوْنا صِغاراً ، وحَمَلْناهُمْ كباراً) .

ضعيف . أخرجه البيهقي (٦/٣٦٥ ـ ٣٦٦) عن زيد بن علي **قال** : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لإرساله ، ورجاله ثقات .

وزيد : هو ابن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، وهو الذي ينسب إليه الزيدية .

وقد صحَّ الحديث موصولاً من حديث جُبَيْرِ بن مُطْعِم مرفوعاً ـ دون الشطر الثاني منه ـ : عند البخاري وغيره ، وهو مخرَّج في «الإرواء» (١٢٤٢) .

٤٧٤٠ ـ (هَدِيَّةُ اللهِ إلى المؤْمِنِ : السائِلُ علَى بابِهِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (١١٤/٤) عن سليمان بن سَلَمَةَ : حدثنا سعيد ابن موسى الأَزْدِي عن مالك عن نافع عن ابن عمر رفعه .

ومن طريق أبي نعيم عن أحمد بن سعيد بن فِرْضِح : حدثنا عبدالله بن محمد الدِّمْيَاطِيُّ : حدثنا موسى بن محمد المقدسي : حدثنا مالك به .

قلت : وهذا موضوع من الوجهين :

أما الأول : فآفته :

أ ـ إما سعيد بن موسى الأزدي ؛ اتهمه ابن حبان بالوضع ، ثم ساق له هذا الحديث من طريق سليمان بن سلمة الخبائري .

وساق له الذهبي حديثاً آخر طويلاً موضوعاً .

ب ـ وإما سليمان بن سلمة ـ وهو الخبائري ـ ؛ قال ابن الجُنَيْدِ :

«كان يكذب» . وقال أبو حاتم :

«متروك لا يشتغل به» . وساق له الذهبي هذا الحديث ، وقال :

«قال الخطيب : سعيد مجهول ، والخبائري مشهور بالضعف . قلت : هذا موضوع على مالك» .

وأما الآخر : فآفته ابن فرضح ؛ قال الدارقطني :

«روى أحاديث في ثواب المجاهدين والمرابطين والشهداء موضوعة ، كلها كذب ، لا تحلّ روايتها ، والحمل فيها عليه ، فهو المتهم بها ؛ فإنه كان يركِّب الأسانيد ويضع عليها أحاديث» . قال الحافظ في «اللسان» :

«ورأيت له تصانيف ؛ منها كتاب «الاحتراف» ، ذكر فيه أحاديث وآثاراً في فضائل التجارة ؛ لا أصل لها» . ثم ساق له واحداً منها .

٤٧٤١ - (هلْ مِنْ أَحَدٍ يَمْشي علَى الماءِ إلا ابتلَّتْ قَدَماهُ؟! قالُوا : لا يا رسولَ اللهِ ! قالَ : كذلِكَ صاحِبُ الدُّنْيا ؛ لا يَسْلَمُ مِنَ الذُّنوبِ) .

ضعيف . رواه البيهقي في «الزهد» (٢/٣٢/١ - ٢) عن سَيَّار بن حاتم : ثنا هلال بن حِقٍّ : ثنا سعيد الجُرَيْرِيُّ والحسن بن ذَكْوان عن الحسن عن أنس .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سيار بن حاتم ؛ قال العقيلي :

«أحاديثه مناكير . ضعفه ابن المديني» . وقال أبو أحمد الحاكم :

«في حديثه بعض المناكير» .

ولم يوثقه غير ابن حبان . ومع ذلك قال الذهبي :

«صالح الحديث ، وثقه ابن حبان» ! وقال الحافظ :

«صدوق ، له أوهام» !

قلت : وقد خُولفَ في إسناده ؛ فقال ابن أبي الدنيا في «ذم الدنيا» (٢/١٩) : حدثني إسحاق بن إسماعيل قال : ثنا رَوْحُ بن عُبَادة عن عوف عن الحسن قال : بلغني أن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره بلفظ :

«إنما مَثَلُ الدنيا كمثل الماشي في الماء ، فهل يستطيع الذي يمشي في الماء أن لا تبتل قدماه؟!» .

قلت : وهذا مرسل ، وسنده صحيح ، رجاله رجال الشيخين ؛ غير إسحاق - وهو الطَّالْقَانِيُّ - ثقة .

فالصواب في الحديث الإرسال .

وقد أشار المنذري (٤/١٠٤) إلى تضعيفه ، وعزاه للبيهقي فقط في «الزهد» .

٤٧٤٢ - (هَلَكَ المُتَقَذِّرُونَ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (١/١/٢٩٢ - ٢٩٣) ، والخطيب في «التلخيص» (ق١٨٠/١) عن إبراهيم بن شُعَيْبٍ (وقال الخطيب : شُعَيْثٍ) عن عبدالله بن سعيد عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

وروى الخطيب عن ابن معين أنه قال في إبراهيم هذا :

«ليس بشيء» .

وكذا في «الميزان» . وزاد في اللسان» :

أن ابن حبان ذكره في «الثقات» .

ولم يذكر فيه ابن أبي حاتم (١/١/١٠٥) جرحاً ولا تعديلاً .

وقد وجدتُ له متابعاً قويّاً : يرويه أحمد بن أبي عَوْنٍ : ثنا عمرو الناقد : ثنا وكيع : ثنا عبدالله بن سعيد بن أبي هند عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً به .

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٨/٣٧٩) وقال :

«تفرد به عبدالله بن سعيد عن أبيه» .

قلت : وهما ثقتان من رجال الشيخين .

ومن دونه ثقات ؛ غير أحمد بن أبي عون ؛ فإني لم أعرفه .

فقد خالف وكيعٌ إبراهيمَ بنَ شُعَيْثٍ في إسناده ، فجعله من مسند أبي هريرة ، وليس من مسند عائشة . ولا شك أن روايته هي الأرجح ؛ بل الصواب ؛ لولا أن في الطريق من لم نعرفه . والله أعلم .

٤٧٤٣ ـ (هُنَّ أَغْلَبُ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٩٤٨) ، وأحمد (٢٩٤/٦) عن أسامة بن زيد عن محمد بن قيس عن **أبيه** (وقال أحمد : **أمه**) عن أم سلمة قالت :

كان النبي ﷺ يصلي في حجرة أم سلمة ، فمرَّ بين يديه عبدالله ـ أو عمر ـ ابن أبي سلمة ، فقال بيده ، فرجع ، فمرَّت زينب بنت أم سلمة ، فقال بيده هكذا ، فمضت ! فلما صلى رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سواء كان عن أبي محمد : قيس أو أمه ؛ فإنهما لا يعرفان ، كما قال البوصيري .

٤٧٤٤ ـ (الهَدِيَّةُ تَذْهَبُ بالسَّمْعِ والبَصَرِ) .

ضعيف جداً . رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (١٢/١) عن **الفضل** عن **أبان** عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ أبان ـ وهو ابن أبي عياش ـ متروك .

ومثله الفضل ـ وهو ابن المختار ـ ؛ قال أبو حاتم :

«أحاديثه منكرة ، يحدث بالأباطيل» .

ومن طريقه : أخرجه الطبراني في «الكبير» ؛ لكن جعله من مسند عصمة بن مالك ؛ كما في «المناوي» نقلاً عن الهيثمي .

ورواه **يحيى بن العلاء البَجَلِيُّ** : أخبرنا الضحاك بن عثمان قال : سمعت أبا سلمة بن عبدالرحمن يحدث عن أبي هريرة مرفوعاً به .

أخرجه عبدالرحمن بن نصر الدمشقي في «الفوائد» (٢/٢٢٨/١) .

لكن البجلي كذاب .

٤٧٤٥ ـ (الهَدِيَّةُ تُعْوِرُ عَيْنَ الحَكِيمِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (٤/١٢٠ ـ ١٢١) عن **عبدالله بن عبدالعزيز** عن الثوري عن **عبدالوهاب بن مجاهد** عن أبيه عن ابن عباس رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته عبدالوهاب بن مجاهد ؛ قال الحافظ :

«متروك . وكذبه الثوري» .

وعبدالله بن عبدالعزيز ؛ الظاهر أنه ابن أبي رَوَّاد ؛ قال أبو حاتم وغيره :

«أحاديثه منكرة» . وقال ابن الجُنَيْدِ :

«لا يساوي شيئاً ، يحدث بأحاديث كذب» .

وضعفه غيرهما .

٤٧٤٦ - (وأَيُّ وضوءٍ أَفْضَلُ مِنَ الغُسْلِ؟!) .

ضعيف مرفوعاً . أخرجه الطبراني (٢/١٩٩/٣) ، والحاكم (١٥٣/١ - ١٥٤) عن محمد بن عبدالله بن بَزِيع : ثنا عبدالأعلى : ثنا عُبَيْدُالله[1] بن عمر عن نافع عن ابن عمر :

أن النبي ﷺ سئل عن الوضوء بعد الغسل؟ فقال . . . فذكره . وقال الحاكم :

«محمد بن عبدالله بن بَزِيع ثقة ، وقد أوقفه غيره» !

قال الذهبي عقبه :

«قلت : وهو الصواب» .

قلت : لم أقف على من تابعه في روايته عن عبدالأعلى . . . ولو موقوفاً ، حتى أتمكن من الترجيح في هذه الطريق .

وأما من غيرها ؛ فقد وجدته موقوفاً من طريق سفيان بن عيينة عن الزهري عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه أنه كان يقول :

وأي وضوء أتم من الغسل إذا اجتنب الفرج؟!

أخرجه البيهقي (١٧٨/١) .

قلت : وإسناده صحيح .

---

(١) كذا في نسخة من «المستدرك» ، وفي أخرى : «عبدالله» مكبَّراً ، وهي التي اعتمدها المحقق ، مع أن النسخة الأولى مطابقة لما في «تلخيص المستدرك» ، والأخرى موافقة لما في «مصنف عبدالرزاق» كما يأتي .

وأخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (١٠٣٨) : أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم قال :

كان أبي يغتسل ثم يتوضأ ؛ فأقول : أما يجزيك الغسل؟! وأي وضوء أتم من الغسل؟! قال : وأي وضوء أتم من الغسل للجنب؟ ولكنه يُخَيَّلُ إليَّ أنه يخرج من ذَكَرِي الشيءُ ، فأمسه ، فأتوضأ لذلك .

ورأيته عنده من الطريق الأولى موقوفاً أيضاً ، فقال عبدالرزاق (١٠٣٩) : عن ابن جريج قال : أخبرني نافع عن ابن عمر كان يقول :

«إذا لم تَمَسَّ فرجك بعد أن تَقْضِيَ غُسْلَكَ ؛ فأي وضوء أسبغ من الغسل؟!

وقال (١٠٤٠) : عن عبدالله بن عمر عن نافع قال :

سئل ابن عمر عن الوضوء بعد الغسل؟ فقال : أي وضوء أفضل من الغسل؟!

قلت : وعبدالله بن عمر ـ وهو العُمَرِيُّ ـ المكبَّر ضعيف .

وأما عبيد الله بن عمر المصغَّر ؛ فهو ثقة ، وقد اختلفت نسخ «المستدرك» فيه ، فوقع في بعضها مصغراً ، وفي بعضها مكبراً ، ولعل هذا هو الأرجح ؛ لمطابقته لرواية «المصنف» . وهذا مما يوهن في صحته مرفوعاً ، ويؤكد ذلك رواية ابن جريج عن نافع موقوفاً .

وكذلك رواه غُنَيْمُ بن قيس عن ابن عمر :

سئل عن الوضوء بعد الغسل؟ فقال : وأي وضوء أعم من الغسل؟!

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٦٨/١) .

قلت : وإسناده صحيح على شرط مسلم .

وبالجملة ؛ فالحديث لا يصح مرفوعاً :

أما على اعتبار أن الذي رفعه هو عبدالله المكبر ؛ فواضح .

وأما على اعتبار أنه المصغر ؛ فالعلة الشذوذ والمخالفة لرواية ابن جريج عن نافع ، ولرواية الزهري عن سالم ؛ كلاهما عن ابن عمر ، ولرواية غنيم بن قيس عنه . وبذلك تأكدنا من صحة قول الذهبي المتقدم :

«وقفه هو الصواب» .

٤٧٤٧ - (وَدِدْتُ أَنَّ ﴿تبارَكَ﴾ المُلْكَ فِي قَلْبِ كُلِّ مُؤْمِنٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه السَّرَّاج في «حديثه» (ق١/١٨٨ و٢/١٩٨) ، وعنه أبو محمد المَخْلَدِيُّ في «الفوائد» (١/٢٦٧) ، وكذا القَزْوِينيُّ الرافعي في «تاريخ قزوين» (٢٠١/٤) ، والحاكم (٥٦٥/١) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١/٤٥١/٨) من طريق حفص بن عمر : ثنا الحكم بن أَبَانَ عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً . وقال الحاكم :

«هذا إسناد صحيح» ! وأقرّه المنذري في «الترغيب» (٢٢٣/٢) !

وأما الذهبي فَرَدَّهُ بقوله :

«قلت : حفص واهٍ» .

قلت : وهو ابن ميمون العَدَنيُّ الملقَّب بالفَرْخِ . وقال الحافظ :

«ضعيف» .

لكن تابعه إبراهيم بن الحكم بن أبان عن أبيه به .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/١٢٩/٣) .

وإبراهيم بن الحكم ضعيف أيضاً ؛ كما في «التقريب» .

لكن ضعفه البخاري جدّاً ؛ بقوله :

«سكتوا عنه» . وقال النسائي وغيره :

«ليس بثقة» .

فلا يستشهد به . والله أعلم .

وأبوه الحكم بن أبان صدوق عابد ، وله أوهام .

٤٧٤٨ ـ (وُزِنَ حِبْرُ العُلماءِ بِدَمِ الشُّهداءِ ، فَرَجَحَ عَلَيْهِم) .

موضوع . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (١٩٣/٢) عن محمد بن الحسن العسكري : نا العباس بن يزيد البَحْرَانِيُّ قال : نا إسماعيل بن عُلَيَّةَ : قال أيوب عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : هذا موضوع ؛ آفته العسكري ؛ ساقه الخطيب في ترجمته ، وقال :

«وكان غير ثقة ، يروي الموضوعات عن الثقات» .

ثم ساق له حديثاً آخر ، لوائح الوضع عليه ظاهرة كهذا . ثم قال :

«رجال هذين الحديثين كلهم ثقات ؛ غير محمد بن الحسن ، ونرى الحديثين مما صنعت يداه» . وقال الذهبي :

«اتهمه الخطيب بأنه يضع الحديث . قلت : وهو الذي انفرد برواية كتاب «الحيدة» ، رواه عنه أبو عمرو بن السماك . ورأيت له حديثاً رجال إسناده ثقات

سـواه ـ وهو كـذب ـ في فـضل عـائشـة رضي الله عنهـا . ويغلب على ظني أنه هو الذي وضع كتاب «الحيدة» ؛ فإني لأستبعد وقوعه جداً» . قال الحافظ في «اللسان» :

«ووجه استبعاد المصنف كتاب «الحيدة» : أنه يشتمل على مناظرات أقيمت فيها الحجة لتصحيح مذهب أهل السنة عند المأمون ، والحجة [في] قول صاحبها ، فلو كان الأمر كذلك ؛ ما كان المأمون يرجع إلى مذهب الجهمية ، ويحمل الناس عليه ، ويعاقب على تركه ، ويهدد بالقتل وغيره ، كما هو معروف في أخباره في كتب المحنة» . وقال أيضاً في حق المترجم :

«قال ابن السمعاني : كان يضع الحديث» .

٤٧٤٩ ـ (وَفِّرُوا اللِّحَى ، وخُذُوا مِنَ الشَّوارِبِ ، وانْتِفُوا الآباطَ ، واحْذَرُوا الفِلْقَتَيْنِ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٤٠٤) عن **بِشْر بن الوليد : نا سليمان بن داود اليمامي** عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال :

«لم يروه عن يحيى إلا سليمان» .

قلت : وهو متروك .

وبشر بن الوليد صدوق ؛ لكنه كان قد خَرِفَ ؛ كما قال صالح جَزَرَةُ .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (١٦٨/٥) بهذا اللفظ ، وقال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه سليمان بن داود اليمامي ؛ وهو ضعيف» .

ومن رواية الطبراني : أورده السيوطي في «الجامع» ، لكن بلفظ :

«وقُصُّوا الأظافير» ! بدل : «واحذروا الفلقتين» .

فلا أدري أهو وهم من السيوطي ، أم رواية للطبراني؟! والله أعلم .

والشطر الأول من الحديث صحيح ، ورد من طريق العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب مولى الحُرَقَةِ عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«جزُّوا الشواربَ ، وأرخوا اللحى : خالفوا المجوس» .

أخرجه مسلم (١٥٣/١) .

وقد سبق تحت الحديث (٢١٠٧) .

٤٧٥٠ - (وَقْتُ العِشاءِ ؛ إذا مَلأَ اللَّيْلُ بَطْنَ كُلِّ وادٍ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٢/١٧/١) عن قَطَنِ بن نُسَيْرٍ : ثنا جعفر بن سليمان الضُّبَعِيٌّ عن محمد بن عمرو عن يحيى بن عبدالرحمن عن عائشة قالت :

سئل رسول الله ﷺ عن وقت العشاء؟ قال : «إذا . . .» الحديث . وقال :

«لم يروه عن محمد إلا جعفر» .

قلت : وهما ثقتان على شرط مسلم ، وكذلك مَنْ دونهما ؛ إلا أنه إنما أخرج لمحمد بن عمرو - وهو ابن علقمة الليثي - متابعة .

وعلى ضعف في قطن بن نسير من قبل حفظه ، وقد خولف كما يأتي .

ويحيى بن عبدالرحمن : هو ابن حاطب بن بَلْتَعَةَ المدني .

وقد أخرجه الديلمي (١٣٠/٤) معلقاً على أبي نعيم : حدثنا محمد بن

حميد : حدثنا عبدالله بن صالح : حدثنا الصَّلْتُ بن مسعود : حدثنا جعفر بن سليمان : حدثنا عمرو بن علقمة : حدثنا محمد بن عبدالرحمن بن حاطب عن أبيه مرفوعاً !

هكذا وقع إسناده فيه ، وأظن أن فيه تحريفاً في موضعين :

الأول : قوله : محمد بن عبدالرحمن بن حاطب ! والصواب : يحيى بن عبدالرحمن . . . ؛ كما تقدم عند الطبراني ؛ وليس في الرواة : محمد بن عبدالرحمن ابن حاطب .

والآخر : عمرو بن علقمة ! صوابه : محمد بن عمرو بن علقمة .

وعبدالله بن صالح ؛ فيه ضعف .

ومثله ـ بل أدنى منه ـ : محمد بن حميد ؛ وهو الرازي .

والحديث ؛ قال الهيثمي (١/٣١٣) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، ورجاله رجال (الصحيح)» !

وخولف جعفر بن سليمان الضبعي في إسناده ؛ فقال الإمام أحمد في «مسنده» (٥/٣٦٥) : ثنا يزيد : ثنا محمد ـ يعني : ابن عمرو ـ عن عبدالعزيز بن عمرو بن ضَمْرَةَ الفَزَارِيِّ عن رجل من جُهَيْنَةَ قال :

سألت رسول الله ﷺ : متى أصلي العشاء الآخرة؟ قال : «إذا . . .» الحديث .

ويزيد هذا : هو ابن هارون ، وهو ثقة من رجال الشيخين .

قلت : وهذا اختلاف شديد في السند والمتن كما هو ظاهر ؛ ولذلك لم ينشرح الصدر لتقوية الحديث بهذه الطرق . والله أعلم .

٤٧٥١ - (وَقِّرُوا مَنْ تَعَلَّمُونَ مِنْهُ العِلْمَ ، وَوَقِّرُوا مَنْ تُعَلِّمُونَ العِلْمَ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (١٢١/٤) عن محمد بن عبدالملك الأنصاري عن نافع عن ابن عمر رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الأنصاري هذا ؛ قال أحمد :

«كان أعمى يضع الحديث» . وقال الحاكم :

«روى عن نافع وابن المنكدر الموضوعات» .

٤٧٥٢ - (وَلَدُ المُلاعِنَةِ عُصْبَتُهُ عُصْبَةُ أُمِّه) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٣٤١/٤) ، والبيهقي (٢٥٩/٦) عن حَمَّاد بن سَلَمَةَ عن داود بن أبي هند عن عبدالله بن عُبَيْدِ بن عُمَيْر عن رجل من أهل الشام أن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير الرجل الشامي ؛ فلم أعرفه ، وهو إما تابعي كبير ؛ فيكون مرسلاً ، وإما صحابي ؛ فيكون مسنداً .

وعلى الأول ؛ فهو ضعيف .

وعلى الآخر صحيح ؛ لأن الجهالة في الصحابة لا تضر . ولكن ليس لدينا ما يرجِّح أحدهما على الآخر ، بل ظاهر رواية سفيان الثوري عن داود بن أبي هند : حدثني عبدالله بن عُبَيْدٍ الأنصاري قال :

كتبت إلى أخ لي من بني زُرَيْقٍ : لِمَنْ قضى رسول الله ﷺ بولد الملاعنة؟ فقال : قضى به رسول الله ﷺ لأمه ؛ قال :

«هي بمنزلة أبيه ومنزلة أمه» .

أخرجه البيهقي .

قلت : فقوله : (أخ لي) ظاهر أنه تابعي مثله . ولعله لذلك قال البيهقي :

«وهذا منقطع» ؛ أي : مرسل .

٤٧٥٣ ـ (وَما لِيَ لا أَغْضَبُ وأَنا آمرُ بالأَمْرِ فَلا أُتَّبَعُ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢/٢٣٠) ، وأحمد (٤/٢٨٦) عن أبي بكر بن عَيَّاش : ثنا **أبو إسحاق عن** البراء بن عازب قال :

خرج رسول الله ﷺ وأصحابه ، قال : فأحرمنا بالحج ، فلما قدمنا مكة ؛ قال :

«اجعلوا حجكم عمرة» . قال : فقال الناس : يا رسول الله ! قد أحرمنا بالحج ؛ فكيف نجعلها عمرة؟! قال :

«انظروا ما آمركم به فافعلوا» . فردوا عليه القول ! فغضب ، ثم انطلق حتى دخل على عائشة غضبان ، فرأت الغضب في وجهه ، فقالت : من أغضبك أغضبه الله؟! قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لعنعنة أبي إسحاق واختلاطه ؛ قال البوصيري في «زوائده» (٢/١٨٣) :

«رجاله ثقات ؛ إلا أن فيه أبا إسحاق ـ واسمه عمرو بن عبدالله ـ اختلط بآخره . ولم [يتبين] حال أبي بكر بن عياش ؛ هل روى عنه قبل الاختلاط أو بعده؟ فيوقف حديثه حتى يتبين حاله . رواه النسائي في «عمل اليوم والليلة» عن أبي بكر بن عياش به» .

٤٧٥٤ - (وَهَبْتُ لخالَتي غُلاماً ، ونَهَيْتُ أَنْ تَجْعَلَهُ حَجَّاماً) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٢٩٨/٢/٣) عن محمد بن إسحاق عن العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب عن رجل من بني سَهْمٍ عن علي بن ماجدة سمع عمر رضي الله عنه سمع النبي ﷺ قال . . . فذكره .

ومن طريق أخرى عن ابن إسحاق عن العلاء عن أبي ماجدة عن عمر به وقال :

«لم يصح إسناده» .

ومن هذا الوجه : أخرجه أحمد (١٧/١) ، وأبو داود (٣٤٣٠ - ٣٤٣٢) .

وصرح ابن إسحاق بالتحديث عندهما ، وأسقط أبو داود الرجل السهمي من إسناده ؛ كما في رواية البخاري الثانية .

وعلَّة الحديث : الاضطراب في إسناده .

وجهالة علي بن ماجدة ؛ قال الحافظ فيه :

«مجهول» . وقال الذهبي :

«ذكره البخاري في «الضعفاء» . . .» .

والحديث ؛ رواه الطبراني من حديث جابر مرفوعاً نحوه ؛ قال الهيثمي (٩٣/٤) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه عثمان بن عبدالرحمن الوَقَّاصِيُّ ، وهو متروك» .

قلت : ولم أره في ترجمة جابر بن عبدالله ، ولا في ترجمة غيره ممن يسمى جابراً من «المعجم الكبير» ؛ فلعله أورده في ترجمة أخرى لمناسبة ما ؛ فإنه قد يفعل ذلك أحياناً[1] .

---

(١) نعم ؛ رواه فيه (٤٣٩/٢٤) في مسند فاختة بنت عمرو رضي الله عنها . (الناشر) .

٤٧٥٥ ـ (وَيْحَ الفِراخِ فِراخِ آلِ مُحَمَّدٍ ؛ مِنْ خَلِيفَةٍ مُسْتَخْلَفٍ مُسْرِفٍ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (١٣٣/٤) من طريق أبي نعيم عن المُقَدَّمِيِّ : حدثنا عبدالله بن جعفر عن موسى بن عُبَيْدَةَ عن إياس بن سَلَمَةَ عن سلمة بن الأكوع رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف موسى بن عبيدة .

وعبدالله بن جعفر ؛ الظاهر أنه ابن المَدِينِيِّ ، وهو ضعيف أيضاً .

٤٧٥٦ ـ (وَيْلٌ للعالِمِ مِنَ الجاهِلِ ، وَوَيْلٌ للجاهِلِ مِنَ العالِمِ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (١٣٥/٤) عن محمد بن مُصْعَبٍ عن المبارك بن فَضَالَةَ عن الحسن عن أنس رفعه .

قلت : وهذا سند ضعيف ؛ المبارك بن فضالة مدلس ؛ وقد عنعنه .

ومحمد بن مصعب ـ وهو القُرْقُسَاني ـ فيه ضعف من قبل حفظه .

٤٧٥٧ ـ (وَيْلٌ للمالِكِ مِنَ المَمْلُوكِ ، وَوَيْلٌ للمَمْلُوكِ مِنَ المالِكِ ، وَوَيْلٌ للغَنِيِّ مِنَ الفَقيرِ ، وَوَيْلٌ للفَقيرِ مِنَ الغَنِيِّ ، وَوَيْلٌ للشَّديدِ مِنَ الضَّعيفِ ، وَوَيلٌ للضَّعيفِ مِنَ الشَّديدِ) .

ضعيف . رواه أبو يعلى (٤٠٠٩/٧) ، وأبو محمد الأَرْدُبِيليُّ في «الفوائد» (١/١٨٣) ، وابن بِشْران في «الأمالي» (٢/٩١/٢٥) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٥٥/٥) ، وأبو طاهر القُرَشِي في «حديث أبي عبدالله بن مروان الأنصاري» (٢/١) ، والبيهقي في «الشعب» (٢/٤١٦/٢) من طرق عن أبي شهاب الحَنَّاط عبدربه بن نافع عن الأعمش عن أنس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لانقطاعه بين الأعمش وأنس ؛ فإنه لم يثبت له منه سماع ، كما في «التهذيب» .

وأبو شهاب عبدربه ؛ وإن كان من رجال الشيخين ؛ فقد قال الحافظ :

«صدوق يهم» .

والحديث ؛ قال الهيثمي :

«رواه البزار عن شيخه محمد بن الليث[1] ، وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال : يخطئ ويخالف . وبقية رجاله رجال «الصحيح» . ورواه أبو يعلى وغيره» . كما في «فيض القدير» !

لكن قال الحافظ :

«وهذا الذي قال فيه ابن حبان ما قال ؛ وجدت له خبراً موضوعاً ، رواه بسند «الصحيح» عن ابن عمر . . .» . وقال الذهبي :

«لا يدرى من هو ، وأتى بخبر موضوع . . . قال السليماني : فيه نظر» .

٤٧٥٨ - (وَيْلٌ للمُتَأَلِّينَ مِنْ أُمَّتي الذينَ يَقُولونَ : فلانٌ في الجنَّةِ ، وفلانٌ في النَّارِ) .

ضعيف . رواه البخاري في «التاريخ» (١/٢/١٩١) ، وابن بَطَّةَ في «الإبانة» (١/٦٠/٦) بسند صحيح عن ليث عن زيد عن جعفر العبدي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ليث : هو ابن أبي سليم ، كان قد اختلط .

---

(١) وأخرجه من طريق أخرى عن حذيفة (٣٤٤١) .

وزيد : هو ابن أرطاة الدمشقي ؛ ثقة عابد ، وهو تابعي صغير .

وجعفر العبدي : هو ابن زيد ؛ قال ابن أبي حاتم (٤٨٠/١/١) :

«روى عن أنس . روى عن صالح المُرِّيُّ ، وسَلام بن مِسْكين ، وحماد بن زيد . قال أبي : ثقة» .

قلت : فالحديث مرسل ؛ فهو علَّة أخرى نبَّهَ السيوطي عليها ؛ فإنه قال في «الجامع الصغير» :

«تخ - عن جعفر العبدي مرسلاً» .

٤٧٥٩ - (وَيْلٌ لمنِ اسْتَطالَ على مُسْلِمٍ ، فانْتَقصَ حَقَّهُ ، وَيْلٌ لَهُ - ثلاثاً -) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٤٣/٧) ، وعنه الديلمي (١٣٣/٤) من طريق **محمد بن محمد بن عبدالله** : ثنا شعيب بن حرب : ثنا سفيان عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة رفعه . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث الثوري ، تفرد به شعيب ، **وبشر بن إبراهيم الأنصاري**» .

قلت : الأنصاري هذا ممن يضع الحديث ؛ وهو ليس في هذا الإسناد ، وإنما ذكره أبو نعيم متابعاً لشعيب .

وأما شعيب الذي في الإسناد ؛ فهو ثقة .

لكن الرواي عنه محمد بن محمد بن عبدالله ؛ لم أجد له ترجمة ؛ فهو آفة هذا الإسناد . والله أعلم .

٤٧٦٠ - (الوَرِعُ : الذي يَقِفُ عِنْدَ الشُّبْهَةِ) .

موضوع . رواه ابن أبي الدنيا في «الورع» (١/١٦٢) ، وعنه الأصبهاني في «الترغيب» (٢/٣٢٧) : حدثنا القاسم بن هاشم قال : ثنا الخَطَّاب بن عثمان الفَوْزِيُّ قال : ثنا **عبيدالله بن القاسم الأَسَدِيُّ** قال : حدثني **العلاء بن ثعلبة الأَسَدِيُّ** عن أبي المَلِيح عن واثلة بن الأسقع قال :

قلت : يا رسول الله ! من الوَرِعُ؟ قال : «الذي ...» فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ العلاء بن ثعلبة مجهول .

وعبيد الله ؛ كذا وقع في هذه الرواية ؛ وإنما هو عبيد بن القاسم الأسدي ؛ وهو كذاب .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٢٩٤) مطولاً ، وقال :

«رواه أبو يعلى ، والطبراني ، وفيه عبيد بن القاسم ، وهو متروك» .

٤٧٦١ - (الوُرودُ الدُّخولُ ؛ لا يَبْقَى بَرٌّ وَلا فاجِرٌ إلا دخَلَها ، فَتكونُ علَى المؤمنينَ بَرْداً وسَلاماً [كما كانت] على إبْراهيمَ ، حَتى إن للنارِ - أو قالَ : لجهنَّمَ - ضَجيجاً مِنْ بَرْدِهِمْ ، ثمّ يُنجِّي اللهُ الذينَ اتَّقَوا ويَذَرُ الظالمينَ فيها جِثِيّاً) .

ضعيف . رواه البيهقي في «الشعب» (١/٣٣٦/٣٧٠) ، وعبدالغني المقدسي في «جزء ذكر النار» (٢/٢٢٥) عن أبي صالح غالب بن سليمان عن كَثِيرِ بن زياد البُرْسَانِيِّ عن **أبي سُمَيَّةَ** قال :

اختلفنا ههنا بالبصرة في الورود ؛ فقال قوم : لا يدخلها مؤمن . وقال قوم :

يدخلونها جميعاً ثم ينجي الله الذين اتقوا . فأتيت جابر بن عبدالله ، فسألته فقلت له : اختلفنا فيه بالبصرة ، فقال قوم : لا يدخلها مؤمن . وقال آخرون : يدخلونها جميعاً ثم ينجي الله الذين اتقوا . فأهوى بأصبعيه إلى أذنيه ، وقال : صُمَّتَا إن لم أكن سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

ومن هذا الوجه : رواه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (١/١١٩ ـ ٢) ، وأحمد (٣/٣٢٨ ـ ٣٢٩) . وقال في «الترغيب» (٤/٢١٢) :

«رواه أحمد ، ورواته ثقات ، والبيهقي بإسناد حسنه» !

ورواه الحاكم (٤/٥٨٧) ؛ لكنه قال ـ بدل (أبي سمية) ـ : (**مُنْيَة الأَزْدية** عن عبدالرحمن بن شيبة) ، ولم يذكر جابراً ، مع أن عبدالرحمن هذا تابعي كـ(مُنْيَةَ) ؛ وهي مجهولة . ومع ذلك قال :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !!

فلعل في إسناده زيادةً ونقصاً .

ورجال إسناد الحديث ثقات معروفون ؛ غير أبي سمية ؛ فأورده ابن أبي حاتم (٤/٢/٣٨٨) بهذه الرواية ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وقال الذهبي في «الميزان» :

«مجهول» .

وأما ابن حبان فأورده في «الثقات» (١/٣٠٢) من هذه الرواية أيضاً ـ وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٣/١٣٢) ـ بعدما عزاه لأحمد ـ :

«غريب» .

ومع هذه الجهالة والغرابة ؛ تجرأ الشيخ الرفاعي ، فقال بغير علم ـ كعادته ـ في فهرس «مختصره» (٢/٦٢٢) :

«صحيح» !

وأما قول البيهقي عقب الحديث :

«هذا إسناد حسن ، ذكره البخاري في «التاريخ» ، وشاهده الحديث الثابت عن أبي الزبير عن جابر عن أم مُبَشّرٍ عن النبي ﷺ مثله» !

قلت : فهو مردود من الناحيتين : السند ، والشهادة :

أما السند : فقد عرفت أن فيه جهالة ، وذِكْر البخاري إياه في «التاريخ» لا يعطيه قوة ، والأمر أوضح من أن يحتاج إلى بيان .

وأما الشهادة : فهي قاصرة ؛ لأن حديث أم مبشر ليس فيه إلا ما يفهم منه أن الورود بمعنى الدخول ، لا شيء غير ذلك . انظر «صحيح مسلم» (٧/١٩٦) .

٤٧٦٢ ـ (الوُضُوءُ شَطْرُ الإيمانِ ، والسِّواكُ شَطْرُ الوُضُوءِ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي شيبة (١/١٧٠) : حدثنا وكيع : حدثنا عبدالرحمن ابن عمرو الأوزاعي عن حسان بن عطية قال . . . فذكره موقوفاً عليه لم يرفعه ، لكن تمامه يشعر بأنه مرفوع ؛ فإنه قال :

«ولولا أن أشق على أمتي ؛ لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة[1] ، ركعتان يَسْتَاكُ فيهما العبد ؛ أفضل من سبعين ركعةً لا يستاك فيها» .

قلت : ورجاله ثقات رجال الشيخين ، ولكنه مرسل .

---

(١) وقد صحَّت هذه الفقرة ؛ انظر «صحيح الترغيب» (رقم : ٢٠٥) .

والشطر الأول منه ؛ قد جاء موصولاً من حديث أبي مالك الأشعري مرفوعاً بلفظ :

«الطُّهور شطر الإيمان» .

أخرجه مسلم وغيره ، وهو مخرّج في «تخريج مشكلة الفقر» (٥٩) .

٤٧٦٣ ـ (الوُضُوءُ قَبْلَ الطَّعامِ حَسَنَةٌ ، وبعْدَ الطَّعامِ حَسَنَتانِ) .

موضوع . أخرجه الديلمي (١٤٣/٤) عن الحاكم بسنده عن **عيسى بن إبراهيم** : حدثنا **الحكم بن عبدالله** عن الزهري عن سعيد بن المسيَّب عن عائشة قالت . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الحكم بن عبدالله ؛ وهو كذاب هالك .

وعيسى بن إبراهيم ـ وهو ابن طَهْمَان الهاشمي ـ متروك .

ونحو هذا الحديث : ما أخرجه الطبراني في «الأوسط» عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ :

«الوضوء قبل الطعام وبعده ؛ مما ينفي الفقر ، وهو من سنن المرسلين» . قال الهيثمي (٢٤/٥) :

«وفيه **نَهْشَلُ بن سعيد** ، وهو متروك» .

وكذا قال الحافظ ، وزاد :

«وكذبه إسحاق بن راهويه» .

وروى الدَّولابي (٩٩/٢) عن معاذ بن رفاعة قال : سمعت **أبا محمد عبدالرحمن ابن إبراهيم** قال :

الوضوء قبل الطعام وبعد الطعام ؛ يُورث الغِنَى ، وينفي الفقر .

وأبو محمد هذا ؛ لم أعرفه ، وهو تابعي ؛ فإن معاذ بن رفاعة تابعي صغير .

٤٧٦٤ ـ (الوَلَدُ ثَمَرةُ القَلْبِ ، وإنَّهُ مَجْبَنَةٌ ، مَبْخَلَةٌ ، مَحْزَنَةٌ) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى (١/٢٩٠) ، والبزار (١٨٩٢ ـ كشف) عن ابن أبي ليلى عن العوفي عن أبي سعيد مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ العوفي هو عطية بن سعد ، وهو ضعيف مدلس .

وابن أبي ليلى : اسمه محمد بن عبدالرحمن ، وهو سيئ الحفظ .

والحديث ؛ إنما أوردته من أجل قوله :

«ثمرة القلب» ؛ وإلا فسائره له شواهد ؛ فانظر «صحيح الجامع الصغير» (١٩٨٥ و١٩٨٦) ، وأوردت حديث الترجمة في «ضعيف الجامع الصغير» (٦١٧٨) .

٤٧٦٥ ـ (الوَلَدُ مِنْ رَيْحانِ الجَنَّةِ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٢/٢١١) عن الوليد بن مسلم عن ابن لهيعة عن أبي الأسود عن عروة عن عائشة مرفوعاً . وقال :

«حديث غير محفوظ» .

قلت : وعلَّته شيئان :

الأول : ضعف ابن لهيعة .

والآخر : العنعنة في سلسلة السند ؛ فإن الوليد بن مسلم كان يدلِّس تدليس التسوية .

والحديث ؛ عزاه السيوطي للحكيم الترمذي عن خولة بنت حكيم ؛ وقد مضى من رواية الترمذي وغيره عنها بلفظ :

« . . وإنكم لمن ريحان الله» .

انظر الحديث (٣٢١٤) .

٤٧٦٦ - (لا أَشْتَري شَيْئاً ليسَ عِنْدِي ثَمَنُهُ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/٨٥) ، وأحمد (١/٢٣٥) ، والضياء في «المختارة» (١/٥٢/٦٥) عن وكيع : ثنا **شَرِيك** عن سِمَاك عن عكرمة عن ابن عباس قال :

قَدِمَتْ عِيرٌ المدينةَ ، فاشترى النبي ﷺ ، فرَبِحَ أواقيَّ ، فقسمها في أرامل عبدالمطلب ، وقال . . . فذكره .

وقال أبو داود : حدثنا عثمان بن أبي شيبة وقتيبة بن سعيد عن **شريك** عن **سماك** عن عكرمة رفعه .

قلت : لم يذكر ابن عباس في إسناده ؛ فأرسله .

وهو ضعيف موصولاً ومرسلاً ؛ لأن مداره على شريك ؛ وهو ابن عبدالله القاضي ؛ وهو ضعيف لسوء حفظه .

وقد أخرجه الحاكم (٢/٢٤) ، والطبراني (٣/١٣٤/١) عن سعيد بن سليمان الواسطي : ثنا شريك به موصولاً . وقال الحاكم :

«صحيح» ! ووافقه الذهبي !

وقد أشار البخاري إلى ضعف الحديث بقوله في «الصحيح» :

«باب من اشترى بالدَّيْنِ وليس عنده ثمنه ، أو ليس بحضرته» . قال الحافظ في «شرحه» (٤١/٥) :

«أي : فهو جائز . وكأنه يشير إلى ضعف ما جاء عن ابن عباس مرفوعاً : «لا أشتري ما ليس عندي ثمنه» . تفرَّد به شريك عن سماك ، واختلف في وصله وإرساله» .

٤٧٦٧ - (لا أُعافِي أَحَداً قَتَل بعْدَ أَخْذِه الدِّيَةَ) .

ضعيف . أخرجه الطيالسي (٢٩٦/١) : حدثنا حماد بن سلمة عن **مَطَرٍ الوَرَّاقِ** عن رجل عن جابر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مطر الوراق ؛ فيه ضعف .

والرجل لم يسم .

لكن رواه أبو داود (٢٤٥/٢) ، وأحمد (٣٦٣/٣) من طريقين آخرين عن حماد ابن سلمة به ؛ إلا أنه زاد فقال : عن رجل أحسبه الحسن .

والحسن هذا : هو البصري ، فإن كان الوراق قد حفظه ؛ فهو مدلس ؛ وقد عنعنه .

٤٧٦٨ - (لا اعْتكافَ إلا بِصيامٍ) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني (ص٢٤٧) ، والحاكم (٤٤١/١) ، وعنه البيهقي (٣١٧/٤) عن **سُوَيْدِ بن عبدالعزيز** : ثنا سفيان بن حسين عن الزهري عن عروة عن عائشة مرفوعاً . وقال الدارقطني :

«تفرد به سويد عن سفيان بن حسين» . وقال الحاكم مشيراً إلى تضعيفه :

«لم يحتج الشيخان بسفيان بن حسين» .

يعني : في روايته عن الزهري خاصة ، وإلا ؛ فهو حجة عندهما وعند الآخرين في روايته عن غيره . وقال البيهقي :

«وهذا وهم من سفيان بن حسين ، أو من سويد بن عبدالعزيز . وسويد بن عبدالعزيز الدمشقي ضعيف بمرة ، لا يقبل منه ما تفرد به» . وقال فيه الحافظ في «التقريب» :

«ليِّن الحديث» .

قلت : والمحفوظ عن عائشة بلفظ :

. . . والسنة فيمن اعتكف أن يصوم .

أخرجه أبو داود (١/٣٨٧) ، والبيهقي (٤/٣٢٠) من طريقين آخرين عن الزهري عن عروة بن الزبير عنها .

وهذا إسناد صحيح .

وأخرجه الدارقطني من طريق ابن جريج : أخبرني الزهري - عن الاعتكاف وكيف سُنَّتُهُ - عن سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير عنها .

وسنده صحيح أيضاً .

٤٧٦٩ - (لا بَأسَ بالحديثِ قَدَّمْتَ فيهِ أو أَخَّرْتَ ؛ إن أصَبْتَ مَعْناهُ) .

موضوع . رواه ابن عساكر (١/٣٥٨/١٧) عن الأحوص بن المُفَضَّل : حدثنا أبي قال : وحدثني أبو نُعَيْمٍ النَّخَعِيُّ : نا **العلاء بن كثير أبو سعيد الشامي** عن مكحول قال :

خرجنا إلى واثلة بن الأسقع ؛ فقلنا : يا أبا الأسقع ! حدِّثنا بحديث غضٍّ ، لا

تقدِّم فيه ولا تؤخِّر ؛ حتى كأنا نسمعه من رسول الله ﷺ ! فغضب الشيخ أو أَجْلَسَ فقال : ما منكم من أحد قام في ليلته هذه بشيء من القرآن؟ فقلنا : ما منا إلا من قد قام بما رزقه الله من ذلك . قال : فكان أحدكم حالفاً ما قدّم حرفاً من كتاب الله ولا أخّره؟! إنا قد كنا أمسكنا عن الأحاديث على عهد رسول الله ﷺ حتى سمعناه يقول . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، بل موضوع ؛ آفته العلاء بن كثير هذا ؛ قال الحافظ :

«متروك ؛ رماه ابن حبان بالوضع» . وقال أبو زرعة :

«ضعيف الحديث ، واهي الحديث ، يحدث عن مكحول عن واثلة بمناكير» . وقال البخاري وغيره :

«منكر الحديث» .

وقد خالفه **العلاء بن الحارث** ، فرواه عن مكحول به موقوفاً على واثلة مختصراً .

أخرجه الدارمي (١/٩٣) ، والخطيب في «الكفاية» (ص٢٠٤) .

قلت : وهذا هو الصواب ، موقوف ، ورفعه باطل .

والعلاء بن الحارث ثقة فقيه ، لكنه كان اختلط .

٤٧٧٠ - (لا بَأْسَ بتَعليقِ التَّعْويذ مِنَ القُرآنِ قَبْلَ نُزولِ البَلاءِ ، وبعدَ نُزولِ البَلاءِ) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٤/٢٠٤) عن أبي نعيم بسنده عن هاشم بن عمرو البَيْرُوتِيِّ : حدثني أبي : حدثني سليمان بن أبي كَرِيمة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ سليمان بن أبي كريمة ؛ ضعفه أبو حاتم . وقال ابن عدي :

«عامة أحاديثه مناكير» .

وعمرو البيروتي : هو ابن هاشم ؛ قال الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

وابنه هاشم بن عمرو ؛ لم أجد له ترجمة .

٤٧٧١ ـ (لا تَأْذنُ امرأَةٌ في بَيْتِ زَوْجِها إلا بِإذْنِه ، ولا تَقُومُ مِنْ فِراشِها فَتُصلِّي تَطَوُّعاً إلا بِإذنِه) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٣/١٤٩/١) عن عبدالله بن الأجلح عن يزيد بن أبي زياد عن مِقْسَمٍ عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ يزيد بن أبي زياد ـ وهو الهاشمي مولاهم ـ ضعيف .

لكن الشطر الأول من الحديث صحيح ؛ له شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً به ، في حديث أخرجه الشيخان وغيرهما ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٢١٢١) ، وهو عند ابن حبان في «صحيحه» (١٩٦٦ ـ موارد) مقتصراً على هذا الشطر .

٤٧٧٢ ـ (لا تَبْتَئِسي علَى حَميمِكِ ؛ فإنَّ ذلِكَ مِنْ حَسَناتِه) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١/٤٤٣) : حدثنا هشام بن عمار : ثنا الوليد بن مسلم : ثنا الأوزاعي عن عطاء عن عائشة :

أن رسول الله ﷺ دخل عليها ، وعندها حميم لها يخنقه الموت ، فلما رأى النبي ﷺ ما بها قال لها . . . فذكره . وقال البوصيري في «زوائده» (٢/٩٠) :

«هذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات ، والوليد ـ وإن كان يدلس ـ ؛ فقد صرح بالتحديث ، فزالت تهمة تدليسه» !

كذا قال ! وكأنه ذهل عن كون تدليس الوليد بن مسلم ليس من هذا النوع الذي تزول شبهة تدليسه لمجرد تصريحه هو فقط بالتحديث عن شيخه ؛ فإنه كان يدلس تدليس التسوية كما قال الحافظ في «التقريب» ؛ اعتماداً منه على من تقدمه من الأئمة ؛ منهم الدارقطني ، قال :

«كان الوليد يرسل ؛ يروي عن الأوزاعي أحاديث ، [هي] عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء ؛ قد أدركهم الأوزاعي ، فيسقط أسماء الضعفاء ، ويجعلها عن الأوزاعي عن نافع ، وعن عطاء» . وقال الهيثم بن خارجة :

«قلت للوليد : قد أفسدت حديث الأوزاعي عن الزهري ! قال : كيف؟ قلت : تروي عن الأوزاعي عن نافع ، وعن الأوزاعي عن الزهري ، وغيرك يدخل بين الأوزاعي وبين نافع : **عبدالله بن عامر** ، وبينه وبين الزهري : **إبراهيم بن مرة وقرة** وغيرهما ؛ فما يحملك على هذا؟ قال : أُنْبِلُ الأوزاعي عن هؤلاء ! قلت : فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء وهؤلاء ـ وهم ضعفاء ـ أحاديث مناكير ، فأسقطتهم أنت وصيَّرتها من رواية الأوزاعي عن الثقات ؛ ضُعِّفَ الأوزاعي ! قال : فلم يلتفت إلى قولي» !

قلت : فهذا هو تدليس الوليد ؛ أنه يسقط شيخ شيخه الأوزاعي الذي بينه وبين شيخ شيخ الأوزاعي ، وهو هنا عطاء ، فحتى يكون الحديث سالماً من شبهة تدليسه ؛ فلا بد من التصريح بالتحديث بين الأوزاعي وعطاء ، وهذا غير موجود في إسناد هذا الحديث ، فهو ضعيف غير صحيح .

ثم إن الراوي عن الوليد ـ هشام بن عمار ـ ؛ فيه ضعف أيضاً ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، مقرئ ، كبر فصار يتلقَّن ، فحديثه القديم أصح» .

٤٧٧٣ ـ (لا تُجَارِ أَخاكَ ولا تُشَارِه) .

ضعيف . رواه الخَطَّابي في «الغريب» (٢/٦٥) : حدثنيه عبدالعزيز بن محمد : نا ابن الجُنَيْدِ : نا عبدالوارث : نا عبدالله عن **أبي بكر بن أبي مريم عن حُرَيْث** بن عمرو يرفعه . وقال :

«قوله : لا تجار : هو من الجِرَاء في الخيل ، وهو أن يتجارى الرجلان للمسابقة ، يقول : لا تطاوله ولا تغالبه . وقوله : لا تشارِه ؛ أي : لا تُلاجَّهُ ، يقال : قد استشرى الرجل : إذا لجّ في الأمر» .

قلت : وإسناده ضعيف منقطع ؛ أبو بكر بن أبي مريم ؛ قال الحافظ :

«ضعيف ، وكان قد سرق بيته فاختلط ، من السابعَة» .

والحديث ؛ عزاه السيوطي لابن أبي الدنيا في «ذم الغيبة» عن حريث ؛ وزاد :

«ولا تماره» . قال المناوي :

«حُرَيْث ـ مصغَّر حارث ـ المخزومي ، له صحبة» .

٤٧٧٤ ـ (لا تَجُوزُوا الوَقْتَ إلا بإحْرام) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٥٣/٣) عن عبدالسلام بن حَرْبٍ عن خُصَيْفٍ عن سعيد بن جُبَيْرٍ عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ خصيف ـ وهو ابن عبدالرحمن الجَزَرِيُّ ـ ضعيف

لسوء حفظه ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«ضعفه أحمد وغيره» .

٤٧٧٥ - (لا تَزَوَّجَنَّ عَجوزاً ولا عاقِراً ؛ فإنِّي مُكاثِرٌ) .

ضعيف . رواه الحربي في «غريب الحديث» (١/١٧٥/٥) ، والخطيب (٤٤/٤) ، والواحدي في «الوسيط» (٢/١١٥/٣) عن عمرو بن الوليد قال : سمعت **معاوية ابن يحيى** يحدث عن يزيد بن جابر عن جُبَيْرِ بن نُفَيْرٍ عن عِيَاضَ بن غَنْمٍ الأشعري مرفوعاً :

«يا عياضَ بنَ غَنْمٍ الأشعري ! لا . . .» الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ معاوية بن يحيى ؛ اثنان كلاهما دمشقي : أحدهما **أبو رَوْحٍ الصَّدَفِيُّ** ، والآخر **أبو مُطِيع الطَّرَابُلُسِيُّ** ، وكلاهما ضعيف .

ثم تبيَّن أنه الأول منهما ؛ فقد أخرجه الحاكم (٢٩٠/٣) من الوجه المذكور عنه مصرّحاً بأنه الصدفي . وقال :

«صحيح الإسناد» ! وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : معاوية ضعيف» .

٤٧٧٦ - (لا تَسْأَلِ الرَّجُلَ فِيمَ يَضْرِبُ امْرَأَتَهُ ، ولا تَسْأَلْهُ عمَّنْ يَعْتَمِدُ مِنْ إخْوانِه ولا يَعْتَمِدهم ، ولا تَنَمْ إلا علَى وِتْرٍ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٦١٢/١) ، وابن نصر (ص١١٧) ، والحاكم (١٧٥/٤) ، وأحمد (٢٠/١) عن أبي عوانة : ثنا داود بن عبدالله الأَوْدِيُّ عن عبدالرحمن المُسْلِي عن الأشعث بن قيس قال :

تَضَيَّفتُ عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، فقام في بعض الليل ، فتناول امرأته فضربها ، ثم ناداني : يا أشعث ! قلت : لبيك ! قال : احفظ عني ثلاثاً حفظتهن عن رسول الله ﷺ . . . فذكره . والسياق للحاكم . وقال :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

كذا قال ! مع أنه قال في ترجمة المُسْلي هذا من «الميزان» :

«لا يعرف إلا في هذا الحديث ، تفرد عنه داود بن عبدالله الأودي» .

(تنبيه) : لم ترد الفقرة الثانية عند ابن نصر ، وأشار إليها الراوي عند ابن ماجه وأحمد بقوله :

ونسيت الثالثة .

٤٧٧٧ - (لا تَسْأَلِ المرأَةُ زَوْجَها الطلاقَ في غَيْرِ كُنْهِهِ فَتَجِدَ رِيحَ الجَنَّةِ ؛ وإنَّ رِيحَها لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرةِ أَرْبَعينَ عاماً) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١/٦٣٢) ، وعنه الضياء في «المختارة» (٦٣/١٠/١) عن جعفر بن يحيى بن ثوبان عن عمه عُمَارَةَ بن ثوبان عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ كما قال البوصيري في «زوائده» (٢/١٢٤/٢ و٢/١٢٨) ؛ وعلَّته جعفر هذا وعمه ؛ قال الذهبي :

«قال ابن المديني ، مجهول . قلت : وعمُّه لين» .

(الكُنْهُ) : جَوْهَرُ الشيءِ وغايَتُهُ .

٤٧٧٨ - (لا تَسُبُّوا الأَئمَّةَ ، وادْعُوا لَهُمْ بِالصَّلاحِ ؛ فإنَّ صلاحَهُمْ لَكُمْ صَلاحٌ) .

ضعيف جداً . رواه أبو سعد عبدالرحمن بن حَمْدان البصري في «جزء من الأمالي» (١/١٤٣) عن **محمد بن عُبَيْدٍ البخاري** قال : نا **موسى بن عُمَيْرٍ** عن مكحول عن أبي أمامة مرفوعاً .

ورواه الطبراني في «الأوسط» (١/١٩٤/١ - ٢) : ثنا **أحمد** : نا **عبدالملك بن عَبْدِرَبِّهِ الطائي** : نا **موسى بن عمير** به . وقال :

«لم يروه عن مكحول إلا موسى ، تفرد به عبدالملك» .

قلت : قال الذهبي :

«منكر الحديث ، وله عن الوليد بن مسلم خبر موضوع» .

قلت : لكنه لم يتفرَّد به كما تشهد رواية «الأمالي» عن محمد بن عبيد البخاري .

لكني لم أجد لابن عبيد هذا ترجمة !

وموسى بن عمير : هو الأعمى القرشي ؛ وهو ضعيف جداً . وفي «التقريب» :

«متروك ، وقد كذّبه أبو حاتم» .

والحديث ؛ قال الهيثمي في «المجمع» (٥/٢٤٨ - ٢٤٩) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» عن شيخه **الحسين بن محمد بن مصعب الأُشناني** ؛ ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» !

فهذا الكلام لا ينطبق على إسناد «الأوسط» من ناحيتين :

الأولى : أن شيخ الطبراني فيه ليس هو الحسين ؛ بل **أحمد** ، ولم أعرفه[1] .

وقد تابعه **أبو الفضل العباس بن أحمد الوَشَّا** عند الخطيب (١٥١/١٢) . وقال :

«كان أحد الشيوخ الصالحين» .

الثانية : أن بقية رجاله ليسوا كلهم ثقاتٍ كما علمت ؛ فلعلَّ الهيثمي يعني بهذا الكلام إسناد «الكبير» ، وإني لأستبعد أن يكون من طريق غير طريق موسى ابن عمير ! والله أعلم .

ثم تأكدت مما استبعدته بعد أن طبع «المعجم الكبير» للطبراني ، فوجدت الحديث قد أخرجه فيه (٧٦٠٩/١٥٨/٨) عن شيخه **الأُشْناني** فقال : حدثنا **الحسين بن محمد بن مصعب الأشناني** ـ بالكوفة ـ : ثنا محمد بن عُبَيْدٍ المحاربي : ثنا **موسى بن عمير** عن مكحول عن أبي أمامة به مرفوعاً .

وبهذا الإسناد : أخرجه في «مسند الشاميين» أيضاً (ص٦٥٦) .

وقد كشف لنا هذا الإسناد عن الحقائق الآتية :

الأولى : أن (البخاري) في سند أبي سعد البصري محرَّف من (المحاربي) ! وحينئذ ؛ فمحمد بن عبيد المحاربي ثقة من رجال «التهذيب» ؛ فهو متابع قوي للطائي .

الثانية : أن شيخ الطبراني في «معجمه الكبير» هو غير شيخه في «معجمه الأوسط» ؛ خلافاً لما يوهمه كلام الهيثمي .

---

(١) قد نقل الشيخ - رحمه الله - توثيقه في «الإرواء» (٢٣٩/٦) . (الناشر) .

الثالثة : أن مدار إسناد الحديث ـ عند جميع مخرِّجيه ـ إنما هو على موسى بن عمير ، وقد عرفت أنه شديد الضعف .

٤٧٧٩ ـ (لا تَسُبُّوا أَهْلَ الشامِ ؛ فإنَّ فيهمُ الأَبْدالَ) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١/٣٢١ ـ ٣٢٢ ط) عن الوليد ابن مسلم ، ومن طريق الطبراني بسنده عن زيد بن أبي الزرقاء قالا : نا ابن لهيعة : حدثني عَيَّاش بن عَبَّاس عن عبدالله بن زُرَيْرٍ قال : قال علي بن أبي طالب : إن رسول الله ﷺ قال :

«تكون في آخر الزمان فتنة ؛ يُخَلَّصُ الناس فيها كما يُخَلَّصُ الذهب في المعدن ـ قال علي : وما أدري يومئذٍ ما المعدن؟ ـ ؛ فلا تسبوا أهل الشام ، ولكن سبُّوا شرارهم ؛ فإن منهم الأبدال» .

وليس في رواية الطبراني : قال علي : وما أدري يومئذٍ ما المعدن؟

وقال ابن عساكر :

«قال الطبراني : «لم يرو هذا الحديث إلا زيد بن أبي الزرقاء» . هذا وهم من الطبراني ؛ فقد رواه الوليد بن مسلم أيضاً عن ابن لهيعة كما تقدم . ورواه الحارث بن يزيد المصري عن عبدالله بن زرير الغافقي المصري فوقفه على علي ، ولم يرفعه» .

ثم أخرجه ابن عساكر ، وكذا الحاكم (٤/٥٥٣) من طريقين عن الحارث بن يزيد موقوفاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي .

قلت : وهو كما قالا موقوفاً .

وأما المرفوع ؛ ففيه ابن لهيعة كما تقدم ؛ وهو ضعيف .

وبه أعلَّه الهيثمي ؛ فقال في «المجمع» (٣١٧/٧) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه ابن لهيعة ، وهو لين ، وبقية رجاله ثقات» .

ثم أخرجه ابن عساكر (٣٢٣/١ ط) و(١/٤٧/٤خط) عن الفَرَجِ بن فَضَالة : نا عُرْوة بن رُوَيْمٍ اللَّخْمِيِّ عن رجاء بن حَيْوة عن الحارث بن حَرْمَلٍ عن علي بن أبي طالب قال . . . فذكره موقوفاً عليه بلفظ الترجمة .

والحارث هذا ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٧٢/٢/١) برواية رجاء بن حيوة فقط ، وزاد عليه ابن عساكر جمعاً آخر ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

(تنبيه) : لما عزاه السيوطي لـ«أوسط الطبراني» عن علي ؛ قال المناوي :

«قال الهيثمي : فيه عمرو بن واقد ؛ ضعفه الجمهور ، وبقية رجاله رجال (الصحيح)» !

قلت : وهذا وهم من المناوي رحمه الله ؛ فإن الهيثمي إنما قال ذلك في حديث شهر بن حوشب قال :

لما فتحت مصر ؛ سَبُّوا أهل الشام ، فأخرج عوف بن مالك رأسه من بُرْنُسٍ ثم قال : يا أهل مصر ! لا تسبُّوا أهل الشام ؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : «فيهم الأبدال ، فبهم تنصرون ، وبهم ترزقون» . قال :

«رواه الطبراني ، وفيه عمرو بن واقد ، وقد ضعفه جمهور الأئمة ، ووثقه محمد ابن المبارك الصُّوري ، وشهر اختلفوا فيه ، وبقية رجاله ثقات» .

وقد أخرجه ابن عساكر أيضاً (٢٧٧/١) من طريق الطبراني .

٤٧٨٠ ـ (لا تَسبُّوا مُضَرَ ؛ فإنَّهُ كانَ قَدْ أَسْلَمَ) .

ضعيف . رواه ابن سعد (١/٥٨) بسند صحيح عن عبدالله بن خالد مرفوعاً .

قلت : وهذا ضعيف معضل ؛ عبدالله بن خالد : هو الواصبي ؛ قال ابن أبي حاتم (٢/٢/٤٦) :

«روى عن عبدالله بن الحارث بن هشام عن النبي ﷺ . روى عنه سعيد بن أبي أيوب» ، ولم يزد !

وقال في ترجمة عبدالله بن الحارث هذا :

«المخزومي . روى عن النبي ﷺ ، مرسل» .

فيتلخَّص مما سبق أن عبدالله بن خالد هذا من أتباع التابعين ؛ وأنه مجهول .

وقد روي مسنداً : أورده السيوطي في «الفتاوي» (٢/٤٣٣) عن عثمان بن فائد عن يحيى بن طلحة بن عبيدالله عن إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن عبدالرحمن بن أبي بكر الصديق مرفوعاً بلفظ :

«لا تسبُّوا ربيعة ومضر ؛ فإنهما كانا مسلمين» .

أخرجه أبو بكر محمد بن خلف المعروف بـ «وكيع» في «كتاب الغرر من الأخبار» .

قلت : وعثمان بن فائد ضعيف ؛ كما في «التقريب» .

٤٧٨١ ـ (لا تَسْتَضِيئُوا بِنارِ أَهْلِ الشِّرْكِ ، ولا تَنْقُشوا في خَواتيمِكمْ عَرَبِيّاً) .

ضعيف . رواه الطبري (ج٧/ رقم ٧٦٨٥/ صفحة ١٤٠) قال : حدثنا أبو كُرَيْبٍ

ويعقوب بن إبراهيم قالا : حدثنا هُشَيْمٌ قال : أخبرنا العَوَّام بن حَوْشَبٍ عن الأزهر ابن راشد ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره . [ثم قال] . قال :

فلم ندر ما ذلك ، حتى أتوا الحسن فسألوه؟ فقال : نعم .

أما قوله : «لا تنقشوا في خواتيمكم عربياً» ، فإنه يقول : لا تنقشوا في خواتيمكم محمداً . وأما قوله : «ولا تستضيئوا بنار أهل الشرك» ؛ فإنه يعني به المشركين ، يقول : لا تستشيروهم في شيءٍ من أموركم . قال : قال الحسن : وتصديق ذلك في كتاب الله ، ثم تلا هذه الآية : ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا بِطَانةً مِنْ دونكم﴾ .

وأخرج المرفوع منه : النسائي (٢/٢٩٠) ، وأحمد (٣/٩٩) عن هشيم به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف رجاله ثقات ؛ غير أزهر بن راشد ـ وهو البصري ـ ؛ قال أبو حاتم :

«مجهول» . وهو الذي اعتمده الحافظ . وقال ابن حبان :

«كان فاحش الوهم» .

٤٧٨٢ ـ (لا تُسْرِفْ ، لا تُسْرِفْ . يَعْني : في الوُضوءِ) .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (١/١٦٤) عن بَقِيَّةَ عن محمد بن الفضل عن أبيه عن سالم عن ابن عمر قال :

رأى رسول الله ﷺ رجلاً يتوضأ ، فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن الفضل ـ وهو ابن عطية ـ كذاب .

وأبوه ضعيف .

وبقية مدلس ؛ وقد عنعنه .

وقال البوصيري في «الزوائد» (٢/٣٢) :

«هذا إسناد ضعيف ؛ الفضل بن عطية ضعيف . وابنه كذاب . وبقية مدلس» .

وروى ابن ماجه ، وأحمد أيضاً (٢/٢٢١) من طريق ابن لهيعة عن حُيَيٍّ بن عبدالله المَعَافِرِيِّ عن أبي عبد الرحمن الحُبُلِيِّ عن عبدالله بن عمرو :

أن رسول الله ﷺ مَرَّ بسعدٍ وهو يتوضأ ، فقال :

«ما هذا السَّرَفُ؟!» . فقال : أفي الوضوء إسراف؟! قال :

«نعم ؛ وإن كنت في نهرٍ جارٍ» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة :

ونحوه حيي بن عبدالله المعافري ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يهم» .

وبهما أعلَّه البوصيري في «الزوائد» أيضاً .

ثم تبيَّن لي ضعف هذا الإعلال ، وأن الحديث حسن الإسناد ، في تحقيق أودعته في الكتاب الآخر : «الصحيحة» ، المجلد السابع منه رقم (٣٢٩٢) .

٤٧٨٣ ـ (لا تَسْكُنِ الكُفُورَ ؛ فإنَّ ساكِنَ الكُفُورِ كَساكِنِ القُبُورِ . ولا تَأمَّرَنَّ على عَشَرَةٍ ؛ فإنَّه مَنْ تأمَّرَ علَى عَشَرَةٍ جاءَ يومَ القيامةِ مَغْلولةً يدهُ إلى عُنُقِه ؛ فَكَّهُ الحقُّ أو أَوْبَقَهُ الجَوْرُ) .

موضوع الشطر الثاني . رواه ابن عدي (١/١٧٥) ، وعنه البيهقي في «الشعب»

(١/٤٢٦/٢ ـ ٢) عن أبي مهدي سعيد بن سنان : حدثني راشد بن سعد عن ثوبان مولى رسول الله مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«أبو مهدي ؛ عامة ما يرويه غير محفوظ» .

قلت : وهو متروك ، ورماهُ الدارقطني وغيره بالوضع ؛ كما في «التقريب» .

لكن تابعه على الشطر الأول من الحديث : صفوان بن عمرو قال : سمعت راشد بن سعد يقول : سمعت ثوبان يقول . . . فذكره مرفوعاً .

أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٥٧٩ ، ٥٨٠) ، والبيهقي أيضاً من طريق بقية قال : حدثني صفوان . . .

قلت : وهذا إسناد جيد ، رجاله كلهم ثقات ، وقد صرَّح فيه بقية بالتحديث ، فأمنَّا شبهة تدليسه .

ولهذا ؛ لا ينبغي الاغترار بإيراد ابن الجوزي للحديث في «الموضوعات» (٧٠/٢ ـ ٧١) ؛ فإنه إنما أورده من الطريق الأولى الواهية التي فيها الشطر الثاني ، وحق له ذلك ؛ إلا أنه فاته هذه الطريق للشطر الأول السالمة من العلَّة ! وسبحان من أحاط بكل شيء علماً ، ولا يحيطون بشيء من علمه إلا بما شاء ، لا إله إلا هو !

٤٧٨٤ ـ (لا تَشَمُّوا الخُبْزَ كَما تَشَمُّ السِّباعُ)[١] .

ضعيف . أخرجه الديلمي (١٤٨/٤) من طريق **عمر بن أبي حسان** : حدثنا محمد بن بشار : حدثنا يحيى : حدثنا سفيان عن أبي الزناد عن موسى بن أبي عثمان عن أبيه عن أبي هريرة رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله موثقون ؛ غير عمر بن أبي حسان ؛ فلم أجد

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «انظر «التنكيل» (٤٧٨/١)» . **(الناشر)** .

له ترجمة ! وفي «الجرح والتعديل» (١٠٥/١/٣) :

«عمر بن حسان البُرْجُمِيُّ . روى عن . . . روى عنه . . .» .

كذا في الأصل بياض ! فمن المحتمل أن يكون هو .

وروى ابن عدي (١/٣٩٢) عن **المسيَّب بن واضح** : ثنا ابن المبارك عن سفيان عن فُرَاتٍ عن أبي حازم عن عمر عن النبي ﷺ :

أنه كره شمَّ الطعام ، وقال :

«إنما يَشَمُّ السّباع» . وقال :

«لا أعلم يرويه غير المسيب» .

قلت : وهو ضعيف لسوء حفظه ؛ حتى تركه جماعة .

ونسبه أبو داود إلى أنه يضع الحديث .

والحديث ؛ أورده السيوطي في «الجامع» بلفظ الترجمة ؛ إلا أنه قال :

«الطعام» بدل : «الخبز» . وقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، والبيهقي في «الشعب» عن أم سلمة» ! فتعقبه المناوي بقوله :

«قال البيهقي عقب تخريجه : إسناده ضعيف . اهـ . فَحَذْفُ المصنف ذلك من كلامه غير صواب .

وقال الهيثمي عقب عزوه للطبراني : فيه **عَبَّاد بن كَثِيرٍ الثَّقَفِيُّ** ؛ وكان كذاباً متعمداً . هكذا جزم به» .

٤٧٨٥ ـ (لا تَصْحَبَنَّ أَحَداً لا يَرى لكَ مِنَ الفَضْلِ كَما تَرى لَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٥/١٠) ، وعنه الديلمي (١٩٩/٤) عن **أبي خزيمة بَكَّار بن شعيب** عن ابن أبي حازم عن أبيه عن سهل ابن سعد رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أبو خزيمة هذا ؛ قال ابن حبان :

«يروي عن الثقات ما ليس من حديثهم ، لا يجوز الاحتجاج به» .

ثم ساق له هذا الحديث منكراً له عليه .

وهو منكر جداً ؛ كما قال الحافظ في «اللسان»[1] .

ثم روى الديلمي (٢٠٢/٤) من طريق **سليمان بن عمرو النَّخَعِي** عن إسحاق ابن عبدالله عن أنس رفعه :

«لا خير للمرء في صحبة من لا يَرى [لك] مثلما تَرى له» .

قلت : والنخعي هذا كذاب وضاع .

٤٧٨٦ ـ (لا تَطْرَحُوا الدُّرَّ في أَفْواهِ الكِلابِ) .

ضعيف جداً . رواه المخلص في «الفوائد المنتقاة» (٢/٧٣/٦) ، وأبو الحسين الأَبَنُوسي في «الفوائد» (١/١٠) ، والرَّامَهُرْمُزِيُّ في «المحدث الفاصل» (ص١٧٣) ، وفي «الأمثال» (١/٩٧ ـ ٢) ، والخطيب في «التاريخ» (٣٥٠/٩ و٣١٠/١١) ، والديلمي (١٥٥/٤ ـ ١٥٦) ، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٢٩٩/١) عن **يحيى بن عقبة بن أبي العَيْزَار** ، عن محمد بن حُجَادة عن أنس بن مالك مرفوعاً .

---

(١) انظر ما تقدم (٥٩٦) ! (الناشر) .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته ابن عقبة هذا ؛ قال أبو حاتم :

«يفتعل الحديث» . وقال ابن معين :

«كذاب ، خبيث ، عدو الله» .

وأما قول المناوي :

«وفيه يحيى بن عقبة بن [أبي] العيزار ؛ كذاب يضع ، لكن شاهده ما قبله ، فهما يتعاضدان» !

فأقول : إن كان يعني بالشاهد الذي قبله ؛ هو ما ذكره السيوطي في «الجامع» من رواية ابن النجار بهذا اللفظ ؛ إلا أنه قال : «الخنازير» بدل : «الكلاب» : فهو غفلة عن أن الخطيب أخرجه بهذا اللفظ أيضاً في إحدى روايتيه ، والطريق واحد !

وإن كان يعني به ما ذكره المناوي نفسه شاهداً للفظ ابن النجار ؛ فإنه قال عقبه :

«حديث ضعيف جداً ، بل أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ، لكن له شاهد عند ابن ماجه عن أنس بلفظ : «واضع العلم عند غير أهله ؛ كمقلد الخنازير الجوهر واللؤلؤ والذهب» . . .» !

قلت : فإن كان يعني هذا الشاهد ؛ فهو غفلة أيضاً منه عما ذكره هو نفسه في غير موضع من «فيضه» أن الشاهد لا يفيد قوة في الضعيف جداً أو الموضوع . وهذا إذا كان الشاهد نفسه صالحاً للشهادة ؛ فكيف إذا كان هالكاً كالمشهود له؟! وقد خرجت حديث ابن ماجه في «تخريج المشكاة» (٢١٨) ؛ وبينت هناك أنه ضعيف جداً ؛ فراجعه إن شئت .

٤٧٨٧ ـ (لا تُفَقِّعْ أَصابِعَكَ وأَنْتَ في الصَّلاةِ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٣٠٦/١) عن أبي إسحاق عن **الحارث** عن علي رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ الحارث : هو ابن عبدالله الأعور ؛ قال البوصيري في «زوائده» (ق٦٢/١) :

«وهو ضعيف ، وقد اتهمه بعضهم» .

وفي الباب : ما رواه **زَبَّانُ بن فَائِدٍ** أن سهل بن معاذ حدثه عن أبيه معاذ صاحب رسول الله ﷺ مرفوعاً بلفظ :

«الضاحك في الصلاة ، والملتفت ، والمفقِّع أصابعه ؛ بمنزلة واحدة» .

أخرجه أحمد (٤٣٨/٣) ، والبيهقي (٢٨٩/٢) . وقال :

«معاذ : هو ابن أنس الجهني ، وزبان بن فائد غير قوي» .

ثم روى ابن ماجه (٢٨٩/١ ـ ٢٩٠) بسنده المتقدم عن علي مرفوعاً :

«لا تُقْعِ بينَ السَّجْدتين» . وفي رواية :

«لا تُقْعِ إقْعاءَ الكَلْبِ» .

والإقعاء بين السجدتين ثابت في السنة العملية ؛ كما بينته في «صفة الصلاة» (ص١٦٢ ـ الطبعة السابعة) .

وقد جاءت أحاديث يدل مجموعها على ثبوت النهي عن إقعاء كإقعاء الكلب ؛ كما في الرواية الثانية ؛ ومنها حديث أبي هريرة المخرَّج في «صفة الصلاة»

(ص١٦٧) ؛ فيحمل على الإقعاء المشابه لإقعاء الكلب ، فلا يشمل الإقعاء الثابت بين السجدتين ؛ وهو الانتصاب على العقبين ؛ لأنه ليس كإقعاء الكلب ؛ فتنبَّه !

٤٧٨٨ - (نَهى عنْ قَتْلِ الضِّفْدعِ ؛ وقال : نقيقُها تسبيحٌ) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الأوسط» (٢/١٢٨/١) ، وابن شاذان في «مشيخته الصغرى» ، وأبو الشيخ في «العظمة» (١٢٢٦/٥) ، وابن عدي (٢/٢٩٢) ، وابن عساكر (١/٢٧٠ - مصورة المدينة) - وقالا : «عبدالله» ، لم يقولا : «ابن عمرو» - عن المسيَّب بن واضح : ثنا حَجَّاج بن محمد عن شعبة عن قتادة عن زُرَارة بن أوفى عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً . وقال الطبراني :

«لم يروه عن شعبة مرفوعاً إلا الحجاج ، تفرد به المسيب» .

قلت : وهو ضعيف لسوء حفظه . ولفظ ابن عدي :

«لا تقتلوا الضفادع ؛ فإن . . .» .

وقد عزاه بهذا اللفظ السيوطيُّ للنسائي ، ولم أره في «الصغرى» له ! فلعلّه في «الكبرى» ؛ لكن لم يذكره المزي في «التحفة» .

وله شاهد من حديث عبدالرحمن بن عثمان قال :

ذكر طبيب عند رسول الله ﷺ دواءً عمل فيه الضفدع ، فنهى رسول الله ﷺ عن قتل الضفدع .

أخرجه النسائي (٢/٢٠٢) ، وأحمد (٣/٤٥٣ و٤٩٩) ، وابن عساكر (١٠/ ١/٢٣) عن سعيد بن خالد عن سعيد بن المسيب عنه .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير سعيد بن خالد

ـ وهو القارظي الكتاني ـ ؛ وهو ثقة ؛ كما قال النسائي وغيره .

وروي بلفظ آخر ، وهو :

«لا تقتلوا الضفادع ؛ فإنها مِنْ أكثر مَنْ خَلَقَهُ الله ذِكْراً ، وأَمر بقتل الوَزَغِ في الحلِّ والحرم» .

رواه الضياء في «المنتقى من مسموعاته بمرو» (٢/٣٣) عن **سليمان بن أرقم** عن الزهري عن ابن المسيب عن أبي هريرة مرفوعاً .

قلت : وسليمان بن أرقم متروك .

ثم رأيت الحديث في «العلل» لابن أبي حاتم (٢/٣٣٠/٢٥١٠) ؛ وذكر الاختلاف في إسناده ، وذكر عن أبي زرعة أن الأصح : حديث شعبة عن قتادة عن زرارة عن أبي الحكم عن عبدالله بن عمرو .

وأبو الحكم : هو عبدالرحمن بن أبي نُعْم .

قلت : وهو عنده موقوف غير مرفوع ، ولعلَّه الصواب ، أخطأ المسيب فرفعه .

ثم وقفت على الحديث في «مصنف عبدالرزاق» (٤/٤٥٢/٨٤١٨) : عن ابن التيمي عن سعيد عن قتادة قال : سمعت زرارة يحدث عن ابن أبي نُعْم عن عبدالله بن عمر (كذا) موقوفاً .

٤٧٨٩ ـ (لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتى يُرْفَعَ الرُّكْنُ والقُرآنُ)[1] .

ضعيف . أخرجه ابن عبدالحكم في «فتوح مصر» (٢٥٥) ، والديلمي (٤/١٧١) عن **ابن لهيعة** : حدثنا **أبو زرعة عمرو بن جابر** عن عبدالله بن عمرو رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف ابن لهيعة وشيخه أبي زرعة .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «ذكره السيوطي عن ابن عمر !» . (الناشر) .

٤٧٩٠ ـ (لا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتى تَكُونَ أَدْنَى مسالِحِ المسلمِينَ بِـ(بَوْلاء) . يا عَلي ! يا عَلي ! يا عَلي ! إنَّكُم سَتُقاتِلونَ بَنِي الأَصْفَرِ ، ويُقاتِلُهُمُ الذينَ مِنْ بَعْدِكُم ، حَتَّى تَخْرُجَ إليهم رُوقَةُ الإسْلامِ : أهلُ الحجاز ؛ الذينَ لا يَخافُونَ في اللهِ لومَةَ لائمٍ ، فَيَفْتَتِحُونَ القُسْطَنْطِينِيَّةَ بالتَّسْبيحِ والتَّكْبيرِ ، فَيُصِيبُونَ غنائِمَ لَمْ يُصِيبُوا مِثْلَها ، حَتى يَقْتَسِمُوا بالأَتْرِسَةِ ، ويأْتِي آتٍ فيقولُ : إنَّ المسيحَ قَدْ خرجَ في بِلادِكُمْ ، ألا وهيَ كِذْبَةٌ ، فالآخِذُ نادِمٌ ، والتارِكُ نادِمٌ) .

موضوع . أخرجه ابن ماجه (٥٢١/٢) عن أبي يعقوب الحُنَيْنِيّ عن كَثِيرِ ابن عبدالله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته كثير هذا ؛ قال البوصيري في «زوائده» (ق٢٥٠/٢) :

«كذبه الشافعي وأبو داود . وقال ابن حبان : روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة ، لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجُّب» .

وأبو يعقوب الحنيني ـ واسمه إسحاق بن إبراهيم ـ ضعيف .

لكن تابعه إسماعيل بن أبي أويس : ثنا كثير بن عبدالله . . .

أخرجه الحاكم (٤٨٣/٤) ساكتاً عليه ! وتعقّبه الذهبي بقوله :

«قلت : كثير واهٍ» .

٤٧٩١ ـ (لا تَقُومُ الساعَةُ حَتى يَكوُنَ الزّهدُ رِوايةً ، والوَرَعُ تَصَنُّعاً) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١١٩/٣) ـ وعنه الديلمي (١٦٠/٤) ـ : حُـدِّثتُ عن محمد بن العباس بن أيوب الأَخْرَمِ قال : ثنا إسماعيل بن بشر بن

منصور السُّلَمي قال : ثنا **يحيى القُرَشِيُّ ثم الزُّبَيْرِيُّ** عن أبي رجاء الجُنْدَيْسَابُورِيِّ عن **حسان بن أبي سنان** عن الحسن **عن** أبي هريرة مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث الحسن ، لم يروه عنه مرفوعاً ـ فيما أعلم ـ إلا حسان» .

قلت : وهو غير مشهور بالرواية ، ولم يوثقه أحد غير ابن حبان ؛ وقال :

«يروي عن أهل البصرة الحكايات ، لا أحفظ له مسنداً» .

والحسن : هو البصري ؛ مدلس ؛ وقد عنعنه .

ويحيى : هو ابن سليمان القرشي ؛ قال أبو نعيم في حديث آخر له في «الحلية» (٣/٣٤٥ ـ ٣٤٦) :

«فيه مقال» .

ثم هو منقطع بين أبي نعيم والأخرم .

٤٧٩٢ ـ (لا تُكْثِرْ هَمَّكَ ؛ ما قُدِّرْ يَكُنْ ، وما تُرْزَقْ يَأْتِكَ) .

ضعيف . يرويه عَيَّاش بن عَبَّاس القِتْبَانِيّ عن مالك بن عقبة . وقد اختلف عليه في إسناده على وجوه :

الأول : عن **يحيى بن أيوب** عن عياش بن عباس عن **مالك بن عقبة** عن ابن مسعود مرفوعاً به .

أخرجه أبو القاسم الحُرْفِيُّ في «عشر مجالس من الأمالي» (٢٢٢/١) ، والبيهقي في «الشعب» ـ كما في «فيض القدير» ـ وقال :

«قال العلائي : حديث غريب ، فيه يحيى بن أيوب ؛ احتجا به ، وفيه مقالٌ لجمع» .

الثاني : عن سعيد بن أبي أيوب عن عياش عن **مالك بن عبدالله** أن رسول الله ﷺ قال لابن مسعود . . . فذكره .

أخرجه اللالكائي في «السنة» (٢/١٣٧/١) من طريق أبي عبدالرحمن المقري قال : ثنا سعيد بن أبي أيوب . . .

وخالفه **أبو مطيع معاوية بن يحيى** فقال : عن سعيد بن أبي أيوب عن عياش عن جعفر بن عبدالله بن الحكم عن **مالك بن عبدالله المَعَافِرِيِّ** به . . . فأدخل ـ بين عياش ومالك ـ : جعفر بن عبدالله .

أخرجه ابن أبي خيثمة ، وابن أبي عاصم في «الوحدان» ، والبغوي . وقال :

«لم يروه غير أبي مطيع ، وهو متروك الحديث» .

ذكره في «الإصابة» .

الثالث : عن ابن لهيعة عن عياش عن **مالك بن عُبَادة** قال :

مر رسول الله ﷺ بعبدالله بن مسعود ، وهو حَزِين ، فقال . . . فذكره .

أخرجه الأصبهاني في «الترغيب» (ق٣٠٠/٢) ، وابن عساكر في «التاريخ» (٢/٢٩٢/٤) .

وأخرجه الخرائطي في «مكارم الأخلاق» من طريق القتباني فقال : عن مالك ابن عبادة الغافِقِيِّ . كما في «الإصابة» .

الرابع : عن نافع بن يزيد : حدثني عياش بن عباس أن **عبدالرحمن بن مالك المَعَافِرِيَّ** حدثه أن جعفر بن عبدالله بن الحكم حدثه عن **خالد بن نافع** أن رسول الله ﷺ قال لابن مسعود . . . فذكره .

أخرجه الديلمي (٤/١٦٧) من طريق **السُّلمي** معلقاً عليه .

قلت : وهذا اضطراب شديد ، والظاهر أنه من الرواة عن عياش بن عباس ؛ فإن هذا ثقة من رجال مسلم ، وليس له رواية عن الصحابة ، وإنما رأى عبدالله بن الحارث بن جَزْءٍ منهم ، فلا بد من إجراء عملية تصفية بين هؤلاء الرواة عنه :

أما الرواية الرابعة ؛ فهي ساقطة الاعتبار ؛ لأنها من طريق السلمي ؛ وهو أبو عبدالرحمن الصوفي المتهم بالوضع ، وهي شديدة الاضطراب ؛ فقد قلبت اسم شيخ مالك إلى عبدالرحمن بن مالك ! وجعلته من مسند خالد بن نافع ، ولم أعرفه !

وأما الرواية الثالثة ؛ ففيها ابن لهيعة وهو سيئ الحفظ ، وقد سمى والد مالك عبادة .

وأما الرواية الأولى ؛ ففيها يحيى بن أيوب ، وقد عرفت أن فيه مقالاً . وفي «التقريب» :

«صدوق ربما أخطأ» .

وقد سمى والد مالك : عقبة ، وجعله من مسند ابن مسعود !

وأما الرواية الثانية ؛ فهي أصح الروايات عندي ؛ لسلامتها من الطعن ، وسمى والد مالك : عبدالله ، وهو المعافري ؛ كما في رواية أبي مطيع ؛ على شدة ضعفه .

وقد ترجمه الحافظ في «الإصابة» لمالك بن عبدالله المعافري . وقال :

«قال ابن يونس : ذُكِرَ فيمن شهد فتح مصر ، وله رواية عن أبي ذر ، روى عنه أبو قبيل . وقال أبو عمر : روى عن النبي ﷺ أنه قال . . .» فذكر هذا الحديث ؛ ثم خرجه الحافظ ، وقد نقلته عنه فيما تقدم .

وعلى هذا ؛ فالإسناد منقطع بين عياش ومالك بن عبدالله هذا ؛ لما سبقت الإشارة إليه من عدم ثبوت سماعه من الصحابة .

وفي «الجرح والتعديل» (٢١٣/١/٤) ، و«ثقات ابن حبان» (٢٤٣/١ ـ ط) :

«مالك بن عبدٍ المعافريُّ . يروي المراسيل . روى عنه جعفر بن عبدالله بن الحكم» .

وهذا مطابق للرواية الثانية التي رجَّحناها على الأخريات ؛ إلا أن فيها : «عبدالله» ؛ على الإضافة .

والموضوع ـ بعدُ ـ بحاجة إلى مزيد من البحث والتحقيق ، فعسى الله أن يتفضل بذلك علينا فيما بعد .

والخلاصة : أن الحديث ضعيف ؛ لأن مداره على مالك هذا ، فإن كان الصحابي فهو منقطع . وإن كان تابعيّاً فهو مجهول . والله أعلم .

٤٧٩٣ ـ (. . . . .)[1] .

٤٧٩٤ ـ (لا تَكُونُ زاهِداً ؛ حتىَ تَكُونَ مُتَواضِعاً) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١٠٢/٢) من طريق الطبراني ، وابن عدي (٤١٥/٢) كلاهما عن خليفة بن خَيَّاط قال : ثنا **يعقوب بن عبدالله** (وقال الطبراني : ابن يوسف) عن فرقد عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«ويعقوب هذا بصري ليس بالمعروف ، ولا أعلم روى عنه غير خليفة بن خياط ، ولا أعرف ليعقوب غيره ؛ عن فرقد ولا عن غيره» . وقال أبو نعيم :

---

(١) كان هنا الحديث (٤٧٩٣) : «لا تكرهوا البنات . . .» ؛ وقد نقله الشيخ ـ رحمه الله ـ إلى «الصحيحة» (٣٢٠٦) . (الناشر) .

«لا أعلم أحداً رفعه من حديث علقمة إلا فرقداً ، وهو السَّبَخِيُّ البصري» .

قلت : وهو ضعيف .

وقد تحرَّف على الهيثمي (ابن يوسف) إلى : (أبو يوسف) ؛ فقال في «مجمع الزوائد» (١٠/٢٨٥) :

«رواه الطبراني ، وفيه يعقوب أبو يوسف ، وهو كذاب» !

قلت : ويعقوب أبو يوسف الكذاب : هو الأعشى الذي روى عن الأعمش ؛ قال فيه الأزدي :

«كذاب ، رجل سوء» .

ولا علاقة له في هذا الحديث ، وإنما هو يعقوب بن عبدالله ؛ كما في رواية ابن عدي ؛ وفي ترجمته أورد الذهبي حديثه هذا . وقال :

«لا يدرى من هو؟» .

أو يعقوب بن يوسف كما في رواية «الحلية» . وهكذا وقع فيما نقله المناوي عن الهيثمي ـ والله أعلم ـ ؛ فإني لم أره في «المعجم الكبير» للطبراني ، وفي النسخة خرم[1] .

وله طريق أخرى : يرويه عبدالله بن سَلِمَةَ عن عقبة بن شداد بن أمية قال : سمعت عبدالله بن مسعود رفعه .

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (٣٢٧) . وقال :

«ليس يعرف عقبة إلا بهذا . وعبدالله بن سَلِمَةَ منكر الحديث» .

---

(١) هو فيه (١٠٠٤٨) : «يعقوب بن يوسف» ! (الناشر) .

٤٧٩٥ ـ (لا تَلُوموا على حُبِّ زَيْدٍ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٢١٥/٣) عن قيس بن أبي حازم قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

سكت عليه الحاكم ؛ لأنه مرسل غير مسند ، ورجاله ثقات .

٤٧٩٦ ـ (لا تَمْسَحْ يدكَ بثَوبِ مَنْ لا تَكْسُوه) .

ضعيف جداً . رواه أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٤٤/٢) ، والخطيب (١٩٧/٣ و٣٤٣/١٢) من طريق محمد بن محمد بن عمر الواقدي : ثنا أبـي عن الفضل بن الربيع عن المنصور أبي جعفر عن مبارك بن فَضَالَةَ عن الحسن عن أبي بكرة مرفوعاً .

أورده أبو نعيم في ترجمة أبي جعفر هذا . وقال :

«روى أحاديث» ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ! وهو مجهول الحال في الرواية ، من الملوك العباسيين .

لكن محمد بن عمر الواقدي متروك .

٤٧٩٧ ـ (لا تُوَلَّهُ والِدَةٌ عَنْ وَلَدِها) .

ضعيف . أخرجه الديلمي (٢١١/٤) عن أبي عُتْبَةَ عن مُبَشِّرِ بن عُبَيْدٍ عن قتادة عن أنس رفعه .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته مبشر بن عبيد ـ وهو أبو حفص الحمصي ـ ؛ قال الحافظ :

«متروك ، ورماه أحمد بالوضع» .

وأبو عتبة : اسمه أحمد بن الفَرَجِ ؛ قال الذهبي :

«هو وسط ، ضعفه محمد بن عوف الطائي . وقال ابن عدي : لا يحتج به . وقال ابن أبي حاتم : محله الصدق» .

لكن الحديث ذكره السيوطي من رواية البيهقي في «السنن» عن أبي بكر . فقال المناوي :

«قال الحافظ ابن حجر : سنده ضعيف . ورواه أبو عبيدة في «غريب الحديث» مرسلاً من مراسيل الزهري ، ورواية ضعيفة (!)» .

٤٧٩٨ ـ (لا تَيْأَسا مِنَ الخَيْرِ ما تَهَزْهَزَتْ رُؤوسُكما ؛ فإنَّ كلَّ مَوْلُودٍ يُولَدُ أحمرَ ، ليسَ عليه قِشْرةٌ ؛ ثمَّ يَرْزُقُهُ اللهُ ويُعْطِيهِ) .

ضعيف . رواه ابن ماجه (٢/٥٤١) ، وابن حبان (١٠٨٨) ، وأحمد (٣/٤٦٩) ، وابن سعد (٦/٣٣) والبخاري في «الأدب المفرد» (٤٥٣)[1] بسند صحيح عن الأعمش عن سَلام بن شُرَحْبِيلَ عن حَبَّةَ بن خالد وسَوَاءِ بن خالد قالا : قَدِمْنَا على رسول الله ﷺ وهو يبني بناءً له ، فَأَعَنَّاهُ عليه حتى فرغَ منه ، فعلَّمنا ، فكان فيما علَّمنا . . . فذكره .

ومن هذا الوجه : رواه الطبراني (١/١٧١/٢) ، والواحدي في «تفسيره» (٦٣ ـ ٦٤) .

قلت : وسلام بن شرحبيل ؛ قال الذهبي :

«ما روى عنه سوى الأعمش ، وُثِّقَ» .

---

(١) لم يروِ البخاري منه حديث الترجمة ؛ بل روى القصة فحسب ! (الناشر) .

يشير إلى تضعيف توثيقه ؛ فإنه ما وثقه غير ابن حبان . ولهذا لم يوثِّقه الحافظ ؛ بل قال فيه :

«مقبول» ؛ يعني : عند المتابعة .

ولهذا ؛ فقد تساهل البوصيري في قوله في «الزوائد» (١/٢٥٦) :

«إسناده صحيح ، ورجاله ثقات» !

٤٧٩٩ - (لا حِمَى في الأَراكِ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/٤٩) ، والدارمي (٢/٢٦٩) عن فَرَجِ بن سعيد : حدثني عمي **ثابت بن سعيد** عن أبيه عن جده أَبْيَضَ بْنِ حَمَّالٍ :

أنه سأل رسول الله ﷺ عن حمى الأراك؟ فقال رسول الله ﷺ . . . فذكره . فقال : أراكةٌ في حِظَاري؟! فقال النبي عليه السلام . . . فذكره أيضاً .

قال فرج : يعني بـ(حِظَاري) : الأرض التي فيها الزرع المحاط عليها .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة ثابت بن سعيد وأبيه .

وروى أبو داود أيضاً (٢/٤٨) ، والترمذي (١٣٨٠) ، والبيهقي (٦/١٤٩) من طريق **سُمَيٍّ** بن قيس عن **شُمَيْرِ بن عبد المَدَان** عن أبيض بن حمال :

أنه وفد إلى رسول الله ﷺ . . . قال : وسألته عما يحمى من الأراك؟ قال :

«ما لم تنلْهُ خِفَافُ الإبل» .

قلت : وإسناده ضعيف أيضاً ؛ لجهالة سمي وشمير . ولذلك قال الترمذي :

«غريب» .

وهو بظاهره يخالف عموم الحديث الأول .

وروى أبو داود (٤٢/٢) بإسناده الأول عن أبيض بن حَمَّال :

أنه كلم رسول الله ﷺ في الصدقة حين وفد عليه ، فقال :

«يا أخا سبأ ! لا بد من صدقة . . .» الحديث .

ورواه النسائي في «الكبرى» ـ رواية ابن الأحمر ـ كما في «النكت الظِّراف على الأطراف» للحافظ ابن حجر (٨/١) .

٤٨٠٠ ـ (لا خَيْرَ في الإمارةِ لِرَجُلٍ مُسْلِمٍ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١٦٨/٤ ـ ١٦٩) عن **ابن لهيعة** : ثنا بَكْر بن سَوَادَةَ عن زياد بن نُعَيْم ، عن حِبَّان بن بُحٍّ الصُّدَائِيِّ صاحب النبي ﷺ أنه قال :

إن قومي كفروا ، فأُخبرت أن النبي ﷺ جهَّز إليهم جيشاً ، فأتيته ، فقلت : إن قومي على الإسلام ، فقال :

«أكذلك؟» . فقلت : نعم . قال : فاتبعته ليلتي إلى الصباح ، فأذَّنت بالصلاة لما أصبحت ، وأعطاني إناءً توضأت منه ، فجعل النبي ﷺ أصابعه في الإناء ، فانفجر عيوناً ، فقال :

«من أراد منكم أن يتوضأ فليتوضأ» . فتوضأت وصليت ، وأمَّرني عليهم ، وأعطاني صدقتهم ، فقام رجل إلى النبي ﷺ فقال : فلان ظلمني ، فقال النبي ﷺ . . . فذكره . ثم جاء رجل يسأل صدقة ، فقال رسول الله ﷺ :

«إن الصدقة صداع في الرأس ، وحريق في البطن ، أو داء» . فأعطيته صحيفتي أو صحيفة إمرتي وصدقتي . فقال :

«ما شأنك؟!» . فقلت : كيف أقبلها وقد سمعت منك ما سمعت؟! فقال :

«هو ما سمعت» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة .

٤٨٠١ - (لا زَكاةَ في حَجَرٍ) .

ضعيف . رواه ابن عدي (٢/٢٤٢) ، وعنه البيهقي (١٤٦/٤) عن بقية عن عمر الكَلاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً . وقال ابن عدي :

«عمر بن أبي عمر الكلاعي ليس بالمعروف ، منكر الحديث عن الثقات ، وهذا الحديث غير محفوظ بهذا الإسناد ، ولا أعلم يرويه عنه غير بقية» .

قلت : وهو مدلس . لكنه لم يتفرد به ، فقد قال البيهقي عقبه :

«ورواه أيضاً عثمان بن عبدالرحمن الوَقَّاصي عن عمرو بن شعيب مرفوعاً . ورواه محمد بن عبيد الله العَرْزَمِيُّ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده موقوفاً . ورواة هذا الحديث عن عمرو ؛ كلهم ضعيف» .

٤٨٠٢ - (لا شُفْعَةَ إلا في دارٍ أَوْ عَقارٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي (١٠٩/٦) من طريق أبي أسامة عبدالله بن محمد بن أبي أسامة : ثنا الضَّحَّاك بن حَجْوَةَ بن الضَّحَّاك المَنْبِجِيُّ : ثنا أبو حَنِيفة عن عطاء بن أبي رباح عن أبي هريرة مرفوعاً .

وفي رواية له عن ابن أبي أسامة عن الضحاك عن عبدالله بن واقد عن أبي حنيفة به . وقال :

«وهو الصواب ، والإسناد ضعيف» .

قلت : وذلك لسوء حفظ أبي حنيفة .

لكن عبدالله بن واقد - الراوي عنه - متروك ؛ كما في «التقريب» ، فهو آفته .

بل هو الضحاك بن حجوة ؛ فقد قال الدارقطني :

«كان يضع الحديث» . وقال ابن عدي :

«هو أبو عبدالله المنبجي ، كل رواياته مناكير ؛ إما متناً ، وإما سنداً» .

(تنبيه) : قال المناوي - بعد أن نقل تضعيف البيهقي المذكور للحديث - :

«وأقرَّه الذهبي عليه . ورواه البزار عن جابر ، قال ابن حجر : بسند جيد» !

فأقول : لم أر حديث جابر المشار إليه في «زوائد البزار» ، ولا في «مجمع الزوائد» ! فالله أعلم .

٤٨٠٣ - (لا شُفْعَةَ لِشَرِيكٍ عَلى شَرِيكٍ إذا سَبَقهُ بِالشِّراءِ ، ولا لِصَغيرٍ ، ولا لِغَائِبٍ) .

ضعيف جدّاً . أخرجه ابن ماجه (٢/٩٩ - ١٠٠) ، والبيهقي (٦/١٠٨) عن **محمد بن الحارث** عن **محمد بن عبدالرحمن البَيْلَمَانِيِّ** عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً .

وأورده البيهقي تحت : «باب رواية ألفاظ منكرة يذكرها بعض الفقهاء في مسائل الشفعة» . وقال :

«محمد بن الحارث البصري متروك ، ومحمد بن عبدالرحمن البيلماني ضعيف ؛ ضعفهما يحيى بن معين وغيره من أئمة أهل الحديث» !

قلت : لو عكس لأصاب ؛ فإن ابن الحارث لم يصل به الأمر إلى الترك ، وإنما

هو ابن البيلماني ، ولذلك قال الحافظ في ابن الحارث .

«ضعيف» . وفي ابن البيلماني :

«ضعيف . وقد اتهمه ابن عدي وابن حبان» .

والحديث ؛ قال ابن أبي حاتم في «العلل» (١/٤٧٩) :

«سئل أبو زرعة عنه؟ فقال : هذا حديث منكر . ولم يقرأ علينا في كتاب الشفعة ، وضربنا عليه» .

٤٨٠٤ ـ (مَنْ يَسوقُ إبِلَنا هذه؟ فقامَ رجلٌ . فقال : ما اسْمُكَ؟ قال : فُلانٌ . قال : اجْلِس . ثمَّ قامَ آخَرُ فقالَ : أنا . فقالَ : ما اسْمُكَ؟ قالَ : فُلانٌ . قالَ : اجْلس . ثُمّ قام آخر فقالَ : أَنا . فقالَ : ما اسْمُكَ؟ قال : ناجية ، قال : أَنْتَ لَها فَسُقْها) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨١٢) ، والحاكم (٤/٢٧٦) ، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢/٣٥٣/٨٨٦) من طريق سَلْمِ بن قُتَيْبَةَ : حدثنا **حَمَلُ** بن بشير بن أبي **حَدْرَد** : حدثني **عمي** عن أبي حدرد رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال . . . فذكره . والسياق للحاكم ، وقال :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

وأقول : حمل هذا مجهول ، لم يرو عنه إلا ابن قتيبة هذا ، ولم يوثقه غير ابن حبان (٦/٢٤٤) . ولذا قال الذهبي نفسه في كتابه «الميزان» :

«لا يعرف» .

وعمه ؛ لم أعرفه !

وظاهر كلام الهيثمي أنه عرفه كالراوي عنه ؛ فقد قال في «المجمع» (٨/٤٧) :

«رواه الطبراني من طريق حمل بن بشير عن عمه ، ولم أرَ فيهما جرحاً ولا تعديلاً» .

قلت : فمفهومه أنه رآهما ـ كما رأيت أنا حملاً ـ ؛ ولكنه لم يرَ فيهما جرحاً ولا تعديلاً ! وعليه ففيه نظر من ناحيتين :

الأولى : أنه لا يستقيم كلامه في خصوص (حمل) ؛ فقد ذكره ابن حبان كما تقدم ، ومن عادته أنه يعتد بتوثيقه ؛ إلا أن يكون لم يرَهُ فيه ، وهذا مما أستبعده ؛ لأنه ذكره في كتابه «ترتيب ثقات ابن حبان» ! فالله أعلم .

والأخرى : أنّ عمّ حمل ؛ قد أورده الحافظ ابن حجر في آخر «التهذيب» ، باب المبهمات ، فقال (١٢/٣٦٦) :

«لعلّ اسم عمِّه عبدالله بن أبي حدرد» .

ثمَّ إنه أورده كذلك في «التقريب» ، لكنه جزم به مسقطاً حرف الترجّي (لعلّ) ! وهذا مما أستبعده جداً ؛ لأن عبدالله بن أبي حدرد قد أوردوه في «الصحابة» ، مثل ابن أبي حاتم وابن حبان (٣/٢٣١) ، ومن قبلهما البخاري في «التاريخ» (٣/١/٧٥) ؛ وظاهر صنيعه أنه هو أبو حدرد نفسه !

وطوّل ترجمته الحافظ في «الإصابة» (٢/٢٩٤ ـ ٢٩٦) ، وفيها اختلاف واضطراب ؛ من الصعب استخلاص الصواب منه بيسر ! لكن المهم أننا لم نر أحداً ذكر راوياً آخر شارك هذا الصحابي في اسمه واسم أبيه ، وهو عم حمل هذا ، فهو إذن مجهول . والله سبحانه وتعالى أعلم .

٤٨٠٥ - (لا صَلاةَ لِمُلْتَفِتٍ) .

ضعيف . رواه الطبراني في «الكبير» (١/٢١٩/٦٩) : حدثنا عبدان بن أحمد قال : حدثنا محمد بن جامع العَطَّار قال : حدثنا سَلْمُ بن قُتَيْبَةَ : حدثنا **الصَّلْتُ ابن يحيى** عن ابن أبي مُلَيْكَةَ عن يوسف بن عبدالله بن سَلامٍ عن أبيه مرفوعاً .

ثم رواه - وعنه أبو نعيم في «الحلية» (٧/٢٤٣ - ٢٤٤) - من طريق محمد بن بشار عن سلم بن قتيبة عن **الصلت بن طَرِيفٍ** عن رجل عن ابن أبي مليكة به . وقال أبو نعيم :

«لم نكتبه من حديث مسعر متصلاً إلا من حديث أبي قتيبة الشَّعِيريِّ» .

قلت : وهو سلم بن قتيبة ؛ وهو ثقة من رجال البخاري .

لكن الصلت بن طريف ؛ قال الذهبي :

«مستور . قال الدارقطني : والحديث مضطرب (يعني : هذا) . وقال ابن القطان : والصلت لا يعرف حاله» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» !

وخالف محمد بن جامع العطار في روايته عن سلم عنه ، فقال : الصلت بن يحيى ! وأسقط الرجل بينه وبين ابن أبي مليكة ؛ كما في الرواية الأولى .

ولعله الاضطراب - أو من الاضطراب - الذي أشار إليه الدارقطني فيما نقلته عنه آنفاً .

والصلت بن يحيى ؛ قال الأزدي :

«ضعيف لا يصح حديثه» .

والعطار ضعيف .

وله شاهد من حديث أبي الدرداء مرفوعاً به ؛ قال الهيثمي (٢/٨٠) :

«رواه الطبراني في الكبير ، وفيه **عطاء بن عَجْلان** ؛ وهو ضعيف» !

قلت : بل هو شرٌّ من ذلك ؛ قال الحافظ :

«متروك ؛ بل أطلق عليه ابن مَعِين والفَلاس وغيرهما الكذبَ» .

قلت : ولذلك ؛ فحديثه لا يصلح للاستشهاد به ؛ لشدة ضعفه .

ثم ذكره من حديثه بلفظ :

«من قام في الصلاة فالتفت ؛ ردَّ الله عليه صلاته» . وقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه **يوسف بن عطية** ، وهو ضعيف» !

قلت : بل هو متروك أيضاً ؛ كما في «التقريب» .

٤٨٠٦ - (لا صَلاةَ لِمَنْ لا وُضُوءَ لَهُ ، ولا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ ، ولا صلاةَ لِمَنْ لا يُصَلِّي على النَّبِيِّ ، ولا صلاةَ لِمَنْ لَمْ يُحِبَّ الأَنْصارَ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (١/١٥٨) عن **عبدالمهيمن بن عباس بن سهل ابن سعد الساعدي** عن أبيه عن جده مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ قال البوصيري (٢/٣١) :

« . . لاتفاقهم على ضعف عبدالمهيمن» .

قلت : وضعفه البخاري جداً ؛ فقال :

«منكر الحديث» . وقال النسائي :

«ليس بثقة» .

لكن ذكر البوصيري أنه تابعه عليه **ابن أخي عبدالمهيمن** : عند الطبراني في «المعجم الكبير» ، وسكت عليه .

وأقول : أخو عبدالمهيمن : اسمه **أُبَيٌّ** ؛ وهو ضعيف أيضاً .

أما ابنه فلم أعرفه ! ثم بدا لي أن لفظة (ابن) مقحمة ؛ والصواب حذفها ؛ فالمتابع هو أُبي بن عباس نفسه ، كذلك هو عند الطبراني (٥٦٩٩) .

وأخرجه ابن السَّمَّاك في «الفوائد المنتقاة» (ق٩٦/١) ، وابن شاهين في «الترغيب» من طريق أخرى عن عبد المهيمن به ؛ إلا أنه قال :

« . . . ولا يؤمن بالله إلا من يؤمن بي ، ولا يؤمن بي مَنْ لا يحب الأنصار» بدل قوله :

«ولا صلاة لمن لا يصلي . . .» .

وأما الجملة الأولى والثانية منه ؛ فهما ثابتتان في أحاديث أخرى .

والحديث ؛ أخرجه الحاكم (٦٠/٤) من طريق **عبيدالله بن سعيد بن كَثِيرِ بن عُفَيْرِ** : ثنا أبي : ثنا سليمان بن بلال ، عن أبي ثِفَالٍ المُرِّيِّ قال : سمعت رَبَاح بن عبدالرحمن بن أبي سفيان يقول : حدثتني جدتي أسماء بنت سعيد بن زيد بن عمرو أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جداً ؛ آفته عبيدالله بن سعيد ؛ قال ابن حبان :

«لا يشبه حديثه حديث الثقات» .

وغمزه ابن عدي .

وذِكْرُهُ سماعَ أسماء بنت سعيد منه ﷺ منكر جداً ! فالحديث رواه غير واحد عن أبي ثِفال به عنها عن أبيها قال : سمعت رسول الله ﷺ . . . فذكر بعضه . أخرجه الترمذي (٢٥ ، ٢٦) ، وغيره .

٤٨٠٧ ـ (لا طَلاقَ إلا لِعِدَّةٍ ، ولا عِتْقَ إلا لِوَجْهِ الله تَعالى) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/١٠٣/٣) : حدثنا **أحمد ابن سعيد بن فَرْقَدٍ الجُدِّيّ** : نا أبو حُمَةَ محمد بن يوسف : نا **عبدالله بن محمد ابن عبدالله بن زيد** قال : سمعت **محمد بن عبدالله بن طاوس** عن أبيه عن جده عن ابن عباس رضي الله عنهما قال . . . فذكره هكذا ولم يرفعه !

وأقول : لعل الرفع سقط من الناسخ ؛ فقد أورده الهيثمي في «المجمع» (٤/٣٣٦) مرفوعاً . وقال :

«رواه الطبراني ، وفيه أحمد بن سعيد بن فرقد ، وهو ضعيف» .

قلت : اتهمه الذهبي بوضع حديث الطير .

وعبدالله بن محمد بن عبدالله بن زيد ، وشيخه محمد بن عبدالله بن طاوس ؛ كلاهما :

«مقبول» عند الحافظ .

٤٨٠٨ ـ (لا عَدْوَى ، ولا طِيَرَةَ ، ولا هامَةَ . فقامَ إليهِ رجلٌ فقالَ : يا رسولَ الله ! أرأيتَ البَعيرَ يكونُ به الجَرَبُ فَتَجْرَبُ الإبِلُ؟! قال : ذلِكَ القَدَرُ ، فَمَنْ أَجْرَبَ الأَوَّلَ؟!) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢/٣٦٣) ، وأحمد (٢/٢٤ ـ ٢٥) عن **أبي جَنَابٍ**

عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف أبي جناب ـ واسمه يحيى بن أبي حية ـ ؛ كما قال البوصيري في «الزوائد» (ق٢١٥/١) .

قلت : وأبوه مجهول .

والحديث صحيح دون قوله : «ذلك القدر» ؛ فإن له شاهداً من حديث أبي هريرة في «الصحيحين» وغيرهما ، وقد سبق برقم (٧٨٢) من «الصحيحة» .

ولقوله : «لا عدوى ولا طيرة» طريق أخرى عن ابن عمر في «الصحيحين» أيضاً ؛ ومضى برقم (٧٨٨) من «الصحيحة» .

٤٨٠٩ ـ (لا قَليلَ مِنْ أَذى الجارِ) .

ضعيف جداً . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٧/١٠) : حدثنا سليمان بن أحمد : ثنا أحمد بن رِشْدِين : ثنا أحمد بن أبي الحَوَارِي : ثنا الوليد : ثنا شيبان عن يحيى عن أبي سلمة عن أم سلمة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته أحمد بن رشدين ـ وهو أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين المصري ـ ؛ قال ابن عدي :

«كذبوه ، وأُنْكِرَتْ عليه أشياء» .

ذكره في «الميزان» ، وساق له حديثاً آخر ، قال :

«إنه من أباطيله» .

وسليمان بن أحمد : هو الطبراني . وقد عزاه إليه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧٠/٨) . وقال :

«ورجاله ثقات» !

كذا قال ! وكأنه اعتمد في ذلك على توثيق مسلمة لابن رشدين ، ولم يوثقه غيره ؛ وكأنه لم يتبيَّن له جرحه !

٤٨١٠ - (لا كَبِيرَةَ معَ الاسْتِغْفارِ ، ولا صَغِيرةَ معَ الإصْرارِ) .

منكر . رواه القاضي أبو الحسين بن المُهْتَدِي في «المشيخة» (١/١٩٨/٢) ، والقضاعي (٢/٧٢) ، والديلمي (٢٠٨/٤) عن سعيد بن سليمان عن أبي شيبة الخراساني عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ أبو شيبة الخراساني نكرة لا يعرف ؛ قال الذهبي في «كنى الميزان» :

«أتى بخبر منكر ، رواه سَعْدَوَيْهِ . . .» ثم ذكر هذا الخبر .

وسعدويه : لقب سعيد بن سليمان الضَّبِّيِّ الواسطي الحافظ ، الذي في سند هذا الحديث .

ورواه البيهقي في «الشعب» (٧٢٦٨/٤٥٦/٥) بسند آخر عن ابن عباس موقوفاً .

ورجاله ثقات ؛ لكنه منقطع بين قيس بن سعد (وهو المكي) قال : قال ابن عباس .

ثم أخرج الديلمي من طريق عبدالله بن محمد الخطيب الدربيسي (لم أقرأ هذه اللفظة من وراء القارئة إلا هكذا)[1] : أخبرنا ابن حانة : حدثنا البغوي : حدثنا

---

(١) هو : عبدالله بن محمد بن عبدالله الخطيب الصَّرِيفيني ؛ ثقة مترجم في «السير» (٣٣٠/١٨) . (الناشر) .

خلف بن هشام : حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهري عن أنس رفعه مثله .

قلت : وابن حانة ؛ لم أعرفه ، ولم يُقْرَأْ معي إلا هكذا[1] !

وعبدالله بن محمد الخطيب ؛ لم أعرفه أيضاً ! ويحتمل أنه الذي في «تاريخ بغداد» (١٠/١٢٦) :

«عبدالله بن محمد أبو بكر الخطيب ، من أهل سُرَّ مَنْ رأى . حدث عن أحمد ابن صالح الوَزَّان . روى عنه علي بن أحمد بن محمد بن يوسف السَّامرِّيُّ القاضي» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، فهو مجهول .

وكأن الحافظ السخاوي ـ لِوُعُورة هذا الإسناد ـ قال في «المقاصد الحسنة» (ص٤٦٧) :

«وينظر سنده» !

وعلق عليه الشيخ عبدالله محمد الصديق الغماري بقوله :

«نظرت سنده ، فوجدت فيه راوياً مجهولاً» .

قلت : ولم يسمِّه ، ولعله يعني الخطيب المذكور أو شيخه ! والله أعلم .

وأورده السيوطي في «الجامع الصغير» بلفظ :

«ما كبيرةٌ بكبيرةٍ مع الاستغفار ، ولا صغيرةٌ بصغيرةٍ مع الإصرار» . وقال :

«رواه ابن عساكر عن عائشة» . زاد في «الجامع الكبير» :

---

(١) هو : أبو القاسم عبيد الله بن محمد بن حَبَابَةَ البَزَّاز ؛ ثقة مترجم في «السير» (١٦/٥٤٨) . (الناشر) .

«وفيه **إسحاق بن بشر** ، متروك» . وقال المناوي :

«إسناد ضعيف ، لكن للحديث شواهد» !

كذا قال ! وهو مردود من ناحيتين :

الأولى : أن إسناده أسوأ حالاً مما ذكر ؛ فقد قال الحافظ السخاوي :

«ورواه إسحاق بن بشر أبو حذيفة في «المبتدأ» عن الثوري عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة . وإسحاق حديثه منكر» .

قلت : بل هو أسوأ حالاً ؛ فقد كذبه موسى بن هارون وأبو زرعة . وقال الدارقطني :

«هو في عداد من يضع الحديث» .

والأخرى : أن الشواهد إنما تعطي الحديث قوة ، إذا كان الضعف فيها من جهة سوء الحفظ في رواتها ، مع ثبوت عدالتهم وصدقهم .

وليس الشأن كذلك في هذه الشواهد التي أشار إليها ، وقد خرجتها لك ، ولا سيّما إسناد عائشة ؛ ففيه ذاك الكذاب !

قلت : وقد تقدم تخريج حديث ابن عباس من رواية الطبراني في «الدعاء» بنحوه ، برقم (٤٤٧٤) ؛ وهنا فوائد ليست هناك[1] .

٤٨١١ - (لا وَباءَ معَ السَّيْفِ ، ولا نَجاءَ معَ الجَرادِ) .

ضعيف جداً . رواه ابن شاهين في «الفوائد» (١/١١٤) عن **سَلْمِ بن سالم** : ثنا **أبو المغيرة - يعني : الجوزجاني ؛ وهو محمد بن مالك** - عن البراء بن عازب رفعه .

---

(١) وخرَّجه الشيخ - رحمه الله - فيما سيأتي برقم (٥٥٥١) من حديث أبي هريرة (الناشر) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته سلم بن سالم ـ وهو البَلْخِيُّ الزاهد ـ ؛ وهو متهم ، كما سبق بيانه في الحديث (٢٣٣) .

ومحمد بن مالك صدوق يخطئ ، كما في «التقريب» .

٤٨١٢ ـ (اغْزوا قَزْوينَ ؛ فإنَّهُ مِنْ أَعلى أَبْوابِ الجَنَّةِ) .

ضعيف . أخرجه الرافعي في «تاريخ قزوين» (١/٢) من طريق عبدالرحمن ابن أبي حاتم : ثنا أبو زرعة : حدثنا أبو نعيم : ثنا بَشِيرُ بن سلمان قال : حدثني **رجل قال** : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره . وقال :

«هذا الحديث ـ على إرساله ـ ؛ قال أبو زرعة : ليس في قزوين حديث أصح منه . وبشير بن سلمان : هو أبو إسماعيل الهندي (كذا) الكوفي ، يروي عن مجاهد وعكرمة . . . وقد أخرج عنه مسلم . . . ويروى هذا الحديث عن بشير بن سلمان عن أبي السَّرِيِّ عن رجل ـ نسي أبو السري اسمه ـ عن النبي ﷺ . ومن هذه الطريق رواه الخطيب البغدادي» .

٤٨١٣ ـ (شَكَوْنَا إلى رسولِ اللهِ ﷺ شِدَّةَ الحَرِّ في جِباهِنا وأَكُفِّنا ، فَلَمْ يُشْكِنَا) .

منكر بهذا التمام . أخرجه البيهقي (١٠٧/٢) من طريق مُعَلَّى بن أَسَدٍ : ثنا وُهَيْبُ بن خالد عن محمد بن جَحَادة عن سليمان بن أبي هند عن خَبَّاب بن الأَرَتِّ به .

وأخرجه البخاري في «التاريخ» (٤١/٢/٢) من طريق حبان : نا وهيب به مختصراً دون قوله :

في جباهنا وأكُفِّنا .

قلت : ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير سليمان هذا ؛ فهو مجهول الحال ؛ قال ابن أبي حاتم (٢/١/١٤٨) :

«روى عن سالم بن عبدالله . روى عنه إسماعيل بن سُمَيْعٍ ، ومحمد بن جحادة» .

قلت : فهو - إلى جهالته - لم يصرِّح بسماعه من خباب ، فلم يثبت أنه تابعي ؛ فالانقطاع محتمل .

فإن قيل : فقد جاء الحديث من رواية زكريا بن أبي زائدة عن أبي إسحاق عن سعيد بن وهب عن خَبَّاب بن الأَرَتِّ به حرفياً ؛ إلا أنه قال :

«الرمضاء» بدل : «الحر» .

أخرجه البيهقي (١٠٥/٢) !

فأقول : نعم ، ولكنه معلول بعلَّتين :

الأولى : التدليس .

والأخرى : الاختلاط .

أما الأولى ؛ فمن زكريا بن أبي زائدة ؛ فإنه - وإن كان ثقة ومن رجال الشيخين - ؛ فقد قال الحافظ :

«كان يدلس ، وسماعه من أبي إسحاق متأخِّر» .

والأخرى ؛ من أبي إسحاق - وهو عمرو بن عبدالله السَّبِيعِيُّ - ؛ فإنه كان

اختلط بآخره كما في «التقريب» ، وقد سمع منه زكريا بن أبي زائدة بعد اختلاطه ؛ كما يشير إلى ذلك قول الحافظ المتقدم .

وإذا عرفت هذا ؛ فقول النووي ـ رحمه الله ـ في «المجموع» (٣/٣٩٦) :

«إسناده جيد» !

فهو غير جيد ؛ لا سيَّما وله علَّة أخرى وهي المخالفة ؛ فقد روى الحديثَ جماعةٌ من الثقات عن أبي إسحاق ، فلم يذكروا فيه الزيادة السابقة :

في جباهنا وأكفِّنا .

فإليك تخريج أحاديثهم :

الأول : شعبة قال : حدثنا أبو إسحاق عن سعيد بن وهب به .

أخرجه الطيالسي (١/٧٠/٢٧٣) ، وأحمد (٥/١٠٨ ، ١١٠) ، وأبو عوانة في «صحيحه» (١/٣٤٥) .

الثاني : سفيان الثوري : ثنا أبو إسحاق به .

أخرجه أبو عوانة ، والطحاوي في «شرح المعاني» (١/١٠٩) .

وشعبة والثوري ؛ سمعا من أبي إسحاق قبل الاختلاط ، فروايتهما عنه هي العمدة .

الثالث : زهير ـ وهو ابن معاوية ـ : حدثنا أبو إسحاق به .

قال زهير : قلت لأبي إسحاق : أفي الظهر؟ قال : نعم . قلت : أفي تعجيلها؟ قال : نعم .

أخرجه مسلم (١٠٩/٢) ، والنسائي (٨٦/١) ، والبيهقي (٤٣٨/١) .

الرابع : أبو الأحوص سَلام بن سُلَيْمٍ عن أبي إسحاق به .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٢٣/١) ، وعنه مسلم .

الخامس : زياد بن خَيْثَمَةَ عن أبي إسحاق به ؛ وزاد :

قال أبو إسحاق : كان يعجّل الظهر ؛ فيشتدِ عليهم الحر .

أخرجه الطحاوي .

السادس : يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق قال : حدثني سعيد بن وهب به ؛ وزاد :

وقال : «إذا زالت الشمس فصلُّوا» .

أخرجه البيهقي ، والطحاوي ؛ إلا أنه لم يسق لفظه .

ورجاله ثقات ؛ فهو إسناد صحيح ؛ لولا أن يونس بن أبي إسحاق سمع من جده أبي إسحاق بعد الاختلاط .

السابع : الأعمش قال : ثنا أبو إسحاق عن حارثة بن مُضَرِّبٍ ـ أو مَنْ هو مثله مِنْ أصحابه ـ : قال خباب . . . فذكره .

أخرجه الطحاوي ، وابن ماجه (٢٣١/١) ؛ إلا أنه لم يذكر قوله :

أو من هو مثله من أصحابه .

وإني لأظن أنه يعني ـ بهذا القول ـ سعيد بن وهب الذي في الطرق السابقة .

وبالجملة ؛ فهذه الطرق كلها تؤكد أن ذكر الجِباهِ والأَكُفّ ـ في حديث خباب ـ

منكر غير معروف ولا ثابت .

ويؤيِّد ذلك : حديث معاوية بن هشام عن سفيان عن **زيد بن جُبَيْرَةَ** عن خِشْفِ بن مالك عن أبيه عن عبدالله بن مسعود قال . . . فذكره مثل حديث زكريا عن خباب .

أخرجه ابن ماجه .

لكن زيد بن جبيرة متروك ؛ فلا يستشهد به .

والخلاصة : أن ذكر الجِباهِ والأَكُفِّ في الحديث لا يصح .

وبذلك تضعف حجة الرافعي وغيره من الشافعية الذين استدلوا بالحديث على أن السجود على حائل دون الجبهة لا يجزئ ! وأما قول النووي عقب الحديث :

«وقد اعترض بعضهم على أصحابنا في احتجاجهم بهذا الحديث لوجوب كشف الجبهة ، وقال : هذا ورد في الإبراد ! وهذا الاعتراض ضعيف ؛ لأنهم شَكَوْا حَرَّ الرَّمْضَاء في جباههم وأكفِّهم ، ولو كان الكشف غير واجب لقيل لهم : استروها ، فلما لم يقل ذلك ؛ دلَّ على أنه لا بد من كشفها» !!

فأقول : هذا التضعيف هو الضعيف ، بل هو باطل ! وبيانه من وجوه :

الأول : أنه مبني على ثبوت ذكر الجبهة في الحديث ؛ وهو غير ثابت ؛ كما عرفته من التحقيق السابق ، فسقط الاستدلال به من أصله .

الثاني : أن الحديث لو كان الاستدلال به على ما ذكروا ؛ للزمهم القول بوجوب السجود على الكفَّين دون حائل أيضاً ؛ لأنهما قد ذكرا فيه مع الجبهة كما سبق !

وهم لا يقولون بذلك ، على ما هو الصحيح عندهم ، وهو المنصوص في عامة كتب الشافعي كما قال النووي (٣/٤٠٤) . فثبت أن الحديث لا يدل على الوجوب المزعوم ، وهذا على فرض ثبوته ، فكيف وهو غير ثابت؟!

الثالث : أنه ثبت عن أنس أنه قال :

كنا إذا صلينا مع النبي ﷺ ؛ فيضع أحدنا طرف الثوب من شدة الحر مكان السجود .

أخرجه الشيخان ، والبيهقي (٢/١٠٦) ـ واللفظ له ـ .

وأما حمل الشافعية هذا الحديث على الثوب المنفصل عن المصلي ـ كما فعل البيهقي والنووي ـ ؛ فهو ضعيف مخالف لظاهر قوله :

طرف الثوب ! لأن المتبادر منه أنه الثوب المتّصل به ؛ لا سيّما وهم في المسجد وليس فيه فرش ، مع أن الغالب من حالهم قلة الثياب ، وأنه ليس لأحدهم إلا ثوبه المتصل به .

الرابع : قال الحسن البصري :

كان أصحاب النبي ﷺ يسجدون وأيديهم في ثيابهم ، ويسجد الرجل منهم على عمامته .

أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (١/٢٦٦) ، والبيهقي (٢/١٠٦) .

قلت : وهذا إسناد صحيح .

وقول البيهقي :

«يحتمل أن يكون أراد : يسجد الرجل منهم على عمامته وجبهته» !!

رده ابن التركماني بقوله :

«قلت : هذه زيادة من غير دليل ؛ إذ لا ذكر للجبهة» .

وجملة القول ؛ أنه لا دليل على عدم جواز السجود على حائل متَّصل ؛ لا سيّما والأدلة كثيرة جداً على جواز السجود على حائل منفصل ، كالبساط والحصير ونحو ذلك ؛ مما يفصل بين الجبهة والأرض ، والتفرقة بين الحائل المتَّصل والحائل المنفصل من الثياب ـ مع أنه لا دليل عليه في النقل ـ ؛ فهو مع ذلك مما لا يشهد النظر السليم بصحته ؛ لأنه إن كان الغرض إنما هو مباشرة الأرض بالسجود مبالغة في الخضوع لله تعالى ؛ فهو غير حاصل بالحائل المنفصل أيضاً .

فإن قيل : إذا لم تثبت الزيادة المذكورة في الحديث ؛ فما هو المقصود من الحديث بعد إسقاط الزيادة منه؟

والجواب : ما جاء في «النهاية» لابن الأثير ـ بعد أن ذكر الحديث ـ :

«أي : شَكَوْا إليه حر الشمس وما يصيب أقدامهم منه إذا خرجوا إلى صلاة الظهر ، وسألوه تأخيرها قليلاً (فلم يُشْكِهِمْ) ؛ أي : لم يُجِبْهم إلى ذلك ، ولم يُزِل شكواهم ، يقال : أشكيت الرجل : إذا أزلت شكواه ، وإذا حملته على الشكوى . وهذا الحديث يذكر في مواقيت الصلاة ؛ لأجل قول أبي إسحاق ـ أحد رواته ـ وقيل له : في تعجيلها؟ فقال : نعم .

والفقهاء يذكرونه في السجود ؛ فإنهم كانوا يضعون أطراف ثيابهم تحت جباههم في السجود من شدة الحر ، فَنُهُوا عن ذلك» !!

كذا قال ! وردَّه أبو الحسن السندي بقوله :

«قلت : وهذا التأويل بعيد ، والثابت أنهم كانوا يسجدون على طرف الثوب . وقال القرطبي : يحتمل أن يكون هذا قبل أن يأمرهم بالإبراد ، ويحتمل أنهم طلبوا

منه زيادة تأخير الظهر على وقت الإبراد ، فلم يجبهم إلى ذلك . وقيل : معناه : فلم يُشْكِنَا ؛ أي : لم يُحْوِجْنَا إلى الشكوى ، ورخّص لنا في الإبراد . وعلى هذا يظهر التوفيق بين الأحاديث» .

٤٨١٤ ـ (لا يَبُولَنَّ أَحَدُكُم في الماءِ النَّاقِعِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (١/١٤٣) عن ابن أبي فَرْوَةَ عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ ابن أبي فروة : اسمه إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة ؛ قال الحافظ :

«متروك» .

٤٨١٥ ـ (لا يَجْمَعُ اللهُ في جَوفِ رَجُلٍ غُباراً في سَبيلِ الله ودُخَانَ جَهنَّمَ . ومَنِ اغْبَرَّتْ قَدَماهُ في سبيلِ الله ؛ حَرَّمَ اللهُ سائرَ جَسَدِه على النَّارِ . ومَنْ صامَ يوماً في سَبيلِ الله ؛ باعَدَ اللهُ عَنْهُ النَّارَ مَسيرةَ ألفِ سنة للراكبِ المُسْتَعْجِلِ . ومَنْ جُرِحَ جِراحَةً في سبيلِ الله ؛ خُتِمَ لهُ بخاتَمِ الشُّهداءِ ؛ له نورٌ يوم القيامةِ ، لَوْنُها مِثْلُ لَوْنِ الزَّعْفرانِ ، وريحُها مِثْلُ رِيحِ المِسْكِ ، يَعْرِفُهُ بها الأَوَّلونَ والآخرونَ ، يَقولونَ : فلانٌ عليهِ طابَعُ الشهداءِ . ومَنْ قاتَلَ في سبيلِ الله فُوَاقَ ناقةٍ ؛ وجَبَتْ لَهُ الجَنَّةُ)[1] .

ضعيف بهذا التمام . أخرجه أحمد (٦/٤٤٣ ـ ٤٤٤) عن خالد بن دُرَيْكٍ عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف ، رجاله ثقات ؛ إلا أنه منقطع بين خالد بن دريك

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «راجع «الترغيب»» . (الناشر) .

وأبي الدرداء ، فقد جزم المزِّي والحافظ بأن ابن دريك لم يدرك ابن عمر ؛ مع أنه توفي سنة (٧٣) ، وبالأحرى أن لا يدرك أبا الدرداء الذي توفي قبيل وفاة عثمان التي كانت سنة (٣٥) ، فالحديث من أجل هذا منقطع ضعيف .

ولذلك أعل المنذري (١٦٧/٢) ، والهيثمي (٢٨٥/٥) الحديث بالانقطاع .

وقد وهما في الجملة الثانية منه فقالا :

«ومن اغبرت قدماه في سبيل الله ؛ باعد الله منه النار يوم القيامة مسيرة ألف عام للراكب المستعجل» ! ولم يذكرا قضية الصيام ، وجعلا الفضل الوارد فيه لمن اغبرت قدماه !

واعلم أن بعض هذه الجمل المذكورة في الحديث صحَّت في أحاديث متفرقة :

فالجملة الأولى ؛ صحَّت من حديث أبي هريرة : عند النسائي (٥٥/٢) ، وغيره .

والجملة الثانية ؛ في «صحيح البخاري» (٣١٢/٢ و٢٣/٦) من حديث عبدالرحمن بن جَبْرٍ .

والجملة الأخيرة ؛ صحت عن معاذ عند أبي داود (٣٩٩/١) ، والترمذي (١٥/٣) .

وله عند الترمذي شاهد من حديث أبي هريرة ـ وحسنه ـ .

٤٨١٦ ـ (والذي نَفْسي بِيَدِهِ ! لا يَدْخُلُ الجنَّةَ إلا رَحِيمٌ . قالوا : كلُّنا رُحَماءُ؟! قال : ليسَ بِرَحْمَةِ أَحَدِكُم خُوَيْصتَهُ ، حتى يَرْحَمَ النَّاسَ) .

ضعيف . أخرجه المروزي في «زوائد الزهد» (٩٩٠) : ثنا إسماعيل بن إبراهيم قال : ثنا يونس عن الحسن **قال** : قال نبي الله ﷺ . . . فذكره .

قال إسماعيل : قال يونس بيده ؛ كأنه يريد العامة .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ لكنه مرسل ؛ لأن الحسن :

هو البصري ؛ وهو كثير الإرسال والتدليس .

والحديث ؛ أورد منه السيوطي قوله :

«لا يدخل الجنة إلا رحيم» . وقال :

«هب ـ عن أنس» .

ولم يتكلم عليه المناوي بشيء ! ولعله عند البيهقي في «الشعب» من طريق الحسن عن أنس ، فإذا كان كذلك ؛ فهو معلول بالانقطاع ؛ كما سبقت الإشارة إلى ذلك .

٤٨١٧ ـ (لا يُعْدَلُ بِالرِّعَةِ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢٥١٩) عن عبدالله بن جَعْفَرِ المَخْرَمِيِّ عن محمد ابن عبدالرحمن بن نُبَيْهٍ عن محمد بن المنكدر عن جابر قال :

ذُكِرَ رجل عند النبي ﷺ بعبادة واجتهاد ، وذكر عنده آخر بِرِعَةٍ . فقال النبي ﷺ . . . فذكره . وقال :

«حديث حسن غريب ، لا نعرفه إلا من هذا الوجه» .

قلت : ابن نبيه هذا مجهول العين ، كما يشير إلى ذلك قول الذهبي :

«ما روى عنه سوى عبدالله بن جعفر المخرمي» .

٤٨١٨ ـ (لا يَغْتَسِلَنَّ أَحَدُكُمْ في فَلاةٍ أو سَطْحٍ لا يُواريهِ شَيْءٌ ، ولا يقولَنَّ أَحَدُكُم : إني لا أَرى أحداً ؛ فإنَّهُ إنْ كانَ لا يَرى ؛ فإنَّه يُرَى) .

ضعيف جداً . رواه ابن عدي (٢/٨٢) عن عبدالرحمن بن عثمان : ثنا الحسن

ابن عُمَارة : حدثنا المِنْهَال بن عمرو عن أبي عُبَيْدة بن عبدالله **عن عبدالله** بن مسعود مرفوعاً .

قلت : وهذا سند ضعيف جداً ؛ وفيه ثلاث علل :

١ ـ أبو عبيدة ؛ لم يسمع من أبيه ابن مسعود .

٢ ـ الحسن بن عمارة ؛ قال الحافظ :

«متروك» . بل قال الإمام أحمد :

«كان منكر الحديث ، وأحاديثه موضوعة» .

٣ ـ عبدالرحمن بن عثمان ـ وهو البَكْرَاوِيُّ ـ ضعيف .

لكن تابعه عبدالحميد أبو يحيى الحِمَّاني : ثنا **الحسن بن عمارة** به .

أخرجه ابن ماجه (٦١٥) .

فالعلَّة مِمَّن فوقه .

٤٨١٩ ـ (لا يَقُولَنَّ أحدُكم : إنِّي صُمْتُ رمضانَ كُلَّهُ ، قُمْتُهُ كُلَّهُ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١/٣٧٩) ، والنسائي (١/٣٠٠) ، وابن خزيمة في «صحيحه» (١/٢١٤) ، وكذا ابن حبان (٩١٥) ، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (١/١٦/٢) ، وأحمد (٥/٣٩ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٨ ، ٥٢) من طريقين عن الحسن عن أبي بكرة مرفوعاً . قال :

فلا أدري ؛ أَكَرِهَ التزكية ، أو قال :

«لا بُدَّ من نومةٍ أو رَقْدَةٍ»؟!

قلت : ورجاله ثقات ؛ إلا أن الحسن ـ وهو البصري ـ مدلس ، وقد عنعنه عندهم جميعاً .

وللحديث شاهد من رواية **نَاشِبِ بن عمرو** : ثنا مقاتل بن حَيَّان عن الضحاك ابن مزاحم عن ابن عمرو مرفوعاً به ، وزاد :

«وصنعت في رمضان كذا وكذا ؛ فإن رمضان اسم من أسماء الله عز وجل العِظام ، ولكن قولوا : (شهر رمضان) ؛ كما قال ربكم عز وجل في كتابه» .

أخرجه تَمَّام الرازي في «الفوائد» (٢/٣٩) .

ولكنه واهٍ جداً ؛ ناشب بن عمرو ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال الدارقطني :

«ضعيف» .

٤٨٢٠ ـ (لا يَنْبَغِي لِقَوْمٍ فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ أَنْ يَؤُمَّهُمْ غَيْرُهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الترمذي (٣٦٧٤) عن **عيسى بن ميمون الأنصاري** عن القاسم بن محمد عن عائشة مرفوعاً . وقال مضعفاً :

«حديث غريب» .

قلت : وعلَّته عيسى بن ميمون هذا ؛ قال الحافظ :

«ضعيف» .

قلت : وهو أسوأ من ذلك ؛ فقد قال الذهبي في «المغني» :

«قال عبدالرحمن بن مهدي : استعديت عليه ، وقلت : ما هذه الأحاديث التي

تروي عن القاسم عن عائشة؟! فقال : لا أعود . قال البخاري : منكر الحديث» .

وقد وجدت للحديث طريقاً أخرى مثل هذه في الوهاء : يرويه **يوسف بن خالد** : ثنا موسى المكي عن موسى بن طلحة عن عائشة بنت سعد عن عائشة به .

أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (ق٢/٢١٧) ، وعنه ابن عساكر في «التاريخ» (٢/٣٣١/٩) : ثنا زكريا بن يحيى الرقاشي : ثنا يوسف بن خالد . . .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ يوسف بن خالد ـ وهو السَّمْتِيُّ ـ ؛ قال الحافظ : «تركوه . وكذبه ابن معين» .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» (٣١٨/١) من طريق أخرى عن عيسى بن ميمون .

وقد روي من حديث عتبة بن غزوان نحوه مرفوعاً .

أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٥٥) .

لكن إسناده ضعيف جداً ؛ كما بينته في التعليق عليه ؛ فليراجع .

٤٨٢١ ـ (يا أيُّها الناسُ ! انْهَوْا نساءَكُم عَنْ لُبْسِ الزِّينَةِ والتَّبَخْتُرِ في المسْجِدِ ؛ فإنَّ بني إسرائيلَ لم يُلْعَنُوا حَتَّى لَبِسَ نساؤُهمُ الزِّينَةَ ، وَتَبَخْتَرْنَ في المساجدِ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٤٠٠١) عن **موسى بن عُبَيْدَةَ عن داود بن مُدْرِكٍ** عن عروة بن الزبير عن عائشة قالت :

بينما رسول الله ﷺ جالس في المسجد ؛ إذ دخلت امرأة من مُزَيْنَةَ تَرْفُلُ في

زينة لها في المسجد ، فقال النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ له علتان :

الأولى : جهالة داود بن مدرك ؛ قال الذهبي في «الميزان» :

«نكرة لا يعرف» . وقال الحافظ :

«مجهول» .

والأخرى : ضعف موسى بن عبيدة .

٤٨٢٢ - (يا سُراقَةُ ! ألا أَدُلُّكَ على أَعْظَم الصَّدقةِ - أو : مِنْ أَعْظَمِ الصَّدقَةِ -؟! قال : بلَى يا رسولَ اللهِ ! قال : ابْنَتُكَ مردودةً إليكَ ، ليسَ لها كاسِبٌ غَيْرُكَ) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٨١) ، وابن ماجه (٣٦٦٧) ، وأحمد (١٧٥/٤) عن موسى بن عُلَيٍّ قال : سمعت أبي يقول : [بلغني] عن سُرَاقَةَ بن مالك يقول أنه حدث أن رسول الله ﷺ قال له . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ لكنه منقطع بين عُليّ أبي موسى وسراقة ؛ فإنه ذكره بلاغاً عند أحمد ، وسنده إليه قوي .

ويؤيده أن البخاري رواه (٨٠) : حدثنا عبدالله بن صالح : حدثني موسى بن عُلَيٍّ عن أبيه : أن النبي ﷺ قال لسراقة . . . فذكره ؛ فأرسله .

٤٨٢٣ - (إنَّ مِنْ أُمَّتي مَنْ يَعْظُم للنَّارِ ؛ حَتى يكونَ أَحَد زَواياها) .

منكر . وهو قطعة من حديث رواه داود بن أبي هند : ثنا **عبدالله بن قيس** قال :

كنت عند أبي بَرْزَةَ ذاتَ ليلةٍ ؛ فدخل علينا الحارث بن أُقَيْش ؛ فحدَّثنا الحارث لَيْلَتَئِذٍ أن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .

أخرجه ابن ماجه (٤٣٢٣) ؛ وزاد في أوله :

«إن من أمتي من يدخل الجنة بشفاعته أكثر من مضر ، وإن من . . .» .

وهذه الزيادة : أخرجها الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٣٦٣) ؛ كلاهما من طريق أبي بكر بن أبي شيبة : حدثنا عبدالرحيم بن سليمان عن داود به .

وأخرجه الحاكم (١/٧١ و٤/٥٩٣) ، وأحمد (٤/٢١٢) ، وابن خزيمة في «التوحيد» (ص٢٠٤) ، وعبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (٥/٣١٢ - ٣١٣) ، وأبو يعلى (٣/١٥٣ - ١٥٤/١٥٨١) ، والطبراني أيضاً (٣٣٦٠ - ٣٣٦٦) ، والمزِّي في «التهذيب» (٥/٢١٣ - ٢١٤) من طرق أخرى عن داود به .

وخالفهم جميعاً : محمد بن أبي عدي فقال : عن داود عن **عبدالله بن قيس** عن الحارث بن أقيش قال :

كنا عند أبي برزة ليلة ، فحدَّث ليلتئذٍ عن النبي ﷺ أنه قال . . . فذكره بالزيادة مع زيادة أخرى ؛ نصها :

«ما من مسلمَيْنِ يموت لهما أربعة أفراط ؛ إلا أدخلهما الجنة بفضل رحمته» . قالوا : يا رسول الله ! وثلاثة؟ قال : «وثلاثة» . قالوا : واثنان؟ [قال : «واثنان»] .

وهذه الزيادة ثابتة في رواية بعض الجماعة الذين أشرتُ إليهم .

وقد خالفهم محمد بن أبي عدي فجعله من مسند أبي برزة ، وهي رواية شاذة ! والصواب أنه من رواية الحارث بن أقيش .

وما بين المعكوفتين سقطت من مطبوعة «المسند» ؛ وهي ثابتة في «المجمع» (٨/٣) برواية أحمد . وقال :

«ورجاله ثقات» ! وكذا قال في رواية عبدالله ، وعزاها لأبي يعلى أيضاً ! وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم» ! ووافقه الذهبي !

وصححه أيضاً ابن حجر في ترجمة الحارث من «الإصابة» !

ومن قبله المنذري في «الترغيب» (٩١/٣ و٢٣٩/٤) !

وتبعهم البوصيري ـ على تناقض في كلامه ـ ؛ فإنه قال في «زوائد ابن ماجه» (٢٦٢/٤) ـ مع تصحيح بعض الأخطاء من النسخة المخطوطة ـ :

«هذا إسناد فيه مقال ؛ عبدالله بن قيس النَّخَعِيُّ ؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال : أحسبه الذي روى عنه أبو إسحاق عن ابن عباس قوله . وقال : لم يرو عنه غير داود بن أبي هند ، وليس إسناده بالصافي . انتهى . وباقي رجال الإسناد ثقات ؛ رواه الإمام أحمد في «مسنده» بإسناد جيد» !

فأقول : قد عرفت ـ من تخريجنا المتقدم ـ أن الحديث عند أحمد وغيره من طريق عبدالله بن قيس ، فقوله في إسناد ابن ماجه :

«فيه مقال» ؛ يناقض تجويده لإسناد أحمد ؛ كما هو ظاهر .

ثم إن ما نسبه لابن حبان أنه قال : «لم يرو عنه . . .» إلخ ؛ خطأ ؛ لأمرين :

الأول : أنه ليس في «ثقاته» ، وهذا نصه فيه (٤٢/٥) :

«يروي عن ابن مسعود ، والحارث بن أقيش . عداده في أهل البصرة . روى

عنه داود بن أبي هند ، وأبو حرب . وأحسبه الذي روى عنه أبو إسحاق السبيعي عن ابن عباس قوله» .

وهكذا نقله عنه الحافظ ابن حجر في «التهذيب» .

والآخر : أن هذا القول إنما هو لابن المديني ؛ فقد عزاه إليه الحافظ عقب النقل المشار إليه ؛ فقال :

«وقد قال علي بن المديني : عبدالله بن قيس الذي روى عنه داود بن أبي هند ؛ مجهول لم يرو عنه غير داود ، ليس إسناده بالصافي» .

فظهر أنه اختلط على البوصيري كلام ابن المديني بكلام ابن حبان !

ثم إن تصريح ابن المديني بجهالة ابن قيس هذا : هو الذي تبنَّاه الحافظ في «التقريب» بقوله :

«مجهول» . وأشار إليه الذهبي بقوله في «الميزان» :

«تفرد عنه داود بن أبي هند ، ولعلَّه الذي قبله» .

يعني : الذي تقدم في كلام ابن حبان ، فقال الذهبي :

«عبدالله بن قيس عن ابن عباس ، لا يدرى من هو؟ تفرد عنه أبو إسحاق» .

قلت : وقال الحافظ فيه أيضاً :

«مجهول ؛ ولعله الذي قبله» .

قلت : فالعجب منهما ؛ كيف غفلا عن هذه الجهالة هما وغيرهما ممن سبق ذكره ؛ فصححوا الحديث؟! وبخاصة منهم الذهبي الذي وافق الحاكم على

تصحيحه على شرط مسلم ، وابن قيس هذا ليس من رجاله ، وإنما هو من رجال ابن ماجه ؛ كما رمزوا له !

هذا ؛ ولعلَّه مما يوهن من شأن هذا الراوي ، ويبيِّن أنه ليس في موضع الثقة ؛ أنه روى الزيادة الأخرى بلفظ :

«يموت لهما أربعة . . .» !

فإنه منكر بهذا اللفظ ؛ فإن الأحاديث التي في معناه ليس فيها ذكر : «أربعة» ؛ وإنما لفظ : «ثلاثة» ؛ مثل حديث أنس :

«ما من مسلم يموت له ثلاثة لم يبلغوا الحنث . . .» الحديث .

رواه البخاري وسواه .

وفي معناه أحاديث أخرى ، رواها ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/٣٥٢ ـ ٣٥٥) ، وخرّج بعضها المنذري في «ترغيبه» ، والهيثمي في «مجمعه» ؛ فليراجعها من شاء .

وأما الزيادة الأولى التي ذكر فيها (الشفاعة) ؛ فهي صحيحة بغير هذه الرواية ، وقد خرَّجتها من حديث أبي أمامة وعبدالله بن أبي الجَدْعاء وغيرهما في الكتاب الآخر : «الصحيحة» برقم (٢١٧٨) ؛ فلا داعي للإعادة .

٤٨٢٤ ـ (يا عُثْمانُ ! هذا جِبْريلُ يقولُ عنِ اللهِ عز وجل : إنِّي قَدْ زوَّجْتُكَ أمَّ كُلْثومٍ ؛ علَى مِثْلِ ما زوَّجْتُكَ رُقَيَّةَ ، وَعلَى مِثْلِ صُحْبَتِها)[1] .

ضعيف . رواه ابن ماجه (١١٠) ، وابن منده في «المعرفة» (٢/٢٩٥/٢) عن محمد بن عثمان بن خالد : نا أبي : نا عبدالرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن الأعرج عن أبي هريرة :

---

(١) كتب الشيخ فوق هذا المتن : "كان قبله حديث،فنقل إلى "الصحيحة" برقم (٤٨٢٣)" . (الناشر).

أن رسول الله ﷺ لقي عثمان بن عفان عند باب المسجد ، فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ، رجاله موثقون ؛ غير عثمان بن خالد ـ وهو الأُمَوِيُّ العثماني ـ متروك ، كما قال الحافظ .

ثم رواه ابن منده ، والحاكم (٤/٤٩) من طريق **عبدالله بن صالح** : نا ابن لهيعة عن عُقَيْلٍ عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيَّب عن عثمان بن عفان :

أن النبي ﷺ رآه لَهْفَانَ مهموماً ، فقال له :

«ما لي أراك لهفانَ مهموماً؟!» . فقلت : يا رسول الله ﷺ ! وهل دخل على أحد ما دخل عليَّ؟ ماتت ابنة رسول الله ﷺ التي كانت تحتي ، وانقطع ظهري ، وانقطع الصهر بيني وبينك ! فبينما هو يحاوره ؛ إذ قال النبي ﷺ . . . فذكره ؛ وزاد :

فزوّجه إياها . وقال :

«تفرد به ابن لهيعة عن عقيل» .

قلت : وابن لهيعة ضعيف .

ومثله عبدالله بن صالح .

٤٨٢٥ ـ (يَخْرُجُ مِنْ خُراسانَ راياتٌ سُودٌ ، لا يَرُدُّها شَيءٌ حَتى تُنْصَبَ بإيلياءَ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢٢٧٠) ، وأحمد (٢/٣٦٥) عن **رِشْدِينَ بن سعد** عن يونس عن ابن شهاب عن قَبِيصَةَ بن ذُؤَيْبٍ عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الترمذي :

«حديث غريب» . زاد في بعض النسخ :

«حسن غريب» !

والأول أليق بحال رشدين بن سعد ؛ فإنه ضعيف .

٤٨٢٦ ـ (يَخْرجُ ناسٌ مِنَ المشْرِقِ فَيُوَطِّئُونَ لِلْمَهْدِيِّ . يعني : سُلْطانَهُ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢/٥١٩) ، والفَسَوِيُّ في «المعرفة» (٢/٤٩٧) عن ابن لَهِيعَةَ عن أبي زرعة عمرو بن جابر الحَضْرَمِيِّ عن عبدالله بن الحارث بن جَزْءٍ الزُّبَيْدِيِّ مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف ابن لهيعة وأبي زرعة الحضرمي ؛ كما قال البوصيري (١/٢٥٠) .

قلت : وأما الفسوي ؛ فذكر الحضرمي في ثقات التابعين المصريين ! خلافاً للنسائي وغيره ؛ فقال :

«ليس بثقة» . وقال ابن حبان :

«لا يحتج بخبره» . وقال الحافظ :

«ضعيف» .

٤٨٢٧ ـ (يُدْعَى أَحدُهم ، فَيُعْطَى كتابَهُ بِيَمينِه ، ويُمَدُّ لهُ في جِسْمِه ستُّونَ ذِراعاً ، ويُبَيَّضُ وَجْهُهُ ، ويُجْعَلُ على رأسِه تاجٌ مِنْ لُؤْلُؤٍ يَتَلأْلأُ ، فينْطلِقُ إلى أصحابِه ، فَيَرَوْنَهُ مِنْ بَعيدٍ ، فيقولونَ : اللهمَّ ! ائْتِنا بهذا ، وبارِكْ لنا في هَذا ، حَتى يَأْتِيَهُمْ ، فيقولُ : أبْشِروا ، لكلِّ رجُلٍ منْكُم مثلُ هذا .

وأمّا الكافرُ ؛ فيسوَّدُ وَجْهُهُ ، ويُمَدُّ لَهُ في جِسْمِهِ ستُّونَ ذراعاً على صُورَةِ آدمَ ، فَيُلْبَسُ تَاجاً ، فيَرَاهُ أَصْحابُهُ ، فيقولونَ : نعوذُ باللهِ منْ شَرِّ هذا ، اللهمَّ ! لا تَأْتنا بهذا ، قالَ : فَيَأْتيهم فيقولونَ : اللهمَّ ! أَخْزِه ، فيقولُ : أَبْعَدَكُم اللهُ ؛ فإنَّ لِكُلِّ رجلٍ منكُمْ مثلَ هذا) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢/١٩٣) ، وأبو يعلى (٤/١٤٥٩) ، وعنه ابن حبان (٢٥٨٨ ـ موارد) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٩/١٦) ، والحاكم (٢/٢٤٢ ـ ٢٤٣) من طريق إسماعيل السُّدِّيِّ عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ :

في قوله عز وجل : ﴿يَوْمَ نَدْعُو كلَّ أُناسٍ بإمامِهم﴾ قال . . . فذكره . وقال الترمذي :

«حديث حسن غريب ، والسدي : اسمه إسماعيل بن عبدالرحمن» ! وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم» ! ووافقه الذهبي !

قلت : والد إسماعيل ـ وهو عبدالرحمن بن أبي كريمة ـ ليس من رجال مسلم ، ثم هو مجهول الحال ، كما في «التقريب» . وقد قال الذهبي نفسه في «الميزان» :

«ما روى عنه سوى ولده» .

قلت : ونحوه في «تهذيب الحافظ» ، فحقّه ـ إذن ـ أن يقول فيه :

«مجهول العين» ! فتأمَّل .

تنبيهان :

الأول : مع ما سبق من الإشارة إلى أن الحديث عند المذكورين من طرق عن (إسماعيل السدي) ؛ فإني أرى من الفائدة أن ألفت النظر إلى خلاف وقع في شيخ أبي يعلى فيه في المصورة التي عزوت إليها ، وكذا في نسخة أخرى (ق٢/٢٧٩) ، ومثلها النسخة المطبوعة (٣/١١ ـ ٥ ـ تحقيق الأخ حسين الداراني) ؛ ففيها كلها قال أبو يعلى :

«حدثنا الحارث بن سُرَيْجٍ . . .» ! ووقع في رواية ابن حبان إياه عنه في «الموارد» (٢٥٨٨) :

«حدثنا سُرَيْج بن يونس . . .» ، وكذا في «الإحسان» (١٦/ ٣٤٦) !

وكِلا الشيخين قالا : «حدثنا عبدالرحمن بن مهدي . . .» ! وإذا رجعنا إلى ترجمة كل منهما ؛ وجدنا أنهما يرويان عن عبدالرحمن بن مهدي ، وعنهما أبو يعلى ؛ فلا أدري هل الخلاف ناشئ من النساخ ، أو أن لأبي يعلى فيه شيخين؟! وهذا مما أستبعده .

فإن كان الصواب من هذا الاختلاف (**الحارث بن سريج**) ؛ فيكون إسناد أبي يعلى ضعيفاً إلى عبدالرحمن السدي ؛ لأن الحارث هذا ؛ قال ابن عدي :

«ضعيف ، يسرق الحديث» .

ومع هذا الجرح المفسّر من هذا الحافظ ، والمؤيَّد بقول ابن معين في رواية :

«ليس بشيء» . وقول النسائي :

«ليس بثقة» .

لم يَعْبَأْ بذلك كله المعلّق على «الموارد» (٥/١١) ؛ فزعم أنه حسن الحديث ؛ اعتماداً منه على توثيق ابن معين إياه في رواية ، وابن حبان (١٨٣/٨) ؛ جاهلاً أو متجاهلاً قاعدة : «الجرح المفسَّر مقدم على التعديل» ! وله من مثل هذه المخالفة الشيء الكثير . ويأتي ذكر أحدها قريباً .

والتنبيه الآخر : أن عبدالرحمن أبا إسماعيل ـ وهو السدي ـ ؛ قد ذكر فيه ثلاثة أقوال في اسم والده ، فقيل : هو (ابن أبي كريمة) ، وقيل : هو (ابن نهشل) ، وقيل : إن أبا كريمة كنية عبد الرحمن بن نهشل ! ثم قال :

«وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وأخرج له في «صحيحه» أحاديث[1] ؛ من رواية ابنه عنه عن أبي هريرة» !

قلت : ومع ذلك ؛ فلم يورده ابن حبان في «الثقات» على وجه من تلك الوجوه الثلاثة ، وإنما على وجه رابع ! فقال في (التابعين) منه (١٠٨/٥) :

«عبدالرحمن بن أبي ذئب السدي . . عنه ابنه إسماعيل» .

قلت : فكأنه ـ لهذا الاضطراب في اسم أبيه ـ لم ينسبه البخاري في «التاريخ» ، وتبعه ابن أبي حاتم في «كتابه» ، ولم يذكروا جميعاً له راوياً غير ابنه ؛ فهو مجهول كما تقدم .

وأما المعلِّق على «مسند أبي يعلى» (٥/١١) ؛ فقال :

«إسناده حسن ، الحارث بن سريج بيَّنا أنه حسن الحديث عند رقم (١١٠٣) ، وعبدالرحمن بن أبي كريمة لم أر فيه جرحاً ، ووثقه ابن حبان» !!

---

(١) قلت : لم أر له في «الإحسان» إلا هذا ، وإلا حديثاً آخر في سماع الميت قرع النعال (٣١١٨/٣٨٨/٧) ! وهذا له فيه إسناد آخر حسن ، ومتنه مطوَّل ، وهو في «الموارد» (٧٨١) .

٤٨٢٨ ـ (يَدُورُ المَعْروفُ على يَدَيْ مئةِ رَجُلٍ ، آخِرُهم فيهِ كأَوَّلِهم) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (١/٣١٥) ، والديلمي (٤/٣٣١) معلقاً على أبي الشيخ عن **سُوَيْدِ بن سَعِيدٍ** : ثنا **عبدالرحيم بن زيد** عن **أبيه** عن أنس بن مالك رفعه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبدالرحيم بن زيد ـ وهو العَمِّيُّ ـ متروك .

وأبوه ضعيف .

وسويد بن سعيد ضعيف أيضاً .

٤٨٢٩ ـ (يَرْحَمُنا اللهُ وأَخا عادٍ . يَعْنِي : هُوداً عليهِ السَّلامُ) .

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٢/٤٣٥) عن **زيد بن الحُبَاب** : ثنا سفيان عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير زيد بن الحباب ؛ فإنه من رجال مسلم وحده ، وفيه ضعف ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، يخطئ في حديث الثوري» .

قلت : وقد خولف في إسناده ومتنه ؛ فقال حمزة بن حَبِيبٍ الزَّيَّاتُ : عن أبي إسحاق عن سعيد بن جبير عن ابن عباس عن أُبَيٍّ بن كعب قال :

كان رسول الله ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه وقال :

«رحمة الله علينا وعلى موسى ، لو صبر لرأى من صاحبه العجب ، ولكنه قال : ﴿إنْ سَأَلْتُكَ عنْ شَيءٍ بَعْدَها فلا تُصاحِبْني قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي . . .﴾» ؛ طوَّلها حمزة .

أخرجه أحمد (١٢١/٥) ، وأبو داود (١٦٧/٢) - والسياق له - ، والحاكم (٥٧٤/٢) . وقال :

«صحيح على شرط الشيخين» ! وأقرَّه الذهبي !

وإنما هو على شرط مسلم وحده ؛ فإن البخاري لم يخرج لحمزة شيئاً .

وأخرجه الترمذي (٣٣٨٢) دون قوله :

وقال : «رحمة الله . . .» . وقال :

«حديث حسن غريب صحيح» .

وهكذا أخرجه مسلم (١٠٥/٧ - ١٠٦) من طريق رَقَبَةَ عن أبي إسحاق به في قصة الخضر مع موسى عليهما السلام ؛ مع الزيادة مختصراً ، لكن بلفظ :

«رحمة الله علينا وعلى أخي - كذا - ، رحمة الله علينا» .

كذا وقع هنا : «كذا» ! ولم يتكلم عليه النووي بشيء . ولعلها زيادة من بعض النساخ ، كتبت في الهامش ، ثم نقلها آخر إلى المتن ، وهو يعني أن الأصل هكذا ليس فيه تسمية أخيه ؛ وهو بلا شك موسى ، فإنَّ قبلَ الحديث بسطرين ما نصُّه :

فقال رسول الله ﷺ عند هذا المكان : «رحمة الله علينا وعلى موسى ، لولا أنه عجل لرأى العجب ، ولكنه أخذته من صاحبه ذَمامة ، قال : ﴿إن سَأَلْتكَ عنْ شيءٍ بَعْدَها فلا تُصاحِبْنِي قدْ بَلَغْتَ منْ لَدُنِّي عُذراً﴾ ، ولو صبر لرأى العجب» .

قلت : وبعد هذا مباشرة قال :

«وكان إذا ذكر أحداً من الأنبياء بدأ بنفسه :

«رحمة الله علينا وعلى أخي - كذا - ، رحمة الله علينا» .

ثم بدا لي أنه يحتمل أن قوله : «كذا : رحمة الله علينا» ؛ إنما هو من أحد الرواة ، كأنه يقول : كذا في الحديث : «رحمة الله علينا» ؛ يعني : أنه بضمير الجمع ، ولعل هذا هو الأرجح . والله أعلم .

وجملة القول ؛ أن حمزة ورقبة خالفا زيد بن الحباب في إسناد الحديث وفي متنه .

أما الإسناد ؛ فجعلاه من مسند أبي بن كعب لا ابن عباس ، وإنما هذا رواه عنه ، فقصر ابن الحباب ؛ فجعله من مسند ابن عباس ، فوهم !

وأما المتن ؛ فقد ذكرا موسى مكان أخي عاد ، وهذا هو المحفوظ . والله أعلم .

ثم رأيت عبد بن حُمَيد قد ساق الحديث في «منتخب المسند» وجوَّده ؛ فقال (ق٢/٢٧) : حدثنا عبيد الله بن موسى **عن** إسرائيل بن يونس **عن أبي إسحاق** . . . مثل رواية مسلم عن سعيد بن جبير **عن** ابن عباس ـ وكنا عنده ـ ؛ فقال القوم :

إن نوفاً الشامي يزعم أن الذي ذهب يطلب العلم ليس موسى بني إسرائيل؟! قال : وكان ابن عباس متكئاً ، فاستوى جالساً فقال : كذلك يا سعيد بن جبير؟! قلت : أنا سمعته يقول ذلك . قال ابن عباس : كذب نوف ! حدثني أُبي بن كعب أنه سمع النبي ﷺ يقول :

«رحمة الله علينا وعلى موسى ، لولا أنه عجل ، واستحيى وأخذته ذمامة من صاحبه ، فقال له : ﴿إِنْ سَأَلْتُكَ عَنْ شَيْءٍ بَعْدَهَا فَلا تُصاحِبْنِي﴾ ؛ لرأى من صاحبه عجباً» .

قال : وكان النبي ﷺ إذا ذكر نبيّاً من الأنبياء ؛ بدأ بنفسه فقال :

«رحمة الله علينا وعلى صالح ، رحمة الله علينا وعلى أخي عاد» . ثم قال :

«إن موسى عليه السلام بينما هو يخطب . . .» الحديث بطوله في قصته مع الخضر عليه السلام .

وهي في «الصحيحين» من طريق عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير به ، وليس فيها قوله :

«وكان إذا ذكر نبيّاً . . .» ؛ وهو عند مسلم دون التصريح باسم صالح ودون ذكر عاد ، كما تقدم من رواية رقبة .

وقد تابعه ـ عنده ـ محمد بن يوسف ، قَرَنه مع عبيد الله بن موسى ، ولكنه لم يسق لفظهما ، بل أحال فيه على لفظ رقبة فقال : نحو حديثه .

قلت : وإسناد عبد بن حميد صحيح ؛ إن كان أبو إسحاق سمعه من سعيد ابن جبير ؛ فإنه مدلس ، وهو ـ وإن كان قد اختلط ـ ؛ فإن من المحتمل أن يكون رقبة ـ وهو ابن مصقلة ـ سمعه منه قبل الاختلاط ؛ فإنه قديم الوفاة ، مات سنة (١٢٩) ، وهي السنة التي توفي فيها أبو إسحاق نفسه ، وقد وجدت الحافظ في بعض تخريجاته قد أثبت سماع الأعمش من أبي إسحاق قبل الاختلاط ، مع أنه توفي بعد رقبة بنحو عشرين سنة ؛ لأنه مات سنة (١٤٧) .

كما أنهم اتفقوا على سماع سفيان الثوري وشعبة منه قبل الاختلاط ، مع أن وفاة الأول سنة (١٦١) ، وشعبة سنة (١٦٠) . والله أعلم .

ثم رأيت الحديث في «مسند أحمد» (١٢٢/٥) من طريق قيس عن أبي إسحاق مختصراً بلفظ :

كان إذا ذكر الأنبياء بدأ بنفسه فقال :

«رحمة الله علينا وعلى هود وعلى صالح» .

وقيس هو ابن الربيع ، وهو ـ وإن كان ضعيفاً ـ ؛ فلا بأس به في المتابعات والشواهد .

وبالجملة ؛ فذكر هود وصالح في الحديث محفوظ عن أبي إسحاق ، وإنما الشأن التثبُّتُ فيما إذا كان أبو إسحاق سمعه من سعيد بن جبير . والله أعلم .

٤٨٣٠ ـ (يُشَمَّتُ العاطِسُ ثلاثاً ؛ فإنْ زادَ ؛ فإنْ شِئْتَ فَشَمِّتْهُ ، وإنْ شِئْتَ فَكُفَّ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/٣١٨) ، وأبو بكر الشافعي في «الفوائد» (٦/١٨١) ، وابن السُّنِّيِّ (٢٤٨) عن يزيد بن عبدالرحمن عن يحيى بن إسحاق بن عبدالله ابن أبي طلحة عن حميدة ـ أو عبيدة ـ بنت عُبَيْدِ بن رِفَاعَةَ الزُّرَقِيِّ عن أبيها عن النبي ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مرسل ضعيف ؛ عبيد بن رفاعة الزرقي ؛ ولد في عهد النبي ﷺ ، ووثقه العجلي .

وحميدة ـ أو عبيدة ـ بنت عبيد مقبولة عند الحافظ .

ويزيد بن عبد الرحمن ـ وهو أبو يزيد الدالاني ـ ضعيف .

٤٨٣١ ـ (يَكُونُ في هذه الأُمَّةِ أَرْبَعُ فِتَنٍ ، في آخِرِها الفَناءُ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢/٢٠٠) عن رجل عن عبدالله مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة الرجل الذي لم يسمّ .

٤٨٣٢ - (يُوزَنُ يَوْمَ القِيامةِ مِدادُ العُلَماءِ معَ دَمِ الشُّهداءِ، فَيَرْجَحُ مِدادُ العُلَماءِ على دَمِ الشُّهداءِ).

موضوع. رواه السَّهْمِيُّ في «تاريخ جرجان» (٥٢، ١٨١) عن أحمد بن بَهْرام: حدثنا سهل بن عبدالكريم عن يعقوب القُمِّيِّ عن هارون بن عنترة عن الشعبي قال:

خطبنا النعمان بن بشير - وكان آخر من بقي من الصحابة - فقال... فذكره مرفوعاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ يعقوب - وهو ابن عبدالله القمي - صدوق يهم.

وسهل بن عبدالكريم وأحمد بن بهرام؛ ترجمهما السهمي، ولم يذكر فيهما جرحاً ولا تعديلاً.

ورواه إسماعيل بن أبي زياد عن أبي يونس القُشَيري عن سِمَاك بن حرب عن أبي الدرداء مرفوعاً.

أخرجه ابن عبدالبر في «الجامع» (١/٣٠ - ٣١).

ورواه إسماعيل أيضاً عن عبدالله بن عقبة - هو ابن لهيعة - عن أبي قَبِيلٍ عن زيد بن عبدالله عن عبدالله بن عمرو به.

أخرجه الديلمي (٤/٣٤٨).

قلت: وإسماعيل بن أبي زياد: هو الكوفي قاضي الموصل؛ قال الحافظ:

«متروك، كذبوه».

وأخرجه الديلمي أيضاً عن الأوزاعي : حدثنا إسحاق بن القاسم : حدثني أبي : حدثنا عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد عن نافع عن ابن عمر رفعه .

وإسحاق بن القاسم وأبوه ؛ لم أعرفهما .

وبالجملة ؛ فالحديث ضعيف من جميع طرقه .

ونقل المناوي عن الذهبي أنه قال في «الميزان» :

«متنه موضوع» .

وهو الذي يميل إليه القلب . والله أعلم .

٤٨٣٣ - (يُوشِكُ أَنْ يَضْرِبَ النَّاسُ أكبادَ الإبلِ يَطْلُبونَ العِلْمَ ؛ فَلا يَجِدون أَحَداً أعلمَ مِنْ عَالِمِ المَدِينَةِ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢/١١٣ - ١١٤) ، وابن حبان (٢٣٠٨) ، والحاكم (١/٩١) ، والبيهقي في «سننه» (١/٣٨٦) ، وأحمد (٢/٢٩٩) ، وأبو نصر المُرِّيُّ في «أخبار مالك بن أنس» (١/٢) ، وأبو الحسن علي بن المفضل المقدسي في «الأربعين» (١/٨ - ٢) ، والرافعي في «تاريخ قزوين» (٣/١٧٥) كلهم عن سفيان ابن عيينة عن ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الترمذي :

«حديث حسن» ! وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وهو كما قالا ؛ لولا عنعنة ابن جريج وأبي الزبير ؛ فإنهما مدلسان ، لا سيما الأول منهما ؛ فإنه سيئ التدليس كما هو مشروح في ترجمته .

وقد أعلَّه أحمد بالوقف ، فقد ذكر ابن قدامة في «المنتخب» عنه أنه قال :

«وأوقفه سفيان مرة ، فلم يَجُزْ بهِ أبا هريرة» .

وأخرج له المقدسي شاهداً من حديث زهير بن محمد أبي منذر التميمي : ثنا عبيد الله بن عمر عن سعيد بن أبي هند عن أبي موسى مرفوعاً .

لكنْ زهير هذا - وهو الخراساني - كثير الغلط . والله أعلم .

وسعيد بن أبي هند ؛ قال الحافظ :

«ثقة ، أرسل عن أبي موسى» .

٤٨٣٤ - (﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبارَها﴾ ؛ أَتَدْرونَ ما أَخْبارُها؟ فإنَّ أَخْبارَها : أَنْ تَشْهَدَ على كُلِّ عَبْدٍ أَوْ أَمَةٍ بما عَمِلَ على ظَهْرِها ؛ أنْ تقولَ : عَمِلَ كَذا وكَذا يومَ كَذا وكَذا ، فهذهِ أَخْبارُها) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢/٦٩) ، وابن حبان (٢٥٨٦) ، والحاكم (٢/٥٣٢) عن يحيى بن أبي سليمان عن سعيد المَقْبُرِيِّ عن أبي هريرة مرفوعاً . وقال الترمذي :

«حديث حسن غريب» ! وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : يحيى هذا منكر الحديث . قاله البخاري» . وقال الحافظ :

«ليِّن الحديث» .

٤٨٣٥ - (اليُسْرُ يُمْنٌ ، والعُسْرُ شُؤْمٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه الديلمي (٤/٣٥١) عن أشعث بن برَاز عن علي بن

زيد عن سعيد بن جُبَيْرٍ قال :

كنت ما أحب هذه الكلمة الامنول (كذا) حتى حدثني الثقة عن رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ أشعث هذا ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال النسائي :

«متروك الحديث» .

٤٨٣٥/م ـ (إنَّ هاتَيْنِ الصَّلاتَيْنِ حُوِّلَتا عَنْ وَقْتِهما في هذَا المكانِ (يعني : المُزْدَلِفَةَ) : المغْربَ والعشاءَ ، فلا يَقدَم الناسُ جَمْعاً حَتى يُعْتِموا ، وصلاةُ الفَجْرِ هذهِ الساعةَ) .

ضعيف . أخرجه البخاري (٤١٧/٣) : حدثنا عبدالله بن رجاء : حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبدالرحمن بن يزيد قال :

خرجت مع عبدالله رضي الله عنه إلى مكة ، ثم قَدِمْنا جَمْعاً ، فصلى الصلاتين ، كلَّ صلاة وحدها بأذان وإقامة ، والعشاء بينهما ، ثم صلى الفجر حين طلع الفجر ، قائل يقول : طلع الفجر ، وقائل يقول : لم يطلع الفجر ، ثم قال . . . (فذكره) . ثم وقف حتى أسفر ، ثم قال : لو أن أمير المؤمنين أفاض الآن أصاب السنة ، فما أدري أقوله كان أسرع ، أم دفع عثمان رضي الله عنه؟! فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة يوم النحر .

قلت : وهذا الحديث ـ مع كونه في «الصحيح» ـ ؛ ففي ثبوته عندي شك كبير ، وذلك لأمرين :

الأول : أن أبا إسحاق ـ وهو عمرو بن عبدالله السَّبِيعي ؛ مع كونه ثقة ـ ؛ فإنه كان اختلط ؛ كما صرح بذلك غير واحد من المتقدِّمين والمتأخِّرين ، منهم الحافظ ابن حجر في «التقريب» .

والآخر : أنه اضطرب في متنه على وجوه :

١ ـ هذا ؛ فإنه جعل الصلوات المحوَّلة عن أوقاتها ثلاث صلوات : المغرب والعشاء والفجر .

٢ ـ لم يذكر صلاة العِشاء معها : في رواية أحمد (٤٤٩/١) : حدثنا عبدالرزاق : أخبرنا إسرائيل . . . بلفظ :

أما المغرب ؛ فإن الناس لا يأتون ههنا حتى يُعْتِمُوا . وأما الفجر ؛ فهذا الحين . . .

وهكذا رواه أحمد بن خالد الوَهْبِيُّ : ثنا إسرائيل به .

أخرجه البيهقي (١٢١/٥) . وقال :

«رواه البخاري عن عبدالله بن رجاء عن إسرائيل . قال الإمام أحمد[1] : ولم أثبت عنهما قوله : تحوَّلان عن وقتهما» .

٣ ـ أنه أوقف التحويل ؛ فجعله من قول ابن مسعود ، فقال البخاري (٤١٢/٣) : حدثنا عمرو بن خالد : حدثنا زهير . . . بلفظ :

فأتينا المزدلفة حين الأذان بالعتمة أو قريباً من ذلك ، فأمر رجلاً فأذَّن وأقام ، ثم صلى المغرب ، وصلى بعدها ركعتين ، ثم دعا بعَشائه فتعشّى ، ثم أمر ـ أُرَى ـ

---

(١) هو البيهقي نفسه صاحب «السنن» ؛ واسمه : أحمد بن الحسين بن علي أبو بكر البيهقي . (الناشر) .

رجلاً فأذن وأقام ـ قال عمرو : لا أعلم الشك إلا من زهير ـ ، ثم صلى العشاء ركعتين ، فلما طلع الفجر قال :

إن النبي ﷺ كان لا يصلي هذه الساعة ؛ إلا هذه الصلاة في هذا المكان من هذا اليوم . قال عبدالله : **هما صلاتان يحولان** عن وقتهما : صلاة المغرب بعدما يأتي الناس المزدلفة ، والفجر حين يبزغ الفجر . قال : رأيت النبي ﷺ يفعله .

وأخرجه الطحاوي في «معاني الآثار» (١/١٠٥) من طريق أخرى عن عمرو ابن خالد .

وتابعه عبدالرحمن بن عمرو البَجَلِيّ : ثنا زهير . . .

أخرجه البيهقي . وقال :

«رواه البخاري في «الصحيح» عن عمرو بن خالد عن زهير ، وجعل زهير لفظ التحويل من قول عبدالله» .

قلت : وقد خالفه إسرائيل فرفعه ؛ كما تقدم من رواية البخاري .

وقد أخرجه الطحاوي أيضاً ، وأحمد (١/٤١٨) .

٤ ـ لم يذكر الركعتين بعد صلاة المغرب إسرائيلُ ، وذكرهما زهير كما تقدم .

وفي رواية للطحاوي (١/٤٠٩) عن إسرائيل بلفظ :

فلما أتى جمعاً صلى الصلاتين ، كل واحدة منهما بأذان وإقامة ، **ولم يصلِّ بينهما** .

وقال الحافظ (٣/٤١٣) :

«وقع عند الإسماعيلي من رواية شبابة عن ابن أبي ذئب (يعني : عن أبي إسحاق) في هذا الحديث :

ولم يتطوَّع قبل كل واحدة منهما **ولا بعدها** .

قلت : وكذلك لم يذكرهما جرير بن حازم ، فقال : سمعت أبا إسحاق . . . :

فصلى بنا ابن مسعود المغرب ، ثم دعا بعشائه ثم تعشى ، ثم قام فصلى العشاء الآخرة ، ثم رقد . . . الحديث .

أخرجه أحمد (١/٤١٠) .

قلت : والمحفوظ عندي عن أبي إسحاق : عدم ذكر الركعتين بعد المغرب ؛ لتفرُّد زهير بهما دون الجماعة : إسرائيل وابن أبي ذئب وجرير بن حازم ؛ فإن رواية الجماعة أحفظ وأضبط من رواية الفرد . هذا إن سلم من أبي إسحاق نفسه ؛ لما عرفت من اختلاطه .

(تنبيه) : قال الحافظ في ترجمة أبي إسحاق في «مقدمة الفتح» (٢/١٥٤) :

«أحد الأعلام الأثبات قبل اختلاطه ، ولم أر في «البخاري» من الرواية عنه إلا عن القدماء من أصحابه ؛ كالثوري وشعبة ، لا عن المتأخرين ؛ كابن عيينة وغيره» !

كذا قال ! ويَرد عليه هذا الحديث ؛ فإنه ـ عند البخاري ـ من رواية إسرائيل وزهير عنه .

وإسرائيل : هو ابن يونس بن أبي إسحاق السبيعي ؛ فهو حفيد أبي إسحاق ، وذلك معناه أنه سمع منه بعد الاختلاط . وقد أشار إلى ذلك الإمام أحمد بقوله :

«إسرائيل عن أبي إسحاق ؛ فيه لين ، سمع منه بأخرة» .

وزهير ـ وهو ابن معاوية بن حُدَيْجٍ ـ ؛ قد قال فيه أحمد مثل ما تقدم عنه في إسرائيل . وقال أبو زرعة :

«ثقة ؛ إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط» .

وهذا هو الذي اعتمده الحافظ نفسه ، فقال في «التقريب» :

«ثقة ثبت ؛ إلا أن سماعه عن أبي إسحاق بأخرة»[1] .

هذا ؛ ولعلَّ الإمام مسلماً لم يخرج حديث أبي إسحاق هذا ؛ للاضطراب الذي بينته عنه ؛ وإنما أخرجه (٧٦/٤) مختصراً من طريق الأعمش عن عُمَارة عن عبدالرحمن بن يزيد عن عبدالله قال :

ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة إلا لميقاتها ؛ إلا صلاتين : صلاة المغرب والعشاء بِجَمْعٍ ، وصلى الفجر يومئذٍ قبل ميقاتها .

وهو رواية للبخاري (٤١٧/٣) ، وأحمد (٣٦٣٧) ، والطحاوي (٩٧/١ ـ ٩٨) وغيرهم .

وجملة القول ؛ أن حديث الترجمة لم يصح عندي ؛ لأن مداره على أبي إسحاق السبيعي ، وهو مختلط ، وكل من رواه عنه بهذا اللفظ سمع منه بَعد الاختلاط ، ولم أره من رواية أحد ممن سمع منه قبل الاختلاط ؛ اللهم إلا مختصراً جدّاً وموقوفاً :

---

(١) وخفي هذا التحقيق على الشيخ التهانوي في كتابه في «علوم الحديث» (ص٤٢٢) ؛ فنقل كلام الحافظ في «الفتح» معتمداً عليه محتجّاً به على أن رواية البخاري عن المختلط إنما هي قبل اختلاطه ! وانطلى الأمر على المعلِّق عليه الشيخ أبو غدة ؛ فمشَّاهُ كعادته وسلَّم به !

فقال الطحاوي (٤٠٩/١) : حدثنا يونس قال : ثنا سفيان عن **أبي إسحاق الهَمْدَاني** عن عبدالرحمن بن يزيد قال :

كان ابن مسعود يجعل العَشاء بالمزدلفة بين الصلاتين .

ثم استدركت فقلت : كلا ؛ فإن يونس هذا : هو ابن عبدالأعلى المصري ، لم يسمع من سفيان الثوري ـ الذي سمع من أبي إسحاق قبل الاختلاط ـ ؛ وإنما سمع من سفيان بن عيينة ، وهذا سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط ؛ كما ذكرته عن الحافظ في التنبيه السابق .

فإلى أن يأتي الحديث من طريق أحد ممن سمع منه قبل الاختلاط ـ وباللفظ المذكور أعلاه ـ ؛ فالحديث ضعيف . والله تعالى أعلم .

ولو صحَّ الحديث ؛ فظاهره يدل على أن صلاة المغرب في وقتها المعتاد ـ أي : قبل وقت العشاء ـ لا تجوز ؛ لأنها قد حوّلت عن وقتها ، وكذلك صلاة الصبح لا تصح إلا في أول وقتها ، فلو أسفر بها قليلاً أو كثيراً لم تجز ، فهل من قائل بذلك؟ هذا موضع نظر وبحث ! والله أعلم .

واعلم أن الداعي لكتابة هذا البحث ؛ إنما هو سؤال وجهه بعض الطلاب إليَّ في ندوة علمية ؛ كنت أقمتها في دار الحديث في المدينة النبوية ؛ في موسم حج سنة (١٣٩١) ، حضرها بعض أساتذة الجامعة الإسلامية ، وجماعة من طلابها ، وطلاب الدار المذكورة وغيرهم ، وجّهت فيها أسئلة مختلفة حول مناسك الحج ، منها سؤال عن الركعتين اللتين صلاهما ابن مسعود بعد صلاة المغرب في المزدلفة ؛ كما في حديث البخاري هذا؟ فلم أجب عليه ، واعتذرت بأني بحاجة إلى التثبُّت من صحة نسبة الحديث إلى البخاري ، أو كلاماً نحو هذا .

ثم زارني في هذا الشهر ـ رجب الفرد ـ سنة (١٣٩٣) أخ سلفي عراقي ، وقدَّم إليَّ ثلاثة أشرطة تسجيل ، في بعضها تسجيل للندوة المشار إليها ، والمسائل والمناقشات التي جرت فيها ، منها السؤال المشار إليه ؛ فتذكرت ما كنت نسيت ، فبادرت أولاً إلى الكشف عن الحديث في «البخاري» ؛ فوجدته . ثم نظرت في إسناده ؛ فرأيت فيه أبا إسحاق السبيعي ، وهو معروف عندي أنه مختلط . ثم تابعت البحث والتحقيق ؛ فكان من ذلك هذا المقال الذي بين يديك ، والله تعالى ولي التوفيق .

ثم وجدت للحديث طريقاً أخرى عن عبدالرحمن بن يزيد ؛ ترجِّحُ عدم ثبوت الركعتين عن ابن مسعود ؛ وهو ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق إبراهيم عن عبدالرحمن بن يزيد قال :

حججت مع عبدالله ، فلما أتى (جَمْعاً) ؛ أَذَّن وأقام ، فصلى المغرب ثلاثاً ، ثم تعشَّى ، ثم أذَّن وأقام ، فصلى العشاء ركعتين .

قلت : فلم يذكر الركعتين بعد المغرب .

وإسناده صحيح على شرط الشيخين .

فهذا يؤيد رواية الجماعة المحفوظة عن أبي إسحاق ؛ لأنه قد تابعه عليها إبراهيم هذا ـ وهو ابن يزيد النَّخَعِيُّ ـ ؛ وهو ثقة فقيه محتج به عند الجميع .

٤٨٣٦ ـ (مَنْ أكلَ مِنْ أُجورِ بُيوتِ مَكَّةَ ؛ فكأَنَّما يُجَرْجِرُ في بَطْنِه نارَ جَهَنَّمَ) .

ضعيف . أخرجه السهمي في «تاريخ جرجان» (٢١٢) عن عبدالرحمن بن

الوليد الجُرجَاني : حدثنا عبدالله بن موسى العَبْسِيُّ عن **النعمان بن ثابت** عن **عبيدالله بن أبي زياد المكي** عن أبي نَجِيحٍ عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، أورده السهمي في ترجمة عبدالرحمن هذا ، وذكر أنه روى عنه ابن جرير الطبري ومحمد بن الفضل النَّجَّار الآمُلِيُّ ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

والنعمان بن ثابت : هو أبو حنيفة النعمان الإمام ، وحاله في الحديث معروف عند أئمة الحديث ، كما بسطته في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (١/٦٦١ ـ ٦٦٧) .

وعبيدالله بن أبي زياد المكي ـ وهو أبو الحُصَيْنِ القَدَّاحُ ـ ليس بالقوي ، كما قال الحافظ في «التقريب» . والعهدة عليه في هذا الحديث ؛ لأن أبا حنيفة قد توبع فيه عنه ؛ كما تقدم برقم (٢١٨٦) .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (١/٢٢٧/٢) للديلمي وحده !

٤٨٣٧ ـ (كانَ إذا سافرَ فأقبلَ اللَّيلُ ؛ قالَ : يا أرضُ ! ربِّي وربُّكِ اللهُ ، أعوذُ باللهِ مِنْ شَرِّكِ ، وشرِّ ما فيكِ ، وشرِّ ما خُلِقَ فيكِ ، ومِنْ شَرِّ ما يَدُبُّ عليكِ ، وأعوذُ باللهِ مِنْ أَسَدٍ وأَسْودَ ، ومِنَ الحَيَّةِ والعَقْرَبِ ، ومِنْ ساكنِ البَلَدِ ، ومِنْ والدٍ وما ولَدَ) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (٢٦٠٣) ، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٥٦٣) ، وابن خزيمة (٢٥٧٢) ، والبغوي في «شرح السنة» (١٤٦/٥ ـ ١٤٧) ، وأحمد (١٣٢/٢ و١٢٤/٣) عن شُرَيْحِ بن عُبَيْدٍ الحَضْرَمِيِّ أنه سمع **الزُّبَيْرَ بن الوليد** يحدث عن عبدالله بن عمر بن الخطاب قال . . . فذكره .

قلت :وهذا إسناد ضعيف ؛ الزبير بن الوليد مجهول ، كما يشير إلى ذلك قول الذهبي في «الميزان» :

«تفرد عنه شريح بن عبيد» .

قلت : وأما ابن حبان ؛ فوثقه على قاعدته في توثيق المجهولين !

ولذلك لم يتابعه الحافظ في «التقريب» ؛ فقال فيه :

«مقبول» !

قلت : ويعني أنه مقبول عند المتابعة ؛ وإلا فهو ليِّن الحديث ؛ كما نص عليه في المقدمة .

فقوله في «تخريج الأذكار» :

«حسن» ! كما نقله ابن علان (١٦٤/٥) ؛ مما لا وجه له عندي ؛ إلا أن يكون توسطاً منه بين ما يقتضيه جهالة المذكور من الضعف ، وبين تصحيح الحاكم إياه في «المستدرك» (١٠٠/٢) !

ولا يخفى ما فيه ، وإن تابعه الذهبي على التصحيح ؛ فإنه منافٍ أيضاً لتجهيله لراويه كما سبقت الإشارة إليه ، ولقول النسائي عقبه :

«الزبير بن الوليد شامي ، ما أعرف له غير هذا الحديث» .

(تنبيه) : قال المعلِّق على «شرح السنة» ـ بعد أن خرَّج الحديث ـ :

«وله شاهد من حديث عائشة عند ابن السني (١٦٨) ، وسنده ضعيف» !!

وهذا وهمٌ مَحْض ؛ فهذا الشاهد متنٌ آخر ؛ أوله :

كان إذا أشرف على أرض يريد دخولها ؛ قال : «اللهم ؛ إني أسألك من خير هذه الأرض . . .» الحديث .

٤٨٣٨ - (موتُ العالِمِ مُصِيبَةٌ لا تُجْبَرُ ، وثُلْمَةٌ لا تُسدُّ ، ونَجْمٌ طُمِسَ ، موتُ قبيلةٍ أَيْسَرُ منْ موتِ عالِمٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٦٩٩/٢٦٣/٢) ، وابن عبدالبر في «الجامع» - معلقاً - ، وعبد الغني المقدسي في «العلم» (١/١٠) من طريق أبي نُعَيْم بسنده عن خالد بن يزيد بن أبي مالك عن عثمان بن أيمن[1] عن أبي الدرداء مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عثمان بن أيمن ؛ لم أعرفه .

وخالد بن يزيد بن أبي مالك ؛ قال الحافظ ابن حجر في «التقريب» :

«ضعيف ؛ مع كونه فقيهاً ، وقد اتهمه ابن معين» .

وقال الهيثمي في «المجمع» (٢٠٢/١) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ؛ وفيه (عثمان بن أيمن) ؛ ولم أر من ذكره ، وكذلك إسماعيل بن صالح» !

قلت : ليس هو عند البيهقي وغيره ، وأخشى أن يكون محرَّفاً من (صفوان بن صالح) الذي عند البيهقي ! وأستغرب من الهيثمي غفلته عن العلَّة الكبرى ، وهي (خالد بن يزيد) .

---

(١) كذا في كل المصادر التي وقفت عليها ، وجعله المعلّق على «الجامع» (١٧٠/١) (عثمان بن أبي سودة) ! ولا وجه له .

وأسوأ منه : ما فعله المعلِّقون الثلاثة على «الترغيب» للمنذري ؛ فإن هذا ساقه بتمامه ، وأوله :

«من غدا يريد العلم يتعلمه لله . . .» الحديث ، وفي آخره حديث الترجمة ، ثم عزاه لأصحاب «السنن» وابن حبان . وقال :

«وليس عندهم : «موت العالم . . .» إلى آخره . ورواه البيهقي ـ واللفظ له ـ من رواية . . خالد بن يزيد بن أبي مالك عن عثمان بن أيمن عنه» !

فماذا فعل الثلاثة المشار إليهم؟ لم يزيدوا على قولهم في التعليق عليه :

«سبق تخريجه برقم (١٠٦)» !

وهناك صدَّروا الحديث بقولهم :

«حسن» ! لكن الحديث هناك من طريق آخر عن أبي الدرداء ، وليس فيه : «موت العالم . . .» ! فأوهموا أنه بهذه الزيادة حسن أيضاً ، وهو ضعيف جدّاً لما سبق !!

وزادوا ـ ضِغْثاً على إبَّالة ـ أنهم في تخريجهم الحديث هناك ؛ عزوه للبيهقي في «الآداب» (١٠٤٥ ، ١٠٤٦) ، وفي «الأربعين الصغرى» (٣) ، وفي «الشعب» (١٦٩٦ ، ١٦٩٧) .

قلت : وهو في هذه المواطن الثلاثة من الطريق الأخرى الخالية من الزيادة !

ولو أنهم تابعوا البحث ، وكان يهمهم التحقيق حقّاً وصبروا ؛ لوجدوا الحديث بها في «الشعب» بعد حديث واحد ـ أي : برقم (١٦٩٩) ـ كما تقدم مني ، ولكنهم في الحقيقة لا تحقيق عندهم ولا علم ! والله المستعان .

وللحديث طريق أخرى واهية ؛ تقدمت برقم (٤٦٦٨) .

٤٨٣٩ - (قَضَى في ابنِ المُلاعَنَةِ أنْ لا يُدْعَى لأَبٍ ، [ولا تُرْمَى هيَ بهِ ، ولا يُرْمَى وَلَدُها] ، ومَنْ رَماها أو رَمَى ولَدَهَا ؛ فإنَّهُ يُجْلَدُ الحدَّ ، وقَضَى أنْ لا قُوتَ لَها ولا سُكْنَى ؛ مِنْ أجْلِ أَنَّهُما يَتفرَّقانِ مِنْ غَيْرِ طَلاقٍ ، ولا مُتَوفّىً عَنْها) .

ضعيف . أخرجه أبو داود (١/٣٥٣ - ٣٥٤) ، وعنه البيهقي (٧/٤٠٩ - ٤١٠) ، وأحمد (١/٢٣٨ - ٢٣٩ و٢٤٥) من طريق عَبَّاد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس قال . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عباد بن منصور ؛ قال الحافظ :

«صدوق ، وكان يدلس ، وتغيَّر بآخره» .

وقصة الملاعنة ؛ قد رواها هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس . . . ولم يذكر فيه هذا الذي ذكره عباد عن عكرمة .

أخرجها البخاري (٤/٦) عنه .

ثم رواه (٦/١٨٠) من طريق القاسم بن محمد عن ابن عباس به مثل رواية هشام .

فدلَّ ذلك على نكارة ما رواه عباد عن عكرمة . والله أعلم .

وقد وجدت لبعضه شاهداً يرويه محمد بن إسحاق قال : وذكر عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال :

قضى رسولُ الله ﷺ في ولد المتلاعِنَيْنِ أنه يَرِثُ أُمَّه ، وَتِرثُه أُمُّه ، ومن قَفَاهَا به جُلِدَ ثمانين ، ومن دعاه ولد زِنىً جُلِدَ ثمانين .

أخرجه أحمد (٢١٦/٢) .

وابن إسحاق مدلس ، ولم يصرِّح بالتحديث ، بل علَّقه بصيغة (قال) ؛ التي تشبه العنعنة .

وفي حديث سهل في قصة المتلاعنَيْن :

وكانت حاملاً ، فأنكر حملها ، وكان ابنها يدعى إليها ، ثم جرت السُّنَّة في الميراث : أن يرثها ، وترث منه ما فرض الله لها .

أخرجه البخاري (٤/٦) ، وأبو داود (٣٥٢/١) من طريق فُلَيْحٍ عن الزهري عنه .

وفليح ـ وهو ابن سليمان ـ ؛ فيه ضعف من قبل حفظه .

وقد خالفه ابن جريج فقال : قال ابن شهاب . . . فذكره مرسلاً ؛ لم يذكر سهلاً . أخرجه البخاري (١٧٩/٦) .

وهذا أصح . والله أعلم .

٤٨٤٠ ـ (مَنْ أَمرَ بمعروف ، ونَهى عَنْ مُنْكَرٍ ؛ فهوَ خَليفَةُ اللهِ في الأَرْضِ ، وخليفَةُ كتابِ اللهِ عزَّ وجلّ ، وخليفةُ رسولِ اللهِ ﷺ) .

ضعيف . أخرجه عبدالغني المقدسي في «كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» (ق١/٩١) عن بقية عن عبدالله بن نُعَيْم عن بعض المشيخة يرفعه .

وهذا إسناد ضعيف مرسل ؛ وذلك أن بقية ـ وهو ابن الوليد ـ مدلس ؛ وقد عنعنه .

وعبدالله بن نعيم ـ وهو القيسي الشامي ـ ؛ قال الحافظ :

«لين الحديث . من السادسة» .

وبعض المشيخة مجهول لم يسمَّ ، والظاهر أنه من التابعين .

ثم أخرجه هو (١/٩٦) ، وابن عدي (١/٢٨٠) عن كادح بن جعفر عن **ابن لهيعة** عن يزيد بن أبي حبيب عن **مسلم بن جابر الصَّيْرَفِيِّ** عن عبادة بن الصامت مرفوعاً به .

وهذا إسناد ضعيف ؛ ابن لهيعة ضعيف ؛ لسوء حفظه .

ومسلم بن جابر الصيرفي لم أعرفه .

وأما ابن عدي ؛ فأعلَّه بعلة أخرى ؛ فقال :

«كادح ؛ عامة ما يرويه غير محفوظ ، ولا يتابع عليه في إسناده ، ولا في متنه» !

قلت : وكادح ؛ قد وثقه غير واحد ، فإعلاله بمن فوقه أولى . والله أعلم .

٤٨٤١ ـ (لا قَوَدَ في المَأْمُومَةِ ، ولا الجائِفَةِ ، ولا المُنَقِّلَةِ) .

منكر[١] . أخرجه ابن ماجه (٢٦٣٧) ، وأبو يعلى في «مسنده» (٤/١٥٨٠) عن **رِشْدِينَ بن سعد** عن معاوية بن صالح عن **معاذ بن محمد الأنصاري** عن **ابن صُهْبَان** عن العباس بن عبدالمطلب مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه ثلاث علل :

الأولى : ابن صهبان ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

---

(١) وحسَّنه الشيخُ ـ رحمه الله ـ في «الصحيحة» (٢١٩٠) و«صحيح ابن ماجه» (٢١٤٩) **(الناشر**

«اسمه عقبة فيما أظن ، فإن كان ؛ فروايته منقطعة ؛ وإلا فمجهول» .

الثانية : معاذ بن محمد الأنصاري ؛ قال ابن المديني :

«مجهول» .

الثالثة : رشدين بن سعد ضعيف .

وبه أعلّه البوصيري ! وفيه نظر ؛ فقد تابعه عبدالله بن لهيعة : عند أبي يعلى ؛ فالعلة القادحة من اللذين قبلهما .

ثم إن الحديث منكر ؛ فقد ثبت مرفوعاً :

أن في المأمومَة والجائفة ثلث الدية .

وهو مخرج في «الإرواء» (٢٢٨٧ ، ٢٢٩٣ ، ٢٢٩٤) من حديث عبدالله بن عمرو وغيره . وفيه :

«والمنقلة خمس عشرة من الإبل» .

وسنده حسن .

٤٨٤٢ - (يا عليُّ ! إنَّ فيكَ مِن عيسى عَلَيهِ الصلاةُ والسلامُ مَثَلاً : أَبْغَضَتْهُ اليهودُ حَتى بَهَتُوا أُمَّه ، وأَحَبَّتْهُ النّصارى حَتى أَنْزَلوهُ بالمنزلةِ التي لَيْسَ بِها)[1] .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى (ق١/٣٣) ، وعبدالله بن أحمد (١٦٠/١) ، والحاكم (١٢٣/٣) من طريق **الحكم بن عبدالملك** عن الحارث بن حَصِيرة عن أبي صادق عن **ربيعة بن ناجذ** عن علي رضي الله عنه قال :

---

(١) قُدّر للشيخ - رحمه الله - تخريج هذا الحديث مرةً أخرى برقم (٤٩٠٤) بفائدة أوسع **(الناشر)** .

دعاني رسول الله ﷺ فقال . . . فذكره ، وزادوا ـ غير أبي يعلى ـ :

وقال علي رضي الله عنه : ألا وإنه يهلكُ فيَّ محبّ مُطْرٍ يُقَرِّظُني بما ليس فيَّ ، ومُبْغِضٌ مُفْتَرٍ يَحْمله شنآني على أن يبهتني ، ألا وإني لست بنبي ، ولا يوحى إليّ ، ولكني أعمل بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ ما استطعت ، فما أمرتكم به من طاعة الله تعالى فحقٌّ عليكم طاعتي فيما أحببتم أو كرهتم ، وما أمرتكم بمعصية أنا وغيري ؛ فلا طاعة لأحد في معصية الله عز وجل ، إنما الطاعة في المعروف» .

والسياق للحاكم ـ وهو أتم ـ . وقال :

«صحيح الإسناد» ! وردّه الذهبي بقوله :

«قلت : الحكم ؛ وهّاه ابن معين» .

قلت : وربيعة بن ناجذ ؛ قال الذهبي :

«لا يكاد يعرف» . وقول الحافظ فيه :

«ثقة» !

إنما عمدته توثيق ابن حبان والعجلي إياه ، ولا يخفى ما فيه ؛ مع أنهم لم يذكروا له راوياً غير أبي صادق هذا .

والحديث ؛ قال الهيثمي في «المجمع» (١٣٣/٩) :

«رواه عبدالله ، والبزار ـ باختصار ـ ، وأبو يعلى ـ أتم منه ـ ، وفي إسناد عبدالله وأبي يعلى : الحكم بن عبدالملك ؛ وهو ضعيف ، وفي إسناد البزار : **محمد بن كثير القرشي الكوفي** ؛ وهو ضعيف» .

٤٨٤٣ ـ (قالَ جبريلُ : يا مُحمد ! ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَد﴾ : ليسَ لَهُ عُروقٌ فَتَتشَعَّب إليه . ﴿اللهُ الصَمَد﴾ : ليسَ بالأَجْوَف ، لا يأْكُلُ ولا يَشْرَبُ . ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ : ليسَ لَهُ ولَدٌ ولا والدٌ يُنْسَبُ إليه . ﴿ولَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُواً أَحَدٌ﴾ : ليسَ مِنْ خَلْقِه شيءٌ يَعْدِلُ [مكانَه] ، يُمْسك السماوات والأرضَ إنْ زالَتا . هذه السُّورةُ ليسَ فيها ذكْرُ جنةٍ ولا نارٍ ، [ولا دُنْيا ولا آخرةٍ ، ولا حَلالٍ ولا حَرام] ؛ انتسبَ اللهُ عزّ وجلَ إليها ؛ فَهِيَ له خَالِصَةٌ ، [منْ قَرأَها ثَلاثَ مراتٍ ؛ عُدِلَ بقراءةِ الوَحْيِ كُلِّه ، ومنْ قَرأَها ثلاثينَ مرةً ؛ لمْ يَفْضُلْهُ أَحَدٌ منْ أهلِ الدُّنْيا يومَئذٍ ؛ إلا منْ زادَ على ما قالَ ، ومنْ قرأَها مِئَتَيْ مَرَّةٍ ؛ أُسْكِنَ منَ الفردَوسِ سَكَناً يَرْضاهُ ، ومَنْ قَرأَها حينَ يَدْخُلُ مَنْزِلَهُ ثلاثَ مراتٍ ؛ نَفَتْ عنهُ الفَقْرَ ، ونَفَعتِ الجار . وباتَ رسولُ اللهِ ﷺ يَقْرؤها ويُرَدِّدُها حَتى أَصْبَح]) .

موضوع . أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٢/١٥) عن سَلَمَةَ بن شَبِيبٍ : حدثنا يحيى بن عبدالله الحَرَّاني عن ضِرَارٍ عن أَبَانَ عن أنس قال :

أتت يهودُ خيبرَ إلى النبي ﷺ ، فقالوا : يا أبا القاسم ! خلق الله الملائكة من نور الحجاب ، وآدم من حَمأٍ مسنون ، وإبليسَ من لهب النار ، والسماء من دُخان ، والأرضَ من زبد الماء ، فأخبرنا عن ربِّك عز وجل؟ فلم يجبهم النبي ﷺ ، فأتاه جبريل عليه السلام ، فقال . . . الحديث دون الزيادات ؛ فهي من «الدر المنثور» للسيوطي (٦/٤١٠) .

وقد ساق الحديث ـ بهذا التمام ـ معزواً لرواية أبي الشيخ في «العظمة» ، وأبي بكر السمرقندي في «فضائل ﴿قل هو الله أحد﴾» عن أنس .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ بل موضوع ؛ أبان : هو ابن أبي عياش ، وهو متروك ؛ بل كذبه شعبة وأحمد وابن معين .

وضرار ؛ الظاهر أنه ابن عمرو المَلَطِيُّ ، ضعيف ؛ بل قال البخاري :

«فيه نظر» .

ويحيى بن عبدالله الحراني - وهو البَابْلُتِّي - ضعيف .

٤٨٤٤ - (إنِّي أمرتُ بِبُدْنِي التي بَعَثْتُ بها أن تُقلَّدَ اليومَ ، وتُشْعَرَ اليومَ على ماءِ كذا وكذا ، فَلَبِسْتُ قَميصاً ونَسِيتُ ، فلم أكنْ لأُخْرِجَ قَميصي منْ رَأْسِي . وكانَ قَدْ بعثَ بِبُدْنِه منَ المدينةِ ، وأقامَ بالمدينةِ)[1] .

منكر . أخرجه الطحاوي (١/٣٧٠ ، ٤٣٩) ، وأحمد (٣/٤٠٠) عن حاتم بن إسماعيل عن عبدالرحمن بن عطاء بن أبي لَبِيبة عن عبدالملك بن جابر عن جابر بن عبدالله قال :

كنت عند رسول الله ﷺ جالساً ؛ فقدَّ قميصَهُ من جَيْبِهِ ، حتى أخرجه من رِجْلَيه ، فنظر القوم إلى رسول الله ﷺ ! فقال . . . فذكره .

قلت : وإسناده رجاله ثقات ؛ على خلاف في ابن أبي لبيبة ؛ فقال البخاري :

«فيه نظر» . وقال أبو حاتم :

«شيخ ؛ يحوَّل من (كتاب الضعفاء)» . وقال النسائي وابن سعد :

«ثقة» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال الأزدي :

---

(١) كتب الشيخ -رحمه الله- فوق هذا المتن : "يأتي برقم (٥٩٦٦) وهنا بعض الفوائد". (الناشر).

«لا يصح حديثه» . وقال الحاكم أبو أحمد :

«ليس بالقوي عندهم» . وقال ابن عبدالبر :

«ليس عندهم بذاك ، وترك مالك الرواية عنه ، وهو جاره» .

هذا كل ما قيل فيه من التعديل والجرح ، وقد لخَّصَ ذلك الحافظ في «التقريب» بقوله :

«صدوق فيه لين» . وقال الذهبي في «المغني» :

«وثقه النسائي . وقال خ : فيه نظر . وقواه أبو حاتم» .

قلت : فهو ممن يتردد النظر بين تحسين حديثه أو الاستشهاد به ، فإذا وجد في حديثه أقل مخالفة لما رواه الثقات ؛ تعرض للوهن والسقوط .

وقد وجدت حديثين يخالفان بعض ما جاء فيه :

الأول : حديث يعلى بن أمية في الرجل الذي أهلَّ بالعمرة وعليه جُبَّة ، فقال له ﷺ :

«انزع عنك الجبة . . .» الحديث . متفق عليه ، وهو مخرَّج في «صحيح أبي داود» (١٥٩٦ ـ ١٥٩٩) .

فأمره ﷺ بنزع الجبَّة ، ولم يأمره بشقِّها . وبهذا الحديث احتج الطحاوي على ترجيحه على حديث جابر هذا ، وقال :

«إن إسناده أحسن من إسناده» ؛ وأيَّده من طريق النظر .

ثم روى بسند صحيح عن قتادة قال :

قلت لعطاء : إنما كنا نرى أن يشقَّها؟! فقال عطاء : إن الله لا يحب الفساد .

ونقل ابن عبدالبر في «التمهيد» (٢/٢٩٤) أن الحديث ضعيف عند أهل العلم ، وهو عندهم ـ مع ضعفه ـ مردود بالثابت من حديث عائشة الآتي .

والآخر : حديث عائشة قالت :

كان رسول الله ﷺ يُهْدِي من المدينة ، فأَفتِلُ قلائدَ هديه ، ثم لا يجتنب شيئاً مما يجتنب المحرم . متفق عليه ، وهو مخرَّج في «صحيح أبي داود» أيضاً (١٥٤١ ، ١٥٥٣) .

فهذا خلاف حديث جابر صراحة ، وإليه ذهب فقهاء الأمصار ، وهو أن من أرسل هدياً لا يصيرُ بذلك محرماً ، ولا يمسك عما يمسك عنه المحرم ؛ خلافاً لبعض السلف . قال الحافظ (٣/٤٣٠) :

«ومن حجَّتهم : ما رواه الطحاوي وغيره (فذكر حديث جابر هذا . وقال) ؛ وهذا لا حجة فيه لضعف إسناده» !

قلت : ولا يخفى ما في الجزم بالضَّعْف بعد أن عرفت الخلاف في راويه ابن أبي لبيبة ! فهذا في طرف ، وشيخه الهيثمي في طرف آخر ؛ حيث قال (٣/٢٢٧) :

«رواه أحمد والبزار باختصار ، ورجال أحمد ثقات» !

قلت : فهذا التوثيق المطلق في طرف آخر ! والحق التفصيل الذي أوضحته لك .

هذا ؛ ولعلَّ لفظ البزار المختصر الذي يشير إليه الهيثمي ؛ هو ما أخرجه أحمد أيضاً (٣/٢٩٤) من طريق داود بن قيس عن **عبدالرحمن بن عطاء** أنه سمع ابْنَيْ جابر يحدثان عن أبيهما قال :

بينا النبي ﷺ جالس مع أصحابه ؛ شقَّ قميصه حتى خرج منه ، فقيل له؟ فقال :

«واعدتهم يقلّدون هدياً اليوم ؛ فنسيت»[1] .

قلت : وداود بن قيس ـ وهو الفَرَّاء ـ ثقة من رجال مسلم .

وجابر ؛ له ثلاثة من الولد يروون عنه : عبدالرحمن وعقيل ومحمد ، ولم يُذْكَر أحدهم في شيوخ ابن أبي لبيبة ، وإنما ذكروا فيهم عبدالملك بن جابر ـ وهو ابن عَتِيكٍ ؛ المتقدم في رواية حاتم بن إسماعيل ـ ؛ فهذا يدلُّ على أن ابن أبي لبيبة كان يضطرب في إسناده .

ومما يؤكِّد ذلك : أنه ورد عنه على وجه آخر ، فقال زيد بن أسلم : عن **عبدالرحمن بن عطاء** عن نفر من بني سلمة **قالوا** :

كان النبي ﷺ جالساً ؛ فشَقَّ ثوبه ، فقال :

«إني واعدتُ هَدْياً يُشْعَرُ اليومَ» .

أخرجه أحمد (٥/٤٢٦) : ثنا وكيع : ثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم .

فهذه علَّة أخرى تدلُّ على ضعف الحديث ؛ وهي اضطراب الراوي في إسناده على وجوه ثلاثة :

الأولى : عن عبدالملك بن جابر بن عتيك عن جابر بن عبدالله .

الثانية : عن ابني جابر يحدثان عن أبيهما .

---

(١) هو في «مسند البزار» (٢/٢٠/١١٠٧ ـ كشف) بنحوه من الطريق ذاتها . (الناشر) .

الثالثة : عن نفر من بني سلمة قالوا . . .

وعلى هذه الرواية ؛ فهو مرسل أو منقطع ؛ لأن النفر من بني سلمة إن كانوا من التابعين فهو مرسل ؛ لأن ابن أبي لبيبة لم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة ؛ ولا يبعد أن يكون عنى بهم ابْنَيْ جابر كما في الرواية الثانية .

وإن كانوا من الصحابة ؛ فهو منقطع لما ذكرنا ، وهذا الاحتمال هو الذي يناسب إيراد الإمام أحمد للحديث من هذا الوجه أيضاً في «المسند» .

ومع ذلك ؛ فقد أشكل عليَّ في هذا الإسناد أمور :

أولاً : أنهم لم يذكروا في الرواة عن عبدالرحمن بن عطاء هذا : زيد بن أسلم ، وزيد أكبر منه ؛ فإنه تابعي معروف ؛ وإنما ذكروا فيهم هشام بن سعد .

ثانياً : أن الهيثمي أورده هكذا : «وعن عطاء بن يسار عن نفر من بني سلمة قالوا . . . (الحديث) ؛ رواه أحمد ، ورجاله رجال (الصحيح)» !

فأشكل عليَّ قوله : «عطاء بن يسار» ؛ فإن هذا ليس في «المسند» ، وإنما فيه «عبدالرحمن بن عطاء» ، فقلت في نفسي : لعلَّ هذا محرف ، والصواب : «عبدالرحمن عن عطاء» ؛ فرجعت إلى ترجمة زيد بن أسلم ؛ فوجدت في شيوخه راويين كل منهما اسمه عبدالرحمن ؛ أحدهما : ابن وعلة ، والآخر : ابن أبي سعيد الخدري ، فرجعت إلى ترجمة كل منهما ؛ فلم أجد في شيوخهما من يسمى عطاءً ، لا عطاء بن يسار ولا غيره !

وهنا انتهى بحثي حول هذا الإسناد ، وهو بحاجة بعدُ إلى مزيد من البحث والتحقيق ، فمن بدا له شيء . فليُلْحِقْهُ به . وجزاه الله خيراً .

ثم وجدتُ حديثاً آخر مخالفاً لحديث الترجمة ، ومطابقاً لظاهر حديث يعلى ابن أمية ، وهو حديث أم سلمة قالت :

كانت ليلتي التي يصير إليَّ فيها رسول الله ﷺ مساءَ يوم النحر ، فصارَ إليَّ ، ودخل عليَّ وهب بن زَمْعَةَ ومعه رجل من آل أبي أمية متقمِّصَيْن ، فقال رسول الله ﷺ :

«انزع عنك القميص» . قال : فنزعه من رأسه ، ونزع صاحبه قميصه من رأسه ، ثم قال :

لمَ يا رسول الله؟! قال :

«إن هذا يوم رُخِّصَ لكم إذا أنتم رميتم الجمرة أن تحلُّوا ؛ يعني : من كل ما حُرمتم منه ؛ إلا النساء ، فإذا أمسيتم قبل أن تطوفوا هذا البيت ؛ صرتم حُرُماً لهيئتكم قبل أن ترموا الجمرةَ قبل أن تطوفوا به» .

أخرجه أبو داود وغيره بسند حسن . ومن ضعَّفه فما حقَّقَ ، وقد تكلّمتُ عليه مفصَّلاً في «صحيح أبي داود» (١٧٤٥) .

٤٨٤٥ ـ (يا سَلمانُ ! كلُّ طَعام وشَرابٍ وَقَعتْ فيهِ دابّةٌ ليسَ لها دَمٌ ، فماتَتْ فيهِ ؛ فهوَ حلالٌ أَكْلُه وشُربهُ وَوُضُوؤُهُ) .

ضعيف جدّاً . أخرجه ابن عدي (ق١٨٢/٢) ، والدارقطني (ص١٤) من طريق بقية بن الوليد عن سعيد بن أبي سعيد الزُّبَيْدِيِّ عن بِشْرِ بن منصور عن علي بن زيد بن جُدْعان عن سعيد بن المسيَّب عن سلمان مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً وفيه علل :

الأولى : ابن جدعان ؛ فإنه ضعيف ؛ لسوء حفظه .

الثانية : سعيد بن أبي سعيد الزبيدي . وبه أعلَّه مخرِّجه ابن عدي ؛ فقال :

«عامة أحاديثه ليست بمحفوظة» . وقال الذهبي :

«لا يُعرف ، وأحاديثه ساقطة» . ثم ساق له هذا الحديث .

الثالثة : بقية بن الوليد . وبه أعلَّه مخرِّجه الدارقطني ؛ فقال عقبه :

«تفرد به بقية عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي ؛ وهو ضعيف» .

قلت : وذلك لكثرة تدليسه .

فإن قيل : قد صرَّح بالتحديث في رواية للدارقطني؟

قلت : هي من رواية أحمد بن أبي الأَخْيَلِ الحمصي : حدثني أبي : نا بقية : حدثني سعيد بن أبي سعيد . . .

فأبو الأخيل هذا : اسمه خالد بن عمرو السُّلَفِيُّ ؛ قال الحافظ :

«ضعيف ، وكذبه جعفر الفِرْيَابِيُّ» .

واعلم أن الدافع على تخريج هذا الحديث والكشف عن علله : أنني رأيت الشيخ علي القاري قد مال إلى تقوية الحديث بأسباب واهية ، ومدافعات باطلة ، فلا بد من سوق كلامه ، ثم الكشف عن الخلل الذي فيه ، فقال في «فتح باب العناية» (١/١١٦) :

«رواه الدارقطني وقال : لم يرفعه إلا بقية عن سعيد بن أبي سعيد الزبيدي ، وهو ضعيف . انتهى . وأعلّه ابن عدي بجهالة سعيد . ودُفِعَا بأن بقية هذا : هو أبو

الوليد روى عنه الأئمة . . . وروى له الجماعة إلا البخاري . وأما سعيد بن أبي سعد هذا ؛ فذكره الخطيب قال : واسم أبيه عبدالجبار ، وكان ثقة ، فانتفت الجهالة ، والحديث ـ مع هذا ـ لا ينزل عن الحسن» !

كذا قال ! والرد عليه من وجوه :

الأول : أن بقية لم يحتج به مسلم ، وإنما روى له في الشواهد ؛ كما قال المنذري في آخر «الترغيب والترهيب» . ونحوه قول الخزرجي :

«متابعة» .

الثاني : أن رواية الأئمة عن راوٍ ما ؛ لا يعتبر توثيقاً له ؛ إلا إذا سَلِمَ من قادح ، والأمر هنا ليس كذلك ؛ فقد قال الذهبي :

«قال غير واحد من الأئمة : بقية ثقة إذا روى عن الثقات . وقال النسائي وغيره : إذا قال : «نبأ» و«أنا» فهو ثقة . وقال غير واحد : كان مدلساً» .

قلت : والشيخ القاري على علمٍ بهذا كله ، وأن علَّة بقية التدليس ، فكان حقه أن لا يسوِّد أسطراً في ذكر من روى عن بقية من الأئمة ؛ موهماً أنه ثقة طُعِنَ فيه بغير حق ، وأن يتوجه إلى الجواب عن عنعنته بمثل ذلك السؤال الذي ذكرته مع الجواب عنه ، على نحو ما فعله هو في حديث ابن عمر :

«من ضحك في الصلاة قهقهة ؛ فَلْيُعِدِ الوضوء والصلاة» . فقال (ص٧٦ ـ ٧٧) :

«وأما الطعن فيه بأن بقية مدلس ؛ فكأنه سمعه من بعض الضعفاء وحذف اسمه ؛ فمدفوع بأنه صرح فيه بالتحديث ، والمدلس الصدوق إذا صرح بالتحديث تزول تهمة التدليس ، وبقية من هذا القبيل» !

قلت : وهذا الدفع مدفوع ومردود ؛ لأن تصريحه في حديث ابن عمر بالتحديث مما لا يطمئن القلب إليه ؛ ذلك لأنه من رواية ابنه **عطية بن بقية** عن أبيه : حدثنا . . .

وعطية كانت فيه غفلة ، كما قال ابن أبي حاتم (٣٨١/١/٣) . وقال ابن حبان :

«يخطئ ويغرب ، يعتبر حديثه إذا روى عن أبيه غير الأشياء المدلسة» .

قلت : ومن كان فيه غفلة ومن عادته أن «يخطئ ويغرب» ؛ فلا شك أنه لا يحتج به ، فلا يثبت تصريح بقية بالتحديث بمثل روايته ، وإنما يستشهد بها ، فإن جاء له شاهد قَوِيَتْ ؛ وإلا فلا ؛ ولا شاهد هنا . فَجَزْمُ القاري بأن بقية صرح فيه بالتحديث فيه غفلة عن حال عطية بن بقية ! فتنبَّه .

الثالث : قوله : «وأما سعيد بن أبي سعيد فذكره الخطيب قال : واسم أبيه عبدالجبار ؛ وكان ثقة» !

فهو وهم فاحش منه عفا الله عنا وعنه ؛ فإن هذا التوثيق لم يذكره أحد في ترجمة سعيد بن عبدالجبار الزبيدي ، وإنما ذكروه في ترجمة سعيد بن عبدالجبار ابن يزيد القرشي ؛ وهو ثقة من رجال مسلم ؛ ففي ترجمته من «التهذيب» جاء قوله :

«وقال أبو بكر الخطيب : كان ثقة» . وهذه الترجمة قبل ترجمة سعيد بن عبدالجبار الزبيدي . فكأن القاري انتقل بصره من هذه إلى تلك ، فوقع في هذا الخطأ .

على أن سعيد بن عبدالجبار الزبيدي : هو غير سعيد بن أبي سعيد الزبيدي ؛ قال الحافظ :

«فرّق بينهما ابن عدي ، فقال في الثاني : حديثه غير محفوظ ، وليس هو

بالكثير . وقال أبو أحمد الحاكم : يرمى بالكذب» . وقال ابن عدي في الأول :

«وعامة حديثه مما لا يتابع عليه» .

قلت : وعلى هذا التفريق ؛ جرى الذهبي في «الميزان» .

فلو صح عن الخطيب أنه وثق سعيد بن عبدالجبار الزبيدي ؛ فليس هو راوي هذا الحديث . والله أعلم .

٤٨٤٦ - (كانَ يَمْتَشِطُ بِمُشْطٍ منْ عاجٍ) .

منكر . أخرجه البيهقي (٢٦/١) عن بقية بن الوليد **عن عمرو بن خالد** عن قتادة عن أنس مرفوعاً . وقال :

«قال عثمان (يعني : ابن سعيد الدارمي) : هذا منكر» . قال البيهقي :

«رواية بقية عن شيوخه المجهولين ضعيفة» .

قلت : يشير إلى أن عمرو بن خالد هذا مجهول .

وأنا أظن أنه عمرو بن خالد القرشي أبو خالد الكوفي نزيل واسط ؛ وهو مشهور بالكذب والوضع .

والحديث ؛ أورده القاري في «فتح باب العناية» (١٢٧/١) مستدلاً به على طهارة عظام السباع ، مكتفياً بعزوه للبيهقي ؛ ساكتاً عن بيان علته القادحة ! وتبعه على ذلك محققه أبو غدة في المكان المشار إليه منه ، وفي (١٣٠/١)!!

٤٨٤٧ - (إنّما حَرَّمَ رسولُ اللهِ ﷺ منَ المَيْتَةِ لَحْمَها ، وأَمّا الجِلْدُ والشَّعْرُ والصوفُ ؛ فَلا بأسَ بهِ) .

ضعيف . أخرجه الدارقطني (ص١٨) ، وعنه البيهقي (١/٢٤ ـ ٢٥) عن الوليد ابن مسلم عن أخيه عبدالجبار بن مسلم عن الزهري عن عبيدالله بن عبدالله عن ابن عباس قال . . . فذكره . وقال الدارقطني :

«عبدالجبار ضعيف» . وأقرّه البيهقي ، ثم ابن التركماني بسكوته عليه ؛ وعدم تعقّبه للبيهقي كما هي عادته كلما وجد سبيلاً إليه !

وأما القاري ؛ فإنه قال في «فتحه» (١/١٣٠) :

«فإن قيل : عبدالجبار ضعفه الدارقطني؟ فالجواب : أن ابن حبان وثقه ، فلا ينزل حديثه عن الحسن» !

قلت : وهذا مردود ؛ لأن توثيق ابن حبان غير موثوق به في مثل هذا ؛ فإنه يوثِّق المجهولين الذين لم يرو عنهم إلا الواحد أو الاثنان ، وفيهم من يقول هو نفسه في «الثقات» :

«لا أعرفه» ! وتارة يزيد فيقول :

«ولا أعرف أباه» ! كما هو مشروح في غير هذا المكان .

وعبدالجبار هذا من أولئك المجهولين الذين لم يرو عنهم إلا الواحد ؛ فقد قال الحافظ في «اللسان» :

«لم يرو عنه غير الوليد» . ولذلك قال الذهبي فيه :

«لا أعرفه» ! مع أنه حكى تضعيف الدارقطني إياه .

وقد خالفه أبو بكر الهُذَلي ، فرواه عن الزهري به موقوفاً على ابن عباس .

أخرجه الدارقطني ، والبيهقي . وقالا :

«أبو بكر الهذلي ضعيف» .

٤٨٤٨ - (لا بأْسَ بِمَسْكِ المَيْتَةِ إذا دُبِغَ ، ولا بأْسَ بِصُوفِها وشَعْرِها وقُرونِها إذا غُسِلَ بالماءِ) .

ضعيف بهذا التمام . أخرجه الدارقطني (ص١٨) ، وعنه البيهقي (٢٤/١) من طريق **يوسف بن السَّفْرِ** : نا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة ابن عبدالرحمن قال : سمعت أم سلمة زوج النبي ﷺ تقول : سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره . وقالا :

«يوسف بن السفر متروك ، ولم يأت به غيره» .

قلت : وهو متهم بالكذب ، حتى الحاكم - مع تساهله - قال فيه :

«روى عن النقاش أحاديث موضوعة» . وقال البيهقي :

«هو في عداد من يضع الحديث» .

قلت : وهذا أمر معروف عند المشتغلين بهذا العلم الشريف .

ومع ذلك ؛ فإن الشيخ القاري في «فتحه» (١٣٠/١) تجاهل عن ذلك كله ، بل قال - عقبه ؛ وقبله الحديثان السابقان - :

«فهذه عدة أحاديث - ولو كانت ضعيفة - حُسِّنَ المتنُ ، فكيف ولها شاهد في «الصحيحين»؟!» !

وقلده في ذلك كله المعلِّق عليه أبو غدَّة ، بل أيَّده بقوله تعليقاً على آخر كلامه بقوله :

«تقدم ذكره في (ص١٢٣) من حديث ابن عباس» !!

وحديث ابن عباس هناك ؛ لفظه :

تُصُدِّقَ على مولاة لميمونة بشاة ، فماتت ، فمرَّ بها رسول الله ﷺ فقال :

«هلا أخذتم إهابها فدبغتموه ـ زاد مسلم : ـ فانتفعتم به؟!» . فقالوا : إنها ميتة ! قال :

«إنما حرم أكلها» .

قلت : فهذا لا يصلح شاهداً إلا للشطر الأول من الحديث .

وأما الشطر الآخر ؛ فليس فيه ما يشهد له مطلقاً ، بل لو قال قائل : إن فيه ما يشهد عليه لما أبعد ؛ لأنه لم يقل : فانتفعتم بصوفها وشعرها وقرونها؟!

فتأمل ما يفعل التقليد والتعصب المذهبي بأهله ؛ من الإبعاد عن الحق والعدل ، والإيهام بخلاف الواقع ؛ وإلا فبالله عليك قل لي : من الذي يفهم من قولهم :

«فكيف ولها شاهد في «الصحيحين»؟» أنه يعني أنه شاهد للشطر الأول من هذا الحديث الثالث وبعض الحديث الذي قبله؟!

وأما الحديث الأول ؛ فهو في الامتشاط فقط !

٤٨٤٩ ـ (يا عَمَّارُ ! إنما يُغْسَلُ الثوبُ منْ خَمْسٍ : مِنَ الغائطِ ، والبَولِ ، والقَيءِ ، والدَّمِ ، والمَنِيِّ .

يا عمَّارُ ! ما نُخامَتُكَ ، ودُموعُ عَيْنَيْكَ ، والماءُ الذي في رَكْوَتِكَ إلا سَواءٌ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (١/١٣١/٢٤٨) ، والدارقطني في «سننه» (ص٤٧) ، وكذا أبو نعيم في «أخبار أصبهان» (٢/٣٠٩) من طريق أبي إسحاق

الضَّرِيرِ إبراهيم بن زكريا : نـا ثابت بن حـماد عـن علي بن زيد عن سعيد بن المسيَّب عن عمار بن ياسر قال :

أتى عليٌّ رسول الله ﷺ وأنا على بئر ؛ أدلو ماءً في رَكْوَةٍ لي ، فقال :

«يا عـمـار ! مـا تصنع؟» . قلت : يا رسـول الله ! بأبي وأمي ؛ أغسل ثوبي من نُخَامةٍ أصابته . فقال . . . فذكره . وقال الدارقطني :

«لم يروه غير ثابت بن حماد ، وهو ضعيف جدّاً . وإبراهيم وثابت ضعيفان» !

قلت : إبراهيم بن زكريا بريء الذمة منه ؛ لأنه قد توبع ، فقال أبو يعلى في «مسنده» (٢/٤٥٤) ، والعقيلي في «الضعفاء» (١/١٧٦) ـ والسياق للأول ـ : حدثنا محمد بن أبي بكر : نا ثابت بن حماد أبو زيد . . . به .

وكذلك رواه الطبراني في «الأوسط» (ج١ ق١/١١ ـ زوائد المعجمين) ، وعنه ابن منده في «المعرفة» (٢/٧٤/٢) ، وابن عدي في «الكامل» (١/٤٧) ، وغيرهم . وقال هو والطبراني :

«لا يروى عن عمار إلا بهذا الإسناد ، تفرد به ثابت» .

ولذلك قال البيهقي في «السنن» (١/١٤) ـ بعد أن ذكره معلقاً ـ :

«فهذا باطل لا أصل له ، وإنما رواه ثابت بن حماد عن علي بن زيد عن ابن المسيب عن عمار . وعلي بن زيد غير محتج به ، وثابت بن حماد متهم به» .

وأقرّه ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (١/٤) . وقال عبدالحق الإشبيلي في «الأحكام» (ق٢٧/١) .

«ثابت بن حماد ؛ أحاديثه مناكير ومقلوبات» .

وكذلك أقرَّ البيهقيَّ على حكمه السابق : الحافظ السيوطيُّ في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص٩٩) ؛ وزاد :

«وقال العقيلي : هذا الحديث غير محفوظ ، وثابت مجهول . وفي «اللسان» : نقل أبو الخطاب الحنبلي عن اللالكائي : أن أهل النقل اتفقوا على ترك ثابت بن حماد . وقال ابن تيمية ـ فيما نقله عنه ابن عبدالهادي في «التنقيح» ـ : هذا الحديث كذب عند أهل المعرفة» .

قلت : وقول ابن تيمية المذكور ليس في نسخة «التنقيح» المطبوعة ! والله أعلم .

وفي معناه قول ابن تيمية في «رسالة الصيام» (ص٤٢ ـ الطبعة الثانية ـ بتحقيقي) :

«ليس من كلام النبي ﷺ ، وليس في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها ، ولا رواه أحد من أهل العلم بالحديث بإسناد يحتج به» .

وأما تعقُّب الزيلعي في «نصب الراية» (٢١١/١) قول الأئمة المتقدمين بتفرد ثابت بن حماد بقوله :

«قلت : وجدت له متابعاً عند الطبراني في «معجمه الكبير» من حديث حماد بن سلمة عن علي بن زيد به سنداً ومتناً . وبقية الإسناد : حدثنا الحسين ابن إسحاق التُّسْتَرِيُّ : ثنا علي بن بَحْرٍ : ثنا **إبراهيم بن زكريا العِجْلي** : ثنا حماد ابن سلمة به» !

قلت : فقد تعقَّبه الحافظ ابن حجر بقوله في «التلخيص» (٣٣/١) :

«لكن إبراهيم ضعيف ، وقد غلط فيه ؛ إنما يرويه ثابت بن حماد» .

قلت : ولذلك قال ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (١/٧٣) :

«ولا يُغْتَرُّ برواية البزار والطبراني له من طريق إبراهيم بن زكريا العجلي عن حماد بن سلمة ؛ فإبراهيم ضعيف . . .» إلخ كلام الحافظ المذكور .

قلت : ومن الواضح أن إبراهيم هذا وهم في اسم ثابت بن حماد ، فانقلب عليه فقال : «حماد بن سلمة» ! وذلك مما يدل على ضعفه وقلة ضبطه . لكنه قد رواه على الصواب في رواية الدارقطني وأبي نعيم المتقدمة ، فهي المعتمدة .

وإذا عرفت هذا التحقيق ، وإجماع أهل الاختصاص في هذا العلم الشريف ؛ يتبين لك تعصُّب الشيخ علي القاري ومجانفته في البحث العلمي في كتابه «فتح باب العناية» (١/٢٤٢) في قوله عقب هذا الحديث :

«وفي سنده ضعيف ، وهو ثابت بن حماد ، لكن له متابع عند الطبراني ، رواه في «الكبير» من حديث حماد بن سلمة عن علي بن زيد سنداً ومتناً ، فبطل جزم البيهقي ببطلان الحديث بسبب أنه لم يروه عن علي بن زيد سوى ثابت . ودفع قوله في علي هذا ـ أنه غير محتج به ـ بأن مسلماً روى له مقروناً بغيره . وقال العجلي : لا بأس به ، وروى له الحاكم في «المستدرك» ، وقال الترمذي : صدوق» !!

وتفصيل الردّ عليه من وجوه :

الأول : قوله : «وفي سنده ضعيف ، وهو ثابت بن حماد» !

قلت : بل هو ضعيف جدّاً ، كما قال الإمام الدارقطني . ونحوه قول البيهقي : «وهو متهم به» . واتفاق أهل النقل على تركه .

فالاقتصار على تضعيفه فقط ؛ مخالفة صريحة لهم بدون حجة .

الثاني : قوله : «تابعه حماد بن سلمة» !

قلت : هذه متابعة باطلة لا أصل لها ؛ لأنها وهم من إبراهيم بن زكريا العجلي ، خالف فيه الثقات ، لا سيما وقد وافقهم في رواية الدارقطني وأبي نعيم عنه كما تقدم فقال : ثابت بن حماد ؛ فعاد الحديث إلى أنه تفرد به هذا المتروك !

الثالث : قوله : «فبطل جزم البيهقي ببطلان الحديث . . .» !

قلت : فقوله هذا هو الباطل ؛ لأنه بناه على ما دفعه به من المتابعة المزعومة ، وما بني على باطل فهو الباطل ؛ لا سيما وليس البيهقي منفرداً بجزمه المذكور ؛ كما عرفت مما سبق من البيان .

الرابع : قوله : «ودفع قوله في علي هذا . . بأن مسلماً روى له مقروناً . . .» !

قلت : وهذا مدفوع لسببين :

أولاً : أنه لا يجوز للباحث المنصف أن يأخذ من ترجمة الراوي الأقوال التي تعدِّله ـ لهوى في نفسه ـ ، ويُعْرِض عن الأقوال الأخرى التي تجرِّحه ، ولا العكس أيضاً ، وإنما ينبغي أن يلخص من مجموع تلك الأقوال كلها ما يمكن أن يأخذ من مجموعها على ما يساعد عليه علم مصطلح الحديث مما هو مفصّل فيه ، وهذا مما لم يفعله الشيخ القاري مع الأسف ؛ فإن علياً هذا قد جرحه جماهير الأئمة جرحاً مفسراً ؛ بأنه ضعيف لا يحتج به لسوء حفظه ؛ كالإمام أحمد وابن معين وغيرهم ممن ذكرهم الحافظ في «التهذيب» . فالإعراض عن أقوالهم إلى أقوال معدِّليهِ ـ الذين زعمهم القاري ـ مخالف لعلم المصطلح الذي يقول : (الجرح المفسّر مقدم على التعديل) ، لا سيما إذا كان الجارحون من مثل الإمام أحمد

وابن معين وغيرهما . ولذلك نجد الحافظ لخَّص ترجمة علي هذا في «التقريب» بقوله : «ضعيف» .

ثانياً : أن الأقوال التي ذكرها القاري لا تنهض على دفع قول البيهقي : «غير محتج به» ؛ لأنها لا تعني أنه يحتج به . وإليك البيان :

١ ـ أما قرن مسلم إياه بغيره ؛ فهو على القاري وليس له ؛ لأنه لو كان حجة عنده لم يقرنه بغيره ؛ كما هو ظاهر .

٢ ـ وأما قول العجلي : «لا بأس به» ؛ فهذا أحد قوليه فيه . وقال مرة : «يكتب حديثه وليس بالقوي» .

فهذا موافق لقول الذين ضعفوه من الجمهور ، فالأخذ به أولى من الأخذ بقوله الأول المخالف لهم ؛ كما لا يَخْفى على أولي النُّهَى .

٣ ـ وأما رواية الحاكم له في «المستدرك» ! فكان على الشيخ القاري أن يستحي من الاستدلال به ؛ لما عرف من تساهله في المتون والرواة ، وكم من حديث أخرجه من طريق بعض الضعفاء مصحِّحاً ، وردَّه الذهبي عليه ! ومن هؤلاء ابن جدعان هذا ، فراجع لذلك فهرس الرواة من كتابي «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (المجلد الأول) إن شئت .

٤ ـ وأما قوله : «وقال الترمذي : صدوق» !

فهذا نقل مبتور ؛ فإن تمام كلام الترمذي ـ كما في «التهذيب» ـ :

« . . . إلا أنه ربما رفع الشيء الذي يوقفه غيره» .

قلت : فأنت إذا نظرت إلى هذا الاستثناء مع المستثنى منه ؛ كانت النتيجة

على خـلاف ما يسـتـفـاد من المسـتـثنى من بداهة ، وهي أن الرجل صـدوق سيئ الحفظ ، فـالترمـذي حينئذٍ ـ بقوله هذا ـ أقـرب إلى أن يصنَّفَ في جـملة الجـمهور المضعِّف له ؛ من أن يصنَّفَ في زمرة المعدِّلين .

وهَبْ أنه من المعدِّلين ؛ فهو من المعروفين بالتساهل في التعديل والتصحيح ، حتى صحح لـِ(كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف) ؛ فقال الذهبي معترضاً عليه :

«فلهذا لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي» .

وجملة القول ؛ أن هذا الحديث ضعيف لا يحتج به لو أن ثابت بن حماد توبع عليه ؛ فكيف وقد تفرد به؟! ولذلك لم يَسع ابنَ التركماني الحنفي ـ على تعصُّبهِ أيضاً ـ إلا التسليمُ بضعفه ، ولم يتكلّف تَكلّف القاري في محاولة تقويته ؛ مع التحامل على البيهقي . والله المستعان .

وبعد كتابة ما تقدَّم ؛ رأيت الهيثمي قد أورد الحديث في «مجمع الزوائد» (٢٨٣/١) من رواية الطبراني في «الأوسط» و«الكبير» ، وأبي يعلى . ثم قال :

«وله عند البزار قال : رآني رسول الله ﷺ وأنا على بئر . . .» فذكره نحوه . وقال :

«ومدار طرقه عند الجميع على ثابت بن حماد ، وهو ضعيف جدّاً» .

قلت : فكأنه لم يعتدّ بطريق البزار والطبراني في «الكبير» التي وقع فيها اسم ثابت بن حماد مقلوباً إلى حماد بن سلمة ؛ لبطلانها على ما سبق تحقيقه ؛ فلم يتعرّض لها بذكر مطلقاً ، فأصاب رحمه الله تعالى .

(تنبيه) : وقع توثيق ثابت بن حماد في إسناد البزار ، فظن بعضهم أنه من البزار ، وليس كذلك ! فقال : حدثنا يوسف بن موسى : ثنا إبراهيم بن زكريا : ثنا ثابت بن حماد ـ وكان ثقة ـ عن علي بن زيد . . إلخ .

فقال الشيخ الأعظمي رحمه الله ـ متعقِّباً قول الهيثمي المذكور في ثابت بن حماد : « وهو ضعيف جداً» ـ ؛ قال الشيخ :

«وأنت ترى أن البزار وثقه» !

وأقول : ليس الأمر كما قال ؛ بل الظاهر أن التوثيق من قول إبراهيم بن زكريا ، وهو وإن كان وثقه ابن حبان (٨/٧٠) ؛ فقد ضعفه العقيلي بقوله ـ وذكر أنه (العجلي البصري) ـ :

«صاحب مناكير وأغاليط» .

وقد فرَّق بينه وبين (إبراهيم بن زكريا الواسطي) ؛ وقال فيه :

«مجهول» .

وكذلك فرَّق بينهما آخرون ؛ منهم ابن حبان ، فأورد الواسطي هذا في «ضعفائه» . وقال الحافظ في «اللسان» :

«وهو الصواب» .

وإذا عرفت أن التوثيق المذكور هو من ذاك الضعيف ـ إبراهيم بن زكريا العجلي ـ ؛ فلا غرابة بعد ذلك أن لا يلتفت أحد إلى هذا التوثيق ، ولا يذكروه في ترجمته .

٤٨٥٠ ـ (لا بَأْسَ بِبَوْلِ ما أُكِلَ لَحْمُهُ) .

ضعيف جداً . روي من حديث البراء بن عازب ، وجابر بن عبدالله ، وعلي ابن أبي طالب .

١ ـ أما حديث البراء ؛ فيرويه سوَّارُ بن مُصْعَبٍ عن مُطَرِّفِ بن طَرِيفٍ عن أبي الجهم عنه .

أخرجه الدارقطني في «سننه» (ص٤٧)، وابن حزم في «المحلى» (١/١٨١). وقال:

«هذا خبر باطل موضوع؛ لأن سوار بن مصعب متروك عند جميع أهل النقل، متفق على ترك الرواية عنه، يروي الموضوعات». وقال الدارقطني:

«وسوار متروك، وقد اختلف عنه، فقيل عنه: ما أكل لحمه فلا بأس بسؤره».

ثم ساقه هو، والبيهقي (١/٢٥٢) من طريق أخرى عن سوار به. وقال البيهقي:

«وسوار بن مصعب متروك».

وقد خالفه في إسناده من هو مثله أو شر منه؛ فرواه عن جابر وهو:

٢ - **أما حديث جابر**؛ فيرويه **عمرو بن الحُصَيْنِ**: نا **يحيى بن العلاء** عن مطرف عن محارب بن دِثَارٍ عنه مرفوعاً بلفظ:

«ما أُكِلَ لحمه؛ فلا بأس ببوله».

أخرجه الدارقطني، وتمام في «الفوائد» (١/١٦٤ - ٢)، وابن الدِّيبَاجِيِّ في «الفوائد» (٢/٨٢/٢). وقال الدارقطني:

«لا يثبت؛ عمرو بن الحصين ويحيى بن العلاء ضعيفان».

وعلَّقه البيهقي عنهما. وقال:

«وهما ضعيفان، ولا يصح شيء من ذلك».

قلت: بل هما متروكان متهمان بالوضع.

وقال ابن الملقن في «خلاصة البدر المنير» (٥/٢):

«وإسناده ضعيف ؛ عمرو بن الحصين ـ وهو العقيلي ـ واهٍ بإجماعهم . ويحيى ابن العلاء أحاديثه موضوعة . وقاله ابن عدي . وقال أحمد : كذاب يضع الحديث» .

٣ ـ وأما حديث علي ؛ فيرويه إسحاق بن محمد بن أَبَانَ النَّخَعِيُّ : حدثني **محمد بن موسى بن عبدالرحمن النخعي** عن أبيه قال :

كنت على باب المهدي ومحمد بن زيد بن علي ، فقال محمد بن زيد : حدثني أبي عن أبيه عن جده عنه مرفوعاً ؛ بلفظ :

«لا بأس ببول الحمار ؛ وكلِّ ما أُكِلَ لحمه» .

أخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد» (٢٨٨/٥) ، ومن طريقه أورده السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (٢/٢) . وقال :

«موضوع ، والمتهم به إسحاق . وموسى وابنه مجهولان» .

وكذا قال ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٦٦/٢) .

قلت : وإسحاق هذا ؛ قال الذهبي :

«كذاب مارق من الغلاة . . كان خبيث المذهب يقول : إن علياً هو الله . . . ولم يذكره في «الضعفاء» أئمة الجرح في كتبهم ، وأحسنوا ؛ فإن هذا زنديق . . . .» .

(تنبيه) : استدل بحديثي الترجمة ـ عن البراء وجابر ـ الشيخُ علي القاري في «الفتح» (٢٥٣/١ ـ ٢٥٤) لمذهب الإمام محمد بن الحسن في طهارة بول ما يؤكل لحمه ، وعزاهما لأحمد والدارقطني ! فأساء بذلك مرتين :

الأولى : عزوه لأحمد ، وهو خطأ مَحْضٌ ؛ فليس هو في «مسنده» ؛ لا عن البراء ولا عن جابر . ولو كان فيه لأورده الهيثمي في «المجمع» ؛ فإنه من اختصاصه !

ومن المعلوم في اصطلاح القوم : أن العزو لأحمد مطلقاً إنما يراد به «مسنده» .

والأخرى : سكوته عليهما ؛ فأوهم ثبوت حديثهما ، ولو بدعوى أن أحدهما يقوي الآخر ، كما هي عادته !

ومن ذلك تعلم أن الشيخ أبا غدة حين علق عليهما بقوله :

«وقد ضعَّف الدارقطني كُلاً من الحديثين» !

فإنه لم يصنع شيئاً ؛ لأن ذلك يبقي الطريق مفتوحاً لمتعصِّب ما أن يقول : فأحدهما يقوي الآخر ! فكان عليه أن يسدَّ الطريق عليه بأن يبيِّن أن ضعفهما شديد جداً ، فلا يقوي أحدهما الآخر . ولكن أنَّى له ذلك ، وليس من شأنه التحقيق في هذا العلم الشريف ، وإنما هو حَطَّابٌ جَمَّاعٌ كغيره من المقلدين !! ولذلك تراه يمرُّ على كثير من الأحاديث المنكرة - في تعليقه على هذا الكتاب وغيره - دون أن ينبِّه على نكارتها وضعفها ؛ ولعلك تذكُرُ بعض الأمثلة القريبة على ذلك !!

٤٨٥١ - (ناكِحُ اليَدِ مَلْعُون) .

ضعيف . وهو طرف من حديث أخرجه أبو الشيخ ابن حَيَّان في «مجلس من حديثه» (١/٦٢ - ٢) ، وابن بِشْرَان في «الأمالي» (١/٨٦ - ٢) من طرق عن عبدالرحمن بن زياد الإفريقي عن أبي عبدالرحمن الحُبُلِيِّ عن عبدالله بن عمرو مرفوعاً بلفظ :

«سبعة لعنهم الله ، ولا ينظر إليهم يوم القيامة ، ويقال لهم : ادخلوا النار مع الداخلين : الفاعل ، والمفعول به في عمل قوم لوط ، وناكح البهيمة ، وناكح يده ، والجامع بين المرأة وابنتها ، والزاني بحليلة جاره ، والمؤذي جاره حتى يلعنه ، والناكح للمرأة في دبرها ؛ إلا أن يتوب» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لضعف عبدالرحمن بن زياد الإفريقي ؛ وقد مضى غير مرة .

وقد روي من حديث أنس أيضاً ، لكنه ضعيف أيضاً . وقال الحافظ ابن كثير في أول تفسير سورة «المؤمنون» :

«هذا حديث غريب ، وإسناده فيه من لا يعرف لجهالته» .

قلت : وقد خرجته في «إرواء الغليل» برقم (٢٤٠١) .

ومن هذا التخريج ؛ يتبيَّن لك أن قول الشيخ علي القاري في «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» ـ وقد ساق حديث الترجمة برقم (٣٧٨) ـ :

«لا أصل له . صرح به الرهاوي» !! وقال المعلِّق عليه الشيخ أبو غدة :

«وقد وقع ذكره حديثاً نبويّاً مستشهداً به من الإمام الكمال ابن الهُمَام في كتابه العظيم «فتح القدير» (٦٤/٢) ، وهو من كبار فحول العلماء المحققين في المنقول والمعقول والاستدلال ، ولكنه وقع منه الاستشهاد بهذا الحديث على المتابعة لمن استشهد به من الفقهاء والعلماء الذين ينظر في كتبهم ، فأورده متابعة دون أن يبحث عنه . وكثيراً ما يقع للعالم هذا ؛ إذ لا ينشط للكشف والتمحيص لما يستشهد به ، فيذكره أو ينفيه على الاسترسال والمتابعة . إذن : فالاعتماد على من تفرَّغ وبحث ومحَّصَ ، لا على من تابع ونقل واسترسل» .

فأقول : وهذا كلام صحيح ، وهو من الأدلة الكثيرة على أن أبا غدة نفسه ليس من قبيل «من تفرّغ وبحث ومحّص» ، بل هو جمّاع حطّاب ، يجمع من هنا وهناك نقولاً ليجعل بها الرسالة الصغيرة كتاباً ضخماً لِمَلْءِ الفراغ ! ولذا ؛ فهو ممن لا ينبغي أن يعتمد عليه في هذا العلم ؛ فإنك تراه يتابع القاري على قوله في هذا

الحديث : «لا أصل له . . .» ! مع أنه قد روي من حديث ابن عمرو ، ومن حديث أنس ، كما رأيت .

ويغني عنه في الاستدلال على تحريم نكاح اليد ؛ عموم قوله تعالى :

﴿والذينَ هُمْ لِفُروجِهم حافِظُون . إلا علَى أزواجِهم أو ما مَلَكَتْ أَيْمانُهم فإنَّهم غيرُ مَلُومِينَ . فَمَنِ ٱبتَغَى وراءَ ذلِكَ فأولئكَ همُ العادُونَ﴾ . وقد استدل بها الإمام الشافعي ومن وافقه على التحريم ، كما قال ابن كثير ، وهو قول أكثر العلماء ؛ كما قال البغوي في «تفسيره» ، وحكاه العلامة الألوسي (٥/٤٨٦) عن جمهور الأئمة ، وقال :

«وهو عندهم داخل في ما ﴿وراء ذلك﴾» .

وانتصر له بكلام قوي متين ، وإن عزَّ عليه أيضاً مخرج الحديث ؛ فقال :

«ومن الناس من استدل على تحريمه بشيء آخر ، نحو ما ذكره المشايخ من قوله ﷺ : «ناكح اليد ملعون» . . .» !

وأما ما رواه عبدالرزاق في «المصنف» (٧/٣٩١/١٣٥٩٠) ، وابن أبي شيبة (٤/٣٧٩) عن أبي يحيى قال :

سئل ابن عباس عن رجل يَعْبَثُ بِذَكَرِهِ حتى يُنْزِلَ؟ فقال ابن عباس : إن نكاح الأمة خير من هذا ، وهذا خير من الزنى !

فهذا لا يصح ؛ وعلّته أبو يحيى هذا ـ واسمه مِصْدَعٌ المُعَرْقَبُ[1] ـ ؛ قال ابن حبان في «الضعفاء» (٣/٣٩) :

---

(١) وقد حسّن له الشيخ ـ رحمه الله ـ في «الصحيحة» (٣٢٠٩) ، وهو من رجال مسلم متابعةً ! (الناشر) .

«كان ممن يخالف الأثبات في الروايات ، وينفرد عن الثقات بألفاظ الزيادات مما يوجب ترك ما انفرد منها ، والاعتبار بما وافقهم فيها» .

وسائر رجال إسناده ثقات . وقد أسقطه منه بعض الرواة عند البيهقي ؛ فأعلَّه بالانقطاع ، فقال (١٩٩/٧) :

«هذا مرسل ، موقوف» .

ومثله : ما أخرجه ـ عَقِبَه ـ من طريق الأجلح عن أبي الزبير عن ابن عباس رضي الله عنهما :

أن غلاماً أتاه ، فجعل القوم يقومون والغلام جالس ، فقال له بعض القوم : قم يا غلام ! فقال ابن عباس : دعوه ، شيء ما أجلسه ! فلما خلا قال : يا ابن عباس ! إني غلام شاب أجد غُلمةً شديدة ، فأَدْلُكُ ذَكَرِي حتى أُنزل؟! فقال ابن عباس : خير من الزنى ، ونكاح الأمة خير منه .

قلت : وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه .

والأجلح مختلف فيه .

ثم روى عبدالرزاق من طريق إبراهيم بن أبي بكر عن رجل عن ابن عباس أنه قال :

وما هو إلا أن يَعْرُكَ أحدُكم زُبَّه ؛ حتى يُنْزل ماءً .

وهذا ضعيف ظاهر الضعف ؛ لجهالة الرجل الذي لم يسم .

وقريب منه إبراهيم هذا ؛ قال الحافظ :

«مستور» .

واعلم أنه لو صح ما تقدم عن ابن عباس ؛ فإنه لا ينبغي أن يؤخذ منه إلا إباحة الاستمناء عند خشية الزنى لغلبة الشهوة .

وأنا أنصح من أُصِيبَ بها من الشباب أن يعالجوها بالصوم ؛ فإنه له وجاء . كما صح عنه ﷺ .

٤٨٥٢ ـ (لا يَدْخلُ ولدُ الزِّنى ولا شَيءٌ مِنْ نَسْلِه ـ إلى سَبْعَةِ آباء ـ الجنَّةَ) .

موضوع . أخرجه عبد بن حميد في «المنتخب من المسند» (ق١٥٧/١) : حدثنا عبدالرحمن بن سعد ـ وهو الرازي ـ : حدثنا عمرو بن أبي قيس عن إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عن محمد بن عبدالرحمن بن [أبي] ذُبَابٍ عن أبي هريرة مرفوعاً به .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ إبراهيم بن مهاجر ـ وهو البَجَلِيُّ ـ ضعيف ؛ لسوء حفظه . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق ليِّن الحفظ» .

وفي ترجمته ساق له الذهبي هذا الحديث ؛ مشيراً إلى أنه من منكراته !

والأَوْلى عندي : إعلاله بشيخ شيخه : ابن أبي ذباب ؛ فقد قال الحافظ في «التقريب» :

«شيخ لمجاهد ، مجهول» .

وسائر رجاله ثقات ؛ على ضعف يسير في عمرو بن أبي قيس ؛ وهو الرازي .

وعبدالرحمن بن سعد : هو ابن عبدالله بن سعد بن عثمان الدَّشْتَكِيُّ الرازي المقري .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» . وقال :

«لا يصح ؛ ابن مهاجر ضعيف» .

قلت : أما الطرف الأول من الحديث - «لا يدخل ولد الزنى الجنة» - : فلا سبيل إلى الحكم عليه بالوضع ، كما ذهب إليه الحافظ ابن حجر في «القول المسدّد» ، وتبعه السيوطي في «اللآلئ» (٢/١٠٥ - ١٠٦) ، وابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (٢/٢٢٨ - ٢٢٩) ، وذلك لأن له طرقاً أخرى ، قد مِلْتُ من أجلها إلى تحسينه ؛ كما تراه مخرَّجاً في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٦٧٣) .

ولذلك ؛ فقد أخطأ الشيخ علي القاري في قوله - في كتابه «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» في هذا الحديث - :

«لا أصل له» ! ومرَّ عليه محقق الكتاب الشيخ أبو غدة ، فلم يعلِّق عليه بشيء !

ووجه الخطأ : أن هذا القول - «لا أصل له» - ؛ إنما يراد به عند المتأخرين أنه لا إسناد له ! فكيف يقال هذا ؛ والحديث له عدة أسانيد ؛ أحدها عند البخاري في «التاريخ الصغير»؟!

ثم إن هذا الطرف من الحديث ليس على ظاهره ؛ لمخالفته لقوله تعالى : ﴿ولا تَزِرُ وازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ ، ولذلك تأولوه على وجوه ؛ ذكرت بعضها في الموضع المشار إليه من «الصحيحة» .

قلت : ولعل الطرف الآخر من الحديث أصله من الإسرائيليات ، فرفعه بعض الضعفاء قصداً أو سهواً ؛ فقد ذكر السيوطي أن عبدالرزاق روى عن ابن التيمي قال : حدثني الرَّبَعِيُّ - وكان عندنا مثل وهب عندكم - أنه قرأ في بعض الكتب :

إن ولد الزنى لا يدخل الجنة إلى سبعة آباء !

٤٨٥٣ - (مَنْ حَازَ شَيْئاً عَشْرَ سِنِينَ ؛ فَهُوَ لَهُ) .

ضعيف . أخرجه عبدالله بن وهب في «موطئه» : عن **عبدالجبار بن عمر الأَيْلِيِّ** عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن سعيد بن المسيَّب يرفع الحديث إلى رسول الله ﷺ .

وقال **عبدالجبار** : وحدثني عبدالعزيز بن المطلب عن زيد بن أسلم عن النبي ﷺ مثله .

ذكره الشيخ أبو الفيض أحمد الغماري في كتابه «مسالك الدلالة في تخريج أحاديث «الرسالة» لابن أبي زيد القَيْرَوَانِيِّ» (ص٣٣١ - مطبعة دار العهد الجديد) ؛ كما نقله إليَّ كتابةً - بتاريخ ١٣٩٥/١/٢٣هـ - أحد الطلاب في كلية الشريعة - قسم الدراسات العليا الشرعية في مكة المكرمة ؛ نقلاً عن الشيخ حماد الأنصاري المدّرس ، كَتَبَ يطلب إعطاءه حكمي على هذا الحديث ؛ لأنه في صدد البحث في مسألة «وضع اليد المدة الطويلة» ! وجواباً عليه أقول :

إنه حديث ضعيف عندي ؛ لأنه مرسل من الوجهين ، وكل من المرسِلَيْنِ مدني ؛ فلا يقوي أحدهما الآخر ؛ لاحتمال أن يكون شيخهما تابعيّاً واحداً .

على أن مدار الإسناد إليهما على عبدالجبار بن عمر الأيلي ؛ وهو ضعيف ؛ كما جزم به الحافظ ، تبعاً لجمع من الأئمة ؛ بل إن بعضهم ضعفه جدّاً ، فقال محمد بن يحيى الذُّهْلِيُّ :

«ضعيف جدّاً» . وقال النسائي :

«ليس بثقة» . وقال الدارقطني :

«متروك» .

على أن عبدالجبار هذا قد روى عن شيخه ربيعة ما يعود على الحديث بالنقض ؛ فقال : قال ربيعة :

إذا كان الرجل حاضراً ، وماله في يد غيره ، فمضت له عشر سنين وهو على ذلك ؛ كان المال للذي هو في يده بحيازته إياه عشر سنين ؛ إلا أن يأتي الآخر ببينة على أنه أكرى أو أسكن أو أعار عارية ، أو صنع شيئاً من هذا ، وإلا فلا شيء له» .

نقله من سبق عن الغماري .

فأقول : إذا كان المدار على البيِّنة ولو بعد عشر سنين ؛ فالأمر كذلك قبلها ، فما فائدة التحديد بالعشر؟! فتأمَّل !

٤٨٥٤ ـ (اجْمَعُوا لهُ العالِمينَ ـ أو قالَ : العابِدينَ ـ منَ المُؤْمِنينَ ، اجْعَلُوُه شُورى بَيْنَكُم ، ولا تَقْضُوا فيهِ بِرَأْيِ واحدٍ) .

ضعيف منكر . أخرجه ابن عبدالبر في «الجامع» (٥٩/٢) من طريق إبراهيم **ابن أبي الفَيَّاض البَرْقِي** قال : حدثنا **سليمان بن بَزِيع**[١] **الإسكندراني** قال : حدثنا مالك بن أنس عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيَّب عن علي بن أبي طالب قال :

قلت : يا رسول الله ! الأمر ينزل بنا ؛ لم ينزل فيه قرآن ، ولم تَمْضِ منك فيه سنة؟ قال . . . فذكره . وقال :

«هذا حديث لا يعرف من حديث مالك إلا بهذا الإسناد ، ولا أصل له في

---

(١) الأصل في موضعين منه : (بديع) ! وهو خطأ مطبعي .

حديث مالك عندهم ولا في حديث غيره . وإبراهيم البرقي وسليمان بن بزيع ليسا بالقويين ، ولا ممن يحتج به ، ولا يعول عليه» .

قلت : وسليمان بن بزيع ؛ قال أبو سعيد بن يونس :

«منكر الحديث» ؛ كما في «الميزان» .

وساق له في «اللسان» هذا الحديث من طريق ابن عبدالبر ، ونقل كلامه ، ثم قال :

«قلت : وقال الدارقطني في «غرائب مالك» : لا يصح ؛ تفرد به إبراهيم بن أبي الفياض عن سليمان ، ومن دون مالك ضعيف . وساقه الخطيب في كتاب «الرواة عن مالك» من طريق إبراهيم عن سليمان وقال : لا يثبت عن مالك» .

قلت : وإبراهيم بن أبي الفياض ؛ قال أبو سعيد بن يونس :

«روى عن أشهب مناكير ، توفي سنة (٢٤٥)» .

ومن طريقه : أخرجه الخطيب في «الفقيه والمتفقه» (٣٩١/٢) أيضاً .

قلت : وفي قول ابن عبدالبر المتقدم : «ولا في حديث غيره» - يعني : مالكاً - نظر ! فقد تقدم نحوه من حديث غيره مختصراً بإسناد معضل ، فانظر الحديث (رقم٨٨٢) :

«لا تعجلوا بالبلية قبل نزولها . . .» .

بل رواه بتمامه نحو حديث الترجمة : الطبرانيُّ في «المعجم الأوسط» (جـ٢/ص١٦١٨/١٧٢) من طريق أخرى بسند رجاله ثقات عن **الوليد بن صالح** عن محمد ابن الحنفية عن علي قال :

قلتُ : يا رسول الله ! إنْ نزل بنا أمرٌ ليس فيه بيانٌ : أَمرٌ ولا نهيٌ ؛ فما تأمُرنا؟ قال :

«تُشاورون الفقهاء والعابدين ، ولا تُمْضُوا فيه رأْيَ خاصَّةٍ» . وقال الطبراني :

«لم يروِ هذا الحديث عن الوليد بن صالح إلا نوحٌ» .

قلت : الوليد مجهول ؛ لم يرو عنه سوى نوح بن قيس .

ومع ذلك ؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٤٩١/٥ و٥٥١/٧) !

وهو مما يستدرك على الحافظ ابن حجر ؛ فإنه لم يورده في «لسان الميزان» خلافاً لعادته الغالبة ! ولما أورده الهيثمي في «مجمع الزوائد» ؛ قال (١٧٩/١) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، ورجاله موثقون من أهل (الصحيح)» !

قلتُ : وفيه نظر من وجهين :

الأول : أن الوليد بن صالح ؛ توهَّم الهيثمي أنه الوليد بن صالح النّخَّاس الضَّبِّيُّ أبو محمد الجَزَرِيُّ ، وهو ثقة من رجال الشيخين ! وليس به ؛ وإنما هو الوليد ابن صالح الذي روى عنه نوح بن قيس ؛ كما ذكر ذلك ابن حبان نفسه في «الثقات» كما تقدم ؛ وكذلك فعل قبله الإمام البخاري في «التاريخ» ، وابن أبي حاتم في «الجرح» .

والآخر : أنه مجهول لا يُعرف ؛ كما تقدم . وتوثيق ابن حبان إياه مما لا يُعتدّ به في مثل الوليد بن صالح هذا .

وقد اغترّ بكلام الهيثمي هذا : الدكتور عبدالمجيد السوسوه الشرفي في كتابه «الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي» (ص٥٠) ؛ فإنه نقله وسكت عليه !

ولا غرابة في ذلك ؛ فإنه يبدو من تخريجه لأحاديث الكتاب أنه لا معرفة عنده بعلم الحديث ونقد الأسانيد ، كما هي السِّمَةُ الغالبة على جماهير الكتّاب الإسلاميين الذين يكتبون في الأحكام الشرعية .

ومما يؤيد ذلك : أمور كثيرة لا مجال للبحث فيها الآن ؛ فأكتفي بمثالين فقط :

الأول : أن هذا الحديث الذي عزاه للطبراني ـ نقلاً عن الهيثمي بالجزء والصفحة ـ ؛ ذكره بلفظ حديث الترجمة ، وهو مخالف للفظ الحافظ الطبراني كما تقدم .

والآخر : أنه أورد حديث :

«عليكم بالسواد الأعظم» . وقال أيضاً (ص٩٥) :

«قال الهيثمي :

«رواه الطبراني ، ورجاله ثقات ، مجمع الزوائد ، كتاب الخلافة ، باب لزوم الجماعة (٥/٢١٩)»» !

قلت : إنما قال الهيثمي (٥/٢١٧ ـ ٢١٨) ـ وقد ساقه موقوفاً عقب حديث سأذكره قريباً ـ :

«رواه عبدالله بن أحمد ، والبزار ، والطبراني ، ورجالهم ثقات» .

قلت : والسياق لعبدالله بن أحمد (٤/٢٧٨ ، ٣٧٥) .

وفي سنده **يحيى بن عبدربه مولى بني هاشم** ؛ وهو متهم ، وكذا وقع في «المسند» : (عبدربه) !

والصواب (عبدَوَيْهِ) ، كما جزم به الحافظ في «التعجيل» ، وله فيه ترجمة مبسطة . وقال الذهبي في «الميزان» :

«قال يحيى بن معين : ليس بشيء . وقال مرة : كذاب» .

قلت : ومنه يتبين لنا خطأ الهيثمي من جهة ، وخطأ الدكتور عبدالمجيد الشرفي عليه من جهة أخرى .

أما الأول : ففي عزوه الحديث للبزار ؛ فإنه ليس فيه هذه الجملة :

«عليكم بالسواد الأعظم» ولا ما بعدها ؛ على ما يأتي ؛ فإن لفظ الحديث من رواية المولى المذكور :

«من لم يشكر القليل ؛ لم يشكر الكثير . . .» الحديث ، وفيه :

«والتحدث بنعمة الله شكر ، وتركها كفر ، والجماعة رحمة ، والفرقة عذاب» . قال :

فقال أبو أمامة الباهلي :

عليكم بالسواد الأعظم . قال : فقال رجل : ما السواد الأعظم؟ فنادى أبو أمامة : هذه الآية التي في سورة النور ﴿فإنْ تَولَّوا فإنَّما عليهِ ما حُمِّلَ وعَلَيْكُمْ ما حُمِّلْتُم﴾ .

فهذه الزيادة كلها ليست عند البزار ، ولا أظنها كذلك عند الطبراني ؛ فإن (مسند[1] النعمان بن بشير) لم يطبع منه بعد !

وإذ قد عزاه للبزار ـ وهو عنده بهذا الاختصار «البحر الزخار» (٣٢٨٢/٢٢٦/٨) ـ ؛ فقد كان الأولى أن يعزوه للإمام أحمد أيضاً ؛ فإنه رواه في «المسند» في المكانين المشار إليهما عند ابنه عبدالله !

ومن المفارقات العجيبة ، والموافقات الغريبة : أن الحافظ المنذري في

---

(١) في أصل الشيخ ـ رحمه الله ـ : «معجم» . (الناشر) .

«الترغيب» (٥٦/٢) وافق الهيثمي في عزو الحديث لعبدالله بن أحمد دون أبيه ، لكنه في الوقت نفسه فارقه في متنه ؛ فإنه ساقه بلفظ أحمد دون ابنه !!

هذا ما يتعلق بخطأ الهيثمي .

وأما ما يتعلق بخطأ الدكتور عبدالمجيد عليه ؛ فهو من ناحيتين :

الأولى : أنه عزا الحديث إليه مرفوعاً ، وهو عنده موقوف كما رأيت .

والأخرى : أنه عزاه للطبراني ، وهو عنده معزو لعبدالله بن أحمد ، والبزار أيضاً ، وقد عرفت ما في ذلك من الخطأ !

على أن هذا الموقوف قد روي مرفوعاً من غير هذه الطريق بأسانيد واهية ، تراها مخرجة في «ظلال الجنة» تحت رقم (٨٠)[١] .

وخطؤه هذا يجرُّني إلى الكشف عن بعض أخطائه في الفقه الذي عنون له : «الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي» كما تقدم ، وقد استعان فيه بالنقل عن بعض العلماء والكتّاب والدكاترة المعاصرين الذين سبقوه بالدندنة حول هذا الموضوع ، مثل الشيخ عبدالوهاب خلاف ، والدكتور يوسف القرضاوي ، والزحيلي ، وأمثالهم ، وقد كنت قديماً قرأت لبعضهم بعض المقالات في هذا المجال ، والذي يهمني الآن ـ بمناسبة حديث الترجمة ـ الأمور التالية :

أولاً : عرَّف الدكتور الشرفي الاجتهاد الجماعي في الكتاب بقوله (ص٤٦) :

---

(١) وإنما صح بلفظ : «لا تجتمع أمتي على ضلالة» ، وهو مخرج هناك . وقد عزاه الدكتور للطبراني . وقال أيضاً ـ تقليداً للهيثمي ـ :

«ورجاله ثقات» !

«استفراغ أغلب الفقهاء الجهد لتحصيل ظن بحكم شرعي بطريق الاستنباط ، واتفاقهم جميعاً أو أغلبهم على الحكم بعد التشاور» !

وعزاه لجمع من الأصوليين المتأخرين ، ونقل عن السبكي :

أن الفقيه عندهم هو المجتهد ، والفقه هو الاجتهاد (ص٤٥) !

فأقول : هذا شيء جميل ومهم لو كان ممكناً تحقيقه ، أما وقد جاء بقيدين ـ أحدهما أبعد عن الإمكان من الآخر ـ ؛ فإن قوله : «أغلب الفقهاء» ! كيف يمكن اليوم معرفتهم مع تفرّقهم في البلاد الإسلامية الشاسعة؟! ثم كيف يمكن جمعهم في مكان واحد حتى يتشاوروا في الحكم؟!

على أن قوله : «واتفاقهم جميعاً» ؛ فهذا أبعد عن التحقق من الذي قبله ، خاصة في هذا الزمن الذي قلّ فيه المجتهدون اجتهاداً فرديّاً مع توفّر شروط الاجتهاد ؛ التي تكلم عنها كلاماً جيداً الدكتور الشرفي (ص ٦٣ ـ ٧٠) ! ولعله لذلك أَتْبعه بقوله معطوفاً عليه : « أو أغلبهم» ! فهذا الاجتهاد الجماعي أشبه ما يكون بالاجتهاد الفردي المجمع عليه في تعريف علماء الأُصول ، وأصعب تحقيقاً .

ثانيــاً : لو أمكن تحقيقُ مثل هذا الاجتهاد ؛ لكان ـ في زعمي ـ البحث فيه سابقاً لأوانه ، وذلك لعدم وجود خليفة للمسلمين يأخذ بحكمهم إذا اتفقوا ، وهذا ـ مع الأسف الشديد ـ شرط مفقود في زمننا هذا !

ثالثــاً : لماذا الاهتمام ببذل الجهود لتحقيق «الاجتهاد الجماعي» ، والاهتمام البالغ بالدعوة إليه ؛ مع أنه فرع يبنى على الكتاب والسنة ؛ لأنهما الأصلان في الشريعة الإسلامية اتفاقاً؟! ومن المعلوم أن القرآن الكريم تفسره السنة[1] ، والسنة قد

---

(١) انظر كتاب الدكتور : «الاجتهاد الجماعي» (ص٦٤) .

دخل فيها ما ليس منها من الأحاديث المنكرة والواهية ، مما هو معلوم أيضاً عند العلماء كافة ! وقد نقل الدكتور نفسه ـ تحت الشرط الثالث من شروط صحة الاجتهاد : (معرفة السنَّة) (ص٦٥) ـ عن الشوكاني أنه قال :

«والحق الذي لا شك فيه ولا شبهة أن المجتهد لا بد أن يكون عالماً بما اشتملت عليه المسانيد والمستخرجات ، والكتب التي التزمَ مصنِّفوها الصحة . . . وأن يكون له تمييز بين الصحيح منها والحسن والضعيف ، ولو بالبحث في كتب الجرح والتعديل وكتب العلل ؛ ومجاميع السنة التي صنفها أهل الفن ؛ كالأمهات الستة ، وما يلحق بها» .

قلت : فلماذا لا يهتم هؤلاء العلماء والكتّاب بالدعوة إلى إقامة مؤتمر يجتمع فيه ما أمكن من المحدِّثين المعروفين بتخصصهم في علم الحديث الشريف ، وقدرتهم على تمييز صحيحه من ضعيفه ؛ لأن هؤلاء ـ وإن اختلفوا في بعض الأحاديث ، كما هو الشأن في (الاجتهاد الجماعي) ـ ؛ فلا شك أنهم سيتَّفقون على أكثر الأحاديث تصحيحاً أو تضعيفاً؟! وهذا شرط أساسي للاجتهاد ، فيمكن ـ والحالة هذه ـ أن يؤخذ برأي الأكثر ؛ لأنه ـ بلا شك ، كما قال الدكتور نفسه في غير ما موضع من بحثه ـ أن رأي الاثنين خير من رأي الواحد أو أقوى منه .

وأنا أستغرب جداً ألا أرى أحداً من هؤلاء الباحثين والكاتبين يشير ـ أدنى إشارة على الأقل ـ إلى هذا الأصل المجمع عليه بين المسلمين ، وانشغالهم بالفرع عن الأصل ! وهذا إن دلَّ على شيء ـ كما يقولون اليوم ـ ؛ فإنما يدلُّ على إهمال جماهير الكُتَّاب في العصر الحاضر ـ حول المسائل الشرعية قديمها وحديثها ـ الاهتمام في استدلالهم بالسنة بما صح منها دون ما ضعف ، فأحسنهم حالاً هو الذي يذكر الحديث ويخرّجه بأن يقول : رواه فلان وفلان ، دونَ أن يبيِّن مرتبته من

الصحَّة ! والسبب واضح ؛ وهو أنهم (لا يعلمون) ، ولكن هذا ليس عذراً لهم ؛ لأن بإمكانهم أن يستعينوا بأهل الاختصاص من المعروفين بتخصصهم في علم الحديث ، والعارفين بصحيحه وضعيفه ، سواءً كانوا من الأئمة السابقين كالإمام أحمد والبخاري ومسلم ونحوهم ، أو من الحفّاظ اللاحقين كالحافظ الزيلعي والذهبي والعراقي والعسقلاني وأمثالهم .

كما ذكر الدكتور الباحث ؛ في الذين يقترح حضورهم في مؤتمر (الاجتهاد الجماعي) ، فقد ذكر (ص٧٤) :

«بأنه لا يشترط في كل فرد منهم أن يكون عالماً بالشرع ، فيكون منهم الاقتصادي والعسكري والسياسي والاجتماعي ونحوه[1] . . فهذه المجموعة يتشاورون مع بعضهم ؛ كلٌّ في حدود اختصاصه ومجاله ، ثم يُصْدِرون حكماً يعتمدونه» !

قلت : فأولى بهؤلاء الكُتّاب والباحثين في العصر الحاضر أن يلتزموا ما هو أهم من حضور الاقتصادي والسياسي في المؤتمر المنشود ، ألا وهو استحضارهم لأهل الاختصاص في الحديث ، والاعتماد عليهم في تصحيحهم وتضعيفهم ، وليس الإعراض عن ثمرة علم الحديث بالاكتفاء بما أشرتُ إليه آنفاً من تخريجهم للحديث دون بيان المرتبة ! وقد أشار الدكتور عبدالمجيد (ص٦٥) إلى شيء من هذا بقوله :

---

(١) تأمل كيف ذكر هؤلاء المتخصصين ، ولم يذكر المتخصصين في الحديث الذين هم الأصل في الفقه !! كما أشار إلى ذلك الإمام الشافعي بقوله للإمام أحمد :

«أنتم أعلم بالحديث والرجال مني ، فإذا كان الحديث الصحيح ؛ فأعلموني به أي شيء يكون : كوفياً أو بصرياً أو شامياً ؛ حتى أذهب إليه إذا كان صحيحاً» . انظر تخريجه في «صفة صلاة النبي ﷺ» (ص٥١) .

«ويلزم المجتهد أن يكون على علم بمصطلح الحديث ورجاله ، ولا يجب أن يكون في درجة أهل الفن - فن الحديث - أنفسهم ، وإنما يكفيه أن يعتمد على ما انتهى إليه أهل هذا الفن» !

فأنت ترى أنه أعرض عن ذكر حضورهم مع من ذكرهم من الاقتصاديين وغيرهم ، فجعلهم دونهم في شرطية الحضور ، مع أنهم هم العمدة قبل كل من أشرنا إليهم ؛ وغيرهم ممن ذكرهم معهم ؛ فإن في حضورهم ما يكشف عن علل بعض الأحاديث التي لا يعرفها - أو على الأقل : لا ينتبه لها - إلا المختصُّون في الحديث .

ولا أذهب بالقراء بعيداً ؛ فهذا هو المثال بين أيديهم ؛ لقد استدل الدكتور الشرفي بحديث الترجمة ؛ وحديث : «السواد الأعظم» ، وهما واهيان كما تقدم .

قد يقال : إنه اعتمد على الهيثمي في تخريجه .

لكن خفي على الدكتور أن ذلك لا يعني أن كلاً من الحديثين صحيح ، على أخطاء وقعت له وللدكتور سبق بيانها .

ومثله كثير ممن يتوهم من مثل هذا التخريج تصحيح الحديث ؛ وليس كذلك ، كما بينته في غير ما موضع من كتبي ، فانظر مثلاً مقدمة «صحيح الترغيب والترهيب» من المجلد الأول ؛ وقد سبق أن طبع مرتين ، وهو تحت الطبع مجدداً ، مع إضافات كثيرة وفوائد غزيرة مع بقية المجلدات ، وسيكون ذلك بين القراء قريباً ، إن شاء الله[1] .

على أن الدكتور غفل عن دلالة قوله في الحديث :

---

(١) وقد صدر - ولله الحمد - في خمسة مجلدات : ثلاثة في «الصحيح» ، واثنان في «الضعيف» . (الناشر) .

«لا تقضوا فيه برأي واحد» ؛ أنه منكر لمخالفته للإجماع العملي الذي سار عليه العلماء والقضاة من الإفتاء والقضاء برأي العالم الواحد في القرون الأولى المشهود لها بالخيرية ! والآثار في ذلك كثيرة شهيرة ، ذكر الكثيرَ الطيبَ منها الإمامُ ابن قيم الجوزية في شرحه لكتاب عمر إلى القاضي شريح في كتابه العظيم «إعلام الموقِّعين عن رب العالمين» .

بل إن الحديث هذا يبطل الاجتهاد الجماعي من حيث لا يدري الدكتور ولا يشعر ، مع أنه اشترط في غير ما موضع أن يكون أعضاء (الاجتهاد الجماعي) الذين لهم حق الترجيح مجتهدين ، ولو اجتهاداً جزئيّاً على الأقل ! انظر (ص١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٢٧) .

على أنني أرى أن هذا الشرط ـ مع كونه شرطاً أساسيّاً للاجتهاد ـ يستلزم معرفة السنة ، وتمييز صحيحها من ضعيفها كما قدمنا ، والتفقه فيها ؛ ولكن أكثر هؤلاء الدكاترة والكتّاب ـ مع الأسف ـ لا عناية عندهم بشيء من هذا .

وأضرب على ذلك مثلاً في مسألة اتفق الأئمة الأربعة وغيرهم على تحريمها ، ألا وهي الغناء وآلات الطرب ، يحضرني الآن منهم ثلاثة من المشهورين في العصر الحاضر بأنهم من العلماء :

أولهم : الشيخ محمد أبو زهرة ؛ حيث قال :

«إذا لم يكن في الغناء ما يثير الغريزة الجنسية ؛ فإننا لا نجد مُوجِباً لتحريمه» !

وثانيهم : الشيخ محمد الغزالي ـ وقد توفي قبل شهور غفر الله له ـ ؛ فإنه جرى على منوال أبي زهرة هذا ، بل وتوسَّع في ذلك كثيراً ، واستدلَّ بأحاديث ضعيفة ، وضعَّف الأحاديث الصحيحة في التحريم وغيره مما اتفق العلماء على صحتها ،

وبعضها في «الصحيحين» ؛ حتى إنه لم يَخْجل أن يصرِّح بأنه يستمع لأغاني أم كلثوم وفيروز ، لكن بنيَّةٍ حسنة !!!

ثالثهم : الشيخ يوسف القرضاوي ؛ الذي لم يتورَّع بأن يحكم على حديث البخاري في تحريم آلات الطرب بأنه موضوع ؛ تقليداً منه لابن حزم ، مع اتفاق علماء الحديث قديماً وحديثاً على تصحيحه ، والرد على ابن حزم بأدلة قوية لا مرَّد لها[1] ، هذا مع أنه يردد كثيراً في بحثه في الاجتهاد الجماعي : أن رأي الاثنين أقوى من رأي الواحد ، فما باله خالف هذا ، وأعرض عن الحجج الصحيحة ، وتبنّى تحليل ما حرّم الله على لسان رسول الله ﷺ ؟!

لذلك أقول : إن تحمُّس هؤلاء للاجتهاد الجماعي ـ وهم لا يحسنون الاجتهاد الفردي ـ سابق لأوانه ، وسيكون شرُّه أكثر من خيره !!

ولذلك ؛ فإني أنصح هؤلاء بأن يتمرَّسوا على الاجتهاد الفردي ؛ تمهيداً لما يدعون إليه من الاجتهاد الجماعي ، علماً بأن الأول أسهل من الآخر بكثير ؛ فإنهم سيجدون فيه ما قيل في المسألة ، وما استدل لكل قول فيها ، بخلاف الاجتهاد الجماعي ؛ فإنهم يصرِّحون بأن مجاله ما حدث من المسائل التي لم يتكلم فيها العلماء السابقون ؛ وذلك بدراسة الكتاب والسنة ـ على ما وصفنا ـ وأقوال السلف ؛ فإنها نبراس يستضيء به مَنْ أراد فهم الكتاب والسنة على الوجه الصحيح . ولهذا قال الإمام محمد بن الحسن ـ رحمه الله ـ :

«من كان عالماً بالكتاب والسنة ، وبقول أصحاب رسول الله ﷺ ، وبما

---

(١) وتجد الرد على هؤلاء ، وغيرهم ممن جروا على سننهم في كتابي الجديد «تحريم آلات الطرب» ؛ وقد طبع بحمد الله وتوفيقه .

استحسن فقهاء المسلمين ؛ **وسعه أن يجتهد رأيه فيما ابتلي به** ، ويقضي به ويمضيه في صلاته وصيامه وحجه ، وجميع ما أُمِرَ به ونُهي عنه ، فإذا اجتهد ونظر وقاس على ما أشبه ولم يَأْلُ ، وسعه العمل بذلك ، **وإن أخطأ الذي ينبغي أن يقول به**» ؛ كما في «إعلام الموقعين» (١/٧٥) .

ونحوه قول الإمام الشافعي :

«ولا يكون لأحد أن يقيس حتى يكون عالماً بما مضى قَبْلُ من السنن وأقاويل السلف ، وإجماع الناس واختلافهم» . نقله الدكتور عبدالمجيد (ص٧٢) عن الشافعي في «الرسالة» .

وقد صرَّح الدكتور تحت عنوان : (شروط عضو الاجتهاد الجماعي) (ص٧٣) ؛ واستنكر الرأي الذي ذهب القائل به إلى عدم اشتراط شروط الاجتهاد في أعضاء الاجتهاد الجماعي ؛ فقال :

«إذ كيف يجتهد وينظر في الأدلة ويستنبط الأحكام مَنْ ليس مجتهداً؟!» ! قال :

«وقد أشار الشيخ عبدالوهاب خلاف إلى هذا ؛ فقال : ولا يسوغ الاجتهاد بالرأي لجماعة ؛ إلا إذا توفَّرت في كل فرد من أفرادها شرائط الاجتهاد ومؤهلاته» .

وختاماً أقول : لقد كرروا الشكوى من الاجتهادات الفردية ، التي يقوم بها من ليس أهلاً للاجتهاد ، وهم على حق في ذلك ، وقد قدمت بعض الأمثلة في ذلك قريباً ، كما أنهم أبدوا تخوّفهم من مثل ذلك أن يقع في الاجتهاد الجماعي ، بل لقد أبدى بعضهم خوفه من تسلُّط بعض الدول الإسلامية ، أو سلطات كبرى على «المجمع» وتعيين أعضائه ، بل ذكر أن شيئاً من ذلك وقع في بعض المجامع الفقهية ، وهي اليوم ثلاثة :

١ ـ مجمع البحوث الإسلامية ؛ بالقاهرة .

٢ ـ مجمع الفقه الإسلامي ؛ بمكة المكرمة .

٣ ـ مجمع الفقه الإسلامي ؛ بِجُدَّةَ .

فقال الدكتور عبدالمجيد في أحد هذه المجامع (ص١٤٠) :

«إلا أن الشيخ مصطفى الزرقا يرى أن هذا المجمع «لا تدل قرائن الحال على جدّيته في تنفيذ الفكرة على الصورة الصحيحة المنشودة» .

ويعيب الدكتور توفيق الشاوي على هذا المجمع : أن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي احتفظت لها بسلطات كبرى على المجمع وتعيين أعضائه ، وحصرت حق المجمع في أن لا يعين أو يختار من أعضائه إلا فيما لا يزيد عن ربع عدد الأعضاء الذين يمثّلون دولهم ، وهذا جعل المراقبين يعتقدون أن الدول الأعضاء تحرص على فرض سيطرتها على المجمع ، وتوجيه قراراته لصالح سياساتها ، من خلال جعل الأعضاء المُعَيَّنين من قِبَلِها يُصْدِرون ما تُملي عليهم تلك الدول . . . وكان ينبغي أن يتم اختيار الأعضاء عبر لجنة تحضيرية من العلماء يمثّلون كل الدول ، ولا يخضعون لأي نظام سياسي» !!

وهذا الذي خافوه إذا توحّدت هذه المجامع ـ كما يريدون ـ سيقع فيه من الضرر أكثر مما وقع من بعض الاجتهادات الفردية ، ذلك ؛ لأن هذه الاجتهادات لا تصبح قانوناً عامّاً بالنسبة لكافة المسلمين ، كما يريد دعاة الاجتهاد الجماعي أن يجعلوه قانوناً عامّاً !!

وليت شِعري ؛ ما الذي يشجِّع هؤلاء على الدعوة إلى إقامة مؤتمر الاجتهاد الجماعي وفرضه على الحكومات الإسلامية ، وهم يعلمون أن أكثرها قد عطّلت

نصوصاً كثيرة ليست من مواطن النزاع؟! هذه النصوص التي تعنى بإقامة الحدود الشرعية على القاتل والزاني ونحو ذلك ، فعطَّلوا صراحةً قولهُ تعالى :

﴿ولَكُمْ في القِصاصِ حَياةٌ يا أُولي الألباب﴾ ! فهل يظنُّون أن مؤتمرهم سيكون له من الواقع في نفوس هؤلاء المعطِّلين أكثر من نصوص القرآن الكريم؟! وصدق الله العظيم إذ يقول :

﴿إنَّ اللهَ لا يُغَيِّرُ ما بِقَومٍ حتى يُغَيِّروا ما بِأَنْفُسِهم﴾ ؛ سواء كانوا حكاماً أو محكومين !!

ثم هل يملك هؤلاء الدعاة أن لا يَحْضُرَ مؤتمرهم بعضُ الرافضة والإباضية والخوارج ، وغيرهم ممن يسعى حثيثاً إلى تغيير الأحكام الشرعية ، وجعلها متوائمة مع الحضارة الغربية التي غزت قلوبهم؟! والله المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله !

٤٨٥٥ - (الحَزْمُ ؛ تَسْتَشِيرُ أَهْلَ الرَّأْيِ ثُمَّ تُطِيعُهم) .

ضعيف . رواه الحَرْبِيُّ في «الغريب» (٢/٨٩/٥) عن عبدالرحمن بن أبي بكر عن يوسف بن يعقوب عن أبي الصباح :

أن رجلاً سأل النبي ﷺ : ما الحزم؟ قال : «تستشير . . .» .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ أبو الصباح : لم أعرفه .

وكذا يوسف بن يعقوب .

وعبدالرحمن بن أبي بكر ؛ لعله ابن عبيد الله بن أبي مُلَيْكَةَ ، وهو ضعيف .

ورواه ابن وهب في «الجامع» (ص٤٦) : حدثني إبراهيم بن نَشِيطٍ عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين قال :

سئل رسول الله ﷺ عن الحزم؟ فقال :

«تستشير الرجل ذا الرأي ، ثم تمضي إلى ما أمرك به» .

وأخرجه البيهقي (١١٢/١٠) من طريق أبي داود في «مراسيله» عن ثور بن يزيد عن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي حسين به .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ، لكنه معضل أو مرسل ؛ فإن ابن أبي حسين هذا - وهو المكي النَّوْفَلِيُّ - تابعي صغير ، روى عن أبي الطُّفَيْلِ ، ونافع بن جُبَيْرٍ ، وغيرهما من التابعين .

ولثور فيه إسناد آخر ؛ يرويه الُمعَافى بن عمران عنه عن خالد بن مَعْدَان قال :

قال رجل : يا رسول الله ! ما الحزم؟ . . . الحديث .

أخرجه البيهقي أيضاً من طريق أبي داود في «المراسيل» .

قلت : وإسناده شامي مرسل ، ورجاله ثقات .

وقد روي الحديث عن علي بن أبي طالب قال :

سئل رسول الله ﷺ عن العزم؟ قال :

«مشاورة أهل الرأي ؛ ثم اتباعهم» .

رواه ابن مردويه ؛ يعني في «التفسير» ؛ كما في «الدر المنثور» للسيوطي (٩٠/٢) ؛ تبعاً لابن كثير في «تفسيره» (٤٢٠/١) ، وسكتا عن إسناده ؛ وما أراه يصح ، وليتهما ساقاه لننظر فيه ، ونكشف عن علته !

والحديث دليل لمن يقول اليوم بأن الشورى ملزمة للأمير بالأخذ بما أشاروا عليه : ويقول آخرون بأنها مُعْلِمَةٌ فقط ، وهو الذي نراه موافقاً لما كان عليه السلف :

فروى البيهقي (١١٢/١٠) عن زيد بن حُبَاب عن **عمر بن عثمان بن عبدالله ابن سعيد** ـ وكان اسمه الصرم ، فسماه رسول الله ﷺ سعيداً ـ قال : حدثني جدي قال :

كان عثمان رضي الله عنه إذا جلس على المقاعد ؛ جاءه الخصمان فقال لأحدهما : اذهب ادع عليّاً ، وقال للآخر : اذهب فادع طلحة والزبير ، ونفراً من أصحاب النبي ﷺ ، ثم يقول لهما : تكلما . ثم يقبل على القوم فيقول : ما تقولون؟ فإن قالوا ما يوافق رأيه أمضاه ، وإلا ؛ نظر فيه بعد ، فيقومان وقد سلَّما .

وعمر هذا ؛ أورده ابن أبي حاتم (١٢٤/١/٣) ؛ إلا أنه سمى جده الأدنى : (عبدالرحمن) فقال :

«روى عن أبيه . روى عنه زيد بن الحباب ، ونسبه فقال : ثنا **عمر بن عثمان ابن عبدالرحمن** بن سعيد المخزومي» ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وفيه **الليث بن هارون أبو عُتْبَةَ العُكْلِيُّ** ؛ الراوي عن زيد بن حباب ، ولم أجد له ترجمة الآن .

ثم روى البيهقي تحت : «باب : ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي ؛ فإنه غير جائز له أن يقلد أحداً من أهل دهره ؛ ولا أن يحكم أو يفتي بالاستحسان» ؛ روى (١١٥/١٠) عن مَسْلَمَةَ بن مَخْلَدٍ :

أنه قام على زيد بن ثابت فقال : ابنَ عَمّ ! أُكْرِهنا على القضاء؟ فقال زيد : اقْضِ بكتاب الله عز وجل ؛ فإن لم يكن في كتاب الله ؛ ففي سنة رسول الله ﷺ ، فإن لم يكن في سنة النبي ﷺ ؛ فادع أهل الرأي ثم اجتهد ، **واختر لنفسك** ولا حرج .

وإسناده صحيح .

ولا ينافي هذا ما رواه في الباب نفسه ـ بإسناد صحيح أيضاً ـ عن عمر :

أنه كان إذا أعياه الأمر أن يجد في القرآن والسنة ؛ نظر هل كان لأبي بكر رضي الله عنه فيه قضاء ، فإن وجد أبا بكر رضي الله عنه قد قضى فيه بقضاء ؛ قضى به ؛ وإلا دعا رؤوس المسلمين وعلماءهم فاستشارهم ، فإذا اجتمعوا على الأمر قضى بينهم .

فإنه محمول على أنه حصلت له القناعة بإجماعهم أو بقضاء أبي بكر ، لا أنه حكم بخلاف اجتهاده ؛ فإن هذا غير جائز ؛ كما أشار إلى ذلك البيهقي في ترجمته بالباب .

وعلى ذلك يحمل أيضاً متابعة النبي ﷺ ناساً من أصحابه رأوا الخروج لقتال المشركين بأحد ، وكان رأيه ﷺ أن يقيم بالمدينة فيقاتلهم فيها ، فرأى ﷺ أن الحكمة تقتضي متابعتهم على رأيهم ، ومن الدليل على ذلك أنهم لما ندموا وقالوا : يا رسول الله ! أقم فالرأي رأيك ! خالفهم ولم يتابعهم على قولهم وخرج .

والقصة معروفة في كتب السيرة ، وراجع لها ـ إن شئت ـ «البداية» (٤/١١) .

٤٨٥٦ ـ (إنّا لنَكْشِرُ في وُجوهِ أَقْوامٍ ونَضْحَكُ إلَيْهِم ، وإنَّ قُلوبَنا لَتَلْعَنُهم) .

ليس بحديث[1] . وبيَّض له العجلوني (٦٢٥) ، وإنما هو من قول أبي الدرداء موقوفاً عليه ، وعلقه البخاري بصيغة التمريض فقال ـ في « باب المداراة مع الناس» من «كتاب الأدب» ـ :

---

(١) تقدم (٢١٦) ! (الناشر) .

«ويُذكَرُ عن أبي الدرداء : إنا . . .» ؛ فذكره دون قوله : «ونضحك إليهم» .

وقال الحافظ في «الفتح» (١٠/٤٣٨) :

«وصله ابن أبي الدنيا ، وإبراهيم الحربي في «غريب الحديث» ، والدِّيْنَوَرِيُّ في «المجالسة» من طريق أبي الزَّاهِريَّة عن جُبَيْرِ بن نُفَيْرٍ عن أبي الدرداء فذكر مثله ؛ وزاد :

«ونضحك إليهم» ، وذكره بلفظ اللعن . ولم يذكر الدِّينَوَري في إسناده جبير بن نفير . ورُوِّيناه في «فوائد أبي بكر بن المقري» من طريق كامل أبي العلاء . عن أبي صالح عن أبي الدرداء قال : إنا لنَكْشِرُ أقواماً . . . فذكره مثله ؛ وهو منقطع . وأخرجه أبو نعيم في «الحلية» من طريق خلف بن حوشب قال : قال أبو الدرداء . . . فذكر اللفظ المعلق سواءً ، وهو منقطع أيضاً . والكَشر ـ بالشين المعجمة وفتح أوله ـ ظهور الأسنان ، وأكثر ما يطلق عند الضحك ، والاسم الكِشرة ؛ كالعِشرة» .

قلت : الطريق الأولى ؛ أخرجها أيضاً أبو الشيخ في «طبقات الأصبهانيين» (ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣ ـ مخطوطة الظاهرية) من طريق الأحوص بن حكيم عن أبي الزاهرية به . وهو في «الحلية» (١/٢٢٢) موقوفاً كما ذكره الحافظ .

وأوهم السخاوي في «المقاصد» (ص٩٩) أنه مرفوع ، فقال :

«حديث : «إنا لنكشر . . .» ؛ وهو في ترجمة (أبي الدرداء) من «الحلية» . . .» !

والعجلوني أورده بلفظ : «إنا لنبشّ . . .» .

وأورده الميداني في «مجمع الأمثال» (١/٥٩/٢٧٤) باللفظ الأول ، فعلق عليه محققه محمد محيي الدين بقوله :

«كذا ! وأظنه : إنا لنبشّ» !!

٤٨٥٧ ـ (تَياسَروا في الصَّداق ؛ إنَّ الرَّجُلَ يُعْطي المرأةَ حَتى يبقى ذلكَ في نفسهِ علَيها حَسِيكةً ، وحتَى يَقُولَ : ما جِئْتك حتى سُقْتُ إليك علقَ القِرْبَةِ)[1] .

ضعيف . أخرجه عبدالرزاق في «المصنف» (٦/١٧٤/١٠٣٩٨) : أخبرنا ابن جريج قال : حدثني ابن أبي الحسين أن النبي ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، ورجاله ثقات رجال الشيخين ، ولكنه معضل أو مرسل ؛ فإن ابن أبي الحسين ـ واسمه عبدالله بن عبدالرحمن المكي ـ مشهور بالرواية عن التابعين ؛ أمثال نافع بن جبير بن مطعم ومجاهد وعكرمة وغيرهم ، ولم يذكروا له رواية عن أحد من الصحابة ؛ سوى أبي الطفيل عامر بن واثلة ، وهو من صغارهم ، ولد عام أحد ، وهو آخر من مات من الصحابة .

٤٨٥٨ ـ (لَمَا نَزلَ عَلَيْهِ الوَحْيُ بـ (حِراء) ؛ مَكَثَ أَياماً لا يَرى جِبْرِيلَ ، فَحَزِنَ حُزناً شديداً ، حتى كانَ يَغْدُو إلى ثَبير مَرةً ، وإلى حِراءٍ مرةً ، يريدُ أَنْ يُلْقِيَ نَفْسَهُ منْهُ ، فَبَينا رسول الله ﷺ كذلكَ عامداً لبَعْض تلكَ الجبالِ ؛ إلى أنْ سَمعَ صَوتاً منَ السماءِ ، فوقفَ رسولُ الله ﷺ صَعِقاً للصَّوْتِ ، ثمَّ رفعَ رأسَهُ فإذا جِبْرِيلُ على كُرسيٍّ بينَ السماءِ والأَرضِ مُتَرَبِّعاً عليهِ يقولُ : يا مُحَمَّدُ ! أنتَ رسولُ الله ﷺ حَقّاً ، وأنا جِبْـرِيلُ . قـال : فـانصرفَ رسولُ الله ﷺ وقـدْ أقـرَّ اللهُ عَـيْنَهُ ، وربَطَ

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «كلفت إليك علقَ القِرْبة : عبد ١٠٣٩٩» ! يشير إلى أنه ورد موقوفاً على عمر : عند عبدالرزاق بالرقم المذكور . (الناشر) .

جَأْشَهُ . ثمَّ تَتابَعَ الوَحْيُ بَعْدُ وحَمِيَ)[1] .

باطل . أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (١٩٦/١) : أخبرنا محمد بن عمر قال : حدثني إبراهيم بن محمد بن أبي موسى عن داود بن الحُصَيْنِ عن أبي غَطَفَانَ بنِ طَرِيفٍ عن ابن عباس :

أن رسول الله ﷺ لما نزل عليه . . .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته : إما محمد بن عمر - وهو الواقدي - ؛ فإنه متهم بالوضع . وقال الحافظ في «التقريب» :

«متروك مع سعة علمه» . وقد تقدمت كلمات الأئمة فيه أكثر من مرة .

وإما إبراهيم بن محمد بن أبي موسى - وهو ابن أبي يحيى ، واسمه سمعان الأسلمي مولاهم أبو إسحاق المدني - ، وهو متروك أيضاً مثل الواقدي أو أشد ؛ قال فيه الحافظ أيضاً :

«متروك» .

وحكى في «التهذيب» أقوال الأئمة الطاعنين فيه ، وهي تكاد تكون مجمعة على تكذيبه ، ومنها قول الحربي :

«رغب المحدثون عن حديثه ، وروى عنه الواقدي ما يشبه الوضع ، ولكن الواقدي تالف» .

وقوله في الإسناد : «ابن أبي موسى» أظنه محرفاً من «ابن أبي يحيى» .

ويحتمل أنه من تدليس الواقدي نفسه ؛ فقد دلَّس بغير ذلك ، قال عبدالغني ابن سعيد المصري :

---

(١) تقدم الحديث برقم (١٠٥٢) ، وما هنا فيه فوائد زوائد . (الناشر) .

«هــو إبراهيم بن محـمـد بن أبي عطاء الذي حـدث عنه ابن جـريج ، وهو عبدالوهاب الذي يحدث عنه مروان بن معاوية ، وهو أبو الذئب الذي يحـدث عنه ابن جريج» .

واعلم أن هذه القصة الباطلة قد وقعت في حديث عائشة في حكايتها رضي الله عنهـا قـصـة بَدْء نـزول الوحـي على النبي ﷺ ، مُدْرجـةً فـيـه عند بعض مخـرجـيـه ، ووقعت في «صحيح البخاري» عن الزهري بلاغاً ؛ فقد أخرجه (١٣/٢٩٧ ـ ٣٠٣) من طريق عُقَيْلٍ ومَعْمَرٍ عن ابن شهاب الزهري عن عروة عنها ؛ وجاء في آخر الحديث :

«وفتَرَ الوحي فترةً ؛ حتى حزن النبي ﷺ ـ فيمـا بلغنا ـ حُزناً غَدا منه مراراً كي يتردى من رؤوس شواهق الجبال . . .» الحديث نحو رواية الواقدي .

وظاهر سياق الحديث في «البخاري» أن هذه الزيادة من رواية عقيل ومعمر كليهما ! لكن حقق الحافظ أنها خاصة برواية معمر ؛ بدليل أن البخاري قد ساق في أول «الصحيح» رواية عقيل ، وليس فيها هذه الزيادة .

وأقوى منه : أن طريق عـقـيل أخـرجـهـا أبو نعيم في «مستخرجه» من طريق يحيى بن بكير ـ شيخ البخاري في أول الكتاب ـ بدونها ، وأخرجه مقروناً ـ كما هنا ـ برواية معمر ، وبيَّنَ أن اللفظ لمعمر .

وكذلك صرَّح الإسماعيلي أن الزيادة في رواية معمر .

وأخـرجـه أحـمـد ، ومـسلم ، والإسـمـاعـيلي ، وأبو نعـيـم من طريق جـمع من أصحاب الليث بدونها . قال الحافظ :

«ثم إن القـائل : «فـيـمـا بلغنا» هو الزهري ، ومعنى الكلام : أن في جـملة مـا وصل إلـينا من خـبـر رسـول الله ﷺ في هذه القـصـة ، وهو من بـلاغـات الزهري ،

وليس موصولاً . ووقع عند ابن مردويه في «التفسير» من طريق محمد بن كثير عن معمر بإسقاط قوله : «فيما بلغنا» ، ولفظه : «فترةً حزن النبي ﷺ منها حزناً غَدا منه . . .» إلى آخره ، فصار كله مدرجاً على رواية الزهري عن عروة عن عائشة . والأول هو المعتمد» .

قلت : يعني : أنه ليس بموصول ، ويؤيده أمران :

الأول : أن محمد بن كثير هذا ضعيف ؛ لسوء حفظه ـ وهو الصنعاني المِصِّيصِيُّ ـ ؛ قال الحافظ :

«صدوق كثير الغلط» .

وليس هو محمد بن كثير العبدي البصري ؛ فإنه ثقة .

والآخر : أنه مخالف لرواية عبدالرزاق : حدثنا معمر . . . التي ميَّزت آخر الحديث عن أوله ، فجعلته من بلاغات الزهري .

كذلك رواه البخاري من طريق عبدالله بن محمد : حدثنا عبدالرزاق . . . .

وكذلك رواه الإمام أحمد (٦/٢٣٢ ـ ٢٣٣) : ثنا عبدالرزاق به .

ورواه مسلم في «صحيحه» (١/٩٨) عقب رواية يونس عن ابن شهاب به دون البلاغ ، ثم قال : وحدثني محمد بن رافع : حدثنا عبدالرزاق . . . وساق الحديث بمثل حديث يونس ، مع بيان بعض الفوارق اليسيرة بين حديث يونس ومعمر ، ولم يسق الزيادة . ولولا أنها معلولة عنده بالانقطاع ؛ لما استجاز السكوت عنها وعدم ذكرها ؛ تفريقاً بين الروايتين أو الحديثين ، مع أنه قد بيَّن من الفوارق بينهما ما هو أيسر من ذلك بكثير ! فدلَّ هذا كله على وهم محمد بن كثير الصنعاني في وصله لهذه الزيادة ، وثبت ضعفها .

ومما يؤكّد ذلك: أن عبدالرزاق قد توبع على إسناده مرسلاً، فقال ابن جرير في «تاريخه» (٢/٣٠٥ ـ دار المعارف): حدثنا محمد بن عبدالأعلى قال: حدثنا ابن ثور عن معمر عن الزهري قال:

فَتَر الوحي عن رسول الله ﷺ فترة، فحزن حزناً شديداً، جعل يغدو إلى رؤوس شواهق الجبال ليتردّى منها . . . الحديث.

وابن ثور: اسمه محمد أبو عبدالله العابد، وهو ثقة.

فثبت بذلك يقيناً وهَمُ محمد بن كثير الصنعاني في وصلهِ إيَّاها.

فإن قيل: فقد تابعه **النعمان بن راشد** فقال: عن الزهري عن عروة عن عائشة به نحوه. أخرجه الطبري (٢/٢٩٨ ـ ٢٩٩)؟!

فأقول: إن حال النعمان هذا مثل حال الصنعاني في الضعف وسوء الحفظ؛ فقال البخاري:

«في حديثه وهَمٌ كثير». وفي «التقريب»:

«صدوق سيئ الحفظ».

قلت: وفي حديثه هذا نفسه ما يدلُّ على سوء حفظه؛ ففيه ما نصُّه:

«ثم دخلتُ على خديجة فقلت: زملوني زملوني. حتى ذهب عني الرَّوْعُ، ثم أتاني فقال: يا محمد! أنت رسول الله ـ قال: ـ فلقد هممت أن أطرح نفسي من حَالِقٍ من جبل، فتبدى لي حين هممت بذلك، فقال: يا محمد! أنا جبريل وأنت رسول الله. ثم قال: اقرأ. قلت: ما أقرأ؟ قال: فأخذني فغتّني ثلاث مرات؛ حتى بلغ مني الجَهْدَ، ثم قال: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ فقرأتُ . . .» الحديث!!

قلت : فجعل النعمان هذا الأمر بالقراءة بعد قصة الهمّ المذكور ، وهذا منكر مخالف لجميع الرواة الذين رووا الأمر دونها ، فذكروه في أول حديث بَدْء الوحي ، والذين رووها معه مرسلة أو موصولةً ؛ فذكروها بعده .

ومن ذلك : ما أخرجه ابن جرير أيضاً (٢/٣٠٠ ـ ٣٠١) قال : حدثنا **ابن حُمَيْدٍ** قال : حدثنا **سَلَمَةُ** عن محمد بن إسحاق قال : حدثني **وَهْبُ** بن **كَيْسَانَ** مولى آل الزبير قال :

سمعت عبدالله بن الزبير وهو يقول لعُبَيْدِ بن عُمَيْرِ بن قتادة الليثي : حدثنا يا عبيدُ ! كيف كان بدء ما ابتدئ به رسول الله ﷺ من النبوة حين جاء جبريل عليه السلام؟

قلت . . . فذكر الحديث ، وفيه ـ بعد الأمر المشار إليه ـ :

قال : «فقرأته . قال : ثم انتهى ، ثم انصرف عني ، **وهببت من نومي** ، وكأنما كتب في قلبي كتاباً . [قال : ولم يكن من خلق الله أحد أبغض إليّ من شاعر أو مجنون ، كنت لا أطيق أن أنظر إليهما ! قال : قلت : إن الأبعد ـ يعني : نفسه ـ لشاعر أو مجنون؟! لا تحدث بها عني قريش أبداً ، لأعمدن إلى حالق من الجبل فلأطرحن نفسي منه ، فلأقتلنها فلأستريحن] . قال : فخرجت أريد ذلك ، حتى إذا كنت في وسط الجبل ؛ سمعت صوتاً من السماء . . .» الحديث .

ولكن هذا الإسناد مما لا يُفْرَح به ، لا سيما مع مخالفته لما تقدم من روايات الثقات ؛ وفيه علل :

الأولى : الإرسال ؛ فإن عبيد بن عمير ليس صحابيّاً ، وإنما هو من كبار التابعين ، ولد في عهد النبي ﷺ .

الثانية : سلمة ـ وهو ابن الفضل الأَبْرَشُ ـ ؛ قال الحافظ :

«صدوق كثير الخطأ» .

قلت : ومع ذلك ؛ فقد خالفه زياد بن عبدالله البَكَّائِيُّ ؛ وهو راوي كتاب «السيرة» عن ابن إسحاق ، ومن طريقه رواه ابن هشام ، وقال فيه الحافظ :

«صدوق ثَبْت في المغازي» .

وقد أخرج ابن هشام هذا الحديث في «السيرة» (٢٥٢/١ ـ ٢٥٣) عنه عن ابن إسحاق به ؛ دون الزيادة التي وضعتها بين المعكوفتين [ ] ، وفيها قصة الهمّ المنكرة .

فمن المحتمل أن يكون الأبرش تفرَّد بها دون البَكَّائي ، فتكون منكرة من جهة أخرى ؛ وهي مخالفته للبكائي ؛ فإنه دونه في ابن إسحاق ؛ كما يشير إلى ذلك قول الحافظ المتقدم فيهما .

ومن المحتمل أن يكون ابن هشام نفسه أسقطها من الكتاب ؛ لنكارة معناها ، ومنافاتها لعصمة النبي ﷺ ؛ فقد أشار في مقدمة كتابه إلى أنه قد فعل شيئاً من ذلك ، فقال (٤/١) :

« . . وتاركٌ ذِكْرَ بعض ما ذكره ابن إسحاق في هذا الكتاب ؛ مما ليس لرسول الله ﷺ فيه ذكر . . . وأشياء بعضها يَشْنُعُ الحديث به . . .» .

وهذا كلُّه يقال على احتمال سلامته من العلة التالية ؛ وهي :

الثالثة : ابن حميد ـ واسمه محمد الرازي ـ ؛ وهو ضعيف جدّاً ، كذبه جماعة من الأئمة ، منهم أبو زرعة الرازي .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيفٌ إسناداً ، منكرٌ متناً ، لا يطمئن القلب المؤمن لتصديق هؤلاء الضعفاء فيما نسبوا إلى رسول الله ﷺ من الهمِّ بقتل نفسه

بالتردِّي من الجبل ، وهو القائل ـ فيما صحَّ عنه ـ :

«مَنْ تَردَّى من جبل فقتل نفسه ؛ فهو في نار جهنم يتردَّى فيها خالداً مخلداً فيها أبداً» . متفق عليه : «الترغيب» (٣/٢٠٥) .

لا سيّما وأولئك الضعفاء قد خالفوا الحفّاظ الثقات الذين أرسلوه .

وما أشبه هذا المرسل في النكارة بقصة الغرانيق التي رواها بعض الثقات أيضاً مرسلاً ووصلها بعض الضعفاء ، كما بيَّنته في رسالة لي مطبوعة بعنوان : «نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق» ، فراجعها تجد فيها ـ كما في هذا الحديث ـ شاهداً قويّاً على ما ذهب إليه المحدِّثون : من أن الحديث المرسل من قسم الحديث الضعيف ؛ خلافاً للحنفية ؛ لا سيما بعض المتأخرين منهم الذين ذهبوا إلى الاحتجاج بمرسل الثقة ولو كان المرسل من القرن الثالث !

بل غلا أحدهم من المعاصرين فقال : ولو من القرن الرابع[1] ! وإذن ؛ فعلى جهود المحدثين وأسانيدهم السلام !

هذا ؛ ولقد كان الباعث على كتابة هذا التخريج والتحقيق : أنني كنت علَّقْتُ في كتابي «مختصر صحيح البخاري» ـ يسَّرَ الله تمام طبعه ـ (١/٥) على هذه الزيادة بكلمة وجيزة ؛ خلاصتها أنها ليست على شرط «الصحيح» ؛ لأنها من بلاغات الزهري . ثم حكيت ذلك في صدَدِ بيان مزايا المختصر المذكور ؛ في بعض المجالس العلمية في المدينة النبوية في طريقي إلى الحج أو العمرة سنة (١٣٩٤) ، وفي عمرتي في منتصف محرم هذه السنة (١٣٩٥) ، وفي مجلس من تلك

---

(١) انظر «قواعد في علوم الحديث» للشيخ التهانوي (ص١٣٨ - ١٦٤ ، ٤٥٠) ، وراجعه ؛ فإنك ستجد فيه العجب العجاب من المخالفة لما عليه المحدِّثون !

المجالس ذكَّرني أحد طلاب الجامعة الإسلامية الأذكياء المجتهدين ـ ممن أرجو له مستقبلاً زاهراً في هذا العلم الشريف ؛ إذا تابع دراسته الخاصة ولم تَشْغَلْهُ عنها الصوارف الدنيوية ـ أن الحافظ ابن حجر ذكر في «الفتح» : أن ابن مردويه روى زيادة بلاغ الزهري موصولاً ، وذكر له شاهداً من حديث ابن عباس من رواية ابن سعد؟ فوعدته النظر في ذلك ؛ وها أنا قد فعلت ، وأرجو أن أكون قد وفقت للصواب بإذن الله تعالى .

وإن في ذلك لعبرة بالغة لكلِّ باحث محقق ؛ فإن من المشهور عند المتأخرين : أن الحديث إذا سكت عنه الحافظ في «الفتح» فهو في مرتبة الحسن على الأقل ، واغترَّ بذلك كثيرون ، وبعضهم جعله قاعدة نبَّهَ عليها في مؤلَّفٍ له ، بل وألْحَق به ما سكتَ عنه الحافظ في «التلخيص» أيضاً !!

وكل ذلك توسُّع غير محمود ؛ فإن الواقع يشهد أن ذلك ليس مطَّرداً في «الفتح» ؛ بله غيره ، فهذا هو المثال بين يديك ؛ فقد سكت فيه على هذا الحديث الباطل ، وفيه متهمان بالكذب عند أئمة الحديث ، متروكان عند الحافظ نفسه ! وقد سبق له مثال آخر ـ وهو الحديث (٣٨٩٨) ـ ، وقد أشرتُ إليه في التعليق على «مختصر البخاري» (١/٢٧٧) ؛ يسَّر اللهُ إتمام طبعه . آمين .

٤٨٥٩ ـ (لا تَهْدِمُوا الآطامَ ؛ فإنَّها زِينَةُ المدينَةِ) .

منكر . أخرجه الطحاوي في «شرح المعاني» (٢/٣١٢ و٤/١٩٤) ، وابن عدي في «الكامل» (ق٢١٣/٢) عن عبدالله بن نافع عن أبيه عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره . وقال ابن عدي :

«عبدالله بن نافع ممن يكتب حديثه ، وإن كان غيره يخالفه فيه» .

قلت : فأشار ابن عدي إلى أنه ضعيف ، وهو مما أجمع عليه الأئمة ، بل ضعَّفه بعضهم جداً ؛ فقال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال النسائي :

«متروك الحديث» .

وتابعه على الشطر الأول : **عبدالله بن عمر العمري** عن نافع به .

أخرجه البزار (١١٨٩ ـ كشف) ، والطحاوي . وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣٠١/٣) :

«رواه البزار عن **الحسن بن يحيى** ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله رجال (الصحيح)» ! وقال الحافظ في «زوائد البزار» ـ عقب الحديث ـ :

«قلت : إسناده حسن» !

كذا قالا ! وفيه نظر من وجهين :

الأول : أن عبدالله بن عمر العمري ضعيف ؛ كما جزم به الحافظ في «التقريب» .

وساق له الذهبي في ترجمته أحاديث مما أنكر عليه ، قال في أحدها :

«وهو حديث منكر جداً» .

ولعلَّ الهيثمي توهَّم أنه عبيدالله بن عمر العمري المصغَّر ، وهو أخو عبدالله بن عمر العمري المكبَّر ؛ فإنه ثقة من رجال الشيخين ، وليس كذلك ! ويدل عليه شيئان :

١ ـ أنه جاء مسمى عند البزار بـ (عبدالله بن عمر) مكبَّراً . وعند الطحاوي منسوباً إلى العمري ، وهو المكبَّر عند الإطلاق .

ومن المحتمل أن يكون وقع في نسخة الهيثمي من «مسند البزار» : «عبيدالله ابن عمر» مصغراً ؛ فإن كان كذلك فهي نسخة غير معتمدة ؛ كما قد يشعر بذلك اقتصار الحافظ على تحسينه .

٢ ـ النظر في الرواة عنه ، وهم : وهب بن جرير ، وإسحاق بن محمد الفَرْوِيُّ : عند الطحاوي ، وقد ذكرهما المزِّي في الرواة عن عبدالله المكبَّر دون أخيه المصغَّر ، فتعيَّن أنه المكبَّر الضعيف .

الثاني : أن في إسناد البزار : **محمد بن سنان** ؛ هكذا غير منسوب ، وهو عندي أبو بكر القَزَّاز البصري ، وقد جزم الحافظ أيضاً بضعفه في «التقريب» ، بل كذَّبه بضعهم كما حكاه في «التهذيب» ، فكيف يحسّن إسناده ، ويقول الهيثمي : إنه من رجال «الصحيح»؟!

وغالب الظن أنهما توهّما أنه محمد بن سنان الباهلي المعروف بـ (العَوَقِيِّ) ؛ فإنه من رجال البخاري ، ولكنه ليس به فيما يترجح عندي ؛ فإنه عند البزار من روايته عن الحسن بن يحيى عن محمد بن سنان عن عبدالله بن عمر .

هكذا وقع إسناده في «زوائد البزار» من النسخة المصورة عندي ، وهي نسخة سيئة ، والغالب أن فيه سقطاً من بعض النساخ ؛ فإن محمد بن سنان سواء كان هو القزاز الضعيف ، أو الباهلي الثقة ؛ ليس في طبقة من يروي عن العمري ، ولكني وجدت في ترجمة الأول منهما من «تهذيب المزِّي» أنه روى عن وهب بن جرير ، فألقي في النفس أن وهباً هذا هو الساقط من الإسناد بين محمد بن سنان والعمري ، وعليه يكون مدار طريق البزار وإحدى طريقي الطحاوي على وهب بن جرير ، وهو يرويه عن العمري الضعيف ، فهو علَّة هذه الطريق .

وجملة القول ؛ أن الحديث بتمامه منكر .

وأما شطره الأول ؛ فمن الممكن تحسينه بمجموع الطريقين الضعيفين عن نافع ، ولعل هذا هو وجه سكوت الحافظ على الحديث في «الفتح» (٤/٧١) وتحسينه إياه فيما تقدم ؛ وإلا فإني استبعد جداً أن يحسِّن إسناداً تفرد به العمري الذي جزم هو نفسه بتضعيفه كما تقدم ، فضلاً عن غيره ! والله أعلم .

على أنه يَرِدُ على سكوته في «الفتح» : أنه أورده بتمامه من رواية الطحاوي الأولى المنكرة ، فلا وجه للسكوت عليه ، بل هو خطأ بيِّن ، يترتب عليه ردّ الأحاديث الصحيحة المحرِّمة لقطع شجر المدينة وصيد صيدها ؛ وهي من حديث سعد بن أبي وقاص ، وجابر بن عبدالله : في «صحيح مسلم» ، وعبدالرحمن بن عوف ، وزيد بن ثابت ، وأبي هريرة ؛ وقد خرجها كلَّها الطحاويُّ ، ثم تأولها كلها بقوله :

«ليس فيها أنه جعله كحرمة صيد مكة ولا كحرمة شجرها ، ولكنه أراد بذلك بقاء زينة المدينة ؛ ليستطيبوها ويألفوها» !! ثم ساق الحديث مستدلاً به على ما ذكره من التعليل المنكر ، مع ما فيه من المخالفة الصريحة للأحاديث المذكورة ، ولمثل قوله ﷺ :

«إن إبراهيم حرَّم مكة ، ودعا لأهلها ، وإني حرَّمت المدينة كما حرَّم إبراهيم مكة . . .» الحديث متفق عليه .

وانتهى إلى أن صيد المدينة وشجرها كصيد سائر البلدان وشجرها غير مكة . وقال :

«وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ، رحمة الله عليهم أجمعين» !!

قلت : وهذا كله بفضل هذا الحديث المنكر المخالف بزعمهم لتلك الأحاديث الصحيحة ! ومع ذلك سكت عنه الحافظ عفا الله عنا وعنه !

ثم جاء من بعده الكوثري المشهور بتعصُّبه لحنفيته ، فسعى وراء الطحاوي في الاستدلال بهذا الحديث المنكر على ما ذهب إليه من التأويل وزاد ـ ضِغثاً على إبّالة ـ ، فقال في «النكت الطريفة» (ص١٠٩) :

«وقد أخرج البزار في «مسنده» حديث نهيه ﷺ عن هدم آطام المدينة ، وقوله : «إنها زينة المدينة» . فيكون المنع من قطع شجرها وأخذ صيدها ؛ لمجرد استبقاء زينة المدينة ليستطيبوها ويألفوها» !

وقد علمت ـ من تحقيقنا المتقدم ـ أنه ليس عند البزار ما عزاه إليه من قوله :

«إنها زينة المدينة» ! وهو لم يعزُ ذلك إليه عبثاً ، بل رمى من رواء ذلك إلى غاية خبيثة ؛ وهو إضلال القراء عن علَّة هذه الزيادة التي تفرد بروايتها الطحاوي دون البزار ؛ لأنها علَّة ظاهرة في رواية الطحاوي ؛ وكتابه سهل الرجوع إليه مباشرة ؛ بخلاف «مسند البزار» ، فأحال عَلَيْه ؛ لأنه يعلم أنه عسر الرجوع إليه إلا بواسطة «مجمع الهيثمي» ، فإذا رجع الباحث إليه ، ووجده يقول كما تقدم :

«رواه البزار عن الحسن بن يحيى ، ولم أعرفه ، وبقية رجاله رجال (الصحيح)» .

توهم أنه سالم من العمري ؛ لأنه ليس من رجال (الصحيح) بل هو ضعيف كما سبق ، فيظن أنه ليس بضعيف ، وهذا هو ما رمى إليه الكوثري بذلك العزو الخاطئ . والله حسيبه !!

٤٨٦٠ - (أَما إنَّكَ لَوْ كُنْتَ تَصِيدُ بالعَقِيقِ ؛ لشَيَّعْتُكَ إذا ذَهَبْتَ ، وتلقَّيْتُكَ إذا جِئْتَ ؛ فإنِّي أُحِبُّ العَقِيقَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطحاوي (٣١٣/٢) من طريق ابن أبي قتيلة المدني ونُعَيْم بن حَمَّاد وإبراهيم بن المنذر الحِزَامِيِّ ؛ ثلاثتهم قالوا : ثنا **محمد بن طلحة التيمي** عن **موسى بن محمد بن إبراهيم** عن أبيه عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن سَلَمَةَ بن الأكوع :

أنه كان يصيد ويأتي النبي ﷺ من صيده ، فأبطأ عليه ، ثم جاءه . فقال له رسول الله ﷺ :

«ما الذي حبسك؟» . فقال : يا رسول الله ! انتفى عنا الصيد ؛ فصرنا نصيد ما بين (نبث وفي نسخة : بيت[١]) إلى (قناة) ، فقال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ موسى هذا : هو أبو محمد التيمي المدني ؛ اتفقوا على ضعفه ، بل ضعفه الدارقطني جدّاً ؛ فقال :

«متروك» .

وهذا هو الذي اعتمده الذهبي في «الضعفاء» ؛ فلم يذكر غيره .

ومحمد بن طلحة التيمي ؛ فيه ضعف من قبل حفظه . ولذا قال الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

وقد تفرد به ؛ كما تشعر بذلك الطرق الثلاثة المنتهية إليه .

---

(١) أوردها ياقوت الحموي في «معجم البلدان» ، والفيروزآبادي في «القاموس المحيط» في مادة (ت ي ت) . (الناشر) .

ومن هذا يتبيَّن أنه ليس للحديث إلا هذه الطريق الواحدة . فقول الكوثري في «النكت الطريفة» (ص١٠٩) :

«وأخرج الطحاوي من ثلاث طرق قول النبي ﷺ لسلمة بن الأكوع : «أما إنك لو كنت تصيدُ بالعقيق . . .»» !

أقول : ففيه تضليلٌ خبيث ، حيث أوهم القراء أن للحديث ثلاث طرق ، وأن الحديث قوي ؛ ولو بمجموعها على الأقل !

وأيضاً ؛ فإنه مع ذلك سكت عليه ، واحتج به لمذهبه الحنفي القائل بجواز صيد المدينة . والاحتجاج بالحديث دليل على أنه ثابت عند المحتج به ؛ كما لا يخفى .

فتأمل ما يفعل التعصُّب للمذهب بصاحبه من التأثير السيئ ؛ حيث حمله على التضليل المذكور ، وعلى الكذب على رسول الله ﷺ القائل :

«من حدَّث عني بحديث وهو يُرَى أنه كذب ؛ فهو أحد الكاذِبَيْن» . رواه مسلم .

فإن هذا الحديث يوجب النار لمن نسب الشيء إلى النبي ﷺ وهو غير عالم بصحته ؛ كما تقدم نقلاً عن ابن حبان في المقدمة[1] (ص١٢) . فكيف إذا علم بعدم صحته ؛ كهذا الكوثري ؛ فإن مثله لا يخفى عليه ضعف هذا الحديث؟! والله المستعان .

٤٨٦١ - (لَوْ كانَ هذَا في غَيْرِ هذَا ؛ لَكانَ خَيْراً لَكَ) .

ضعيف[2] . أخرجه الطيالسي (١٢٣٥) ، وأحمد (٣/٤٧١ و٤/٣٣٩) عن شعبة

---

(١) أي : مقدمة المجلد الأول من هذه «السلسلة» ؛ وهو فيها (ص٥٠ - الطبعة الجديدة) . (الناشر) .

(٢) تقدم - بتخريج أوسع وفوائد أكثر - برقم (١١٣١) . (الناشر) .

قال : أخبرني أبو إسرائيل الجُشَمِيُّ قال : سمعت جَعْدَةَ قال :

سمعت النبي ﷺ ورأى رجلاً سميناً ؛ فجعل النبي ﷺ يومئ إلى بطنه بيده ، ويقول . . . فذكره .

قلت : وأبو إسرائيل هذا ؛ لم يرو عنه غير شعبة ، ولم يوثقه غير ابن حبان ؛ فهو مجهول . وقال الحافظ :

«مقبول» . يعني : عند المتابعة ؛ وإلا فليِّن الحديث ، كما نص عليه في المقدمة .

فلا يغرنَّك قول الهيثمي في «المجمع» (٥/٣١) ـ بعد أن عزاه للطبراني وأحمد ـ :

«ورجال الجميع رجال «الصحيح» ؛ غير أبي إسرائيل الجشمي ؛ وهو ثقة» !

فإن توثيقه إياه ؛ إنما هو اعتماد على توثيق ابن حبان ، وهذا معروف بتساهله في التوثيق ، كما شرحناه في غير هذا المكان . ونحو ذلك قول المنذري (٣/١٢٣) :

«رواه ابن أبي الدنيا ، والطبراني ـ بإسناد جيد ـ ، والحاكم ، والبيهقي» !

قلت : وهو عند الحاكم (٤/١٢٢) من هذا الوجه ؛ خلافاً لما قد يوهمه كلام المنذري ! وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !!

٤٨٦٢ ـ (لأَنا بِهم أَوْ بِبَعْضِهِم (يَعْنِي : الأَعاجِم) ؛ أَوْثَقُ مِنّي بِكُمْ أَوْ بِبَعْضِكُم) .

ضعيف . أخرجه الترمذي (٢/٣٢٨) ، والطيالسي (٢٤٩٣) من طريق أبي بكر بن عياش : حدثني صالح بن أبي صالح مولى عمرو بن حُرَيْثٍ قال : سمعت أبا هريرة يقول :

ذُكِرَتِ الأعاجم عند النبي ﷺ ، فقال . . . فذكره . وقال الترمذي - مشيراً إلى تضعيفه - :

«هذا حديث غريب ، لا نعرفه إلا من حديث أبي بكر بن عياش . وصالح ابن أبي صالح هذا يقال له : صالح بن مهران مولى عمرو بن حريث» .

قلت : وهو ضعيف ؛ كما قال الحافظ في «التقريب» ؛ تابعاً في ذلك لابن معين !

والأقرب قول النسائي فيه :

«مجهول» ؛ فإنهم لم يذكروا له راوياً غير أبي بكر هذا .

٤٨٦٣ - (إنِّي كُنْتُ أُحَدِّثُهُ (يَعْني : القَمَرَ وهُوَ في المَهْدِ) ويحدِّثني ، ويُلْهيني عنِ البُكاءِ ، وأَسْمَعُ وَجْبَتَهُ[1] يَسْجُدُ تحتَ العَرْشِ) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «الدلائل» (٣١٩/١) عن أحمد بن شيبان الرَّمْلِيِّ قال : حدثنا أحمد بن إبراهيم الحَلَبِيُّ قال : حدثنا الهيثم بن جميل قال : حدثنا زهير عن مُحَارِب بن دِثَارٍ عن عمرو بن يَثْرِبِيٍّ عن العباس بن عبدالمطلب قال :

قلت : يا رسول الله ! دعاني إلى الدخول في دينك أَمَارَةٌ لِنُبُوَّتِكَ ، رأيتك في المهد تُنَاغِي القمر وتشير إليه بأصبعك ، فحيث أشرت إليه مال ! قال . . . فذكره . وقال البيهقي :

«تفرد به هذا الحلبي بإسناده ؛ وهو مجهول» !

قلت : بل هو كذاب ، وهو الذي افتعل هذا الإسناد الصحيح وركّبه على هذا الحديث الباطل ؛ فقد قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٤٠/١/١) :

---

(١) في الأصل الخطي للشيخ - رحمه الله - : «رجئته» ؛ بالراء والهمز . (الناشر) .

«سألت أبي عنه ؛ وعرضت عليه حديثه؟ فقال : لا أعرفه ، وأحاديثه باطلة موضوعة كلها ، ليس لها أصول ، يدل حديثه على أنه كذاب» .

واعتمده الذهبي ؛ فقال في «المغني» :

«كذاب» .

٤٨٦٤ ـ (لما أَتى جَمرةَ العَقَبةِ ؛ اسْتَبْطَنَ الوادِيَ واسْتَقْبَلَ القِبْلَةَ ، وجَعلَ يَرْمِي الجَمْرةَ على حاجبِهِ الأَيْمنِ ، ثمَّ رَمى بسبعِ حَصَياتٍ ؛ يُكَبِّرُ معَ كلِّ حَصاةٍ) .

منكر . أخرجه الترمذي في «سننه» (١٧٠/١) ، وابن ماجه (٣٠٣٠) ، وابن أبي شيبة (٤١/٤) من طريق المسعودي عن جامع بن شَدَّادٍ أبي صخرة عن عبدالرحمن بن يزيد قال :

لما أتى عبدالله جمرة العقبة . . . فذكره ، وزاد :

ثم قال : والله الذي لا إله إلا هو ؛ من ههنا رمى الذي أُنزِلَت عليه سورة البقرة . وقال الترمذي :

«حديث حسن صحيح» !

قلت : كلا ؛ فإن المسعودي كان اختلط .

وقد خالفه إبراهيم النَّخَعِيُّ ؛ فرواه عن عبدالرحمن بن يزيد به دون قوله : واستقبل القبلة . . وقوله : على حاجبه الأيمن .

كذلك أخرجه البخاري (٤٦٣/٣) ، ومسلم (٧٨/٤) وغيرهما .

فهما زيادتان منكرتان ، لا سيما الأولى منهما ؛ فإنها مخالفة لرواية أخرى للشيخين بلفظ :

فرمى الجمرة بسبع حَصَيات ٍ، وجعل البيت عن يساره ، ومنى عن يمينه .

ولذلك جزم الحافظ في «الفتح» بأن هذا هو الصحيح ، وما في «الترمذي» شاذ ، وقال :

«في إسناده المسعودي ؛ وقد اختلط . وبالأول قال الجمهور» .

قلت : ولعلَّ هذا الحديث هو عمدة من ذهب من المتأخرين إلى استقبال القبلة عند رمي جمرة العقبة ، فقد جاء في كتاب «جامع المناسك الثلاثة الحنبلية» للشيخ أحمد بن المنقور التميمي (ص١٢١) قال ـ بعد أن ذكر كيفية رمي الجمرات الثلاث ـ :

«ويستقبل القبلة في الكلّ» !

واستقبال الأُولين هو الظاهر من الأحاديث ؛ بخلاف جمرة العقبة ، فالسنة أن يجعل الكعبة عن يساره ومنى عن يمينه ، كما تقدم .

وقد روى ابن أبي شيبة (٤/٤١) عن ليث عن عطاء وطاوس ومجاهد وسعيد ابن جبير :

أنهم كانوا إذا رموا الجمرات استقبلوا البيت .

وليث ـ وهو ابن أبي سُلَيْم ٍـ ضعيف .

٤٨٦٥ ـ (ما بَيْنَ الرُّكْنِ والمقام مُلْتَزَمٌ ، مَنْ دَعا ـ مِنْ ذِي حاجَة ٍأَوْ كُرْبَة ٍأَو ذِي غَمٍّ ـ ؛ فُرِّجَ عنهُ بإذنِ اللهِ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عدي (٢/٢٣٧) عن عَبَّاد بن كَثِير : حدثني

أيوب عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً به . وقال :

«عباد بن كثير ؛ عامة حديثه مما لا يتابع عليه» .

قلت : يشير إلى أنه ضعيف جداً .

وكذلك صنع الهيثمي بقوله في «المجمع» (٣/٢٤٦) :

«رواه الطبراني في «الكبير» ، وفيه عباد بن كثير الثقفي ، وهو متروك» .

قلت : وقد روي الالتزام من فعله ﷺ من طرق يقوي بعضها بعضاً ، ولذلك أوردته في «صحيح الجامع الصغير» (٤٨٨٨) ، وخرجته في «الصحيحة» (٢١٣٨) ، وذكرت له فيه شواهد موقوفة صحيحة عن جمع من الصحابة رضي الله عنهم .

٤٨٦٦ ـ (هَمَّتْ يَهودُ بالغَدْرِ ، فأَخْبَرَني اللهُ بذلِكَ ؛ فَقُمْتُ) .

ضعيف . أورده ابن سعد (٢/٥٧) بغير إسناد . وكذلك ساقه ابن إسحاق في «السيرة» (٣/١٩٩ ـ ٢٠٠ـ ابن هشام) نحوه بغير إسناد أيضاً . وكذلك موسى بن عقبة ؛ كما رواه عنه البيهقي في «دلائل النبوة» (٢/٤٤٧) . وكذلك رواه الواقدي في «المغازي» (١/٣٦٣) فقال : حدثني محمد بن عبدالله وعبدالله بن جعفر ومحمد بن صالح ومحمد بن يحيى بن سهل وابن أبي حبيبة ومعمر بن راشد في رجال ممن لم أسمهم ، فكلٌّ حدثني ببعض هذا الحديث ، وبعض القوم كان أوعى له من بعض ، وقد جمعت كل الذي حدثوني قالوا : . . . فذكر غزوة بني النضير . وفيها هذا الحديث .

قلت : فاتفاق هؤلاء الرواة على إرسال الحديث وسَوْقه بغير إسناد ؛ لدليل واضح على أنه لا يعرف إسناده عندهم ؛ وإلا لساقوه .

وهذا الحديث من أحاديث كثيرة أوردها الدكتور البوطي في كتابه «فقه السيرة النبوية» ؛ الذي زعم في مقدمة الجزء الثاني أنه اعتمد فيه أولاً : على صحاح السنة ، وثانياً : على ما صح من أخبار السيرة في كتبها . قال :

«وأهم ما اعتمدت عليه من ذلك : «سيرة ابن هشام» ، و«طبقات ابن سعد» . . .» !

هكذا قال ! دون أي خوف أو خجل من أن يكذِّبه الواقع في كتابه المذكور ؛ فقد ملأه بأحاديث كثيرة واهية ، وأخرى مما لا إسناد له ؛ كهذا الحديث ! وصدق رسول الله ﷺ إذ يقول :

«إذا لم تستحِ فاصنع ما شئت» .

وقد كنتُ تعقَّبْتُه في كثير من أحاديثه في مقالات متتابعة ؛ نشرت في مجلة «التمدن الإسلامي» ؛ ثم طبعت في كتاب «دفاع عن الحديث النبوي والسيرة» .

٤٨٦٧ - (أَلا أُخْبِرُكُم بِشَرِّ الشُّهَداءِ؟! الذينَ يَشْهَدُونَ قَبلَ أَنْ يُسْتَشْهَدُوا) .

لا أصل له بهذا اللفظ . وقد وهم الحافظ ابن كثير وهماً فاحشاً في آخر تفسير سورة «البقرة» ؛ فذكر أنه «في الصحيحين» !

وقد يتبادر إلى ذهن القارئ أنه اشتبه عليه بحديث زيد بن خالد أن رسول الله ﷺ قال :

«ألا أخبركم بخير الشهداء؟ الذي يأتي بشهادته قبل أن يُسْأَلَها» . أخرجه مالك ومسلم وغيرهما !

فأقول : لا ؛ فإن الحافظ ابن كثير نفسه ذكره من حديث زيد قبل هذا ؛ ثم ذكر طرفاً من حديث آخر فيه قوله :

«ثم يأتي قوم تَسْبق أَيْمانُهم شهادتَهم ، وتسبق شهادتُهم أيمانَهم» . وفي رواية : «ثم يأتي قوم يَشْهدون ولا يُسْتَشهدون» .

وهذه الرواية عند الشيخين من حديث عمران بن حصين ، وهو مخرَّج في «الصحيحة» (١٨٤٠) .

وأخرجه الترمذي وغيره نحوه ، وهو مخرَّج فيها (برقم ٦٩٩) .

والحديث الذي قبله : هو من حديث ابن مسعود ، وهو مخرَّج فيها أيضاً برقم (٧٠٠) .

والذي يغلب على الظن : أن ابن كثير رواه بالمعنى ، وأقرب الألفاظ إليه حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ :

«خير أمتي القرن الذي بعثت فيهم ، ثم الذين يلونهم - والله أعلم ؛ أذكر الثالث أم لا ، قال - ثم يَخْلُفُ قوم يُحِبُّونَ السَّمانة ، **يَشْهدون قبل أن يُسْتَشْهدوا**» .

أخرجه مسلم (١٨٥/٧) .

وأحسن ما جُمع بين هذه الأحاديث وحديث زيد بن خالد : أن المراد به : من عنده شهادة لإنسان بحق لا يعلم بها صاحبها ، فيأتي إليه ، فيخبره بها ، أو يموت صاحبها العالم بها ، ويخلّف ورثةً ، ويختلف الورثةُ ، فيأتي الشاهد إليهم ، أو إلى من يتحدث عنهم ؛ فيعلمهم بذلك ؛ أفاده الحافظ في «الفتح» (١٩٨/٥) . ومن شاء الاطلاع على سائر الأقوال ؛ فليرجع إليه .

٤٨٦٨ ـ **(اللهُمَّ ! أكْثِرْ مالَ فُلانٍ (يَعْني : المانعَ ناقَتَهُ) ، واجْعَلْ رِزْقَ فُلانٍ يَوماً بيومٍ . (يعني : الذي بَعَثَ بِالناقَةِ)) .**

ضعيف . أخرجه ابن ماجه (٤١٣٤) ، وأحمد (٧٧/٥) عن سَيَّار بن سَلامة الرِّيَاحي عن البراء السَّلِيطِيِّ عن نُقادة الأَسَدي قال :

بعثني رسول الله ﷺ إلى رجل يستمنحه ناقة ، فرده . ثم بعثني إلى رجل آخر ، فأرسل إليه بناقة ، فلما أبصرها رسول الله ﷺ قال :

«اللهم ! بارك فيها ، وفيمن بعث بها» . قال نقادة : فقلت لرسول الله ﷺ : وفيمن جاء بها؟ قال :

«وفيمن جاء بها» . ثم أمر بها فحُلِبَتْ ، فدرَّتْ ، فقال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لجهالة البراء السَّليطي ؛ قال الذهبي :

«لا يُعْرف ، تفرد عنه سيار» .

قلت : وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» على قاعدته المعروفة في توثيق المجهولين ! وهو عمدة المنذري في قوله في «الترغيب» (١٠٠/٤) :

«رواه ابن ماجه بإسناد حسن» !

٤٨٦٩ ـ **(ما مِنْ غَنِيٍّ ولا فَقيرٍ ؛ إلا وَدَّ يومَ القِيامَةِ أَنَّهُ أُوتِيَ مِنَ الدُّنْيا قُوتاً) .**

ضعيف جداً . أخرجه ابن ماجه (٤١٤٠) ، وأحمد (١١٧/٣ ، ١٦٧) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٦٩/١٠ ـ ٧٠) عن نُفَيْعِ بن الحارث عن أنس مرفوعاً .

ومن هذا الوجه: رواه أيضاً أحمد بن منيع، وعبد بن حميد في «مسنديهما»؛ كما في «زوائد البوصيري» (ق٢٧٩/١)، وسكت عنه!

قلت: ولعلَّ ذلك لوضوح علَّته؛ فإنَّ نُفيعاً هذا ـ وهو أبو داود الأعمى ـ؛ قال الحافظ في «التقريب»:

«متروك، وقد كذبه ابن معين».

ولذلك أورد ابن الجوزي حديثه هذا من رواية ابن حبان ـ يعني: في «الضعفاء» ـ؛ ثم قال:

«متروك».

ولم يتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (١٦٨/٢) إلا بقوله:

«قلت: أخرجه أحمد وابن ماجه من هذا الطريق، وله شاهد عن ابن مسعود»!

قلت: ثم ذكر ما أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٨/٤) من طريق **أحمد بن إبراهيم القَطِيعي**: حدثنا عَبَّاد بن العَوَّام قال: حدثنا سفيان بن حسين عن سيار عن أبي وائل عن عبدالله مرفوعاً بلفظ:

«ما من أحدٍ إلا وهو يتمنَّى يوم القيامة أنه كان يأكلُ في الدنيا قُوتاً».

قلت: وسكت السيوطي عنه! ولا يصلح شاهداً عندي لأمرين:

الأول: أن القطيعي هذا غير معروف.

وفي ترجمته: أورد الخطيب الحديث؛ ولم يزد فيها شيئاً!

والآخــر : أنه قد خالفه عبدالله بن محمد العَبْسِيُّ ؛ فقال : حدثنا عباد بن العوام به فذكره موقوفاً .

أخرجه أبو نعيم ؛ كما قال السيوطي .

والعبسي هذا : هو أبو بكر بن أبي شيبة الحافظ الثقة ، وقد أوقفه ؛ وهو الصحيح . والله أعلم .

وقد مضى تخريج حديث الترجمة برقم (٢٢٤٠) من هذه «السلسلة» .

٤٨٧٠ ـ (إنَّ الشيطانَ ـ لَعَنهُ اللهُ ـ قالَ : لَنْ يُفْلِتَ مِنِّي [ابنُ] آدمَ مِنْ إحْدى ثَلاثٍ : أَخْذِ المالِ منْ غَيرِ حِلِّهِ ، وَوَضْعِهِ في غيرِ حَقِّهِ ، ومَنْعِهِ مِنْ حَقِّهِ) .

ضعيف . أخرجه البزار في «مسنده» (ص٣٢٣ ـ زوائده) من طريقين عن عُقَيْلٍ عن الزهري عن أبي سلمة بن عبدالرحمن عن أبيه مرفوعاً . وقال :

«لا نعلمه [إلا] من هذا الوجه» . قال الحافظ ـ عقبه ـ :

«فيه انقطاع ، وكلهم ثقات» .

قلت : وهو كما قال ، والانقطاع الذي يشير إليه ؛ إنما هو بين أبي سلمة وأبيه ؛ فإنه لم يسمع منه .

وأخرجه الطبراني في «الكبير» (١/١٧/١) عن ليث بن سعد المصري عن الزهري به ، ولفظه :

«قالَ الشيطانُ ـ لعنه الله ـ : لن يَسْلَمَ مني صاحب المال من إحدى ثلاث ؛

أغدو عليه بهنَّ ، وأروح بهنّ : أخذِه المالَ من غير حِلِّهِ ، وإنفاقِه في غير حقِّهِ ، وأُحبِّبُهُ إليه فيمنعَهُ مِن حَقِّهِ» .

قلت : وهو عند البزار من الطريق التي أخرجها الطبراني ، لكن عنده - بين الليث والزهري - عقيل ، وهو الصواب ؛ لمطابقته للطريق الأخرى عنده .

ومن الغريب : أن المنذري في «الترغيب» (١٠٦/٤) لم يعزه للبزار ؛ وتبعه الهيثمي (٢٤٥/١٠) ؛ فقالا :

«رواه الطبراني بإسناد حسن» !

وقد عرفت أن فيه انقطاعاً ؛ فأنَّى له الحسن؟!

٤٨٧١ - (لا تُفْتَحُ الدُّنْيا علَى أَحَدٍ ؛ إلا أَلْقَى اللهُ عزَّ وجلَّ بَيْنَهمُ العَداوةَ والبَغْضاءَ إلى يومِ القيامَةِ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١٦/١) - والسياق له - ، والبزار في «مسنده» (٤٤٠/١/ ٣١١ - بيروت) من طريق **ابن لهيعة** : ثنا أبو الأسود أنه سمع **محمد ابن عبدالرحمن بن لَبِيبَةَ** يحدث عن أبي سنان الدُّؤَلِيِّ :

أنه دخل على عمر بن الخطاب رضي الله عنه وعنده نفر من المهاجرين الأولين ، فأرسل عمر إلى سَفَطٍ أُتِي به من قلعة من العراق ، فكان فيه خاتم ، فأخذه بعض بَنِيه ، فأدخله في فِيهِ ، فانتزعه عمر منه ، ثم بكى عمر رضي الله عنه . فقال له من عنده : لِمَ تبكي وقد فتح الله لك ، وأظهرك على عدوك ، وأقرّ الله عينك؟! فقال عمر رضي الله عنه : إني سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . (فذكره) وأنا أُشْفِقُ من ذلك ! وقال البزار :

«لا يروى إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو إسناد ضعيف ؛ فيه علتان :

الأولى : ابن لبيبة ؛ قال في «الميزان» :

«قال يحيى : ليس حديثه بشيء . وقال الدارقطني : ضعيف . وقال آخر : ليس بالقوي» .

والأخرى : ابن لهيعة ؛ سيئ الحفظ .

وبه أعلَّه الزَّبِيدِيُّ في «شرح الإحياء» (٥٣/٨) . وسكت عنه العراقي (١٨٨/٣) !

قلت : ومن ذلك تعلم خطأ ـ أو تساهل ـ المنذري في قوله :

«رواه أحمد ـ بإسناد حسن ـ والبزار ، وأبو يعلى» !

على أنني لم أره في «مسند عمر» من «مسند أبي يعلى» ؛ لكن النسخة التي عندي سيئة !

ثم علمت بواسطة «مجمع الزوائد» (١٢٢/٣ و٢٣٦/١٠) أن أبا يعلى إنما رواه في «الكبير»[1] ، وهذا غير معروف اليوم ؛ بخلاف الأول ، فمنه نسخ مصورة ، وقد طبع في دمشق .

ثم إن الهيثمي حسّن إسناده في الموضع الثاني ؛ تبعاً للمنذري !

وأعلَّه في الموضع الأول بابن لهيعة ؛ فأصاب .

---

(١) وقد أورده الهيثمي في «المقصد العلي» (١٩٧١/٤٧٤/٤) ؛ رامزاً له بـ : (كـ) ؛ إشارة إلى أنه رواه في «الكبير» .

وعزاه العجلوني في «كشف الخفاء» (٢/٣٧٦/٣١٤٢) للديلمي فقط ! وسكت عنه فما أحسن !

ولم أره في «مسند الفردوس» ، وهو في أصله «الفردوس» (٥/٢١٤/٧٩٩٢) .

٤٨٧٢ ـ (اليومَ الرِّهانُ ، وغَداً السِّبَاقُ ، والغايَةُ الجنَّةُ ، والهالِكُ مَنْ دَخَلَ النارَ) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه الطبراني (٣/١٧١/١) ، وابن سَمْعُون في «الأمالي» (ق١٦٩/٢) ، وابن عدي (٢٧/٢) ، وابن عساكر (١٢/٩/١) عن أَصْرَمَ ابن حَوْشَبٍ : نا قُرَّةُ بن خالد وغيره عن الضَّحَّاك عن ابن عباس مرفوعاً . وقال ابن عدي ـ وقد ساقه في جملة أحاديث لأصرم هذا ـ :

«وهذه الأحاديث بواطيل عن قرة بن خالد ، لا يحدِّث بها عنه غير أصرم هذا» .

قلت : وهو كذاب خبيث ؛ كما قال ابن معين . وقال ابن حبان :

«كان يضع الحديث» . ونحوه قول الحاكم ، والنقاش :

«يروي الموضوعات» .

لكن روي الحديث من طريق أخرى في حديث لعائشة ببعض اختصار ، ولفظه :

«من سأل عني أو سرَّه أن ينظر إليّ ؛ فلينظر إلى أشعثَ شاحبٍ مُشَمِّرٍ ، لم يضع لَبِنَةً على لَبِنَةٍ ، ولا قَصَبَةً على قَصَبَةٍ ، رُفِعَ له عَلَمٌ فشمَّر إليه ، **اليومَ المِضْمَارُ** ، **وغداً السِّبَاقُ** ، **والغايةُ الجنةُ أو النارُ**» .

قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٥٨/١٠) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه سليمان بن أبي كَرِيمة ؛ وهو ضعيف» .

وهو في «الأوسط» (٣٢٦٥/١٥٢/٤) . وقال :

«لم يروه عن هشام إلا سليمان ، تفرد به عمرو» .

يعني : ابن هاشم البيروتي ، وهو صدوق يخطئ .

قلت : ولذلك أشار المنذري (١٠٨/٤) إلى تضعيفه . وقال العراقي في «تخريج الإحياء» (٢٠٣/٤) :

«وإسناده ضعيف» .

(تنبيه) : زاد الطبراني في حديث الترجمة :

«أنا الأول ، وأبو بكر المصلي ، وعمر الثالث ، والناس بعدُ على السَّبْقِ ؛ الأول فالأول» .

وروى ابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» (٢/٣٠/١) عن عون بن عبدالله أنه كان يقول :

اليوم المضمار ، وغداً السباق ، والسبقة الجنة ، والغاية النار .

وأخرج الثقفي في «المشيخة النيسابورية» (١/١٩٩) عن أبي مصعب : حدثني علي بن أبي علي اللَّهَبِيُّ عن محمد بن المنكدر أنه سمع جابر بن عبدالله يقول . . . فذكره مرفوعاً بلفظ :

«أنتم اليوم في المضمار ، وغداً السباق ، فالسبق الجنة ، والغاية النار ، بالعفو تَنْجُون ، وبالرحمة تدخلون ، وبأعمالكم تَقْتسمون» .

قلت : وهذا ضعيف جدّاً ؛ علي هذا ؛ قال الذهبي :

«له مناكير ؛ قاله أحمد . وقال أبو حاتم والنسائي : متروك . وقال ابن معين : ليس بشيء» . زاد في «اللسان» :

«وقال العقيلي : متروك الحديث . ونقل عن البخاري : منكر الحديث . . . وقال الحاكم : يروي عن ابن المنكدر أحاديث موضوعة يرويها عنه الثقات» .

وقد روي الحديث موقوفاً ؛ يرويه إسماعيل ابن عُلَيَّةَ عن **عطاء بن السائب** عن أبي عبد الرحمن السُّلَمِيِّ قال :

نزلنا من المدائن على فرسخ ، فلما جاءت الجمعة ؛ حضر [أبي] وحضرت معه ، فَخَطَبَنَا حذيفة ، فقال :

إن الله عز وجل يقول : ﴿اقْتَرَبَتِ الساعَةُ وانْشَقَّ القَمَرُ﴾ ، ألا وإن الساعة قد اقتربت ، ألا وإن القمر قد انشق ، ألا وإن الدنيا قد آذنت بفِراق ، ألا وإن اليوم المضمار ، وغداً السباق .

فقلت لأبي : أيستبق الناس غداً؟ قال : يا بني ! إنك لجاهل ، إنما يعني : العملُ اليوم ، والجزاءُ غداً ! فلما جاءت الجمعة الأخرى ؛ حضرنا ، فخطبنا حذيفة فقال :

إن الله عز وجل يقول : ﴿اقْتَرَبَتِ الساعَةُ وانْشَقَّ القَمَرُ﴾ ، ألا وإن الدنيا قد آذنت بفِراق ، ألا وإن اليوم المضمار ، وغداً السباق ، ألا وإن الغاية النار ، والسابق من سبق إلى الجنة .

أخرجه ابن جرير الطبري في «التفسير» (٢٧/٥١) ، والحاكم (٤/٦٠٩) . وقال :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : فيه عنده **موسى بن سهل بن كثير** ؛ وهو آخر من روى عن ابن علية ؛ قال الذهبي نفسه في «الميزان» :

«ضعفه الدارقطني . وقال البرقاني : ضعيف جداً» .

ولذلك جزم الحافظ في «التقريب» بأنه :

«ضعيف» .

فلا وجه لتصحيحه من طريقه . لكنه لم يتفرد به ؛ فهو متابَعٌ من ثقة عند ابن جرير . لكن (إسماعيل ابن علية) روى عن **عطاء** بعد الاختلاط .

إلا أنه قد تابعه عنده شعبة ، وهو ممن روى عنه قبل الاختلاط .

وتابعه أيضاً سفيان : عند ابن عساكر في «التاريخ» (٢٨٧/١٢) ، وهو سفيان الثوري ؛ سمع منه قبل الاختلاط أيضاً ، فصحَّ الإسناد ؛ والحمد لله .

وقد أشار إلى ذلك أبو نعيم بقوله ـ عقب الحديث في «الحلية» (٢٨١/١) ـ :

«رواه جماعة عن عطاء مثله» .

٤٨٧٣ ـ (أَما إِنَّهُ أَولُ طعامٍ دخَلَ بَطْنَ أَبيكِ منذُ ثلاثَةِ أَيامٍ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في «الجوع» (١/٢) ، والطبراني في «الكبير» (١/٣٧/٢) ، وأبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص٢٩٨) ، والبيهقي في «الشعب» (١٠٤٣٠/٣١٥/٧) من طريق أبي الوليد الطيالسي قال : حدثنا عمار ابن عمارة أبو هاشم صاحب الزَّعْفَراني قال : حدثنا **محمد بن عبدالله** أن أنس بن مالك حدثه :

أن فاطمة بنت رسول الله ﷺ جاءت بكِسْرة خُبْزٍ إلى رسول الله ﷺ ، فقال :

«ما هذه الكِسْرة يا فاطمة؟!» قالت : قُرْصٌ خَبَزْتُهُ ؛ فلم تَطِبْ نفسي حتى أتيتُكَ بهذه الكِسْرة . قال . . . فذكره .

وأخرجه أحمد (٢١٣/٣) ، والبخاري في «التاريخ» (١٢٨/١/١) في ترجمة محمد بن عبدالله هذا . وقال ـ في رواية ـ :

«الرَّاسِبِيّ» . وسقطت هذه النسبة من «المسند» .

والراسبي هذا ؛ ذكره ابن حبان في «الثقات» (٢٠٧/١ ـ مخطوط) ، وهو عمدة المنذري (١٠٩/٤) ثم الهيثمي (٣١٢/١٠) في قولهما :

«رواه أحمد والطبراني ، ورواتهما ثقات» !

قلت : والبخاري لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وكذلك صنع ابن أبي حاتم (٣٠٨/٢/٣) . وقال الذهبي ـ بعد أن ساق له هذا الحديث ـ :

«مجهولٌ ، مَرَّ» .

قلت : وكأنه يشير إلى قوله المتقدم :

«محمد بن عبدالله . عن ابن عمر . وعنه محمد بن مرة ، مجهول» !

وهذا مُشْكل ؛ فإن من المعلوم من نصِّ الذهبي نفسه ؛ أن من يقول فيه :

«مجهول» ولا يُسنده إلى قائل ؛ فهو قول أبي حاتم فيه ، وعليه ؛ فصنيع الذهبي يشير إلى أن الترجمتين هما واحدة ، وأن أبا حاتم قال في صاحب هذا الحديث :

«مجهول» ! وهذا وقع مصرحاً في «اللسان» ؛ فإنه قال :

«مجهول . قاله أبو حاتم» !

مع أن أبا حاتم قد فرَّق بين الترجمتين ، فلم يذكر في هذا شيئاً ؛ كما سبقت الإشارة إليه . وقال قبله :

«محمد بن عبدالله . رأى ابن عمر يأكل بفَرْقٍ . روى عنه محمد بن مرة الكوفي ، وهو مجهول لا يدرى من هو؟» . لكنه قال بعد ترجمة :

«محمد بن عبدالله البصري . سمع أنساً . مجهول» .

فالظاهر أن هذا هو عمدة الذهبي والحافظ فيما قالا ، ومن الظاهر أن البصري هذا هو صاحب هذا الحديث ؛ فقد قال البخاري في ترجمته :

«يُعَدُّ في البصريين» .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيف ؛ لجهالة البصري هذا . والله أعلم .

(تنبيه) : ثم وجدت الحديث في «أخلاق النبي ﷺ» لأبي الشيخ (ص٢٨٥) من طريق عبدالصمد بن عبدالوارث عن عمار أبي هاشم به ؛ إلا أنه وقع فيه :

«محمد بن سيرين» ! وهذا خطأ فاحش ؛ أظنه تحرَّف على الطابع أو الناسخ ، والصواب : «محمد الراسبي» ؛ كما تقدم عن «تاريخ البخاري» ، وهو عنده من هذه الطريق .

٤٨٧٤ ـ (إنَّ اللهَ تباركَ وتَعالَى لمْ يأْمُرْني بكَنْزِ الدُّنْيا ، ولا باتِّباعِ الشَّهواتِ ، فمَنْ كَنزَ دُنْيا يريدُ به حياةً باقيةً ؛ فإنَّ الحياةَ بِيَدِ اللهِ ، أَلا وإنِّي لا أَكْنِزُ دِيناراً ولا دِرْهَماً ، ولا أَخْبَأُ رِزْقاً لِغَدٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي الدنيا في «الجوع» (٢/١٥) عن الزهري عن رجل عن ابن عمر قال :

خرجت مع رسول الله ﷺ حتى دخل بعض حيطان الأنصار ، فجعل يلتقط من التمر ويأكل ، فقال :

«يا ابن عمر ! ما لك لا تأكل؟! قلت : يا رسول الله ! لا أشتهيه . قال : «لكني أشتهيه ، وهذا صبحُ رابعةٍ لم أَذُقْ طعاماً ولم أجِدْهُ ، ولو شئتُ لدعوتُ ربي فأعطاني مثل كسرى وقيصر ، فكيف بك يا ابن عمر ! إذا بقيتَ في قوم يَخْبَؤنَ رزق سنتهم؟!» . قال : فوالله ما برحنا حتى نزلت : ﴿وكأَيِّنْ مِنْ دابَّةٍ لا تَحْمِلُ رِزْقَها اللهُ يَرْزُقُها وإيَّاكُمْ وهُو السَّمِيعُ العَلِيمُ﴾ . فقال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله موثقون ؛ غير الرجل الذي لم يُسَمَّ .

ولعلَّه ـ من أجله ـ أشار المنذري في «الترغيب» (١٠٩/٤) إلى تضعيفه بتصديره إياه بصيغة التمريض : «روي» . وقال :

«رواه أبو الشيخ ابن حيان في كتاب (الثواب)» .

ثم رأيته في كتابه الآخر : «أخلاق النبي ﷺ» (ص٣٠٣ ـ ٣٠٤) ؛ أخرجه من طريق يزيد بن هارون : نا الجَرَّاحُ بن مِنْهَالٍ عن الزهري عن عطاء عن ابن عمر به . وقال :

«الزهري : هو عبدالرحيم بن عَطَّافٍ» .

قلت : وهذا التفسير غريب ؛ فإنه على رغم أني لم أجد من ترجم عبدالرحيم هذا ؛ فقد ذكروا في ترجمة الجراح بن منهال أنه روى عن الزهري ، والمراد به عند الإطلاق : محمد بن مسلم الزهري الإمام المشهور .

ومع ذلك ؛ فقد نبَّهني هذا الإسناد على تحريف في كتاب «الجوع» ؛ فقد وقع

فيه : «**الحجاج بن المنهال الجزري**» ! فتبيَّنت أنه خطأ ؛ والصواب : «الجراح بن المنهال» وهو الجزري ، وأما الحجاج بن المنهال فليس جزريّاً .

وإذا ثبت هذا ؛ فالجراح الجزري متروك متهم بالكذب ، فالإسناد ضعيف جداً .

وأفاد الشيخ أبو الفضل الغُماري ـ في تعليقه على «الأخلاق» ـ أن ابن أبي حاتم رواه في «تفسيره» ؛ فزاد بين الزهري وعطاء رجلاً لم يُسَمِّهِ .

ثم رأيت الحديث قد أخرجه الواحدي في «أسباب النزول» (ص٢٥٨) من طريق أبي محمد بن حيان ـ وهو أبو الشيخ ـ من الطريق التي في «أخلاق النبي ﷺ» ؛ إلا أنه قال :

الحجاج بن منهال عن الزهري عن عبدالرحيم بن عطاء عن عطاء . . .

فأدخل التفسير في الإسناد ، وسمى الراوي عن (الزهري) : (الحجاج) مكان : (الجراح) !

ولعلَّ هذا ـ الثاني ـ هو الأرجح ؛ لموافقته لما في «تفسير ابن أبي حاتم» ؛ فإنه قال في «سورة العنكبوت» (٢/٢٨٩/٦) : حدثنا محمد بن عبدالرحمن الهَرَوِيُّ : [حدثنا يزيد بن هارون][1] : ثنا **الجَرَّاح بن المنهال الجَزَرِيُّ** عن الزهري [عن رجل] عن ابن عمر . . .

والهروي هذا صدوق ؛ كما قال ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣/٢/٣٢٧) .

---

(١) هذه الزيادة والتي بعدها من «تفسير ابن كثير» (٣/٤٢٠) ؛ لأنهما لم تظهرا في مصوَّرة «ابن أبي حاتم» .

وتابعه عبد بن حميد ؛ فقال في «المنتخب» (٨١٤/٣٩/٢) : أنا يزيد بن هارون : أنا أبو العَطُوف الجراح بن منهال الجزري . . .

وإذا ترجَّح أن الراوي عن الزهري هو : الجراح بن المنهال الجزري ؛ فيكون الحديث ضعيف الإسناد جداً ؛ قال الذهبي في «المغني» :

«الجراح بن منهال أبو العطوف عن الزهري ؛ تركوه» . وقال ابن كثير ـ عقب الحديث ـ :

«حديث غريب ، وأبو العطوف الجزري ضعيف» .

٤٨٧٥ـ (شَرْبتانِ في شَرْبَة ، وإدامانِ في قَدَح؟! لا حاجةَ لي فيه ، أَمَا إنِّي لا أَزْعُم أنَّهُ حرامٌ ، ولكنِّي أكرَهُ أنْ يَسْأَلني اللهُ عَنْ فُضُولِ الدُّنْيا يومَ القيامةِ ، أَتواضَعُ للهِ ، فَمَنْ تواضَعَ للهِ رَفَعَهُ اللهُ ، ومَنْ تَكَبَّرَ وضَعَهُ اللهُ ، ومَنِ اسْتَغْنَى أغناهُ اللهُ ، ومَنْ أكثَرَ ذِكْرَ اللهِ أحبَّهُ اللهُ عزَّ وجلّ) .

ضعيف جداً . أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٨٩١/٤٦٤/٥) ، وابن عساكر في «مدح التواضع» (١/٩٢ ـ ٢) وغيرها عن نُعَيْمِ بن مُوَرِّعٍ العَنْبَرِيِّ : حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت :

أُتي رسول الله ﷺ بِقَدَحٍ فيهِ لَبَنٌ وعَسَلٌ . فقال . . . فذكره . وقال ابن عساكر :

«حديث غريب ، تفرّد به نعيم هذا» .

قلت : وهو ضعيف جداً ؛ قال النسائي :

«ليس بثقة» . وقال ابن عدي :

«يسرق الحديث» . وقال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال الحاكم . وأبو سعيد النقاش :

«روى عن هشام أحاديث موضوعة» . وقال أبو نعيم :

«روى عن هشام مناكير» .

قلت : وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» من رواية الدارقطني عنه . وقال :

«تفرد به نعيم ، وليس بثقة» .

وتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (٢/١٢٨) بأن الطبراني أخرجه في «الأوسط» من هذه الطريق (!) وله شاهد .

ثم ساقه من حديث أنس نحوه مختصراً ؛ دون قوله :

«ولكني أكره . . .» ؛ وسكت عليه ! وقد قال الهيثمي - عقبه (٥/٣٤) - :

«وفيه محمد بن عبدالكريم[1] بن شعيب ؛ ولم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات»[2] .

٤٨٧٦ - (بِأَبِي الوَحِيدَ الشَّهِيدَ ، بِأَبِي الوَحِيدَ الشَّهِيدَ . يَعْنِي : علياً رَضِيَ اللهُ تَعالى عَنْهُ) .

موضوع . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٣/١١٢٤ - ١١٢٥) ، وعنه ابن عساكر في «التاريخ» (١٢/٢٠٧/١) : حدثنا سُوَيْدُ بن سَعِيدٍ : نا محمد بن عبدالرحيم بن شَرْوَسٍ الحلبي عن ابن مِيناء عن أبيه عن عائشة قالت :

---

(١) هو (محمد بن عبدالكبير بن شعيب) ، كما في «الأوسط» (٧٤٠٤) . (الناشر) .

(٢) تقدّم تخريجه برقم (٢١٨٢) من حديث أنس : من رواية الحاكم وغيره . (الناشر) .

رأيت النبي ﷺ التزم علياً وقبّله ، ويقول . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ المتّهم به ميناء ـ وهو ابن أبي ميناء الزهري ـ ؛ اتفقوا على تضعيفه ؛ سوى ابن حبان فذكره في «الثقات» !

وكذّبه بعضهم ، فقال أبو حاتم :

«منكر الحديث ، روى أحاديث مناكير في الصحابة ، لا يعبأ بحديثه ، كان يكذب» .

وابنه : اسمه عمر ؛ قال ابن أبي حاتم (١٣٥/١/٣) ؛ عن أبيه :

«مجهول» .

وتبعه الذهبي في «الميزان» . ثم الحافظ في «اللسان» ؛ وقال هذا :

«ووجدت عنه حديثاً منكراً» . ثم ساق له حديثاً آخر غير هذا من طريق ابن شروس هذا بإسناده .

وابن شروس ؛ كأنه مجهول ؛ فإني لم أجده إلا في هذا الإسناد ، وبه ذكره ابن أبي حاتم فقال (٨/١/٤) :

«محمد بن عبدالرحيم بن شروس الصنعاني . روى عن عمر بن مينا عن أبيه عن عائشة . روى عنه سويد بن سعيد» .

ولم يذكره الذهبي ، ولا العسقلاني ! وهو مما ينبغي أن يستدرك عليهما .

وسويد بن سعيد ؛ فيه ضعف ؛ لأنه كان يتلقّن .

وخفي على الهيثمي ترجمة بعض هذا الإسناد ؛ فقال (١٣٨/٩) :

«رواه أبو يعلى ، وفيه من لم أعرفه» !

٤٨٧٧ ـ (رُدُّوه لِحالَتِه الأُولَى ؛ فإنَّهُ منَعَتْنِي وَطَاءَتُهُ صَلاتِي اللَّيْلَةَ) .

ضعيف . أخرجه الترمذي في «الشمائل» (ص١٨٨) : حدثنا أبو الخطاب زياد ابن يحيى البصري : حدثنا عبدالله بن ميمون (الأصل : مهدي ، وهو خطأ) : حدثنا جعفر بن محمد عن أبيه قال :

سُئِلَتْ عائشة : ما كان فراش رسول الله ﷺ في بيتك؟ قالت : من أَدَمٍ حشوه من ليف . وسُئِلَتْ حفصة : ما كان فراش رسول الله ﷺ في بيتك؟ قالت : مِسحاً نَثْنِيهِ ثَنْيَتين فينامُ عليه . فلما كان ذات ليلة قلت : لو ثنيتُه أربعَ ثنيات لكان أوطأ له ، فثنيناه له بأربع ثنيات . فلما أصبح قال :

«ما فرشتموا لي الليلة؟!» . قالت : قلنا : هو فراشك ؛ إلا أننا ثنيناه بأربع ثنيات ؛ قلنا : هو أوطأ لك . قال : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته عبدالله بن ميمون ـ وهو القَدَّاح المكي ـ ، وهو متروك . بل قال الحاكم :

«روى عن عُبَيْدِالله بن عمر أحاديث موضوعة» .

ثم هو منقطع بين محمد ـ والد جعفر ؛ وهو محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين ـ ؛ فإنه لم يدرك عائشة ، كما قال البَيْجُوري في «حاشيته على الشمائل» ، وأتبع ذلك بقوله :

«لكن حقّقَ ابن الهُمَام أن الانقطاع في حديث الثقات لا يضرّ» !!

ولم يَتَنَبَّه أن هذا التحقيق المزعوم مخالف لما عليه علماء الحديث ؛ أن الانقطاع ـ بل الإرسال ـ علَّة في الحديث !

كما أنه كان الأولى به أن يعلَّه بالعلَّة القادحة الظاهرة !

وقد وجدت للحديث إسناداً آخر ، هو خير من هذا ، ولكنه لا يرتفع به إلى أكثر من درجة الضعف !

وهو ما يرويه عبدالله بن رُشَيْدٍ : نا أبو عبيدة عن أبان عن إبراهيم الجُعْفِيٍّ عن الرَّبِيعِ بن زياد الحارثي قال :

قدمت على عمر بن الخطاب رضي الله عنه في وفد العراق ، فأمر لكل رجل منّا بعباء عباء ، فأرسَلَتْ إليهِ حفصة فقالت : يا أمير المؤمنين ! أتاك ألباب العراق ، ووجوه الناس ، فأحسِنْ كرامتهم ، فقال : ما أزيدهم على العباء يا حفصة ! أخبريني بألْيَن فراشٍ فرشتِ لرسول الله ﷺ ، وأطيب طعام أكله عندك؟ فقالت :

كان لنا كِساء من هذه الملبَّدة ، أصبْناه يوم خيبر ، فكنت أفرشه لرسول الله ﷺ كل ليلة وينام عليه ، وإني ربَّعته ذات ليلة . . . الحديث نحوه .

أخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص١٦٧) .

قلت : وعبدالله بن رشيد ؛ قال البيهقي :

«لا يحتج به» . وذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال :

«مستقيم الحديث» .

والربيع بن زياد الحارثي ؛ قال البخاري :

«سمع عمر» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» ، وروى عنه جمع .

وإبراهيم الجعفي : هو ابن عبدالأعلى مولى الجعفيين ، ثقة من رجال مسلم .

ثم وجدتُ للحديث طريقاً أخرى عن عائشة مختصراً ؛ ليس فيه حديث الترجمة .

أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٤٦٥/١) : أخبرنا **عمر بن حفص** عن أم شَبِيب عن عائشة رضي الله عنها :

أنها كانت تفرش للنبي ﷺ عباءة ثَنْيَتين ، فجاء ليلة وقد ربَّعتها ، فنام عليها ، فقال :

«يا عائشة ! ما لِفراشي الليلةَ ليس كما كان؟!» . قلت : يا رسول الله ! ربَّعتها لك ! قال :

«فأعيديه كما كان» .

قلت : وأم شبيب هذه ؛ لم أجد من ذكرها .

وعمر بن حفص ؛ لعله عمر بن حفص بن عمر بن سعد بن عائذ المدني ، أبو حفص المؤذن ، وجدُّه المعروف بسَعْدٍ القَرَظِ ؛ فإنه من هذه الطبقة ؛ قال ابن معين :

«ليس بشيء» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» !

ولكن ؛ هل سمع منه ابن سعد ، أم سقط الواسطة بينهما؟ وهذا الذي أرجِّحه . والله أعلم .

ثم وجدتُ لحديث حفصة طريقاً أخرى ؛ فقال ابن أبي الدنيا في «الجوع» (٣/١) : حدثني عبدالله بن يونس قال : حدثني أبي قال : حدثني أبو مَعْشَرٍ عن محمد بن قيس قال :

دخل ناسٌ على حفصة بنت عمر . . . فبعثوا إليه حفصة ، فذكَرتْ ذلك له ، فقال : أخبريني بألْين فراشٍ فرشتيه لرسول الله ﷺ قط؟ قالت :

عباءة ثنيتها له باثنتين ، فلما غلظت عليه ؛ جعلتها له بأربعة . قال : فأخبريني بأجود ثوب لبسه؟ . . . إلخ .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ لكنه منقطع ؛ محمد بن قيس ـ وهو المدني قاصُّ عمر بن عبدالعزيز ـ ؛ لم يذكروا له رواية إلا عن أبي هريرة ، وجابر ـ ويقال : مرسل ـ ، وأبي صِرْمَةَ الأنصاري .

وأبو معشر : هو زياد بن كُلَيْبٍ الحنظلي الكوفي .

ويونس : هو ابن عُبَيْدٍ بن دينار البصري .

وكلهم من رجال مسلم .

وعبدالله بن يونس ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٢/٢/٢٠٥) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ، ولكنه قال :

«روى عنه أبو زرعة» .

وهو لا يروي إلا عن ثقة .

وهذه الطريق أصحّ طرق الحديث ؛ مع انقطاعه ، فهو يعلُّ حديث الترجمة ؛ لعدم وروده فيها .

٤٨٧٨ ـ (هذه الدُّنْيا مُـثِّلَتْ لِي ، فـقلتُ لَهـا : إلَيْكِ عَنِّي ! ثمَّ رجَعَتْ فقالَتْ : إنَّكَ إنْ أَفْلَتَّ مِنِّي ؛ فلنْ يُفْلِتَ مِنّي مَنْ بَعْدَكَ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (ص٣٢٥ ـ زوائده) ، وابن أبي الدنيا في «ذم

الدنيا» (ق٢/٢) عن **عبدالواحد بن زيد** قال : حدثني أسلم الكوفي عن مرة عن زيد بن أرقم رضي الله عنه قال :

كنا مع أبي بكر الصديق رضي الله عنه ؛ فدعا بشراب ؛ فأُتِيَ بماءٍ وعَسَل ، فلما أدناه من فِيهِ ؛ بَكى وبكى حتى أَبكى أصحابَهُ ، فسكتوا وما سكَتَ ، ثم عاد فبكى ؛ حتى ظنُّوا أنهم لم يقدروا على مسألته . قال : ثم مسحَ عينيه ، فقالوا : يا خليفة رسول الله ! ما أَبْكاكَ؟! قال :

كنت مع رسول الله ﷺ ، فرأيته قد دفع عن نفسه شيئاً ، ولم أر معه أحداً ؛ فقلت : يا رسول الله ! ما الذي تدفع عن نفسك؟! قال . . . فذكره . وقال البزار :

«عبد الواحد ضعيف جدّاً ، وكان يذهب إلى القدر . ومُرَّةُ مشهور ، ولا يعرف هذا الحديث إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ـ كما قال البزار ـ ضعيف جدّاً ، وقد اتفقوا على تضعيفه ؛ حتى ابن حبان ؛ فأورده في «الضعفاء» ، وقال :

«كان ممن يقلب الأخبار ؛ من سوء حفظه وكثرة وهمه ، فلما كثر ذلك منه استحق الترك» .

ولكنه نسي هذا ؛ فتناقض ، فأورده في «الثقات» أيضاً ، فقال :

«روى عنه أهل البصرة ، يعتبر حديثه إذا كان دونه ثقة وفوقه ثقة ، ويجتنب ما كان من حديثه من رواية **سعيد بن عبدالله بن دينار** ؛ فإن سعيداً يأتي بما لا أصل له عن الأثبات» .

قلت : وهذا ـ مع مناقضته لنفسه ـ مخالف لاتفاق الأئمة أيضاً ، وفيهم إمام الأئمة البخاري ؛ فقد قال :

«تركوه» . ذكره في «الميزان» . ثم قال :

«ومن مناكيره : ما روى ابن أبي الدنيا في تواليفه . . .» ثم ساق له هذا الحديث .

ولذلك كله ؛ فلا التفات إلى قول المنذري في «الترغيب» (٤/١١٧) :

«ورواته ثقات ؛ إلا عبدالواحد بن زيد ، وقد قال ابن حبان : «يعتبر حديثه إذا كان فوقه ثقة ودونه ثقة» ؛ وهو هنا كذلك» !

ونحوه قول الهيثمي (١٠/٢٥٤) :

«رواه البزار ؛ وفيه عبدالواحد بن زيد الزاهد ؛ وهو ضعيف عند الجمهور ، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال : «يعتبر حديثه إذا كان فوقه ثقة ، ودونه ثقة» . وبقية رجاله ثقات» !

ومن هذا الوجه : أخرجه البيهقي في «الشعب» (٧/٣٦٥/١٠٥٩٦) ، وكذا الحاكم في «المستدرك» (٤/٣٠٩) . وقال :

«صحيح الإسناد» !

ورده الذهبي بقوله :

«قلت : **عبدالصمد**[1] ؛ تركه البخاري وغيره» .

٤٨٧٩ - (كانَ يَكْنِيهِ بأَبي المساكِينِ . يَعْنِي : جَعفرَ بنَ أَبي طالِبٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه الترمذي (٢/٣٠٥) من طريق **إسماعيل بن إبراهيم أبي يحيى التيمي** : حدثنا **إبراهيم أبو إسحاق المخزومي** عن سعيد المَقْبُرِيِّ عن أبي هريرة قال :

(١) كذا وقع في «تلخيص الذهبي» ! والصواب : «عبدالواحد» . (الناشر) .

إن كنت لأسأل الرجل من أصحاب النبي ﷺ عن الآيات من القرآن ؛ أنا أعلم بها منه ، ما أسأله إلا ليطعمني شيئاً ، فكنت إذا سألت جعفر بن أبي طالب ؛ لم يُجِبْني حتى يذهب بي إلى منزله ، فيقول لامرأته : يا أسماء ! أطعمينا شيئاً ، فإذا أطعمتنا أجابني ، وكان جعفر يحب المساكين ، ويجلس إليهم ، ويحدثهم ويحدثونه ، فكان رسول الله ﷺ يكنيه بأبي المساكين .

وقال ـ مضعِّفاً ـ :

«حديث غريب . وأبو إسحاق المخزومي : هو إبراهيم بن الفضل المدني ؛ وقد تكلم فيه بعض أهل الحديث من قبل حفظه ، وله غرائب» !

قلت : لقد سهّل الترمذي فيه القول ، فالرجل ممن اتفق أئمة الحديث على تضعيفه . بل قال فيه الدارقطني :

«متروك» . وهذا معنى قول البخاري فيه :

«منكر الحديث» .

وكذا قال أبو حاتم .

وإسماعيل بن إبراهيم أبو يحيى التيمي ضعيف أيضاً .

وقد خالف أبا إسحاق : ابنُ أبي ذئب عن سعيد المقبري به مختصراً ؛ دون قوله :

فكنت إذا سألت جعفر بن أبي طالب . . . إلخ . لكنه زاد فقال :

وكان أخْيَرَ الناس للمساكين جعفرُ بن أبي طالب ، كان ينقلب بنا فيطعمنا ما كان في بيته ، حتى إن كان ليُخْرِجُ إلينا العُكَّةَ التي ليس فيها شيء ، فيشقها ، فنلعق ما فيها .

أخرجه البخاري (٧/٦١ ـ ٦٢) ، وابن سعد (٤/٤١) ـ الزيادة فقط ـ .

وروى الترمذي ، وابن سعد ، والحاكم (٣/٢٠٩) ، وأحمد (٢/٤١٣ ـ ٤١٤) من طريق عكرمة عن أبي هريرة قال :

ما احتذى النعالَ ، ولا انتعل ، ولا ركب المطايا ، ولا لبس الكُورَ مِنْ رَجُلٍ ـ بعد رسول الله ﷺ ـ أفضل من جعفر بن أبي طالب . يعني : في الجود والكرم .

وقال الترمذي :

«حسن صحيح غريب» . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط البخاري» . ووافقه الذهبي .

قلت : وإنما لم يصححاه على شرط مسلم أيضاً ـ مع أن رجاله كلهم من رجال الشيخين ـ ؛ لأن عكرمة ـ وهو مولى ابن عباس ـ إنما أخرج عنه مقروناً . وقال الحافظ عقب الحديث :

«إسناده صحيح» .

٤٨٨٠ ـ (إنِّي قَدْ قَرَنْتُ فَاقْرُنُوا . يَعْني : في التَّمْرِ) .

ضعيف . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/٣٣٩ ـ ٣٤٠) ـ واللفظ له ـ ، والبزار (ص١٦١) عن جرير بن عبدالحميد عن عطاء عن الشعبي عن أبي هريرة قال :

كنت في الصُّفَّة ؛ فبعث إلينا النبي ﷺ عجوة ، فكنا نقرن الثِّنْتَين من الجوع ، فيقول لأصحابه . . . فذكره . ولفظ البزار :

فنهى النبي ﷺ أن يقرن إلا بإذن صاحبه . وقال :

«لا نعلم رواه عن عطاء عن الشعبي إلا جرير . ورواه عمران بن عيينة عن عطاء عن ابن عجلان عن أبي هريرة» .

قلت : وعطاء : هو ابن السائب ؛ وكان اختلط ، وروى عنه جرير في الاختلاط . وقال الهيثمي (٥/٤٢) :

«رواه البزار ، وفيه عطاء بن السائب ؛ وقد اختلط ، وبقية رجاله رجال (الصحيح)» .

٤٨٨١ ـ (هَذا عليٌّ قَدْ أَقْبلَ فِي السَّحابِ) .

موضوع . أخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبي ﷺ» (ص١٢٤) عن مَسعدَةَ ابن اليَسَعِ عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جده قال :

كسا رسول الله علياً عِمَامةً ـ يقال لها : السَّحَاب ـ ؛ فأقبل علي رضي الله عنه وهي عليه ، فقال ﷺ . . . فذكره . فحرَّفها هؤلاء فقالوا : عليٌّ في السحاب !

قلت : وآفته مسعدة هذا ؛ قال البخاري في «التاريخ» (٢٦/٢/٤) :

«قال أحمد : ليس بشيء ، خرقنا حديثه ، وتركنا حديثه منذ دهر» . وقال الذهبي :

«هالك . كذبه أبو داود» .

ثم ساق له حديثين مما أُنكر عليه ؛ هذا أحدهما ، لكنه ذكر فيه أن قوله في آخره : فحرَّفها هؤلاء . . . ؛ هو من قول جعفر عن أبيه .

وقد أورد الحديثَ الشيخُ أبو الحسين المَلَطِيُّ الشافعي في كتابه : «التنبيه والرد

على أهل الأهواء والبدع» في «باب ذكر الرافضة وأصنافهم واعتقادهم» (ص١٩ - ٢٠) ؛ فقال عقبه :

«فتأولوه - هؤلاء - على غير تأويله» .

أحاديثُ في فَضْلِ عَليٍّ رضي الله عنه : مِنْ كتابِ : «المُرَاجَعَات»[1]

٤٨٨٢ - (أُوصِي مَنْ آمَنَ بي وصَدَّقَني بِوَلايَةِ عَلِيٍّ ، فَمَنْ تَوَلاهُ تَوَلانِي ، ومنْ تَوَلانِي فَقَدْ تولَّى اللهَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (١/١٢٠/١٢) من طريق الطبراني : نا محمد بن عثمان بن أبي شيبة : نا أحمد بن طارق الوَابِشِيُّ : نا عمرو بن ثابت عن محمد بن أبي عُبَيْدَةَ بن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه أبي عبيدة عن محمد بن عمار بن ياسر عن أبيه مرفوعاً .

ثم روى من طريق أخرى عن عبدالوهاب بن الضحاك : نا ابن عَيَّاش عن محمد بن عبيدالله بن أبي رافع عن أبي عبيدة به .

ومن طريق ابن لهيعة : حدثني محمد بن عبيدالله به .

ثم أخرجه من طريقين آخرين عن ابن أبي رافع به . ولفظ الترجمة لهذه الطرق .

وأما لفظ الطبراني ؛ فهو :

«من آمن بي وصدَّقني ؛ فليتولَّ علي بن أبي طالب ؛ فإن ولايته ولايتي ، وولايتي ولاية الله» .

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - على هامش أصله : «راجع لها «منهاج السنة» ، و«المنتقى منه»» . (الناشر) .

وبهذا اللفظ : أورده السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/٢٠٧/٢) من رواية الطبراني . وكذلك نقله صاحب «الكنز» (٦/١٥٥/٢٥٧٦) ؛ إلا أنه زاد في أوله :

«اللهم . . .» ! وهي سهو منه .

ولم يذكر الهيثمي في «المجمع» (٩/١٠٨ - ١٠٩) هذا الحديث إلا باللفظ الأول ؛ لفظ الترجمة ، ولكنه أشار إلى اللفظ الآخر بقوله :

«رواه الطبراني بإسنادين ، أحسب فيهما جماعة ضعفاء ؛ وقد وُثِّقوا» !

وأقول : مدار الإسنادين على محمد بن عمار بن ياسر ، وهو مجهول ؛ أورده ابن أبي حاتم (٤/١/٤٣) من رواية ابنه أبي عبيدة عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» ؛ على قاعدته في توثيق المجهولين . ولذلك لم يعتد بتوثيقه الحافظ ؛ فقال في «التقريب» :

«مقبول» ؛ أي : عند المتابعة ؛ وإلا فليّن الحديث ، كما نص عليه في المقدمة .

وحفيده محمد بن أبي عبيدة ؛ لم أجد له ترجمة .

وعمرو بن ثابت رافضي خبيث ؛ كما قال أبو داود ، وهو متروك الحديث ؛ كما قال النسائي . وقال ابن حبان :

«يروي الموضوعات عن الأثبات» .

وضعّفه الجمهور .

وأحمد بن طارق الوابشي ؛ لم أعرفه .

ومحمد بن أبي شيبة ؛ فيه ضعف .

فهذا الإسناد ضعيف جداً .

ومدار الإسناد الآخر على محمد بن عبيدالله بن أبي رافع ، وهو ضعيف جداً ، وهو من شيعة الكوفة ؛ فهو آفته ، وهو صاحب حديث :

«إذا طنَّت أذن أحدكم . . .» الموضوع ؛ الذي حسَّنه تلميذ الكوثري ؛ لجهله بهذا العلم وتراجم الرجال ، كما تقدم بيانه برقم (٢٦٣١) .

وعبدالوهاب بن الضحاك ؛ قال أبو حاتم :

«كذاب» .

لكن لم يتفرد به ؛ كما يتبيَّن من التخريج السابق ، فآفة الإسنادين عمرو بن ثابت وابن أبي رافع ؛ لأن مدارهما عليهما مع شدة ضعفهما وتشيُّعهما .

ومع ذلك ؛ استروح إلى حديثهما هذا : ابن مذهبهما الشيخ عبدالحسين ، المتعصّب جداً لتشيعه في كتابه الدال عليه «المراجعات» (ص٢٧) ، فساقه فيه مَساقَ المسلَّمات ، بل نصَّ في المقدمة (ص٥) بما يوهم أنه لا يورد فيه إلا ما صحَّ ؛ فقال :

«وعُنِيتُ بالسنن الصحيحة» !!

ثم روى ابن عساكر من طريق أحمد بن محمد بن سعيد بن عبدالرحمن : نا **يعقوب بن يوسف بن زياد الضَّبِّيُّ** : نا **أحمد بن حَمَّاد الهَمْدَاني** : نا **مختار التَّمَّار** عن أبي حَيَّان التيمي عن أبيه عن علي بن أبي طالب مرفوعاً بلفظ :

«مَنْ تولَّى علياً ؛ فقد تولاني ، ومن تولاني ؛ فقد تولَّى الله عز وجل» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً مسلسل بالعلل ، وشرُّها المختار هذا - وهو ابن نافع التيمي التمَّار الكوفي - ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» .

وكذا قال النسائي وأبو حاتم . وقال ابن حبان :

«كان يأتي بالمناكير عن المشاهير ؛ حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمِّد لذلك» .

وأحمد بن حماد الهمداني ؛ قال الذهبي :

«ضعفه الدارقطني . لا أعرف ذا» . وكذا قال في «اللسان» .

ويعقوب بن يوسف ؛ الظاهر أنه الذي ضعَّفه الدارقطني ؛ انظره في «اللسان» .

٤٨٨٣ - (عَلِيٌّ أَقْضَى أُمَّتِي بِكتابِ الله ، فمَنْ أَحَبَّني فَلْيُحِبَّهُ ؛ فإنَّ العَبْدَ لا يَنالُ وَلايَتِي إلا بِحُبِّ عليٍّ عليهِ السلامُ) .

منكر بهذا التمام . أخرجه ابن عساكر (١٢/١٢٠/٢) عن العباس - يعني : ابن علي بن العباس - : أنا الفضل المعروف بـ(النَّسَائي) : نا محمد بن علي بن خلف العَطَّار : نا أبو حذيفة ، عن عبدالرحمن بن قَبِيصَة عن أبيه عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ لم أعرف منه غير أبي حذيفة - واسمه موسى بن مسعود النَّهْدِي البصري - ؛ قال الحافظ :

«صدوق سيئ الحفظ ، وكان يصحِّف . . . وحديثه عند البخاري في المتابعات» .

ومحمد بن علي بن خلف العطار ؛ وثقه الخطيب في «التاريخ» (٣/٥٧) تبعاً لمحمد بن منصور ! وخَفِيَ عليهما - كما قال الحافظ في «اللسان» - تجريح ابن عدي إياه ، والسبب أنه لم يُفْرد له ترجمة ، وإنما جرحه في ترجمة **حسين الأشقر** ، فقد

ساق له حديثاً آخر من رواية العطار هذا عنه بإسناده ؛ فيه :

أن عماراً قال لأبي موسى : سمعت رسول الله ﷺ لعنك ليلة الجمل ! فقال ابن عدي :

«عند محمد بن علي هذا من هذا الضرب عجائب ، وهو منكر الحديث ، والبلاء فيه عندي منه لا من حسين» .

قلت : فلعلَّه هو البلاء في هذا الحديث أيضاً ؛ إن سَلِمَ ممن فوقه ودونه .

وإنما أوردته من أجل الطرف الثاني منه ؛ وإلا فطرفه الأول له شاهد من حديث ابن عمر من طريقين عنه ؛ خرجتهما في «الصحيحة» (١٢٢٤) .

وشاهد آخر من حديث عمر موقوفاً عليه : أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/٦٥) .

وثالث عن ابن مسعود موقوفاً : أخرجه الحاكم (٣/١٣٥) . وقال :

«صحيح على شرط الشيخين» . ووافقه الذهبي .

وأخرجهما ابن عساكر (١٢/١٦٦/٢) .

وأخرج له شاهداً رابعاً عن ابن عباس موقوفاً .

٤٨٨٤ - (يا عبدَالله ! أتاني مَلَكٌ فقالَ : يا مُحمد ! ﴿وَاسْأَلْ مَنْ أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنا﴾ علَى ما بُعِثُوا؟ قال : قلتُ : علَى ما بُعِثوا؟ قال : علَى وَلايَتِكَ ووَلايةِ عليٍّ بنِ أبي طالِبٍ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر (١٢/١٢٠/٢) من طريق الحاكم - ولم أره في «مستدركه» - بسنده عن علي بن جابر : نا محمد بن خالد بن عبدالله : نا محمد بن فُضَيْل : نا محمد بن سُوقَةَ عن إبراهيم عن الأسود عن عبدالله مرفوعاً . وقال الحاكم :

«تفرد به علي بن جابر عن محمد بن خالد» .

قلت : والأول ؛ لم أعرفه .

وأما الآخر ؛ فهو الواسطي الطحان ، وهو ضعيف اتفاقاً ؛ بل قال ابن معين :

«رجل سوء ، كذاب» .

وسئل عنه أبو حاتم؟ فقال :

«هو على يَدَيْ عَدْلٍ» . قال الحافظ :

«معناه : قَرُبَ مِنَ الهلاك . وهذا مثلٌ للعرب ، كان لبعض الملوك شرطي اسمه (عدل) ، فإذا دفع إليه من جَنى جنايةً ؛ جزموا بهلاكه غالباً . ذكره ابن قتيبة وغيره» .

ثم رأيت الحديث عند الحاكم في «معرفة علوم الحديث» (ص٩٦) بإسناده المتقدم .

٤٨٨٥ - (مَرْحَباً بِسَيِّدِ المُسْلِمينَ ، وإمامِ المُتَّقِينَ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦٦/١) ، وعنه ابن عساكر في «التاريخ» (١/١٥٧/١٢) : حدثنا **عمر بن أحمد بن عمر القاضي القَصَبَانِيُّ** : ثنا **علي بن العباس البَجَلِيُّ** : ثنا **أحمد بن يحيى** : ثنا **الحسن بن الحسين** : ثنا **إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق** عن أبيه عن الشعبي قال : قال علي : قال لي رسول الله ﷺ . . . فذكره . وزاد :

فقيل لعلي : فأيُّ شيء كان مِنْ شُكْرِكَ؟ قال : حَمِدْتُ الله تعالى على ما آتاني ، وسألته الشكر على ما أولاني ، وأن يزيدني مما أعطاني .

قلت : وهذا إسناد مظلم ضعيف جداً ؛ آفته الحسن بن الحسين - وهو العُرَني

الكوفي الشيعي ـ متّهم ؛ قال أبو حاتم :

«لم يكن بصدوق عندهم ، وكان من رؤساء الشيعة» . وقال ابن عدي :

«لا يشبه حديثه حديث الثقات» . وقال ابن حبان :

«يأتي عن الأثبات بالمُلْزَقات ، ويروي المقلوبات» .

ومن فوقه ثقات رجال الشيخين .

لكن من دونه ؛ لم أجد ترجمتهم الآن .

ومما يؤكِّد وضع هذا الحديث : المبالغة التي فيه ؛ فإن سيد المسلمين وإمام المتقين ؛ إنما يصح أن يوصف به رسول الله ﷺ وحده فقط . ولذلك حكم على الحديث ـ وأمثاله مما في معناه ـ العلماء المحقِّقون بالوضع ، كما تقدم في الحديث (٣٥٣) ؛ فراجعه .

٤٨٨٦ ـ (يا أَنَسُ ! أوَّلُ مَنْ يَدْخلُ عليكَ مِنْ هَذا البابِ : أَميرُ المؤمنِينَ ، وسيِّدُ المسلمين ، وقائدُ الغُرِّ المُحَجَّلين ، وخاتمُ الوَصِيِّين . قالَ أنس : قلتُ : اللهمَّ ! اجعَلْهُ رَجُلاً منَ الأَنْصارِ ـ وكَتَمْتُه ـ ؛ إذْ جاءَ عَلِيٌّ ، فقالَ : مَنْ هَذا يا أَنَس؟ فَقُلتُ : عَلِيّ . فقامَ مُسْتَبْشِراً فاعْتَنقَهُ ، ثُمَّ جَعلَ يمسَحُ عَنْ وجْهِهِ بوجْهِهِ ، ويمسَحُ عَرَقَ عليٍّ بِوَجْهِه . قال عليٌّ : يا رسولَ الله ! لقدْ رَأيتُكَ صَنَعْتَ شَيْئاً ما صَنَعْتَ بي مِنْ قَبْلُ؟! قالَ : وما يَمْنَعُني ، وأَنْتَ تؤدِّي عَنِّي ، وتُسْمِعُهم صَوْتي ، وتُبَيِّنُ لهمْ ما اخْتَلَفُوا فيهِ بَعْدِي؟!) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (١/٦٣ ـ ٦٤) ، وعنه ابن عساكر (١٢/١٦١/٢) من طريق **محمد بن عثمان بن أبي شيبة : ثنا إبراهيم بن محمد**

ابن ميمون : ثنا علي بن عابس عن الحارث بن حَصِيرةَ عن القاسم بن جُنْدُب عن أنس قال . . . فذكره مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم جدّاً ؛ ليس فيهم ثقة محتج به .

أولاً : القاسم بن جندب ؛ لم أجد له ترجمة .

ثانياً : الحارث بن حصيرة شيعي محترق ، اختلفوا في توثيقه ؛ قال أبو حاتم :

«هو من الشيعة العُتُقِ ؛ لولا أن الثوري روى عنه لتُرِكَ حديثه» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يخطئ ، ورمي بالرفض» .

ثالثاً : علي بن عابس ـ وهو الكوفي الأزرق ـ متفق على تضعيفه . وقال ابن حبان :

«فَحُشَ خطؤه فاستحقَّ التَّرْك» .

رابعاً : إبراهيم بن محمد بن ميمون ؛ قال الذهبي :

«من أجلاد الشيعة ، روى عن علي بن عابس خبراً عجيباً . روى عنه أبو شيبة بن أبي بكر وغيره» .

ويعني بالخبر العجيب هذا الحديث ؛ فقد قال بعد سبع تراجم :

«إبراهيم بن محمد بن ميمون ؛ لا أعرفه ، روى حديثاً موضوعاً ؛ فاسمعه . . .» ثم ذكره من طريق محمد بن عثمان بن أبي شيبة عنه .

وأقرَّهُ الحافظ على حكمه على الحديث بالوضع ؛ غير أنه زادَ عليه فقال :

«وذكره الأسدي في «الضعفاء» ، وقال : إنه منكر الحديث . وذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال شيخنا أبو الفضل : ليس ثقة» .

خامساً : محمد بن عثمان بن أبي شيبة مختلف في توثيقه ، لكن أشار الحافظ في ترجمة إبراهيم بن محمد أنه قد رواه عنه غيره ، فإن ثبت ذلك ؛ فالعهدة فيه على من فوقه . ولعلَّ الحافظ أخذ ذلك من قول الذهبي المتقدم :

«روى عنه أبو شيبة بن أبي بكر وغيره» !!

وأبو شيبة هذا لم أعرفه ، ولعله أراد أن يقول : أبو جعفر بن أبي شيبة ، فسبقه القلم فكتب : أبو شيبة بن أبي بكر .

وأبو جعفر : هو محمد بن عثمان بن أبي شيبة الراوي لهذا الحديث . والله أعلم .

ثم رأيت الحديث قد أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ، وأعلَّه بابن عابس فقط ! فقال :

«ليس بشيء ، وتابعه جابر الجعفي عن أبي الطُّفَيْلِ عن أنس نحوه . وجابر كذبوه» !

وأقرَّه السيوطي في «اللآلئ المصنوعة» (١٨٦/١) ، ونقل كلام الذهبي والعسقلاني السابقين وأقرَّهما !

وتبعه على ذلك ابن عَرَّاق في كتابه «تنزيه الشريعة» (٣٥٧/١) .

٤٨٨٧ ـ (إنَّ اللهَ تعالَى عَهِدَ إليَّ عَهْداً في عَلِيٍّ . فقلتُ : يا ربِّ ! بيِّنْهُ لِي؟! فقالَ : اسْمَعْ . فقُلْتُ : سمعتُ . فقالَ : إنَّ عَلِيّاً رايةُ الهُدَى ، وإمامُ أَوْلِيائي ، ونورُ مَنْ أَطاعَني ، وهُوَ الكلمةُ التي أَلْزَمْتُها المُتَّقين . مَنْ أَحَبَّهُ أَحَبَّني ، ومَنْ أَبْغَضَهُ أَبْغَضَني) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٦٦/١ ـ ٦٧) عن عَبَّاد بن سعيد

ابن عَبَّاد الجُعْفِيّ : ثنا محمد بن عثمان بن أبي البهلول : حدثني صالح بن أبي الأسود عن أبي المُطَهَّرِ الرازي عن الأعشى الثَّقَفِيّ عن سَلام الجُعْفِي عن أبي بزرة مرفوعاً . وزاد :

«فَبَشِّرْهُ بذلك . فجاءَ علي ، فبشَّرْتُه ، فقال : يا رسول الله ! أنا عبدُالله وفي قَبْضته ، فإنْ يُعَذِّبني فَبِذَنْبي ، وإنْ يُتِمَّ الذي بشَّرتني به فالله أولى بي . قال : قلت : اللهم ! أَجْلِ قلبه ، واجعلْ ربيعه الإيمان . فقال الله : قد فعلت به ذلك . ثم إنه رفع إلى أنه سَيَخُصُّه من البلاءِ بشيء لم يخصَّ به أحداً من أصحابي . فقلت : يا رب ! أخي وصاحبي؟! فقال : إن هذا شيء قد سبق ؛ إنه مبتلى ومبتلى به» .

قلت : وهذا إسناد مظلم جداً ، ومتن موضوع ؛ لوائح الوضع عليه ظاهرة كسوابقه ، ورجاله كلهم مجهولون لا يعرفون ؛ لا ذكر لهم في كتب الجرح والتعديل ؛ سوى اثنين منهم :

الأول : صالح بن أبي الأسود ؛ لم يتكلم فيه من المتقدمين سوى ابن عدي ، فقال في «الكامل» (١/٢٠٠) :

«أحاديثه ليست بالمستقيمة ، فيها بعض النُّكرة ، وليس هو بذاك المعروف» . وقال الذهبي ـ وتبعه العسقلاني ـ :

«واهٍ» .

والآخر : عباد بن سعيد الجعفي ؛ ساق له الذهبي هذا الحديث ؛ وقال :

«باطل ، والسند ظلمات» .

وكذا قال العسقلاني .

وأخرجه ابن عساكر (٢/١٢٨/١٢) من طريق محمد بن عبيدالله بن أبي

رافع عن عون بن عبيدالله عن أبي جعفر وعن عمرو بن علي **قالا** : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره ؛ دون قوله : «فجاء علي . . .» .

أخرجه ابن عساكر . وقال :

«هذا مرسل» .

قلت : وإسناده ـ مع ذلك ـ واهٍ جداً ؛ فإن ابن أبي رافع متروك ، كما تقدم قريباً تحت الحديث (٤٨٨٢) .

والحديث ؛ قال ابن الجوزي :

«حديث لا يصح ، وأكثر رواته مجاهيل» .

نقله السيوطي كما يأتي في الحديث بعده .

٤٨٨٨ ـ (يا أبا بَرْزَةَ ! إنَّ ربَّ العالمينَ عَهِدَ إليَّ عَهْداً في عليِّ بن أَبي طالِبٍ ؛ فقالَ : إنَّهُ رايةُ الهُدَى ، ومنارُ الإيمانِ ، وإمامُ أوْلِيائي ، ونورُ جَمِيعِ مَنْ أطاعَني .

يا أبا بَرزةَ ! عَلِيُّ بنُ أبي طالِبٍ أَمِيني غَداً يومَ القِيامَةِ ، وصاحِبُ رايَتِي في القِيامَةِ ، عليٌّ مفاتِيحُ خَزائِنِ رحْمَةِ رَبِّي) .

موضوع . أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٤١٤) ، وأبو نعيم (٦٦/١) عن **أبي عمرو لاهِزِ بن عبد اللَّه** : ثنا مُعْتَمِرُ بن سليمان عن أبيه عن هشام بن عروة عن أبيه قال : ثنا أنس بن مالك قال :

بعثني النبي ﷺ إلى أبي برزة الأسلمي ، فقال له وأنا أسمع . . . فذكره . وقال ابن عدي :

«باطل بهذا الإسناد ، وهو منكر الإسناد ، منكر المتن ؛ لأن سليمان التيمي عن هشام بن عروة عن أبيه عن أنس ؛ لا أعرف بهذا الإسناد غير هذا . ولاهز بن عبدالله مجهول لا يعرف ، يروي عن الثقات المناكير ، والبلاء منه ، ولا أعرف للاهز غير هذا الحديث» . وقال الذهبي ـ بعد أن نقل عن ابن عدي إبطاله للحديث ـ :

«قلت : إي واللهِ ! من أبردِ الموضوعات ، وعليٌّ ؛ فلعن الله من لا يحبّه» .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ، وأعلَّه بخلاصة كلام ابن عدي المتقدم .

وأقره السيوطي في «اللالئ» (١٨٨/١) ، ونقل كلامَ الذهبي السابق في جزمه بأنه من أبرد الموضوعات .

ثم ساق له طريقاً أخرى ؛ وهي التي بالحديث الذي قبله ؛ وقال :

«أورده ابن الجوزي في «الواهيات» ، وقال : هذا حديث لا يصح ، وأكثر رواته مجاهيل» .

وأقرَّهُ هو ، وابن عَرَّاقٍ (٣٥٩/١) ؛ بل أيَّداه بأن نَقَلا قول الذهبي المتقدم هناك في إبطاله .

٤٨٨٩ ـ (ليلةَ أُسْرِيَ بِيَ ؛ انْتَهَيْتُ إلىَ ربِّي عَزَّ وجَل ؛ فَأَوْحَىٰ إليَّ فِي عَلِيٍّ بِثَلاثٍ : أنَّهُ سَيِّدُ الْمُسْلِمين ، ووليُّ المتَّقِين ، وقائِدُ الغُرِّ الْمُحَجَّلين) .

موضوع . أخرجه السِّلَفِيُّ في «الطُّيُوريَّات» (١/١٨٩) ، وابن عساكر (١٢/ ٢/١٣٧) عن **جعفر بن زياد** : نا **هلال الصيْرَفِيُّ** : نا **أبو كثير الأنصاري** : حدثني عبدالله بن أسعد بن زُرَارة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ جعفر بن زياد شيعي ، ولكنهم وَثَّقُوه .

لكن قال ابن حبان في «الضعفاء» :

«كثير الرواية عن الضعفاء ، وإذا روى عن الثقات ؛ تفرد عنهم بأشياء ، في القلب منها شيء» . وقال الدارقطني :

«يعتبر به» .

وهلال : هو ابن أيوب الصيرفي ، ترجمه ابن أبي حاتم (٧٥/٢/٤) برواية جعفر هذا فقط ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وكذلك ترجم لأبي كثير الأنصاري ، من رواية إسماعيل بن مسلم العَبْدِيِّ عنه (٤٢٩/٢/٤) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ثم رواه ابن عساكر من طريق أبي يعلى : نا **زكريا بن يحيى الكِسَائِيِّ** : نا **نصر بن مزاحم** عن جعفر بن زياد عن هلال بن مِقْلاصٍ عن عبدالله بن أسعد بن زُرَارة الأنصاري عن أبيه مرفوعاً ، فزاد في الإسناد : «عن أبيه» ، ولفظه :

«لما عُرِجَ بي إلى السماء ؛ انْتُهِيَ بي إلى قصر من لؤلؤ ؛ فيه فراش من ذهب يتلألأ ، فأوحي إليَّ . . .» الحديث .

وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ نصر بن مزاحم ؛ قال الذهبي :

«رافضي جَلْد ، تركوه . قال العقيلي : شيعي ؛ في حديثه اضطراب وخطأ كثير . وقال أبو خيثمة : كان كذاباً . . .» .

وزكريا بن يحيى الكسائي شيعي أيضاً ؛ قال ابن معين :

«رجل سوء ، يحدِّث بأحاديث سوء ، يستأهل أن يُحْفَرَ له بئر فيُلقى فيها» ! وقال النسائي والدارقطني :

«متروك» .

وتابعهما **عمرو بن الحُصَيْنِ العُقَيْلِيُّ** : أنبأ **يحيى بن العلاء الرازي** : ثنا هلال ابن أبي حُمَيْدٍ به ، وقال : عن أبيه ؛ دون الشطر الأول من الحديث .

أخرجه ابن عساكر (١/١٣٨/١٢) ، وكذا الحاكم (١٣٧/٣ ـ ١٣٨) . وقال :

«صحيح الإسناد» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : أحسبه موضوعاً ، وعمرو وشيخه متروكان» .

قلت : وقد مضى لهما عدة أحاديث ، فانظر الأرقام (٣٩ و٤٠ و٤٩ و٣٢١ و٣٨٢ و٤٢٥) .

وقد روي الحديث من طريق أخرى عن هلال بن أبي حميد عن عبدالله بن عُكَيْمٍ الجُهَنِيِّ مرفوعاً به . وهو موضوع أيضاً ؛ كما سبق بيانه برقم (٣٥٣) .

وبالجملة ؛ فقد اضطرب الرواة في إسناد هذا الحديث كما رأيت ، وليس فيها ما تقوم به الحجة ، وقد بيَّنه الحافظ في «الإصابة» . وقال في خاتمة بيانه :

«ومعظم الرواة في هذه الأسانيد ضعفاء ، والمتن منكر جدّاً» .

ونقل السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/١٣٣/٢) عن الحافظ أنه قال :

«ضعيف جداً ومنقطع» . وقال :

«وقال العماد بن كثير : هذا حديث منكر جدّاً ، ويشبه أن يكون موضوعاً من بعض الشيعة الغُلاة ، وإنما هذه صفات رسول الله ﷺ ، لا صفات علي» .

قلت : وقد ذكرت نحوه عن ابن تيمية ؛ عند الرقم المشار إليه آنفاً .

(تنبيــه) : عزا السيوطي حديث الترجمة في «الجامع الكبير» (١/١٥٨/٢) لابن النجار وحده ! فيستدرك عليه أنه رواه ابن عساكر أيضاً .

وأما قول عبدالحسين الشيعي في كتابه «المراجعات» (ص١٦٩) ـ بعد أن عزاه لابن النجار ؛ نقلاً عن «الكنز» ـ :

«وغيره من أصحاب السنن» !!

فهذا كذب وزور ؛ فإنه لم يروِه أحدٌ من أصحابِ «السنن» ، والمراد بهم أصحاب «السنن الأربعة» : أبو داود ، النسائي ، الترمذي ، ابن ماجه ! وإنما يفعل ذلك تضليلاً للقراء ، وتقويةً للحديث !

ومن ذلك أنه فرّق بين هذا الحديث وحديث الحاكم المذكور آنفاً ؛ ليوهم أنهما حديثان ! والحقيقة أنهما حديث واحد ؛ لأن مداره على عبدالله بن أسعد . غاية ما في الأمر أن الرواة اختلفوا فيه ، فبعضهم جعله من مسنده ، وبعضهم من مسند أبيه ! مع أنّ الطرق كلها إليه غير صحيحة كما رأيت . واللهُ المستعان .

٤٨٩٠ ـ (يا أَنَسُ ! انْطَلِقْ فادْعُ لِي سَيِّدَ العَرَبِ ـ يَعْني : عَلِيّاً ـ . فقالَتْ عائِشَةُ رضِيَ اللهُ عنها : ألستَ سيِّدَ العَرَبِ؟! قالَ : أَنا سَيِّدُ وَلَدِ آدمَ ، وعليٌّ سيِّدُ العَرَبِ . يا مَعْشَرَ الأَنْصارِ ! أَلا أَدُلُّكُم على ما إنْ تَمَسَّكْتُم بهِ لَمْ تَضِلُّوا بَعْدَهَ؟! قالُوا : بَلى يا رسولَ الله ! قالَ : هذا عليٌّ ؛ فأَحِبُّوهُ بِحُبِّي ، وأكرموه لِكرامَتي ؛ فإنَّ جبريلَ ﷺ أَمَرني بالذِي قُلْتُ لَكُمْ عَنِ اللهِ عزَّ وجَل) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢/١٣٢/١) ، وأبو نعيم في

«الحليـة» (٦٣/١) عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة : ثنا إبراهيم بن إسحاق **الصِّينِيُّ** : ثنا قيس بن **الرَّبِيعِ** عن ليث بن أبي **سُلَيْمٍ** عن أبي ليلى عن الحسن بن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم جدّاً ؛ ليث وقيس ضعيفان .

ونحوهما ابن أبي شيبة ؛ كما تقدم قريباً .

وأما الصيني ؛ فهو شرٌّ منهم جميعاً ؛ قال الدارقطني :

«متروك الحديث» .

وكأنَّه ـ لشدة ضعفه ـ اقتصر الهيثمي عليه في إعلال الحديث ، فقال في «مجمع الزوائد» (١٣٢/٩) :

«رواه الطبراني ، وفيه إسحاق بن إبراهيم الصيني ؛ وهو متروك» .

وروي بعضه من حديث عائشة بلفظ :

«أَنا سيِّدُ ولَدِ آدَمَ ، وعليٌّ سيِّدُ العَرَبِ» .

أخرجه الحاكم (١٢٤/٣) ، وابن عساكر (٢/١٣٨/١٢) عن أبي **حفص عمر ابن الحسن الرَّاسِبِيِّ** : ثنا أبو عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن **جُبَيْرٍ** عنها . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد ؛ وفيه عمر بن الحسن ، وأرجو أنه صدوق ، ولولا ذلك لحكمت بصحَّته على شرط الشيخين» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : أظن أنه هو الذي وضع هذا» .

قلت : وذلك لأنه مجهول ؛ فقد أورده في «الميزان» ، وقال :

«لا يكاد يعرف ، وأتى بخبر باطل متنه : (علي سيد العرب)» .

لكن تابعه **يحيى بن عبدالحميد الحِمَّاني** : نا أبو عوانة به .

أخرجه ابن عساكر (١٢/١٣٨/١ ـ ٢) من طريقين عنه .

لكن الحماني ؛ اتهمه أحمد وغيره بسرقة الحديث ! مع كونه شيعيّاً بغيضاً ، كما قال الإمام الذهبي .

ثم أخرجه الحاكم من طريق **الحُسَيْن بن عُلْوان** عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة به .

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : وضعه ابن علوان» .

ثم رواه ابن عساكر من طريق **أبي بلال الأشعري** : نا **يعقوب القُمِّيُّ** عن **جعفر بن أبي المغيرة** عن ابن أبزى عن عائشة مرفوعاً بلفظ :

«هذا سيِّدُ المسلمين» . فقلت : ألستَ سيِّدَ المسلمين؟! فقال : «أنا خاتمُ النبيِّين ، ورسولُ ربِّ العالمين» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ جعفر هذا : هو القُمِّيُّ ؛ قال الحافظ :

«صدوق يهم» .

ومثله يعقوب ؛ وهو ابن عبدالله القمي .

وأبو بلال الأشعري ؛ ضعفه الدارقطني ، وليّنه الحاكم .

ثم أخرجه ابن عساكر من طريق أبي بكر الشافعي ، وهذا في «الفوائد» (٢/٤/١) من طريق **خلف بن خليفة** عن إسماعيل بن أبي خالد قال :

بلغني أن عائشة نظرت إلى النبي ﷺ فقالت : يا سيِّدَ العَرَب ! فقال عليه السلام :

«أنا سيِّدُ ولد آدم ، وأبو بكر سيِّدُ كُهولِ العرب ، وعليٌّ سيِّدُ شَباب العَرَب» .

قلت : وهذا ـ مع انقطاعه ـ فيه خلف بن خليفة ؛ وكان اختلَطَ في الآخر .

وذكر له الحاكم شاهداً من حديث جابر مرفوعاً ؛ من رواية **عمر بن موسى الوَجِيهِيِّ** عن أبي الزبير عن جابر[١] . قال الذهبي :

«قلت : عمر وضاع» .

ثم روى ابن عساكر من طريق أبي نعيم ، وهذا في «أخبار أصبهان» (٣٠٨/١) عن **عُبَيْدِ بن العَوَّامِ** عن فِطْر عن **عطية العَوْفِي** عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ :

«أنا سيِّد ولد آدم ، وعليّ سيد العرب ، وإنَّه لأول من يَنْفُضُ الغبار عن رأسه يوم القيامة» .

قلت : وهذا ضعيف منكر ؛ عطيَّة العوفي ضعيف مدلس .

وعبيد بن العوام ؛ لم أجد له ترجمة .

ثم رأيت في مُسَوَّدتي ما نصه ـ عقب حديث الترجمة ـ :

---

(١) سقط إسناد هذا الحديث من مطبوعة «المستدرك» (١٢٤/٣) ؛ وبقي متنه ، وكلام الذهبي في «التلخيص» عليه ؛ فتنبه . (الناشر) .

«وقال الأثرم : وسمعت أبا عبدالله (يعني : الإمام أحمد) ذُكر له عن أبي عوانة عن أبي بشر عن سعيد بن جبير عن عائشة (الحديث)؟! فأنكره إنكاراً شديداً . قلت لأبي عبدالله : رواه ابن الحماني ؛ فأنكره الناس عليه ، فإذا غيره قد رواه ! قال : من؟ قلت : ذاك الحراني : أحمد بن عبدالملك ! قال : هكذا كتابه ! يتعجَّب منه . ثم قال : أنت سمعته منه؟ قلت : سمعته وهو يقول في هذا . قلت له : إن ابن الحماني قد رواه . قال : فما تنكرون عليَّ وقد رواه الحماني؟! ولم يحدِّثنا به» .

انتهى ما في مسودتي ، وليس فيها بيان مصدره ، وكأنني نسيت أن أقيِّده يوم نقلته منه ، وغالب الظن أنه «المنتخب لابن قدامة» ؛ فليراجع !

٤٨٩١ ـ (أَنْتَ تُبَيِّنُ لأُمَّتِي ما اخْتَلفوا فيهِ مِنْ بَعْدِي) .

موضوع . أخرجه الحاكم (١٢٢/٣) عن أبي نُعَيْم ضِرَارِ بن صُرَدٍ : ثنا معتمر ابن سليمان قال : سمعت أبي يذكر عن الحسن عن أنس بن مالك : أن النبي ﷺ قال لعلي . . . فذكره . وقال :

«صحيح على شرط الشيخين» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : بل هو ـ فيما أعتقده ـ من وضع ضرار . قال ابن معين : كذاب» . وقال البخاري ، والنسائي :

«متروك الحديث» . وقال ابن أبي حاتم (٤٦٥/١/٢ ـ ٤٦٦) عن أبيه :

«روى حديثاً عن معتمر عن أبيه عن الحسن عن أنس عن النبي ﷺ في فضيلة لبعض الصحابة ، ينكرها أهل المعرفة بالحديث» .

قلت : والظاهر أنه يشير إلى هذا الحديث . ومع ذلك ؛ فقد قال فيه :

«صاحب قرآن وفرائض ، صدوق ، يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، روى . . .» !!

قلت : وهذا من مخالفته لجمهور الأئمة ؛ فإن أحداً منهم لم يصفه بالصدق ، وأنَّى له ذلك وابن معين يكذبه؟! ويشير إلى ذلك الإمام البخاري بقوله المتقدم :

«متروك الحديث» ؛ فإن هذا لا يقوله الإمام إلا فيمن هو في أردأ مراتب الجرح كما هو معلوم . وقد ساق له الذهبي هذا الحديث إشارة منه إلى إنكاره عليه . وقال فيه ابن حبان ـ وقد ساق له هذا الحديث ـ :

«يروي المقلوبات عن الثقات ، حتى إذا سمعها السامع ؛ شهد عليه بالجرح والوهن» .

والحديث ؛ أورده السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/٦١/٣) من رواية الديلمي وحده !

وإليه عزاه الشيعي في «المراجعات» (١٧٢) ، ونقل تصحيح الحاكم إياه ، دون نقد الذهبي له ؛ كما هي عادته في أحاديثه الشيعية ، ينقل كلام من صححه دون من ضعفه !

أهكذا يصنع من يريد جمع الكلمة وتوحيد المسلمين؟!

ولا يقتصر على ذلك ؛ بل يستدل به على :

«أن عليّاً من رسول الله ، بمنزلة الرسول من الله تعالى . . .» !!! تعالى الله عما يقول الظالمون علوّاً كبيراً !.

وأما إذا وافق الذهبي الحاكم على التصحيح ؛ فترى الشيعي يبادر إلى نقل

هذه الموافقة ، بل ويغالي فيها ؛ كما تراه في الحديث الآتي .

٤٨٩٢ ـ (منْ أَطاعَنِي فقدْ أَطاعَ اللهَ . ومنْ عَصانِي فَقَدْ عَصَى اللهَ . ومنْ أطاعَ عَلِيّاً فقدْ أطاعَنِي . ومنْ عَصَى عَلِيّاً فقدْ عَصَانِي) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٣/١٢١) ، وابن عساكر (١٢/١٣٩/١) من طرق عن **يحيى بن يعلى** : ثنا بَسَّامٌ الصَّيْرَفِيُّ عن الحسن بن عمرو الفُقَيْمِيِّ عن **معاوية بن ثعلبة** عن أبي ذر مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : أنَّى له الصحة ؛ ويحيى بن يعلى ـ وهو الأسلمي ـ ضعيف؟! كما جزم به الذهبي في حديث آخر تقدم برقم (٨٩٢) ، وهو شيعي متفق على تضعيفه كما بيَّنْتُه ثَمَّةَ .

وسائر الرواة ثقات ؛ غير معاوية بن ثعلبة ؛ لا تعرف عدالته ، كما تأتي الإشارة إلى ذلك في الحديث الذي بعده .

وبسام : هو ابن عبدالله الصيرفي الكوفي ، وقد وثَّقوه مع تشيُّعه .

والشطر الأول من الحديث صحيح : أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث أبي هريرة ، وهو مخرج في «إرواء الغليل» (٣٩٤) ، وفي «تخريج السنة» لابن أبي عاصم (١٠٦٥ ـ ١٠٦٨) .

وأما الشطر الثاني ؛ فقد وقفت على طريق أخرى له ؛ يرويه **إبراهيم بن سليمان النَّهْمِيُّ الكوفي** : نا **عباه بن زياد** : حدثنا عمر بن سعد عن **عمر بن عبدالله الثقفي** عن أبيه عن جده يعلى بن مرة الثقفي مرفوعاً بلفظ :

«من أطاع عليّاً فقد أطاعني ، ومن عصى عليّاً فقد عصاني ، ومن عصاني فقد عصى الله . ومن أحب عليّاً فقد أحبني . . .» الحديث .

أخرجه ابن عدي في «الكامل» (٢/٢٣٩) ، ومن طريقه ابن عساكر (٢/١٢٨/١٢) وقال ابن عدي :

«سمعت إبراهيم بن محمد بن عيسى يقول : سمعت موسى بن هارون الحَمَّال يقول : عباه بن زياد الكوفي ؛ تركت حديثه» . قال ابن عدي :

«وقيل : **عبَادَةُ** بن زياد الأَسَدِيُّ ، وهو من أهل الكوفة ، من الغالين في الشيعة ، وله أحاديث مناكير في الفضائل» .

قلت : ونقل الحافظ ابن حجر في «اللسان» عن أحد الحفّاظ النيسابوريين أنه قال :

«مجمع على كذبه» . ثم تعقَّبه بقوله :

«هذا قول مردود ، وعبادة لا بأس به ؛ غير التشيع» .

ويؤيِّده قول ابن أبي حاتم (٩٧/١/٣) عن أبيه :

«هو من رؤساء الشيعة ، أدركته ولم أكتب عنه ، **ومحلُّه الصدق**» .

قلت : وآفة الحديث إما ممن فوقه ، أو من دونه ؛ فإن عمر بن عبدالله الثقفي وأباه ضعيفان ؛ قال الذهبي في الوالد :

«ضعفه غير واحد . روى عنه ابنه عمر ، وهو ضعيف أيضاً . قال البخاري : فيه نظر» . وقال ابن حبان :

«لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد ؛ لكثرة المناكير في روايته ، ولا أدري

أذلك منه أم من ابنه عمر ؛ فإنه واهٍ أيضاً؟!» .

وإبراهيم بن سليمان النهمي ؛ ضعفه الدارقطني .

وأما حديث : «من أحبَّ عليّاً فقد أحبَّني ، ومن أبغضَ عليّاً فقد أبغضَني» ؛ فهو حديث صحيح ، خرجته في «الصحيحة» (١٢٩٩) .

(تنبيه) : ذكر الشيعي هذا الحديث في «مراجعاته» (ص١٧٤) ؛ فقال :

«أخرجه الحاكم في ص(١٢١) من الجزء الثالث من «المستدرك» ، والذهبي في تلك الصفحة من «تلخيصه» ، وصرح كل منهما بصحته على شرط الشيخين» !!

قلت : **وهذا كذب مكشوف عليهما** ؛ فإنهما لم يزيدا على قولهما الذي نقلته عنهما آنفاً :

«صحيح الإسناد» !

وكنت أودُّ أن أقول : لعلَّ نظر الشيعي انتقل من الحديث هذا إلى حديث آخر صححه الحاكم والذهبي على شرطهما في الصفحة (١٢١) ، ودِدْتُ هذا ؛ عملاً بقوله تعالى : ﴿ولا يَجْرِمَنَّكُم شَنَآنُ قومٍ علَى أنْ لا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ للتَّقْوَى﴾ ، ولكن منعني منه أنه لا يوجد في الصفحة المذكورة حديث صححه الحاكم على شرطهما ، ولا الذهبي !!

بل إنني أردت أن أتوسّع في الاعتذار عنه إلى أبعد حدٍّ ؛ فقلت : لعلَّ بصره انتقل إلى الصفحة التي قبلها ، على اعتبار أنها مع أختها تشكلان صفحة واحدة عند فتح الكتاب ؛ فربما انتقل البصر من إحداهما إلى الأخرى عند النقل سهواً ، ولكني وجدت أمرها كأمر أختها ، ليس فيها أيضاً حديث مصحَّح على شرط

الشيخين ! فتيقَّنْت أن ذلك مما اقترفه الشيعي وافتراه عمداً ! فماذا يقول المنصفونَ في مثل هذا المؤلِّف؟!

ثم وجدت له فرية أخرى مثل هذه ؛ قال في حاشية (ص٤٥) :

«أخرج الحاكم في صفحة (٤) من الجزء (٣) من «المستدرك» عن ابن عباس قال : شرى عليٌّ نفسَهُ ولبِسَ ثوبَ النبيٍّ . . . الحديث ، وقد صرَّح الحاكم بصحته على شرط الشيخين وإن لم يخرجاه ، واعترف بذلك الذهبي في (تلخيص المستدرك)» !!

وإذا رجع القارئ إلى الصفحة والجزء والحديث المذكورات ؛ لم يجد إلا قول الحاكم :

«صحيح الإسناد ولم يخرِّجاه» ! وقول الذهبي :

«صحيح» !

ولا مجال للاعتذار عنه في هذا الحديث أيضاً بقول : لعلَّ وعسى ؛ فإن الصفحة المذكورة والتي تقابلها أيضاً ؛ ليس فيهما حديث آخر مصحَّح على شرط الشيخين .

ثم إن في إسناد ابن عباس هذا ما يمنع من الحكم عليه بأنه على شرط الشيخين ؛ ألا وهو أبو بَلْجٍ عن عمرو بن ميمون .

فأبو بلجٍ هذا : اسمه يحيى بن سُلَيْمٍ ؛ أخرج له الأربعة دون الشيخين .

وفيه أيضاً كثير بن يحيى ؛ لم يخرج له من الستة أحد ! وقال أبو حاتم :

«محلُّه الصدق» .

وذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال أبو زرعة :

«صدوق» . وأما الأزدي فقال :

«عنده مناكير» .

ثم وجدت له فرية ثالثة في الحديث المتقدم برقم (٣٧٠٦) ، هي مثل فريتيه السابقتين ؛ فراجعه .

٤٨٩٣ ـ (يا عَليُّ ! مَنْ فارَقَني فَقَد فارقَ اللهَ . ومنْ فارقَكَ يا عليُّ ! فَقَدْ فارَقني) .

منكر . أخرجه الحاكم (٣/١٢٣ ـ ١٢٤) ، والبزار (٣/٢٠١/٢٥٦٥) ، وابن عدي ، وابن عساكر (١٢/١٣٩/١) عن **أبي الجَحَّاف داود بن أبي عوف** عن **معاوية بن ثعلبة** عن أبي ذر مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : بل منكر» .

وأقول : ليس في إسناده من يتهم به ؛ سوى معاوية هذا ، وقد أورده ابن أبي حاتم (٤/١/٣٧٨) بهذا الإسناد ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وكذلك صنع البخاري في «تاريخه» (٤/١/٣٣٣) ، لكنه أشار إلى هذا الحديث وساق إسناده .

وذكره ابن حبان في «الثقات» (٥/٤١٦) !

ويحتمل أن يكون المتهم به هو داود هذا ؛ فإنه ـ وإن وثَّقه جماعة ـ ؛ فقد قال ابن عدي :

«ليس هو عندي ممن يحتج به ، شيعي ، عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت» .

ذكره الذهبي ؛ ثم ساق له هذا الحديث . وقال :

«هذا منكر» .

٤٨٩٤ ـ (يا عَلِيُّ ! أَنْتَ سَيِّدٌ في الدُّنْيا ، سَيِّدٌ في الآخرة ، حَبيبُكَ حَبيبي ، وحَبيبي حَبِيبُ الله ، وعَدُوُّكَ عَدُوِّي ، وعَدُوِّي عَدُوُّ اللهِ ، والوَيْلُ لمنْ أَبْغَضكَ بَعْدي) .

موضوع . أخرجه ابن عدي (٢/٣٠٨) ، والحاكم (٣/١٢٧ ـ ١٢٨) ، والخطيب (٤/٤١ ـ ٤٢) ، وابن عساكر (١٢/١٣٤/٢ ـ ١٣٥/١) من طرق عن أبي الأزهر أحمد بن الأزهر : نا عبدالرزاق : أنبأ معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبدالله عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

نظر النبي ﷺ إلى علي فقال . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط الشيخين ، وأبو الأزهر ـ بإجماعهم ـ ثقة ، وإذا انفرد الثقة بحديث ؛ فهو على أصلهم صحيح» !!

وتعقّبه الذهبي بقوله :

«قلت : هذا وإن كان رواته ثقات ؛ فهو منكر ، ليس ببعيد من الوضع ؛ وإلا لأي شيء حدَّث به عبدالرزاق سرّاً ، ولم يَجْسُرْ أن يتفوَّهَ به لأحمد وابن معين والخلق الذين رحلُوا إليه ، وأبو الأزهر ثقة» .

قلت : يشير الذهبي بتحديث عبدالرزاق بالحديث سرّاً إلى ما رواه الحاكم عقب الحديث ، والخطيب ـ وسياقه أتم ـ قال : قال أبو الفضل : فسمعت أبا حاتم يقول : سمعت أبا الأزهر يقول :

خرجت مع عبدالرزاق إلى قريته ، فكنت معه في الطريق ، فقال لي : يا أبا الأزهر ! أُفيدك حديثاً ما حدَّثْتُ به غيرك؟! قال : فحدَّثني بهذا الحديث .

ثم روى الخطيب بسنده عن أحمد بن يحيى بن زهير التُّسْتَرِيِّ قال :

لما حدّث أبو الأزهر النيسابوري بحديثه عن عبدالرزاق في الفضائل ؛ أُخبر يحيى بن معين بذلك ، فبينا هو عنده في جماعة أهل الحديث ؛ إذ قال يحيى بن معين : مَنْ هذا الكذاب النيسابوري الذي حدث عن عبدالرزاق بهذا الحديث؟! فقام أبو الأزهر فقال : هو ذا أنا ، فتبسَّمَ يحيى بن معين وقال : أما إنك لست بكذاب ، وتعجب من سلامته . وقال : الذنب لغيرك في هذا الحديث» .

قلت : ويؤيد قول ابن معين هذا ؛ أن أبا الأزهر قد توبع عليه ؛ فقد قال الخطيب :

«قلت : وقد رواه محمد بن حَمْدُون النَّيسَابوري عن محمد بن علي بن سفيان النَّجار عن عبدالرزاق ؛ فبرئ أبو الأزهر من عهدته ؛ إذ قد توبع على روايته» .

قلت : فانحصرت العلَّة في عبدالرزاق نفسه ، أو في معمر ، وكلاهما ثقة محتج بهما في «الصحيحين» ، لكن هذا لا ينفي العلَّة مطلقاً :

أما بالنسبة لمعمر ؛ فقد بيَّن وجه العلَّة فيه : أبو حامد الشَّرْقِي ؛ فقد روى الخطيب بسند صحيح عنه :

أنه سئل عن حديث أبي الأزهر هذا؟ فقال :

«هذا حديث باطل ، والسبب فيه : أن معمراً كان له ابن أخ رافضي ، وكان معمر يُمَكِّنهُ من كُتبه ، فأدخلَ عليه هذا الحديث ، وكان معمر رجلاً مَهِيباً لا يقدر

عليه أحدٌ في السؤال والمراجعة ، فسمعه عبدالرزاق في كتاب ابن أخي معمر !» .

قلت : فهذا ـ إن صح ـ علّة واضحة في أحاديث معمر في فضائل أهل البيت ، ولكني في شك من صحة ذلك ؛ لأنني لم أر مَنْ ذكره في ترجمة معمر ؛ كالذهبي والعسقلاني وغيرهما . والله أعلم .

ثم رأيت الذهبي قد حكى ذلك عن أبي حامد الشرقي ، وابن حجر أيضاً ؛ لكن في ترجمة أبي الأزهر ، فقال الذهبي ـ بعد أن وثّقه ـ :

«ولم يتكلموا فيه إلا لروايته عن عبدالرزاق عن معمر حديثاً في فضائل علي يشهد القلب بأنه باطل ، فقال أبو حامد (فذكر كلامه ملخصاً ثم قال) . قلت : وكان عبدالرزاق يعرف الأمر ، فما جسر يحدث بهذا الأثر إلا سِرّاً ؛ لأحمد بن الأزهر ولغيره ؛ فقد رواه محمد بن حمدون عن . . . فبرئ أبو الأزهر من عهدته» .

وأما بالنسبة لعبدالرزاق ؛ فإعلاله به أقرب ؛ لأنه وإن كان ثقة ؛ فقد تكلموا في تحديثه من حفظه دون كتابه ؛ فقال البخاري :

«ما حدَّث به من كتابه فهو أصح» . وقال الدارقطني :

«ثقة ، لكنه يخطئ على معمر في أحاديث» . وقال ابن حبان :

«كان ممن يخطئ إذا حدَّث من حفظه ؛ على تشيُّعٍ فيه» . وقال ابن عدي في آخر ترجمته :

«ولم يروا بحديثه بأساً ؛ إلا أنهم نسبوه إلى التشيُّع ، وقد روى أحاديث في الفضائل مما لا يوافقه عليه أحد من الثقات ، فهذا أعظم ما رموه به ، وأما في باب الصدق ؛ فإني أرجو أنه لا بأس به ؛ إلا أنه قد سبق منه أحاديث في فضائل أهل البيت ومثالب آخرين ؛ مناكير» . وقال الذهبي في ترجمته من «الميزان» :

«قلت : أوهى ما أتى به : حديث أحمد بن الأزهر ـ وهو ثقة ـ : أن عبدالرزاق حدثه ـ خلوة من حفظه ـ : أنا معمر . . . (قلت : فساق الحديث ، وقال) .

قلت : ومع كونه ليس بصحيح ؛ فمعناه صحيح ؛ سوى آخره ، ففي النفس منها ! وما اكتفى بها حتى زاد :

«وحبيبك حبيب الله ، وبغيضك بغيض الله ، والويل لمن أبغضك» .

فالويل لمن أبغضه ؛ هذا لا ريب فيه ، بل الويل لمن يغضّ منه ، أو غضَّ من رتبته ، ولم يحبَّهُ كحبٍّ نظرائه من أهل الشورى ، رضي الله عنهم أجمعين» .

والحديث ؛ أورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص٦١) ، ونقل كلام الخطيب المتقدم ، ثم قال :

«وقد أورده ابن الجوزي في «الواهيات» ، وقال : إنه موضوع ، ومعناه صحيح ، قال : فالويل لمن تكلَّف وضعه ؛ إذ لا فائدة في ذلك» .

وكذا في «تنزيه الشريعة» لابن عَرَّاقٍ (٣٩٨/١) .

(تنبيه) : أورد الشيعي هذا الحديث في «مراجعاته» (ص١٧٥) من رواية الحاكم ؛ وقال :

«وصححه على شرط الشيخين» !!

ولم ينقل ـ كعادته ـ ردَّ الذهبي عليه ، وإنما نقل المناقشة التي جرت بين ابن معين وأبي الأزهر من رواية الحاكم ، وفي آخرها قول ابن الأزهر :

«فحدثني (عبدالرزاق) ـ والله ـ بهذا الحديث لفظاً ، فصدقه يحيى بن معين واعتذر إليه» !

والذي أريد التنبيه عليه : هو أن تصديق ابن معين لا يعني التصديق بصحة الحديث ؛ كما يوهمه صنيع الشيعي ، وإنما التصديق بصحة تحديث أبي الأزهر عن عبدالرزاق به . والذي يؤكد هذا ؛ رواية الخطيب المتقدمة بلفظ :

«فتبسَّم يحيى بن معين ؛ وقال : أما إنك لست بكذاب ، وتعجب من سلامته . وقال : الذنب لغيرك في هذا الحديث» .

قلت : فهذا نصٌّ فيما قلته ، وهو صريح في أن الحديث غير صحيح عند ابن معين .

فلو كان الشيعي عالماً حقّاً ، ومتجرِّداً مُنْصفاً ؛ لنقل رواية الخطيب هذه ؛ لما فيها من البيان الواضح لموقف ابن معين من الحديث ذاته ، ولأجاب عنه إن كان لديه جواب ! وهيهات هيهات !

٤٨٩٥ ـ (يا عَليُّ ! طُوبَى لِمَنْ أَحَبَّكَ وصَدَّقَ فِيكَ . ووَيْلٌ لمنْ أَبْغَضَكَ وكَذَّبَ فِيكَ) .

باطل . أخرجه ابن عدي (١/٢٨٣) ، وأبو يعلى (٣/١٦٠٢) ، والحاكم (٣/١٣٥) ، والخطيب (٩/٧٢) ، والسِّلَفِيُّ في «الطُّيُوريَّات» (١/١٧٠ ـ ٢) ، وابن عساكر (١٢/١٣١/٢) من طريق **سعيد بن محمد الوَرَّاق** عن **علي بن الحَزَوَّر** قال : سمعت أبا مريم الثقفي يقول : سمعت عمار بن ياسر مرفوعاً . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : بل سعيد وعلي متروكان» . وقال في ترجمة (علي بن الحزوَّر) من «الميزان» :

«وهذا باطل» . وقال ابن عدي في (الحزوَّر) :

«وهو في جملةِ متشيِّعَةِ الكوفة ، والضعف على حديثه بيِّن» .

والحديث ؛ قال الهيثمي (٩/١٣٢) :

«رواه الطبراني ، وفيه علي بن الحزوَّر ؛ وهو متروك» .

٤٨٩٦ ـ (يا عمّار بن ياسِر ! إنْ رأَيْتَ عليّاً قَدْ سَلَكَ وادياً وسلَكَ الناسُ وادِياً غَيْرَهُ ؛ فَاسْلُكْ مَعَ عَلِيٍّ ؛ فإنَّهُ لَنْ يَدُلَّكَ على رَدَىً ، ولَنْ يُخْرِجَكَ مِنْ هُدَىً) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر (١٢/١٨٥/٢) عن **المُعَلَّى بن عبدالرحمن** : ثنا شَرِيك عن سليمان بن مهْران الأعمش : نا إبراهيم عن علقمة والأسود قالا :

أتينا أبا أيوب الأنصاري عند منصرفه من صفين . . . (فذكر قصة ؛ وفيه قال) وسمعت رسول الله ﷺ يقول لعمار . . . فذكره . وقال :

«معلى بن عبدالرحمن ضعيف ذاهب الحديث» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«متَّهم بالوضع ، وقد رُمِيَ بالرفض» .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (٣/٦٣/١) ؛ للديلمي عن عمار بن ياسر ، وأبي أيوب .

٤٨٩٧ ـ (كَفِّي وكَفُّ عَلِيٍّ في العَدْلِ سَواءٌ) .

موضوع . أخرجه الخطيب (٥/٣٧) ، وعنه ابن عساكر (١٢/١٥٦/٢ ـ ١٥٧/١)

عــن **أبي بكر أحمد بن محمد بن صالح التَّمَّار** : حدثنا محمد بن مسلم بن وَارَةَ : حدثنا عبدالله بن رجاء : حدثنا إسرائيل عن أبي إسحاق عن حُبْشِيٍّ بْنِ جُنَادَةَ قال :

كنت جالساً عند أبي بكر ، فقال : من كانت له عند رسول الله ﷺ عِدَة فليقم . فقام رجل فقال : يا خليفة رسول الله ! إن رسول الله ﷺ وعدني بثلاث حَثَيَاتٍ من تمر . قال : فقال : أرسلوا إلى عليٍّ ؛ فقال : يا أبا الحسن ! إن هذا يزعم أن رسول الله ﷺ وعده أن يحثي له ثلاث حثيات من تمر ، فاحثها له . قال : فحثاها . فقال أبو بكر : عدُّوها . فعدُّوها ، فوجدوها في كل حثية ستين تمرة ، لا تزيد واحدة على الأخرى . قال : فقال أبو بكر الصديق : صدق الله ورسوله ! قال لي رسول الله ﷺ ـ ليلة الهجرة ونحن خارجان من الغار نريد المدينة ـ . . . فذكره . وقال ابن عساكر :

«الحمل فيه عندي على التمّار» .

قلت : وذلك ؛ لأن التمّار هذا مجهول الحال ، ذكره الخطيب في ترجمته ؛ ولم يذكر عنه غير راوِيَيْن اثنين ، ولم يَحْكِ فيه جرحاً ولا تعديلاً . وأورده الذهبي في «الميزان» ؛ فقال :

« . . قال : حدثنا ابن وارة . . . فذكر خبراً موضوعاً ؛ فهو آفته» ؛ ثم ساقه بإسناده إلى الخطيب به .

وأقرَّه الحافظ في «اللسان» .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (١/١٠٧/٢) لابن الجوزي في «الواهيات» عن أبي بكر ! وفاته المصدَران اللَّذان ذكرتهما ؛ لا سيما وأولهما أعلى طبقة من ابن الجوزي .

ومن تدليس عبدالحسين الشيعي في «مراجعاته» (ص١٧٧) : أنه لما ذكر الحديث مجزوماً برفعه إلى النبي ﷺ ؛ لم يذكر مَنْ خرَّجه ـ كعادته ـ ؛ فإنه يذكره ولو كان الديلمي ، وإنما أحال به على «الكنز» موضحاً رقمه فيه وجزأه وصفحته ! دون أن يذكر من خرَّجه ؛ لأن فيه :

«أخرجه ابن الجوزي في (الواهيات)» !

لأنه يعلم أنه لو صرَّح بذلك ؛ لكشف للناس عن استغلاله للأحاديث الضعيفة ـ بل الموضوعة ـ في تسويد كتابه والاحتجاج لمذهبه . والله المستعان !

ثم إن للحديث طريقاً أخرى لا تُساوي فلساً : يرويه **قاسم بن إبراهيم** : حدثنا **أبو أمية المُخْتَط** : حدثني مالك بن أنس عن الزهري عن أنس بن مالك عن عمر ابن الخطاب قال : حدثني أبو بكر الصديق قال : سمعت أبا هريرة يقول :

جئت إلى النبي ﷺ وبين يديه تمر . . .

قلت : فذكر قصة حثو التمر ، ولكن لمرة واحدة ، والعدد ثلاث وسبعون ، وفي آخره :

«يا أبا هريرة ! أما علمت أن يدي ويد علي بن أبي طالب في العدل سواء؟!» .

أخرجه الخطيب (٩/٧٦ ـ ٧٧) ، وعنه ابن عساكر (١٢/١٥٦/٢) . وقال الخطيب :

«حديث باطل بهذا الإسناد ، تفرد بروايته قاسم المَلَطِيُّ ، وكان يضع الحديث» .

قلت : وشيخه أبو أمية المختط : اسمه المبارك بن عبدالله ، وإنما قيل له : المختط ؛ لأنه أول من اختط داراً بطَرَسُوسَ لما مُصِّرَتْ ، وهو غير مبارك في الرواية ؛ فقد قال الذهبي :

«ليس بثقة ولا مأمون» .

ووافقه الحافظ العسقلاني .

٤٨٩٨ ـ (يا فاطِمَةُ ! أما تَرْضينَ أنَّ اللهَ عزَّ وجَل اطَّلَعَ إلى أَهْلِ الأَرضِ فاختارَ رَجُلَينِ : أَحَدُهما أَبُوكِ ، والآخَرُ بَعْلُكِ؟!) .

موضوع . روي من حديث أبي هريرة ، وعبدالله بن عباس ، وأبي أيوب الأنصاري ، وعلي الهلالي ، ومَعْقِلِ بن يَسَارٍ .

١ ـ أما حديث أبي هريرة ؛ فيرويه أبو بكر محمد بن أحمد بن سفيان التِّرْمِذِيُّ : ثنا سُرَيْجُ بن يونس : ثنا أبو حفص الأَبَّارُ : ثنا الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال :

قالت فاطمة رضي الله عنها : يا رسول الله ! زَوَّجْتَني من علي بن أبي طالب وهو فقير لا مال له؟! فقال . . . فذكره .

أخرجه الحاكم (١٢٩/٣) ؛ وصححه على شرط البخاري ومسلم ؛ كما في «تلخيص الذهبي» ، فقد سقط التصحيح من «المستدرك» !! ثم تعقَّبه الذهبي بقوله :

«قلت : بل موضوع على سريج» .

قلت : وذلك ؛ لأن سريجاً ثقة من رجال الشيخين ، وكذلك من فوقه ؛ غير أبي حفص الأبار ـ واسمه عمر بن عبدالرحمن ـ ؛ وهو ثقة .

فأحدهم لا يتحمل مثل هذا الحديث الموضوع ؛ فالمتهم به أبو بكر الترمذي هذا .

وبذلك جزم الذهبي في «الميزان» ؛ وقال :

«ولعلَّه الباهلي» .

ووافقه الحافظ في «اللسان» ؛ إلا أنه قال :

«وجزم الحسيني بأنه غير الباهلي» .

٢ ـ وأما حديث ابن عباس ؛ فيرويه إبراهيم بن الحجاج قال : نا عبدالرزاق عن معمر عن ابن أبي نَجِيحٍ عن مجاهد عنه به .

أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»[1] (٣/١١١/٢) ، والخطيب في «التاريخ» (٤/١٩٥ ـ ١٩٦) ، وابن عساكر (١٢/٩١/٢ ـ ٩٢/١) . وقال الخطيب :

«حديث غريب من رواية عبدالله بن أبي نجيح عن مجاهد عن ابن عباس . وغريب من حديث معمر بن راشد عن ابن أبي نجيح ، تفرد بروايته عنه عبدالرزاق ، وقد رواه عن عبدالرزاق غير واحد» .

قلت : وإبراهيم بن الحجاج هذا ؛ قال الذهبي :

«نَكِرَةٌ لا يعرف ، والخبر الذي رواه باطل ، وما هو بالسَّامِي[2] ولا بالنِّيلِيِّ ، ذانك صدوقان» .

قلت : وهما أقدم طبقة منه .

ثم ساق له هذا الحديث ، وقال :

---

(١) هو عنده من طريقٍ آخر ؛ وفيه كلامٌ ؛ فانظر «زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة» (٥٤٥) . (الناشر) .

(٢) بالمهملةِ . ووقع في «الميزان» و«اللسان» بالمعجمة ! وهو تحريف .

«تابعه عبدالسلام بن صالح - أحد الهلكى - عن عبدالرزاق» .

وأقرَّه الحافظ في «اللسان» .

ومتابعة عبدالسلام بن صالح ؛ أخرجها الثلاثة المذكورون ، وكذا ابن عدي في ترجمة عبدالرزاق من «الكامل» (١/٣٠٩) .

وتابعه **أحمد بن عبدالله بن يزيد الهُشيمي** : حدثنا عبدالرزاق به .

أخرجه الخطيب ، وعنه ابن عساكر .

قلت : والهُشيمي هذا هو من رواة حديث : «أنا مدينة العلم . . .» ، وقد مضى بيان حاله هناك برقم (٢٩٥٥) ، وأنه كذاب ؛ فراجعه .

ثم قال ابن عدي : حدثنا **الحسن بن عثمان التُّسْتَرِيُّ** قال : نا محمد بن سهل البخاري : نا عبدالرزاق بإسناده نحوه . وقال :

«وهذا يعرف بأبي الصلت الهروي عن عبدالرزاق . وابن عثمان هذا ليس بذاك الذي حدثناه عن البخاري» !

كذا قال ! وفي آخر كلامه غموض لعله من الناسخ ! وقد عقد للتستري هذا ترجمة خاصة ؛ قال فيه (٢/٩٣ - ١/٩٤) :

«كان يضع الحديث ، ويسرق حديث الناس ، سألت عبدان الأهوازي عنه؟ فقال : كذاب» .

وأبو الصلت متهم أيضاً ، وهو صاحب الحديث المشار إليه آنفاً برقم (٢٩٥٥) ؛ فأغنى عن إعادة الكلام عليه .

ولعل التستري سرق هذا الحديث منه ؛ فإنه به يعرف ؛ كما تقدم عن ابن عدي .

وجملة القول ؛ أن الحديث لم يروه ثقة عن عبدالرزاق .

ولو أنه ثبت عنه ؛ لبقي فيه علة أخرى تقدح في صحته ، وهي احتمال أن يكون هذا الحديث أيضاً مما أدخله ابن أخي معمر في كتب معمر ؛ فإنه كان رافضيّاً ، كما تقدم حكاية أمره عن أبي حامد الشرقي في الحديث (٤٨٩٤) ، فراجعه .

٣ ـ **وأما حديث أبي أيوب** ؛ فأورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص٥٨) ـ وتبعه ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (ص٣٩٦) ـ من رواية الطبراني عن **حسين الأشقر** : حدثنا **قيس بن الربيع** عن الأعمش عن **عَبَايَةَ**[1] **بن رِبْعِيّ** عنه مرفوعاً به ، وزاد :

«فأُوحيَ إلي ، فأنكحته ، واتخذته وصيّاً» . وقال السيوطي :

«حسين الأشقر متهم . وقيس بن الربيع لا يحتج به . وعباية بن ربعي ؛ قال العقيلي : شيعي غالٍ مُلْحِدٌ» .

٤ ـ **وأما حديث علي الهلالي** ؛ فأورده السيوطي أيضاً في «ذيل الموضوعة» (ص٦٥) ـ وتبعه ابن عَرَّاق في «التنزيه» (ص٤٠٣ ـ ٤٠٤) ـ من رواية الطبراني أيضاً ـ من طريق **الهيثم بن حبيب** : حدثنا سفيان بن عيينة عن **علي بن علي الهلالي** عن أبيه قال :

دخلت على رسول الله ﷺ في شَكَاته التي قُبِضَ فيها ؛ فإذا فاطمة عند رأسه ، فبكت حتى ارتفع صوتها ، فرفع رسول الله ﷺ طرفه إليها ؛ فقال :

---

(١) الأصل : (عبابة) ! والتصويب من «التنزيه» ، و«الضعفاء» للعقيلي (ص٣٤٣) ، و«الميزان» ، و«اللسان» .

ووقع في طبعة الخانجي لـ «الميزان» : (عباس) ! وهو خطأ مطبعي .

«يا حبيبتي فاطمة ! ما الذي يبكيك؟!» . قالت : أخشى الضيعة من بعدك ! فقال :

«يا حبيبتي ! أما علمت أن الله تبارك وتعالى اطلع إلى أهل الأرض اطِّلاعةً فاختار منها أباك . . .» الحديث نحو حديث أبي أيوب ، وفيه ذكر الحسن والحسين والمهدي . وقال السيوطي وابن عَرَّاق :

«قال الذهبي : هذا موضوع . والهيثم بن حبيب هو المتهم بهذا الحديث» .

قلت : ذكره الذهبي في ترجمة الهيثم من «الميزان» . فتعقَّبه الحافظ في «اللسان» بقوله :

«والهيثم بن حبيب المذكور ؛ ذكره ابن حبان في الطبقة الرابعة من (الثقات)» !

وأقول : تساهل ابن حبان في توثيق المجهولين معروف مشهور عند أهل العلم بهذا الشأن ، فإن ثبت أنه ثقة ؛ فالعلَّة ممن فوقه ، وهو علي بن علي الهلالي ؛ فإني لم أجد من ذكره .

وأبوه نفسه غير معروف إلا في هذا الحديث ؛ فقد أورده الحافظ في «الإصابة» لهذا الحديث من رواية الطبراني أيضاً ـ يعني : في «الكبير» ـ ، ثم قال :

«وأخرجه في «الأوسط» وقال : إنه لا يروى إلا بهذا الإسناد» .

٥ ـ وأما حديث **مَعْقِلٍ** ؛ فيرويه **خالد بن طَهْمَان** ، عن نافع بن أبي نافع عنه قال :

وضَّأْتُ النبي ﷺ ذات يوم ؛ فقال :

«هل لك في فاطمة رضي الله عنها تعودها؟!» . فقلت : نعم ؛ فقام متوكئاً عليَّ ، فقال :

«أما إنه سيحمل ثِقلَها غَيْرُك ، ويكون أجرها لك» . قال : فكأنه لم يكن عليٌّ شيء ، حتى دخلنا على فاطمة عليها السلام ، فقال لها :

«كيف تجدينك؟» .

قالت : والله لقد اشتدَّ حُزْني ، واشتدت فاقتي ، وطال سُقْمي ـ قال أبو عبدالرحمن (ابن الإمام أحمد) : وجدت في كتاب أبي بخط يده في هذا الحديث ـ قال :

«أوَما تَرْضينَ أني زَوَّجْتُكِ أَقدمَ أُمَّتي سِلْماً ، وأكثرَهم عِلْماً ، وأعظمهم حِلْماً؟!» .

أخرجه أحمد (٥/٢٦) ، ومن طريقه ابن عساكر (١/٨٩/١٢) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ رجاله ثقات ؛ غير خالد بن طهمان ؛ فضعّفه الأكثرون . وقال ابن معين :

«ضعيف خلط قبل موته بعشر سنين ، وكان قبل ذلك ثقة» .

٤٨٩٩ ـ (أَنا المُنْذِرُ ، وعليٌّ الهَادِي ، بِكَ يا عليُّ ! يَهْتَدِي المُهْتَدُونَ [بَعْدِي]) .

موضوع . أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٣/٧٢) ، والديلمي (١/٣١٠ ـ ٣١١ ـ زهر الفردوس) ، وابن عساكر (١/١٥٤/١٢) من طريق **الحسن بن الحسين الأنصاري** : نا معاذ بن مسلم عن **عطاء بن السائب** عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال :

لما نزلت ﴿إنَّما أَنْتَ مُنْذِرٌ ولِكُلِّ قَومٍ هادٍ﴾ ؛ قال النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ وله ثلاث علل :

الأولى : اختلاط عطاء بن السائب .

الثانية : معاذ بن مسلم ؛ قال الذهبي في ترجمته :

«مجهول . روى عن شُرَحْبِيلَ بن السِّمْطِ ؛ مجهول . وله عن عطاء بن السائب خبر باطل سقناه في (الحسن بن الحسين)» .

الثالثة : الحسن بن الحسين الأنصاري ـ وهو العُرَنِيُّ ـ ؛ وهو متهم ، وقد تقدم شيء من أقوال الأئمة فيه تحت الحديث (٤٨٨٥) ؛ فلا داعي للإعادة .

وقد ساق الذهبي في ترجمته هذا الحديث من مناكيره من رواية ابن الأعرابي بإسناده عنه . وقال :

«ومعاذ نكرة ، فلعلَّ الآفة منه» .

وأقرَّه الحافظ في «اللسان» .

وقال الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٤/٤٩٩ ـ منار) :

«وهذا الحديث فيه نكارة شديدة» .

وأقرَّه الشوكاني في «فتح القدير» (٣/٦٦) .

وسكت عنه الطَّبرسِيُّ الشيعي في «تفسيره» (٣/٤٢٧) !

قلت : وقد روي موقوفاً : رواه **حسين بن حسن الأشقر** : ثنا منصور بن أبي الأسود عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن عَبَّاد بن عبدالله الأَسَدِيِّ عن علي :

﴿إنما أنتَ مُنْذِرٌ ولكلِّ قومٍ هادٍ﴾ ؛ قال علي :

رسول الله ﷺ المنذر ، وأنا الهادي .

أخرجه الحاكم (٣/١٢٩ ـ ١٣٠) ، وابن عساكر (١٢/١٥٤/١) عن عبدالرحمن ابن محمد بن منصور الحارثي عنه . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : بل كذب ، قبَح الله واضعه» .

قلت : ولم يسمِّ واضعه ، وهو ـ عندي ـ حسين الأشقر ؛ فإنه متروك كما تقدم بيانه تحت الحديث (٣٥٨) . وقد قال الذهبي فيه ـ في حديث بعد هذا في «التلخيص» ـ :

«قلت : الأشقر وُثِّقَ . وقد اتهمه ابن عدي» .

والحارثي ـ الراوي عنه ـ قال ابن عدي :

«حدث بأشياء لم يتابع عليها» . وقال الدارقطني وغيره :

«ليس بالقوي» .

ومما يؤيد نكارة الحديث : أن عَبْدَ خَيْرٍ رواه عن علي في قوله . . . فذكر الآية ؛ قال رسول الله ﷺ :

«المنذر والهادي : رجل من بني هاشم» .

أخرجه عبدالله بن أحمد في «زوائد المسند» (١/١٢٦) ، ومن طريقه ابن عساكر : حدثني عثمان بن أبي شيبة : حدثنا مطلب بن زياد عن السُّدِّيٍّ عنه .

وهذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات .

وقد رواه ابن عساكر من غير طريق عبدالله فأفسده ؛ قال : أخبرنا **أبو العز بن كَادِش** : أنا أبو الطَّيِّبِ طاهر بن عبدالله : أنا **علي بن عمر بن محمد الحَرْبي** : أنا أحمد بن الحسن بن عبدالجبار : نا عثمان بن أبي شيبة . . . فساقه مختصراً بلفظ :

«والهادي علي» .

وهو بهذا الاختصار منكر ، ولعلّه من أبي العز بن كادش ـ واسمه أحمد بن عبيدالله ـ شيخ ابن عساكر ؛ فقد قال ابن النجار :

«كان مخلّطاً كذاباً ، لا يحتج بمثله ، وللأئمة فيه مقال» .

وتوفي سنة ست وعشرين وخمس مئة . ووقع في «اللسان» : «ست وخمسين . . .» ! وهو خطأ ، والتصحيح من «الشذرات» .

وعلي بن عمر الحربي ؛ فيه كلام أيضاً ؛ ولكنه يسير ، فراجعه ـ إن شئت ـ في «اللسان» .

والحديث مما تَلْهَجُ به الشيعة ؛ ويتداولونه في كتبهم ، فهذا إمامهم ابن مطهّر الحِلِّي قد أورده في كتابه الذي أسماه : «منهاج الكرامة في إثبات الإمامة» (ص٨١ ـ ٨٢ ـ تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم) من رواية «الفردوس» ؛ قال :

«ونحوه أبو نعيم ، وهو صريح في ثبوت الإمامة والولاية له» !!

وقلّده عبدالحسين في «مراجعاته» (ص٥٥) ، ثم الخُمَيْنِيُّ في «كشف الأسرار» (ص١٦١) ؛ وزاد عليهما في الكذب والافتراء أنه قال :

«وردت في ذلك سبعة أحاديث عند أهل السنة» !

ثم لم يذكر إلا حديثاً واحداً زعم أنه أسنده **إبراهيم الحَمَوِي** إلى أبي هريرة !

فمن إبراهيم الحموي هذا؟ والله لا أدري ، ولا أظن الخميني نفسه يدري ! فإن صح قوله أنه من أهل السنة ؛ فيحتمل أن يكون إبراهيم بن سليمان الحموي ، المترجم في «الدرر الكامنة» ، و«شذرات الذهب» ، و«الفوائد البهية» ، و«الأعلام» للزِّرِكْلِيِّ ، فإن يكن هو ؛ فهو من علماء الحنفية المتوفى سنة (٧٣٢هـ) ، فإن كان هو الذي عناه الخميني ، وكان صادقاً في عزوه إليه ؛ فإنه لم يذكر الكتاب الذي أسند الحديث فيه . فقوله عنه :

«أسند» ! كذب مكشوف ؛ إذ كيف يُسند من كان في القرن الثامن ، فبينه وبين أبي هريرة مفاوز؟!

ولو فرضنا أنه أسنده فعلاً ؛ فما قيمة مثل هذا الإسناد النازل الكثير الرواة؟! فإن مثله قلَّ ما يسلم من علة ؛ كما هو معلوم عند العارفين بهذا العلم الشريف !

والعبرة من هذا العزو ونحوه مما تقدم عن هؤلاء الشيعة ؛ أنَّهم كالغَرْقَى يتعلقون ولو بخيوط القمر ! فلقد ساق السيوطي في «الدر المنثور» في تفسير هذه الآية عدة روايات ؛ وليس فيها حديث الخميني عن أبي هريرة !

وأما حديث ابن عباس الذي احتج به ابن المطهر الحلّي ؛ فقد عرفت ما فيه من العلل ، التي تدل بعضها على بطلانه ؛ فكيف بها مجتمعة؟!

فاسمع الآن رد شيخ الإسلام ابن تيمية على الحلّي ؛ لتتأكد من بطلان الحديث ، وجهل الشيعة وضلالهم ؛ قال ـ رحمه الله ـ (٤/٣٨) :

«والجواب من وجوه :

أحـدها : أن هذا لم يقم دليل على صحته ؛ فلا يجوز الاحتجاج به ، وكتاب «الفردوس» للديلمي فيه موضوعات كثيرة ، أجمع أهل العلم على أن مجرد كونه رواه لا يدل على صحة الحديث ، وكذلك رواية أبي نعيم لا تدل على الصحة .

الثـاني : أن هذا كذب موضوع باتفاق أهل العلم بالحديث ، فيجب تكذيبه ورده . . .» .

ثم ذكر بقيـة الوجوه ؛ وهي تسـعة ؛ ولولا أن يطول الكلام لسـقـتـهـا كلها لأهميتها ؛ منها قوله :

«**الخـامس** : أن قوله : «بك يهتدي المهتدون» ؛ ظاهره أن كل من اهتدى من أمة محمد فبهِ اهتدى ! وهذا كذب بيِّن ؛ فإنه قد آمن بالنبي ﷺ خلقٌ كثير واهتدوا به ودخلوا الجنة ؛ ولم يسمعوا من علي كلمة واحدة ، وأكثر الذين آمنوا بالنبي ﷺ واهتدوا به لم يهتدوا بعلي في شيء ، وكذلك لَمَّا فُتِحت الأمصار وآمن واهتدى الناس بمن سكنها من الصحابة وغيرهم ؛ كان جماهير المسلمين لم يسمعوا من علي شيئاً ، فكيف يجوز أن يقال : بك يهتدي المهتدون؟!» .

ثم ذكر في الوجه **السـادس** ؛ أن الصحيح في تفسير الآية : أن المقصود بها النبي ﷺ ؛ فهو النذير وهو الهادي . وأما تفسيره بعلي فباطل ؛ لأنه قال : ﴿ولكل قوم هاد﴾ ؛ وهذا يقتضي أن يكون هادي هؤلاء غيرَ هادي هؤلاء ، فتتعدد الهداة ، فكيف يجعل عليٌّ هادياً لكل قوم من الأولين والآخرين؟!

٤٩٠٠ ـ (أَنا وهَذا (يعني : عليّاً) حُجَّةٌ علَى أُمَّتي يومَ القِيامَةِ) .

موضوع . أخرجه الخطيب (٢/٨٨) ، وابن عساكر (٢/١٣٩/١٢) عن **مَطَرِ ابن أبي مَطَرٍ** ، عن أنس بن مالك قال :

كنت عند النبي ﷺ ؛ فرأى علياً مُقْبِلاً ، فقال . . . فذكره . وقال ابن عساكر :

«مطر : هو الأسكاف ؛ منكر الحديث» .

قلت : وكذا قال فيه البخاري ، وأبو حاتم ، والنسائي ؛ كما في «الميزان» ، وساق له الذهبيُّ حديثين ؛ وقال :

«قلت : كلاهما موضوعان» . ثم ساق له هذا الحديث ، وقال :

«وهذا باطل أيضاً» .

قلت : والحديث مما أورده الشيعي في «مراجعاته» (ص١٧٨) من رواية الخطيب فقط ، ساكتاً عليه كعادته ، بل محتجّاً به قائلاً :

«وبماذا يكون أبو الحسن حجةً كالنبي؟ لولا أنه وليُّ عهده ، وصاحبُ الأَمْرِ مِنْ بَعْدِهِ؟!» .

فيقالُ له : أثبت العرش ثم انقش ؛ فالحديث باطل بشهادة الإمام النَّقَّاد الذهبي ، فإن كان هذا ليس حجة عنده بصفته شيعيّاً ؛ فما باله يحتج بهذا الحديث وعشرات أمثاله على أهل السنة ، وهو وأمثاله من الأئمة حجة عند أهل السنة؟! وليس هذا فقط ؛ بل إنه ليوهمهم بأنه لا يحتج إلا بما هو صحيح عندهم ، والواقع يكذِّبه . فالله المستعان !

٤٩٠١ ـ (مَكْتُوبٌ على بابِ الجَنَّةِ : لا إلهَ إلا اللهُ ، مُحَمَّدٌ رسولُ اللهِ ، عَلِيٌّ أخُو رسولِ اللهِ ؛ قَبْلَ أن تُخْلَقَ السَّماواتُ والأرضُ بأَلْفَيْ عامٍ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٢٥٦/٧) ، وعنه الخطيب (٣٨٧/٧) ، وعن هذا ابن عساكر (٢/٧٠/١٢) ـ أخرجه عن جماعة ؛ منهم : الطبراني ـ ،

والعقيلي في «الضعفاء» (ص٩) ، وعنه ابن عساكر (٢/١٤٧/١٢) قالوا : حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة : حدثنا زكريا بن يحيى : حدثنا يحيى بن سالم : حدثنا أشعث ابن عم حسن بن صالح ـ وكان يُفَضَّلُ على الحسن ـ : حدثنا مِسْعَرٌ عن عطية عن جابر مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«تفرَّد به أشعث وكادح بن رحمة عن مسعر» .

قلت : وقال العقيلي :

«أشعث كان له مذهب ؛ ليس ممن يضبط الحديث . وزكريا الكسائي ويحيى ابن سالم ؛ ليسا بدون أشعث في الأسانيد» !

كذا الأصل : «في الأسانيد» ! وفي «اللسان» ـ نقلاً عن العقيلي ـ :

«في هذا المذهب» . وهو الصواب ؛ لمطابقته لما في ابن عساكر عنه .

ويحيى بن سالم كوفي ؛ ضعفه الدارقطني ، وهو غير يحيى بن سالم الراوي عن ابن عمر ؛ لأنه متأخر الطبقة عنه كما ترى ، وهو الذي استظهره الحافظ في «اللسان» .

وهذا الراوي ذكره ابن حبان في «الثقات» .

وزكريا بن يحيى الكسائي شيعي متروك ، كما تقدم ذكره تحت الحديث (٤٨٨٩) ؛ فهو آفة هذا الحديث .

وابن أبي شيبة مختلف فيه كما تقدم ؛ وقد وثِّق ، فالعلَّة من شيخه .

وأما متابعة كادح التي ذكرها أبو نعيم ؛ فقد أخرجها ابن عدي في ترجمته من «الكامل» (١/٣٣٩) ، ومن طريقه ابن عساكر (٢/٧١/١٢) عن مِسْعَرِ بن كِدَامٍ بلفظ :

«رأيت على باب الجنة . . .» الحديث ؛ دون قوله :

«قبل أن تخلق . . .» . وقال ابن عدي :

«وكادح بن رحمة ؛ عامة ما يرويه غير محفوظ ، ولا يتابع عليه في أسانيده ولا في متونه» . وقال الحاكم ، وأبو نعيم :

«روى عن مسعر والثوري أحاديث موضوعة» .

قلت : فمتابعته مما لا يُفْرح بها .

والحديث ؛ أورده الذهبي في ترجمة الكسائي ؛ في جملة ما أنكر عليه من الحديث .

(تنبيه) : قال الهيثمي في «المجمع» (٩/١١١) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه أشعث ابن عم الحسن بن صالح ؛ وهو ضعيف ، ولم أعرفه» !

قلت : وهذا الجمع بين التضعيف ونفي المعرفة ؛ غريب غير معروف عند العلماء بالجرح والتعديل ! فلعل قوله : «ولم أعرفه» مُقْحَمٌ من بعض النساخ .

ثم إن فيه تقصيراً ظاهراً في إعلال الحديث ، وفيه ذلك المتروك وشيخه الضعيف !!

(تنبيه آخر) : وعزاه السيوطي في «الجامع الكبير» (١/٧٤٤) ، والشيخ علاء الدين ـ تبعاً له في «الكنز» ـ : للطبراني في «الأوسط» ، والخطيب في «المتفق والمفترق» ، وابن الجوزي في «الواهيات» عن جابر .

وعزاهُ الشيعي في «مراجعاته» (ص١٧٨) إلى الأوَّلَين معزوّاً إلى «الكنز» ،

ولم يعزه إلى الثالث منهم - وهو ابن الجوزي في «الواهيات» - ؛ تدليساً على القراء ، وكتماً عنهم لحقيقة حال الحديث الذي يدلُّ عليه عزوه إليه !

وأيضاً ؛ فإنه لم يذكر الشطر الثاني من الحديث ، الذي يدلُّ على حاله أيضاً عند أهل العقول !

هذا ؛ وقد فاتني التنبيه على أن لفظ العقيلي ليس فيه :

«علي أخو رسول الله» ، وقال بديله :

«أيدته بعلي» .

وكذلك رواه في ترجمة الكسائي (ص١٤٤) .

وقد روي كذلك من حديث أبي الحمراء ، وهو الآتي بعده .

٤٩٠٢ - (لما أُسْرِيَ بي ؛ رأَيْتُ في ساقِ العَرْشِ مَكْتُوباً : لا إلهَ إلا اللهُ ، محمدٌ رسولُ اللهِ صَفْوَتي من خَلْقي ، أَيَّدْتُه بِعَلِيٍّ ونَصَرْتُهُ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر (٢/١٤٧/١٢) عن عبَادَةَ بن زياد الأَسَدِيٌّ : نا عمرو بن ثابت بن أبي المقدام عن أبي حمزة الثُّمَالِيٍّ عن سعيد بن جبير عن أبي الحَمْرَاءِ خادم رسول الله ﷺ مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع مسلسل بالرافضة :

الأول : أبو حمزة الثمالي - واسمه ثابت بن أبي صفية الكوفي - متفق على تضعيفه . بل قال الدارقطني :

«متروك» . وقال ابن حبان :

«كان كثير الوهم في الأخبار ؛ حتى خرج عن حدِّ الاحتجاج به إذا انفرد ؛ مع غلوِّه في تشيُّعه» .

وعدَّهُ السُّلَيْمَانِيُّ في قومٍ من الرافضة .

الثاني : عمرو بن ثابت الكوفي ؛ قال ابن معين :

«ليس بشيء» . وقال مرةً :

«ليس بثقة ولا مأمون» . وقال النسائي :

«متروك الحديث» . وقال ابن حبان :

«يروي الموضوعات» . وقال أبو داود :

«رافضي خبيث» .

الثالث : عبَادة بن زياد الأسدي شيعي أيضاً ، لكنه مختلف فيه ؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث (٤٨٩٢) . فالآفة ممن فوقه ، وشيخه هو الأحق بها .

وبه أعلَّه الهيثمي ؛ فقال في «المجمع» (١٢١/٩) :

«رواه الطبراني ، وفيه عمرو بن ثابت ؛ وهو متروك» .

٤٩٠٣ - (مَنْ أرادَ أنْ يَنْظُرَ إلى آدمَ في عِلْمِـــهِ ، وإلى نُوحٍ في فَهْمِهِ ، وإلى إبراهيم في حِلْمِه ، وإلى يَحْيَى بنِ زكريا في زُهْدِهِ ، وإلى مُوسَى بنِ عِمْرانَ في بَطْشِهِ ؛ فَلْيَنْظُرْ إلى عليٍّ بنِ أبي طالبٍ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر (٢/١٤٠/١٢) من طريق أبي جعفر أحمد بن محمد بن سعيد : نا محمد بن مسلم بن وَارَةَ : نا عبيدالله بن موسى العَبْسِيُّ : نا

أبو عمرو الأَزدِيُّ عن أبي راشد الحُبْرَانِيِّ عن أبي الحمراء مرفوعاً .

قلت : وأبو عمرو هذا ؛ لم أعرفه !

ووقع في «اللآلئ» (١٨٤/١) من رواية الحاكم : «أبو عمر الأزدي» ، وقال :

«قال ابن الجوزي : موضوع ، أبو عمر متروك» .

قلت : فيحتمل أنه حفص بن سليمان أبو عمر البزاز الكوفي الأَسدِي ؛ فإنهم كثيراً ما يبدلون الزاي من السين كما في «أنساب السمعاني» ، ثم هو إلى ذلك معروف بشدة الضعف ، حتى كذَّبه الساجي وغيره .

وقد أقرَّ السيوطي - ثم ابن عَرَّاقٍ (٣٨٥/١) - ابنَ الجوزي على حكمه عليه بالوضع ، لكنهما ذكرا له بعض الطرق الأخرى ، يأتي الكشف عن علَّتها إن شاء الله تعالى .

وقد اختلف على عبيد الله بن موسى على وجوه :

١ - فرواه محمد بن مسلم بن وارة عنه هكذا .

٢ - ورواه محمد بن أبي هاشم النَّوْفَلِيُّ عنه : حدثنا العلاء عن أبي إسحاق السَّبِيعِيِّ عن أبي داود نُفَيْع (الأصل : مقنع ! وهو تصحيف) عن أبي الحمراء به .

أخرجه الديلمي .

وسكت عنه السيوطي وابن عَرَّاق ! وليس بجيد ؛ فإن أبا داود هذا - وهو الأعمى - مشهور بالضعف الشديد ؛ قال الحافظ :

«متروك . وقد كذبه ابن معين» .

٣ ـ وقال محمد بن عمران بن حجاج : حدثنا عبيدالله بن موسى عن أبي راشد ـ يعني : الحُبْرَاني (الأصل : الحِمَّاني !) عن أبي هارون العَبْدِي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً به .

أخرجه ابن شاهين في «السنة» .

قلت : وسكتا عليه أيضاً ! وأبو هارون العبدي : اسمه عُمَارة بن جُوَيْنٍ ؛ وحاله كالأعمى ؛ قال الحافظ :

«متروك ، ومنهم من كذَّبه ، شيعي» .

وذكر له ابن عَرَّاق شاهداً من حديث ابن عباس ؛ من طريق مِسْعَرِ بن يحيى عن شريك عن أبي إسحاق عن أبيه عنه . وقال :

«وقال الذهبي في «الميزان» : مسعر بن يحيى النهدي ؛ لا أعرفه ، وخبره منكر . انتهى (يعني : هذا) . وأبو الحمراء ؛ قال البخاري : يقال : له صحبة ، ولا يصحّ حديثه . والله أعلم» .

قلت : وقد أشار الحافظ في ترجمة أبي الحمراء من «التهذيب» إلى ضعف الطريق الأولى عن سعيد بن جبير ، وقال السيوطي في «الجامع الكبير» (٢/٣٤/٢) :

«رواه ابن عساكر وابن الجوزي في «الواهيات» من طريقين عن أبي الحمراء» !

وقد روي الحديث من حديث أنس نحوه مرفوعاً ؛ بلفظ :

«يا أيها الناس ! من أحبَّ أن ينظر إلى آدم في خَلْقِهِ ، وأنا في خُلُقِي ، وإلى إبراهيم في خُلَّتِهِ ، وإلى موسى في مناجاته ، وإلى يحيى في زهده ، وإلى عيسى

في سَمْتِهِ (الأصل : سنه) ؛ فلينظر إلى علي بن أبي طالب إذا خطرَ بين الصَّفَّيْنِ ؛ كأنما يتقلَّع من صخر ، أو يتحدَّر من دهر .

يا أيها الناس ! امتحنوا أولادكم بحبِّه ؛ فإن عليّاً لا يدعو إلى ضلالة ، ولا يُبْعِدُ عن هدى ، فمن أحبَّه فهو منكم ، ومن أبغضه فليس منكم» .

أخرجه ابن عساكر (٢/١٣٣/١٢) من طريق **أبي أحمد العباس بن الفضل ابن جعفر المكي** : نا **إسحاق بن إبراهيم الدَّبَرِيُّ** ـ بصنعاء سنة إحدى وسبعين ومئتين ـ : نا عبدالرزاق عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال :

كان النبي ﷺ إذا أراد أن يَشْهرَ عليّاً في موطن أو مشهد ؛ علا على راحلته ، وأمر الناس أن ينخفضوا دونه . وإن رسول الله ﷺ شَهَر عليّاً يوم خيبر ، فقال . . . فذكره . وقال :

«هذا حديث منكر ، وأبو أحمد المكي مجهول» .

قلت : وهذا الرجل مما أغفلوه ؛ فلم يذكره الذهبي ولا العسقلاني في كتابيهما ، لا في الأسماء ولا في الكنى ! والله أعلم .

وإسحاق الدَّبَري ؛ فيه ضعف ، فراجع ترجمته في «اللسان» .

(تنبيه) : أورد حديثَ الترجمة هذا : الشيعيُّ في «مراجعاته» . وقال (ص١٧٩) :

«أخرجه البيهقي في «صحيحه» ، والإمام أحمد بن حنبل في «مسنده» ، وقد نقله عنهما ابن أبي الحديد في الخبر الرابع من الأخبار التي أوردها في (ص٤٤٩) من المجلد الثاني من (شرح النهج)» !!

قلت : وهذا التخريج كذب لا أصل له ، يقطع به كل من كان له معرفة بهذا

العلم ، فلو كان الحديث في «مسند الإمام أحمد» ؛ فلماذا لم يورده الحافظ الهيثمي في «مجمع الزوائد» ، والسيوطي في «جامعه الكبير» ، و«الصغير» ، ولا في «الزوائد عليه»؟!

وبما يؤكد لك ذلك : أن البيهقي ليس له كتاب باسم «الصحيح» ، وإنما له «السنن الكبرى» ، و«معرفة السنن والآثار» وغيرهما . فمن الواضح البيِّن أن المقصود من هذا التخريج ؛ إنما هو إظهار الحديث بمظهر الصِّحَّة .

وابن أبي الحديد معتزلي شيعيّ غالٍ ؛ كما قال ابن كثير في «البداية» (١٣/١٩٩) ، فلا يوثق بنقله ؛ لا سيما في هذا الباب ، كما لا يوثق بالناقل عنه ، كما قدمنا لك فيما مضى من الأمثلة !!

٤٩٠٤ ـ (يا عَلِيُّ ! إنَّ فيكَ مِنْ عِيسى عليهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ مَثَلاً ؛ أَبْغَضَتْهُ اليهودُ حَتى بَهَتُوا أُمَّهُ ، وأَحَبَّتْهُ النَّصارى حَتى أَنْزَلُوهُ بالمنزلةِ التي ليسَ بِها)[1] .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (٢/١/٢٨١ ـ ٢٨٢) ، والنسائي في «الخصائص» (ص١٩) ، وعبدالله بن أحمد (١/١٦٠) ، وابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٠٤) ، والحاكم (٣/١٢٣) ، وابن عساكر (١٢/١٣٥/٢ ـ ١٣٦/١) من طرق عن **الحكم بن عبدالملك** عن **الحارث بن حَصِيرَةَ** عن أبي صادق عن **ربيعة ابن ناجذ** عن علي رضي الله عنه قال :

دعاني رسول الله ﷺ فقال . . . فذكره . وزاد :

(١) تقدّم في هذا المجلد برقم (٤٨٤٢) ، وما ههنا فيه فائدة زائدة . (الناشر) .

قال : وقال علي :

ألا وإنه يهلك فيّ محبٌّ مُطْرٍ ؛ يُقَرِّظُني بما ليس فيّ ، ومُبْغِضٌ مُفْتَرٍ ؛ يحمله شَنَآني على أن يَبْهَتني ، ألا وإني لست بنبي ، ولا يوحى إليَّ ، ولكني أعمل بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ ما استطعت ، فما أمرتكم به من طاعة الله تعالى ؛ فحقٌّ عليكم طاعتي فيما أحببتم أو كرهتم ، وما أمرتكم بمعصية أنا وغيري ؛ فلا طاعة لأحدٍ في معصية الله عز وجل ؛ إنما الطاعة في المعروف . والسياق للحاكم ؛ وقال :

«صحيح الإسناد» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«الحكم ؛ وهَّاه ابن معين» .

قلت : بل هو ممن اتفق الأئمة على تضعيفه ؛ غيرَ العجلي ؛ فوثقه ، فلا يعتدّ به ، ولا سيّما وهو معروف بالتساهل بالتوثيق ؛ فكيف إذا خالف الجمهور من الأئمة .

ولذلك ؛ فقد تساهل الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تحسينه لإسناده في تعليقه على «المسند» رقم (١٣٧٦) !

وقد أخرجه ابن عساكر من طريق عمرو بن ثابت عن صَبَّاحٍ المُزَنيٍّ عن الحارث بن حصيرة به .

قلت : وهذه متابعة لا يُفْرَح بها ؛ فإن صباحاً هذا - وهو ابن يحيى - ؛ قال الذهبي :

«متروك ، بل متهم» .

قلت : وهو شيعي .

ومثله عمرو بن ثابت في شدة الضعف والتشيع ؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث (٤٨٨٢ ، ٤٩٠٢) .

والحارث بن حصيرة شيعي أيضاً ، لكنهم اختلفوا في توثيقه ؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث (٤٨٨٦) ، فتعصيبُ الجناية في هذا الحديث بمن دونه أولى .

وفوقه ربيعة بن ناجذ ، وهو مجهول ؛ وإن وثقه ابن حبان والعجلي ، فتساهلهما في توثيق المجهولين معروف .

والحديث ؛ أورده الهيثمي (٩/١٣٣) - مع الزيادة - ؛ وقال :

«رواه عبدالله والبزار - باختصار - ، وأبو يعلى - أتم منه - ، وفي إسناد عبدالله وأبي يعلى : الحكم بن عبدالملك ؛ وهو ضعيف ، وفي إسناد البزار : **محمد بن كثير الكوفي** ، وهو ضعيف» .

وأورده السيوطي في «ذيل الأحاديث الموضوعة» (ص٥٩) ، وابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (١/٣٩٦) من رواية ابن حبان - يعني : في «الضعفاء» - من طريق **عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب** عن أبيه عن جده عن علي قال :

جئت رسول الله ﷺ يوماً في ملأ من قريش ؛ فنظر إليَّ ، وقال . . . فذكره نحوه ؛ وزاد :

فضحك الملأ الذين عنده وقالوا : انظروا ؛ يشبِّه ابن عمه بعيسى ! فأنزل القرآن : ﴿ولما ضُرِبَ ابنُ مَرْيَمَ مَثَلاً إذا قَومُكَ مِنْهُ يَصِدُّون﴾ . وقال :

«قال ابن حبان : عيسى يروي عن أبيه عن آبائه أشياء موضوعة ، لا يحل الاحتجاج به» .

(تنبيه) : أورد الشيعي في مراجعاته (ص١٧٩) الحديث من رواية الحاكم ؛ دون الزيادة من قول علي رضي الله عنه ! والسبب واضح ؛ فإنها صريحة في إبطال دعواهم العِصْمة له ولأهل بيته ، كيف وهو يقول ـ إن صحَّ ـ :

وما أمرتكم بمعصية أنا وغيري فلا طاعة . . . !

فسوّى بين نفسه وغيره في احتمال أمره بمعصية ، فهل هذه صفة من له العِصْمة؟!

٤٩٠٥ ـ (إنَّ الأمَّةَ سَتَغْدُرُ بِكَ بَعْدِي) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٣/١٤٠) ، والخطيب في «التاريخ» (١١/٢١٦) ، وابن عساكر (٢/١٧٨/١٢) عن هُشَيْمٍ عن إسماعيل بن سالم عن أبي إدريس الأَوْدِيِّ عن علي رضي الله عنه قال :

إن مما عهد إليَّ النبي ﷺ . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وفيه نظر ؛ فإن أبا إدريس هذا لم أعرف اسمه[1] ، ولم أجد من وثَّقه ؛ إلا أن يكون ابن حبان ! فليراجع كتابه «الثقات» ، فقد أورده البخاري في «التاريخ»

---

(١) هو إبراهيم بن أبي الحديد ، كما في «كنى الدَّولابي» ، وقد أورده ابن حبان في «الثقات» (١١/٤) كما ظن الشيخ - رحمه الله - برواية إسماعيل هذا عنه فحسب . وكذا أورده ابن أبي حاتم (٢٦٢/٩٦/٢) ، ونقل عن أبيه أنه جهَّله ، وجعل روايته عن علي مرسلة .

(٦/٩) ، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٣٣٤/٢/٤) من رواية أبي مسلمة عنه ، ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ووقع عند البخاري : «الأودي» ؛ مطابقاً لما في «المستدرك» .

ووقع عند ابن أبي حاتم : «الأزدي» ؛ وهو موافق لما في «ابن عساكر» ، وقال عقبه :

«قال البيهقي : فإن صح هذا ؛ فيحتمل أن يكون المراد به ـ والله أعلم ـ في خروج من خرج عليه في إمارته ، ثم في قتله» .

قلت : ففي قوله : «إن صح» ؛ إشارة إلى أنه غير صحيح عنده .

ومثله قوله الآتي عنه :

«إن كان محفوظاً» .

وله متابع كما سأذكره .

وسائر رجال الإسناد ثقات ؛ إلا أنه فيه عنعنة هُشَيْمٍ ـ وهو ابن بَشِيرٍ الواسطي[1] ـ ؛ قال الحافظ :

«ثقة ثبت ، كثير التدليس والإرسال» .

وأما المتابع ؛ فهو ما رواه حَبِيب بن أبي ثابت عن **ثعلبة الحِمَّاني** عن علي . . . مثله .

أخرجه البزار (٢٥٦٩/٢٠٣/٣) ، والعقيلي في «الضعفاء» (ص٦٤) ، وابن عساكر ؛ قال الأخيران :

---

(١) لكنه متابع عند الدَّولابي في «الكنى» ، كما سبقت الإشارة آنفاً ؛ فبرئت عهدته . (الناشر) .

«قال البخاري : ثعلبة بن يزيد الحماني ؛ فيه نظر ، لا يتابع عليه في حديثه هذا» . زاد ابن عساكر :

«قال البيهقي : كذا قال البخاري ، وقد رُوِّيناه بإسناد آخر عن علي ؛ إن كان محفوظاً» .

قلت : يعني : الإسناد الذي قبله ، وقد عرفت آنفاً غَمْزَ البيهقي مِنْ صِحَّتِهِ .

ومع أن البخاري قال في ترجمة الحماني هذا (١٧٤/٢/١) :

«سمع عليّاً ، روى عنه حبيب بن أبي ثابت ، يعدُّ في الكوفيين ، فيه نظر . . .» ، ثم ذكر الحديث ، وقال :

«لا يتابع عليه» .

ورواه ابن عدي عنه في «الكامل» (ق٤٨/٢) ؛ فإن هذا قال في آخر ترجمته :

«وأما سماعه من علي ؛ ففيه نظر ؛ كما قاله البخاري» !

قلت : وكأنه فهم من قول البخاري : «فيه نظر» ؛ أي : في سماعه !

والمتبادر أنه يعني الرجل نفسه ، وسماعه صريح في رواية لابن عساكر بلفظ :

قال : سمعت علياً على المنبر وهو يقول[1] . . .

وكذا في «مسند أبي يعلى» (٣٢٨/٤٤٢/١) في حديث آخر .

لكن في ثبوت ذلك عنه عندي نظر حقّاً ؛ فإن حبيباً - الراوي عنه - مدلس

(١) ورواه البزار أيضاً (٢٥٦٩/٢٠٣/٣ و ٢٥٧٢/٢٠٤) ، وفيه قول علي :

لتخضبنّ هذه من هذه ؛ للحيته من رأسه .

ورواه أحمد (١٣٠/١) ، وأبو يعلى (٤٤٣/١) بإسناد آخر عن عبدالله بن سُبَيْعٍ عن علي .

أيضاً مثل هشيم ؛ قال الحافظ أيضاً فيه :

«ثقة فقيه جليل ، وكان كثير الإرسال والتدليس» .

وله طريق ثالثة ؛ لكنها جِدُّ واهية ؛ لأنها من رواية حَكِيم بن جُبَيْرٍ عن إبراهيم عن علقمة قال : قال علي . . . فذكره .

أخرجه ابن عساكر .

قلت : والآفة من ابن جبير هذا ؛ فإنه ضعيف جدّاً ، تركه شعبة وغيره . وقال الجوزجاني :

«كذاب» .

وبالجملة ؛ فجميع طرق الحديث واهية ، وليس فيها ما يتقوَّى بغيره .

نعم ؛ قد أورده الحاكم (١٤٢/٣) من طريق حَيَّان الأَسَدِيِّ : سمعت علياً يقول : قال لي رسول الله ﷺ :

«إن الأمة ستغدر بك بعدي ، وأنت تعيش على ملَّتي ، وتُقْتَلُ على سُنَّتي ، من أَحبَّك أحبَّني ، ومن أبغضك أبغضني ، وإن هذه ستُخْضَبُ من هذا» . يعني : لحيته من رأسه . وقال :

«صحيح» !

قلت : كذا وقع الحديث في «المستدرك» و«التلخيص» بدون إسناد[1] .

وقوله : «صحيح» فقط ؛ إنما هو أسلوب أو اصطلاح الذهبي في «تلخيصه» . فيبدو لي أن الطابع لما لم يَرَ الحديث في «المستدرك» ، ووجده في «تلخيصه» ؛ نقله

---

(١) وأورده ـ بإسناده ـ الحافظ ابن حجر في «إتحاف المهرة» (٢٩٦/١١) . (الناشر) .

عنه وطبعه في «المستدرك» ! وفي حفظي أنه فعل ذلك في غير هذا الحديث أيضاً ، ولكنه نبَّهَ عليه ، بخلاف عمله هنا ؛ فما أحسن .

وأنا في شك من ثبوت هذا الحديث في «المستدرك» ؛ فإني رأيت الحافظ السيوطي أورد الحديث ـ بهذا اللفظ الذي في «التلخيص» ـ في «الجامع الكبير» (١/١٦٣/١) ، وقال :

«رواه الدارقطني في «الأفراد» ، والخطيب عن علي رضي الله عنه» .

قلت : فلو كان ثابتاً في «المستدرك» ؛ لعزاه السيوطي إليه ؛ إن شاء الله تعالى .

٤٩٠٦ ـ (أَمَا إِنَّكَ سَتَلْقَى بَعْدِي جَهْداً . يَعْنِي : عليّاً) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٣/١٤٠) من طريق سَهْلِ بن الْمُتَوَكِّلِ : ثنا أحمد ابن يونس : ثنا محمد بن فُضَيْل عن أبي حَيَّان التَّيْمِيِّ عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال النبي ﷺ لعلي . . . فذكره ، وزاد :

قال : في سلامة من ديني؟ قال :

«في سلامة من دينك» . وقال :

«حديث صحيح على شرط الشيخين» ! ووافقه الذهبي !

قلت : نعم هو على شرطهما مِنْ أحمد بن يونس فما فوقه .

وأما سهل بن المتوكل ؛ فليس على شرطهما ، بل هو مجهول عندي ؛ فإني لم أجد له ترجمة فيما لديَّ من المصادر[1] !

---

(١) ترجمه ابن حبان في «الثقات» (٨/٢٩٤) ، وقال : «يروي عنه أهل بلده ، وهو من بني شيبان . إذا حدّث عن إسماعيل بن أبي أويس أغرب» . (الناشر) .

فإن كان ثقة ، أو توبع من ثقة ؛ فالحديث صحيح ؛ وإلا فهو من حصَّةِ هذا الكتاب . والله أعلم .

وقد أخرج الزيادة : أبو يعلى في قصة الحديقة من حديث علي أيضاً . قال الهيثمي (٩/١١٨) :

«رواه أبو يعلى ، والبزار ، وفيه الفَضْلُ بن عُمَيْرَةَ ؛ وثقه ابن حبان ، وضعفه غيره ، وبقية رجاله ثقات» .

وأخرجها الحاكم (٣/١٣٩) ، والطبراني ـ دون الزيادة ـ . وصححه الحاكم .

ووافقه الذهبي ؛ مع أنه جزم في ترجمة ابن عميرة بأنه منكر الحديث ! ثم ساق له هذا الحديث بالزيادة . قال الهيثمي :

«وفيه من لم أعرفهم ، ومَنْدَلٌ أيضاً فيه ضعف» .

٤٩٠٧ ـ (تُقَاتِلُ النَّاكِثينَ ، والقَاسِطينَ ، والمارِقِينَ : بالطُّرُقاتِ ، والنَّهْرَوانات ، وبالشَّعَفاتِ) .

موضوع بهذا التمام . أخرجه الحاكم (٣/١٣٩ ـ ١٤٠) عن **محمد بن يونس القُرَشي** : ثنا عبدالعزيز بن الخَطَّاب : ثنا علي بن غُرَابٍ [عن] **ابن أبي فاطمة عن الأَصْبَغ بن نُبَاتَةَ** عن أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه قال : سمعت النبي ﷺ يقول لعلي بن أبي طالب . . . فذكره .

قال أبو أيوب : قلت : يا رسول الله ! مع من نقاتل هؤلاء الأقوام؟ قال :

«مع علي بن أبي طالب» .

قلت : سكت عنه الحاكم ؛ وكأنه لظهور آفته !

واقتصر الذهبي على تضعيفه ! فقصَّر ؛ فإنه شرٌّ من ذلك ؛ الأصبغ بن نباتة متروك متهم بالكذب .

ومثله ابن أبي فاطمة ـ واسمه علي ؛ وهو علي بن الحزوَّر ـ ؛ وقد ساق الذهبي في «ميزانه» هذا الحديث ـ دون الشطر الثاني منه ـ في ترجمة الأصبغ من طريق علي بن الحزوّر عنه . وقال :

«علي بن الحزوَّر هالك» .

قلت : ومحمد بن يونس القرشي : هو الكُدَيْمِيُّ الكذاب الوضاع .

وللحديث طرق أخرى عن أبي أيوب وغيره دون الزيادة ؛ فلا بدَّ من تتبُّعها ودراستها ؛ لنتبيَّنَ مرتبة الحديث بدونها :

٢ ـ عن **محمد بن حُمَيْد** : ثنا **سَلَمَةُ بن الفَضْلِ** : حدثني أبو زيد الأحول عن **عَتَّاب بن ثعلبة** : حدثني أبو أيوب الأنصاري في خلافة عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال :

أمر رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين .

أخرجه الحاكم (٣/١٣٩) ، ومن طريقه ابن عساكر (١٢/١٨٥/٢) .

قلت : وسكت عليه الحاكم كالذي قبله !

وتعقَّبه الذهبي بقوله :

«قلت : لم يصح ، وساقه الحاكم بإسنادين مختلفين ـ إلى أبي أيوب ـ ضعيفين» !

قلت : قد بيّنت آنفاً أن الأول واهٍ جداً ، بل موضوع . وهذا قريبٌ منه ؛ فإن

عتاب بن ثعلبة لا يعرف ؛ قال الذهبي في ترجمته من «الميزان» :

«عداده في التابعين . روى عنه أبو زيد الأحول حديث : قتال الناكثين . والإسناد مظلم ، والمتن منكر» .

وأقرَّه الحافظ في «اللسان» .

وسلمة بن الفضل ، ومحمد بن حميد ؛ كلاهما ضعيف .

وأبو زيد الأحول : اسمه ثابت بن يزيد ؛ وهو ثقة ثبت .

٣ ـ عن **المُعَلَّى بن عبدالرحمن** : نا **شَرِيكٌ** عن سليمان بن مهران الأعمش : نا إبراهيم عن علقمة والأسود قالا :

أتينا أبا أيوب الأنصاري عند منصرفه من صفّينَ . . . فقال :

إن رسول الله ﷺ أمرنا بقتال ثلاثة مع علي : بقتال الناكثين . . . الحديث .

أخرجه ابن عساكر .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته المعلَّى هذا ؛ كان يضع الحديث ، وقد صرَّح عند موته بأنه وضع في فضل علي رضي الله عنه تسعين ـ أو قال : سبعين ـ حديثاً .

وشريك : هو ابن عبدالله القاضي ؛ وهو سيىء الحفظ .

لكن الآفة من المعلَّى ، وهو راوي الحديث المتقدم (٤٨٩٦) بهذا الإسناد .

٤ ـ عن **محمد بن كَثِيرٍ** : نا **الحارث بن حَصِيرة** عن أبي صادق عن مِخْنَفِ ابن سُلَيْمٍ عنه نحوه .

أخرجه ابن عساكر ، وكذا الطبراني ـ كما في «المجمع» (٦/٢٣٥) ـ ؛ وقال :

«وفيه محمد بن كثير الكوفي ؛ وهو ضعيف» !

قلت : حاله شرٌّ من ذلك ؛ فقد قال فيه أحمد :

«خرقنا حديثه» . وقال ابن المديني :

«كتبنا عنه عجائب ، وخَطَطْتُ على حديثه» . وقال البخاري :

«منكر الحديث» .

والحارث بن حصيرة شيعي مختلف فيه ؛ كما تقدم بيانه تحت الحديث (٤٨٨٦) .

ومما سبق ؛ يتبيَّن أنه ليس في هذه الطرق ما يقوِّي بعضها بعضاً !

فلننظر في الشواهد التي سبقت الإشارة إليها ، وهي مروية عن ابن مسعود ، وعلي ، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم :

٢ ـ أما حديث ابن مسعود ؛ فيرويه **زكريا بن يحيى الخَزَّازُ المُقْرِي** : نا **إسماعيل بن عَبَّاد المُقْرِي** : نا **شَرِيك** عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبدالله به نحوه .

أخرجه ابن عساكر (١٢/١٨٥/١) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ آفته إسماعيل بن عباد ـ وهو السَّعْدِيُّ المُزَنِيُّ البصري ـ كما في «كامل ابن عدي» (١/١٣) . وقال :

«ليس بذلك المعروف» . وقال العقيلي (ص٢٩) :

«بصري ؛ حديثه غير محفوظ» . وقال في «الميزان» :

«قال الدارقطني : متروك . وقال ابن حبان : إسماعيل بن عباد أبو محمد المزني بصري ، لا يجوز الاحتجاج به بحال» . زاد في «اللسان» :

«وقال ابن حبان : كتبنا عنه نسخة بهذا الإسناد ، لا تخلو عن المقلوب والموضوع» .

قلت : والإسناد الذي أشار إليه ؛ كلهم ثقات ؛ فهو الآفة .

وشريك ضعيف الحفظ ؛ كما تقدم .

وزكريا بن يحيى ـ وهو الخَزَّاز ؛ بمعجمات ـ من شيوخ البخاري ؛ قال الحافظ :

«صدوق له أوهام ، ليَّنه بسببها الدارقطني» .

والحديث ؛ قال الهيثمي (٦/٢٣٥) :

«رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفه»[1] .

٣ ـ **أما حديث علي** ؛ فله عنه طرق :

الأولى : عن **أبي الجارود** عن زيد بن علي بن الحسين بن علي عن أبيه عن جده عنه مرفوعاً .

أخرجه ابن عساكر (٢/١٨٤/١٢) .

قلت : وأبو الجارود : اسمه **زياد بن المنذر** ؛ وهو رافضي ، كان يضع الحديث ؛ كما قال ابن حبان . وقال ابن معين :

«كذاب عدو الله» .

---

(١) وله طريقان آخران عن إبراهيم به :

الأولى : رواها الطبراني في «الكبير» (١٠٠٥٤) و«الأوسط» (٩٤٣٤) .

الثانية : رواها في «الكبير» (١٠٠٥٣) وحده . (الناشر) .

الثانية : عن **الربيع بن سهل الفَزَارِي عن سعيد بن عُبَيْدٍ عن علي بن ربيعة الوَالِبِيِّ** قال : سمعت علياً على منبركم هذا يقول :

عهد إلي النبي عليه السلام أني مقاتل بعده القاسطين . . . الحديث .

أخرجه أبو يعلى (٥١٩/٣٩٧/١) ، وابن عساكر . وكذا العقيلي في «الضعفاء» (ص١٣٢) ، وقال :

«الأسانيد في هذا الحديث عن عليّ ليِّنة الطرق . والرواية عنه في الحرورية صحيحة» .

قلت : والربيع بن سهل متفق على تضعيفه . وقال فيه ابن معين :

«ليس بشيء» . وقال ـ مرّة ـ .

«ليس بثقة» . وقال أبو زرعة :

«منكر الحديث» .

الثالثة : عن **محمد بن الحسن بن عطية بن سعد العَوْفي** [1] : حدثني **عمي عمرو بن عطية بن سعد** عن أخيه **الحسن بن عطية بن سعد** عن **عطية** : حدثني جدي سعد بن جُنَادة عن علي قال :

أمرت بقتل ثلاثة . . . (فذكرهم ، وزاد :)

فأما القاسطون ؛ فأهل الشام . وأما الناكثون ؛ فذكرهم . وأما المارقون ؛ فأهل النَّهْرَوان . يعني : الحرورية .

---

(١) كذا فراغ في الأصل الخطي للشيخ ـ رحمه الله ـ ، ومكانه في «البداية والنهاية» (٣٣٨/٧) لابن كثير :

«حدثني أبي» . (الناشر) .

أخرجه ابن عساكر .

قلت : وإسناده مظلم مسلسل بالضعفاء : محمد بن الحسن فمن فوقه ـ على ما في الأصل من البياض ـ ، وأشدهم ضعفاً : عمرو بن عطية ؛ فقد أورده العقيلي في «الضعفاء» (ص٣١٠) ، وروى بسنده الصحيح عن البخاري أنه قال :

«في حديثه نظر» .

وقد جعل هذا الحافظ في «اللسان» من قول العقيلي نفسه ، وليس من روايته عن البخاري ؛ فوهم !

الرابعة : عن أبي غسان عن جعفر ـ أحسبه : الأحمر ـ عن **عبدالجبار الهَمْدَاني** عن **أنس بن عمرو** عن أبيه عن علي قال . . . فذكره مثل الذي قبله دون الزيادة .

أخرجه ابن عساكر (١٢/ ٢/١٨٤ ـ ١/١٨٥) .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ أنس بن عمرو وأبوه مجهولان ، كما في «الميزان» و«اللسان» ؛ إلا أن ابن حجر زاد في ترجمة الأول ؛ فقال :

«ذكره ابن حبان في (الثقات)» !

قلتُ : وابن حبان معروف بتساهله في التوثيق .

وعبدالجبار الهمداني : هو ابن العباس الهَمْدَانيُّ الشِّبَامِيُّ ؛ وثقوه ، لكن ذكر الذهبي في «الميزان» :

«قال أبو نعيم : لم يكن بالكوفة أكذب منه» . وقال العقيلي في «الضعفاء» (ص٢٦٠) :

«لا يتابع على حديثه ، وكان يتشيّع» .

وجعفر الأحمر ـ هو ابن زياد ـ وثقوه ـ أيضاً ـ مع تشيعه .

الخامسة : عن أبي العباس بن **عُقْدَة** : نا **الحسن بن عُبَيْدِ بن عبدالرحمن الكِنْدِيُّ** : نا **بَكَّار بن بِشْرٍ** : نا **حمزة الزَّيَّات عن الأعمش عن إبراهيم عن علي** . وعن **أبي سعيد التيمي** ، عن علي قال . . . فذكره .

أخرجه ابن عساكر (١٢/١٨٥/١) .

قلت : وسنده مظلم أيضاً ؛ ابن عقدة حافظ شيعي معروف ، وقد اختلفوا فيه ؛ كما تراه في «اللسان» . وقد قال البَرْقاني للدارقطني :

«أيش أكثر ما في نفسك من ابن عقدة؟ قال : الإكثار بالمناكير» .

قلت : وهذا من مناكيره ؛ فإن الحسن بن عبيد وبكار بن بشر ؛ لم أجد من ذكرهما .

وحمزة الزيات ـ وهو ابن حَبِيبٍ القارئ التيمي ، أحد الأئمة السبعة ـ ؛ قال الحافظ :

«صدوق زاهد ، ربما وهم» .

وإبراهيم : هو ابن يزيد النخعي ، ولم يدرك عليّاً ؛ فهو منقطع .

وكذلك هو من الطريق الأخرى ؛ فإن أبا سعيد التيمي لم يذكر له ابن أبي حاتم (٢٤٧/٢/١) رواية عن علي ؛ فقال :

«روى عن الأشعث بن قيس أنه حَذَّر الفتنَ . روى عنه الأعمش» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً ؛ فهو في عداد المجهولين .

والتحذير المشار إليه : أخرجه الدَّولابي في «الكنى» (١/١٩١) من طريق أخرى عن الأعمش عن حيان أبي سعيد التيمي قال :

حَذَّر الأشعث بن قيس الفتن . فقيل له : إنك قد خرجت أنت مع علي؟! قال : ومن لكم بإمام مثل علي؟!

السادسة : عن مطر عن حَكِيم بن جُبَيْرٍ عن إبراهيم عن علقمة عنه به .

أخرجه ابن عساكر أيضاً .

قلت : وهذا آفته مطر - وهو ابن ميمون ، وهو ابن أبي مطر الإسكاف - ، وهو متروك متهم ؛ روى موضوعات ، وقد سبق أحدها برقم (٤٩٠٠) .

وحكيم بن جبير قريب منه ؛ مع تشيُّع .

السابعة : عن جعفر الأحمر عن يونس بن أرقم عن أَبَانَ عن خُلَيْدٍ العَصَري قال : سمعت أمير المؤمنين علياً يقول يوم النهروان . . . فذكره .

قلت : وهذا آفته أبان ؛ وهو ابن أبي عياش ، متروك متهم ؛ تقدم مراراً .

ويونس بن أرقم ؛ ليَّنه الحافظ عبدالرحمن بن خِرَاشٍ .

وذكره ابن حبان في «الثقات» ؛ وقال :

«كان يتشيَّع» .

قلت : وجعفر الأحمر شيعي أيضاً ؛ كما تقدم أكثر من مرة .

٤ - وأما حديث أبي سعيد ؛ فيرويه إسماعيل بن أبان : نا إسحاق بن إبراهيم الأَزْدِي عن أبي هارون العَبْدِي عنه قال :

أمرنا رسول الله ﷺ بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين . فقلنا : يا رسول الله ! أمرتنا بقتال هؤلاء ؛ فمع من؟ قال :

«مع علي بن أبي طالب ، معه يقاتل عمار بن ياسر» .

رواه ابن عساكر .

قلت : وهذا آفته أبو هارون هذا ـ واسمه عُمَارَةُ بن جُوَيْنٍ ـ ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«متروك ، ومنهم من كذبه ، شيعي» .

قلت : منهم علي بن المديني ؛ فقال ـ وقد سئل عنه ـ :

«أكذب من فرعون» . وقال ابن حبان :

«كان يروي عن أبي سعيد ما ليس من حديثه» .

وإسحاق بن إبراهيم الأزدي ؛ لم أعرفه ، وفي الرواة كثرة بهذا الاسم والنسب ، لكني لم أر فيهم أزدياً . والله أعلم .

وإسماعيل بن أبان ؛ إن كان الغَنَوِيَّ ؛ فهو كذاب ، وإن كان الوراق ؛ فهو ثقة .

وبالجملة ؛ فليس في هذه الشواهد ما يشدّ من عضد الطرف الأول من حديث الترجمة ؛ لشدة ضعفها ، وبعضها أشد ضعفاً من بعض ، لا سيما وفي رواتها كثير من الشيعة والرافضة ، فهم مَظِنَّةُ التهمة ؛ ولو لم يصرح أحد باتهامهم ، فكيف وكثير منهم متهمون بالكذب والوضع؟!

والحديث ؛ أورده ابن عَرَّاق في الفصل الثاني من «تنزيه الشريعة» (٣٨٧/١) ، ولم يَسْتَقْصِ طرقه استقصاءَنا ، ولا تعرَّض مطلقاً لبيان عللها ، وإنما ذكر قول العقيلي المتقدم :

«وأسانيدها ليِّنة» !

أمّا ما وَجْهُ لِينها ، وما نِسْبَةُ اللِّينِ فيها ؛ فهذا كله مما لم يعرِّج عليه !

فالحمد لله الذي وفقنا للقيام بذلك ، وهو المرجو أن يزيدنا من فضله ؛ إنه سميع مجيب .

٤٩٠٨ - (يا عَليُّ ! ستُقاتِلُ الفئةَ الباغِيَةَ ، وأنتَ على الحَقِّ ، فَمَنْ لم يَنْصُرْكَ يَوْمئذٍ فليسَ مِنِّي) .

ضعيف . أخرجه ابن عساكر (١/١٨٦/١٢) من طريق أبي أحمد محمد بن أحمد العَسَّال : نا **أبو يحيى الرازي** - وهو **عبدالرحمن بن محمد بن سالم** - : نـا **عبدالله بن جعفر المَقْدِسِيُّ** : نا ابن وهب عن ابن لهيعة عن أبي عُشَّانَةَ عن عمار بن ياسر مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ عبدالله بن جعفر لم أعرفه .

ومثله أبو يحيى الرازي .

وأما أبو أحمد العَسَّال ؛ فهو أحد حفّاظ الحديث المشهورين ؛ ترجم له السمعاني في «الأنساب» (ق ١/٣٩٠) ، وغيره .

٤٩٠٩ - (والذي نَفْسي بِيَدِه ! إنَّ فيكُم لَرَجُلاً يُقاتِلُ الناسَ مِنْ بَعْدي على تأْويلِ القرآنِ ، كما قاتَلْتُ المُشْرِكينَ على تَنْزيلِه ، وهُمْ يَشْهدونَ أنْ لا إلهَ إلا اللهُ ، فَيَكْبُرُ قَتْلُهم على الناسِ ؛ حتى يَطْعَنوا على وليِّ اللهِ تعالى ، ويَسْخَطوا عَمَلَهُ ، كَما سَخِطَ موسى أمرَ السَّفينةِ والغُلامِ والجِدارِ ، وكانَ ذلكَ كلُّهُ رَضِيَ اللهُ تعالى) .

موضوع . ولوائح الوضع عليه ظاهرة ، وإن كنت لم أقف على إسناده مع

الأسف ! ويكفي في الدلالة على عدم صحته ؛ أن السيوطي اقتصر في عزوه - في «الجامع الكبير» (١/٣٢٤/٢) - على الديلمي فقط عن أبي ذر . وكذا في «الكنز» (٢٥٨٧/١٥٥/٦) !!

٤٩١٠ - (يا أبا رافع ! سيكونُ بَعْدِي قومٌ يُقاتِلون عَلِيّاً ؛ حَقّاً على اللهِ جِهادُهم ، فمنْ لَمْ يَسْتَطِعْ جِهادَهُم بيدِه ؛ فَبِلسانِه ، فمنْ لَمْ يَسْتَطِعْ بِلِسانِهِ ؛ فَبِقَلْبِه ، ليسَ وراءَ ذلِكَ شَيْءٌ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١/٤٨/٢) : حدثنا محمد ابن عثمان بن أبي شيبة : نا يحيى بن الحسن بن فُرَاتٍ : نا علي بن هاشم عن محمد بن عبيدالله بن أبي رافع : نا عون بن عبيدالله بن أبي رافع عن أبيه عن جده أبي رافع قال :

دخلت على رسول الله ﷺ وهو نائم - أو يوحى إليه - ، وإذا حية في جانب البيت ، فكرهت أن أقتلها فأوقظه ، فاضطجعت بينه وبين الحية ، فإن كان شيء كان بي دونه ، فاستيقظ وهو يتلو هذه الآية : ﴿إِنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ ورسولُهُ والذينَ آمَنُوا﴾ الآية . قال :

«الحمد لله» . فرآني إلى جانبه ، فقال :

«ما أضجعك ههنا؟!» . قلت : لمكان هذه الحية . قال :

«قم إليها فاقتلها» . فقتلتها . فحمد الله ثم أخذ بيدي فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته محمد بن عبيدالله بن أبي رافع ، وهو شيعي ؛ وأحد رواة الحديث المتقدم في الوصية بعلي رقم (٢٨٨٢) ، وهو صاحب حديث :

«إذا طنَّت أذن أحدكم . . .» ؛ كما تقدم التنبيه عليه هناك .

وعون بن عبيد الله بن أبي رافع ؛ لم أجد من ذكره ؛ غير ابن أبي حاتم ، فقال (٣٨٥/١/٣) :

«عون بن علي بن عبيدالله بن أبي رافع ، ويقال : عون بن عبيدالله بن أبي رافع ؛ فنسب إلى جده . ومنهم من يقول : عون بن عبدالله بن أبي رافع ؛ يخطئ فيه . وبعض الناس جعله ثلاثة أسامي ؛ كتب في موضع : عون بن عبيدالله ، وفي موضع : عون بن علي بن عبيدالله ، وفي موضع : عون بن عبدالله ، وكلهم واحد . روى عن أبيه ، وعبيدالله بن عبدالله بن عمر . روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري ، وأبو جعفر محمد بن علي ، وموسى بن يعقوب الزَّمْعِيُّ . سئل ابن معين عن عون بن عبيدالله بن أبي رافع؟ فقال : مشهور» .

ويحيى بن الحسن بن فرات ؛ لم أجد من ذكره .

وابن أبي شيبة ؛ فيه ضعف ، كما سبق أكثر من مرة .

والحديث ؛ قال الهيثمي (١٣٤/٩) .

«رواه الطبراني ، وفيه محمد بن عبيدالله بن أبي رافع ؛ ضعفه الجمهور ، ووثقه ابن حبان . ويحيى بن الحسين (كذا) بن الفرات لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» !

٤٩١١ - (أنَا أُقاتِلُ علَى تَنْزيلِ القُرآنِ ، وعَلِيٌّ يُقاتِلُ علَى تَأْويلِه) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن السكن في «الصحابة» من طريق **الحارث بن حَصِيرة عن جابر الجُعْفِيِّ** عن محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن الأخضر ابن أبي الأخضر عن النبي ﷺ به . وقال :

«الأخضر غير مشهور في الصحابة ، وفي إسناد حديثه نظر» .

كذا في «الإصابة» للحافظ ابن حجر . وقال :

«وأشار الدارقطني إلى أن جابراً تفرد به . وجابر رافضي» .

قلت : وهو ـ إلى ذلك ـ متروك متهم ، فهو آفة الحديث ، وإن كان الحارث بن حصيرة شيعيّاً أيضاً ، ولكنه قد وثِّق ؛ كما سبق مراراً .

٤٩١٢ ـ (يا عَلِيُّ ! أَخْصِمُكَ بالنُّبوَّة ، ولا نُبوَّةَ بَعْدي ، وتَخْصِمُ الناسَ بِسَبْعٍ ولا يحاجُّكَ فيها أحَدٌ منْ قُرَيش : أنتَ أوَّلُهم إيماناً بالله ، وأوفاهم بِعَهْدِ الله ، وأَقْوَمُهم بأَمْرِ الله ، وأَقسَمُهم بالسَّوِيَّةِ ، وأَعدَلُهم في الرَّعِيَّة ، وأَبْصرُهم بالقَضِيَّة ، وأَعْظَمُهم عندَ الله مَزِيَّة) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم (١/٥٥ ـ ٦٦) ، ومن طريقه ابن عساكر (٢/٧٠/١٢) عن خَلَفِ بن خالد العَبْدِيِّ البصري : ثنا بشر بن إبراهيم الأنصاري عن ثور بن يزيد عن خالد بن مَعْدان عن معاذ بن جبل قال : قال النبي ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الأنصاري هذا ؛ قال ابن عدي :

«هو عندي ممن يضع الحديث» . وقال ابن حبان :

«كان يضع الحديث على الثقات» .

ومن فوقه كلهم ثقات .

والعبدي مستور ؛ كما في «التقريب» .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» ، وقال :

«موضوع ، آفته بشر» . كما في «اللآلىء» (١/١٦٧) ، وعقَّب عليه بقوله :

«قلت : له طريق آخر ، قال أبو نعيم . . .» !

قلت : فذكر الحديث الآتي بعد هذا ، فلم يصنع شيئاً ؛ لأن فيه آفة أخرى كما سترى . ولذلك تعقّبه ابن عَرَّاق بقوله (١/٣٥٢) :

«قلت : فيه **عصمة بن محمد** ؛ أحد المتهمين بالوضع» .

قلت : وقد ساق له ابن عساكر شاهداً من طريق **أبي سعيد عمرو بن عثمان ابن راشد السَّوَّاقِ** : نا **عبدالله بن مسعود الشامي** : نا **ياسين بن محمد بن أيمن** عن أبي حازم مولى ابن عباس عن ابن عباس قال : قال عمر بن الخطاب :

كفُّوا عن علي ؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ [ذكر] فيه خصالاً ؛ لو أن خصلة منها في جميع آل الخطاب ؛ كان أحب إليَّ مما طلعت عليه الشمس . . .

قلت : فذكرها ، وفيه قصة .

قلت : وآفته ياسين بن محمد ؛ قال الذهبي :

«لا يعرف . وقال الأزدي : متروك» .

وأبو حازم مولى ابن عباس : اسمه نَبْتَل ، وهو ثقة ؛ كما قال أحمد في رواية ابن أبي حاتم (٤/١/٥٠٨) عنه .

ومن دون ياسين ؛ لم أعرفهما .

٤٩١٣ - (يا عليُّ ! لكَ سَبْعُ خِصالٍ ، لا يُحاجُّكَ فيهنَّ أَحَدٌ يومَ القيامة : أَنْتَ أولُ المؤمنينَ بالله إيماناً ، وأَوْفاهُم بعهدِ الله ، وأَقْوَمُهم بأَمْرِ الله ، وأَرْأَفهمْ بالرَّعيَّةِ ، وأَقْسَمُهمْ بالسَّويَّةِ ، وأَعْلمُهُم بالقَضيَّةِ ، وأَعْظمهُمْ مزيةً يومَ القيامةِ) .

موضوع . أخرجه أبو نعيم (١/٦٦) من طريق **عِصْمَةَ بن محمد** عن يحيى

ابن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ لعلي - وضرب بين كتفيه - ... فذكره.

قلت: وهذا موضوع؛ آفته عصمة هذا؛ قال ابن معين:

«كذاب يضع الحديث». وقال العقيلي:

«يحدث بالبواطيل عن الثقات».

(**تنبيه**): بهذا الحديث؛ ختم عبدالحسين الشيعي أحاديثه **الأربعين** وزيادة؛ التي ساقها في «مراجعاته»: المراجعة (٤٧) تحت عنوان: (أربعون حديثاً من السنن المؤيدة للنصوص)! ثم ختمها بقوله:

«إلى ما لا يسع المقامَ استقصاؤه من أمثال هذه السنن المتضافرة المتناصرة باجتماعها كلها على الدلالة على معنى واحد؛ هو أن علياً **ثاني رسول الله ﷺ في هذه الأمة**، وأن له عليها من الزعامة بعد النبي ﷺ ما كان له ﷺ، فهي من السنن المتواترة في معناها، وإن لم يتواتر لفظها»!!

وأقول - مستعيناً بالله تعالى وحده -:

ليس في الأربعين التي ساقها من الأحاديث الثابتة سوى أربعة أحاديث، ليس فيها مما أخرجه الشيخان حديث واحد؛ اللهم إلا حديث علي:

إنه لعهد النبي ﷺ: لا يحبُّني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق... فإنه أخرجه مسلم.

وحديث آخر من الأربعة؛ حسن فقط! وكلها لا تدل مطلقاً على المعنى الذي ذكره الشيعي!

وما مثل حديث مسلم هذا إلا مثل حديثه الآخر ؛ حديث البراء ، عن النبي ﷺ أنه قال في الأنصار :

«لا يحبهم إلا مؤمن ، ولا يُبغِضهم إلا منافق» .

وبقية الأحاديث لا يصح منها شيء ، وأكثرها موضوع كما سبق بيانه بما لا تراهُ في كتاب آخر ، وهي ابتداءً من الحديث رقم (٤٨٨٢) ، وانتهاءً إلى هذا الحديث ، ومجموعها (٣١) حديثاً ، ومجموعة أخرى من الأربعين كنت خرَّجتها قديماً برقم (٣٥٣ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٢٢٩٥ ، ٢٣١٠ ، ٢٩٥٥) .

وبقي عليَّ تخريج حديثين فقط من أربعينه الموضوعة ، لم يتيسر لي الآن الوقوف على إسناديهما :

الأول :

«عليّ باب علمي ، ومبيِّن من بعدي لأمتي ما أُرْسِلْتُ به . . .»[1] .

والآخر :

«عليٌّ منِّي ؛ بمنزلتي من ربي» .

وإن كان لوائح الوضع ظاهرة عليهما ؛ فعسى الله أن يوفقني للاطلاع على سنديهما .

ثم وقفت على إسناد الأول منهما[2] ، فخرّجته برقم (٥٧٩٨) .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «الديلمي (٢/٢٩٩)» . (الناشر) .

(٢) وهو مخرج فيما تقدم (٢١٦٥) ! (الناشر) .

٤٩١٤ - (الثَّقَلان : كتابُ اللهِ : طَرفٌ بيدِ الله عزَّ وجَل ، وطرَفٌ بأَيْديكُم ، فتمسَّكُوا بهِ لا تَضِلُّوا . والآخَرُ عِتْرَتي . وإن اللَّطيفَ الخبيرَ نَبَّأَني أَنَّهما لَنْ يَتَفرَّقا حَتى يَرِدا عليَّ الحوضَ ، فسأَلتُ ذلكَ لَهُما ربِّي ، فلا تَقَدَّمُوهُما فَتَهْلِكُوا ، ولا تُقَصِّروا عنهما فَتَهْلِكُوا ، ولا تعلِّمُوهم ؛ فهُمْ أعْلَمُ مِنْكُم) .

ضعيف . أورده الهيثمي في «المجمع» (٩/١٦٣ - ١٦٤) من حديث زيد بن أرقم مطولاً بقصة غَدِيرِ خمٍّ ، وهذا طرف منه ، ولم يعزُه لأحد ! والظاهر أنه سقط اسم مخرِّجه من قلمه ، أو قلم الناسخ . وقال :

«وفي سنده حَكِيمُ بن جُبَيْرٍ ؛ وهو ضعيف» .

قلت : وهو شيعي ، وقد مضى له بعض الأحاديث .

ثم إن الحديث إنما أوردته من أجل الجملة الأخيرة منه ؛ وإلا فما قبله ثابت في أحاديث سبق تخريج بعضها في «الصحيحة» برقم (٧١٣ ، ٢٠٢٤) .

ثم رأيت الحديث في «معجم الطبراني الكبير» (١/١٢٨/٢) من طريق عبدالله ابن بُكَيْرٍ الغَنَوِيِّ عن حكيم بن جبير عن أبي الطُّفَيْل عن زيد بن أرقم به .

والغنوي هذا ؛ قال أبو حاتم :

«كان من عُتُّقِ الشيعة» . وقال الساجي :

«من أهل الصدق ، وليس بقوي» .

وذكر له ابن عدي مناكير .

٤٩١٥ - (أَنْزِلُوا آلَ مُحَمَّدٍ بمنزلَةِ الرَّأْسِ مِنَ الجَسَدِ ، وبمنزلَةِ العَيْنَينِ مِنَ الرَّأْسِ ؛ فإنَّ الجسدَ لا يَهْتَدي إلا بالرَّأْسِ ، وإنَّ الرَّأْسَ لا يَهْتَدِي إلا بالعَيْنَيْنِ) .

موضوع . أورده الهيثمي في «المجمع» (١٧٢/٩) عن سلمان قال . . . فذكره .

قلت : لم يرفعه إلى النبي ﷺ . وقال :

«رواه الطبراني ، وفيه **زياد بن المنذر** ، وهو متروك» .

قلت : وهو رافضي كان يضع الحديث ؛ كما قال ابن حبان .

وكذبه ابن معين .

والحديث ؛ قال الشيعي في «مراجعاته» (ص٢٨) :

«**أخرجه جماعة من أصحاب «السنن»** بالإسناد إلى أبي ذر مرفوعاً» !

قلت : وفي هذا التخريج تدليس خبيث ؛ فإن أصحاب «السنن» عندنا - أهلَ السنة - ؛ إنما هم عند الإطلاق : أصحاب «السنن الأربعة» : أبو داود ، والترمذي ، والنسائي ، وابن ماجه ، ولم يخرج أحد منهم مثل هذا الحديث ، فالظاهر أنه يعني بعض مؤلفي الشيعة !

ثم رأيت إسناد الحديث في «المعجم الكبير» للطبراني (٢/١٢٤/١) و(٢٦٤٠/٣٩/٣ - ط) قال : حدثنا محمد بن عبدالله الحضرمي : نا جَنْدَلُ بن والقٍ : نا محمد بن حبيب العجلي عن إبراهيم بن حسن عن **زياد بن المنذر** عن عبدالرحمن بن مسعود العبدي عن عُليم عن سلمان . . .

٤٩١٦ ـ (الزَمُوا مودَّتَنا أهلَ البَيْت ؛ فإنَّهُ مَنْ لَقِيَ اللهَ عزَّ وجلّ وهُوَ يودُّنا ؛ دخَلَ الجَنَّةَ بشفاعَتِنا ، والذي نَفْسِي بيدِهِ ! لا يَنْفَعُ عَبْداً عَمَلُهُ إلا بِمَعْرِفَةِ حَقِّنا)[1] .

منكر . وهو من حديث الحسن بن علي رضي الله عنه مرفوعاً . قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٧٢/٩) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه **ليث بن أبي سليم وغيره**» .

وأورده الخميني في «كشف الأسرار» (١٩٧) ، وراجع له «منهج الكرامة» ، و«المراجعات» !

٤٩١٧ ـ (مَعْرِفَةُ آلِ مُحَمَّدٍ بَراءَةٌ مِنَ النَّارِ ، وحبُّ آلِ مُحَمَّدٍ جَوازٌ علَى الصِّراطِ ، والوَلايَةُ لآلِ مُحَمَّدٍ أَمانٌ مِنَ العَذابِ) .

موضوع . أخرجه الكلاباذي في «مفتاح المعاني» (١٤٧/٢) من طريق **محمد ابن الفضل** عن **محمد بن سعد أبي طَيْبَةَ** عن المقداد بن الأسود مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن الفضل ـ وهو ابن عطية المَرْوَزِيُّ ـ متروك ؛ كذبه الفلاس وغيره . وقال أحمد :

«حديثه حديث أهل الكذب» . ولذلك قال الحافظ في «التقريب» :

«كذّبوه» .

وشيخه محمد بن سعد أبو طيبة ؛ لم أعرفه ، ولم يورده الدولابي في «الكنى» !

والحديث ؛ عزاه الشيعي (ص٢٩) ؛ للقاضي عياض في «الشفا» (ص٤٠) من قسمه الثاني ، طبع الأستانة سنة (١٣٢٨) !

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «راجع «الأوسط»» . (الناشر) .

قلت : وهو في «الشفا» معلّق بدون إسناد !

ومثل هذا التخريج مما يدل اللبيب على قيمة أحاديث كتاب الشيعي ؛ فإنه حشاه بالأحاديث الضعيفة والموضوعة وما لا إسناد له ؛ فإنه لا يتورَّع من إيراد ما هو مقطوع بوضعه عند أئمة السنة ، ملبِّساً على العامة أنه صحيح عندهم ؛ لمجرد إيراد بعضهم إياه ولو بإسناد موضوع ، أو بدون إسناد كهذا !!

وقلّده الخميني ؛ فأورده في «كشفه» (ص١٩٧) مجزوماً به !

٤٩١٨ - (لا يُبْغِضُنا وَلا يَحْسُدُنا أَحَدٌ إلا ذِيدَ [عنِ الحَوْضِ] يومَ القيامَةِ بسِياطٍ مِنْ نارٍ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/١٣١/٢) : حدثنا أبو مسلم الكَشِّيُّ : نا **عبدالله بن عمرو الوَاقِعي** : نا شريك عن محمد بن زيد عن معاوية ابن خُدَيْجٍ قال :

أرسلني معاوية بن أبي سفيان رحمه الله إلى الحسن بن علي رضي الله عنهم أخطبُ على يزيد بنتاً له أو أختاً له ، فأتيته ، فذكرت له يزيد ، فقال : إنا قوم لا نُزَوِّجُ نساءَنا حتى نستأمرهن ، فأْتِها . فأتيتها ، فذكرت لها يزيد ، فقالت : والله لا يكون ذاك حتى يسير فينا صاحبك كما سار فرعون في بني إسرائيل ، يذبِّح أبناءَهم ، ويستحيي نساءهم ! فرجعت إلى الحسن ، فقلت : أرسلتني إلى فِلْقَةٍ من الفِلَق ! تُسمي أمير المؤمنين فرعون ! فقال :

يا معاوية ! إياكَ وَبُغْضَنَا ؛ فإن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته الواقعي هذا ؛ قال علي بن المديني :

«كان يضع الحديث» .

وكذبه الدارقطني .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (١٧٢/٩) مختصراً ؛ من عند قول الحسن : يا معاوية . . . وفيه الزيادة التي بين المعكوفتين . وقال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عبدالله بن عمرو الواقعي (كذا) ؛ وهو كذاب» .

٤٩١٩ ـ (أَيُّها النَّاسُ ! مَنْ أَبْغَضَنا ـ أهلَ البَيْت ـ ؛ حَشَرَهُ اللهُ يومَ القيامَةِ يَهُودياً ، وإنْ صامَ وصلَّى وزعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ ـ احتجر بذلكَ منْ سَفْك دمه ، وأَنْ يُؤدِّيَ الجِزْيَةَ عنْ يدٍ وهُمْ صاغِرون ـ . مُثِّل لِي أُمَّتي في الطِّينِ ، فمرَّ بي أصحابُ الراياتِ ، فاسْتَغْفَرتُ لعليٍّ وشيعَتِه)[1] .

موضوع . رواه الطبراني في «الأوسط» من حديث جابر بن عبدالله الأنصاري قال :

خطبنا رسول الله ﷺ ؛ فسمعته وهو يقول . . . فذكره . قال الهيثمي (١٧٢/٩) :

«وفيه من لم أعرفهم» .

قلت : ولوائح الوضع عليه ظاهرة .

والحديث ؛ أورده الشيعي في «مراجعاته» في حاشية (ص٣٠) بصيغة الجزم ؛ من رواية الطبراني ، نقلاً عن «إحياء السيوطي» وغيره ! ولو كان يريد الحق لنقله عن الهيثمي الذي بيَّن علَّته ، لكنه ـ عن عمدٍ ـ يتحاشاه ؛ لما فيه من البيان ، وهو لا يريده للقراء ، وإنما يريدُ تضليلهم بمثل ذلك العزو الهزيل !

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «انظر (٦٨٦٣)» . (الناشر) .

٤٩٢٠ - (مَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ محمد ؛ ماتَ شَهيداً . ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ محمد ؛ ماتَ مَغْفوراً لَهُ . ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ محمد ؛ ماتَ تائباً . ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ محمد ؛ ماتَ مؤمناً مُستكمِلَ الإيمانِ . ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ محمد ؛ بَشَّرهُ مَلَكُ الموتِ بالجنةِ ؛ ثُمّ مُنْكَرٌ ونَكيرٌ . ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آل محمد ؛ يُزَفُّ إلى الجنةِ كما تُزَفُّ العَروسُ إلى بيتِ زَوْجِها . ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آل محمد ؛ فُتِحَ لهُ في قَبْرِه بابانِ إلى الجنةِ . ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ محمد ؛ جَعَلَ اللهُ قَبْرَهُ مَزارَ ملائكةِ الرَّحْمَةِ . ألا ومَنْ ماتَ على حُبِّ آلِ محمد ؛ ماتَ على السُّنَّةِ والجَماعَةِ .

ألا ومَنْ ماتَ على بُغضِ آلِ محمد ؛ جاءَ يومَ القيامةِ مكْتوبٌ بينَ عَيْنَيْه : آيِسٌ من رحمَةِ الله . ألا ومَنْ ماتَ على بُغضِ آلِ محمد ؛ ماتَ كافِراً . ألا ومَنْ ماتَ على بُغْضِ آلِ محمد ؛ لم يَشَمَّ رائِحَةَ الجَنَّة) .

باطل موضوع . أورده الزمخشري في تفسير آية المودَّة هكذا بتمامه !

وعزاه الشيعي في «مراجعاته» (ص٣٠) للثعلبي في «تفسيره» ؛ لكنه لم يسق الجملتين الأخيرتين منه ليقول :

«إلى آخر خطبته العصماء» ! وقال :

«وأرسلها الزمخشري في تفسير الآية من «كشّافه» إرسال المسلَّمات» !

قلت : وهذا من جهله أو تجاهله ، بل وتضليله للقراء ؛ فإن أهل العلم يعلمون أن الزمخشري في الحديث كالغزالي ؛ لا يوثق بهما في الحديث ؛ لأنهما غريبان

عنه ، فكم من أحاديث ضعيفة وموضوعة في «تفسيره» ، ولذلك وضع عليه الحافظ الزيلعي تخريجاً لأحاديثه ، ثم لخَّصه الحافظ ابن حجر ؛ وهو المسمى بـ «الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف» ، وقد حكم فيه على هذا الحديث بالوضع ، فأصاب ، قال (٤/١٤٥/٣٥٤) :

«رواه الثعلبي : أخبرنا عبدالله بن محمد بن علي البَلْخِيُّ : حدثنا يعقوب ابن يوسف بن إسحاق : حدثنا محمد بن أسلم : حدثنا يعلى بن عُبَيْدٍ عن إسماعيل بن قيس عن جرير بطوله . وآثار الوضع عليه لائحة . ومحمد ومن فوقه أثبات . والآفة فيه ما بين الثعلبي ومحمد» .

قلت : ولم أعرفهما ، فأحدهما قد تَقَوَّله .

٤٩٢١ - (نَزَلتْ هذهِ الآيَةُ علَى رسولِ اللهِ ﷺ : ﴿إنَّما وَلِيُّكُمُ اللهُ ورسولُهُ والذينَ آمَنُوا الذينَ يُقيمونَ الصَّلاةَ ويُؤْتُون الزكاةَ وهُمْ رَاكِعُون﴾ ، فخرجَ رسولُ اللهِ ﷺ ودخلَ المسجدَ ؛ والناسُ يُصَلُّونَ بينَ راكع وقائم يُصَلي ؛ فإذا سائِلٌ ، قال : يا سائِلُ ! أَعْطاكَ أحدٌ شَيْئاً؟ فقالَ : لا ؛ إلا هذا الراكعَ - لِعَلِيٍّ - أَعْطاني خَاتَماً) .

منكر . أخرجه الحاكم في «علوم الحديث» (ص١٠٢) ، وابن عساكر (١٢/١٥٣/ ٢) من طريق محمد بن يحيى بن الضُّرَيْسِ : ثنا عيسى بن عبدالله ابن عبيدالله بن عمر بن علي بن أبي طالب قال : ثنا أبي عن أبيه عن جده عن علي قال . . . فذكره . وقال الحاكم :

«تفرد به ابن الضريس عن عيسى العَلَوِيِّ الكوفي» .

قلت : وهو متّهم ؛ قال في «الميزان» :

«قال الدارقطني : متروك الحديث . وقال ابن حبان : يروي عن آبائه أشياء موضوعة» . ثم ساق له أحاديث .

(تنبيه) : عيسى بن عبدالله بن عبيدالله بن عمر . . . إلخ ؛ هكذا وقع في هذا الإسناد عند المذكورَيْن . والذي في «الميزان» و«اللسان» :

عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر ! فسمى جده : محمداً ، بدل : عبيدالله ؛ ولعله الصواب ؛ فإنه كذلك في «الكامل» (١/٢٩٥) في الترجمة ، وفي بعض الأحاديث التي ساقها تحتها ، وأحدها من طريق محمد بن يحيى بن ضُرَيْسٍ : ثنا عيسى بن عبدالله بن محمد . . . ثم قال :

«وبهذا الإسناد تسعة أحاديث مناكير ، وله غير ما ذكرت ، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه» .

ومما سبق ؛ تعلم أن قول الآلوسي في «روح المعاني» (٢/٣٢٩) :

«إسناده متصل» !

مما لا طائل تحته !

واعلم أنه لا يتقوى الحديث بطرق أخرى ساقها السيوطي في «الدر المنثور» (٢/٢٩٣) ؛ لشدة ضعف أكثرها ، وسائرها مراسيل ومعاضيل لا يحتج بها !

منها ـ على سبيل المثال ـ : ما أخرجه الواحدي في «أسباب النزول» (ص١٤٨) من طريق **محمد** بن مروان عن **محمد بن السائب** عن أبي صالح عن ابن عباس به . . . وفيه قصة لعبدالله بن سلام .

قلت : محمد بن مروان : هو السُّدِّيُّ الأصغر ، وهو متهم بالكذب .

ومثله محمد بن السائب ؛ وهو الكلبي .

ومن طريقه : رواه ابن مردويه . وقال الحافظ ابن كثير :

«وهو متروك» .

ومثله : حديث عمار بن ياسر ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (١٧/٧) . وقال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه من لم أعرفهم» .

وعزاه ابن كثير وغيره لرواية ابن مردويه ؛ فقال الحافظ في «تخريج الكشاف» :

«وفي إسناده **خالد بن يزيد العمري** ، وهو متروك» .

وأشار إلى ذلك ابن كثير ؛ فإنه قال عقب حديث الكلبي السابق :

«ثم رواه ابن مردويه من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه نفسه ، وعمار بن ياسر ، وأبي رافع ؛ وليس يصح شيء منها بالكُلِّيَّة ؛ لضعف أسانيدها وجهالة رجالها» .

قلت : ويشهد لذلك أمور :

الأول : أنه ثبت أن الآية نزلت في عبادة بن الصامت لما تبرَّأ من يهود بني قَيْنُقَاعٍ وحِلْفِهِمْ .

أخرجه ابن جرير (١٨٦/٦) بإسنادين عنه ؛ أحدهما حسن .

الثاني : ما أخرجه ابن جرير أيضاً ، وأبو نعيم في «الحلية» (١٨٥/٣) عن عبدالملك بن أبي سليمان قال :

سألت أبا جعفر محمد بن علي عن قوله عز وجل : ﴿إنما وليكم الله . . .﴾ الآية ؛ قلنا : مَنِ الذين آمنوا؟ قال : ﴿الذين آمنوا﴾ (ولفظ أبي نعيم : قال : أصحاب محمد ﷺ) . قلنا : بلغنا أنها نزلت في علي بن أبي طالب؟! قال : علي من الذين آمنوا .

وإسناده صحيح .

قلت : فلو أن الآية نزلت في علي رضي الله عنه خاصَّة ؛ لكان أَوْلى الناس بمعرفة ذلك أهل بيته وذريته ، فهذا أبو جعفر الباقر رضي الله عنه لا علم عنده بذلك !

وهذا من الأدلة الكثيرة على أن الشيعة يُلْصِقون بأئمتهم ما لا علم عندهم به !

الثالث : أن معنى قوله تعالى في آخر الآية : ﴿وهُمْ راكِعُون﴾ ؛ أي : خاضعون . قال العلامة ابن حَيَّان الغَرْنَاطِيُّ في تفسيره : «البحر المحيط» (٥١٤/٣) ـ عقب الآية ـ :

«هذه أوصاف مُيِّز بها المؤمن الخالص الإيمان من المنافق ؛ لأن المنافق لا يداوم على الصلاة ، ولا على الزكاة ، قال تعالى : ﴿وإذا قامُوا إلى الصَّلاةِ قامُوا كُسالَى﴾ ، وقال تعالى : ﴿أَشِحَّةً عَلَى الخَيْرِ﴾ . ولما كانت الصحابة وقت نزول هذه الآية من مقيمي الصلاة ومؤتي الزكاة ، وفي كلتا الحالتين كانوا متَّصِفين بالخضوع لله تعالى والتذلُّل له ؛ نزلت الآية بهذه الأوصاف الجليلة . والركوع هنا ظاهرهُ الخضوع ، لا الهيئة التي في الصلاة» .

قلت : ويؤيِّدهُ قول الحافظ ابن كثير :

«وأما قوله : ﴿وهُمْ راكِعُونَ﴾ ؛ فقد توهَّمَ بعضُ الناس أن هذه الجملة في

موضع الحال من قوله : ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ ؛ أي : في حال ركوعهم ! ولو كان هذا كذلك ؛ لكانَ دفعُ الزكاة في حال الركوع أفضل من غيره ؛ لأنه ممدوح ! وليس الأمر كذلك عند أحد من العلماء ممن نعلمه من أئمة الفتوى» .

(تنبيه) : قال الشيعي في كتابه (ص : ٣٦) :

«**أجمع المفسرون ـ كما اعترف به القوشجي ، وهو من أئمة الأشاعرة ـ على** أن هذه الآية إنما نزلت على عليٍّ حين تصدق راكعاً في الصلاة . وأخرج النسائي في «**صحيحه**» (!) نزولها في علي : عن عبدالله بن سَلام . وأخرج نزولها فيه أيضاً صاحب «الجمع بين الصحاح الستة» في تفسير سورة المائدة» !!

قلت : في هذا الكلام ـ على صِغَرِهِ ـ أكاذيب :

أولاً : قوله : «أجمع المفسرون . . .» باطل ؛ سواءٌ كان القائل من عزا إليه الاعتراف به أو غيره ! كيف وقد سبق أن الأرجح ـ من حيث الرواية ـ نزولها في عبادة بن الصامت؟! وهناك أقوال أخرى حكاها المحقق الآلوسي (٢/٣٣٠) راداً بها الإجماع المزعوم . وكيف يصح ذلك وقد حكى الخلافَ فيه إمامُ المفسرين ابن جرير الطبري؟! ورجَّح خلافه ابن حَيَّان وابن كثير كما تقدم؟!

ثانياً : قوله : «وأخرج النسائي . . . » إلخ ! كذب أيضاً ؛ فإنه لم يخرجه النسائي في أي كتاب من كتبه المعروفة ، لا في «سننه الصغرى» ، ولا في «سننه الكبرى» ، ولا في «الخصائص» ، وكيف يمكن أن يكون هذا العزو صحيحاً ، ولم يعزه إليه الذين ساقوا روايات هذا الحديث وخرَّجوها وعزوها إلى مصادرها المعروفة من كتب السنة ، كالحافِظَيْنِ ابن كثير والسيوطي وغيرهما؟!

زِدْ على ذلك أن الحافظ المزِّي لم يُورد الحديث مطلقاً في مسند عبدالله بن

سلام من «أطرافه» ؛ وهو يعتمد فيه على «السنن الكبرى» للنسائي !

ولا النابُلسِيُّ في «ذخائرِه» ، واعتماده فيه على «السنن الصغرى» !

وأما «الخصائص» ؛ فقد راجعته بنفسي !

ثالثاً : قوله : «في صحيحه» !! من أكاذيبه المكشوفة ؛ فإن المبتدئين في هذا العلم الشريف يعلمون أن النسائي ليس له كتاب يعرف بـ«الصحيح» ، وغالب الظن أن الشيعة يستحلُّون هذا الكذب من باب (التَّقِيَّةِ) ، أو من باب (الغاية تبرِّر الوسيلة) ! وقد أدخلهم في إباحة الكذب المكشوف ؛ لتضليل عامة القراء ، وذلك مُطَّرِدٌ عنده ؛ فقد رأيته قال في ترجمة علي بن المنذر (ص٩٨) :

«احتج النسائي بحديثه في (الصحيح)» !

وطرَّد ذلك في سائر «السنن الأربعة» ؛ تارةً جمعاً ، وتارة إفراداً ، فهو يقول (ص٥٠) :

«وتلك صحاحهم الستة» !

ونحوه في (ص٥٤) .

وذكر أبا داود والترمذي ؛ وقال :

«في (صحيحيهما)» ! (ص٥٥ ، ٥٧ ، ٩٥ ، ١١٦) .

وذكر النسائي وأبا داود ؛ وقال :

«فراجع (صحيحيهما)» ! (ص٥٩) .

ويقول في ترجمة **نُفَيْعِ بن الحارث** (ص١١١) : «واحتج به الترمذي في (صحيحه)» !

قلت : وفي هذا افتراء آخر ؛ وهو قوله :

«احتج به الترمذي» ! فهذا كذب عليه ؛ كيف وهو القائل فيه :

«يضعف في الحديث» ؛ كما في «التهذيب»؟! وفيه أن ابن عبدالبر قال :

«أجمعوا على ضعفه ، وكذَّبه بعضهم ، وأجمعوا على ترك الرواية عنه» !

وإن إطلاقه اسم «الصحيح» على كل من «السنن الأربعة» لَيَهُونُ أمام إطلاقه هذا الاسم على «سنن البيهقي» ! فراجع التنبيه على ذلك تحت الحديث (٤٩٠٣) ! واحمَدِ اللهَ أنْ جَعَلَكَ سُنِّيّاً لا تستحلُّ الكذب على المخالفين والتدْجيلِ عليهم !

رابعاً : قوله : «وأخرج نزولها فيه أيضاً صاحب «الجمع بين الصحاح الستة» . . .» !

قلت : يعني به : كتاب ابن الأثير المسمى بـ«جامع الأصول» ! وهذا كذب عليه ؛ فإنه لم يخرجه هناك ، ولا في غيره من المواطن ، وكيف يخرِّجه والحديث ليس من شرطه ؟! لأنه لم يروه أحد الستة الذين جمعَ أحاديثهم في كتابه ، وهم : مالك ، والشيخان ، وأصحاب «السنن الأربعة» ؛ حاشا ابن ماجه !

ثم رأيته كرر أكاذيبه المذكورة : في الصفحة (١٦٠) من «مراجعاته» !

وللحديث طريق أخرى ساقطة ، يأتي لفظها مطولاً برقم (٤٩٥٨) .

ثم رأيت ابن المطهر الحلّي قد سبق عبدالحسين في فِرْيَتِه ، فهو إمامه فيها ، وفي كثير من فِرَاهُ كما يأتي ؛ فقد قال في كتابه «منهاج الكرامة في إثبات الإمامة» (ص٧٤ ـ تحقيق الدكتور محمود رشاد سالم) ـ وقد ذكر هذه الآية : ﴿ . . وهم راكعون ﴾ ـ :

«وقد أجمعوا على أنها نزلت في علي عليه السلام . . .» !!

ثم ساق الحديث مطوَّلاً بلفظ آخر أنكر من حديث الترجمة ، ذكره من رواية الثعلبي عن أبي ذر ! وَتبِعَهُ الخميني (ص١٥٨) ! وسيأتي برقم (٤٩٥٨) .

وقد أبطل شيخ الإسلام ابن تيمية استدلاله هذا من وجوه كثيرة ؛ بلغت تسعة عشر وجهاً ، يهمُّنا هنا الوجه الثاني منها ، قال رحمه الله (٤/٤) ـ وأقرَّه الحافظ الذهبي في «المنتقى منه» (ص٤١٩) ـ :

«قوله : «قد أجمعوا أنها نزلت في علي» : من أعظم الدعاوى الكاذبة ، بل أهل العلم بالنقل على أنها لم تنزل في عليّ بخصوصه ، وأن الحديث من الكذب الموضوع ، وأن «تفسير الثعلبي» فيه طائفة من الموضوعات ؛ وكان حاطب ليل ، وفيه خير ودين ولكن لا خبرة له بالصحيح والسقيم من الأحاديث . ثم نعفيك من دعوى الإجماع ونطالبُك بسند واحدٍ صحيح . وما أوردته عن الثعلبي واهٍ ، فيه رجال متهمون . . .» .

ثم ذكر شيخ الإسلام أن في الآية ما يدلُّ على كذب هذه الرواية ؛ فقال :

«لو كان المراد بالآية أن يؤتي الزكاة في حالة الركوع ؛ لوجب أن يكون ذلك شرطاً في الموالاة ، وأن لا يتولى المسلم إلا علياً فقط ، فلا يتولى الحسن والحسين ! ثم قوله : ﴿الذين يقيمون . . .﴾ صيغةُ جمع ، فلا تصدق على واحد فرد . وأيضاً فلا يُثْنَى على المرء إلا بمحمود ، وفعل ذلك في الصلاة ليس بمستحب ، ولو كان مستحبّاً ؛ لفعله الرسول ﷺ ، ولحضَّ عليه ولكرَّرَ عليٌّ فعله ، وإن في الصلاة لشغلاً ، فكيف يقال : لا وليَّ لكم إلا الذين يتصدَّقون في حال الركوع؟! . . .» إلخ كلامه .

وهو هام جداً ، فيه من علم الشيخ ما لا يوجد عند غيره ، ولولا الإطالة والخروج عن الصدد ؛ لنقلته بحذافيره ؛ أو على الأقل ملخَّصاً .

وإن من تضليلات عبدالحسين وإيهاماته القراء : أنه ـ بعد أن ادعى ذاك الإجماع الكاذب ـ أَتبعه بقوله :

« . . . كما اعترف به القوشجي ؛ وهو من أئمة الأشاعرة» !

فمَنْ هذا القوشجي؟ وفي أي عصر كان؟

إذا رجعت إلى كتاب «الأعلام» للزركلي ؛ وجدت فيه : أن وفاته كانت سنة (٨٧٩) ، وأنه فَلَكِيٌّ رياضي ، من فقهاء الحنفية . . . ! وذكر مصادره فيها ، وهي سبعة .

فما قيمة هذا الاعتراف من مثل هذا الفقيه ـ إن صحَّ نقل عبدالحسين عنه ـ ؛ وهو لم يوصف بأنه من العارفين بأقوال العلماء ، واختلافهم وإجماعهم ، ثم هو في القرن التاسع الهجري؟!

هذا ؛ وكونه حنفياً ؛ يعني أنه ماتُرِيدِيٌّ ، وليس أشعريّاً كما زعم عبدالحسين ! فهل كان قوله : «من أئمة الأشاعرة» ؛ لغايةٍ في نفسِ يعقوب؟ أم ذلك مبلغه من العلم؟!

وزاد الخميني كذبة أخرى لها قرون ! ؛ فقال بين يدي حديث أبي ذر الباطل :

«وقد جاء في أربعة وعشرين حديثاً ـ من أحاديث أهل السنة ـ بأن هذه الآية في علي بن أبي طالب ، وننقل هنا واحدة من تلك الأحاديث التي ذكرها أهل السنة» !!

ثم ذكر حديث أبي ذر المشار إليه آنفاً ، وقد علمت ـ من كلام ابن تيمية والذهبي ـ أنه من الكذب الموضوع ؛ فَقِسْ عليها تلك الأحاديث الأخرى ؛ إن كان لها وجود !

٤٩٢٢ ـ (نَزلَت هذهِ الآيةُ : ﴿يا أيُّها الرسولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إليكَ منْ ربِّكَ﴾ ، يومَ غَدِيرِ (خُمٍّ) في عليٍّ بنِ أبي طالبٍ) .

موضوع . أخرجه الواحدي (ص١٥٠) ، وابن عساكر (٢/١١٩/١٢) من طريق علي بن عابس عن الأعمش وأبي الجَحَّاف عن عطية عن أبي سعيد الخدري قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ ؛ عطية ـ وهو ابن سعد العوفي ـ ضعيف مدلس .

وعلي بن عابس ضعيف أيضاً ؛ بل قال ابن حبان (٢/١٠٤ ـ ١٠٥) :

«فحش خطؤه ، وكثر وهمه ، فبطل الاحتجاج به . قال ابن معين : ليس بشيء» .

قلت : فأحد هذين هو الآفة ؛ فقد ثبت من طرق عن عائشة وأبي هريرة وجابر :

أن الآية نزلت على النبي ﷺ وهو في المدينة ، فراجع «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢٤٨٩) .

ولعل تعصيب الآفة بابن عابس أولى ؛ فقد روي ـ بإسناد آخر ـ عن عطية عن أبي سعيد ما يوافق الطرق المشار إليها ، ولو أن في الطريق إليه متهماً ، كما بيَّنته في «الروض النضير» (٩٨٩) !

وهذا الحديث الموضوع مما احتجت به الشيعة على إمامة علي رضي الله عنه ، وهم يتفنَّنون في ذلك ؛ تارةً بتأويل الآيات وتفسيرها بمعانٍ لا يدل عليها شرع ولا

عقل ، وتارةً بالاحتجاج بالأحاديث الواهية والموضوعة . ولا يكتفون بذلك ؛ بل ويكذبون على أهل السنة بمختلف الأكاذيب ؛ فتارةً يعزون حديثهم إلى «أصحاب السنن» - وهم : أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ؛ كما تقدم - ، ولا يكون الحديث رواه أحدهم ! كما صنع المدعو عبدالحسين الشيعي في الحديثين المتقدمين (٤٨٨٩ ، ٤٩٥١) . وقد يضمُّون إلى ذلك كذبة أخرى ؛ فيسمُّون «السنن» بـ : «الصحاح» ؛ كما تقدم بيانه في الحديث الذي قبل هذا .

وللعبد هذا أكاذيب أخرى متنوعة سبق التنبيه على بعضها تحت الحديث (٤٨٩٢) .

ومن ذلك قوله في «مراجعاته» (ص٥٧) في هذا الحديث :

«أخرجه غير واحد من أصحاب «السنن» ؛ كالإمام الواحدي . . .» !

قلت : وهذا من أكاذيبه أيضاً ؛ فإن الواحدي ليس من أصحاب «السنن» عندنا ؛ كما تقدمت الإشارة إلى ذلك آنفاً ، وإنما هو مفسِّرٌ من أهل السنة ؛ لا يلتزم في روايته الأحاديث الصحيحة كما تقدم بيانه في الحديث السابق ، فمن عزا إليه حديثاً موهماً القراء بذلك أنه حديث صحيح - كما فعل الشيعي هنا وفي عشرات الأحاديث الأخرى ، كما تقدم ويأتي - ؛ فهو من المدلسين الكذابين بلا شك أو ريب ! وقد عرفت حال إسناد الواحدي في هذا الحديث .

وقد جرى على سَنَنِهِ - في الكذب والافتراء - خُمَيْنِيٌّ هذا الزمان ، فجاء بفِرية أخرى ؛ فزعم في كتابه «كشف الأسرار» - وحَرِيٌّ به أن يسمى بـ : «فضيحة الأشرار» ؛ فقد كشف فيه فعلاً عن فضائح كثيرة من عقائد الشيعة لا يعلمها عنهم كثير من أهل السنة كما سترى - ؛ قال الخميني (ص١٤٩) من كتابه المذكور :

«إن هذه الآية (آية العصمة المتقدمة) نزلت ـ باعتراف أهل السنة واتفاق الشيعة ـ في غدير (خُمٍّ) بشأن إمامة علي بن أبي طالب» !!

قلت : وما ذكره من اتفاق الشيعة لا يهمنا هنا ؛ لأنهم قد اتفقوا على ما هو أضلُّ منه ! وإنما البحث فيما زعمه من «اعتراف أهل السنة» ؛ فإنه من أكاذيبه أيضاً الكثيرة التي يطفح بها كتابه ! وإمامه في ذلك ابن المطهر الحلّي في كتابه «منهاج الكرامة في إثبات الإمامة» الذي يركضُ من خلفه عبدالحسين ؛ فقد سبقهم إلى هذه الفرية ، وإلى أكثر منها ، تقدم أحدها في الحديث الذي قبله ، قال (ص٧٥) من «منهاجه» :

«اتفقوا على نزولها في علي عليه السلام» !

فقال ابن تيمية في الرد عليه في «منهاج السنة» (١٤/٢) ـ وتبعه الذهبي ـ :

«هذا أعظم كذباً وفرية مما قاله في الآية السابقة : ﴿ . . ويُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ راكِعُون﴾ ؛ فلم يقل هذا ولا ذاك أحد من العلماء الذين يدرون مايقولون . . .» إلخ كلامه المفصَّل ؛ في أجوبة أربعة متينةٍ مهمة ، فليراجعها من شاء التوسُّع والتفصيل .

وإن مما يدل الباحث المنصف على افترائهم فيما ادعوه من الاتفاق : أن السيوطي في «الدر المنثور» ـ مع كونه من أجمع المفسِّرين للآثار الواردة في التفسير وأكثرهم حشراً لها ؛ دون تمييز صحيحها من ضعيفها ـ لم يذكر تحت هذه الآية غير حديث أبي سعيد هذا ؛ وقد عرفت وهاءه ! وحديث آخر نحوه من رواية ابن مردويه عن ابن مسعود ، سكت عنه ـ كعادته ـ ، وواضح أنه من وضع الشيعة كما يتبين من سياقه ! ثم ذكر السيوطي أحاديث كثيرة موصولة ومرسلة ، يدل مجموعها على بطلان ذكر علي وغدير (خم) في نزول الآية ، وأنها عامة ، ليس لها علاقة

بعلي من قريب ولا من بعيد ، فكيف يقال ـ مع كل هذه الأحاديث التي ساقها السيوطي ـ : إن الآية نزلت في علي؟! تالله إنها لإحدى الكُبَرِ !

وإنَّ مما يؤكد للقراء أن الشيعة يحرِّفون القرآن ـ ليطابق هذا الحديث الباطل المصرح بأن الآية نزلت يوم غدير (خم) ـ : أن قوله تعالى : ﴿واللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ الناسِ﴾ ؛ إنما يعني المشركين الذين حاولوا منعه من الدعوة ، وقتله بشتى الطرق ، كما قال الشافعي :

«يعصمك من قتلهم أن يقتلوك حتى تبلِّغ ما أنزل إليك» .

رواه عنه البيهقي في «الدلائل» (٢/١٨٥) .

فهؤلاء لم يكن لهم وجود يوم الغدير ؛ لأنه كان بعد حجة الوداع في طريقه إلى المدينة كما هو معلوم ! وإنما نزلت الآية قبل حجته ﷺ وهو في المدينة لا يزال يجاهد المشركين ؛ كما تدل الأحاديث الكثيرة التي سبقت الإشارة إليها قريباً ، ومنها حديث أبي هريرة المشار إليه في أول هذا التخريج .

إذا عرفتَ هذا ؛ فإنك تأكدتَ من بطلان الحديث ، وبطلان قول الشيعة : إن المقصود بـ ﴿الناس﴾ في الآية أصحاب النبي ﷺ الذين كانوا معه في يوم الغدير ! بل المقصود عندهم أبو بكر وعمر وعثمان وكبار الصحابة ! لأن معنى الآية عندهم : ﴿يا أيُّها الرسولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إليكَ مِنْ رَبِّكَ ﴾ : (أن علياً هو الخليفة من بعدِكَ) ﴿وإنْ لَمْ تَفْعَل فَما بلَّغتَ رسالَتَهُ واللهُ يَعْصِمُكَ منَ الناسِ﴾ : كأبي بكرٍ وغيره !

ونحنُ لا نقول هذا تقوّلاً عليهم ، بل هو ما يكادون يُصرِّحون به في كتبهم ؛ لولا خوفهم من أن ينفضح أمرهم ! ويشاء الله تبارك وتعالى أن يكشف هذه الحقيقة بقلم الخميني ؛ لتكون حجة الله قائمة على المغرورين به وبدولته الإسلامية

المزعومة ، فقد قال الخميني - عقب فريته المتقدمة في آية العصمة ؛ وقد أتبعها بذكر آية : ﴿اليومَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم﴾ - ؛ قال (ص١٥٠) :

«نزلت في حجة الوداع ، وواضح بأن محمداً (كذا دون الصلاة عليه ولو رمزاً ؛ ويتكرَّرُ هذا منه كثيراً !) كان حتى ذلك الوقت قد أبلغ كل ما عندهُ من أحكام . إذاً يتضح من ذلك أن هذا التبليغ يخصُّ الإمامة .

وقوله تعالى : ﴿واللهُ يَعْصِمُكَ مِنَ الناسِ﴾ : يريدُ منه أن يبلغ ما أنزل إليه ؛ لأن الأحكام الأخرى خالية من التخوّف والتحفّظ .

وهكذا يتَّضح - من مجموع هذه الأدلة والأحاديث - أن النبي (كذا) كان مُتَهيِّباً من الناس بشأن الدعوة إلى الإمامة . ومن يعود إلى التواريخ والأخبار يعلم بأن النبي (كذا) كان محقاً في تهيُّبه ؛ إلا أن الله أمره بأن يبلِّغ ، ووعده بحمايته ، فكان أن بلَّغ وبذلَ الجهود في ذلك حتى نَفَسِهِ الأخير ؛ إلا أن الحزب المناوئ لم يسمح بإنجاز الأمر» !!

﴿ذلكَ قولُهم بأَفْواهِهِم﴾ ، ﴿قَدْ بَدَتِ البَغْضاءُ مِنْ أَفْواهِهِم وما تُخْفي صُدورُهُم أَكْبَرُ﴾ !!

٤٩٢٣ - (لما نصبَ رسولُ اللهِ ﷺ عليّاً بِغَديرِ (خُمٍّ) ، فنادَى لَهُ بالوَلايَة ؛ هَبَطَ جبريلُ عليهِ السلامُ بهذه الآيةِ : ﴿اليومَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لكُمُ الإسلامَ دِيناً﴾) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر (٢/١١٩/١٢) عن **يحيى بن عبدالحميد الحِمَّاني** : نا قيس بن الربيع عن **أبي هارون العَبْدي** عن أبي سعيد الخدري قال . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته أبو هارون العبدي ؛ فإنه متهم بالكذب ؛ كما تقدم مراراً .

وقيس بن الربيع ضعيف .

ونحوه الحماني .

ونحوه : ما روى **مَطَرٌ الوَرَّاقُ** عن **شهر بن حوشب** عن أبي هريرة قال :

من صامَ يوم ثمانِ عَشْرَةَ من ذي الحجة ؛ كُتِبَ له صِيام ستين شهراً ، وهو يوم غدير (خُمٍّ) ، لما أخذ النبي ﷺ بيد علي بن أبي طالب فقال :

«ألستُ وليَّ المؤمنين؟!» . قالوا : بلى يا رسول الله ! قال :

«من كنتُ مولاهُ فعليٌّ مَوْلاهُ» . فقال عمر بن الخطاب : بخ بخ لك يا ابن أبي طالب !! أصبحتَ مولاي ومولى كلِّ مسلم ! فأنزل الله : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ . ومنْ صامَ يومَ سَبْعةٍ وعشرينَ من رجَب ؛ كُتِبَ له صِيامُ سِتين شهراً ، وهو أول يومٍ نزل جبريلُ عليه السلام على محمد ﷺ بالرسالة .

أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٨/٢٩٠) ، وابن عساكر (١٢/١١٨/١ - ٢) .

وهذا إسناد ضعيف أيضاً ؛ لضعف شهر ومطر .

وقد جزم بضعفه وضعف الذي قبله السيوطي في «الدر المنثور» (٢/٢٥٩) .

وأشار إلى ذلك ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٦/٥٤) ؛ فإنه ذكر عدَّة أحاديث في أن الآية نزلت ورسول الله ﷺ على عرفة يوم جمعة - وبعضها في «الصحيحين» من حديث عمر - ، ثم قال ابن جرير :

«وأولى الأقوال في وقت نزول الآية : القول الذي روي عن عمر بن الخطاب :

أنها نزلت يوم عرفة يوم جمعة ؛ لصحة سنده ، وَوَهْي أسانيد غيره» .

وقال الحافظ ابن كثير (٦٨/٣) ـ بعد أن ساق الحديث الأول من رواية ابن مردويه ، وأشار إلى الحديث الآخر من روايته أيضاً ـ :

«ولا يصح لا هذا ولا هذا ، بل الصواب الذي لا شك فيه ولا مرية : أنها نزلت يوم عرفة ، وكان يوم جمعة ؛ كما روى ذلك أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وأول ملوك الإسلام معاوية بن أبي سفيان ، وترجمان القرآن عبدالله بن عباس ، وسمرة بن جندب رضي الله عنه» .

(تنبيه) : لم يذكر السيوطي ولا غيره غير هذين الحديثين ، لا لفظاً ولا معنىً . فقول الشيعي (ص٣٨) :

«وأخرج أهل السنة ستة أحاديث بأسانيدهم المرفوعة إلى رسول الله ﷺ ؛ صريحة في هذا المعنى» !

فهو من أكاذيبه أو تدليساته الكثيرة ؛ فلا تغترَّ به ـ وتَبِعَهُ عليه الخميني (ص١٥٦) ـ ! ومن الأمثلة على ذلك : أنه قال (ص٣٨) :

«ألم ترَ كيف فعلَ ربك يومئذٍ بمن جَحَدَ ولايتهم علانية ، وصادر بها رسول الله ﷺ جهرةً ، فقال : اللهم ! إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذابٍ أليم . فرماهُ الله بحجر من سجيل كما فعل من قبل بأصحاب الفيل ، وأنزل في تلك الحال : ﴿سألَ سائِلٌ بعذابٍ واقع . للكافرينَ ليسَ لَهُ دافع﴾؟!» ! وقال في تخريجه في الحاشية :

«أخرج الإمام الثعلبي في «تفسيره الكبير» هذه الفضيلة مفصَّلة . وأخرجها الحاكم في تفسير (المعارج) من «المستدرك» ، فراجع صفحة (٥٠٢) من جزئه الثاني» !!

وذكر نحوه الخميني (ص١٥٧) !

قلت : فرجعت إلى الصفحة المذكورة من «المستدرك» ؛ فإذا فيها ما يأتي :

«عن سعيد بن جبير : ﴿سأَلَ سائِلٌ بِعَذابٍ واقع . للكافِرينَ ليسَ لَهُ دافعٌ . مِنَ اللهِ ذِي المعارِجِ﴾ : ذي الدرجات . سأل سائل : هو النَّضر بن الحارث بن كَلَدَة ؛ قال : اللهم ! إن كان هذا هو الحق من عندك ؛ فأمطر علينا حجارة من السماء» .

هذا كلُّ ما جاء في «المستدرك» ؛ وأنت ترى أنه لا ذكر فيه لعلي وأهل البيت ، ولا لولايتهم مطلقاً ! فإن لم يكن هذا كذباً مكشوفاً في التخريج ؛ فهو على الأقل تدليس خبيث .

ثم كيفَ يَصِحُّ ذلك ؛ وسورة ﴿سأل﴾ إنما نزلت بمكة ؛ كما في «الدرّ» (٢٦٣/٦)؟! ، ولا وجود - يومئذٍ - لأهل البيت ؛ لأن عليّاً إنما تزوج فاطمة في المدينة بعد الهجرة كما هو معروف !!

وانظر - إن شئت زيادة التفصيل في بطلان هذه القصة التي عزاها للثعلبي - في رد شيخ الإسلام ابن تيمية على ابن المطهر الحلّي الشيعي (١٠/٤ - ١٥) ، وقابل روايته - وقد عزاها للثعلبي أيضاً - برواية عبدالحسين ؛ تجد أن هذا اختصرها ؛ ستراً لما يدل على بطلانها !

هذا ؛ وقد أشار الخميني إلى هذا الحديث الباطل مُتَبَنِّياً إياه بقوله (ص١٥٤ - ١٥٥) :

«إن هذا الآية : ﴿اليومَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُم . . .﴾ نزلت بعد حجة الوداع ، وعقب تنصيب أمير المؤمنين إماماً ، وذلك بشهادة من الشيعة وأهل السنة» !

وهكذا يتتابع الشيعة - خلفاً عن سلفهم - على الكذب على رسول الله ﷺ ،

والافتراء على المسلمين ! دونما وَرَعٍ أو حياء .

ومن تلاعب الخميني وتدليسه على القراء : أنه هنا يقرر أن الآية نزلت بعد حجة الوداع ؛ وفي (ص١٥٠) يقول :

«نزلت في حجة الوداع» ! وقد تقدم نقله في آخر الحديث السابق .

وهذا القول هو الصحيح المطابق للأحاديث الصحيحة كما تقدم . ولا أعتقد أن الخميني قال هذا القول الموافق لما عليه أهل السنة إلا تدليساً أو تَقِيَّةً !

٤٩٢٤ ـ (حديثُ عَلِيٍّ : أَنا قَسِيمُ النَّارِ يومَ القِيامَةِ ، أقولُ : خُذِي ذَا ، وذَرِي ذَا) .

موضوع . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص٤٠٦) ، وابن عدي (٢/٣٨٣) ، وابن عساكر (٢/١٣٦/١٢) من طريق الأعمش عن موسى بن طَرِيفٍ عن عَبَايَة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه به .

قلت : وهذا آفته موسى بن طريف ، قال الذهبي :

«كذبه أبو بكر بن عياش . وقال يحيى والدارقطني : ضعيف . وقال الجوزجاني : زائغ» .

وقد ثبت عن الأعمش أنه أنكر هذا الحديث على ابن طريف ؛ فروى العقيلي بإسناد صحيح عن عبدالله بن داود الخُرَيْبِيِّ قال :

كنا عند الأعمش ؛ فجاء يوماً وهو مغضب فقال : ألا تعجبون من موسى بن طريف يحدث عن عباية عن علي : أنا قسيم النار؟!

وعباية : هو ابن ربعي الأسدي ؛ قال العقيلي في «الضعفاء» (ص٣٤٣) :

«روى عن موسى بن طريف ، كلاهما غاليان» .

٤٩٢٥ - (والذي نَفْسِي بيده ! إنَّ هذا وشيعتُهُ لَهُمُ الفائزونَ يومَ القيامَةِ . ثم قالَ : إنَّه أولُكُمْ إيماناً مَعِي ، وأَوْفاكُم بعهدِ الله ، وأقوَمُكُم بأَمْرِ الله ، وأعدَلُكُم في الرَّعِيَّةِ ، وأَقْسَمُكُم بالسَّوِيَّةِ ، وأعظَمُكُم عندَ الله مَزِيَّةً . قال : ونزلت : ﴿إنَّ الذينَ آمَنُوا وعَمِلُوا الصالحاتِ أولئكَ هُمْ خَيْرُ البَرِيَّةِ﴾ . قالَ : فكانَ أصحابُ محمدٍ ﷺ إذا أَقْبلَ عليٌّ قالُوا : قد جاءَ خَيْرُ البَرِيَّةِ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر (٢/١٥٧/١٢) من طريق **إبراهيم بن أنس الأنصاري** : نا **إبراهيم بن جعفر بن عبدالله بن محمد بن مَسْلَمَةَ** عن **أبي الزبير** عن جابر بن عبدالله قال :

كنا عند النبي ﷺ ؛ فأقبل علي بن أبي طالب ، فقال النبي ﷺ :

«قد أتاكم أخي» . ثم التفت إلى الكعبة فضربها بيده ثم قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ أبو الزبير مدلس ، وقد عنعنه .

ومن دونه ؛ لم أجد لهما ترجمة ، فأحدهما هو الآفة .

وروى ابن جرير الطبري في «التفسير» (١٧١/٣٠) من طريق **ابن حُمَيْدٍ** قال : ثنا **عيسى بن فَرْقَدٍ** عن **أبي الجارود** عن محمد بن علي :

﴿أولئكَ هُمْ خَيْرُ البَرِيَّةِ﴾ فقال النبي ﷺ :

«أنت يا علي ! وشيعتك» .

قلت : وهذا مرسل ؛ محمد بن علي : هو أبو جعفر الباقر ؛ الثقة الفاضل ، المحتج به عند الشيخين وسائر الأئمة .

لكن السند إليه هالك ؛ فإن أبا الجارود ـ واسمه زياد بن المنذر ـ ؛ قال ابن معين ، وأبو داود :

«كذاب» . وقال ابن حبان :

«كان رافضياً يضع الحديث» .

وعيسى بن فرقد ؛ قال فيه أبو حاتم :

«شيخ» .

وابن حميد : اسمه محمد ؛ حافظ ضعيف .

وروي الحديث مختصراً جداً بلفظ :

«عليٌّ خيرُ البريَّة» !

وسيأتي تخريجه وبيان وضعه برقم (٥٥٩٣) .

٤٩٢٦ ـ (افْتَخَرَ طَلْحَةُ بنُ شَيْبةَ ـ مِنْ بَني عَبْدِ الدارِ ـ وعباسُ بنُ عبدِ المطلبِ وعليُّ بنُ أَبي طالب . فقال طلحةُ : أنا صاحِبُ البيتِ مَعي مفْتاحُه ، لو أَشاءُ بِتُّ فيه . وقال عباس : أنا صاحِبُ السِّقايَةِ والقائمُ عَلَيها ، لو أشاءُ بِتُّ في المسجدِ . وقالَ عليٌّ : ما أَدْري ما تَقُولانِ ! لقد صَلَّيْتُ إلى القِبْلَةِ ستةَ أشهُرٍ قبلَ الناسِ ، وأَنا صاحِبُ الجِهاد ! فأنزلَ اللهُ : ﴿أَجَعَلْتُم سِقايَةَ الحاجِّ وعِمارةَ المسجدِ الحرام كَمَنْ آمنَ باللهِ واليومِ الآخرِ وجاهدَ في سبيلِ اللهِ لا يَسْتَوُونَ عِندَ اللهِ واللهُ لا يَهْدِي القومَ الظالمين﴾) .

ضعيف . أخرجه ابن جرير (١٠/٦٨) عن ابن وهب قال : أُخبرتُ عن أبي

صَخْرٍ قال : سمعت محمد بن كعب القُرَظِيّ يقول . . . فذكره .

قلت : وهذا ضعيف ؛ لإرساله ، ولجهالة المخبر لابن وهب .

لكن ذكره ابن كثير (٤/١٣٠) من رواية ابن جرير فقال : أخبرني ابن لهيعة . . . والله أعلم .

وفي نزول الآية روايات أخرى ؛ تراها عند ابن جرير وابن كثير والسيوطي . وأصحّها : ما رواه مسلم وغيره من حديث النعمان بن بشير الأنصاري ، وليس فيه ذِكْرٌ لعليّ رضي الله عنه ولا لغيره ممن ذُكِرَ معه .

٤٩٢٧ ـ (ما حَمَلَك علَى هذَا؟ (يَعْني : عليّاً) قال : حَمَلني أن أسْتَوجِبَ على اللهِ الذي وَعَدني . فقال لَهُ : أَلا إنّ ذلِكَ لَكَ)[١] .

موضوع . علّقه الواحدي في «أسباب النزول» (ص٤٤) فقال : وقال الكَلْبِيُّ :

نزلت هذه الآية : ﴿الذينَ يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُم باللَّيْلِ والنَّهارِ سِرّاً وعَلانِيَةً﴾ في علي بن أبي طالب رضي الله عنه ؛ لم يكن يملك غير أربعة دراهم ، فتصدّق بدرهم ليلاً ، وبدرهم نهاراً ، وبدرهم سرّاً ، وبدرهم علانية . فقال له رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا ـ مع كونه معلقاً معضلاً ـ ؛ فإن الكلبي متهمٌ بالكذب .

وقد رويَ سبب النزول مسنداً عن ابن عباس ولا يصح :

أخرجه الواحدي ، وعنه ابن عساكر (١٢/١٥٤/١) من طريق عبدالرزاق قال : حدثنا عبدالوهاب بن مجاهد عن أبيه عن ابن عباس في قوله . . . فذكر الآية ؛ قال :

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «الشيعي (ص : ٤٥)» . (الناشر) .

نزلت في علي بن أبي طالب ؛ كان عنده أربعة دراهم . . . الحديث دون المرفوع منه .

وعبدالوهاب بن مجاهد متروك ، وكذبه الثوري .

وخالف عبدَالرزاق : **يحيى بنُ يمان** فقال : عن **عبد الوهاب بن مجاهد** عن أبيه قال . . . فذكر الحديث ؛ ولم يذكر ابن عباس في إسناده .

أخرجه الواحدي ، وعنه ابن عساكر من طريق ابن أبي حاتم . وقد عزاه إليه الحافظ ابن كثير (٢/٥٤) . وقال :

«وكذا رواه ابن جرير من طريق عبدالوهاب بن مجاهد ؛ وهو ضعيف . لكن رواه ابن مردويه من وجه آخر عن ابن عباس» !

كذا قال ! فهل يعني أنه رواه من غير طريق عبدالوهاب التي أخرجها عبدالرزاق عنه؟! ذلك مما أستبعده ! والله أعلم .

ويحيى بن يمان سيئ الحفظ .

٤٩٢٨ ـ (في قَوْلِه عَزَّ وجَلّ : ﴿والذي جاءَ بالصِّدْقِ وصَدَّقَ بهِ﴾ ؛ قالَ : ﴿وصَدَّقَ بهِ﴾ : عليُّ بنُ أَبي طالِب) .

منكر . أخرجه ابن عساكر (١٢/١٥٤/١ ـ ٢) عن **ابن مجاهد** عن أبيه به .

قلت : وابن مجاهد : اسمه عبدالوهاب ، وهو ضعيف جداً كما تقدم آنفاً .

وتابعه **ليث** عن مجاهد به .

أخرجه ابن عساكر .

وليث ضعيف ؛ وهو ابن أبي سُليم ؛ وكان اختلط .

وقد خالفهما منصور فقال : عن مجاهد :

قوله : ﴿والذي جاءَ بالصِّدْقِ وصَدَّقَ بهِ﴾ ؛ قال :

الذينَ يجيئون بالقرآن يوم القيامة ؛ فيقولون : هذا الذي أعطيتمونا فاتبعنا ما فيه .

أخرجه ابن جرير (٢٤/٣ ـ ٤) . وإسناده صحيح .

ثم روى أقوالاً أخرى في تفسير الآية ، ليس فيها هذا الذي رواه عبدالوهاب وليث عن مجاهد . ثم استصوبَ أنها عامة ؛ تشمل كل من دعا إلى التوحيد وتصديق الرسول ﷺ .

ومن تلك الأقوال : ما رواه من طريق **عمر بن إبراهيم بن خالد** عن عبدالملك ابن عُمَيْر عن أَسِيدِ بن صفوان عن علي رضي الله عنه : في قوله : ﴿والذي جاءَ بالصِّدْقِ﴾ ، قال : محمد ﷺ ، ﴿وصَدَّقَ بهِ﴾ قال : أبو بكر رضي الله عنه .

قلت : فهذا معارضٌ لحديث الترجمة ؛ الذي يحتج به الشيعة ، على وهائه . لكنه لا يصح أيضاً ؛ لأن عمر بن إبراهيم هذا ؛ قال الدارقطني :

«كذاب خبيث» .

ثم إن حديث الترجمة ؛ عزاه السيوطي في «الدر» (٣٢٨/٥) لابن مردويه عن أبي هريرة ، وسكت عن إسناده كعادته الغالبة !

٤٩٢٩ ـ (نَزَلتْ في عليٍّ ثَلاثُ مِئَةِ آيَةٍ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن عساكر (٢/١٥٥/١٢) عن جُوَيْبِرٍ عن الضَّحَّاك عن ابن عباس قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد واهٍ جدّاً ؛ آفته جويبر هذا ـ وهو ابن سعيد ـ المفسر ؛ قال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف جدّاً» .

ثم إنه منقطع ؛ فإن الضحاك ـ وهو ابن مزاحم الهلالي ـ لم يلق ابن عباس .

ونحوه : ما أخرجه ابن عساكر أيضاً ، وكذا أبو نعيم (٦٤/١) عن عَبَّاد بن يعقوب : ثنا **موسى بن عثمان الحَضْرَمِيُّ** عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال :

ما أنزل الله آية فيها : ﴿يا أيُّها الذين آمَنُوا﴾ ؛ إلا وعليّ رأسها وأميرها . وزاد أبو نعيم : قال : قال رسول الله ﷺ . . . وقال :

«لم نكتبه مرفوعاً إلا من حديث ابن أبي خيثمة ، والناس رووه موقوفاً» .

قلت : ولا يصح لا موقوفاً ولا مرفوعاً ؛ فإن الحضرمي هذا ؛ أورده ابن عدي (١/٣٨٥ ـ ٢) ـ وساق له عدة أحاديث ـ . وقال :

«حديثه ليس بالمحفوظ ، وهو من الغالين» .

يعني : أنه شيعي غالٍ مُفْرِطٌ في التشيع . وقال أبو حاتم :

«متروك» .

وروى ابن عساكر من طريق إسماعيل بن عبيدالله : نا **يحيى** عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس نحوه .

قلت : ويحيى هذا ؛ الظاهر أنه ابن سعيد القرشي السعدي ؛ قال ابن حبان :

«يروي المقلوبات والملزقات ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد» .

ومن طريق **عمرو بن ثابت** عن **سُكَيْنٍ أبي يحيى** عن عكرمة مولى ابن عباس به نحوه .

وعمرو بن ثابت رافضي ؛ على ضعفه .

وسكين أبو يحيى ؛ لم أعرفه ، ولم يورده الدَّولابي في «الكنى» !

ومن طريق **عيسى بن راشد** عن علي بن بَذِيمَةَ عن عكرمة بلفظ :

. . إلا علي شريفها وأميرها . ولقد عاتب اللهُ أصحابَ محمد في آيٍ من القرآن ، وما ذكر علياً إلا بخير .

وعيسى بن راشد مجهول ، وخبره منكر ؛ قاله البخاري ؛ كما في «الميزان» .

ومن طريق **عمر بن الحسن بن علي** : نا أحمد بن الحسن : نا أبي : نا **حصين**(. . . . .) عبدالله بن قطاف عن المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال :

ما نزل في أحد من كتاب الله ما نزل في علي .

قلت : وعمر بن الحسن بن علي ـ هو الأُشْنَانِيُّ القاضي ـ ؛ قال الذهبي :

«ضعفه الدارقطني ، ويروى عنه : أنه كذاب ؛ ولم يصح هذا . ولكن هذا الأشناني صاحب بلايا» .

قلت : وحصين هذا ؛ لم أعرفه ؛ فإن في النسخة بياضاً بمقدار كلمتين أو ثلاث !

وهذا اللفظ الأخير ؛ قال الشيعي في «مراجعاته» (ص١٨٢) :

«أخرجه ابن عساكر وغير واحد من **أصحاب السنن**» !!

٤٩٣٠ ـ (إذا رأَيْتُم مُعاوِيَةَ علَى مِنْبَري فَاقْتُلُوهُ) .

مـوضــوع . وقد روي من حديث أبي سعيد الخدري ، وعبدالله بن مسعود ، وسهل بن حُنَيْف ، والحسن البصري مرسلاً .

١ـ أما حديث أبي سعيد ؛ فله عنه طريقان :

الأولى : عن علي بن زيد عن أبي نضرة عن أبي سعيد مرفوعاً به .

أخرجه ابن عدي (ق١/٣٠٩) ، وعنه ابن عساكر في «التاريخ» (١/٣٦٢/١٦) .

وأشار ابن عدي إلى أنه حديث منكر ، وقد أورده في مناكير علي بن زيد بن جدعان (١/٢٨٦ ـ ٢) بزيادة في آخره ؛ نصّها :

فقام إليه رجل من الأنصار ـ وهو يخطب ـ بالسيف . فقال أبو سعيد : ما تصنع؟! فقال : سمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكر الحديث . فقال له أبو سعيد : إنا قد سمعنا ما سمعت ، ولكنا نكره أن نسل السيف على عهد عمر حتى نستأمره ، فكتبوا إلى عمر في ذلك ، فجاء موته قبل أن يخرجوا به .

قلت : وعلي بن زيد ـ وهو ابن جدعان ـ متفق على تضعيفه لسوء حفظه . بل قال ابن حبان فيه :

«يهم ويخطىء ، فكثر ذلك منه ، فاستحق الترك» .

وهذا الحديث يدل على أنه كما قال فيه يزيد بن زريع :

«لم أحمل عنه ؛ فإنه كان رافضيّاً» . وقال الحافظ في آخر ترجمته من «التهذيب» :

«وهذا الحديث أنكر ما حدث به ابن جدعان» .

قلت : والزيادة التي ذكرناها تؤكِّد بطلانه ؛ إذ لا يعقل أن يكون أبو سعيد سمع الحديث عن النبي ﷺ كما سمعه ذلك الأنصاري ، ثم يبادر إلى الإنكار عليه حينما أراد تنفيذ الأمر بقتل معاوية رضي الله عنه حين رآه على المنبر ، محتجّاً على ذلك بقوله :

ولكنا نكره أن نسل السيف على عهد عمر . . .

وإنما تَنْفَقُ مثل هذه الحجة فيما إذا لم يكن هناك نصٌّ خاص منه ﷺ بقتل شخص معيَّن ، أما والمفروض أنه ﷺ قال :

«إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه» ؛ فلا وجه لتلك الكراهة !

لكن الزيادة المذكورة تؤكد ـ كما ذكرنا ـ بطلان الحديث ؛ إذ إنه قد ثبت أن معاوية رضي الله عنه خطب على المنبر ، فلِمَ لَمْ يقتلوه إن كان رسول الله ﷺ قد قاله؟!

وسيأتي قول ابن عدي الذي نقله عنه السيوطي بهذا المعنى قريباً إن شاء الله تعالى .

والطريق الأخرى : عن **مجالد** عن أبي الوَدَّاك عن أبي سعيد به .

أخرجه ابن عدي (٢/٣٩٧) من طريق **بشر بن عبدالوهاب الدمشقي ثنا محمد بن بِشْر** : ثنا **مجالد** . . . وقال :

قال ابن بشر : فما فعلوا ! وقال ابن عدي عقبه :

«لا أعلم يرويه عن أبي الوداك غير مجالد ، وعنه ابن بشر . وقد رواه غير ابن بشر عن مجالد . ومجالد له عن الشعبي عن جابر أحاديث صالحة ، وقد روى عنه

غير الشعبي ، ولكن أكثر روايته عنه ؛ وعامة ما يرويه غير محفوظ» .

قلت : وحال مجالد في الضعف ؛ نحو علي بن زيد بن جدعان .

وقد ساق حديثهما هذا ابن الجوزي في «الموضوعات» ، وقال :

«مجالد وعلي ؛ ليسا بشيء» .

وأقرَّه السيوطي في «اللآلئ» (٢٢١/١) ، وكذا ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (٨/٢) ، ولكنه استظهر أن الآفة ممن دون مجالد ، وهذا محتمل بالنسبة لهذه الطريق ؛ فإن بشر بن عبدالوهاب الدمشقي ؛ الظاهر أنه بشر بن عبدالوهاب الأموي الذي اتهمه الذهبي بوضع حديث مسلسل العيد .

وأما الطريق التي عناها ابن عَرَّاق - وهي التي ساقها ابن الجوزي - ؛ فهي عنده من رواية ابن عدي أيضاً : أنبأنا **علي بن العباس** : حدثنا **علي بن المثنى** : حدثنا **الوليد بن القاسم** عن مجالد به .

قلت : فهذا الإسناد ليس فيه من هو أولى بتعصيب الآفة من مجالد ؛ فإن الوليد بن القاسم - وهو الهَمْدَاني الكوفي - ؛ وثقه أحمد ، وابن عدي ، وابن حبان . وقال ابن معين :

«ضعيف الحديث» .

وأورده ابن حبان في «الضعفاء» أيضاً ! فقال :

«انفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات ؛ فخرج عن حدِّ الاحتجاج بأفراده» ! وقال الحافظ :

«صدوق يخطئ» .

وعلي بن المثنى ـ وهو الطُّهَوِيُّ ـ ؛ روى عنه جماعة من الثقات ، وذكره ابن حبان في «الثقات» .

لكن أشار ابن عدي إلى ضعفه ؛ كما في «التهذيب» . وقال في «التقريب» :

«مقبول» .

وعلي بن العباس : هو المَقَانِعِيُّ ؛ كما في ترجمة ابن المثنى من «التهذيب» ، وقد أورده السمعاني في هذه النسبة . وقال :

«يروي عن محمد بن مروان الكوفي وغيره ، روى عنه أبو بكر بن المقري ، ومات بعد شوال سنة ست وثلاث مئة» .

فهو من الشيوخ المستورين . والله أعلم .

٢ـ وأما حديث ابن مسعود ؛ فيرويه عَبَّاد بن يعقوب : ثنا الحَكَمُ بن ظُهَيْرٍ عن عاصم عن زِرٍّ عنه مرفوعاً .

أخرجه ابن عدي (ق٦٧/١) ، وعنه ابن عساكر : أخبرنا علي بن العباس : ثنا عباد بن يعقوب به .

ساقه ابن عدي في جملة أحاديث مستنكرة للحكم بن ظهير . وقال :

«وللحكم غير ما ذكرنا من الحديث ، وعامة أحاديثه غير محفوظة» . وروى عن ابن معين أنه قال فيه :

«ليس بثقة» . وفي رواية عنه :

«كذاب» . وقال ابن الجوزي :

«موضوع . عباد رافضي . والحكم متروك كذاب» .

وأقرَّه السيوطي ؛ وابن عَرَّاق .

وعباد بن يعقوب ـ وإن كان رافضيّاً ـ ؛ فقد وثِّق . وقال الحافظ :

«صدوق ، رافضي ، حديثه في «البخاري» مقرون ، بالغ ابن حبان فقال : يستحق الترك» .

قلت : وقد خولف في متن الحديث ؛ فرواه **محمد بن علي بن غُرَابٍ عن الحكم بن ظهير** . . . بلفظ :

«يكونُ هلاكُ أُمتي على يَدَيْ أُغَيْلِمَةٍ سفهاءَ من قريش» .

أخرجه ابن عدي .

لكن محمد بن علي بن غراب مجهول الحال ؛ أورده ابن أبي حاتم (٢٨/١/٤) من رواية محمد بن الحجاج الحضرمي عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وهو بهذا اللفظ صحيح ؛ له شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً : رواه البخاري وغيره ، وهو مخرَّج في «الروض النضير» (١١٥٧) .

٣ـ **وأما حديث سهل** ؛ فيرويه **سَلَمَةُ بن الفَضْلِ** : ثنا محمد بن إسحاق **عن** محمد بن إبراهيم التيمي عن أبي أمامة بن سهل بن حُنَيْفٍ عن أبيه مرفوعاً به ، إلا أنه قال :

«فلاناً» مكان : «معاوية» .

أخرجه ابن عدي (ق٢/٣٤٣) : ثنا **علي بن سعيد** : ثنا الحسين بن عيسى الرازي : ثنا سلمة بن الفضل . . . وقال عقبه :

«لم نكتبه إلا عن علي بن سعيد» .

قلت : وهو متكلَّم فيه .

لكن العلَّة ممن فوقه ، وهو سلمة بن الفضل ـ وهو الأَبْرَشُ ـ ؛ قال الحافظ :

«صدوق كثير الخطأ» .

وشيخه محمد بن إسحاق مدلس ؛ وقد عنعنه .

فلعلَّ الآفة منها !

٤ـ وأما حديث الحسن البصري ؛ فيرويه عمرو بن عُبَيْدٍ المعتزلي .

فقال حماد بن زيد : قيل لأيوب : إن عمرو بن عبيد روى عن الحسن أن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره؟! فقال : كذب عمرو .

أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص٣٠٧) ، والخطيب في «التاريخ» (١٨١/١٢) ، وابن عساكر . وقال :

«وهذه الأسانيد كلها فيها مقال» . ثم قال :

«وقد روي : «فاقبلوه» : بالباء ، وهو منكر» .

ثم روى هو ، والخطيب (٢٥٩/١) من طريق **محمد بن إسحاق الفَقِيه** : حدثني **أبو النَّضْرِ القازي** قال : نا **الحسن بن كثير** قال : نا **بكر بن أيمن القيسي** قال : نا **عامر بن يحيى الصَّرِيمي** قال : نا أبو الزبير عن جابر مرفوعاً بلفظ :

«إذا رأيتم معاوية يخطب على منبري فاقبلوه ؛ فإنه أمين مأمون» . وقال الخطيب :

«لم أكتب هذا الحديث إلا من هذا الوجه ، ورجال إسناده ـ ما بين محمد بن إسحاق وأبي الزبير ـ كلهم مجهولون» .

قلت : وابن إسحاق هذا : هو المعروف بـ(شاموخ) ؛ قال فيه الخطيب :

«وحديثه كثير المناكير» .

وفي ترجمته ساق هذا الحديث .

وساق له قبله حديثاً آخر في فضل علي وفاطمة والحسن والحسين ؛ واستنكره . وقال الذهبي :

«هذا موضوع» .

وقال السيوطي في «اللآلئ» - بعد قول الخطيب المتقدم - :

«قلت : قال ابن عدي : هذا اللفظ - مع بطلانه - قد قرئ أيضاً بالباء الموحدة ، ولا يصح أيضاً ، وهو أقرب إلى العقل ؛ فإن الأمة رأوه يخطب على منبر رسول الله ﷺ ، ولم ينكروا ذلك عليه . ولا يجوز أن يقال : إن الصحابة ارتدت بعد نبيها ﷺ وخالفت أمره ، نعوذ بالله من الخِذلان والكذب على نبيه !» .

قلت : وهذا الحديث مما اعتمده الشيعي في «المراجعات» في حاشية (ص٨٩) في الطعن على معاوية ، مشيراً بالطعن على من أشار إلى استنكاره من أهل السنة ، متجاهلاً ما يستلزمه الاعتماد عليه من الطعن بكل الصحابة الذين رأوا معاوية يخطب على منبره ﷺ ، فنعوذ بالله تعالى من الهوى والخذلان !!

٤٩٣١- (إنَّ أوَّلَ أربعة يَدْخُلونَ الجَنَّةَ : أَنا وأَنْتَ والحسَنُ والحُسَينُ ، وذَرارينا خلفَ ظُهورِنا ، وأَزْواجُنا خلفَ ذَرارينا ، وشِيعَتُنا عَنْ أَيمانِنا وعَنْ شَمائِلِنا) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «الكبير» (١/٤٨/٢) عن حرب بن الحسن

الطَّحَّان : نا **يحيى بن يعلى عن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع عن أبيه عن** جده : أن النبي ﷺ قال لعلي . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد موضوع مسلسل بالشيعة ؛ وشرهم محمد بن عبيدالله ، وقد تقدم بعض أقوال أئمة الجرح فيه في الحديث (٤٩١٠) .

ويحيى بن يعلى : هو الأسلمي الشيعي الضعيف ؛ وهو صاحب حديث : «من أحب أن يَحْيَا حياتي . . .» الحديث ؛ في فضل علي رضي الله عنه ، وقد مضى برقم (٨٩٤) .

وحرب بن الحسن الطحان ؛ قال الأزدي :

«ليس حديثه بذاك» ؛ كما في «الميزان» . وزاد الحافظ :

«وذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال ابن النجاشي : عامي الرواية ؛ أي : شيعي قريب الأمر» .

والحديث ؛ قال الحافظ في «تخريج أحاديث الكشاف» (٤/١٤٥/ ٣٥١) :

«رواه الطبراني ، وسنده واهٍ» .

٤٩٣٢ - (هَذا أَخِي وَوَصِيِّي وخَلِيفَتي فِيكُم ، فاسْمَعُوا له وأَطيعوا . يَعْني : علياً رضيَ اللهُ عنْهُ)[1] .

موضوع . أخرجه ابن جرير في «التفسير» (١٩/٧٤ - ٧٥) ، والبزار (٣/١٣٧/ ٢٤١٧ - كشف) ، وأبو نعيم في «الدلائل» (ص٣٦٤) ، وابن عساكر (١٢/٦٧/٢ - ١/٦٨) من طريق محمد بن إسحاق **عن عبدالغفار بن القاسم** عن المنهال بن

---

(١) كتب الشيخ - رحمه الله - فوق هذا المتن : «راجع «الدلائل» للبيهقي» . (الناشر) .

عمرو عن عبدالله بن الحارث بن عبدالمطلب عن عبدالله بن عباس عن علي بن أبي طالب قال :

لما نزلَت : ﴿وأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾ [دعاني رسول الله ﷺ فقال لي :

«يا علي ! إن الله أمرني أن أُنْذِرَ عَشِيرَتِي الأَقْربين] ، فضقتُ بذلك ذَرْعاً ، وعرفت أني متى أُناديهم بهذا الأمر أرى منهم ما أكره ، فصمتُّ عليها حتى جاءني جبريل فقال : يا محمد ! إنك إن لم تفعل ما تؤمر بهِ سيعذِّبك ربك ! فاصنع لنا صاعاً من طعام ، واجعل عليه رجل شاة ، واملأ لنا عُسّاً من لبن ، واجمع لي بني عبدالمطلب حتى أبلّغهم» . فصنع لهم الطعام [وهم يومئذٍ أربعون رجلاً ؛ يزيدون رجلاً أو ينقصون ، فيهم أعمامه : أبو طالب وحمزة والعباس وأبو لهب] ، وحضروا فأكلوا وشبعوا ، وبقي الطعام . قال : ثم تكلم رسول الله ﷺ فقال :

«يا بني عبدالمطلب ! إني ـ والله ـ ما أعلم شابّاً من العرب جاء قومه بأفضل مما جئتكم به ؛ إني قد جئتكم بخير الدنيا والآخرة ، وإن ربي أمرني أن أدعوَكم ، فأيكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيِّي وخليفتي فيكم؟» . فأحجم القوم عنها جميعاً ، وإني لأَحْدَثُهم سِنّاً . فقلت : أنا يا نبي الله ! أكون وزيرك عليه . فأخذ برقبتي ثم قال . . . (فذكره) . فقامَ القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب : قد أمرَكَ أن تسمعَ لعليّ وتُطيع !

والسياق لابن عساكر ؛ والزيادتان لابن جرير .

وكذلك رواه البيهقي في «دلائل النبوة» ؛ لكنه أسقط من الإسناد : عبدالغفار ابن القاسم ، وكأنه من تدليس ابن إسحاق . ساقه الحافظ ابن كثير (٦/٣٤٨ ـ ٣٤٩) من رواية البيهقي ، ثم من رواية ابن جرير ، وقال عقبها :

«تفرد بهذا السياق عبد الغفار بن القاسم أبو مريم ؛ وهو متروك كذاب شيعي ، اتهمه علي بن المديني وغيره بوضع الحديث ، وضعفه الأئمة رحمهم الله» .

قلت : قد تابعه على بعض القصة والمتن : **عبدالله بن عبدالقدوس** عن الأعمش عن المنهال بن عمرو عن **عَبّاد بن عبدالله** عن علي بن أبي طالب به نحوه بلفظ :

فقال :

«أيُّكم يَقْضِي دَيْنِي ، ويكونُ خليفتي ووصيِّي مِنْ بَعدي؟» . . . وفيه :

فقلت : أنا يا رسول الله ! قال :

«أنت يا علي ! أنت يا علي !» .

أخرجه ابن عساكر (٢/٦٧/١٢) من طريق **محمد بن القاسم بن زكريا المُحَاربي** : نا **عَبَّاد بن يعقوب** : أنا **عبدالله بن عبدالقدوس** . . .

قلت : وهذا إسناد واهٍ بمرة ؛ مسلسل بالرفض من هؤلاء الثلاثة :

فعبدالله بن عبدالقدوس ؛ قال الذهبي :

«كوفي رافضي ، نزل الريّ . روى عن الأعمش وغيره . قال ابن عدي : عامة ما يرويه في فضائل أهل البيت . قال يحيى : ليس بشيء ، رافضي خبيث . وقال النسائي وغيره : ليس بثقة» .

وعباد رافضي أيضاً كما تقدم مراراً .

والمحاربي هذا ؛ قال الذهبي :

«تُكُلِّمَ فيه . وقيل : كان مؤمناً بالرَّجعة» .

لكن لم يتفرد به ، فقد ذكره ابن كثير من رواية ابن أبي حاتم عن عيسى بن ميسرة الحارثي : حدثنا **عبدالله بن عبدالقدوس** به ؛ إلا أنه قال :

« . . ويكون خليفتي في أهلي» .

قلت : وهذا اللفظ هو الأشبه بالصواب ؛ فقد رواه **شَرِيكٌ** عن الأعمش عن المنهال به ، ولفظه :

«من يَضْمنُ عَنِّي دَيْنِي ومواعِيدي ، ويكونُ مَعِي في الجنة ، ويكون خليفَتي في أهلي؟!» .

أخرجه أحمد (١١١/١) ، وعنه الضياء المقدسي (٤٧٦ ـ بتحقيقي) ، والبزار (٢٤١٨) . وقال الهيثمي (١١٣/٩) :

«وإسناده جيد» !

كذا قال ! ورجاله ثقات ؛ غير **عَبَّاد بن عبدالله الأَسَدِيِّ** ؛ فإنه ضعيف .

وشريك ـ وهو ابن عبدالله القاضي ـ سيئ الحفظ ؛ ولذلك لم يحتج به مسلم ، وإنما روى له متابعة كما يأتي .

لكن له طريق أخرى بلفظ :

« . . فأيكم يُبايعني على أن يكون أخي وصاحبي؟!» .

أخرجه أحمد (١٥٩/١) من طريق أبي صادق عن **ربيعة بن ناجذ** عن علي .

وأخرجه ابن عساكر (١/٦٧/١٢ ـ ٢) من طريق أحمد .

قلت : وإسناده جيد ؛ لولا جهالة في ربيعة بن ناجذ ؛ كما تقدم مراراً .

ورواه ابن جرير أيضاً في «التاريخ» (٢/٣٢١) .

ونقل السيوطي عنه أنه صححه ؛ كما في «كنز العمال» (٦/٣٩٦/٦٠٤٥) .

وله شاهد من حديث ابن عباس بلفظ :

وقال لِبَني عمِّهِ :

«أيُّكم يُواليني في الدنيا والآخرة؟» ـ قال : وعلي معه جالس ـ فأَبَوا . فقال علي : أنا أواليك في الدنيا والآخرة . قال :

«أنتَ وليي في الدنيا والآخرة» .

ليس فيه ذكْرٌ للخلافة مطلقاً .

أخرجه أحمد (١/٣٣٠ ـ ٣٣١) ، وعنه الحاكم (٣/١٣٢ ـ ١٣٤) ، والنسائي في «الخصائص» (ص٦ ـ ٧) في حديث طويل ؛ فيه عشر خصائص لعلي رضي الله عنه هذه إحداها . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» . ووافقه الذهبي .

وهو كما قالا ؛ على ضعفٍ في أحد رواته لا يقبل ما يتفرَّد به ، كما يشير إليه قول الهيثمي (٩/١٢٠) :

«ورجال أحمد رجال «الصحيح» ؛ غير أبي بَلْجٍ الفَزَارِيٍّ ؛ وهو ثقة ، وفيه لين» .

قلت : فهذه الطرق يدل مجموعها على أن الخلافة المذكورة في هذا الحديث ـ وكذا في غيره مما لم نذكره هنا ـ إنما هي خلافة خاصة في أهله ﷺ وعشيرته .

وقد أحسن بيانَ ذلك الإمامُ ابن كثير ؛ فقال ـ عقب الطرق المتقدمة ـ :

«فهذه طرق متعددة لهذا الحديث عن علي رضي الله عنه ، ومعنى سؤاله ﷺ لأعمامه وأولادهم أن يقضوا عنه دَيْنَهُ ويَخْلُفوه في أهله ، يعني : إن قُتِلَ في سبيل الله ؛ كأنه خشي إذا قام بأعباء الإنذار أن يُقْتَل ، فلما أنزل الله تعالى : ﴿يا أيُّها الرسولُ بَلِّغْ ما أُنْزِلَ إليكَ من ربِّكَ وإنْ لَمْ تَفْعَلْ فَما بلَّغْتَ رسالَتَهُ واللهُ يَعْصِمُكَ منَ الناسِ﴾ ؛ فعند ذلك أَمِنَ . وكان أولاً يُحْرَسُ حتى نزلت هذه الآية : ﴿واللهُ يَعْصِمُكَ منَ الناسِ﴾ ، ولم يكن أحد في بني هاشم ـ إذ ذاك ـ أشد إيماناً وإيقاناً وتصديقاً لرسول الله ﷺ من علي رضي الله عنه ، ولهذا بدَرَهم إلى التزامِ ما طلب منهم رسول الله ﷺ ، ثم كان بعد هذا ـ والله أعلم ـ دعاؤه الناس جهرة على الصفا ، وإنذاره لبطون قريش عموماً وخصوصاً ؛ حتى سمّى من سمّى من أعمامه وعمَّاته وبناته لينبِّهَ بالأدنى على الأعلى ؛ أي : إنما أنا نذير ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم» .

(تنبيه) : اعلم أن الشيعي ـ في كتابه «المراجعات» (ص١٢٣ ـ ١٢٥) ـ قد دلَّس ـ كعادته ـ حول هذا الحديث تدليساتٍ فاحشة ؛ هي الكذب بعينه ! ثم تبعه على ذلك الخميني في «كشف الأسرار» (ص١٧٣ ـ ١٧٥) ! وإليك البيان :

أولاً : زعم أن حديث الترجمة في :

«صحاح السنن المأثورة» ! فهذا كذب ؛ سواءً أراد به كتب الصحاح ، أو الأحاديث الصحاح ؛ فإن الحديث ليس في هذه ولا هذه ؛ كما رأيت .

ثانياً : عزا الحديث لجماعة من الأئمة ، منهم الإمام أحمد في المواضع الثلاثة المتقدمة من «المسند» ، والنسائي في «الخصائص» في الصفحة المشار إليها ،

و«مستدرك الحاكم» في الصفحة المتقدمة ، مُوهِماً أن هذه المصادر فيها الحديث بعينه ! بل صرَّح فقال (ص١٢٥) :

«إن حديث ابن عباس يتضمن هذا النص» !

وهذا زور وافتراء ؛ كما يظهر لك واضحاً من هذا التخريج . فالله المستعان .

ثالثاً : ذكر في الحاشية أن مسلماً رواه في «صحيحه» ! عامله الله بما يستحق !

ثم رأيته في (ص١٣٣) أوهم القارئ أنه أخرجه البخاري في كتابه !!

رابعاً : قال (ص١٢٧) :

«وقد صححه غير واحد من أعلام المحققين» !!

وهذا كذب ظاهر ؛ فإن الذين صححوه ؛ إنما هو بغير لفظ الترجمة كما تقدم .

خامساً : ثم قال :

«وحسبك في تصحيحه ثبوته من طريق الثقات الأثبات الذين احتج بهم أصحاب الصحاح ، ودونك (ص١١١) من الجزء الأول من «مسند أحمد» ؛ تجده يخرج هذا الحديث عن أسود بن عامر عن شريك عن الأعمش عن المنهال عن عباد بن عبدالله الأسدي عن علي مرفوعاً . وكل واحد من سلسلة هذا السند حجة عند الخصم ، وكلهم من رجال الصحاح» !!

وذكر في الحاشية أن شريكاً احتج به مسلم في «صحيحهما» ! وكذلك قال في (ص٧٩) .

وأن عباد بن عبدالله الأسدي هو «عباد بن عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي ؛ احتج به البخاري ومسلم في «صحيحيهما» ، سمع أسماء وعائشة . . .» !!

قلت : وفي هذا من الكذب ما لا يخفى على العارفين بتراجم الرجال ؛ وهاك البيان :

الأول : قوله بأن مسلماً احتج بشريك . . . وهو ابن عبدالله القاضي !

فإن مسلماً لم يحتج به ؛ وإنما روى له متابعة ؛ كما صرحوا بذلك في ترجمته ، منهم الحافظ المنذري في آخر كتابه «الترغيب» (٢٨٤/٤) ، والذهبي في «الميزان» (٤٤٦/١) ، وابن حجر العسقلاني في «التهذيب» (٥ /٩٩) وغيرهم . ثم هو ـ إلى ذلك ـ سيئ الحفظ كما تقدم ؛ قال الحافظ :

«صدوق يخطئ كثيراً» .

والآخر : قوله : بأن عباد بن عبدالله الأسدي هو . . . ابن الزبير بن العوام القرشي !

فهذا مما لم يقله أحد قبله ، بل عباد بن عبدالله الأسدي ـ الراوي عن علي ـ : هو غير عباد بن عبدالله الأسدي الراوي عن أسماء وعائشة ؛ فإن الأول كوفي ، والآخر مدني . والأول ضعيف كما تقدم ؛ وهو صاحب هذا الحديث . وأما الآخر ؛ فهو الذي احتج به الشيخان ؛ ولا علاقة له بهذا الحديث ، ولم يذكروا في الرواة عنه المنهال بن عمرو ، وإنما ذكروا أنه روى عن الأول ؛ ولم يذكروا معه غيره .

ولقد كنت أودّ أن أقول : إن هاتين الأكذوبتين لم يتعمدهما الشيعي ، وإنما هما من أوهامه ؛ لولا أنني أخذت عليه كثيراً من الأكاذيب التي لا يمكن تأويلها ؛ كما تقدم مراراً .

ولم يقنع الشيعي بما افترى من أكاذيب ؛ حتى بنى عليها قوله ـ بكل جرأة وقلة حياء ـ :

«وإنما لم يخرجه الشيخان وأمثالهما ؛ لأنهم رأوه يصادم رأيهم في الخلافة ، وهذا هو السبب في إعراضهم عن كثير من النصوص الصحيحة ، خافوا أن تكون سلاحاً للشيعة ؛ فكتموها وهم يعلمون ، وإن كثيراً من شيوخ أهل السنة ـ عفا الله عنهم ـ كانوا على هذه الوتيرة ، يكتمون كل ما كان من هذا القَبِيلِ» !!

هكذا قال ـ عامله الله بما يستحق ـ ! وهو في الواقع وصْفُهُ وَوَصْفُ إخوانه الشيعة ؛ فهم الذين يردّون النصوص الصحيحة ، ويحتجون بالأحاديث الواهية والموضوعة ، مع إيهام القراء أنها صحيحة عند أهل السنة ؛ وهي عندهم ضعيفة أو موضوعة .

وهل أدلُّ على ذلك من صنيع هذا الشيعي الذي فضحناه وكشفنا عنه عواره ؛ في تخريج أحاديث كتابه التي نادراً ما يكون فيها حديث صحيح؟! فإن وجد فلا حجة فيه مطلقاً على ما يزعمونه من النص على خلافة علي رضي الله عنه ـ برّأه الله مما يقولون فيه ، ويعزونه إليه من الأكاذيب والأباطيل ـ !

سادساً : ومن أكاذيبه وتلفيقاته : أنه ذكر (ص١٢٨) على لسان الشيخ سليم البشري أنه قال :

«راجعت الحديث في (ص١١١) من الجزء الأول من «مسند أحمد» ، ونقَّبت عن رجال سنده ، فإذا هم ثقات أثبات حجج» !!

فهذا زور وكذب وافتراء على الشيخ البشري ؛ فإن المبتدئين في هذا العلم يعلمون ما في سنده من الضعف الذي سبق بيانه .

سابعاً : ساق حديث ابن عباس الذين ذكرت طرفاً منه ـ شاهداً فيما سبق في أول هذا الحديث ـ من رواية الأئمة الثلاثة الذين ذكرنا هناك : أحمد والنسائي والحاكم ؛ فقال عطفاً عليهم :

«وغيرهم من أصحاب «السنن» ؛ بالطرق المجمع على صحتها عن عمرو بن ميمون . . .» !!

قلت : وفي هذا أكذوبتان أيضاً :

الأولى : قوله : «وغيرهم من أصحاب السنن» !! فإنه لم يروه أحد منهم ، بل ذلك من أكاذيبه أو تدليساته !

والأخرى : «بالطرق المجمع على صحتها» !! فإنه ليس له إلا طريق واحد عند الثلاثة المذكورين ؛ مدارها على يحيى بن حماد : ثنا أبو عوانة : ثنا **أبو بَلْجٍ** : ثنا عمرو بن ميمون .

وأكذوبة ثالثة ؛ وهي أن أبا بلج هذا ـ وإن كان ثقة على الأرجح ـ لكنه ليس مجمعاً على الاحتجاج به ؛ فقد ضعفه ابن معين . وقال البخاري :

«فيه نظر» . وقال ابن حبان :

«يخطئ» ! وقد أشار إلى ذلك قول الهيثمي المتقدم :

«وهو ثقة فيه لين» .

فقوله : «بالطرق المجمع على صحتها» ؛ مزدوج الكذب .

وثبوت حديث ابن عباس هذا وما في معناه ؛ لا ينفعه فيما هو في صدده من الاستدلال به على أن علياً هو الخليفة من بعده ﷺ ، كيف وليس فيه إلا قوله ﷺ لعلي رضي الله عنه :

«أنت وليي في الدنيا والآخرة» ! ونحوه قوله في الأحاديث الأخرى : « . . ويكون خليفتي في أهلي» كما هو ظاهر؟! بل في هذا الأخير إشارة لطيفة إلى أنه ليس

خليفته في أمته كلها ؛ فتنبّه ، ولا تغترّ بشقاشق الشيعي وأكاذيبه !

ثم إن في حديث ابن عباس هذا ، جملة تعمَّد الرافضي حذفها ؛ لأنها تخالف كفره بأبي بكر رضي الله عنه وفضائله ، وهي في هجرته مع النبي ﷺ ، ونصّها :

قال ابن عباس : فجاء أبو بكر وعلي نائم ، قال : وأبو بكر يحسب أنه نبي الله ، قال : فقال : يا نبيّ الله ! قال : فقال له علي : إن نبيَّ الله قد انطلق نحو بئر ميمون ؛ فأدركه . قال : فانطلق أبو بكر فدخل معه الغار . . . إلخ الحديث .

فإذا كنت صادقاً في قولك : إن حديث ابن عباس هذا جاء بالطرق المجمع على صحتها ؛ فلماذا حذفت هذه الجملة التي تشهد لأبي بكر رضي الله عنه بأنه صاحب النبي ﷺ في الغار؟!

أفلا يصدق عليك أنك كالذين عناهم الله بقوله : ﴿أفتؤْمِنونَ بِبَعْضِ الكِتابِ وتَكْفُرونَ بِبَعْض﴾؟! ولِمَ لا؟! وقد كفرتم بما هو أصح منه ؛ وهو قوله ﷺ :

«يا أبا بكر ! ما ظنك باثنين الله ثالثهما؟!» . رواه الشيخان ، وهو مخرج في «فقه السيرة» (١٧٣) ، وهو تفسير لقوله تعالى : ﴿إذْ هُما في الغارِ إذْ يَقولُ لِصاحِبِه لا تَحْزَنْ إنَّ اللهَ مَعنا﴾ .

﴿فأينَ تَذْهَبُونَ﴾؟!

وقد يتساءل بعض الناس فيقول : إذا أنكرت الشيعة أحاديث السنة الصحيحة ؛ لمخالفتها ما هم عليه من الضلال والمعاداة لسلفنا الصالح - وفي مقدمتهم أبو بكر رضي الله عنه - ، فماذا يقولون في هذه الآية الصريحة في الثناء على أبي بكر؟ وهم - بطبيعة الحال - لا يستطيعون إنكارها ؛ لأنهم لو فعلوا لم يبق مجال لأحد في كفرهم؟

فأقول : موقفهم من الآية موقف كل الفرق الضالة من نصوص الكتاب المخالفة لأهوائهم ، وهو تحريف معانيها ؛ كما فعلت اليهود من قبل بالتوراة والإنجيل ! فهذا هو كبيرهم يقول في «منهاجه» (ص١٢٥) ـ جواباً عن الآية ـ :

«لا فضيلة له في الغار ؛ لجواز أن يستصحبه حذراً منه ؛ لئلا يظهر أمره . . .» !!

وقد ردّ عليه وبسط القول فيه جدّاً : شيخُ الإسلام ابن تيمية في «المنهاج» (٢٣٩/٤ ـ ٢٧٣) ؛ فمن شاء زيادةَ عِلْمٍ وفائدة ؛ فليرجع إليه .

٤٩٣٣ ـ (يا أُمَّ سَلمةَ ! إنَّ علياً لَحْمُهُ مِنْ لَحْمِي ، ودَمُهُ مِنْ دَمِي ، وهوَ بمنزلَةِ هارونَ مِنْ مُوسى ؛ غيرَ أَنَّهُ لا نبيَّ بَعْدي) .

موضوع . أخرجه العقيلي في «الضعفاء» (ص١٣١) ، ومن طريقه ابن عساكر (١/٦٦/١٢) عن عبدالله بن دَاهِرِ بن يحيى الرازي قال : حدثني أبي عن الأعمش عن عَبَايَةَ الأَسَدِيّ عن ابن عباس عن النبي عليه السلام : أنه قال لأم سلمة . . . فذكره .

أورده العقيلي في ترجمة داهر هذا . وقال :

«كان ممن يغلو في الرفض ، لا يتابع على حديثه» . ونحوه قول الذهبي :

«رافضي بغيض ، لا يتابع على بلاياه» .

قلت : وابنه شرٌّ منه . وفي ترجمته أخرج الحديثَ : ابنُ عدي (٢/٢٢٢) ، وعنه ابن عساكر أيضاً (٢/١٠٠/١٢) . وقال ابن عدي ـ بعد أن ساق له أحاديث أخرى ؛ صرّح الذهبي بإبطال بعضها ـ :

«وعامة ما يرويه في فضائل علي ، وهو فيه متهم» . وقال أحمد :

«ليس بشيء» . وكذا قال يحيى . وزاد :

«وما يكتب حديثه إنسان فيه خير» !

(تنبيه) : أورد الحديثَ الشيعيُّ في «مراجعاته» (ص١٤١) في جملة أحاديث ثلاثة ؛ استدل بها على أن قوله ﷺ لعلي حين استخلفه على المدينة في غزوة تبوك :

«أنت مني بمنزلة هارون من موسى . . .» ليس خاصّاً بمورده ، استدل على ذلك بالأحاديث المشار إليها ؛ وهذا أحدها !

وذلك كله مما يؤكد لكل منصف أن الشيعي ـ في استدلالاته ـ إنما يجري على قاعدة : «الغاية تبرِّر الوسيلة» ! ولذلك فهو لا يهمه أن يستدل بما صح إسناده إلى النبي ﷺ ؛ ما دام أنه يحقق غرضه ؛ مهما كان واهياً .

ومن تدليساته : أنه إذا كان الحديث في كتاب من كتب السنَّة معزوّاً إلى مخرج من المؤلفين ؛ يكتفي بعزو الحديث إلى الكتاب الذي أخرج الحديث ، مع العناية التامة ببيان الجزء والصفحة ـ وذلك من تمام التضليل ـ ؛ ولا يذكر من خرَّجه من المؤلفين ؛ لأنه لو فعل لكان كالذين قال الله فيهم : ﴿يُخْرِبُونَ بُيوتَهُم بأَيْدِيهم﴾ !

فهذا الحديث ؛ عزاه الشيعي «للكنز» و«منتخبه» ، ولم يزد ، وهو فيهما معزو للعقيلي ! فأعرض الشيعي عن هذا العزو ؛ لأنه يدل على ضعف الحديث ، ذلك ؛ لأن المقصود به كتابه «الضعفاء» !

والحديث الثاني من الأحاديث الثلاثة ؛ علقه النسائي ـ وهو منكر ـ كما يأتي تحقيقه في الذي بعده بإذن الله تعالى .

٤٩٣٤ ـ (وأمـا أنتَ يا عليُّ ! فـأنتَ مِنِّي بمنزلة هارونَ مِنْ مـوسى ؛ إلا النُّبُوَّةَ) .

منكر بهذا السياق . أخرجه ابن عساكر (١/١٠١/١٢) عن عبدالله بن شَبِيب : حدثني ابن أبي أُوَيْسٍ : حدثني محمد بن إسماعيل : حدثني عبدالرحمن بن أبي بكر عن إسماعيل بن عبدالله بن جعفر عن أبيه قال :

لما قَدِمَتِ ابنةُ حمزةَ المدينة ؛ اختصم فيها علي وجعفر وزيد . فقال رسول الله ﷺ :

«قولوا ؛ أسمع» . فقال زيد : هي ابنة أخي وأنا أحق بها ، وقال علي : ابنة عمي وأنا جئت بها ، وقال جعفر : ابنة عمي وخالتها عندي ، قال :

«خذها يا جعفر ! أنت أحقهم بها» . فقال رسول الله ﷺ :

«لأقضينَّ بينكم . أما أنت يا زيد ! فمولاي وأنا مولاك . وأما أنت يا جعفر ! فأشبهت خَلْقي وخُلُقي . وأما أنت يا علي . . .» الحديث .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته عبدالرحمن بن أبي بكر ـ وهو ابن أبي مليكة التيمي المدني ـ ؛ ضعفه جماعة . وقال أحمد ، والبخاري :

«منكر الحديث» . وقال النسائي :

«متروك الحديث» .

قلت : وهذا إن سلم من عبدالله بن شبيب ؛ فإنه واهٍ ؛ قال أبو أحمد الحاكم :

«ذاهب الحديث» ؛ كما في «الميزان» .

واعلم أن هذه القصة صحيحة ثابتة في «صحيح البخاري» في مواطن ـ منها

(عمرة القضاء) ـ من رواية إسرائيل عن أبي إسحاق عن البراء رضي الله عنه ؛ لكن ليس فيه ذكر المنزلة ، وإنما هو بلفظ :

وقال لعلي : «أنت مني وأنا منك» .

وكذلك أخرجه النسائي في «الخصائص» (ص٣٦ ـ ٣٧) ، والبيهقي في «السنن» (٥/٨) ، والترمذي أيضاً (٢٩٩/٢) ؛ إلا أنه لم يسق من القصة إلا قوله هذا لعلي رضي الله عنه ؛ ولكنه أشار إليها ؛ فقال :

«وفي الحديث قصة» .

أخرجوه كلهم من رواية عبيد الله بن موسى عن إسرائيل به .

ولعبيدالله هذا إسناد آخر ؛ فإنه قال : أنبأ إسرائيل عن أبي إسحاق عن هُبَيْرَةَ ابن يَرِيمَ وهانئ بن هانئ عن علي قال :

لما خرجنا من مكة ؛ اتبعتنا ابنة حمزة . . . الحديث بتمامه ، وفيه :

وقال لي : «أنت مني وأنا منك» .

أخرجه الحاكم (١٢٠/٣) . وقال :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

وفيه نظر بيَّنته في «الإرواء» (٢١٩٠) .

وتابعه جمع عن إسرائيل به ؛ وقد خرجتهم في المصدر المذكور آنفاً .

وكل هؤلاء رووه بلفظ :

«أنت مني وأنا منك» .

وخالفهم القاسم بن يزيد الجَرْمِيُّ فقال : عن إسرائيل . . . بلفظ :

«أنت مني بمنزلة هارون ، وأنا منك» .

ذكره النسائي في «الخصائص» (ص١٤) معلَّقاً ؛ فقال : رواه القاسم بن يزيد المخزومي (كذا) عن إسرائيل به .

وتابعه زكريا بن أبي زائدة وغيره عن أبي إسحاق : وحدثني هانئ بن هانئ وهبيرة بن يريم به .

أخرجه البيهقي .

والخلاصة ؛ أن المحفوظ في هذه القصة إنما هو قوله ﷺ :

«أنت مني وأنا منك» ، وأن ذكر المنزلة فيه منكر ؛ لتفرد الجرمي به دون سائر الثقات من أصحاب إسرائيل ، مع عدم معرفتنا لحال الإسناد إليه ، ولتفرد عبدالرحمن بن أبي بكر به في حديث عبدالله بن جعفر . والله تعالى ولي التوفيق .

وقد رويت القصة بسياق آخر ، وفيه :

«وأما أنتَ يا علي ! فأَخي ، وأَبُو ولدي ، ومنِّي ، وإليَّ . . .» !

أخرجه الحاكم (٣/٢١٧) من طريق محمد بن إسحاق عن يزيد بن عبدالله ابن قُسَيْطٍ ، عن محمد بن أسامة بن زيد عن أبيه أسامة بن زيد . . . فذكر القصة . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وذلك من أوهامهما ؛ فإن ابن إسحاق إنما أخرج له مسلم مقروناً بغيره ، ثم هو مدلس ؛ وقد عنعنه ، فأنى له الصحة؟!

٤٩٣٥ - (والذي بَعَثني بالحقِّ ! ما أخَّرْتُكَ إلا لِنَفْسي ، وأنتَ مِنِّي بمنزلةِ هارونَ مِنْ مُوسى ؛ غيرَ أنهُ لا نبيَّ بعدي ، وأنتَ أَخِي وَوارِثي . قالَ عليٌّ : وما أرِثُ مِنْكَ يا رسولَ اللهِ؟! قال : ما وَرَّثَ الأنبياءُ مِنْ قَبْلي . قال : وما ورَّث الأنبياءُ من قبلكَ؟ قال : كتابَ ربِّهم وسُنَّةَ نَبِيِّهم . وأَنْتَ معي في قَصْرِي في الجنَّةِ ، مع فاطِمَةَ ابنَتِي . وأنتَ أخِي ورَفِيقي . ثمَّ تَلا : ﴿إخْواناً على سُرُرٍ مُتَقابِلين﴾ : المتحابِّينَ في اللهِ ؛ يَنْظرُ بَعْضُهم إلى بَعْضٍ) .

ضعيف . أخرجه عبدالله بن أحمد في «زوائد فضائل الصحابة» (١٠٨٥) ، وابن عساكر (١/٦٩/١٢) من طريق عبدالمؤمن بن عَبَّادٍ قال : يزيد بن مَعْنٍ عن عبدالله بن شُرَحْبِيلَ (زاد ابن عساكر : عن رجل من قريش) عن زيد بن أبي أوفى قال :

دخلتُ على رسول الله ﷺ مسجده ، فقال :

«أين فلان بن فلان؟» . فجعل ينظر في وجوه أصحابه . . . (فذكر الحديث في المؤاخاة ، وفيه) فقال علي : لقد ذهب رُوحِي وانقطع ظهري ، حين رأيتك فعلتَ بأصحابك ما فعلتَ غيري ؛ فإن كان هذا من سُخْطٍ عليَّ ؛ فلكَ العُتْبَى والكرامة ! فقال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ عبدالمؤمن هذا ؛ قال أبو حاتم (٦٦/١/٣) :

«ضعيف الحديث» . وقال البخاري (١١٧/٢/٣) :

«لا يتابع على حديثه» .

وذكره الساجي ، وابن الجارود في «الضعفاء» .

والرجل القرشي ؛ لم يُسَمَّ .

وعبدالله بن شرحبيل ـ وهو ابن حَسَنَةَ وهو القرشي ـ ؛ قال ابن أبي حاتم (٢/٢/٨١ ـ ٨٢) :

«روى عن عثمان بن عفان ، وعبدالرحمن بن أزهر . روى عنه الزهري» .

وكذا في «التاريخ» للبخاري (٣/١/١١٧) ؛ إلا أنه زاد :

«وسعد بن إبراهيم» .

قلت : فقد روى عنه ثلاثة : الزهري وسعد بن إبراهيم ويزيد بن معن ـ الراوي عنه هذا الحديث ـ ؛ ولكني لم أجد ليزيد هذا ترجمة ! لكن قال الحافظ ـ في ترجمة زيد من «الإصابة» ـ :

«ولحديثه طرق عن عبدالله بن شرحبيل . وقال ابن السكن : روي حديثه من ثلاث طرق ليس فيها ما يصح . وقال البخاري : لا يعرف سماع بعضهم من بعض ، ولا يتابع عليه ، رواه بعضهم عن ابن أبي خالد عن عبدالله بن أبي أوفى ، ولا يصح» .

والحديث من أحاديث الشيعي في «مراجعاته» (ص١٤٧ ، ١٤٨) ؛ التي ساقها مساق المسلَّمات كعادته ؛ لموافقته لهواه ! ولكنه غفل عن دلالته على ما فيه من الموافقة في قوله :

«ما ورَّثَتِ الأنبياء من قبلي : كتابَ ربِّهم وسنَّةَ نبيِّهم» ـ لحديث أبي بكر الصديق رضي الله عنه :

«لا نورَث ، ما تَرَكْنا صَدَقةٌ» .

وهذا مما أنكرته الشيعة على الصدِّيق رضي الله عنه ، وطعنوا فيه ما شاء لهم هواهم وضلالهم ؛ لأنه لم يورِّث السيدة فاطمة رضي الله عنها ؛ عملاً بهذا الحديث المتفق عليه عنه ، وقد رواه جمع آخر من الصحابة الكرام رضي الله عنهم مثل : عمر وعثمان وسعد وطلحة والزبير وعبدالرحمن بن عوف وعائشة وغيرهم ، فانظر المجلد الخامس من «الصحيحة» رقم (٢٠٣٨) ؛ الأمر الذي يدل على كذب الشيعة وجهلهم ، وفي مقدمتهم ابن المطهر الحلّي ، فقد زعم في «منهاجه» (ص ٣٥) :

أن أبا بكر انفرد بهذا الحديث !

ولقد أحسن الردَّ عليه وبسط القول فيه شيخُ الإسلام ابن تيمية ـ جزاه الله خيراً ـ في «منهاج السنة» في ثمان صفحات كبار (١٥٧/٢ ـ ١٦٥) ، فليراجعه من أحب أن يزداد معرفة بحقيقة ما عليه الشيعة من أكاذيب وضلالات .

ومن ذلك : أنني رأيت الكُلينِيَّ في كتابه «الكافي» ـ الذي يعتبره الشيعة كـ«صحيح البخاري» عندنا ـ روى فيه بإسناده (٣٢/١) عن أبي عبدالله (هو جعفر ابن محمد الصادق رحمه الله) قال :

«إن العلماء ورثة الأنبياء ؛ لم يورِّثوا درهماً ولا ديناراً ؛ وإنما ورَّثوا أحاديثهم ، فمن أخذ بشيء منها ؛ فقد أخذ حظّاً وافراً» .

فهذا يؤيد حديث الصدِّيق الأكبر رضي الله عنه ، ويؤكِّد ما تقدم من تحاملهم عليه .

وحديث أبي عبدالله الصادق : هو عندنا مرفوع في «صحيح ابن حبان» وغيره ؛ في آخر حديث ؛ أوله :

«من سلك طريقاً يطلب فيه علماً . . .» ؛ انظر «صحيح الجامع الصغير» (٦٢٩٧) .

وقد رواه الكليني في مكان آخر (١/٣٤) عن أبي عبدالله مرفوعاً إلى النبي ﷺ .

٤٩٣٦ - (قُمْ ؛ فَمـا صَلَحْتَ أنْ تَكُونَ إلا أبا تُراب ، أَغَضِبْتَ عَلَيَّ حينَ آخَيْتُ بينَ المهاجرينَ والأَنصارِ ؛ ولمْ أُواخِ بَيْنَكَ وبينَ أحدٍ مِنْهم؟! أما تَرْضَى أنْ تكونَ مِنِّي بمنزلةِ هارونَ مِنْ مُوسى ؛ إلا أنَّهُ ليس بَعْدي نَبِيٌّ؟! ألا مَنْ أَحَبَّكَ حُفَّ بالأَمْنِ والإيمانِ ، ومنْ أَبْغَضكَ أماتَهُ اللهُ مِيتةً جاهليَّةً ، وحُوسِبَ بِعَمَلِهِ في الإسْلامِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/١٠٩/١ - ٢) : حدثنا محمود ابن محمد المَرْوَزِيُّ : نا **حامد** بن آدم المروزي : نا جرير عن ليث عن مجاهد عن ابن عباس قال :

لما آخَى النبي ﷺ بين أصحابه المهاجرين والأنصار ؛ فلَم يُؤاخِ بينَ علي بن أبي طالب وبينَ أحدٍ منهم ؛ خرج عليّ رضي الله عنه مُغْضَباً ؛ حتى أتى جدولاً من الأرض فتوسّد ذراعه ، فنسف عليه الريح ، فطلبه النبي ﷺ حتى وجده ، فوكزه برجله فقال له . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته حامد هذا ؛ قال الذهبي :

«كذبه الجوزجاني وابن عدي . وعدَّه أحمد بن علي السليماني فيمن اشتهر بوضع الحديث» .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (٩/١١١) . وقال :

«رواه الطبراني في «الكبير» و«الأوسط» ، وفيه حامد بن آدم المروزي ؛ وهو كذاب» .

قلت : وأما الشيعي ؛ فأورده (١٤٣) محتجّاً به ؛ كعادته في الاحتجاج بالأحاديث الموضوعة !

ثم رأيت للحديث طريقاً أخرى دون قوله :

«أما ترضى . . . .» إلخ : أخرجه ابن عساكر (١/٦٠/١٢) من طريق **حَفْصِ ابن جُمَيْعٍ** : حدثني سِمَاك بن حرب قال :

قلت لجابر : إن هؤلاء القوم يدعونني إلى شتم عليّ . قال : وما عَسَيت أن تشتمه به؟! قال : أكنيه بأبي تراب . قال : فوالله ، ما كانت لعليّ كنيةٌ أحبَّ إليه من أبي تراب ؛ إن النبي ﷺ آخى بين الناس ، ولم يُؤاخِ بينه وبين أَحَدٍ ، فخرج مغضباً . . . الحديث .

لكن حفص بن جميع ضعيف . وقال الساجي :

«يحدِّث عن سماك بأحاديث مناكير ، وفيه ضعف» .

٤٩٣٧ - (يا عَليُّ ! إنَّهُ يَحِلُّ لكَ في المسجدِ ما يَحِلُّ لِي . يا عليُّ ! ألا تَرْضَى أن تكونَ منّي بمنزلةِ هارونَ مِنْ مُوسَى ؛ إلا النُبوَّةَ؟! والذي نَفْسي بيدِهِ ! إنَّكَ لَتَذودَنَّ عنْ حَوْضِي يومَ القيامَةِ رجالاً ، كَما يُذادُ البَعيرُ الضالُّ عنِ الماءِ ، بعصاً مَعكَ مِنَ العَوْسَجِ ، كأنِّي أَنْظرُ إلَى مَقامِكَ مِنْ حَوْضِي) .

منكر جداً . أخرجه ابن عساكر (٩٣/١٢) عن **حَرَامِ بن عثمان** عن

عبدالرحمن ومحمد ابني جابر بن عبدالله عن أبيهما جابر بن عبدالله الأنصاري قال :

جاءنا رسول الله ﷺ ونحن مضطجعين في المسجد ، وفي يده عَسِيبٌ رَطْبٌ ، فضرَبَنا وقالَ :

«أترقُدون في المسجد؟! إنه لا يَرْقدُ فيه أحد» . فأجفَلْنا ، وأجْفَلَ معنا عليّ بن أبي طالب ! فقال رسول الله ﷺ :

«تعالَ يا علي ! إنه . . .» الحديث .

قلت : وهذا آفته حرام هذا ؛ قال الشافعي ، وابن معين :

«الحديث عن حَرَامٍ حَرَامٌ» . وقال ابن حبان :

«كان غالياً في التشيُّع ، يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل» . وطوَّلَ ابن عدي في «الكامل» (١١٠/١ ـ ٢/١١١) ترجمته ، وقال في آخرها :

«وعامة أحاديثه مناكير» . وساق له الذهبي أحاديث أنكرت عليه ؛ هذا أحدها ؛ وقال :

«وهذا حديث منكر جداً» .

(تنبيه) : هذا الحديث ؛ أورده الشيعي في «المراجعات»(ص١٤٤) دون عزو لأحد أو تخريج ؛ خلافاً لعادته ؛ إلا قوله في الحاشية :

«كما في الباب ١٧ من ينابيع المودَّة» !

وهذا من كتب الشيعة !

٤٩٣٨ - (يا عَليُّ ! أنتَ أولُ المؤمنينَ إيماناً ، وأولُ المسلمينَ إسْلاماً ، وأنتَ مِنِّي بمنزلَةِ هارونَ مِنْ مُوسى) .

منكر . أخرجه أبو أحمد الحاكم في «الكنى» (ق٤٩/٢) ، وابن عساكر (١٢/ ١/١٠٠ - ٢) من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري - وصي المأمون - : حدثني **أمير المؤمنين المأمون** : حدثني **أمير المؤمنين الرشيد** : حدثني **أمير المؤمنين المنصور** عن أبيه عن جده عن عبدالله بن عباس قال :

سمعت عمر بن الخطاب ؛ وعنده جماعة ، فتذاكروا السابقين إلى الإسلام ، فقال عمر :

أمَّا عليٌّ ؛ فسمعت رسول الله ﷺ يقول فيه ثلاث خصال ؛ لوددت أن لي واحدة منهن ، فكان إليَّ أحبَّ مما طلعت عليه الشمس :

كنت أنا وأبو عبيدة وأبو بكر وجماعة من الصحابة ؛ إذ ضرب النبي ﷺ بيده على منكب عليّ فقال له . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ ما بين والد المنصور - واسمه محمد بن علي بن عبدالله بن عباس - وإبراهيم بن سعيد الجوهري ، من الملوك العباسيين ؛ لا يعرف حالهم في الرواية ، مع ما عرف عن المأمون - واسمه عبدالله - من التجهُّم ، والمناداة بخلق القرآن ، وامتحان العلماء وتعذيبهم به .

ثم إن الظاهر أن في الإسناد سقطاً بين الرشيد - واسمه هارون - وبين المنصور - واسمه عبدالله - ؛ فإن الرشيد يرويه عن أبيه محمد المهدي عن أبيه المنصور . والله أعلم .

ثم إن الجملة الأخيرة من الحديث صحيحة ثابتة في «الصحيحين» وغيرهما من طرق ، ولكنها مستنكرة في هذا السياق ؛ لأن المعروف أن النبي ﷺ قالها حينما خرج إلى تبوك !

٤٩٣٩ - (باتَ عليٌّ ليلةَ خَرجَ رسولُ اللهِ ﷺ إلى المُشْرِكينَ ، على فِراشِهِ ؛ لِيُعمِّيَ على قُريْشٍ . وفيهِ نَزَلتِ الآية : ﴿ومِنَ الناسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتغاءَ مَرْضاةِ اللهِ﴾) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر (١/٧٣/١٢) من طريق **عبدالنور بن عبدالله** عن محمد بن المغيرة القرشي عن إبراهيم بن عبدالله بن مَعْبَدٍ عن ابن عباس قال . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبدالنور هذا ؛ قال العقيلي (ص٢٦٧) :

«كان ممن يغلو في الرفض ، لا يقيم الحديث ، وليس من أهله» .

ثم ساق له حديثاً في زواج فاطمة من علي ؛ وقال :

«الحديث بطوله لا أصل له ، وضعه عبدالنور» . وقال الذهبي فيه :

«كذاب» . ثم ساق الحديث وكلام العقيلي فيه وفي راويه هذا الكذاب .

ومن طريقه : أخرجه ابن عساكر (١/٩٠/١٢) بطوله .

ثم روى ابن عساكر من طريق عَبَّاد بن ثابت : حدثني **سليمان بن قَرْمٍ** : حدثني **عبدالرحمن بن ميمون أبو عبدالله** : حدثني **أبي** عن عبدالله بن عباس به نحوه .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ ميمون هذا هو أبو عبدالله البصري الكِنْدِيُّ ؛

ويقال : القُرَشِيُّ ، مولى سمرة ؛ ضعيف ؛ كما في «التقريب» . وقد قال فيه أحمد : «أحاديثه مناكير» .

وابنه عبدالرحمن ؛ لم يوثقه غير ابن حبان . وقال الحافظ : «مقبول» .

وسليمان بن قرم سيئ الحفظ يتشيَّع .

والمعروف عن ابن عباس : ما رواه أبو بَلْجٍ عن عمرو بن ميمون عنه قال :

شرى عليٌّ نفسه ، ولبس ثوب النبي ﷺ ، ثم نام مكانه . . . الحديث .

أخرجه الحاكم (٤/٣) وغيره ، وسبق الكلام عليه تحت الحديث (٤٩٣٢) .

وهذا إخبار من ابن عباس أن عليّاً رضي الله عنه شرى نفسه ، وليس فيه أن الآية نزلت في شأنه ؛ فالفرق بينهما واضح .

فاستدلال الشيعي في «مراجعاته» (ص٤٥) بحديث الحاكم هذا على أن الآية نزلت فيه ؛ لا يخفى ما فيه ؛ لا سيَّما والمعروف في كتب التفسير أنها نزلت في صهيب رضي الله عنه !

راجع الآية في «تفسير ابن كثير» وغيره .

٤٩٤٠ ـ (اسْكُني ؛ فقدْ أَنْكَحْتُكِ أَحبَّ أَهْلِ بَيْتي إليَّ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (١٥٩/٣) ، وابن عساكر (١/٩١/١٢) من طريقين عن أيوب عن أبي يزيد المدني عن أسماء بنت عُمَيْسٍ قالت :

كنت في زِفافِ فاطمة بنت رسول الله ﷺ . فلما أصبحنا ؛ جاء النبي ﷺ إلى الباب فقال :

«يا أم أيمن ! ادعي لي أخي» . فقالت : هو أخوك وتُنْكِحُهُ؟! قال :

«نعم ؛ يا أم أيمن !» . فجاء علي ، فنضح النبي ﷺ عليه من الماء ، ودعا له ، ثم قال :

«ادعي لي فاطمة» . فجاءت تعثر من الحياء . فقال لها رسول الله ﷺ . . . (فذكره) . قالت : ونضح النبي عليها من الماء ، ثم رجع رسول الله ﷺ ، فرأى سَوَاداً بين يديه . فقال :

«من هذا؟» . فقلت : أنا أسماء . قال :

«أسماء بنت عميس؟» . قلت : نعم . قال : «جئتِ في زفاف ابنة رسول الله ﷺ ؟» . قلت : نعم . فدعا لي .

قلت : سكت عنه الحاكم ولم يصححه ـ على خلاف عادته ـ ، ولعل ذلك للخطأ الذي في متنه ! وبيَّنه الذهبي بقوله :

«الحديث غلط ؛ لأن أسماء كانت ـ ليلةَ زفاف فاطمة ـ بالحبشة» .

قلت : ولا أجد في إسناده علَّة ظاهرة ؛ فإن رجاله ثقات ؛ إلا أن يكون الانقطاع بين أبي يزيد المدني وأسماء ؛ فقد قال في إسناد ابن عساكر :

إن أسماء بنت عميس قالت . . . وهذا صورته صورة الإرسال . والله أعلم .

(تنبيه) : أورد الشيعي الحديث في «مراجعاته» (ص١٤٧) من رواية الحاكم في الموضع الذي نقلته عنه ؛ ثم قال :

«وأخرجه الذهبي في «تلخيصه» مسلِّماً بصحته» !

وهذا كذب مكشوف على الذهبي ؛ لأنه وصف الحديث بأنه غلط كما

رأيته ، فكيف يقال : إنه سلَّم بصحته؟!

ولكن مثل هذا الكذب ليس غريباً عن هذا الشيعي ؛ فطالما كشفنا عن أكاذيب أخرى له هي أوضح وأفضح من هذه ؛ فراجع على سبيل المثال الحديث (٤٩٣١) ؛ تجد تحته عدة أكاذيب له ، والعياذ بالله تعالى !!

٤٩٤١ ـ (أنتَ أَخِي وصاحِبي)[1] .

ضعيف . أخرجه ابن عبدالبر ـ في ترجمة عليّ من «الاستيعاب» (١٠٩٨/٣) ـ من طريق حَجَّاج عن الحكم عن مِقْسَمٍ عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ وله علتان :

الأولى : الانقطاع بين الحكم ـ وهو ابن عُتَيْبَةَ الكِنْدِيُّ مولاهم ـ وبين مِقْسَمٍ ؛ فإنه لم يسمع منه إلا خمسة أحاديث ؛ ليس منها هذا .

والأخرى : عنعنة الحجاج ـ وهو ابن أرطاة ـ ؛ فإنه مدلس .

وقد وجدتُ له متابعاً ؛ لكن الإسناد إليه ضعيف .

أخرجه ابن عساكر (١/٦٩/١٢) من طريق محمد بن عبدالله بن أبي جعفر الرازي عن أبيه عن شعبة عن الحكم به .

قلت : وعبدالله بن أبي جعفر الرازي ؛ قال الحافظ :

«صدوق يخطىء» .

وقد روي الحديث بإسناد موضوع بزيادة فيه ؛ يأتي بعد حديث .

---

(١) قاله ﷺ لعلي رضي الله عنه ؛ كما سيأتي برقم (٤٩٤٣) . (الناشر) .

٤٩٤٢ ـ (بِشـارَةٌ أَتَتْنـي منْ عِنْدِ رَبِّي ؛ إنَّ اللهَ لما أَرادَ أنْ يُزَوِّجَ عليّـاً فاطِمَةَ ؛ أمَرَ مَلَكـاً أنْ يَهُزَّ شَجـرةَ طُوبَى ، فَهزَّها ، فنَثَرتْ رِقاقاً ـ يَعْني : صِكاكـاً ـ ، وأَنْشـأَ اللهُ مَـلائِكَةً التَـقَطُوها ، فـإذا كـانَـت القِـيامَـةُ ثارَت الملائِكَةُ في الخَلْقِ ، فلا يَرَوْنَ مُحِبّاً لنَا ـ أهلَ البَيْتِ ـ مَحْضـاً ؛ إلا دَفَعُوا إليهِ مِنْها كِتاباً : براءة لَهُ مِنَ النّارِ ؛ مِنْ أَخِي وابْنِ عَمِّي وابْنَتي ، فكاك رِقابِ رجالٍ ونساءٍ منْ أُمَّتي مِنَ النَّارِ) .

موضوع . أخرجه الخطيب (٤/٢١٠) من طريق عمر بن محمد بن إبراهيم البَجَلِيِّ : حدثنا أبو علي أحمد بن صَدَقَةَ البَيِّع : حدثنا عبدالله بن داود بن قَبِيصَةَ الأنصاري : حدثنا موسى بن عُلَيٍّ : حدثنا قَنْبَرُ بن أحمد بن قَنْبَرٍ مولى علي بن أبي طالب عن أبيه عن جده عن كعب بن نَوْفَلٍ عن بلال بن حمامة قال :

خرج علينا رسول الله ﷺ ذاتَ يوم ضاحكاً مستبشراً . فقام إليه عبدالرحمن ابن عوف فقال : ما أضحكك يا رسول الله؟! قال . . . فذكره . وقال :

«رجاله ـ ما بين بلال وعمر بن محمد ـ ؛ كلهم مجهولون» .

قلت : ساقه في ترجمة أحمد بن صدقة هذا . وقال فيه الذهبي :

«تُكُلِّم فيه ، ولا أعرفه» .

وزاد عليه الحافظ ؛ فساق إسناده بهذا الحديث ؛ إلا أنه لم يسق لفظه ، فقال :

«فذكر حديثاً ركيك اللفظ في تزويج عليٍّ من فاطمة» .

وذكره في ترجمة بلال بن حمامة ـ من القسم الرابع من «الإصابة» ـ وقال :

«فرّق أبو موسى بينه وبين بلال المؤذن . والحديث واهٍ جداً ، ولو ثبت لكان هو بلال بن رباح المؤذن» .

وقال الذهبي في ترجمة قنبر مولى علي :

«لم يثبت حديثه . قال الأزدي : يقال : كبر حتى كان لا يدري ما يقول أو يروي؟! قلت : قلَّ ما روى» .

قلت : ولا أدري لِمَ لَمْ يُصرِّح الحافظ بوضع الحديث؟! فإن لوائح الوضع عليه ظاهرة ! وقد أوردوا مثله ـ بل دونه ـ في الموضوعات ؛ فانظر الحديث (٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣) من «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» .

والحديث ؛ عزاه الشيعي (ص١٤٦) لأبي بكر الخوارزمي ـ نقلاً عن «الصواعق» ، وكفى !!

٤٩٤٣ ـ (يا عَليُّ ! أَنْتَ أَخي ، وصَاحِبي ، ورَفِيقي في الجَنَّةِ) .

موضوع . أخرجه الخطيب في «التاريخ» (٢٦٨/١٢) ، ومن طريقه ابن عساكر (٢/٧١/١٢) عن عثمان بن عبدالرحمن : حدثنا محمد بن علي بن الحسين عن أبيه عن علي مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عثمان بن عبدالرحمن ـ وهو القُرَشِيُّ الوَقَّاصِيُّ ـ ؛ قال الحافظ :

«متروك ، وكذبه ابن معين» .

قلت : وقال صالح بن محمد الحافظ :

«كان يضع الحديث» .

قلت : وقد روي بإسناد آخر خير من هذا ؛ دون الزيادة في آخره ، وقد مضى قبل حديث .

٤٩٤٤ ـ (أَلا أُرضِيكَ يا عليُّ؟ قالَ : بلَى يا رَسُولَ الله ! قال : أَنتَ أَخِي وَوَزِيري ؛ تَقْضِي دَيْنِي ، وتُنْجِزُ مَوْعدي ، وتُبرِئُ ذِمَّتي . فَمنْ أحبَّكَ في حياة منِّي ؛ فقدْ قَضَى نَحْبَه . ومنْ أحبَّكَ في حياةٍ منْكَ بَعْدي ؛ خَتَمَ اللهُ لَهُ بالأَمْنِ والإيمانِ . ومنْ أَحبَّكَ بَعْدي ولمْ يرَكَ ؛ خَتَمَ اللهُ لَهُ بالأمْنِ والإيمانِ ، وأَمَّنهُ يومَ الفَزَعِ الأَكْبرِ . ومنْ ماتَ وهُوَ يُبْغِضُكَ يا عليُّ ؛ ماتَ مِيتةً جاهليَّة ، يُحاسِبهُ اللهُ بما عَمِلَ في الإسْلامِ) .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٢٠٥/٢) : حدثنا محمد ابن عثمان بن أبي شيبة : نا محمد بن يزيد ـ هو أبو هشام الرفاعي ـ : نا عبدالله ابن محمد الطُّهَوِيُّ عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر قال :

بينما أنا مع النبي ﷺ في ظلٍّ بالمدينة ، وهو يطلب عليّاً رضي الله عنه ؛ إذِ انتهينا إلى حائط ، فنظرنا فيه ، فنظر إلى علي وهو نائم في الأرض وقد اغبرَّ . فقال :

«لا ألومُ الناسَ ، يكنونك أبا تراب» .

فلقد رأيت عليّاً تغير وجهه ، واشتد ذلك عليه ! فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ مَنْ دون مجاهد ضعفاء ـ على خلاف في ابن أبي شيبة ـ .

غير عبدالله بن محمد الطهوي ؛ فلم أجد له ترجمة .

وقصَّر الهيثمي ؛ فقال في «المجمع» (٩/١٢١) :

«رواه الطبراني ، وفيه من لم أعرفه» !

ثم ذكره من حديث علي نحوه . وقال :

«رواه أبو يعلى ، وفيه زكريا الأصبهاني ، وهو ضعيف» !

ثم وقفت على إسناد أبي يعلى ؛ فتبيَّن أن في «المجمع» خطأ :

فقد أخرجه ابن عساكر (١٢/٧٩/٢) من طريق أبي يعلى - وهذا في «مسنده» (١/٤٠٢/٢٦٨) - : نا **سُوَيْدُ بن سَعِيدٍ** : نا **زكريا بن عبدالله بن يزيد الصُّهْبَانِيُّ** عن **عبدالمؤمن** عن **أبي المغيرة** عن علي . . .

فهو الصُّهباني ؛ وليس الأصبهاني .

وعلى الصواب وقع في «الميزان» و«اللسان» . وقالا :

«قال الأزدي : منكر الحديث» .

لكن من فوقه لم أعرفهما .

وسويد بن سعيد ؛ كان عمي ، فصار يتلقَّن ما ليس من حديثه .

وأخرج ابن عساكر (١٢/٧٠/١) من طريق الخطيب بسنده عن **أبي يحْيى التيمي إسماعيل بن إبراهيم** عن **مُطَيْر أبي خالد** عن أنس بن مالك قال :

كنا إذا أردنا أن نسأل رسول الله ﷺ ؛ أَمَرنا عليّ بن أبي طالب أو سلمان الفارسي أو ثابت بن معاذ الأنصاري ؛ لأنهم كانوا أجرأ أصحابه على سؤاله . فلما نزلت : ﴿إذا جاءَ نَصْرُ اللهِ والفَتْحُ﴾ ، وعلمنا أن رسول الله ﷺ نُعِيَتْ إليه نفسه ؛

قلنا لسلمان : سَلْ رسول الله ﷺ : من نُسْنِدُ إليه أمورنا ويكون مفزعنا ، ومن أحب الناس إليه؟ فلقيه فسأله ، فأعرض عنه . ثم سأله ، فأعرض عنه . فخشيَ سلمان أن يكون رسول الله ﷺ قد مَقَتَهُ ووجد عليه . فلما كان بَعْدُ لقيه ؛ قال :

«يا سلمان ! يا عبدالله ! ألا أحدِّثك عما كنت تسألني؟ فقال : يا رسول الله ! إني خشيت أن تكون قد مَقَتَّني ووجدتَ عليَّ ! قال :

«كلا يا سلمان ! إن أخي ، ووزيري ، وخليفتي في أهلِ بيتي ، وخير من تركت بعدي - يقضي ديني ، وينجز موعدي - : علي بن أبي طالب» . وقال الخطيب :

«مطير هذا مجهول» .

قلت : بل هو معروف ، ولكن بالضعف ؛ وهو مطير بن أبي خالد ، ترجمه ابن أبي حاتم (٣٩٤/١/٤) برواية جمع عنه ؛ منهم ابنه موسى بن مطير . ثم روى عن أبي زرعة أنه قال فيه :

«ضعيف الحديث» . وعن أبيه :

«متروك الحديث» .

ووقع في «الميزان» و«اللسان» : (مطهر بن أبي خالد) !

والظاهر أنه تحريف من بعض النساخ أو الطابعين . ويؤيده أن الحافظ قال :

«قلت : وهو والد موسى بن مطين (كذا) الآتي ذكره» .

قلت : ووالد موسى : هو (مطير) ، وليس (مطهراً) ، ولا (مطيناً) !

وعلى الصواب ذكره الحافظ في المكان الذي أشار إليه .

ووقع في سند الحديث : (مطير أبي خالد) ! فإن لم يكن سقط من الأصل لفظة (ابن) ؛ فأبو خالد هو كنية مطير أيضاً كأبيه . والله أعلم .

ثم إن أبا يحيى التيمي - إسماعيل بن إبراهيم - ضعيف أيضاً ؛ كما في «التقريب» .

وهذا الحديث ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (١١٣/٩) من حديث سلمان نفسه نحوه بلفظ :

«فإن وصيِّي ، وموضع سرِّي ، وخير من أترك بعدي . . .» والباقي مثله . وقال :

«رواه الطبراني ، وفي إسناده ناصح بن عبدالله ، وهو متروك» .

(تنبيه) : أورد الشيعي حديث الطبراني هذا ، وأتبعه بقوله (ص٢٢٥) :

«وهذا نصٌّ في كونه الوصيّ ، وصريح في أنه أفضل الناس بعد النبي ، وفيه من الدلالة الالتزامية - على خلافته ووجوب طاعته - ما لا يخفى على أولي الألباب» !

وأقول : أولو الألباب يقولون : أَثْبتِ العَرْش ثم انْقُش ! فالحديث ضعيف جداً ، بل هو موضوع ؛ فقد ثبت من طرق عن علي رضي الله عنه :

أن أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ : أبو بكر وعمر ؛ كما في «البخاري» وغيره .

ولكن الشيعي وأصحابه يكابِرُونَ ويَجْحَدون !!

ثم رأيت الحديث هذا ؛ قد أورده السيوطي في «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة» (١٨٥/١) من طريق جعفر بن أحمد عن مطر عن أنس وقال :

«مطر متروك . وجعفر تكلَّموا فيه» .

ثم أورده من طريق أخرى عن أنس ؛ وحكم بوضعها .

وأورده من حديث سلمان أيضاً من طريق أخرى عنه ؛ وأعلَّه بقوله :

«قال عبدالغني بن سعيد : رواته مجهولون وضعفاء . **وإسماعيل بن زياد** متروك» .

ورواه العقيلي في «الضعفاء» (٣٥٨) من طريق **قيس بن مِينَاء** عن سلمان به مختصراً ؛ بلفظ :

«وصيِّي علي بن أبي طالب» .

أورده في ترجمة قيس هذا . وقال :

«كوفي لا يتابع على حديثه ، وكان له مذهب سوء» .

وساق له الذهبي هذا الحديث . وقال :

«كذب» .

وأقرَّه الحافظ في «اللسان» ، والسيوطي في «اللآلىء» (١/١٨٥ ـ ١٨٦) .

وقد روي حديث الوصية ـ بأتمَّ من هذا ـ من حديث بريدة ، وسيأتي برقم (٤٩٦٢) .

(تنبيه آخر) : حديث علي المتقدم من رواية أبي يعلى ـ التي فيها تلك العلل التي تستوجب أنه شديد الضعف ـ ؛ قد ذكره في «كنز العمال» (٦/٤٠٤/٦١٢٧) من رواية أبي يعلى ، وقال :

«قال البوصيري : رواته ثقات» !

وهو خطأ ظاهر ؛ إما من البوصيري أو عليه !

وقد استغلَّه الشيعي (ص٢٣١) ؛ فاعتمده !

٤٩٤٥ ـ (ادْعُوا لي أَخِي . يَعْني : عَلِيّاً . قالَهُ في مَرَضِ مَوتِه ﷺ) .

موضوع . أخرجه ابن سعد (٢/٢٦٣ ـ بيروت) : أخبرنا **محمد بن عمر** : حدثني **عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب** عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ في مرضه . . . فذكره . قال :

فدعي له علي ، فقال : «ادْنُ منِّي» . فدنوتُ منه ، فاستندَ إليَّ ، فلم يَزَلْ مُستنداً إليَّ ، وإنه ليكلِّمُني حتى إن بعض ريقِ النبي ﷺ لَيُصيبني . ثم نُزِلَ برسول الله ﷺ ، وثَقُلَ في حِجْري ، فَصِحْتُ : يا عباس ! أدركني فإني هالك ! فجاء العباس ، فكان جُهْدُهما جميعاً أن أضجعاه .

قلت : وهذا إسناد موضوع ؛ آفته محمد بن عمر ـ وهو الواقدي ـ كذاب ؛ كما تقدم مراراً .

وعبدالله بن محمد بن عمر العلوي مقبول ؛ كما في «التقريب» .

وأما أبوه محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب ؛ فثقة .

لكن روايته عن جده مرسلة ؛ كما قال الحافظ . وقال في «الفتح» (٨/١٠٧) :

«فيه انقطاع ؛ مع الواقدي ، وهو متروك ، وعبدالله فيه لين» .

واكتفى الشيعي في هذا الحديث ـ كعادته ـ بعزوه لابن سعد ؛ وكفى !!

وروي من حديث عائشة قالت : قال رسول الله ﷺ ـ وهو في بيتها لما حضرهُ الموت ـ :

«ادعوا لي حبيبي» . فدعوت له أبا بكر . فنظر إليه ، ثم وضع رأسه . ثم قال :

«ادعوا لي حبيبي» . فدعوا له عمر . فلما نظر إليه ، وضع رأسه .

ثم قال : «ادعوا لي حبيبي» . فقلت : ويلكم ادعوا لي علي بن أبي طالب ، فوالله ما يريدُ غيره . فلما رآه أفرد الثوب الذي كان عليه ، ثم أدخله فيه ، فلم يزل يحتضنه حتى قُبِضَ ويده عليه .

أخرجه ابن عساكر (٢/١٦٣/١٢) من طريق الدارقطني بسنده عن إسماعيل ابن أبان : نا **عبدالله بن مسلم المُلائي عن أبيه** عن إبراهيم عن علقمة والأسود عن عائشة . . . وقال :

«قال الدارقطني : تفرد به مسلم ؛ وهو غريب من حديث ابنه . تفرد به إسماعيل» .

قلت : وهو ابن أبان الوراق ؛ وهو ثقة ، وليس هو **الغنوي** المتهم بالكذب .

لكن عبدالله بن مسلم الملائي ؛ لم أجد له ترجمة ، وقد ذكره الحافظ المزِّي في الرواة عن أبيه ، وهو غير **عبدالله بن مسلم المكي الضعيف** .

وأما أبوه مسلم الملائي ـ وهو ابن كَيْسَان الأعور ـ ؛ فهو متروك ؛ كما قال النسائي وغيره .

قلت : وهذا من أكاذيبه ـ أو على الأقل : من أوهامه الفاحشة ـ ؛ فقد خالفه عبدالله بن عون الثقة الثبت ؛ رواه عن إبراهيم عن الأسود بن يزيد قال :

ذكروا عند عائشة أن عليّاً كان وصيّاً ! فقالت : متى أَوْصَى إليه؟! فقد كنتُ مُسْنِدَتُهُ إلى صَدْري ـ أو قالت : حجْري ـ ، فَدَعا بالطَّسْتِ ، فلقد انخنث في حجري وما شَعَرتُ أنه مات ، فمتى أوصى إليه؟!

أخرجه البخاري (٢/١٨٥) ، ومسلم (٥/٧٥) ، وأحمد (٦/٣٢) .

قلت : فهذا يبطل حديث مسلم الملائي ، وكذلك حديث الواقدي ؛ إلا أن هذا ليس فيه التصريح بأنه ﷺ مات وهو مستند إلى علي رضي الله عنه .

وأما رواية الشيعي هذا الحديث بلفظ :

«فقال : «ادنُ منِّي» ، فدنا منه إليه ، فلم يزل كذلك وهو يُكَلِّمه حتى فاضت نفسه الزكية» ! فقوله :

«حتى فاضت نفسه الزكية» ! من زياداته ودسائسه لتأييد مذهبه ! نسأل الله السلامة !

ونحو حديث الواقدي : ما روته أم موسى عن أم سلمة رضي الله عنها قالت :

والذي أحلفُ به ! إن كان عليٌّ لأقربَ الناس عهداً برسول الله ﷺ ، عُدْنا رسول الله ﷺ غداةً وهو يقول : «جاء علي؟ جاء علي؟» (مراراً) . فقالت فاطمة : كأنك بعثته في حاجة . قالت : فجاء بَعْدُ . قالت أم سلمة : فظننت أن له إليه حاجة ، فخرجنا من البيت ، فقعدنا عند الباب ؛ وكنت من أدناهم إلى الباب ، فأكبَّ عليه رسول الله ﷺ ، وجعل يسارّه ويناجيه ، ثم قُبِضَ رسول الله ﷺ من يومهِ ذلك ، فكان عليٌّ أقرب الناس عهداً .

أخرجه النسائي في «الخصائص» (ص٢٨ ـ ٢٩) ، والحاكم (٣/١٣٨ ـ ١٣٩) ، وأحمد ، وابنه (٦/٣٠٠) ، وابن عساكر من طريق مغيرة عن أم موسى . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : وفيه نظر من وجهين :

الأول : أن أم موسى هذه ، لم تثبت عدالتها وضبطها . وقد أوردها الذهبي نفسه في «فصل النسوة المجهولات» من «الميزان» ، وقال فيها :

«تفرد عنها مغيرة بن مِقْسَمٍ . قال الدارقطني : يُخَرَّجُ حديثها اعتباراً» .

ولذلك لم يوثِّقها الحافظ في «التقريب» بل قال فيها :

«مقبولة» . يعني : عند المتابعة .

وأما قول الهيثمي (٩/١١٢) ـ بعد أن عزاه لأحمد وأبي يعلى والطبراني ـ :

«ورجاله رجال «الصحيح» ؛ غير أم موسى ، وهي ثقة» !

أقول : فهذا من تساهله ؛ لأن عمدته في مثل هذا التوثيق إنما هو ابن حبان[1] ، وهو مشهور بالتساهل في التوثيق ، كما ذكرناه مراراً .

والآخر : أن المغيرة ـ وهو ابن مِقْسَمٍ الضَّبِّيُّ ـ وإن كان ثقة متقناً ؛ إلا أنه كان يدلِّس ؛ كما قال الحافظ ، وقد عنعنه .

فهذا لو صحَّ عن أم سلمة ؛ لأمكن التوفيق بينه وبين حديث عائشة الصحيح ؛ بحمل قول أم سلمة : (الناس) على الرجال ؛ فلا ينافي ذلك أن يخرج علي بعد مناجاة الرسول ﷺ إيّاه ، وأن تتولى أمره عائشة رضي الله عنها ، ويموت ﷺ وهي مسندته إلى صدرها ؛ وهذا ظاهر جدّاً .

وفي الباب حديث آخر أنكر من هذا ، سيأتي برقم (٦٦٢٧) .

---

(١) انظر «الصحيحة» (٦/٥٧٢) . (الناشر) .

٤٩٤٦ ـ (أَوْحَى اللهُ عزَّ وجَلَّ ـ ليلةَ المَبيتِ علَى الفِراشِ ـ إلى جِبْرائيلَ وميكائِيلَ : إنِّي آخَيْتُ بَيْنَكُما ، وجَعلتُ عُمُرَ أحدِكما أطولَ من عُمُرِ الآخَرِ ، فأيُّكُما يُؤْثِرُ صاحِبَهُ بالحياةِ؟! فاختارَ كِلاهما الحياةَ . فأَوْحَى اللهُ إليهما : أَلا كُنْتُما مثْلَ عليّ بن أبي طالب ! آخَيْتُ بينَهُ وبينَ مُحمَّدٍ ﷺ ، فباتَ علَى فِراشِهِ لِيَفْديَهُ بِنَفْسِهِ ويُؤْثِرَهُ بالحياةِ !! اهبِطا إلى الأرضِ فاحْفَظاهُ مِنْ عَدُوِّهِ . فَنزلا ، فكانَ جبريلُ عندَ رأسِهِ ، وميكائيلُ عندَ رِجْليهِ ، وجبرائيلُ يُنادي : بخ بخ ! مَنْ مثلُكَ يا ابنَ أبي طالب؟! يُباهي الله بكَ الملائكَةَ ! وأنزلَ اللهُ تَعالى في ذلك : ﴿ومِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغاءَ مَرْضاةِ اللهِ﴾) . الحديث .

موضوع . قال الشيعي في «مراجعاته» (ص١٤٨) :

«أخرجه أصحاب «السنن» في «مسانيدهم» . وذكره الإمام فخر الدين الرازي في تفسير هذه الآية من سورة البقرة (ص١٨٩) من الجزء الثاني من «تفسيره الكبير» مختصراً» !!

وأقول :

أولاً : إن لوائح الوضع على هذا الحديث ظاهرة بيِّنة ؛ لا تخفى على أحد أوتي فهماً وبصيرة ، فما فائدة ذكر الفخر الرازي إيّاه في «تفسيره» ؛ وهو محشو بالأحاديث الباطلة والموضوعة؟! وهو في ذلك مثل «الإحياء» للغزالي !

وثانياً : فإن قوله : «أخرجه أصحاب «السنن» في «مسانيدهم . . .» ! تعبير يدلُّ على جهله بهذا العلم ؛ فإن أصحاب «السنن» عند أهل المعرفة به هم غير

أصحاب «المسانيد» ! وغالب الظن أن المقصود بهذا التعبير التعمية والتضليل ؛ وإلا فمن هم هؤلاء؟!

وأصحاب «السنن الأربعة» ، وكذلك أصحاب «المسانيد» ـ عندنا معشر أهل السنة ـ مع أن كتبهم لا تخلو من أحاديث ضعيفة ؛ فهي أرفع من أن تسوَّد بمثلِ هذا الحديث البيِّن بطلانه ! فالله المستعان .

٤٩٤٧ ـ (أَنا عبدُالله ، وأَخُو رسولِ الله ، وأَنا الصدِّيقُ الأَكْبَرُ ، لا يَقُولُها بَعْدي إلا كاذبٌ ، آمَنْتُ قبلَ الناسِ سَبْع سِنِين) .

موضوع . أخرجه النسائي في «الخصائص» (ص٣) ، والحاكم (٣/١١١ ـ ١١٢) من طريق المنهال بن عمرو عن عَبَّاد بن عبدالله قال : قال علي . . . فذكره .

قلت : وبيَّض له الحاكم ؛ فلم يذكر فيه شيئاً !

لكن الذهبي أفاد في «تلخيصه» أنه قال :

«صحيح على شرط الشيخين» ! ثم تعقبه بقوله :

«كذا قال ، و[ليس] هو على شرط واحد منهما ، بل ولا هو بصحيح ، بل حديث باطل ؛ فتدبره . وعباد ؛ قال ابن المديني : ضعيف» . وقال في ترجمته من «الميزان» :

«وهذا كذب على علي رضي الله عنه» .

وصدق رحمه الله ، وآفته عباد هذا ؛ فقد قال البخاري :

«فيه نظر» .

والحديث ؛ أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» .

ولم يتعقبه السيوطي في «اللآلئ» (١٦٦/١) بطائل !

ثم روى الحاكم ، وابن عساكر (١/٦٣/١٢) من طريق **شعيب بن صفوان** عن **الأَجْلَح** عن سَلَمَةَ بن كُهَيْلٍ عن **حَبَّةَ بن جُوَيْنٍ** عن علي قال :

عبدت الله مع رسول الله ﷺ سبع سنين ؛ قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة .

سكت عنه الحاكم ! وقال الذهبي :

«وهذا باطل ؛ لأن النبي ﷺ من أول ما أوحي إليه ؛ آمن به خديجة وأبو بكر وبلال وزيد مع علي ؛ قبله بساعات أو بعده بساعات ، وعبدوا الله مع نبيه ؛ فأين السبع سنين؟! ولعل السمع أخطأ ؛ فيكون أمير المؤمنين قال : عبدتُ اللهَ ولي سبع سنين ؛ ولم يضبط الراوي . ثم حبّة شيعي جبل ، قد قال ما يعلم بطلانه من أن علياً شهد معه صفين ثمانون بدرياً ! وذكره أبو إسحاق الجوزجاني فقال : هو غير ثقة . وشعيب والأجلح متكلَّم فيهما» .

قلت : ومثله وأنكر منه : ما أخرجه النسائي في «الخصائص» (ص٣) قال : أخبرنا علي بن المنذر (الأصل : نذر) الكوفي قال : نا ابن فُضَيْلٍ قال : أخبرنا **الأجلح** عن عبدالله بن [أبي] الهُذَيْلِ عن علي رضي الله عنه قال :

ما أعرف أحداً من هذه الأمة عبَد الله ـ بعد نبيِّنا ـ غيري ، عبدتُ الله قبل أن يعبده أحد من هذه الأمة تسع سنين !

قلت : ورجال إسناده ثقات كلهم ؛ لكن من دون ابن أبي الهذيل كلهم من الشيعة .

والأجلح منهم متكلَّم فيه ؛ كما تقدم عن الذهبي ، فلعلّه هو العلة . والله أعلم .

والطرف الأول من حديث الترجمة ؛ قد روي بإسناد صحيح مرسل ، وهو الآتي قريباً برقم (٤٩٥٠) .

٤٩٤٨ - (كانَ عليٌّ يقولُ في حياةِ رسولِ الله ﷺ : إنَّ اللهَ يقولُ : ﴿أَفَإِنْ ماتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ على أَعْقابِكُم﴾ ؛ والله ! لا نَنْقَلِبُ على أعقابِنا بعدَ إذْ هدانا اللهُ ، والله ! لئِنْ ماتَ أو قُتِلَ ؛ لأُقاتلَنَّ على ما قاتَلَ عليهِ حَتى أَمُوتَ ، والله ! إنِّي لأَخُوهُ ، ووليُّهُ ، وابنُ عمِّهِ ، ووارِثُ عِلْمِهِ ، فَمَنْ أَحقُّ بهِ منِّي؟!) .

منكر . أخرجه النسائي في «الخصائص» (ص١٣) ، والحاكم (١٢٦/٣) ، وابن عساكر (٢/٧٩/١٢) من طريق أسباط بن نَصْرٍ عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال . . . فذكره .

قلت : وسكت عليه الحاكم والذهبي ؛ ولعلَّ ذلك لظهور علَّته ، وهي تَنْحصرُ في سماك ، أو في الراوي عنه : أسباط .

أما الأول ؛ فلأنه وإن كان ثقة ؛ فقد تكلموا في روايته عن عكرمة خاصة ، فقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق ، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وقد تغيَّر بآخره ، فكان ربما يلقّن» .

وأما الآخر ؛ فقال الحافظ :

«صدوق ، كثير الخطأ ، يُغْرِبُ» .

(تنبيـه) : أورد الشيعي في «مراجعاته» (ص١٤٨) طرفاً من هذا الحديث ، وعزاه للحاكم ؛ وقال :

«وأخرجه الذهبي في «تلخيصه» ؛ مسلِّماً بصحته» !!

قلت : وهذا من تدليساته الكثيرة ؛ فإن الذهبي سكت عليه ، والحاكم نفسه لم يصرِّح بصحة إسناده ـ على خلاف عادته ـ ، وإنما سكت عليه أيضاً ، فتنبَّه !!

ثم رأيته أفصح بالكذب فقال (ص٢٢٢) ـ بعد أن ذكر طرفه الأول والأخير منه ـ :

«هذه الكلمة بعين لفظها ثابتة عن علي ، أخرجها الحاكم في صفحة (١٢٦) ، من الجزء (٣) من «المستدرك» **بالسند الصحيح على شرط البخاري ومسلم ، واعترف الذهبي في «تلخيصه» بذلك» !!**

٤٩٤٩ ـ (أَنْشُدكُم اللهَ ! هَلْ فِيكُم أَحَدٌ آخَى رسولُ اللهِ ﷺ بَيْنَهُ وبَيْنَه ـ إذْ آخَى بينَ المسلمينَ ـ غَيْري؟ قالوا : اللهمَّ ! لا) .

موضوع . أخرجه ابن عبدالبر في «الاستيعاب» (١٠٩٨/٣) من طريق زياد ابن المنذر عن سعيد بن محمد الأَزْدِي عن أبي الطُّفَيْل قال :

لما احتضر عمر ؛ جعلها شورى بين علي وعثمان وطلحة والزبير وعبدالرحمن ابن عوف وسعد . فقال لهم علي . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته زياد بن المنذر ؛ قال الحافظ :

«رافضي ؛ كذبه يحيى بن معين» .

وسعيد بن محمد الأزدي ؛ لم أجد من ذكره ، وإني لأخشى أن يكون هو

محمد بن سعيد الأسدي ـ ويقال : **الأزدي** ـ ؛ وهو المصلوب بالزندقة ؛ فقد قيل : إنهم قلبوا اسمه على مئة وجه ، فيكون هذا الوجه من تلك الوجوه ؛ قلبه ـ تعميةً لأمره ـ هذا الرافضيُّ الكذابُ . والله أعلم .

والحديث ؛ احتج به الشيعي ، وعزاه لابن عبدالبر ؛ وكفى!!

ثم وجدت للحديث طريقين آخرين :

الأول : عن يحيى بن المغيرة الرازي : حدثنا زافر عن رجل عن **الحارث بن محمد** عن أبي الطفيل عامر بن واثلة الكِنَاني قال :

كنت على الباب يوم الشورى ، فارتفعت الأصوات بينهم ، فسمعت علياً يقول :

بايع الناسُ أبا بكر ؛ وأنا ـ واللهِ ! ـ أولى بالأمر منه وأحق منه ، فسمعت وأطعت ؛ مخافة أن يرجع الناس كفاراً ، يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف ! ثم بايع الناس عمر ، وأنا ـ واللهِ ! ـ أولى بالأمر منه وأحق به منه ، فسمعت وأطعت ؛ مخافة أن يرجع الناس كفاراً ، يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف ! ثم أنتم تريدون أن تبايعوا عثمان ! إذن أسمع وأطيع ؛ إن عمر جعلني في خمسة نفر أنا سادسهم ؛ لا يعرف لي فضلاً عليهم في الصلاح ، ولا يعرفونه لي ، كلنا فيه شرع سواء ، وأيم الله . . . ثم قال : نشدتكم الله أيها النفر ! جميعاً : أفيكم أحد آخى رسول الله ﷺ غيري؟ قالوا : اللهم ! لا . ثم قال : نشدتكم الله . . . أفيكم أحد له مثل زوجتي فاطمة بنت رسول الله ﷺ ؟ قالوا : لا . . . الحديث .

أخرجه العقيلي في ترجمة الحارث هذا من «الضعفاء» (ص٧٤ ـ ٧٥) ، ومن طريقه ابن عساكر (٢/١٧٤/١٢ ـ ١/١٧٥) . وقالا :

«فيه رجلان مجهولان : رجل لم يسمه زافر ، والحارث بن محمد» .

ثم ساقه من طريق آخر عن محمد بن حُمَيْدٍ قال : حدثنا زافر : حدثنا الحارث بن محمد عن أبي الطفيل عن علي . . . فذكر الحديث نحوه . قال العقيلي :

«وهذا عمل محمد بن حميد ، أسقط الرجل ؛ أراد أن يجوِّد الحديث . والصواب ما قال يحيى بن المغيرة ويحيى ثقة وهذا الحديث لا أصل له عن علي» .

وقال الذهبي ـ عقب قول العقيلي : «أراد أن يجوده» ـ :

«قلت : فأفسده ، وهو خبر منكر» . ثم ساقه بتمامه إلا قليلاً من آخره ؛ فقال :

«وذكر الحديث ؛ فهذا غير صحيح ، وحاشا أمير المؤمنين من قول هذا» .

قلت : وقال الحافظ في «اللسان» :

«ولعلَّ الآفة في هذا الحديث من زافر» .

قلت : وهو ابن سُلَيْمان القُهُسْتَاني ؛ قال الحافظ :

«صدوق كثير الأوهام» .

قلت : وسواء كانت الآفة منه أو ممن فوقه ؛ فلا شك في أن الحديث موضوع لا أصل له ؛ كما صرح بذلك العقيلي ، وأشار إلى ذلك الذهبي بتبرئته علياً رضي الله عنه من قوله .

وكذلك جزم بوضعه الحافظ ابن عساكر ، واستدل على ذلك ببعض فقراته ؛ كما يأتي قريباً إن شاء الله تعالى .

والطريق الآخر : عن مثنى أبي عبدالله عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السَّبِيعِيِّ عن عاصم بن ضَمْرة وهُبَيْرَةَ . وعن العلاء بن صالح عن المنهال بن عمرو عن عَبَّاد بن عبدالله الأسدي . وعن عمرو بن واثلة قالوا :

قال علي بن أبي طالب يوم الشورى . . . فذكر الحديث نحوه بطوله .

أخرجه ابن عساكر (١٢/١٧٤/١ - ٢) . وقال :

«وفي هذا الحديث ما يدل على أنه موضوع ؛ وهو قوله : «وصلى القبلتين» ؛ وكل أصحاب الشورى قد صلى القبلتين . وقوله : «أفيكم أحد له زوجة مثل زوجتي فاطمة؟» - وقد كان لعثمان مثل ما له من هذه الفضيلة وزيادة» .

قلت : ولعلَّ آفة هذه الطريق : المثنى هذا ؛ فإني لم أجد له ترجمة .

٤٩٥٠ - (أنا عبدُ اللهِ وأَخُو رَسولِهِ) .

ضعيف . أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٢/٢٣) : أخبرنا خلف بن الوليد الأَزْدي : أخبرنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة : حدثني إسماعيل بن أبي خالد عن البهيِّ قال :

لما كان يومُ بدر ؛ بَرَز عتبة وشيبة ابنا ربيعة والوليد بن عتبة ، فخرج إليهم حمزة بن عبدالمطلب وعلي بن أبي طالب وعبيدة بن الحارث فبرز شيبة لحمزة ، فقال له شيبة : من أنت؟ فقال : أنا أَسَدُ الله ورسوله . قال : كُفْءٌ كريم ؛ فاختلفا ضربتين ، فقتله حمزة . ثم برز الوليد لعلي فقال : من أنت؟ . . . فذكره . فقتله علي . ثم برز عتبة لعبيدة بن الحارث ، فقال عتبة : من أنت؟ قال : أنا الذي في الحلف . قال : كُفْءٌ كريم ، فاختلفا ضربتين أوهنَ كلٌّ منهما صاحبه ، فأجاز حمزة وعلي على عتبة .

قلت : وهذا إسناد رجاله كلهم ثقات ؛ وإنما علته الإرسال ؛ فإن البهي هذا أورده الحافظ في فصل الألقاب من «التهذيب» ؛ وقال :

«هو عبدالله بن يسار ، مولى مصعب بن الزبير» .

والصواب حذف قوله : «ابن يسار» ، كما فعل الخزرجي ؛ فإنهم لم يوردوه منسوباً إلى أبيه ، وإنما فيمن لم ينسب إلى أبيه ؛ فقال الحافظ هناك :

«عبدالله البهي مولى مصعب بن الزبير أبو محمد ، يقال اسم أبيه : يسار . روى عن عائشة وفاطمة بنت قيس و . . .» .

وروى توثيقه عن ابن سعد ، وابن حبان ، وأخرج له مسلم . وعن أبي حاتم أنه قال فيه :

«لا يحتج بالبهي ، وهو مضطرب الحديث» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«صدوق يخطئ» .

٤٩٥١ - (لَقَدْ أُعْطِيَ عليٌّ بن أبي طالب ثلاثَ خِصال ، لأَنْ تكونَ لي خَصْلَةٌ منها ؛ أحبُّ إليَّ مِن أن أُعْطَى حُمْرَ النَّعَم : تَزوُّجُهُ فاطمةَ بنتَ رسولِ الله ﷺ ، وسُكْناهُ المسجدَ مع رسولِ الله ﷺ - يحلُّ لهُ فيهِ ما يَحِلُّ لهُ - ، والرايَةُ يومَ خَيْبَرَ) .

ضعيف جداً . أخرجه الحاكم (٣/١٢٥) ، وابن عساكر (١٢/٨٧/٢) من طريق علي بن عبدالله بن جعفر المديني : ثنا أبي : أخبرني سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : بل المديني عبدالله بن جعفر ؛ ضعيف» . وقال في «الميزان» :

«متفق على ضعفه . وقال ابن المديني : أبي ضعيف . وقال أبو حاتم : منكر الحديث جداً . وقال النسائي : متروك الحديث . وقال الجوزجاني : واهٍ . وقال ابن حبان : هو الذي روى عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً : (الديك الأبيض صديقي ، وصديق صديقي ، وعدو عدوي)» .

قلت : لكن تزوجه بفاطمة وحمله الراية ؛ فمتواترٌ في دواوين السنة .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (١٢١/٩) . وقال :

«رواه أبو يعلى في «الكبير»[(١)] ؛ وفيه عبدالله بن جعفر بن نَجِيحٍ ، وهو متروك» .

وأما الشيعي ؛ فعزاه في حاشية (ص١٤٩) للحاكم وأبي يعلى ؛ ولم يكشف عن علته كما هي عادته ! بل زاد على ذلك ، فقال في صلب الكتاب بأنه :

«حديث صحيح على شرط الشيخين» !

وهذا كذب مفضوح عند كل من له علم بتراجم الرواة ؛ فإن عبدالله بن جعفر هذا ـ مع ضعفه الشديد ـ لم يخرج له الشيخان .

وسهيل بن أبي صالح ؛ لم يخرج له البخاري . أفلا نجعل لعنة الله على الكاذبين؟!

ومن تدليسات هذا الشيعي ـ إن لم نقل : من أكاذيبه ـ ؛ قوله عطفاً على عزوه المشار إليه آنفاً :

«وأخرجه بهذا المعنى ـ مع قرب الألفاظ ـ : أحمد بن حنبل من حديث عبدالله بن عمر (ص٢٦) من الجزء الثاني من (مسنده)» !!

---

(١) وهو في «المقصد العلي» (١٣٢٩) ، ورمز له بـ : (كـ) ؛ يعني : في «الكبير» .

وكشفاً عن تدليسه ؛ أقول :

أولاً : إن لفظ حديث ابن عمر بعيد جداً عن لفظ حديث الترجمة في الخصلة الثانية ؛ فإن أحمد أخرجه في المكان الذي أشار إليه من طريق هشام بن سعد عن عمر بن أَسِيدٍ عن ابن عمر قال :

كنا نقول في زمن النبي ﷺ : رسول الله خير الناس ، ثم أبو بكر ، ثم عمر ، ولقد أوتي ابن أبي طالب ثلاث خصال ؛ لأن تكون لي واحدة منهن أحب إليَّ من حمر النعم . . .» .

قلت : فذكرها ؛ إلا أنه قال في الخصلة الثانية :

«وسدّ الأبواب إلا بابه في المسجد» .

فتأمل كم الفرق بين هذا اللفظ ولفظ الترجمة :

وسكناه المسجد مع رسول الله ﷺ ؛ يحلُّ له فيه ما يحلُّ له؟!

هذا الفرق في اللفظ ؛ فما بالك في المعنى ، وهو مقصود الألفاظ؟!

ثانياً : في حديث ابن عمر هذا ما لا يؤمِن به الشيعة ؛ وهو أن خير الناس بعد رسول الله ﷺ : أبو بكر وعمر ، ويجادلون في ذلك مجادلة كبيرة بالباطل ، ويرتكبون في سبيل ذلك كلَّ سهل ووَعْرٍ ، ويُعْرِضُون عن الأحاديث الصحيحة - كحديث ابن عمر هذا - إلى الاحتجاج بالأحاديث الضعيفة والموضوعة - كحديث عمر هذا ، وما قبله من الأحاديث وما يأتي - .

فما أشبه هذا الشيعي وأمثاله الذين يأخذونَ من النصِّ ما يوافق أهواءهم ، ويدَعُون منه ما يخالفهم ، فما أشبههم بمن خاطبهم الله تعالى بقوله : ﴿أَفَتُؤْمنونَ ببَعْضِ الكتابِ وتَكْفرونَ بِبَعْضٍ فَما جزاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذلِكَ منْكُمْ إلا خِزْيٌ في

الحياةِ الدُّنْيا ويومَ القيامَةِ يُرَدُّونَ إلى أَشَدِّ العذابِ وما اللهُ بغافلٍ عَمّا تَعْمَلون﴾ !

ومن تدليساته أيضاً ؛ قوله عَطْفاً على ما سبق :

«ورواه عن كلٍّ من عمر وابنه عبدالله ؛ غير واحد من الأثبات بأسانيد مختلفة» !

فأقول : ليس له عن عمر إلا تلك الطريق الواهية ، ولا عن ابن عمر إلا تلك الطريق المذكورة ؛ وهي جيدة . وقال الهيثمي فيه :

«رواه أحمد وأبو يعلى ، ورجالهما رجال (الصحيح)» !

وأقول : **هشام بن سعد** ؛ وإن أخرج له مسلم ؛ ففي حفظه ضعف يسير ، وهو حسن الحديث . ولذلك حسَّن الحافظ ابن حجر إسناد حديثه هذا في «الفتح» (١٣/٧) . لكن له شواهد كثيرة تؤيِّد صحَّة هذه الخصلة في حديث ابن عمر .

وقد جمع الحافظ بينها وبين قوله ﷺ : «لا يَبْقَين في المسجد بابٌ إلا سُدَّ ؛ إلا باب أبي بكر» أخرجه البخاري ، فراجعه في «فتح الباري» .

٤٩٥٢ - (ما أَنا أَخْرَجْتُكم وأَسْكَنْتُهُ ، ولكنَّ اللهَ أَخْرَجَكُم وأَسْكَنَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الحاكم (١١٦/٣ - ١١٧) من طريق مُسْلِمٍ المُلائِيِّ عن خيثمة بن عبدالرحمن قال :

سمعت سعد بن مالك وقال له رجل : إن علياً يقع فيك ؛ أنك تخلَّفت عنه ، فقال سعد : والله ! إنه لرأي رأيته ؛ وأخطأ رأيي ، إن علياً أعطي ثلاثاً ؛ لأن أكون أُعطِيتُ إحداهنَّ أحبُّ إليَّ من الدنيا وما فيها . . .

قلت : فذكر قصة غدير (خُمٍّ) مختصراً ؛ وفيه قوله ﷺ :

«اللهمَّ ! من كنت مولاه فعلي مولاه ، والِ من والاه ، وعادِ من عاداه» ، وقصة

دعائه له من الرمد ، وفتح علي خيبر ، ثم قال في الثالثة :

وأخرج رسول الله ﷺ عمه العباس وغيره من المسجد . فقال له العباس : تخرجنا ونحن عصبتك وعمومتك ، وتسكن علياً؟! فقال . . . فذكره .

قلت : سكت عنه الحاكم ؛ وكأنه لظهور علّته . وقال الذهبي في «تلخيصه» :

«سكت الحاكم عن تصحيْحه ، ومسلم متروك» .

وأما الشيعي ؛ فقال بكل وقاحة (ص١٥٠) :

«حديث صحيح» ! وزاد على ذلك ، فقال في الحاشية ـ بعد أن عزاه للحاكم ـ :

«وهذا الحديث في صحاح السنن ، وقد أخرجه غير واحد من أثبات السنة وثقاتها» !!

والحديث ؛ قد روي من طريق أخرى نحوه ، وقد مضى برقم (٤٤٩٥) .

٤٩٥٣ ـ (أما بَعْدُ ؛ فإنِّي أَمَرْتُ بسَدِّ هذهِ الأَبْوابِ ؛ إلا بابَ عليٍّ وقالَ فيهِ قائِلُكُم . وإنِّي ـ واللهِ ! ـ ما سَدَدْتُ شَيْئاً ولا فَتَحْتُه ؛ ولكنِّي أُمِرْتُ بِشَيءٍ فَاتَّبَعْتُهُ) .

ضعيف . أخرجه النسائي في «الخصائص» (ص٩) ، وأحمد (٣٦٩/٤) ، ومن طريقه الحاكم (١٢٥/٣) ، وكذا ابن عساكر (٢/٩٢/١٢) من طريق محمد ابن جعفر : ثنا عوف عن ميمون أبي عبدالله عن زيد بن أرقم قال :

كان لنفرٍ من أصحاب رسول الله ﷺ أبواب شارعة في المسجد . قال : فقال يوماً :

«سدّوا هذه الأبواب إلا باب عليّ» . قال : فتكلّم في ذلك الناس . قال : فقام

رسول الله ﷺ ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» !

وأما الذهبي ؛ فلم يوافقه ولا خالفه ، كما هي عادته ؛ وإنما قال :

«رواه عوف عن ميمون أبي عبدالله» !

قلت : ولعلَّه لم يكن مستحضراً لحال ميمون هذا ، أو لم يعرفه ؛ لأن في طبقته جماعة ؛ كلٌّ منهم يُسمَّى ميموناً ، فأشار الذهبي إلى أن راوي هذا الحديث إنما هو ميمون الذي روى عنه عوف .

والواقع : أن ميموناً هذا : هو أبوعبدالله البصري الكِنْدِيُّ - ويقال : القرشي - مولى ابن سمرة ، فهو الذي روى عنه عوف الأعرابي ؛ كما روى عنه غيره .

وقد اتفقوا على تضعيفه ؛ غير أن ابن حبان أورده في كتابه «الثقات» . وقال :

«كان يحيى القطان سيئ الرأي فيه» .

قلت : وكذلك كل من تكلَّم فيه ، كان سيئ الرأي فيه ؛ ومنهم الإمام أحمد ، فقد قال فيه :

«أحاديثه مناكير» . ولذلك قال الحافظ في «التقريب» :

«ضعيف» .

قلت : فيتعجب من توثيقه إياه في قوله في «الفتح» (١٣/٧) :

«أخرجه أحمد والنسائي والحاكم ، **ورجاله ثقات**»[١] !!

---

(١) ونحوه قول السيوطي في «اللآلئ» (١٨٠/١) : «وثقه غير واحد ، وتكلم بعضهم في حفظه» ! فإنه لم يوثقه إلا ابن حبان ، كما تقدم .

ولقد كان شيخه الهيثمي أقرب إلى الصواب منه ؛ حين قال في «المجمع» (١١٤/٩) :

«رواه أحمد ، وفيه ميمون أبو عبدالله ؛ وثقه ابن حبان ، وضعفه جماعة» .

وأخرجه العقيلي في ترجمته من «الضعفاء» (٤١٤) ؛ لكن من طريق المعتمر عن عوف به . وقال :

«وقد روي من طريق أصلح من هذا ، وفيها لين أيضاً» .

قلت : لعله يشير إلى حديث إبراهيم بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه ؛ الذي سبق تخريجه والكلام عليه تحت الحديث (٤٤٩٥) .

وقد اختلف على ميمون في إسناده : فرواه محمد بن جعفر والمعتمر عن عوف عنه هكذا .

وخالفهما أبو الأشهب فقال : نا عوف عن ميمون عن البراء به .

أخرجه ابن عساكر عقب حديثه عن زيد بن أرقم .

وخالفه كثير النَّوَّاء ؛ فقال : عن ميمون أبي عبدالله عن ابن عباس به نحوه .

لكن كثيراً هذا ضعيف ، وكذا بعض من دونه ؛ كما تقدم بيانه عند الرقم المشار إليه آنفاً .

ومع ذلك ؛ فإني لا أستبعد أن يكون هذا الاضطراب في إسناده ليس هو ممن دون ميمون هذا ، لا سيما من الوجهين الأولين ، وإنما هو من ميمون نفسه ؛ الأمر الذي يدل على ضعفه وقلة ضبطه . والله أعلم .

والحديث ؛ رواه مُعَلَّى بن عبدالرحمن : ثنا شعبة عن أبي بَلْجٍ عن مصعب ابن سعد عن أبيه أن النبي ﷺ قال :

«سدُّوا عني كل خَوْخةٍ في المسجد ؛ إلا خوخةَ علي» .

أخرجه البزار (٣/١٩٥/٢٥٥١) ، وقال :

«لا يروى عن سعد إلا من هذا الطريق ، وأخطأ معلى فيه ؛ لأن شعبة وأبا عوانة يرويانه عن أبي بلج عن عمرو بن ميمون عن ابن عباس ، وهو الصواب» .

قلت : تقدم تخريجه تحت الحديث (٢٩٢٩) ، وأنه جيد . وقوله في حديث سعد :

«لا يروى إلا من هذا الطريق» ! إنما هو بالنسبة لما وقع له ؛ وإلا فقد أخرجه النسائي (٢/٤٠ و٤١) ، وأحمد (١/١٧٥) من طريق أخرى عنه . وقال الحافظ في «الفتح» (٧/١٤) :

«وإسناده قوي» .

٤٩٥٤ ـ (إنّ مُوسَى سألَ ربَّهُ أنْ يُطَهِّرَ مَسْجِدَهُ لِهارونَ وذُرِّيَّتِهِ ، وإنِّي سألْتُ اللهَ أَنْ يُطَهِّرَ مَسْجِدي لكَ ولِذُرِّيَّتِكَ مِنْ بَعْدِكَ) .

موضوع . أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» (١/١٧٩ ـ لآلئ) بسنده ، عن الحسن بن عبيدالله الأَبْزَارِيِّ : حدثنا إبراهيم بن سعيد عن المأمون عن الرشيد عن المهدي عن المنصور عن أبيه عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ لعلي . . . فذكره . وقال :

«باطل . من عمل الأبزاري» .

قلت : ويقال فيه : (الحسين) مصغراً ، وله ترجمة في «الميزان» و«اللسان» ، وذكرا له حديثاً آخر من أكاذيبه .

٤٩٥٥ ـ (إنَّ مُوسى سأَلَ ربَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ مَسْجِدَهُ بِهارونَ ، وإنِّي سأَلْتُ ربِّي أَنْ يُطَهِّرَ مَسْجِدي بِكَ وبِذُرِّيَّتِكَ) .

ضعيف جداً . أخرجه البزار (ص٢٦٨ ـ زوائد) من طريق عبيدالله بن موسى : ثنا أبو ميمونة عن عيسى الملائي عن علي بن حسين عن أبيه عن علي بن أبي طالب قال :

أخذ رسول الله ﷺ بيدي فقال . . . فذكره . ثم أرسل إلى أبي بكر ؛ أن : «سُدَّ بابك» . فاسترجع ، ثم قال : سمعاً وطاعةً ، فسدَّ بابه . ثم أرسل إلى عمر ، ثم أرسل إلى العباس بمثل ذلك ، ثم قال رسول الله ﷺ :

«ما أنا سددتُ أبوابكم وفتَحْتُ باب عليّ ؛ ولكنَّ الله فتحَ باب عليّ وسدَّ أبوابكم» . وقال البزار :

«أبو ميمونة مجهول . وعيسى الملائي لا نعلم روى إلا هذا»[١] .

قلت : عيسى الملائي ؛ قال أبو الفتح الأزدي :

«تركوه» ؛ كما في «الميزان» و«اللسان» .

وأما أبو ميمونة ؛ فقد أغفلوه ، وهو غير أبي ميمونة الفارسي المدني ؛ فإنه دون هذا في الطبقة ؛ لأن الفارسي تابعي يروي عن أبي هريرة وغيره .

وكأن الهيثمي أشار إليه بقوله في «المجمع» (١١٥/٩) :

«رواه البزار ، وفي إسناده من لم أعرفه» .

---

(١) في الأصل بياض ؛ أتممته من «اللآلئ» (١٨١/١) .

٤٩٥٦ ـ (ما بالُ أَقْوام يَتنَقَّصُونَ عليّاً؟! مَنْ تَنَقَّصَ عليّاً فقدْ تَنقَّصَني ، ومنْ فارقَ عليّاً فقدْ فارَقَني ، إنَّ عليّاً منِّي وأَنا منْه ، خُلِقَ من طِينَتي ، وخُلِقْتُ منْ طِينَةِ إبْراهيمَ ، وأَنا أَفْضَلُ مِنْ إبْراهيم ﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُها مِنْ بَعْضٍ واللهُ سَمِيعٌ عليمٌ﴾) .

ضعيف جداً . أورده الهيثمي في «المجمع» (١٢٨/٩) من حديث بُرَيْدَةَ . قال :

بعثَ رسول الله ﷺ عليّاً أميراً على اليمن ، وبعث خالد بن الوليد على الجبل ، فقال :

«إن اجتمعتما فعليٌّ على الناس» . فالتقوا وأصابوا من الغنائم ما لم يصيبوا مثله ، وأخذ علي جارية من الخمس ، فدعا خالد بن الوليد بريدة فقال : اغتنمها ؛ فأخبر النبي ﷺ ما صنع . فقدمت المدينة ودخلت المسجد ؛ ورسول الله ﷺ في منزله ، وناس من أصحابه على بابه ، فقالوا : ما الخبر يا بريدة؟ فقلت : خيراً ! فتح الله على المسلمين . فقالوا : ما أقدمك؟ قلت : جارية أخذها علي من الخُمُسِ ، فجئت لأخبر النبي ﷺ . فقالوا : فأخْبِرِ النبي ﷺ ؛ فإنه يسقط من عين النبي ﷺ ، ورسول الله ﷺ يسمع الكلام ، فخرج مُغْضَباً فقال . . . فذكره :

«يا بريدة ! أما علمت أن لعلي أكثر من الجارية التي أخذ ، وأنه وليُّكم بعدي؟!» . فقلت : يا رسول الله ! بالصحبة ، إلا بسطت يدك فبايعتني على الإسلام جديداً . قال : فما فارقته حتى بايعته على الإسلام . وقال الهيثمي :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه جماعة لم أعرفهم ، وحسين الأشقر ؛ ضعفه الجمهور ، ووثقه ابن حبان» .

قلت : قال في «الميزان» :

«قال خ : فيه نظر . وقال أبو زرعة : منكر الحديث . وقال أبو حاتم : ليس بقوي . وقال الجوزجاني : غالٍ شتامٌ للخِيَرة . . وأما ابن حبان ؛ فذكره في (الثقات)» .

وأقول : إن قصة بريدة هذه مع علي ؛ وردت عنه من طرق : عند النسائي في «الخصائص» (ص١٥ ـ ١٦) ، وأحمد (٣٤٧/٥ ، ٣٥٠ ، ٣٥٠ ـ ٣٥١ ، ٣٥٦ ، ٣٥٩) ، وابن عساكر (١/١٠٨ ـ ٢/١٠٥/١٢) من طرق عنه بعضها صحيح ، وليس في شيء منها حديث الترجمة .

نعم ؛ في بعضها قصة الجارية ، وقوله ﷺ في آخرها :

«فإن له في الخمس أكثر من ذلك» .

(تنبيه) : قال الشيعي في «مراجعاته» (ص١٥٥ ـ ١٥٦) ـ بعد أن ساق الحديث من طريق الطبراني هذه ـ :

«وهذا الحديث مما لا ريب في صدوره ، وطرقه إلى بريدة كثيرة ، وهي معتبرة بأسرها» !

فأقول : وهذا كذب مكشوف ، فمن أين لهذه الطريق الاعتبار ؛ وفيها ما عرفت من جهالة جماعة من رواته ، وضعف حسين الأشقر مع تشيعه؟!

وَهَبْ أن هذا مرضي عنه عند الشيعي ؛ فهل الجماعة من الشيعة أيضاً على جهالتهم؟!

ثم إنه إن كان يعني أنه لا ريب في صدوره من رسول الله ﷺ ؛ فهو التقوّل على رسول الله ﷺ ، وحسبه قوله ﷺ :

«مَنْ حدَّث عني بحديث يُرَى أنه كذب ؛ فهو أحد الكاذِبِينَ» .

وكيف لا يرى أن هذا الحديث كذب ؛ مع تفرد أولئك المجهولين وذاك الشيعي

الضعيف به ، دون سائر الرواة الثقات وغيرهم كما سبق بيانه؟! فصدق رسول الله ﷺ إذ يقول :

«إذا لم تَسْتَحْيِ ؛ فاصنع ما شئت» .

٤٩٥٧ - (سألْتُ اللهَ فيكَ خَمْساً ، فأَعْطاني أَرْبعاً ومنَعَني واحدَةً : سأَلْتُه فأَعْطاني فيك أَنَّكَ أولُ منْ تَنْشَقُّ الأرضُ عنهُ يومَ القيامَةِ . وأنتَ مَعِي ؛ معكَ لواءُ الحَمْدِ ، وأنْتَ تَحْمِلُه . وأَعْطاني أنَّكَ وليُّ المؤمنينَ منْ بَعْدِي) .

موضوع . أخرجه الخطيب في ترجمة أحمد بن غالب بن الأجلح أبي العباس من «تاريخه» (٤/٣٣٨ - ٣٣٩) بروايته عن محمد بن يحيى بن الضُّرَيْسِ : حدثنا عيسى بن عبدالله بن عمر بن علي بن أبي طالب : حدثني أبي عبدالله بن عمر عن أبيه عن جده علي بن أبي طالب مرفوعاً .

قلت : ولم يذكر في ترجمته جرحاً ولا تعديلاً .

لكن الآفة من عيسى هذا ؛ قال الدارقطني :

«متروك الحديث» . وقال ابن حبان :

«يروي عن آبائه أشياء موضوعة» . وقال أبو نعيم :

«روى عن آبائه أحاديث مناكير ، لا يكتب حديثه ، لا شيء» .

قلت : وساق له ابن عدي (ق٢٩٥/١) جملة من مثل هذا الحديث ، وقال :

«وله غير ما ذكرت ، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه» .

قلت : وأورده ابن عَرَّاق في (الوضاعين والكذابين) الذين ساق أسماءهم في فصل خاص في أول كتابه (١/١٧ ـ ١٣٣) .

وإنَّ مما يؤكد ذلك ؛ قوله في هذا الحديث :

«أنك أول من تنشق الأرض عنه يوم القيامة» !

فإن هذا من خصوصيات النبي ﷺ وحده ؛ كما جاء في «الصحيحين» وغيرهما ؛ من حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري وسواهما[1] .

فجاء هذا الكذاب ، فجعله من خصوصيات علي رضي الله عنه . فقبَح اللهُ الوضاعين ، وقبَح معهم من يُذيع أكاذيبهم ، ويسوِّد الكتب بها !

(تنبيـه) : أورد الشيعي هذا الحديث محتجّاً به في «مراجعاته» دون أي تخريج ؛ اللهم إلا أنه ذكر أنه من أحاديث «الكنز» (ص٣٩٦ جزء ٦) !

واقتصاره على هذا فقط : من تدليساته التي لا تتناهى ، ولا يمكن للقارئ ـ بل لأكثر القراء ـ أن يكتشفوا سرها ؛ فإن من عادته أن يخرِّج الحديث بعزوه إلى بعض أئمة الحديث غالباً ؛ كأن يقول : رواه أحمد والطبراني و . . . ، ثم يذكر المصدر الذي نقل ذلك منه كـ «الكنز» مثلاً ؛ وهو الغالب عليه ، فلماذا لم ينقل عنه مخرِّج هذا الحديث؟!

ذلك ؛ لأنه لو فعل لانفضح أمره ، ذلك ؛ أن «الكنز» قال في الموضع الذي أشار إليه الشيعي نفسُه :

«رواه ابن الجوزي في (الواهيات)» .

---

(١) انظر تخريجي على «شرح العقيدة الطحاوية» (ص١٠٧ ، ١٠٨ ، ٤٠٥) ، و«مختصري» لـ «العلو للعلي العظيم» للذهبي (٦١) .

قلت : وكل من شمَّ رائحة الحديث ، وعَلِمَ الكتب المصنَّفة فيه ؛ يعلم أن «الواهيات» كتابٌ لابن الجوزي خصَّهُ بالأحاديث الواهية والمنكرة ، التي لم تبلغ عنده دركة الوضع ، وهذا غالبيٌّ ، فكثيراً ما يورد فيه بعض الموضوعات أيضاً ، كما نبَّه على ذلك الحفّاظ .

وعليه ؛ فعزو الحديث إلى «الواهيات» تضعيف له ؛ من أجل ذلك لم ينقل الشيعي عن «الكنز» رواية ابن الجوزي له في «الواهيات» !!

وقد يقول قائل : لعلّ الشيعي لا يعلم موضوع كتاب «الواهيات» ؛ فلا يلزم أن نُسِيءَ الظن به ، ونجزم أنه تعمَّد تركَ عزو الحديث إليه لما ذكرت !

فأقول : إني أستبعد ذلك عنه ، ولئن سلمنا به ؛ فقد خلَّصناه من إساءة الظن به وألصقنا به الجهل ؛ بما يترفع عنه المبتدئون في هذا العلم ، فسواء كان هذا أو ذاك ؛ فأحلاهما مرّ !

ولقد ذكَّرني هذا الجهل المنسوب للشيعي بقصة طريفة تروى ؛ خلاصتها : أن خطيباً في بعض القرى ذكر حديثاً في خطبته ؛ قال عقبه :

«رواه ابن الجوزي في (الموضوعات)» !!

٤٩٥٨ - (اللهمَّ ! إنَّ أخي مُوسَى سأَلَكَ ؛ ﴿قالَ ربِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي . ويَسِّرْ لِي أَمْرِي . واحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِساني . يَفْقَهُوا قَوْلِي . واجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أَهلي . هارُونَ أَخِي . اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي . وأشْرِكْهُ في أَمْرِي . كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيراً . وَنذْكُرَكَ كَثِيراً . إنَّكَ كُنْتَ بنا بَصِيراً﴾ . فأَوْحَيْتَ إليهِ : ﴿قَدْ أُوتِيتَ سُؤْلَكَ يا مُوسَى﴾ . اللهمَّ ! وإنِّي عَبْدُكَ

ونَبِيُّكَ ، فاشْرَحْ لِي صَدْرِي ، ويسِّرْ لِي أَمْري ، واجْعَلْ لِي وَزِيراً مِنْ أَهْلي ، علِيّاً أُشْدُدْ بهِ ظَهْرِي) .

موضوع . أورده الشيعي في «مراجعاته» (ص١٦١) من رواية الثعلبي في «تفسيره» بالإسناد إلى أبي ذر قال : سمعت رسول الله ﷺ بهاتين - وإلا صُمَّتا - ورأيته بهاتين - وإلا عَمِيَتا - يقول :

«علي قائد البررة ، وقاتل الكفرة ، منصورٌ مَن نصره ، مخذولٌ مَن خذله» .

أما إني صليت مع رسول الله ﷺ ذات يوم ، فسأل سائل في المسجد ؛ فلم يُعطِه أحد شيئاً ، وكان علي راكعاً ، فأومأ بخنصره إليه - وكان يتختم بها - ، فأقبل السائل حتى أخذ الخاتم من خنصره ، فتضرع النبي ﷺ إلى الله عز وجل يدعوه ، فقال . . . فذكره . قال أبو ذر : فوالله ! ما استتم رسول الله ﷺ الكلمة ؛ حتى هبط عليه الأمين جبريل بهذه الآية : ﴿إنَّما وَلِيُّكُم اللهُ ورسولهُ والذينَ آمنوا الذينَ يُقيمونَ الصَّلاةَ ويُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وهم راكِعُون . ومَنْ يَتولَّ اللهَ ورسولَهُ والذينَ آمَنُوا فإنَّ حِزْبَ اللهِ هُمُ الغالِبُون﴾ .

قلت : وسكت الشيعي عن إسناده كعادته ، بل أخذ يوهم القراء بأنه صحيح ، وذلك بأن نقل ترجمة الثعلبي عن ابن خلكان ؛ الذي نقل عن بعضهم أنه قال فيه :

«صحيح النقل ، موثوق به» !

فيتوهَّمُ من لا علم عنده ؛ أن هذا معناه أن كل ما ينقله من الأحاديث صحيح في ذاته ! وليس الأمر كذلك ، كما يعلمه عامة المشتغلين بهذا العلم الشريف ، وإنما المراد أنه لا ينقل إلا ما سمعه ، وأنه ثقة في روايته ما سمع ، كغيره من الحفاظ .

وأما كون ما روى صحيحاً في نفسه أو لا ؛ فهذا أمر يعود إلى النظر في إسناده الذي روى الحديث به ؛ فإن صح فبها ؛ وإلا فإن مجرد روايته إياه لا تكون تصحيحاً له ؛ كما لا يخفى ، شأنه في ذلك شأن كل أئمة الحديث الذين لم يتقيَّدوا برواية الصحيح فقط .

وكم من حديث رواه الثعلبي هذا ، وهو مطعون فيه عند العلماء ، ومنه حديث الترجمة هذا ؛ فقد قال الحافظ ابن حجر ـ بعد أن ضعف الحديث من طريق أخرى في نزول الآية المذكورة في علي ، كما تقدم برقم (٤٩٢١) ـ ؛ قال الحافظ (ص٥٦ ـ ٥٧ ج٤) :

«ورواه الثعلبي من حديث أبي ذر مطولاً ، وإسناده ساقط» .

ومضى كلام شيخ الإسلام مفصَّلاً في إبطاله تحت الحديث (٤٩٢١) .

وقد حكم ابن عدي بوضع الطرف الأول منه من رواية أخرى .

وكذلك الذهبي ، بل حلف بالله على وضعه ! وقد سبق تخريجها برقم (٣٥٧) .

٤٩٥٩ ـ (أيُّها الناسُ ! إنِّي قدْ كَرِهْتُ تَخَلُّفَكم وتَنَحِّيَكُم عَنِّي ؛ حَتى خُيِّلَ إليَّ أنَّهُ ليسَ شَجرةٌ أَبْغَضَ إليَّ مِنْ شَجَرةٍ تَلِيني ؛ لكنَّ عليَّ بنَ أبي طالبٍ أنزلَهُ اللهُ منِّي بمنزلَتِي مِنْهُ ؛ رَضِيَ اللهُ عَنهُ كما أنا عنهُ راضٍ ؛ فإنَّهُ لا يَخْتارُ على قُربي ومَحَبَّتي شَيْئاً) .

منكر . أخرجه ابن عساكر (١/١١٦/١٢ ـ ٢) من طريق عبدالله بن صالح : نا ابن لهيعة عن بَكْر بن سَوَادةَ وابن هُبَيْرَةَ عن قَبِيصَةَ بن ذُؤَيْبٍ وأبي سلمة عن جابر بن عبدالله قال :

خرج رسول الله ﷺ ؛ حتى نزل (خم)[1] ؛ فتنحَّى الناس عنه ، ونزل معه علي بن أبي طالب ، فشق على النبي ﷺ تأخرُ الناس عنه ، فأمر عليّاً فجمعهم . فلما اجتمعوا قام فيهم ، وهو متوسّد على علي بن أبي طالب ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال . . . فذكره . ثم قال :

«من كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه ، اللهم ! والِ من والاهُ ، وعادِ من عاداه» . وابتدر الناس إلى رسول الله ﷺ ، يبكون ويتضرّعون إليه ، ويقولون : يا رسول الله ! إنما تنحينا ؛ كراهية أن نثقل عليك ، فنعوذ بالله من سخط الله وسخط رسوله ! فرضي عنهم رسول الله ﷺ عند ذلك . فقال أبو بكر : يا رسول الله ! استغفر لنا جميعاً . فقال لهم :

«أبشروا ؛ فوالذي نفسي بيده ! ليدخلن الجنة من أصحابي سبعون ألفاً بغير حساب ، ومع كل ألف سبعون ألفاً ، ومن بعدهم مثلهم أضعافاً» . قال أبو بكر : يا رسول الله ! زدنا ـ وكان رسول الله ﷺ في موضع رَمْلٍ ـ . فحفن بيديه من ذلك الرمل مِلْء كفيه ، ثم قال :

«هكذا» . قال أبو بكر : زدنا يا رسول الله ! ففعل مثل ذلك ثلاث مرات . فقال أبو بكر : زدنا يا رسول الله ! فقال عمر : ومن يدخل النار بعد الذي سمعنا من رسول الله ﷺ ، وبعد ثلاث حفنات من الرمل من الله؟! فضحك رسول الله ﷺ ! فقال : «والذي نفسي بيده ! ما يفي بهذا أمتي حتى يوفّى عدتهم من الأعراب» .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لسوء حفظ ابن لهيعة .

ونحوه عبدالله بن صالح .

والمتن منكر .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «الصحيحة (١٧٥٠)» ، وسيشير إليه الشيخ بعد قليل . (الناشر) .

وحديث غدير (خم) صحيح ؛ قد جاء من طرق صحاح ليس فيها هذا المتن ، ولا التنحي ، ولا الشفاعة .

وقد ذكر الشيعي في «مراجعاته» (ص١٧٢) نقلاً عن «صواعق ابن حَجَرٍ» : أن ابن السَّمَّاك أخرج عن أبي بكر مرفوعاً :

«علي مني بمنزلتي من ربي» . وسكت عنه كعادته ! وما وقفت على إسناده ، وما إخاله يصح ، والمعروف ـ ولا يصح ـ بلفظ :

« . . بمنزلة رأسي من بدني» .

وقد مضى (٣٩١٤) ، ولعله محرَّف منه !

٤٩٦٠ـ (والَّذي نَفْسي بِيَده ! فَلْيُقِيموا الصَّلاةَ ، وَلْيُؤْتُوا الزَّكاةَ ، أَو لأَبْعَثَنَّ إِلَيْهِم رَجُلاً مِنِّي ـ أو كَنَفْسي ـ ؛ فَلَيَضْرِبنَّ أعناقَ مُقاتِليهم ، ولَيَسْبِيَنَّ ذَرارِيَهُم . فأخَذَ بيدِ عليٍّ فقالَ : هذا هو) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (٢٤٤/١) : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة : نا عبيدالله بن موسى عن **طلحة** عن المطلب بن عبدالله **عن مصعب بن عبدالرحمن** عن عبدالرحمن بن عوف قال :

لما افتتح رسول الله ﷺ مكة ؛ انصرف إلى الطائف فحاصرها تسع عشرة أو ثمان عشرة لم يفتحها ، ثم أوغَلَ روحةً أو غَدْوة ، [ثم نزل] ، ثم هجَّر ؛ فقال :

«أيها الناس ! إني فرط لكم ، وأوصيكم بِعِترتي خيراً ، وإن موعدكم الحوض ، والذي نفسي بيده . . .» . قال :

فرأى الناس أنه أبو بكر أو عمر ؛ فأخذ . . .

ومن طريق عبيدالله بن موسى : أخرجه البزار (٣/٢٢٣ ـ ٢٢٤) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ طلحة هذا : هو ابن جبر ؛ أورده ابن أبي حاتم (٢/١/٤٨٠) ، وروى عن ابن معين أنه قال فيه :

«لا شيء» . وزاد في «الميزان» :

«وقال مرة : ثقة . وهّاه الجوزجاني فقال : غير ثقة» . زاد في «اللسان» :

«وذكره ابن حبان في «الثقات» . وقال الطبري : لا تثبت بنقله حجة» .

قلت : والمطلب بن عبدالله صدوق ، لكنه كثير التدليس والإرسال ، كما قال الحافظ ، وقد أرسله في رواية كما يأتي .

وشيخه مصعب بن عبدالرحمن ـ وهو ابن عوف ـ غير معروف ، وقد أورده ابن أبي حاتم (٤/٣٠٣/١) برواية المطلب هذا عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأما قول الهيثمي (٩/١٣٤) :

«رواه أبو يعلى ، وفيه طلحة بن جبر ؛ وثقه ابن معين في رواية ، وضعفه الجوزجاني ؛ **وبقية رجاله ثقات**» !

وأورده في موضع آخر (٩/١٦٣) ، فقال :

«رواه البزار[1] ، وفيه طلحة بن جبر ، وهو ضعيف» !

فأقول : الظاهر أن مصعباً هذا أورده ابن حبان في «الثقات» ؛ فاعتمده الهيثمي ، وهذا ليس بجيد ؛ لما عرف من تساهل ابن حبان في التوثيق ! على أن كتاب «الثقات» لا تطوله يدي الآن للتحقق من ورود مصعب فيه .

---

(١) وهو فيه برقم (٢٦١٨ ـ كشف) . (الناشر) .

ثم رأيته فيه (٤١١/٥) ، وقال :

«روى عنه أهل المدينة . قتل يوم الحَرَّةِ سنة (٦٣) ، وكان على قضاء مكة» .

وقد خولف ابن جبر في إسناده ومتنه ، فقال ابن عبدالبر في «الاستيعاب» (١١٠٩/٣ - ١١١٠) :

«وروى معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن المطلب بن عبدالله بن حَنْطَبٍ قال : قال رسول الله ﷺ لوفد ثقيف حين جاءه :

«لَتُسْلِمُنَّ أو لأبعثن رجلاً مني - أو قال : مثل نفسي - ؛ فليضربن أعناقكم ، وليسبينَّ ذراريكم ، وليأخذن أموالكم» . قال عمر : فوالله ! ما تمنيت الإمارة إلا يومئذٍ ، وجعلت أنصب صدري له ؛ رجاءَ أن يقول : هو هذا . قال : فالتفت إلى علي رضي الله عنه ؛ فأخذ بيده ثم قال :

«هو هذا» .

قلت : وهذا إسناد صحيح ؛ ولكنه مرسل .

وإني لأستنكر منه قوله : «قال عمر : فوالله . . . . رجاء أن يقول : هو هذا» .

فإن هذا إنما قاله عمر يوم خيبر ؛ حين قال ﷺ :

«لأعطين الراية . . .» ؛ قال عمر : ما أحببت الإمارة إلا يومئذٍ ، قال : فتساورْتُ لها رجاءَ أن أُدعى لها . قال : فدعا رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب . . . الحديث .

رواه مسلم (١٢١/٧) من حديث أبي هريرة .

ثم وجدت للحديث طريقاً أخرى ؛ من رواية يونس بن أبي إسحاق عن أبي إسحاق عن زيد بن يثيغ عن أُبَيٍّ رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ :

«لينتهين بنو ربيعة ؛ أو لأبعثن عليهم رجلاً كنفسي ، يُنْفِذُ فيهم أمري ؛ فيقتل المقاتلة ويسبي الذرية» .

فما راعني إلا وكف عمر في حجزي من خلفي : مَنْ يعني؟ قلت : إياك يعني وصاحبك؟! قال : فمن يعني؟ قلت : خاصف النعل قال : وعلي يخصف النعل .

قلت : وهذا إسناد رجاله ثقات ؛ لكن أبا إسحاق ـ وهو السَّبِيعِيُّ ـ مدلس ، وكان اختلط ، وابنه يونس روى عنه بعد اختلاطه .

(تنبيه) : حديث الترجمة ؛ عزاه في «الكنز» (٤٠٥/٦) لابن أبي شيبة ، وقد رأيت أن أبا يعلى قد أخرجه من طريقه ، فعرفنا بواسطته إسناده الذي تمكنا به معرفة ضعف الحديث وعلته . فالحمد لله على توفيقه .

ثم رأيته في «مصنف ابن أبي شيبة» (١٢١٨٦/٨٥/٢) .

ورواه (١٢١٤٢/٦٨/١٢) مختصراً عن شريك عن عياش العامري عن عبدالله ابن شداد قال :

قدم على رسول الله ﷺ وفد أبي سَرْحٍ من اليمن ، فقال لهم رسول الله ﷺ . . . فذكر نحوه .

وهذا مرسل ضعيف .

٤٩٦١ ـ (يا أيُّها الناسُ ! إنِّي قدْ نَبَّأَني اللَّطيفُ الخبيرُ أنَّهُ لمْ يُعَمَّر نبيٌّ إلا نصْفَ عُمُرِ الذي يليهِ منْ قَبْلِه ، وإنِّي لأظنُّ أنِّي مُوشكٌ أن أُدعى فَأُجيب ، وإنِّي مَسْؤُول ، وإنَّكم مسؤولون ، فَماذا أنْتُم قائلون؟ قالوا : نَشْهدُ أنَّكَ قدْ بلَّغْتَ وجَهدْتَ ونَصَحْتَ ، فَجزاكَ اللهُ خَيْراً . فقالَ : أليسَ تَشْهَدُونَ أنْ لا إلهَ إلا الله ، وأنَّ مُحمداً عبدُهُ ورسولُهُ ،

وأنَّ جَنَّتَـهُ حقٌّ ، ونارَهُ حقٌّ ، وأنَّ الموتَ حقٌّ ، وأَنَّ البـعْثَ حقٌّ بعـدَ الموتِ ، وأنّ الساعـةَ آتيَـةٌ لا ريْبَ فيـها ، وأنَّ اللهَ يبعثُ مَنْ في القُبور؟ قالوا : بَلى نَشْهَدُ بذلِكَ . قالَ : اللهمّ ! اشْهَد . ثمّ قالَ :

أَيُّها الناسُ ! إنَّ اللهَ مَولاي ، وأَنا مَوْلَى المؤْمِنينَ ، وأَنا أَوْلَى بِهم مِنْ أَنْفُسِهم ، فَمَنْ كُنْت مَولاهُ فهذا مَوْلاهُ - يَعْني : علياً رضي الله عنهُ - . اللهمَّ ! والِ مَنْ والاهُ . وعادِ مَنْ عاداهُ . ثمَّ قالَ :

يا أيُّها الناسُ ! إنِّي فَرَطُكم ، وإنَّكُم وارِدُونَ عليَّ الحوضَ : حَوْضٌ ما بينَ بُصْرى إلى صَنْعاءَ ، فيه عدَد النُّجوم قِدْحانٌ مِن فضَّة . وإنِّي سائِلُكم حينَ تَرِدُونَ عليَّ عن الثَّقَلَيْنِ ؛ فانْظُروا كيفَ تَخْلفُوني فيهما ، الثقلُ الأكبرُ : كتابُ اللهِ عَزَّ وجلّ ، سَببٌ طرفُهُ بيَدِ الله ، وطرَفُهُ بأَيْدِيكُم ، فَاسْتَمْسِكوا بهِ ؛ لا تَضِلُّوا ولا تُبَدِّلوا ، وعِتْرَتي أَهْلُ بَيْتي ؛ فإنَّهُ قد نَبَّأَني اللطيفُ الخَبِير أَنَّهما لَنْ يُنْقَضَا حَتى يَرِدا عَليَّ الحَوْضَ» .

ضعيف . أخرجه الطبراني في «الكبير» (٢/١٤٩/١) ، وابن عساكر (١٢/ ١/١١٤ - ٢) عن زيد بن الحسن الأَنْمَاطي : نا مَعْرُوفُ بن خَرَّبُوذ عن أبي الطُّفَيْلِ عن حذيفة بن أَسِيدٍ الغِفَاري قال :

لما صدر رسول الله ﷺ من حجة الوداع ؛ نهى أصحابه عن شجرات بالبطحاء متقاربات أن ينزلوا تحتهن ، ثم بعث إليهن ، فقمَّ ما تحتهنّ من الشوك ، وعَمَدَ إليهنّ فصلَّى تحتهنّ ، ثم قامَ فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ من أجل الأنماطي هذا ؛ قال أبو حاتم :

«منكر الحديث» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» !

ولم يعبأ به الحافظ ؛ فقال في «التقريب» :

«ضعيف» .

والحديث ؛ أورده الهيثمي (٩/١٦٤ ـ ١٦٥) من رواية الطبراني بهذا التمام من حديث حذيفة بن أسيد ، وأعلَّه بالأنماطي هذا ؛ إلا أنه حكى قول أبي حاتم وابن حبان فيه .

وأما الشيعي ؛ فقد صدَّر الحديث بقوله (ص١٨٧) :

«أخرج الطبراني وغيره بسند مجمع على صحته عن زيد بن أرقم قال . . .» فذكره بتمامه ؛ إلا أنه اختصر كلمات من أوله .

قلت : وفي كلام الشيعي هذا على قصره خطيئتان ـ ولا أقول : خطآن ـ :

الأولى : قوله : «بسند مجمع على صحته» ! فهذا كذب بَوَاحٌ ؛ فإن مثل هذه الدعوى لا يمكن إثباتها حتى من عالم ثقة متخصص في علم الحديث ، فكيف ومدعيها ليس في العير ولا في النفير؟! بل هو ممن بلونا منه الكذب الكثير ، كما سبق بيانه مراراً .

ومن الدليل على ذلك : أنه لما أراد أن يثبت هذه الدعوى الكاذبة في الحاشية ؛ لم يزد على أن أضاف إليها دعوى كاذبة أخرى ، فقال :

«صَرَّحَ بصحته غير واحد من الأعلام ؛ حتى اعترف بذلك ابن حجر . . في الصواعق ص٢٥» !

قلت : فلم يستطع أن ينقل عن أحد صحته إلا ابن حجر المذكور ، وليس هو الحافظ العسقلاني ، وإنما هو الهيتمي الفقيه . ومع الأسف ؛ فقد صرح هذا في الكتاب المذكور بأن سند الطبراني صحيح !

وهذا لا يقبل من مثله ؛ لأنه ليس من أهل المعرفة بالتصحيح والتضعيف ، لا سيما وفيه ذلك الأنماطي الذي جزم العسقلاني - كما سبق - بأنه ضعيف ، فأنى لإسناده الصحة ، بل الإجماع عليها ؟!

والأخرى : جعله الحديث من رواية زيد بن أرقم ، وإنما هو من رواية حذيفة ابن أسيد كما رأيت ! والظاهر أنه تعمَّد تغيير صحابي الحديث تضليلاً ؛ فإنه يفعل مثله أو نحوه كثيراً ! عامله الله بما يستحق !

واعلم أن الكلام إنما هو في خصوص هذا الإسناد الذي جاء بهذا السياق ، فلا يعترضنَّ أحد علينا بأن حديث (الغدير) قد جاء من طرق كثيرة ؛ فهو صحيح قطعاً ! فإننا نقول :

نعم ؛ هو صحيح في الجملة ؛ إلا أن طرقها تختلف متونها اختلافاً كثيراً ، فما اتفقت عليه من المتن فهو صحيح ، ومن ذلك قوله :

«من كنت مولاه فعلي مولاه ، اللهم ! والِ من والاه وعاد من عاداه» . وله طرق صحيحة قد كنت جمعت قسماً كبيراً منها في «الصحيحة» (١٧٥٠) .

وما اختلف عليه منه ؛ فالمرجع حينئذٍ إلى الإسناد ؛ فإن صح فبها ، وإن لم يصح فلا .

ولا يجوز حينئذٍ تصحيح هذا النوع - كما يفعل الشيعي - بالنوع الأول ، كما هو ظاهر لا يخفى على أُولي النُّهى ؛ فإن أهل الأهواء كثيراً ما يستغلُّون الحديث

الضعيف إسناده ؛ لأن له سياقاً خاصّاً لم يرد في الأسانيد الصحيحة ، ثم يزعمون أن الحديث صحيح ، ويعنون أصله ، وهم يستدلون بذلك على السياق الخاص !!

ثم اعلم أن الحديث ؛ قد روى مسلم (١٢٢/٧ ـ ١٢٣) من طريق أخرى طرفاً منه من حديث يزيد بن حيان عن زيد بن أرقم قال :

قام رسول الله ﷺ يوماً فينا خطيباً بماء يدعى : (خُمّاً) ـ بين مكة والمدينة ـ فحمد الله وأثنى عليه ، ووعظ وذكّر ؛ ثم قال :

«أما بعد : ألا أيها الناس ؛ فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب ، وأنا تارك فيكم ثقلين ؛ أولهما : كتاب الله ، فيه الهدى والنور ، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به» . فحثّ على كتاب الله ورغّب فيه ، ثم قال :

«وأهل بيتي ؛ أذكركم الله في أهل بيتي ؛ أذكركم الله في أهل بيتي» (ثلاثاً) .

وهكذا أخرجه أحمد (٣٦٦/٥ ـ ٣٦٧) .

وأخرجه النسائي في «الخصائص» (ص١٥) ، والحاكم (١٠٩/٣) من طريق الأعمش : ثنا حبيب بن أبي ثابت عن أبي الطفيل عن زيد به نحوه ، وزاد :

«فانظروا كيف تخلفوني فيهما ؛ فإنهما لن يتفرقا حتى يردا عليَّ الحوض» . ثم قال :

«إن الله مولاي ، وأنا ولي كل مؤمن» . ثم إنه أخذ بيد علي رضي الله عنه فقال :

«من كنت وليّه فهذا وليّه ، اللهم ! والِ من والاه ، وعادِ من عاداه» . وزاد الحاكم :

«فذكر الحديث بطوله» . وقال :

«صحيح على شرط الشيخين» ! وسكت عنه الذهبي !

وأقول : هو كما قال ؛ لولا أن حبيب بن أبي ثابت مدلس ، وقد عنعنه .

وقد اختلف عليه في إسناده : فروي عنه هكذا .

وروي عنه عن زيد بن أرقم به دون قوله :

«إن الله مولاي . . .» إلخ .

أخرجه الترمذي من طريق الأعمش أيضاً عن عطية عن أبي سعيد ، والأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن زيد به . . . فأسقط من بينهما أبا الطفيل .

أخرجه الترمذي (٣٠٨/٢) . وقال :

«حسن غريب» .

وأخرجه أحمد (١٧/٣ ، ٢٦) من هذا الوجه بأتمَّ منه .

وقول الشيعي (ص٢٠) أنه أخرجه من طريقين . . . من أكاذيبه !

ثم أخرجه الحاكم (٥٣٣/٣) من طريق **كامل أبي العلاء** : سمعت حبيب ابن أبي ثابت يخبر عن يحيى بن جَعْدَةَ عن زيد بن أرقم قال :

خرجنا مع رسول الله ﷺ ؛ حتى انتهينا إلى غدير (خم) ، فأمر بِرَوْحٍ ، فكُسِحَ في يومٍ ما أتى علينا يوم كان أشدَّ حرّاً منه ، فحمد الله وأثنى عليه ، وقال :

«يا أيها الناس ! إنه لم يبعث نبي قط إلا عاش نصف ما عاش الذي كان قبله ، وإني أوشك أن أُدْعَى فأجيب ، وإني تارك فيكم ما لن تضلوا بعده : كتابَ

الله عز وجل» ، ثم قام فأخذ بيد علي رضي الله عنه فقال :

«يا أيها الناس ! من أولى بأنفسكم؟!» قالوا : الله ورسوله أعلم ! قال :

«من كنت مولاه ؛ فعليٌّ مولاه» . وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

وأقول : وهو كما قالا ؛ لولا عنعنة حبيب .

على أن كاملاً أبا العلاء - وإن كان من رجال مسلم - ؛ ففي حفظه ضعف ، كما أشار إلى ذلك الحافظ بقوله :

«صدوق يخطئ» .

فمخالفة مثله للأعمش مما يتوقف فيه .

على أن حديثه في الجملة - أو غالبه - صحيح ؛ لأنه ثابت في الطرق والأحاديث الأخرى ؛ إلا ما يتعلق بالبعث ؛ فعندي فيه وقفة الآن ؛ فإن جاء له شاهد معتبر به تقوى به .

وقد جاء هذا في حديث زيد هذا من رواية الطبراني ، ساقه الهيثمي (١٦٣/٩ - ١٦٤) بأتم من رواية الحاكم ؛ إلا أنه أعلَّه بأن فيه حَكِيمَ بن جُبَيْرٍ ؛ وهو ضعيف . وقد نقلت عنه فيما تقدم طرفاً منه (رقم : ٤٩١٤) .

(تنبيه) : يكشف لك هذا التخريج أن حديث الغدير قد اختلف رواته - قبل مخرِّجيه من الأئمة - في سياقه ؛ فمنهم المطوِّل ، ومنهم المختصِر .

فمِنْ جَنَفِ الشيعي وحَيْفِهِ وطغيانه وحقده على أئمة السنة ؛ قوله - بعد أن ساق بعض الروايات فيه - ومنها رواية النسائي عن زيد - ؛ قال (ص١٩٠) :

«وهذا الحديث ؛ أخرجه مسلم من عدة طرق[1] عن زيد بن أرقم ، لكنه اختصره فبعثره ـ وكذلك يفعلون ـ » !!

كذا قال ؛ فضَّ اللهُ فاه ! ما أقلَّ حياءه ! فما الذي حمله على اتهام الإمام مسلم بأنه هو الذي اختصره ـ إن كان هناك اختصار مقصود ـ دون من فوقه من رواته؟! وكيف يصح اتهامه إياه بذلك ، وهذا الإمام أحمد قد رواه أيضاً مثل روايته مختصراً؟!

ثم ماذا يقول عن النسائي وغيره ممن أخرج الحديث من طرق أخرى ؛ يزيد بعضهم على بعض ، وينقص بعضهم عن بعض ، وخصوصاً الترمذي في روايته ، أكل هؤلاء اختصروا الحديث وبتروه؟!

بل ماذا يقول هذا الشيعي الجائر في صنيع الحاكم نفسه ـ وهو المتهم بالتشيع الصريح ـ بأنه اختصر الحديث بقوله المتقدم :

« . . فذكر الحديث بطوله»؟!

أليس الحاكم هو الأولى بأن يتَّهم باختصار الحديث من مسلم ، لو كان الاختصار تهمة؟! ولكن صدق رسول الله ﷺ :

«إذا لم تستحِ فاصنع ما شئت» .

ومن تقادير الله اللطيفة : أنه كشف عن أن الأمر الذي اتهم الشيعي الإمام مسلماً به : إنما هو صنيع الشيعي نفسه ، فهو الذي يختصر الروايات ويبترها ؛ لهوى في نفسه ؛ فإنه ـ بعد أن طعن في الإمام تلك الطعنة الفاشلة ـ قال :

---

(١) قلت : وقوله : «من عدة طرق» ! من أكاذيبه الكثيرة ؛ فإنه لم يروه إلا من طريق يزيد ابنُ حبان كما تقدم ؛ وكذلك أحمد . ويأتي بيان كذبة أخرى من هذا القبيل قريباً .

«وعن سعد أيضاً قال : كنا مع رسول الله ﷺ ، فلما بلغ غدير (خم) ؛ وقف للناس . . .» .

قلت : فذكر الحديث ؛ وهو صحيح المتن ضعيف السند ؛ لأن فيه راوياً فيه جهالة . ومع ذلك فقد وقع في سياقه ما يدل على ضعف راويه ، وهو قوله في أوله :

كنا مع رسول الله ﷺ بطريق مكة وهو متوجه إليها ، فلما بلغ . . . الحديث[1] .

هكذا نصه عند مخرجه النسائي الذي عزاه الشيعي إليه . ومع ذلك ؛ حذف منه قوله :

بطريق مكة وهو متوجه إليها ! دون أن ينبِّه على ذلك ؛ لأنه لو فعل خشي أن يتسرب إلى بعض القراء الشك في صحة أصل الحديث ! ولكنه لجهله بهذا العلم ؛ لا يستطيع أن يدفع الشك المشار إليه بمثل أن يقال : أصل الحديث صحيح !

وأما قوله : وهو متوجه إليها . . . فهو خطأ من بعض رواته ؛ لأن الطرق الأخرى في حديث زيد وغيره متفقة على أن ذلك كان مرجِعَهَ من حجة الوداع . وقد ذكر الشيعي نفسه بعض الروايات في ذلك (ص١٨٨ ، ١٨٩) .

وبهذا يتبين أنه قد صدق في الشيعي المثل السائر : (رَمَتْني بدائها وانسَلَّتْ) !!

واعلم أن من الاستغلال الذي أشرت إليه فيما سبق : أن حديث الغدير ؛ أورده الشيعي (١٩٠) من رواية الإمام أحمد من حديث البراء بن عازب من طريقين ـ كذا قال ـ ، فذكره ، وزاد ـ بعد قوله ﷺ : «وعادِ مَنْ عاداه» ـ :

قال : فلقيه عمر بعد ذلك ، فقال له : هنيئاً يا ابن أبي طالب ! أصبحت

---

(١) عزاه الشيعي لـ«خصائص النسائي» . وقد رواه ابن عساكر أيضاً (١٢/١٥٥/١ - ٢) .

وأمسيت مولى كل مؤمن ومؤمنة !!

قلت : ليس في حديث البراء هذا زيادة أخرى على الأحاديث الأخرى التي ساقها الشيعي ، فهو إنما ساقه من حديثه من أجل هذه الزيادة !

وهي مما لا يصح في حديث الغدير الصحيح ؛ فإن الإمام أحمد أخرجه في الصفحة التي ذكرها الشيعي نفسه (٢٨١/٤) من طريق حماد بن سلمة : أنا **علي ابن زيد** عن عدي بن ثابت عن البراء بن عازب به .

قلت : وعلي بن زيد ـ وهو ابن جُدْعان ـ ضعيف ؛ كما تقدم مراراً .

ومن طريقه : أخرجه ابن عساكر أيضاً (٢/١١٤/١٢) ، وكذا ابن ماجه (١١٦) ؛ ولكنه لم يذكر هذه الزيادة .

ولعله تعمَّد حذفها إشارةً منه إلى نكارتها ؛ لتفرد ابن جدعان بها في هذه الطريق .

نعم ؛ تابعه عليها ـ عند ابن عساكر ـ **أبو هارون العبدي** .

ولكنه شر منه ؛ فإنه متهم بالكذب .

ومما يؤكد نكارة هذه الزيادة : ما رواه أبو إسحاق عن البراء وزيد بن أرقم قالا . . . الحديث دون الزيادة .

أخرجه ابن شاهين في «السنة» (رقم ١٢ ـ منسوختي) ، وابن عساكر (١٢/ ١/١١٥) !

(تنبيه) : قول الشيعي فيما تقدم :

إن الحديث رواه أحمد من طريقين عن البراء بن عازب !

فهو من أكاذيبه التي لا تتناهى ؛ فإنما هو عنده من طريق ابن جدعان فقط ؛ كما سبق .

قلت : ومن ذلك الاستغلال ؛ قول الشيعي (ص١٩٥) :

«ورُبَّ قوم أقعدهم البغض عن القيام بواجب الشهادة ؛ كأنس بن مالك» !!

قلت : يشير بالشهادة إلى مناشدة علي رضي الله عنه من سمع رسول الله ﷺ يقول يوم غدير (خم) ما قال ، فقام جمع فشهدوا ، فزعم الشيعي ـ عامله الله بما يستحق ـ أن أنساً رضي الله عنه أقعده البغض عن القيام بتلك الشهادة !!

وكذب عدو الله ! فما كان لأنس ـ وهو الذي خدم رسول الله ﷺ عشر سنين ، ودعا له رسول الله ﷺ خيراً ـ أن يكتم الشهادة !

والشيعي ـ في زعمه الكاذب هذا ـ إنما استدل عليه بروايتين :

الأولى : زعم أن علياً رضي الله عنه قال لأنس : ما لك لا تقوم مع أصحاب رسول الله ﷺ ، فتشهدَ بما سمعته يومئذٍ منه؟! فقال : يا أمير المؤمنين ! كبِرت سنِّي ونسيت . فقال علي : إن كنت كاذباً ؛ فضربك الله ببيضاء لا تواريها العمامة ! فما قام حتى ابيضَّ وجهه بَرَصاً . فكان بعد ذلك يقول : أصابتني دعوة العبد الصالح .

قلت : وهذه رواية شيعية تَقْطُرُ فِرْيَةً وإثماً ! وهي من رواياتهم الكثيرة التي لا سِنامَ لها ولا خِطامَ ، والشيعي نفسه لم ينسبها إلى أي مرجع من مراجع السنة .

أما من كتب أهل السنة ؛ فلأنه لا أصل لها في شيء منها .

وأما من كتب الشيعة ؛ فكأنه لم يعزه إلى شيء منها ؛ لعلمه بأن عزو مثل هذه الرواية إلى كتاب من كتبهم إنما هو فضيحة لها !

وعلى كل حال ؛ فليس الشاهد فيها ؛ وإنما في الرواية السُّنِّيَّة الآتية :

الثانية : قال :

«ويشهد لها ما أخرجه الإمام أحمد في آخر (ص ١١٩) من الجزء الأول من «مسنده» ؛ حيث قال : فقاموا إلا ثلاثة لم يقوموا ؛ فأصابتهم دعوته» !!

فأقول : والجواب من وجوه :

الأول : أن عزوها للإمام أحمد خطأ ؛ سببه الجهل بكتب السنة ؛ فإن الشيعي يظن أن كل ما في «مسند أحمد» هو من روايته ، وليس الأمر كذلك عند أهل العلم ، وليس هذا مجال بسط ذلك ؛ وإنما هي من رواية ابنه عبدالله عن غير أبيه ؛ فقد قال عبدالله في «مسند أبيه» - في المكان الذي أشار إليه الشيعي - : ثنا أحمد ابن عمر الوَكِيعِيُّ : ثنا زيد بن الحُبَابِ : ثنا الوليد بن عقبة بن نَزَارٍ العَنْسِيُّ : حدثني سماك بن عُبَيْدِ بن الوليد العَنْسِيُّ قال : دخلت على عبدالرحمن بن أبي ليلى فحدثني :

أنه شهد علياً رضي الله عنه في الرَّحْبَةِ قال : أنشد الله . . .

قلت : فذكر ما أشرنا إليه آنفاً ؛ وزاد في آخره :

«وانصر من نصره ، واخذل من خذله . فقام (كذا) إلا ثلاثة لم يقوموا ؛ فدعا عليهم ؛ فأصابتهم دعوته» !

الثاني : أن الاحتجاج بهذه الزيادة التي في آخر هذه الرواية ؛ إنما يجوز إذا كان إسنادها ثابتاً ؛ وهيهات هيهات ؛ فإن فيه - كما رأيت - الوليد بن عقبة بن نزار العنسي ؛ وهو مجهول كما قال الحافظ . وقال الذهبي :

«لا يعرف» .

وقد خالفه يزيد بن أبي زياد عن عبدالرحمن بن أبي ليلى به دون هذه الزيادة .

وخالفه كل من روى قصة المناشدة هذه عن علي رضي الله عنه ؛ وهم جمع من التابعين : عند أحمد (١/٨٤ ، ١١٨ ، ١١٩) ، والنسائي (ص١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ٢٩) ، وابن عساكر (١٢/١١٠/ ٢ - ١/١١٣) ؛ كل هؤلاء لم يذكروا الزيادة المتضمنة للاستثناء .

الثالث : هب أن الاستثناء المشار إليه ثابت في القصة ؛ فليس فيه تسمية الثلاثة الذين لم يقوموا ؛ فأصابتهم دعوة علي رضي الله عنه ؛ فضلاً أن يكون قد سمّي منهم أنس بن مالك رضي الله عنه .

الرابع : هب أنهم سُمُّوا ، فليس فيه تعيين ما أصابهم من دعوته .

ومن البَدَهِيِّ : أنه لا يجوز تعيين الاسم والدعوة بمثل تلك الرواية الشيعية الجائرة ؛ لأنها بمنزلة الرواية الإسرائيلية التي يراد تفسير النص الشرعي الثابت بها !

وهذا باطل لا يخفى !

ومن ذلك أيضاً : ما ذكره (ص٢٠٠) قال :

«مما أخرجه أبو إسحاق الثعلبي في تفسير سورة المعارج بسندين معتبرين (!) : أن رسول الله ﷺ لما كان يوم غدير (خم) ؛ نادى الناس فاجتمعوا ، فأخذ بيد علي ، فقال : «من كنت مولاه فعلي مولاه» ، فشاع ذلك فطار في البلاد ، وبلغ ذلك الحارث بن النعمان الفِهْرِيَّ ، فأتى رسول الله ﷺ على ناقة له ، فأناخها ونزل عنها وقال : يا محمد ! أمرتنا أن نشهد أن لا إله إلا الله وأنك رسول الله ، فقبلنا منك ، وأمرتنا أن نصلي خمساً ، فقبلنا منك ، وأمرتنا بالزكاة ، فقبلنا ، وأمرتنا أن نصوم رمضان ، فقبلنا ، وأمرتنا بالحج ، ثم لم ترض بهذا حتى رفعت بِضَبْعَي ابن

عمِّك تفضله علينا ؛ فقلتَ : «من كنت مولاه فعلي مولاه» ، فهذا شيء منك أم من الله؟! فقال ﷺ : «فوالله الذي لا إله إلا هو ! إن هذا لمن الله عز وجل» . فولى الحارث يريد راحلته وهو يقول : اللهم ! إن كان ما يقول محمد حقّاً ؛ فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم ! فما وصل إلى راحلته حتى رماه الله سبحانه بحجر سقط على هامته ، فخرج من دبره فقتله ، وأنزل الله تعالى : ﴿سأَلَ سائِلٌ بعذابٍ واقع . لِلكافِرينَ ليسَ لَهُ دافع . مِنَ اللهِ ذي المعَارج﴾ ، انتهى الحديث بعين لفظه» !!

قلت : فهذا السياق باطل ، لا يشك في ذلك من عنده ذرة من علم بعلم الحديث والتفسير ، وبيانه من وجوه :

الأول : أن قوله : إن كان هذا هو الحق من عندك . . . إنما هو من قول أبي جهل ـ لعنه الله ـ كما رواه البخاري في «صحيحه» . وهذا أصح مما روى الحاكم (٢/٥٠٢) عن سعيد بن جبير : أنه النضر بن الحارث بن كَلَدَةَ ؛ لأن هذا مرسل .

الثاني : أن آية : ﴿سأَلَ سائِلٌ بِعذابٍ واقع﴾ إلى آخر السورة مكية ؛ فكيف يصح القول بأنها نزلت في (خم) بعد رجوعه من حجة الوداع؟!

وقد روى جمع ـ منهم ابن الضُّرَيْس ـ عن ابن عباس قال :

نزلت سورة ﴿سأل﴾ بمكة .

وروى ابن مردويه عن ابن الزبير مثله .

وروى الحاكم في مرسل سعيد بن جبير المتقدم :

أن الذي سأل هو النضر بن الحارث .

فهذا كله يبطل ما عزاه الشيعي إلى الثعلبي .

الثـالث : أن روايات الغدير ـ ما صح منها وما لم يصح ـ ؛ لم يرد في شيء منها هذا التفصيل الذي تضمنته رواية الثعلبي هذه .

وأما قول الشيعي : «بسندين معتبرين» ! فهو غير مصدَّق في ذلك ؛ لكثرة ما بلونا عليه من الكذب ، ولجهله بهذا العلم الشريف ! وكثيراً ما يكون الحديث جاء من طريق واحدة يرويها صحابي واحد ، وعنه تابعي واحد ، وعنه تابع تابعي واحد ، ثم تتعدد الطرق من تحته ، فيقول الشيعي :

«من طريقين أو طرق» !

انظر ـ على سبيل المثال ـ التعليق المتقدم على (ص٦٨٥) من هذا الحديث ؛ ترَ عجباً .

ومن ذلك قوله (ص٣٨) ـ مشيراً إلى هذه القصة الباطلة ـ :

«أخرج الإمام الثعلبي في «تفسيره» هذه القضية مفصلة . . . . وأخرجها الحاكم في تفسير المعارج من «المستدرك» فراجع صفحة (٥٠٢) من جزئه الثاني» !!

وأنت إذا رجعت إلى المكان المشار إليه من «المستدرك» ؛ لا تجد للقصة أو القضية ـ على تعبيره ـ ذكراً ، بل تجد ما يدل على نقيضها ، وهو مرسل سعيد بن جبير الذي سبق ! وسياقه هكذا : . . . عن سعيد بن جبير : ﴿سَأَلَ سائِلٌ بعذابٍ واقع . للكافرينَ ليسَ لَهُ دافع . مِنَ اللهِ ذِي المعَارِجِ﴾ : ذي الدرجات . ﴿سأَلَ سائِلٌ﴾ قال : هو النضر بن الحارث بن كلدة ؛ قال : اللهمَّ ! إنْ كانَ هَذا هو الحقَّ مِنْ عِنْدِكَ فأمْطِرْ عَلَينا حِجارةً مِنَ السماءِ﴾ .

قلت : فهذا هو نص القضية التي أحال عليها الشيعي ؛ فهل تجد فيه أن الآية نزلت فيمن جحد ولاية علي رضي الله عنه؟! وأن الذي قال : اللهم ! إن كان . . . ونزل فيه ﴿سأل﴾ هو الحارث بن النعمان الذي جاء في القصة الباطلة؟! أم تجد فيه أنه النضر بن الحارث بن كلدة؟!

فماذا يستطيع الإنسان أن يقول في مثل هذا الشيعي الذي لا يتورع عن الكذب وعن تضليل القراء؟! فإلى الله المشتكى !

ومن ذلك أيضاً قوله (ص٢٠٨) :

«وقيل لعمر ـ فيما أخرجه الدارقطني ـ : إنك تصنع لعلي شيئاً لا تصنعه بأحد من أصحاب النبي ﷺ ؟ فقال : إنه مولاي» !!

قلت : نقله الشيعي عن كتاب «الصواعق» للهيتمي (ص٢٦) ؛ وقد سكتا عليه ! فبئس ما صنعا !!

فقد أخرجه ابن عساكر (١/١١٩/١٢) من طريق الدارقطني بسنده عن **سعيد بن محمد الأَسَدِيِّ** : نا **حسين الأشقر** عن قيس عن عمار الدُّهْنِيِّ عن سالم بن أبي الجَعْدِ **قال** : قيل لعمر . . .

قلت : فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه علل :

الأولى : الانقطاع ؛ فإن سالماً لم يدرك عمر رضي الله عنه .

الثانية : حسين ـ وهو ابن الحسن الأشقر ـ ؛ فإنه ـ على ضعفه ـ من غلاة الشيعة ، وقد كذبه بعضهم .

الثالثة : سعيد بن محمد الأسدي ؛ إن لم يكن هو الورَّاقَ الثقفي الكوفي ؛ فلم أعرفه .

والثقفي مضى له ذكر في الحديث (٤٨٩٥) .

٤٩٦٢ - (لكلِّ نبيٍّ وَصِيٌّ ووارِثٌ ، وإنَّ عَلِيّاً وصِيِّي ووارِثي) .

موضوع . أخرجه ابن عدي - في ترجمة شريك بن عبدالله من «الكامل» (ق١٩٣/١) - من طريق علي بن سهل : حدثنا **محمد بن حُمَيْد** : ثنا **سَلَمَةُ** : حدثني محمد بن إسحاق **عن شَريك بن عبدالله عن** أبي ربيعة الإِيادي عن ابن بريدة عن أبيه مرفوعاً .

وأورده ابن الجوزي في «الموضوعات» بإسناده **عن** البغوي : حدثنا **محمد بن حُمَيْدٍ الرازي** : حدثنا **علي بن مجاهد** : حدثنا محمد بن إسحاق به . وقال :

«الرازي ؛ كذبه أبو زرعة وغيره» .

أورده السيوطي في «اللآلىء» (١٨٦/١) ؛ وزاد :

«قلت : قال الجورقاني : هذا حديث باطل . وفي إسناده ظلمات : علي بن مجاهد ؛ كان يضع الحديث . ومحمد بن حميد ؛ كذبه صالح وغيره» .

قلت : وقد اختلف شيخ الرازي - في رواية ابن عدي عنه - عن شيخه - في رواية البغوي كما ترى - ؛ فهو سَلَمَةُ - وهو ابن الفضل - في رواية الأول ، وهو علي ابن مجاهد في رواية الآخر .

ولعل ذلك من تخاليط الرازي أو أكاذيبه .

وقد تابعه في روايته عن سلمة : **أحمد بن عبدالله الفرْيَانَانِيُّ** فقال : حدثنا **سلمة بن الفضل** به .

رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» . وقال :

«الفرياناني يضع» .

وأقرَّه السيوطي في «اللآلئ» ، ثم ابن عَرَّاق في «تنزيه الشريعة» (١/٣٥٦ - ٣٥٧) .

قلت : ولعله سرقه من الرازي أو العكس ؛ وهذا أقرب ؛ فقد جاء عن غير واحد أن ابن حميد كان يسرق الحديث ، كما قال الذهبي .

وعلى كل حال ؛ فهما آفة الحديث .

وإن كان سلمة بن الفضل فيه ضعف من قبل حفظه .

وابن إسحاق من جهة عنعنته ؛ فإنه مدلس .

وشريك ؛ لسوء حفظه .

لكن الذهبي رفع العهدة عنه ، فقال عقب الحديث - وقد ساقه من طريق الرازي عن سلمة به - :

«قلت : هذا كذب ، ولا يحتمله شريك» .

قلت : وأشار إلى أن الآفة هو الرازي ؛ حيث قال عقب اسمه في سند الحديث :

«وليس بثقة» .

(تنبيه) قلت : نقل الشيعي في «مراجعاته» (ص٢٢٤) قول الذهبي المذكور بشيء من الخبث والمكر ، ثم قال :

«والجواب : أن الإمام أحمد بن حنبل والإمام أبا القاسم البغوي والإمام ابن

جرير الطبري وإمام الجرح والتعديل ابن معين وغيرهم من طبقتهم ، وثقوا محمد ابن حميد ورووا عنه ؛ فهو شيخهم ومعتمدهم ؛ كما يعترف به الذهبي في ترجمة محمد بن حميد من (الميزان)» !!

قلت : فيه أنواع من الكذب والتدليس :

أولاً : قوله : «وثقوا محمد بن حميد» !! كذب بهذا التعميم ؛ فإن أحداً من المذكورين لم يصرِّح بتوثيقه ؛ سوى ابن معين ، مع مخالفة الأئمة الآخرين إياه كما يأتي .

نعم ؛ سائر المذكورين رووا عنه ، ولا يلزم من ذلك أنه ثقة عندهم ، كما هو معلوم عند العارفين بهذا الشأن . فهذا ابن خِرَاشٍ من الرواة عنه يقول فيه :

«حدثنا ابن حميد ، وكان ـ واللهِ ـ يكذب» . وقال صالح جزرة :

«كنا نتهم ابن حميد في كل شيء يحدثنا ؛ ما رأيت أجرأ على الله منه ؛ كان يأخذ أحاديث الناس فيقلب بعضها على بعض» !

نعم ؛ قد أثنى الإمام أحمد عليه خيراً ، ولكن هذا ليس نصّاً في التوثيق أيضاً ؛ لاحتمال أنه لشيء آخر ، وهو الحفظ والعلم مثلاً ، وهذا هو الذي رواه ابنه عبدالله عنه ، فقال عبدالله عن أبيه :

«لا يزال بالري عِلمٌ ؛ ما دام محمد بن حميد حيّاً» .

ثم هب أنه يلزم من كل ذلك أنهم وثقوه ؛ فمن المحتمل أن ذلك كان منهم قبل أن يتبين لهم كذبه الذي عرفه منه الآخرون من الأئمة ؛ فقد قال أبو علي النيسابوري :

«قلت : لابن خزيمة : لو حدث الأستاذ عن محمد بن حميد ؛ فإن أحمد قد أحسن الثناء عليه؟ فقال : إنه لم يعرفه ، ولو عرفه كما عرفناه ؛ ما أثنى عليه أصلاً» .

قلت : ومن المحتمل أن أولئك الأئمة الذين رووا عنه لم يستمرُّوا على الرواية عنه ؛ فهذا دواد بن يحيى يقول :

«حدثنا عنه أبو حاتم قديماً ، ثم تركه بآخرة» .

ثانياً : هب أن الشيعي صادق فيما نقله من التوثيق ؛ فذلك غير كافٍ للرد على قول الذهبي :

«ليس بثقة» ؛ لأن الشيعي يعلم أن في مقابل التوثيق تكذيباً صدر من أئمة آخرين ، فلا بد حينئذٍ من الترجيح ، ومن المعلوم أيضاً أن التكذيب جرح مفسر ، فهو مقدم على التوثيق ! هذا في قواعدنا نحن معاشرَ أهل السنة . وأما الشيعة ؛ فلست أعلم مذهبهم في ذلك وإن كان لا يعقل غير ما عليه أهل السنة .

وهب أن الأمر كذلك عندهم ؛ فذلك مما لا ينفع معهم ؛ لأنهم إنما يتبعون أهواءهم ، وقاعدة الغربيين :(الغاية تبرر الوسيلة) !!

ثالثاً : هب أن الرازي هذا ثقة على مذهب الشيعي ؛ فهل يلزم منه أن يكون من فوقه من رجال الإسناد ثقاتٍ أيضاً؟! مع أننا قد سبق أن بينا أن الأمر ليس كذلك !

ثم هب أنهم ثقاتٌ ؛ فهل بمجرد ذلك يصح الإسناد ؛ أم لا بد من سلامته من كل علة قادحة؟!

لعل الشيعي يعرف هذه الحقائق، ثم هو يتجاهلها للقاعدة السابقة: (الغاية تبرر الوسيلة)!

ومن أجل ذلك؛ تراه يتجاهل حكم الأئمة الآخرين على الحديث بالوضع؛ كالجورقاني، وابن الجوزي، وابن حجر العسقلاني، والسيوطي، وابن عَرَّاق!

رابعاً: قوله: «فهو شيخهم ومعتمدهم، كما يعترف به الذهبي...»! كذب على الذهبي؛ فإنه لم يذكر لفظ: «معتمدهم» أصلاً، وإنما زادها الشيعي من عند نفسه زوراً وتضليلاً، فعليه من الله ما يستحق!

٤٩٦٣ - (أَلا قُلْتِ: فكيفَ تَكُونانِ خَيْراً مِنِّي؛ وزَوْجِي محمدٌ، وأَبي هَارونُ، وعَمِّي مُوسَى؟!).

ضعيف. أخرجه الترمذي (٢/٣٢٣)، والحاكم (٤/٢٩) عن **هاشم بن سَعِيدٍ الكوفي**: حدثنا كِنَانَةُ قال: حدثتنا صفيةُ بنت حُيَيٍّ قالت:

دخل علي رسول الله ﷺ؛ وقد بلغني عن حفصة وعائشة كلامٌ، فذكرت ذلك له، فقال... فذكره.

وكان الذي بلغها أنهم قالوا: نحن أكرم على رسول الله ﷺ منها، وقالوا: نحن أزواج النبي ﷺ وبنات عمه.

هذا لفظ الترمذي. وقال:

«حديث غريب، لا نعرفه من حديث صفية إلا من حديث هاشم الكوفي، وليس إسناده بذلك القوي».

قلت: وقال الحافظ في «التقريب»:

«ضعيف» .

قلت : وكنانة مولى صفية ؛ لم يوثقه غير ابن حبان . لكن روى عنه جمع . وقال الحافظ :

«مقبول»[1] !

وقد ذكر الحافظ في ترجمته من «التهذيب» أن الحديث رواه ابن عدي من طريق يزيد بن مُغَلِّسٍ الباهلي : **ثنا كنانة بن نُبَيْهٍ مولى صفية . . .** فذكر الحديث .

قلت : وهذا ظاهره أن يزيد بن المغلس تابع هاشم بن سعيد . وحينئذٍ يتقوى الحديث بمتابعته .

ولكني أرى أن في إسناد ابن عدي انقطاعاً أو سقطاً ؛ فإن ابن المغلس إنما يروي عن مالك وطبقته من أتباع التابعين ، فمثله لم يدرك أحداً من التابعين قطعاً ، وكنانة منهم .

ويؤيده أنهم ذكروا في شيوخ يزيد هذا هاشم بن سعيد الراوي للحديث عن كنانة ، فالظاهر أنه هو الساقط بين يزيد وكنانة . والله أعلم .

والحديث ؛ بيَّض له الحاكم والذهبي ، ولعل ذلك لظهور ضعفه .

وأشار إلى ذلك ابن عبدالبر في ترجمة صفية من «الاستيعاب» (١٨٧٢/٤) بقوله :

«ويُرْوَى أن رسول الله ﷺ دخل على صفية . . .» فذكره .

---

(١) وقد ترجح للشيخ - رحمه الله - أخيراً ، أن (كنانة) هذا (صدوق) ؛ فانظر ما سبق من هذه «السلسلة» (١/١٩٠ - ١٩١) . (الناشر) .

وتجاهل الشيعي في «مراجعاته» (ص٢٣٩) ضعف الحديث ، فاستدل به على أن عائشة رضي الله عنها ليست أفضل من صفية وسائر زوجاته ﷺ .

ومن غرائب جهله أو تجاهله : أنه عزاه للترمذي ، ولم ينقل عنه تضعيفه إياه بقوله :

«حديث غريب . . .» إلخ .

كما جهل أو تجاهل أيضاً إشارة ابن عبدالبر إلى تضعيفه .

ولكن ليس هذا غريباً منه وهو يكذب على العلماء الكذب الصريح ؛ كما تقدم بيانه مراراً وتكراراً !

٤٩٦٤ - (خُذْ هذا السَّيْفَ ؛ فانْطَلِقْ ، فاضْرِبْ عُنُقَ ابنِ عمٍّ مارِيَّةَ حَيْثُ وجَدْتَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه الحاكم (٣٩/٤) من طريق **أبي معاذ سليمان بن الأرقم الأنصاري** عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها قالت :

أُهديتْ مارية إلى رسول الله ﷺ ومعها ابن عم لها ؛ قالت : فوقع عليها وقعة ، فاستمرّت حاملاً . قالت : فعزلها عند ابن عمها . قالت : فقال أهل الإفك والزور : مِنْ حاجتِه إلى الولد ادعى ولد غيره ! وكانت أَمَةً قليلة اللبن ، فابتاعت له ضَائِنَةَ لَبُونٍ ، فكان يُغذَّى بلبنها ، فحسن عليها لحمه . قالت عائشة رضي الله عنها : فدُخِلَ به على النبي ﷺ ذات يوم . فقال :

«كيف ترين؟» . فقلت : من غُذِّيَ بلحم الضأن يحسن لحمه ! قال :

«ولا الشبه؟» . قالت : فحملني ما يحمل النساء من الغيرة أن قلت : ما أرى

شبهاً ! قالت : وبلغ رسولَ الله ﷺ ما يقول الناس . فقال لعلي . . . (فذكر الحديث) . قالت : فانطلق ؛ فإذا هو في حائط على نخلة يخترف رطبات . قال : فلما نظر إلى علي ومعه السيف ؛ استقبلته رعدة . قال : فسقطت الخرقة ؛ فإذا هو لم يخلق الله عز وجل له ما للرجال ؛ شيء ممسوح .

قلت : سكت عنه الحاكم والذهبي ، ولعله لظهور ضعفه ؛ فإن سليمان بن الأرقم متفق بين الأئمة على تضعيفه ، بل هو ضعيف جدّاً ؛ فقد قال البخاري :

«تركوه» . وقال أبو داود ، وأبو أحمد الحاكم ، والدارقطني :

«متروك الحديث» . وقال أبو داود :

«قلت لأحمد : روى عن الزهري عن أنس في التلبية؟ قال : لا نبالي روى أم لم يرو» ! وقال ابن عدي في آخر ترجمته ـ وقد ساق له نَيِّفاً وعشرين حديثاً (١/١٥٤ ـ٢) ـ :

«وعامة ما يرويه لا يتابعه عليه أحد» .

قلت : وللحديث أصل صحيح ، زاد عليه ابن الأرقم هذا زيادات منكرة ، تدل على أنه سيئ الحفظ جدّاً ، أو أنه يتعمد الكذب والزيادة ؛ لهوى في نفسه ، ثم يحتج بها أهل الأهواء !

فأنا أسوق لك النص الصحيح للحديث ؛ ليتبين لك تلك الزيادات المنكرة ، فروى ثابت عن أنس :

أن رجلاً كان يُتَّهَمُ بأمِّ ولد رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ لعلي :

«اذهب فاضرب عنقه» .

فأتاه علي ؛ فإذا هو في رَكِيٍّ يتبرد فيها . فقال له علي : اخرج . فناوله يده ، فأخرجه ؛ فإذا هو مجبوب ليس له ذَكَرٌ ، فكفَّ عليٌّ عنه . ثم أتى النبي ﷺ فقال : يا رسول الله ! إنه لمجبوب ؛ ما له ذكر .

أخرجه مسلم (١١٩/٨) ، والحاكم (٣٩/٤ ـ ٤٠) ، وأحمد (٢٨١/٣) ، وابن عبدالبر في ترجمة مارية من «الاستيعاب» (١٩١٢/٤) ؛ كلهم عن عفان : حدثنا حماد بن سلمة : أخبرنا ثابت . . . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط مسلم ، ولم يخرجاه» !

فوهم في استدراكه على مسلم ! وقال ابن عبدالبر :

«وروى الأعمش هذا الحديث فقال فيه : قال علي : يا رسول الله ! أكون كالسِّكَّةِ المُحَمَّاة ؛ أو الشاهد يرى ما لا يرى الغائب؟ فقال : بل الشاهد يرى ما لا يرى الغائب» .

قلت : هذه الزيادة لم أقف عليها من رواية الأعمش ، وإنما من رواية غيره من حديث علي نفسه ، وقد مضى تخريجه في «الصحيحة» برقم (١٩٠٤) ، وليس فيه أيضاً تلك الزيادات المنكرة التي تفرد بها ابن الأرقم في هذا الحديث .

وأشدها نكارة ما ذكره عن عائشة أنها قالت : ما أرى شبهاً !

فقد استغلَّها عبدالحسين الشيعي في «مراجعاته» أسوأ الاستغلال ، واتَّكأ عليها في اتهامه للسيدة عائشة في خلقها ودينها ، فقال (ص٢٤٧ ـ ٢٤٨) :

«وحسبك مثالاً لهذا ما أَيَّدَتْهُ ـ نزولاً على حكم العاطفة ـ من إفك أهل الزور إذ قالوا ـ بهتاناً وعدواناً ـ في السيدة مارية وولدها إبراهيم عليه السلام ما قالوا ،

حتى برأهما الله عز وجل من ظلمهم براءة ـ على يد أمير المؤمنين ـ محسوسة ملموسة ! ﴿وردَّ اللهُ الذينَ كَفَروا بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنالُوا خَيْراً﴾» !

وعلق على هذا بقوله :

«من أراد تفصيل هذه المصيبة ؛ فليراجع أحوال السيدة مارية رضي الله عنها في (ص٣٩) من الجزء الرابع من «المستدرك» للحاكم ، أو من «تلخيصه» للذهبي» !

يشير بذلك إلى هذا الحديث المنكر !

وإن من مكره وخبثه : أنه لم يكتف في الاعتماد عليه ـ مع ضعفه الشديد ـ بل إنه زاد على ذلك أنه لم يسق لفظه ؛ تدليساً على الناس وتضليلاً ؛ فإنه لو فعل وساق اللفظ ؛ لتبين منه لكل من كان له لبٌ ودين أن عائشة بريئة مما نسب إليها في هذا الحديث المنكر من القول ـ بَرَاءَتَهَا مما اتهمها المنافقون به ؛ فبرّأها الله تعالى بقرآن يتلى ـ ، آمن الشيعة بذلك أم كفروا ، عامل الله الكذابين والمؤيدين لهم بما يستحقون ! وإنا لله وإنا إليه راجعون .

وتأمل ما في إيراده في آخر كلامه للآية الكريمة : ﴿ورد الله الذين كَفَروا . . .﴾ من رَمْي السيدة عائشة بالكفر ، مع أنه يترضى عنها أحياناً (ص٢٢٩) ! ويعترف (ص٢٣٨) بأن لها فضلها ومنزلتها !

وما إخال ذلك منه إلا من باب التَّقِيَّةِ المعهودة منهم ، وإلا ؛ فكيف يلتقي ذلك مع حشره إياها في زمرة الذين كفروا ؟! عامله الله بما يستحق !

ثم إن الحديث ؛ أخرجه ابن شاهين أيضاً من طريق **سليمان بن أرقم** عن الزهري به ؛ كما في «الإصابة» (١٤/٦) للحافظ العسقلاني ؛ وقال :

«وسليمان ضعيف» .

٤٩٦٥ ـ (لقدْ رأيْتِ خَالاً بخدِّها ؛ اقْشَعرَّتْ كلُّ شَعْرةٍ منكِ) .

موضوع . أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٨/١٦٠ ـ ١٦١) : أخبرنا محمد ابن عمر : حدثني الثوري عن جابر عن عبدالرحمن بن سابط قال :

خطب رسول الله ﷺ امرأة من كلب ، فبعث عائشة تنظر إليها ، فذهبت ثم رجعت . فقال لها رسول الله ﷺ :

«ما رأيت؟» . فقالت : ما رأيت طائلاً . فقال لها رسول الله ﷺ . . . فذكره . فقالت : يا رسول الله ! ما دونك سِرٌّ !

قلت : وهذا موضوع ؛ فإنه مع كونه مرسلاً ، فإن محمد بن عمر ـ وهو الواقدي ـ كذاب ، كما تقدم مراراً .

وقد استغلَّ الشيعي أيضاً هذا الحديث الباطل استغلالاً غير شريف ؛ فطعن به على السيدة عائشة رضي الله عنها ، فنسبها إلى الكذب ، كما طعن عليها بالحديث الذي قبله !

٤٩٦٦ ـ (إنّا لَمْ نُرِدْ هَذا ، إنّا لَمْ نُرِدْ هَذا) .

ضعيف . أخرجه الديلمي عن عائشة :

أنها خاصمت النبي ﷺ إلى أبي بكر ؛ فقالت : يا رسول الله ! اقصد ! فلطم أبو بكر خدَّها ؛ وقال : تقولين لرسول الله ﷺ : اقصد؟! وجعل الدم يسيل من أنفها على ثيابها ، ورسول الله ﷺ يغسل الدم من ثيابها بيده ؛ ويقول . . . فذكره .

كذا في «كنز العمال» (٧/١١٦/١٠٢٠) .

قلت : وعزوه للديلمي يشعر بضعف إسناده ؛ كما نص عليه في مقدمة «الجامع الكبير» ، ونقلته عنه في مقدمتي لكل من «صحيح الجامع الصغير وزيادته» و«ضعيف الجامع الصغير وزيادته» .

وقد صرح بضعفه الحافظ العراقي ؛ فقال في «تخريج الإحياء» (٢/٤٠) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، والخطيب في «التاريخ» من حديث عائشة بسند ضعيف» .

قلت : ومع ذلك ؛ احتج به الشيعي في «مراجعاته» (٢٤٩) في الطعن في السيدة عائشة رضي الله عنها ! عامله الله بما يستحق !

وقد روى طرفاً منه ابن سعد (٨/٨٠) : أخبرنا **محمد بن عمر** : أخبرنا **محمد بن عبدالله** عن الزهري عن ابن المسيب قال :

قال رسول الله ﷺ لأبي بكر :

«يا أبا بكر ! ألا تَعْذِرُني من عائشة؟!» .

قال : فرفع أبو بكر يده ، فضرب صدرها ضربة شديدة ، فجعل رسول الله ﷺ يقول :

«غفر الله لك يا أبا بكر ! ما أردت هذا» .

لكنه إسناد واهٍ بمرة ؛ فإن محمد بن عمر ـ وهو الواقدي ـ كذاب .

ومحمد بن عبدالله : هو أبو بكر بن عبدالله بن محمد بن أبي سَبْرَةَ ؛ قال الحافظ :

«رموه بالوضع» .

ثم وقفت على إسناد الحديث عند الديلمي في «مسنده» (ص٣١٩ ـ ٣٢٠ ـ مصورة) : أخرجه من طريق **إسماعيل بن إبراهيم المِنْقَرِيِّ عن أبيه** عن مبارك بن فَضَالَةَ عن عبيدالله بن عمر عن القاسم عن عائشة . . .

قلت : والمبارك بن فضالة ؛ وإن كان صدوقاً ؛ فهو مدلس تدليس التسوية[1] !

وإسماعيل بن إبراهيم المنقري وأبوه ؛ لم أعرفهما .

٤٩٦٧ ـ (إنَّ الغَيْرَى لا تُبْصِرُ أَسْفلَ الوادِي مِنْ أَعْلاهُ)[2] .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١١٤٨/٣) عن **سَلَمَةَ بن الفَضْلِ** عن محمد بن إسحاق **عن** يحيى بن عَبَّاد بن عبدالله بن الزبير عن أبيه عن عائشة أنها قالت :

وكان متاعي فيه خِفٌّ ، وكان على جمل ناجٍ ، وكان متاع صفية فيه ثِقَلٌ ، وكان على جمل ثَفَالٍ بطيء ؛ يبطئ بالركب ، فقال رسول الله ﷺ :

«[حولوا متاع عائشة على جمل صفية] ، وحوِّلوا متاع صفية على جمل عائشة حتى يمضي الركب» . قالت عائشة : فلما رأيت ذلك قلت : يا لعباد الله ! غلبتنا هذه اليهودية على رسول الله ﷺ ! قالت : فقال رسول الله ﷺ :

«يا أم عبدالله ! إن متاعك كان فيه خِفٌّ ، وكان متاع صفية فيه ثقل ، فأبطأ بالركب ، فحوَّلنا متاعها على بعيرك ، وحوَّلنا متاعك على بعيرها» . قالت : فقلت : ألست تزعم أنك رسول الله؟! قالت : فتبسم فقال :

---

(١) انظر كلام الشيخ حول تدليس المبارك في «الصحيحة» (٩٥٠/١ ـ ٩٥١) . (الناشر) .

(٢) كتب الشيخ فوق هذا المتن : «تقدم برقم (٢٩٨٥) ؛ لكن يستفاد منه» . (الناشر) .

«أَوَ في شكٍّ أنت يا أم عبدالله؟!» . قالت : قلت : ألست تزعم أنك رسول الله ، فهلا عدلت؟! وسمعني أبو بكر ـ وكان فيه غَرْبٌ ؛ أي : حِدَّةٌ ـ ؛ فأقبل عليَّ فلطم وجهي . فقال رسول الله ﷺ :

«مهلاً يا أبا بكر !» . فقال : يا رسول الله ! أما سمعت ما قالت؟! فقال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لعنعنة ابن إسحاق ؛ فإنه مدلس .

وسلمة بن الفضل كثير الخطأ ؛ كما قال الحافظ . وقال الهيثمي (٤/٣٢٢) :

«رواه أبو يعلى ، وفيه محمد بن إسحاق ؛ وهو مدلس . وسلمة بن الفضل ، وقد وثقه جماعة : ابن معين وابن حبان وأبو حاتم ، وضعفه جماعة ، وبقية رجاله رجال «الصحيح» . وقد رواه أبو الشيخ ابن حيان في «كتاب الأمثال» ، وليس فيه غير أسامة ابن زيد الليثي ؛ وهو من رجال «الصحيح» ؛ وفيه ضعف ، وبقية رجاله ثقات» !

كذا قال ! وفي آخر كلامه وقفة عندي ؛ فقد قال الحافظ العراقي في «تخريج الإحياء» (٢/٤٠) :

«رواه أبو يعلى في «مسنده» ؛ وأبو الشيخ في «كتاب الأمثال» من حديث عائشة ، وفيه ابن إسحاق ؛ وقد عنعنه» .

قلت : فهذا صريح في مخالفة ما ذكره الهيثمي .

ومن المحتمل أن يكون أبو الشيخ أخرجه من طريقين ، في أحدهما ابن إسحاق دون الطريق الأخرى ، وفي هذه الليثي فقط كما أفاده الهيثمي ؛ فإن صح كلامه ؛ فالحديث حسن عندي على أقل المراتب . والله أعلم .

٤٩٦٨ - (علَّمَني ألفَ بابٍ، يَفْتَحُ كلُّ بابٍ أَلْفَ بابٍ) .

منكر . أخرجه ابن عدي (ق١١١/٢) ، وعنه ابن عساكر (١/١٦١/١٢) من طريق ابن لهيعة : حدثني حُيَيُّ بن عبدالله عن أبي عبدالرحمن الحُبُلِيِّ عن عبدالله بن عمرو :

أن رسول الله ﷺ قال في مرضه :

«ادعوا لي أخي» . فدعوا له أبا بكر ، فأعرض عنه . ثم قال :

«ادعوا لي أخي» . فدعوا له عمر ، فأعرض عنه . ثم قال :

«ادعوا لي أخي» . فدعي له عثمان ، فأعرض عنه . ثم قال :

«ادعوا لي أخي» . فدعي له علي بن أبي طالب ، فستره بثوب ، وانكبَّ عليه . فلما خرج من عنده قيل له : ما قال؟ قال . . . فذكره . وقال ابن عدي :

«هذا حديث منكر ، ولعل البلاء فيه من ابن لهيعة ؛ فإنه شديد الإفراط في التشيع ، وقد تكلم فيه الأئمة ونسبوه إلى الضعف» .

وأقرَّه الحافظ ابن عساكر ، ثم الحافظ الذهبي في ترجمة ابن لهيعة ، أورده في جملة ما أنكر عليه من الأحاديث .

والحديث ؛ مما احتج به الشيعي في «المراجعات» (ص٢٥٣) ؛ وقال :

«وأخرجه أبو نعيم في «حليته» ، وأبو أحمد الفَرَضِيُّ في «نسخته» كما في ص(٣٩٢) من الجزء السادس من [الكنز]» !

وكذلك قال (ص٢٥١) .

وأنا أظن أن عزوه إلى «الحلية» خطأ من صاحب «الكنز» أو طابعه ، اغترَّ به الشيعي ؛ فإن نصه في الموضع المشار إليه من الشيعي :

«عن علي قال : علمني رسول الله ﷺ ألف باب . . (أبو أحمد الفرضي في «جزئه» ، وفيه الأجلح أبو جحفة (!) قال في «المغني» : صدوق شيعي جلد . حل)» !

قلت : والمعروف من صاحب «الكنز» - تبعاً لأصله «الجامع الكبير» - أنه يسوق رموز مخرِّجي الحديث أولاً ، ثم يتكلم عليه - على قلة كلامه - !

وهنا نجد رمز (حل) قد جاء بعد كلامه على الأجلح ، مما يشعر أنه مقحم !

وقد تأكدت من ذلك بعد رجوعي إلى نسخة مصورة عندي من «الجامع الكبير» ؛ فلم يقع فيها الرمز المذكور . وتأيَّد ذلك بأني رجعت إلى «فهرس الحلية» للشيخ الغماري ؛ فلم أر الحديث فيه .

(تنبيه) : حديث علي هذا مع ضعفه ؛ فإن الشيعي قد دسَّ فيه زيادة من عنده ؛ دون أن ينبِّه القراء إلى ذلك ؛ فإنه ساقه عقب الحديث المتقدم (٤٩٤٥) الذي فيه : أن النبي ﷺ توفي وهو مستند إلى علي ، فزاد - بعد قوله : . . . علمني رسول الله ﷺ - :

- يعني : حينئذٍ - . يعني : حين وفاته ﷺ !

فإن قيل : إن معنى هذه الزيادة في حديث ابن عمرو ؛ فإنه صريح أن التعليم المذكور كان في مرضه .

فأقول : كلا ؛ ليس في معناه ، وذلك من وجهين :

الأول : أنه ليس فيه أن المرض هو مرض موته .

والآخر : هب أنه مرض موته ؛ فليس فيه أنه علمه ومات مستنداً إلى علي ؛ بل هو صريح بأن علياً خرج وتركه مريضاً .

فهذا كله من الأدلة الكثيرة على أن الشيعة يستحلُّون الدسَّ والكذب في سبيل تأييد ما هم عليه من الضلال ! نسأل الله السلامة .

وفي الباب في فضل علي وأهل بيته : عن أبي أمامة الباهلي ، وسوف يأتي إن شاء الله تخريجه برقم (٦٢٥٤) .

٤٩٦٩ - (تُوُفِّيَ [ﷺ] وإنَّهُ لَمُسْتَنِدٌ إلى صَدْرِ عَليٍّ) .

موضوع . أخرجه ابن سعد (٢/٢٦٣) : أخبرنا **محمد بن عمر** : حدثني **سليمان بن داود بن الحُصَيْنِ** عن أبيه عن أبي غَطَفَانَ قال :

سألت ابن عباس : أرأيت رسول الله ﷺ توفي ورأسه في حجر أحد؟ قال : توفي وهو لمستند إلى صدر علي . قلت : فإن عروة حدثني عن عائشة أنها قالت :

توفي رسول الله ﷺ بين سَحْري ونَحْري؟! فقال ابن عباس : أتعقل؟! والله ! لتوفي رسول الله ﷺ وإنه لمستند إلى صدر علي ؛ وهو الذي غسّله وأخي الفضل ابن عباس . وأبى أبي أن يحضر ، وقال : إن رسول الله ﷺ كان يأمرنا أن نستتر ، فكان عند السِّتر .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن عمر - وهو الواقدي - ؛ كذاب .

وشيخه سليمان بن داود بن الحصين ؛ لا يعرف ؛ أورده ابن أبي حاتم (٢/١/ ١١١) ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ثم رأيت الحافظ قال في «الفتح» (١٠٧/٨) :

«لا يعرف حاله» .

قلت : وإن مما يؤكِّد وضع الحديث ؛ مخالفته لحديث عروة المذكور عن عائشة ؛ فإن عروة وهو - ابن الزبير - من كبار التابعين وثقاتهم ، وقد رواه عنه جمع من الثقات في «مسند الإمام أحمد» (١٢١/٦ ، ٢٠٠ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤) ، و«صحيح البخاري» (١٠٥/٨ - ١١٠) ، و«مسلم» (١٣٧/٧ - ١٣٨) .

وتابعه عندهما جماعة من الثقات عن عائشة رضي الله عنها ، وكذلك في «المسند» (٦/ ٣٢ ، ٤٨ ، ٦٤ ، ٧٤ ، ٧٧ ، ٢٣١ ، ٢٧٤) ، و«ابن سعد» (٢٦١/٢ ، ٢٦٢) .

فهو حديث مشهور عن عائشة رضي الله عنها ؛ إن لم يكن متواتراً .

ولذلك جزم به إبراهيم النخعي فقال : قُبِضَ رسول الله ﷺ ولم يوصِ ، وقبض وهو مستند إلى صدر عائشة .

رواه ابن سعد بإسناد رجاله ثقات ؛ غير **عبدالرحمن بن جُرَيْسٍ** ؛ ترجمه ابن أبي حاتم (٢٢١/٢/٢) ؛ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

فمثل هذا الحديث المشهور عن عائشة يبعد جدّاً أن يخفى على ابن عباس رضي الله عنه ! فنفيه عن عائشة وإثباته لعلي رضي الله عنه ؛ إنما هو من صنع الكذابين من الشيعة أو من يساندهم .

ونحوه ما رواه **الواقدي** أيضاً : أخبرنا عبدالعزيز بن محمد عن **حَرَامِ بن عثمان** عن أبي حازم عن جابر بن عبدالله الأنصاري :

أن كعب الأحبار قام زمن عمر فقال - ونحن جلوس عند عمر أمير المؤمنين - :

ما كان آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ؟ فقال عمر : سَلْ علياً . قال : أين هو؟ قال : هو هنا . فسأله ، فقال علي : أسندته إلى صدري ، فوضع رأسه على منكبي ، فقال :

«الصلاة الصلاة» . فقال كعب : كذلك آخر عهد الأنبياء وبه أمروا ، وعليه يبعثون . قال : فمن غسّله يا أمير المؤمنين؟! قال : سَلْ عليّاً . قال : فسأله؟ فقال : كنت أنا أغسله ، وكان عباس جالساً ، وكان أسامة وشُقْران يختلفان إليَّ بالماء .

أخرجه ابن سعد .

قلت : وهذا موضوع أيضاً ؛ والآفة الواقدي ، أو شيخ شيخه حرام بن عثمان ؛ فقد قال الإمام الشافعي وغيره :

«الرواية عن حرام حرام» ! وقال الحافظ :

«وفي سنده الواقدي ، وحرام بن عثمان ؛ وهما متروكان» .

ومما يؤكِّد وضعه ، أن في رواية لعائشة في حديثها المتقدم :

فجعل يقول :

«في الرفيق الأعلى» ؛ حتى قبض .

أخرجه البخاري .

نعم ؛ قد روي بإسناد آخر خير من هذا عن عليّ قال :

كان آخر كلام رسول الله ﷺ :

«الصلاة الصلاة ! اتقوا الله فيما ملكت أيمانكم» .

وله شواهد خرجتها في «الصحيحة» (٨٦٨) من حديث أم سلمة وغيرها .

فإن صح هذا القدر عن علي ؛ فهو محمول على ما سمعه هو نفسه من النبي ﷺ في مرضه ، فلا ينافي حينئذٍ قول عائشة المذكور ؛ لأنه محدد لا يقبل التخصيص كما هو ظاهر لكل ذي عينين .

ومن ذلك أيضاً : ما رواه **الواقدي** : حدثني **عبدالله بن محمد بن عمر بن علي** عن أبيه عن علي بن حسين قال :

قبض رسول الله ﷺ ورأسه في حجر علي .

أخرجه ابن سعد . قال الحافظ :

«فيه انقطاع ، مع **الواقدي** . وعبدالله فيه لين» .

ثم أخرج عن الواقدي : حدثني **أبو الجويرية** عن أبيه عن الشعبي مثله . قال الحافظ :

«فيه الواقدي ، والانقطاع ، وأبو الحويرث (قلت : وهو أبو الجويرية) ؛ اسمه عبدالرحمن بن معاوية بن الحارث المدني ؛ قال مالك : ليس بثقة . وأبوه لا يعرف حاله» .

قلت : وهذه الأحاديث الموضوعة ؛ لم يتورع عبد الحسين الشيعي ـ كعادته ـ عن الاحتجاج بها في معارضة حديث السيدة عائشة المعارض لها ؛ تحت عنوان :

«الصحاح المعارضة لدعوى أم المؤمنين» (ص٢٤٧ ـ ٢٥٢) ! ولم يعزها لغير ابن سعد . ومدارها كلها ـ كما رأيت ـ على الواقدي الكذاب ، مع عدم سلامتها ممن فوقه .

ولم يكتف الشيعي بهذا ؛ بل أخذ يحتج بما جاء في «نهج البلاغة» و«شرحها» لابن أبي الحديد المعتزلي !!

وضمَّ إلى ذلك احتجاجه بحديث أم سلمة المتقدم تحت الحديث (٤٩٤٥) ؛ وتقديمه لحديثها ـ وهو ضعيف كما سبق ـ على حديث عائشة المروي من طرق كثيرة صحيحة عنها ! ثم رجَّحه على حديثها بالطعن عليها والغمز منها بأمور بعضها ثابت عنها ، منها أمور لازمة لغير الأنبياء المعصومين ، كحضورها وقعة الجمل ، وقد تابت منه . ومنها ما لا عيب عليها فيها ؛ كصلاة النبي ﷺ إليها وهي مادة رجليها ! ومنها ما لا يصح نسبته إليها ، وإنما اعتماده في ذلك على كتب التاريخ التي تروي ما هبَّ ودبَّ ، وبخاصة «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد المعتزلي ! إلى غير ذلك من الأمور التي يطول الكلام بنقدها ، ولم تتجه الهمة إلى بسط الكلام عليها .

لكن لا بد من الكلام على أمر منها ؛ قد يُشْكِلُ على من لا علم عنده بطرق الحديث وألفاظه ، ومكر هذا الشيعي وخبثه وضلاله ، وطعنه في أهل السنة عامة ، وأم المؤمنين الصدِّيقة بنت الصدِّيق خاصة ؛ ألا وهو حديث البخاري عن عبدالله ابن عمر قال :

قام النبي ﷺ خطيباً ، فأشار نحو **مسكن عائشة** فقال :

«ههنا الفتنة (ثلاثاً) من حيثُ يطلعُ قرن الشيطان» . ولفظه عند مسلم :

خرج رسول الله ﷺ من بيت عائشة فقال :

«رأس الكفر من ها هنا ؛ حيث يطلع قرن الشيطان» .

فأوهم الشيعي قُرَّاءه أن الفتنة في الحديث إنما هي عائشة ـ رضي الله عنها ، وبرأها الله من ذلك كما برأها من المنافقين من قبل ـ !

وكل من أمعن النظر في بعض طرق الحديث ـ فضلاً عن مجموعها ـ ؛ يعلم

يقيناً أن الجهة التي أشار إليها النبي ﷺ بقوله : «ههنا» ؛ إنما هي جهة المشرق ، وهي على التحديد العراق ، والواقع يشهد أنها منبع الفتن قديماً وحديثاً .

وقد جمعت طرق الحديث وألفاظه وخرجتها في «الصحيحة» برقم (٢٤٩٤) ، وقد قدمت إليك خلاصتها بما فيه كفاية للكشف عن تدجيل الشيعي وبهته ، فلا داعي للإعادة .

٤٩٧٠ ـ (جاءَ الملَكُ بِصُورَتي إلى رسولِ الله ﷺ . فَتَزوَّجَني رسولُ الله ﷺ وأَنا ابنةُ سَبْع سِنين . وأُهْدِيتُ إليه وأَنا ابنةُ تِسْع سِنين . وتزوَّجَني بِكْراً لم يَكُنْ في أحَدٍ منَ الناسِ . وكانَ يأتيه الوَحْيُ وأَنا وهُوَ في لحاف واحدٍ . وكنتُ مِنْ أحَبِّ الناسِ إليه . ونزلَ فِيَّ آياتٌ مِنَ القُرآنِ كادَتِ الأُمَّة تَهْلَكُ فيها . ورأَيْتُ جبريلَ عليه الصلاةُ والسلام ؛ ولَمْ يَرَهُ أحدٌ مِنْ نِسائه غَيْري . وقُبِضَ في بَيْتي ؛ لم يَلِه أَحَدٌ غَيْرَ الملَكِ إلا أنا) .

منكر . أخرجه الحاكم (٤/١٠) من طريق إسماعيل بن أبي خالد : أنبأ عبدالرحمن بن الضَّحَّاك :

أن عبدالله بن صفوان أتى عائشة وآخر معه ، فقالت عائشة لأحدهما : أسمعت حديث حفصة يا فلان؟! قال : نعم يا أم المؤمنين ! فقالَ لها عبدالله بن صفوان : وما ذاكَ يا أمّ المؤمنين؟! قالت : خِلال لي تِسعٌ ؛ لم تكن لأحد من النساء قبلي ؛ **إلا ما آتى الله عز وجل مريم بنت عمران** ، واللهِ ! ما أقول هذا أني أفخر على أحد من صواحباتي . فقال لها عبدالله بن صفوان : وما هنَّ يا أم المؤمنين؟! قالت . . . فذكره . وقال :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

قلت : ورجاله ثقات رجال مسلم ؛ غير عبدالرحمن بن الضحاك ، وقد أورده ابن أبي حاتم (٢٤٦/٢/٢ ـ ٢٤٧) من رواية إسماعيل بن أبي خالد هذا ؛ إلا أنه وقع فيه **عبد الرحمن بن أبي الضحاك !** ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

ولم أره في «ثقات ابن حبان» ؛ فهو على كل حال مجهول ، فهو علَّة الحديث .

وقد وجدت له طريقاً أخرى ؛ إلا أنه لا يتقوى بها ، فقال ابن سعد (٦٥/٨) : أخبرنا هشام أبو الوليد : حدثنا أبو عوانة عن عبدالملك بن عُمَيْرٍ عن عائشة به نحوه . وقال في الخلَّة الأخيرة :

ومرض رسول الله ﷺ في بيتي ؛ فمرَّضْته ، فقبض ولم يشهده غيري والملائكة .

قلت : ورجاله ثقات رجال الشيخين ؛ غير أن عبدالملك بن عمير لم يذكروا له رواية عن عائشة . على أنه قد رمي بالتدليس .

فمن المحتمل أن يكون الواسطة بينه وبينها رجلاً مطعوناً أو مجهولاً ؛ كعبدالرحمن هذا .

وإنما أوردت الحديث من أجل ذكر مريم فيه مع هذه الخلَّة الأخيرة ؛ فإني لم أجد لها شاهداً يقوِّيها ، وقد استغلَّها الشيعي عبدالحسين في «مراجعاته» (٢٥٧ ـ ٢٥٨) ؛ فجزم بنسبة الحديث إليها ، ثم أخذ يغمز منها بسبب هذه الخلَّة ، وهي مما لم يثبت عنها كما تبين لك من هذا التخريج ، بخلاف الخِلال التي قبلها ، فكلها صحيحة ثابتة عنها في «الصحيحين» وغيرهما .

فاعلم هذا ؛ يساعدك على دفع المطاعن الشيعية عن أم المؤمنين رضي الله عنها !

٤٩٧١ - (دَعُوهُنَّ ؛ فإنَّهُنَّ خَيرٌ مِنكُم) .

منكر . روي عن عمر بن الخطاب قال :

لما مرض النبي ﷺ قال :

«ادعوا لي بصحيفة ودواة ؛ أكتب لكم كتاباً لا تضلون بعدي أبداً» . فكرهنا ذلك أشد الكراهة . ثم قال :

«ادعوا لي بصحيفة ؛ أكتب لكم كتاباً لا تضلون بعده أبداً» . فقالت النسوة من وراء الستر : ألا يسمعون ما يقول رسول الله ﷺ ؟! فقلت : إنكن صواحبات يوسف ! إذا مرض رسول الله ﷺ عَصَرْتُنَّ أعينكن . وإذا صحَّ ركبتن رقبته ! فقال رسول الله ﷺ . . . فذكره . قال الهيثمي (٩/٣٤) :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه **محمد بن جعفر بن إبراهيم الجعفري** ؛ قال العقيلي : في حديثه نظر . وبقية رجاله وثقوا ، وفي بعضهم خلاف» !

قلت : ومحمد بن جعفر هذا ؛ لم أجده في «الضعفاء» للعقيلي[1] !

وفي «الجرح والتعديل» (٣/٢/١٨٩) :

«**محمد بن إسماعيل الجعفري** ، وهو ابن إسماعيل بن جعفر بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبدالله بن جعفر بن أبي طالب . روى عن الدراوردي . . . روى عنه أبو زرعة . سألت أبي عنه؟ فقال : منكر الحديث ، يتكلمون فيه» .

---

(١) الحديث رواه الطبراني في «الأوسط» (٥٣٣٨) ؛ ومنه تبين أن في نقل الهيثمي تحريفاً في اسم الراوي ، وهو (موسى بن جعفر . . .) ، وهو الذي قال فيه العقيلي : «في حديثه نظر» . (الناشر) .

قلت : فمن الظاهر أنه هذا ، وقع عند الطبراني منسوباً إلى جده ، ولكنني لم أجده منسوباً إلى أبيه عند العقيلي ! فالله أعلم .

وذكر في «اللسان» أن أبا نعيم الأصبهاني قال :

«متروك» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» !

والحديث في «الصحيحين» وغيرهما من حديث ابن عباس نحوه ؛ دون قوله : فقالت النسوة . . . إلخ ؛ فهو منكر .

وراجع شرح الحديث في «فتح الباري» (١/١٨٥ ـ ١٨٧ و٨/١٠٠ ـ ١٠٣) .

٤٩٧٢ ـ (أَنْفِذُوا بَعْثَ أُسامة ، لَعنَ اللهُ منْ تَخَلَّفَ عنْهُ . وكَرَّرَ ذلِكَ) .

منكر . أخرجه أبو بكر أحمد بن عبدالعزيز الجوهري في «كتاب السقيفة» قال : حدثنا حَمدُ بن إسحاق بن صالح عن أحمد بن سَيَّار عن سعيد بن كثير الأنصاري عن رجاله عن عبدالله بن عبدالرحمن :

أن رسول الله ﷺ في مرض موته أمَّر أسامة بن زيد بن حارثة على جيش فيه جِلَّة المهاجرين والأنصار ؛ منهم أبو بكر ، وعمر ، وأبو عبيدة بن الجَرَّاح ، وعبدالرحمن بن عوف ، وطلحة ، والزبير ، وأَمَرهُ أن يُغِير على مؤتة (قلت : فساق الحديث فيه) . وقام أسامة فتجهز للخروج ، فلمَّا أفاق رسول الله ﷺ سأل عن أسامة والبعث ، فأُخْبِرَ أنهم يتجهَّزون ، فجعل يقول . . . فذكره .

فخرج أسامة واللواء على رأسه ؛ والصحابة بين يديه . . . إلخ .

قلت : ساقه هكذا ـ إلا ما اختصرته أنا ـ عبدالحسين الشيعي في «مراجعاته»

(٢٩١ ـ ٢٩٢) ، وسكت عليه كعادته ؛ إلا أنه زعم أن الشهرسْتَاني أرسله إرسال المسلمات في المقدمة الرابعة من كتاب «الملل والنحل» !

وكأنه ـ لبالغ جهله بالحديث ـ لا يعلم أن الشهرستاني ليس من علماء هذا الشأن أولاً ، وأن إسناد الحديث الذي نقله عن الجوهري ضعيف لا يصح ثانياً !! وبيان هذا من وجوه :

الأول : أن عبدالله بن عبدالرحمن هذا ؛ يغلب على الظن أنه عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي عمرة الأنصاري الذي روى له ابن جرير في «تاريخه» (٢١٨/٣ ـ ٢٢٢) قطعة كبيرة من قصة بيعة السقيفة ، ولم أجد من ذكره غير ابن أبي حاتم (٩٦/٢/٢) . وقال :

«روى عن جده أبي عمرة . روى عنه المسعودي» .

ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً !

الثاني : رجال سعيد بن كثير الأنصاري ؛ مبهمون لا يعرفون .

الثالث : حمد بن إسحاق بن صالح ؛ لم أجده .

الرابع : أحمد بن عبدالعزيز الجوهري : هو من رجال الشيعة المجهولين ، أورده الطُّوسيُّ في «الفهرست» (١٠٠/٣٦) . وقال :

«له كتاب السقيفة» .

ولم يزد على ذلك شيئاً ، فدلَّ على أنه غير معروف لديهم ؛ فضلاً عن غيرهم من أهل السنة ؛ فقد قال في «المقدمة» (ص٢) :

« . . فإذا ذكرت كل واحد من المصنِّفين وأصحاب الأصول ؛ فلا بد من أن أشير إلى ما قيل فيه من التعديل والتجريح ، وهل يُعَوَّل على روايته أم لا؟ . . .» .

قلت : ومن هذا تعلم جهل عبدالحسين الشيعي حتى برجالِ مذهبه ! فيحتج بحديث الجوهري هذا ؛ وهو غير معروف عندهم ، فضلاً عمن فوقه ممن لا يعرفون أيضاً !

ومن الترجمة السابقة ؛ تعلم أن كتاب «السقيفة» هو من كتب الشيعة التي لا يعتمد عليها عندنا . وقد علّق عليه السيد محمد صادق آل بحر العلوم بقوله :

«ينقل عن كتاب «السقيفة» هذا كثيراً : ابن أبي الحديد المعتزلي في «شرح نهج البلاغة» ؛ مع نسبته لأبي بكر أحمد بن عبدالعزيز الجوهري ؛ فراجع» .

قلت : وعن ابن أبي الحديد الشيعي ؛ نقله عبدالحسين ؛ كما صرَّح بذلك عقب الحديث ، مع تدليسه على القرّاء وإيهامه إياهم أن مؤلف «السقيفة» هو من أهل السنة ! كما يظهر ذلك لمن أمعن النظر في المراجعة (٩١) ، وجوابه عليها في المراجعة التي بعدها !

٤٩٧٣ - (إنَّهُ لا يَحِلُّ المسجدُ لجُنُبٍ ولا حائض ؛ إلا لمحمد ﷺ وأزواجِه ، وعليٍّ وفاطمةَ بنتِ محمدٍ ﷺ . ألا ! هلْ بَيَّنْتُ لكمُ الأسماءَ أنْ تَضِلُّوا)[١] .

موضوع . أخرجه ابن عساكر في «التاريخ» (٢/٩٣/١٢) من طريق عبدالملك ابن أبي غَنِيَّةَ عن أبي الخطاب عمر الهَجَرِيِّ عن مَحْدوج عن جَسْرَةَ بنت دِجَاجَةَ قالت : أخبرتني أم سلمة قالت :

خرج النبي ﷺ من بيته ، حتى انتهى إلى صرح المسجد ؛ فنادى بأعلى صوته . . . فذكره .

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «كُرِّر برقم (٦٢٨٥)» . (الناشر) .

قلت : وهذا إسناد مظلم ؛ أبو الخطاب مجهول ، وقد مضى[1] .

ومثله محدوج ؛ وهو الباهلي .

وجسرة مختلف فيها ، وقد قال البخاري :

«عندها عجائب» .

ولم يوثِّقها من يُوَثقُ بتوثيقه .

وقد روي الحديث من طريق أخرى عنها عن عائشة ، وهو أقوى من هذا ، وقد أوردته في «ضعيف أبي داود» (٣٢) ؛ من أجل جسرة هذه .

والحديث ؛ رواه ابن أبي حاتم في «العلل» (٢٦٩/٩٩/١) من هذا الوجه دون قوله :

«ألا هل بينت . . .» .

وكذلك رواه ابن ماجه (٦٤٥) ؛ إلا أنه لم يذكر الاستثناء مطلقاً ، وكأنه تعمد حذفها ؛ لما فيها من النكارة .

ولذلك قال ابن القيم رحمه الله تعالى :

«فهذا الاستثناء باطل موضوع ؛ من زيادة بعض غلاة الشيعة ، ولم يخرجه ابن ماجه في الحديث» .

راجع كتابي المشار إليه آنفاً .

وخالف ابنَ أبي غنية في إسناده منصورُ بن [أبي] الأسود ؛ فقال : عن عمر ابن عُمَيْر الهَجَرِيِّ عن عروة بن فيروز عن جسرة به .

---

(١) في «الإرواء» (٢١١/١) . (الناشر) .

أخرجه ابن عساكر أيضاً .

ومنصور هذا ؛ شيعي ثقة .

أما عروة بن فيروز ؛ فلم أجد أحداً ذكره !

ولعل رواية الهجري عنه مما يدل على عدم ضبطه واضطرابه في إسناده ـ أي : الهجري ـ : فتارة يرويه عن محدوج ، وتارة عن ابن فيروز . والله أعلم .

ونحو هذا الحديث : ما روى **الحسن بن زيد** عن **خارجة بن سعد عن أبيه قال** : قال رسول الله ﷺ لعلي :

«لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد غيري وغيرك» .

أخرجه البزار (ص ٢٦٨ ـ زوائد)[١] . **وقال** :

«لا نعلمه يروى إلا بهذا الإسناد» .

قلت : وهو ضعيف ومنقطع ؛ لأن خارجة بن سعد : هو خارجة بن عبدالله بن سعد بن أبي وقاص ، فيما ظهر لي ؛ فقد أورده ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (١/٢/٣٧٥) ، **وقال** :

«روى عن أبيه . روى عنه يونس بن حُمران» .

قلت : ولم يزد على ذلك ؛ فهو مجهول الحال .

ثم ترجم لأبيه عبدالله بن سعد بن أبي وقاص (٢/٢/٦٣ ـ ٦٤) ؛ وأفاد أنه أخو مصعب ، وعمر ، ويحيى ، وإبراهيم ، ومحمد ، وعمرو ؛ بني سعد . **وقال** :

«روى عن أبي أيوب . روى [عنه ابنه] خارجة بن عبدالله» . ولم يزد !

---

(١) وهو في «مسنده» برقم (٢٥٥٧) . (الناشر) .

قلت : وعلى ذلك ؛ فالحديث ـ على جهالة خارجة وأبيه عبدالله ـ ؛ فهو مرسل .

ثم إن الحسن بن زيد ـ وهو العَلَوِيُّ أبو محمد المدني والد الستِّ نَفِيسة ـ فيه ضعف من قبل حفظه ؛ قال الحافظ :

«صدوق يهم ، وكان فاضلاً» .

وأما قول الهيثمي في «المجمع» (٩/١١٥) :

«رواه البزار ، وخارجة لم أعرفه ، وبقية رجاله ثقات» !

فأقول : فيه ما لا يخفى من التقصير والتساهل ؛ إذا تذكرت ما تقدم من التحقيق .

والحديث ؛ أخرجه الترمذي (٣٧٢٩) من حديث **عطية عن** أبي سعيد الخدري مرفوعاً نحوه مختصراً .

وعطية : هو ابن سعد العوفي ، وهو ضعيف مدلس ، كما سبق مراراً .

٤٩٧٤ ـ (لَمَّا نَزَلَتْ : ﴿قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عليْهِ أَجْراً إلا المودَّةَ فِي القُرْبَى﴾ ؛ قالُوا : يا رسولَ الله ! ومَنْ قَرابَتُكَ هؤلاءِ الذينَ وَجَبتْ عَلَينا مودَّتُهم؟ قال : عليٌّ ، وفاطِمةُ ، وابناهُما) .

باطل . أخرجه الطبراني (١/١٢٤/٢) ، والقَطِيعِيُّ في زياداته على «الفضائل» (٦٦٩/٢) عن **حرب بن حسن الطَّحَّان** : نا **حسين الأشقر** عن **قيس بن الربيع** عن الأعمش عن سعيد بن جبير عن ابن عباس رضي الله عنهما قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد مظلم ، مسلسل بالعلل :

الأولى : قيس بن الربيع ضعيف ؛ لسوء حفظه .

الثانية : حسين الأشقر ؛ قال الحافظ :

«صدوق يهم ؛ ويغلو في التشيع» .

الثالثة : حرب بن حسن الطحان ؛ قال في «الميزان» :

«ليس حديثه بذاك . قاله الأزدي» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» ؛ كما في «اللسان» !

قلت : فأحد هؤلاء الثلاثة هو العلَّة ؛ فإن الحديث منكر ظاهر النكارة ؛ بل هو باطل ، وذلك من وجهين :

الأول : أن الثابت عن ابن عباس في تفسير الآية خلاف هذا ، بل صح عنه إنكاره على سعيد بن جبير ذلك ؛ فقد روى شعبة : أنبأني عبدالملك قال : سمعت طاوساً يقول :

سأل رجل ابن عباس ـ المعنى ـ عن قوله عز وجل : ﴿قُلْ لا أَسْأَلُكم عليهِ أَجْراً إلا المودَّةَ في القُرْبَى﴾ ، فقال سعيد بن جبير : قرابة محمد ﷺ . قال ابن عباس : عجلت ؛ إن رسول الله ﷺ لم يكن بطن من قريش إلا لرسول الله ﷺ فيهم قرابة ، فنزلت : ﴿قُلْ لا أَسْأَلُكم عليهِ أَجْراً إلا المودَّةَ في القُرْبَى﴾ :

«إلا أن تَصِلُوا قرابةَ ما بيني وبينكم» .

أخرجه البخاري (٣٨٦/٦ و٤٣٣/٨) ، وأحمد (٢٢٩/١ ، ٢٨٦) ، والطبري في «تفسيره» (١٥/٢٥) .

وأخرجه الحاكم (٤٤٤/٢) من طريقين آخرين عن ابن عباس نحوه ، وأحدهما عند الطبري . وقال الحاكم في أحدهما :

«صحيح على شرط البخاري» . وفي الآخر :

«صحيح على شرط مسلم» . ووافقه الذهبي .

والآخـــر : أن الآية مكية ؛ كما جزم بذلك غير ما واحد من الحفاظ ، كابن كثير وابن حجر وغيرهما .

فكيف يأمر الله بمودَّة أبناء علي وفاطمة وهما لم يتزوجا بعد؟! ولهذا قال الحافظ في «الفتح» (٤٣٣/٨) ـ بعد أن ساق حديث الترجمة ـ :

«وإسناده واهٍ ، فيه ضعيف ورافضي . وهو ساقط لمخالفته هذا الحديث الصحيح ، وذكر الزمخشري هنا أحاديث ظاهر وضعها . وردّه الزجّاج بما صَحَّ عن ابن عباس من رواية طاوس في حديث الباب ، وبما نقله الشعبي عنه ؛ وهو المعتمد . . . ويؤيد ذلك أن السورة مكية» .

والحديث ؛ أورده الهيثمي في «المجمع» (١٦٨/٩) . وقال :

«رواه الطبراني ، وفيه جماعة ضعفاء ، وقد وثِّقوا» .

قلت : وذكره ابن كثير في «تفسيره» (٣٦٥/٧) من رواية ابن أبي حاتم : حدثنا علي بن الحسين : حدثنا رجل ـ سماه ـ : حدثنا حسين الأشقر . . . فذكره نحو ما تقدم من رواية الطبراني . ثم قال ابن كثير :

«وهذا إسناد ضعيف ؛ فيه مبهم لا يعرف (قلت : قد عرف من رواية الطبراني كما تقدم) عن شيخ شيعي محترق ، وهو حسين الأشقر ، ولا يقبل خبره في هذا المحل ، وذكر نزول الآية في المدينة بعيد ؛ فإنها مكية ، ولم يكن إذ ذاك لفاطمة رضي الله عنها أولاد بالكلية ؛ فإنها لم تتزوج بعلي رضي الله عنه إلا بعد بدر من السنة الثانية من الهجرة .

والحق : تفسير هذه الآية بما فسرها به حبر الأمة ، وترجمان القرآن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما ؛ كما رواه عنه البخاري ؛ ولا ننكر الوصاة بأهل البيت ، والأمر بالإحسان إليهم واحترامهم وإكرامهم ؛ فإنهم من ذرية طاهرة ، من أشرف بيت وجد على وجه الأرض فخراً وحسباً ونسباً ؛ ولا سيما إذا كانوا متبعين للسنة النبوية الصحيحة الواضحة الجلية ، كما كان عليه سلفهم ؛ كالعباس وبنيه ، وعلي وأهل بيته وذريته ، رضي الله عنهم أجمعين» .

(تنبيهان) :

الأول : عزا حديث الترجمة ابنُ حَجَرٍ الهَيْتَمِيُّ في «الصواعق» (ص١٠١) لأحمد أيضاً والحاكم !

وهذا وهم فاحش ؛ فإنما أخرج أحمد والحاكم عن ابن عباس ما يبطله ؛ كما سبق بيانه .

والآخر : أن عبدالحسين الشيعي ـ في كتابه «المراجعات» (ص٣٣) ـ فسَّر الآية المذكورة بما دلَّ عليه هذا الحديث الباطل ؛ غير ملتفت إلى أن الآية مكيّة ، وأن ابن عباس فسَّرها على نقيضه !

٤٩٧٥ ـ (يا أيُّها الناسُ ! إنَّ اللهَ أمرَ مُوسَى وهارونَ أنْ يَتَبَوَّأَ لقومِهما بُيوتاً ، وأَمَرهُما أنْ لا يبيتَ في مسجدِهما جُنُبٌ ، ولا يَقْرَبُوا فيهِ النساءَ ؛ إلا هارونَ وذُرِّيتَهُ . ولا يَحِلُّ لأحدٍ أن يعرن[1] النساءَ في مَسْجِدي هذا ؛ ولا يَبيتَ فيهِ جُنُبٌ ؛ إلا عليٌّ وذُرِّيَّتُهُ) .

موضوع . أخرجه ابن عساكر (٢/٩٣/١٢) عن **محمد بن عبيدالله بن أبي رافع** عن أبيه وعمه عن أبيهما أبي رافع :

(١) كذا ؛ ولعلها : «يَعْرُكَ» . (الناشر) .

أن النبي ﷺ خطب الناس فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته محمد بن عبيدالله ، وقد مضى له عدة أحاديث فانظر مثلاً : (١٥٤٦ ، ١٧٥٤ ، ٤٨٨٢ ، ٤٨٨٧) .

٤٩٧٦ ـ (أيُّها الناسُ ! أما تَسْتَحُونَ؟! تَجْمَعونَ ما لا تأْكُلون ، وتَأْمَلُونَ ما لا تُدْرِكونَ ، وتَبْنُونَ ما لا تَعْمرونَ !) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» (ق٤٧/١) من طريق علي بن ثابت عن **الوازع بن نافع** عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أم المنذر[1] قالت :

اطلع رسول الله ﷺ ذاتَ عشية إلى الناس ، فقال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته الوازع بن نافع ؛ ضعيف جداً ؛ قال البخاري :

«منكر الحديث» . وقال النسائي :

«متروك» .

والحديث ؛ أورده المنذري في «الترغيب» (١٣١/٤) مشيراً إلى ضعفه من رواية الطبراني . وقال الهيثمي (٢٨٤/١٠) :

«وفيه الوازع بن نافع ؛ وهو متروك» .

---

(١) في طريق الطبراني التي سيشير إليها الشيخ ـ بَعْدُ ـ تسميتها : (أم الوليد) . وانظر «معجم الطبراني» (٤٢١/١٧٢/٢٥) ، و«ضعيف الترغيب» (١٩٥٣) . (الناشر) .

٤٩٧٧ ـ (أَلا تَعْجَبُونَ مِنْ أُسامةَ؟! اشْتَرى إلى شَهْر! إنَّ أُسامةَ لَطَويلُ الأَمَلِ . والَذي نَفْسي بيَدِه ! ما طَرَفَتْ عَيْنايَ إلا ظَنَنْتُ أَنَّ شَفْرَيَّ لا يَلْتَقيانِ حَتى يَقْبِضَ اللهُ رُوحي ، ولا رَفَعْتُ طَرْفي فَظَننتُ أَنِّي واضِعُهُ حَتى أُقْبَضَ ، ولا لَقِمْتُ لُقْمةً إلا ظَنَنْتُ أَنِّي لا أُسيغُها حَتى أَغَصَّ بها مِنَ الموتِ ، يا بَني آدمَ ! إنْ كُنْتُم تَعْقِلونَ فَعُدّوا أَنْفُسَكُم مِنَ الموتَى . والذي نَفْسي بِيَدِه ؛ ﴿إنَّ ما تُوعَدونَ لآتٍ وما أَنْتُم بِمُعْجِزين﴾) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في «قصر الأمل» (١/٢/١) ، وأبو نعيم في «الحلية» (٦/٩١) ، وابن عساكر (٢/٣٤٨/٢) عن أبي بكر بن أبي مريم عن عطاء بن أبي رباح عن أبي سعيد الخدري قال :

اشترى أسامة بن زيد بن ثابت وليدةً بمئة دينار إلى شهر . فسمعت رسول الله ﷺ يقول . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، وعلَّته أبو بكر بن أبي مريم ؛ ضعيف ، وكان اختلط .

والحديث ؛ رواه أيضاً البيهقي والأصبهاني ؛ كما في «الترغيب» (٤/١٣١) ؛ وأشار إلى تضعيفه .

٤٩٧٨ ـ (إنَّ كُرْسيَّهُ وسعَ السَّماواتِ والأَرْضَ ، وإنَّهُ لَيَقْعُدُ عليه فَما يَفْضُلُ منهُ مِقْدارُ أَرْبع أَصابعَ ـ ثم قالَ بأصابعِه فَجَمَعها ـ ؛ وإنَّ لَهُ أَطيطاً كأطيطِ الرَّحْلِ الجديدِ إذا رُكِبَ ؛ مِنْ ثِقَلِه)[1] .

منكر . أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٥٧٩٦ ، ٥٧٩٨) من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق عن عبدالله بن خليفة قال :

---

(١) كتب الشيخ ـ رحمه الله ـ فوق هذا المتن : «تقدم في أواخر المجلد الثاني فيما أظن» . قلت : وهو فيه برقم (٨٦٦) . (الناشر) .

أتت امرأةٌ النبيَّ ﷺ فقالت : ادعُ اللهَ أن يُدْخِلني الجنة ! فعظَّمَ الربَّ تعالى ذِكْرُه ، ثم قال . . . فذكره .

وكذلك أخرجه عبدالله بن أحمد في «السنة» (ص٧١) من هذه الطريق ، لكنه زاد في متنه أداة الاستثناء فقال :

« . . . إلا قَيْد أربع أصابع» .

فاختلف المعنى .

ثم أخرجه ابن جرير (٥٧٩٧) من طريق أخرى عن إسرائيل نفسه به ؛ إلا أنه زاد في إسناده فقال : عن عمر عن النبي ﷺ بنحوه .

وقد أخرجه غير هؤلاء .

وللحديث ثلاث علل :

الأولى : جهالة عبدالله بن خليفة ؛ قال الذهبي :

«لا يكاد يعرف» . وقال الحافظ في «التقريب» :

«مقبول» ؛ أي : عند المتابعة ، وإلا ؛ فليِّن الحديث ؛ كما ذكر في المقدمة .

الثانية : اختلاط أبي إسحاق ـ وهو السبيعي ـ ، وعنعنته ؛ فإنه كان مدلساً .

الثالثة : الاضطراب في سنده وفي متنه ؛ كما رأيته في رواية ابن جرير وعبدالله بن أحمد .

وبهذا أعلَّه شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموعة الفتاوى» (١٦/٤٣٤ ـ ٤٣٦) ؛ فإنه ذكره كمثال للأحاديث الضعيفة التي يرويها بعض المؤلِّفين في الصفات ، كعبدالرحمن بن منده وغيره ، فقال :

«ومن ذلك : حديث عبدالله بن خليفة المشهور الذي يرويه عن عمر عن النبي ﷺ . وقد رواه أبو عبدالله محمد بن عبدالواحد المقدسي في «المختارة» . وطائفة من أهل الحديث ترده لاضطرابه ، كما فعل ذلك أبو بكر الإسماعيلي وابن الجوزي وغيرهم ، لكن أكثر أهل السنة قبلوه .

ورواه الإمام أحمد وغيره مختصراً وذكر أنه حدث به وكيع . لكنْ كثير ممن رواه رووه بقوله : «إنه ما يفضل منه إلا أربع أصابع» ؛ فجعل العرش يفضل منه أربع أصابع .

واعتقد القاضي وابن الزَّاغُوني صحة هذا اللفظ ، فأمرُّوه ، وتكلموا على معناه بأن ذلك القدر لا يحصل عليه الاستواء ، وذكر عن أيمن العائذ أنه قال : هو موضع جلوس محمد ﷺ (!)» .

ثم ذكر لفظ ابن جرير المخالف ، ثم قال :

«فلو لم يكن في الحديث إلا اختلاف الروايتين ؛ هذه تنفي ما أثبتت هذه ، ولا يمكن مع ذلك الجزم بأن رسول الله ﷺ أراد الإثبات ، وأنه يفضل من العرش أربع أصابع لا يستوي عليها الربّ . وهذا معنى غريب ليس له قط شاهد في شيء من الروايات ، بل هذا يقتضي أن يكون العرش أعظم من الرب وأكبر ! وهذا باطل مخالف للكتاب والسنة والعقل» .

ثم أطال الكلام في ترجيح رواية ابن جرير المخالفة النافية ، وهي بلا شك أولى من حيث المعنى . ولكن الحديث عندي معلول بما ذكرنا من العلل ، وهي تحيط بكل من الروايتين المثبتة والنافية ؛ فلا فائدة تذكر من الإطالة . والله أعلم .

٤٩٧٩ ـ (لا تَمنَّوُا الموتَ ؛ فإنَّ هَوْلَ المَطْلَعِ شَديدٌ ، وإنَّ مِنَ السعادَةِ أَنْ يَطُولَ عُمُرُ العَبْدِ ويَرْزُقَهُ اللهُ الإنابَةَ) .

ضعيف . أخرجه أحمد (٣/٣٣٢) : ثنا أبو عامر وأبو أحمد قالا : ثنا **كَثِيرُ ابن زيد** : حدثني **الحارث بن يزيد** ـ قال أبو أحمد : عن **الحارث بن أبي يزيد** ـ قال : سمعت جابر بن عبدالله يقول . . . فذكره مرفوعاً .

وتابعهما سليمان بن بلال عن **كثير بن زيد** عن **الحارث بن أبي يزيد** به .

أخرجه البيهقي في «الشعب» (١٠٥٨٩/٣٦٢/٧) .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ كثير بن زيد ـ وهو الأسلمي مولاهم ـ ؛ في حفظه ضعف ، وقد اضطرب في اسم والد الحارث ؛ كما في هذه الرواية .

وزاده بياناً الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» ؛ فقال (٢٨٥/٢/١) :

«الحارث بن يزيد مولى الحكم عن جابر عن النبي ﷺ : «لا تمنوا الموت . . .» ؛ قاله أبو أحمد الزُّبَيري عن كثير بن زيد . وقال عيسى وحاتم : عن كثير عن الحارث بن أبي يزيد مولى الحاكم . وقال وكيع : عن كثير عن سلمة بن أبي يزيد . قال أبو عبدالله (هو البخاري) : وسلمة لا يصح ههنا» .

قلت : وقوله : «قاله أبو أحمد الزبيري» ؛ لعله سبق قلم ! والصواب : قاله أبو عامر ؛ فإن الزبيري قال : الحارث بن أبي يزيد ؛ كما بينته رواية أحمد .

وعيسى : هو ابن يونس .

وقد أسنده عنه ابن عدي أيضاً في ترجمة كثير من «الكامل» ، والبيهقي في «الزهد» (ق١/٧٢) .

وخلاصة كلام البخاري : أن كثير بن زيد اضطرب في إسناده على ثلاثة وجوه :

الأول : الحارث بن يزيد .

الثاني : الحارث بن أبي يزيد .

الثالث : سلمة بن أبي يزيد .

وفاته وجه رابع ، وهو قول **هشام بن عبيدالله الرازي** : ثنا سليمان بن بلال : ثنا **كثير بن زيد** عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة عن جابر مرفوعاً .

أخرجه ابن عدي (٦/٦٨) .

وذكره الذهبي من هذا الوجه في ترجمة كثير ، ثم قال :

«وقد رواه البزار في «مسنده» عن عدة عن العقدي : حدثنا كثير بن زيد : حدثنا الحارث بن أبي يزيد عن جابر . . . فهذا ـ مع نكارته ـ له علة كما رأيت» .

يعني : الاضطراب ، وهو من كثير بن زيد نفسه ، وليس من الرواة عنه ؛ فإنهم ثقات جميعاً على ضعف في الرازي .

والاضطراب دليل على أن الراوي لم يضبط الحديث ولم يحفظه ، ولذلك كان الحديث المضطرب من أقسام الحديث الضعيف ؛ حتى ولو كان الاضطراب من ثقة ، فما بالك إذا كان من مضعَّف ؛ كما هو الشأن هنا !

ثم إن الحارث بن يزيد ـ على الخلاف في أبيه كما رأيت ـ ليس بالمشهور ؛ فقد أورده ابن أبي حاتم (١/٢/٩٤) . وقال :

«روى عن جابر . روى عنه كثير بن زيد ، ومحمد بن أبي يحيى الأسلمي والد إبراهيم» .

فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً .

نعم ؛ وثقه ابن حبان كما في «التعجيل» ! وتساهله في التوثيق مشهور ، ولذلك لا يعتمد عليه المحققون .

ومما سبق تعلم تساهل المنذري (١٣٦/٤) في قوله :

«رواه أحمد بإسناد حسن ، والبيهقي» !

ومثله قول الهيثمي (٢٠٣/١٠) :

«رواه أحمد والبزار ، وإسناده حسن» !

ومثله قول الحاكم (٢٤٠/٤) ـ وقد أخرج الشطر الثاني منه ـ :

«صحيح الإسناد» ! ووافقه الذهبي !

٤٩٨٠ ـ (لَمَا خَلَقَ اللهُ آدمَ عليهِ السلامُ وذُرِّيَتَهُ ؛ قالتَ الملائكَةُ : يا ربِّ ! خَلَقْتَهم يأْكُلونَ ويَشْرَبونَ ويَنْكِحونَ ويَرْكَبونَ ، فَاجْعَلْ لهمُ الدُّنْيا ولَنا الآخِرَةَ ! فقالَ اللهُ تبارَكَ وتَعالى : لا أَجْعَلُ مَنْ خَلَقْتُهُ بِيَدَيَّ ونَفَخْتُ فيهِ منْ رُوحِي كَمَنْ قُلْتُ له : (كُنْ) فَكان) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٦/١ ـ هندية) عن أبي زرعة الرازي : ثنا هشام بن عمار : ثنا عبدالله بن صالح النَّرْسي : ثنا عروة بن رُوَيم عن الأنصاري أن النبي ﷺ قال . . . فذكره . وقال البيهقي :

«وقال فيه غيره : عن هشام بن عمار بإسناده عن جابر بن عبدالله الأنصاري . وفي ثبوته نظر» .

قلت : وعلّته : إما النرسي هذا ؛ فإني لم أعرفه .

وإما هشام بن عمار ؛ فإنه ـ مع كونه من شيوخ البخاري ـ ؛ فقد كان يتلقَّن .

٤٩٨١ ـ (مـا مِنْ شَيءٍ أَكْـرَمَ علَى اللهِ مِنِ ابنِ آدَم . قِـيلَ : وَلا الملائِكَةُ؟! قالَ : الملائِكَةُ مَجْبُورونَ بمَنْزِلةِ الشَّمْسِ والقَمَرِ) .

منكر مرفوعاً . أخرجه البيهقي في «الشعب» (١/١٠٨) عن **عبيد الله بن تَمَّام السُّلَمِيّ** عن خالد الحَذَّاء عن بشر بن شَغَاف عن أبيه عن عبدالله بن عمرو قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره . وقال :

«تفرد به عبيدالله بن تمام ، قال البخاري : عنده عجائب» .

قلت : وهو متفق على تضعيفه ، بل كذَّبه بعضهم ؛ فقال الساجي :

«كذاب ، يحدث بمناكير عن يونس وخالد وابن أبي هند» . ثم قال البيهقي :

«ورواه غيره عن خالد الحذاء موقوفاً على عبدالله بن عمرو ، وهو الصحيح» .

ثم ساق إسناده بذلك .

٤٩٨٢ ـ (هَلُمَّ يا عُمرُ ! اجلِسْ حَتى أُخْبِرَكَ بغِنَى الربِّ عن صلاةِ أَبي جَحْش اللَّيْثيِّ ؛ إنَّ للهِ في سماءِ الدُّنْيا ملائكةً خُشوعاً ، لا يَرْفَعُونَ رؤوسَهم حَتى تَقومَ الساعَةُ ، فإذا قامَتِ الساعَةُ ؛ رَفَعوا رُؤوسَهم ، ثمَّ قالوا : ربَّنا ! ما عَبَدناكَ حَقَّ عبادَتِكَ) .

ضعيف . أخرجه الحاكم (٣/٨٧ ـ ٨٨) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١/١١٤ ـ ١١٥) ـ من طريقه ـ عن **عبدالملك بن قُدَامَةَ الجُمَحِيّ** عن **عبدالرحمن ابن عبدالله بن دينار** عن أبيه عن عبدالله بن عمر :

أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جاء والصلاة قائمة ؛ وثلاثة نفر جلوس ؛ أحدهم أبو جحش الليثي . قال : قوموا فصلوا مع رسول الله ﷺ . فقام اثنان ، وأبى أبو جحش أن يقوم ، فقال له عمر : صلِّ يا أبا جحش ! مع النبي ﷺ . قال : لا أقوم حتى يأتيني رجل هو أقوى مني ذراعاً ، وأشد مني بطشاً ، فيصرعني ، ثم يدسّ وجهي في التراب . قال عمر : فقمت إليه ، فكنت أشد منه ذراعاً ، وأقوى منه بطشاً ، فصرعته ، ثم دسست وجهه في التراب ، فأتى عليٌّ عثمان فحجزني . فخرج عمر بن الخطاب مغضباً ، حتى انتهى إلى النبي ﷺ ، فلما رآه النبي ﷺ ورأى الغضب في وجهه ؛ قال : «ما رابك يا أبا حفص؟» . فقال : يا رسول الله ! أتيت على نفر جلوس على باب المسجد وقد أقيمت الصلاة ، وفيهم أبو جحش الليثي ، فقام الرجلان . . . (فأعاد الحديث) . ثم قال عمر : والله يا رسول الله ! ما كانت معونة عثمان إياه إلا أنه ضافه ليلة ، فأَحَبَّ أن يشكرها له ! فسمعه عثمان فقال : يا رسول الله ! ألا تسمع ما يقول لنا عمر عندك؟! فقال رسول الله ﷺ :

«إن رضى عمر رحمة والله ! لوددت أنك كنت جئتني برأس الخبيث» . فقام عمر . فلما بَعُد ناداهُ النبي ﷺ فقال :

«هلم يا عمر ! أين أردت أن تذهب؟» . فقال : أردت أن آتيك برأس الخبيث . فقال :

«اجلس حتى أخبرك بغنى الرب . . .» الحديث .

فقال له عمر بن الخطاب رضي الله عنه : وما يقولون يا رسول الله؟! قال :

«أما أهل السماء الدنيا فيقولون : سبحان ذي الملك والملكوت . وأما أهل السماء الثانية فيقولون : سبحان الحي الذي لا يموت ؛ فقلها يا عمر ! في صلاتك» . فقال : يا

رسول الله ! فكيف بالذي علَّمتني وأمرتني أن أقوله في صلاتي؟ قال :

«قل هذه مرة ، وهذه مرة» . وكان الذي أمر به أن قال :

«أعوذ بعفوك من عقابك ، وأعوذ برضاك من سخطك ، وأعوذ بك منك ، جَلَّ وجهك» .

هكذا ساقه الحاكم - دون البيهقي - بتمامه . لكن سقط من سياقه ذكر ملائكة السماء الثانية الذين أشير إليهم وما يقولونه في آخر الحديث ! والظاهر أنه من الناسخ أو الطابع ؛ فقد ذكرهم البيهقي ، وهو قد تلقاه عن الحاكم - كما سبق - ولفظه :

«وإن لله في السماء الثانية [ملائكة] سجوداً ، لا يرفعون رؤوسهم حتى تقوم الساعة ، فإذا قامت الساعة رفعوا رؤوسهم ثم قالوا : ربنا ! ما عبدناك حق عبادتك» . وقال البيهقي عقبه :

«قد أخرجته بطوله في (مناقب عمر رضي الله عنه)» . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط البخاري» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : منكر غريب ، وما هو على شرط (خ) ؛ عبدالملك ضعيف ، تفرد به» .

قلت : وكذا جزم بضعفه الحافظ في «التقريب» .

وقال في «الإصابة» - عقب قول الذهبي المذكور - :

«قلت : وليس في سنده [إلا] أبو عبدالملك بن قدامة الجمحي ، وهو مختلف فيه ؛ وثقه ابن معين والعجلي . وضعفه أبو حاتم والنسائي . وقال البخاري : يعرف وينكر» !

وأقول : والحصر المذكور غير مسلّم عندي ؛ فإن عبدالرحمن بن عبدالله بن دينار ـ وإن كان من رجال البخاري ـ ؛ ففيه كلام كثير ، حتى إن ابن عدي ختم ترجمته بقوله فيه :

«هو من جملة من يكتب حديثه من الضعفاء» .

والحافظ نفسه لم يوثِّقه في «التقريب» ؛ بل قال فيه :

«هو صدوق يخطئ» .

٤٩٨٣ ـ (ما أَحْسنَ منْ مُسلم ولا كافرٍ إلا أثابَهُ اللهُ . قُلنا : يا رسولَ الله ! ما إثابَةُ الله الكافرَ؟ فقال : إنْ كانَ وصَلَ رَحِماً ، أو تصدَّقَ بِصَدقَةٍ ، أو عَمِلَ حَسَنَةً ؛ أثَابَهُ اللهُ المالَ والولَدَ والصِّحَّةَ وأشباهَ ذلكَ . قلنا : فَما في الآخِرَةِ؟ قال : عذاباً دونَ العَذاب . وقَرأَ : ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرعَونَ أشدَّ العَذاب﴾) .

منكر . أخرجه ابن شاهين في «الترغيب» (ق١/٣٢١) ، والحاكم (٢٥٣/٢) ، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٨٧/١) ، وكذا ابن ماجه في «تفسيره» من طريق عامر بن مُدْرِكٍ : ثنا **عتبة بن يقظان** عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب عن عبدالله بن مسعود مرفوعاً . وقال البيهقي :

«في إسنادِه من لا يُحتج به» .

قلت : وهو عتبة هذا ؛ قال الذهبي :

«قوَّاه بعضهم . قال النسائي : غير ثقة . وقال ابن الجُنَيْدِ : لا يساوي شيئاً . روى ابن ماجه في «تفسيره» . . .» .

قلت : فساق الحديث ؛ وقال عقبه :

«عامر صدوق ، والخبر منكر» .

والبعض الذي أشار إليه ؛ إنما هو ابن حبان ، فلو أنه أفصح عنه لكان أصوب في البيان ، ولم يوثقه غيره ! ولذلك جزم الحافظ في «التقريب» بأنه :

«ضعيف» .

والنكارة التي أشار إليها الذهبي ؛ إنما هي في آخر الحديث ؛ لأنه مخالف لظاهرِ قوله ﷺ في الحديث الصحيح :

«وأما الكافر ؛ فيطعم بحسنات ما عمل بها لله في الدنيا ، حتى إذا أفضى إلى الآخرة ؛ لم يكن له حسنة يجزى بها» .

وهو مخرج في «الصحيحة» برقم (٥٣) ، وهو مطابق تماماً لقوله تعالى : ﴿وقَدِمْنا إلَى ما عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعلناهُ هَبَاءً مَنْثوراً﴾ .

وقال الحاكم :

«صحيح الإسناد» !

وردَّه الذهبي بقوله :

«قلت : عتبة واهٍ» .

٤٩٨٤ - (ما جَزاءُ مَنْ أَنْعَمتُ عليهِ بالتَّوحيدِ إلا الجنَّةُ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «الشعب» (١/٢٩٤) من طريق **إبراهيم بن محمد بن إسماعيل الكوفي** عن **حبيب بن أبي العالية** ، عن مجاهد عن ابن عمر مرفوعاً . وقال :

«تفرد به إبراهيم بن محمد الكوفي هذا ، وهو منكر» .

قلت : ولم أجد له ترجمة !

لكن حبيب بن أبي العالية ؛ قال الذهبي :

«ضعفه يحيى بن معين . وغمزه أحمد» .

والحديث ؛ عزاه السيوطي في «الدر» (١٤٩/٦) لابن أبي حاتم أيضاً ، وابن مردويه .

وأخرجه البغوي في «تفسيره» (١٦٧/٨) من رواية **بشر بن الحسين** عن الزُّبَير ابن عدي عن أنس بن مالك مرفوعاً به .

قلت : وبشر هذا متروك . بل قال أبو حاتم :

«يكذب على الزبير» . وقال الدارقطني :

«يروي عن الزبير بواطيل ، والزبير ثقة ، والنسخة موضوعة» .

وأورده السيوطي من حديث جابر : عند ابن مردويه ، وعلي بن أبي طالب : عند ابن النجار ، ولم يتكلم عليهما بشيء كما هي عادته الغالبة .

وما أراهما يصلحان للاستشهاد . والله أعلم .

٤٩٨٥ ـ (قَدْ أَفْلحَ مَنْ أَخْلصَ قَلْبَهُ للإيمانِ ، وجَعلَ قَلْبَهُ سَليماً ، ولسانَهُ صادِقاً ، ونَفْسَهُ مُطْمئِنَّةً ، وخَليقتَهُ مُستقيمةً ؛ وجعلَ أُذُنَهُ مُسْتَمِعةً ، وعَيْنَهُ ناظِرةً . فأمّا الأُذُنُ فَقمعٌ ، والعين فَمَقَرّةٌ لما يُوعِي القَلْبُ ، وقَدْ أَفْلحَ منْ جَعلَ قَلْبَهُ واعِياً) .

ضعيف . أخرجه أحمد (١٤٧/٥) ، وعنه أبو سليمان الحَرّاني في «الفوائد»

(ق٣٠/١) ، والبيهقي في «الشعب» (٧٣/١ ـ هندية) ، والأصبهاني في «الترغيب» (ص٣٠) عن بقية قال : وأخبرني بَحِيرُ بن سَعْدٍ عن خالد بن معدان قال : قال أبو ذر : إن رسول الله ﷺ قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ فقد صرَّح بقية بالتحديث ؛ لولا أنه منقطع بين خالد بن معدان وأبي ذر ؛ فقد جاء في ترجمة خالد هذا :

«وأرسل عن معاذ ، وأبي عبيدة بن الجراح ، وأبي ذر ، وعائشة» .

وذهل عن هذا المنذري ، ثم الهيثمي ! ففي «الترغيب» (٢٥/١) :

«رواه أحمد ، والبيهقي ، وفي إسناد أحمد احتمال للتحسين» ! وفي «المجمع» (٢٣٢/١٠) :

«رواه أحمد ، وإسناده حسن» !

قلت : وجزمه بالتحسين أقرب إلى حال إسناده من تردُّد المنذري فيه ؛ لولا أنهما لم يتنبَّها للانقطاع الذي بيَّنته .

والمعصوم من عصمه الله تعالى .

٤٩٨٦ ـ (ليسَ يَتَحَسَّرُ أَهْلُ الجنَّةِ إلا علَى ساعَةٍ مَرَّت بهِم لَمْ يَذْكُروا اللهَ فِيها) .

ضعيف . أخرجه الفَسَوي في «المعرفة» (٣١٣/٢) ، وابن السني في «عمل اليوم والليلة» (٣) ، والطبراني في «الكبير» (١٨٢/٩٣/٢٠) ، والبيهقي في «الشعب» (٣١٦/١) ، وأبو العباس المقدسي في «حديثه» (ق٤٥/٢) ، وكذا الأصبهاني في «الترغيب» (ق١٣٧/٢ ـ ١٣٨/١) من طرق عن سليمان بن عبدالرحمن : ثنا يزيد

ابن يحيى القُرَشِيُّ : ثنا ثور بن يزيد : ثنا خالد بن معدان عن جُبَيْرِ بن نُفَيْرٍ عن معاذ بن جبل رضي الله عنه مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ، رجاله ثقات ؛ غير يزيد بن يحيى القرشي ؛ وهو أخو خالد القرشي ؛ كما في «الجرح والتعديل» (٢٩٧/٢/٤) ، وقال :

«سألت أبي عنه؟ فقال : ليس بقوي الحديث»[١] . وقال الذهبي في «الميزان» :

«لا يعرف . وقال أبو حاتم : ليس بالقوي» .

قلت : ومن ذلك تعلم خطأ المنذري في تجويده لأحد إسنادي البيهقي بقوله في «الترغيب» (٢٣١/٢) :

«رواه الطبراني عن شيخه **محمد بن إبراهيم الصُّوري** ، ولا يحضرني فيه جرح ولا عدالة . وبقية إسناده ثقات معروفون . ورواه البيهقي بأسانيد **أحدها جيد**» !

أقول : أما الصوري ؛ فأورده الذهبي في «الميزان» . وقال :

«روى عن الفريابي ومؤمل بن إسماعيل . وعنه إبراهيم بن عبدالرزاق الأنطاكي وعبدالرحمن بن حمدان الجَلاب وجماعة . روى عن رَوَّاد بن الجَرَّاح خبراً باطلاً أو منكراً في ذكر المهدي . قال الجلاب : هذا باطل ، ومحمد الصوري لم يسمع من رواد . قال : وكان مع هذا غالياً في التشيع» . قال الحافظ في «اللسان» :

«وهذا الكلام برُمَّته منقول من كتاب «الأباطيل» للجورقاني . ومحمد بن إبراهيم قد ذكره ابن حبان في (الثقات)» !

---

(١) قلت : وفي هذا دليل على وهم قول الذهبي في «المغني» :

«بيض له ابن أبي حاتم . قال أبو حاتم : ليس بقوي» !!

قلت : وأورده ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (١٤/٧٨٦ ـ المصورة) من رواية أبي الحسن بن حَذْلَم فقط .

وأما التجويد ؛ فهو بعيد ؛ لأن مدار طريقي البيهقي على سليمان بن عبدالرحمن عن القرشي ؛ وهذا مجهول أو ضعيف ، ولم يوثقه أحد ؛ فأنَّى له الجودة؟!

وقال الهيثمي (٩/٧٣ ـ ٧٤) :

«رواه الطبراني ، ورجاله ثقات ، وفي شيخ الطبراني محمد بن إبراهيم الصوري خلاف» !

قلت : وله شيخ آخر فيه ،لكنه خالف الطرق المشار إليها في إسناده ؛ فقال في «مسند الشاميين» (ص٨٢) : حدثنا أحمد بن المُعَلَّى : ثنا سليمان بن عبدالرحمن ثنا الوليد بن مسلم عن ثور بن يزيد به ؛ إلا أنه قال : «عن جبير بن نفير عن أبيه» مكان : «عن معاذ» .

ورواية الجماعة أصح ؛ لا سيما وابن المعلى قال فيه النسائي :

«لا بأس به» .

نعم ؛ له شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ :

«ما من ساعة تمر بابن آدم لم يذكر الله فيها ؛ إلا تحسَّر عليها يوم القيامة» .

غير أن إسناده ضعيف جداً ؛ فإن البيهقي أخرجه ، وكذا أبو نعيم في «الحلية» (٥/٣٦١ ـ ٣٦٢) من طريق **عمرو بن حُصَيْن** : ثنا محمد بن عُلاثة عن إبراهيم بن أبي عبلة عن عمر بن عبدالعزيز عن عروة عنها . وقال البيهقي :

«وفي هذا الإسناد ضعف ؛ غير أن له شواهد من حديث معاذ» !

قلت : يعني : حديث الترجمة ، وفي قوله :

«ضعف» ، تساهل كبير ؛ فإن هذا إنما يقال في الراوي الصدوق الذي في حفظه ضعف ، فمثله يعتضد بغيره ، وعمرو بن حصين - وهو العقيلي - ليس كذلك ، بل هو شديد الضعف ، كما يدل عليه أقوال مجرحيه من الأئمة ، فقال أبو حاتم :

«ذاهب الحديث ، وليس بشيء» . وقال الدارقطني :

«متروك» .

وهو الذي اعتمده الحافظ في «التقريب» .

قلت : فلا يصلح الحديث للاعتضاد .

ثم رأيت الحديث في «مجمع الزوائد» (١٠/٨٠) . وقال :

«رواه الطبراني في «الأوسط» ، وفيه عمرو بن الحصين العقيلي ؛ وهو متروك» .

وقد أورده في «مجمع البحرين في زوائد المعجمين» (٤/٤٣٣ - مصورة الجامعة الإسلامية) من رواية «الأوسط» من هذا الوجه .

واعلم أنني كنت اغتررت برهة من الزمن بكلام المنذري والهيثمي المتقدمين ؛ قبلَ أن أطلع على إسناد الطبراني والبيهقي ، وأوردت الحديث في الكتاب الآخر رقم (٢١٩٧)[1] ، و«صحيح الجامع» ، فلما وقفت على إسنادهما ، وتبيَّن أن مداره على القرشي عند كل من أخرجه ؛ رجعت عن ذلك كله ، وكتبت على هامش «الصحيح»

---

(١) أي : قبلُ ؛ وإلا فإنَّ الحديث قد حذفه الشيخ - رحمه الله - من «الصحيحة» قبل أن يُطبع هذا المجلد منها ؛ فتنبَّه . (الناشر) .

أن ينقل إلى «الضعيف» ، وشرحت السبب هنا كما ترى ، والهادي هو الله .

٤٩٨٧ ـ (إنَّ لكلِّ شيءٍ صَقالَةً ، وإنَّ صَقالَةَ القُلوبِ ذِكْرُ الله) .

موضوع . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٣١٩/١ ـ ٣٢٠) من طريق سعيد ابن سنان : حدثني أبو الزاهِرية عن أبي شَجَرَةَ ـ واسمه كثير بن مُرَّةَ ـ عن عبدالله ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ أنه كان يقول . . . فذكره ، وزاد :

«وما من شيء أنجى من عذاب الله من ذكر الله» .

سكت عنه البيهقي ، وليس له ذلك ؛ فقد ذكر في «المقدمة» أنه اقتصر على ما لا يغلب كونه كذباً ؛ وليس هذا من هذا القبيل ؛ فإن سعيد بن سنان ـ وهو أبو مهدي الحمصي ـ ضعيف جداً ؛ كما يشعر بذلك قول البخاري :

«منكر الحديث» . والنسائي :

«متروك الحديث» . وقال الحافظ :

«متروك . ورماه الدارقطني وغيره بالوضع» .

ومن طريقه : رواه ابن أبي الدنيا أيضاً ؛ كما في «الترغيب» (٢٢٨/٢) ، وصدَّره بلفظة : «عن» ؛ فما أصاب ولا أحسن !

وقد روي الحديث عن أبي الدرداء موقوفاً عليه بلفظ :

«جلاءً» بدل : «صقالة» في الموضعين .

أخرجه البيهقي (٣٢٠/١) من طريق أبي عَقِيلٍ عن عبدالله بن يزيد بن ربيعة قال : قال أبو الدرداء . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ فإن عبدالله بن يزيد بن ربيعة ـ ويقال : عبدالله

ابن ربيعة بن يزيد ـ مجهول . ثم هو لم يدرك أبا الدرداء .

ومع ذلك ؛ فالوقف أشبه بالصواب .

وأما الزيادة ؛ فقد صحت من طريق أخرى عن معاذ موقوفاً عليه .

أخرجه البيهقي (٣١٨/١) وغيره من حديث لأبي الدرداء في فضل الذكر .

صححه الحاكم والذهبي ، وحسنه المنذري (٢٢٨/٢) .

وقد روي عن معاذ مرفوعاً من طرق ، وله شواهد من حديث جابر وغيره ، فراجع تعليقي على «الترغيب» (٢٢٨/٢ ـ ٢٢٩) .

٤٩٨٨ ـ (لا تَزالُ مُصلِّياً قانِتاً ؛ ما ذَكَرْتَ اللهَ قائِماً وقاعِداً ، أو في سُوقِكَ ، أو في نادِيكَ ، أو حَيْثُما كُنْتَ) .

ضعيف . أخرجه البيهقي في «الشعب» (٣٣٦/١) عن أبي أسامة عن أبي بكر قال : سمعت يحيى بن أبي كثير قال : قال ﷺ لرجل . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف معضل ؛ يحيى بن أبي كثير تابعي صغير ، كل رواياته عن التابعين .

وأبو بكر هذا ؛ لم أعرفه الآن .

٤٩٨٩ ـ (يقولُ اللهُ عزَّ وجَلَّ : مَنْ شَغَلَهُ ذِكْري عَن مَسْأَلَتي ، أعْطَيْتُهُ أَفْضَلَ ما أُعْطِي السائِلين) .

ضعيف . أخرجه البخاري في «التاريخ» (١١٥/٢/١) ، والبيهقي في «الشعب» (٣٣٧/١) من طريقين عن صفوان بن أبي الصَّهْبَاءِ ، عن بُكَيرِ بن عَتِيقٍ عن سالم ابن عبدالله بن عمر عن أبيه عن جده .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ صفوان هذا ؛ لم يوثقه أحد غير ابن حبان .

ومع ذلك فقد أعاده في «الضعفاء» فقال :

«منكر الحديث ، يروي عن الأثبات ما لا أصل له ، لا يجوز الاحتجاج به إلا فيما وافق فيه الثقات» .

ثم أخرج له البيهقي شاهداً من طريق **الضَّحَّاك بن حُمْرَةَ عن يزيد بن حُمَيْدٍ** عن جابر بن عبدالله مرفوعاً به .

قلت : ويزيد هذا لم أعرفه .

والضحاك بن حمرة مختلف فيه ؛ فوثقه ابن راهويه وابن حبان ، وحسَّن له الترمذي ؛ لكن قال ابن معين :

«ليس بشيء» . وقال النسائي ، والدَّولابي :

«ليس بثقة» . وقال الدارقطني :

«ليس بالقوي ، يعتبر به» . وقال ابن عدي :

«أحاديثه غرائب» . وقال في بعض النسخ :

«متروك الحديث» .

ولذلك جزم الحافظ في «التقريب» بأنه :

«ضعيف» .

وقد روي الحديث عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً بلفظ :

«القرآن» بدل : «ذكري» ، وإسناده ضعيف جداً ، كما بينته في «التعليق الرغيب» (٢/٢٠٦) .

وتحسين الترمذي إياه ـ ولغيره ـ ؛ من تساهله الذي عرف به ، ونبَّهت عليه مراراً !

وسرقه بعضهم ؛ فرواه بإسناد صحيح عن حذيفة بلفظ حديث الترجمة ؛ إلا أنه قال :

«أعطيته قبل أن يسألني» .

أخرجه ابن عساكر في «جزء فضيلة ذكر الله عز وجل» (ق٢/٢) عن **عبدالرحمن بن واقد الواقدي** قال : ثنا سفيان بن عيينة عن منصور عن رِبْعِيٍّ عن حذيفة .

والواقدي هذا ؛ قال ابن عدي :

«يحدث بالمناكير عن الثقات ، ويسرق الحديث» .

ثم ذكر له حديثاً سرقه ، وقال ـ عن عبدان الأهوازي ـ :

«وهو فيه أبطل ، أو قال : الباطل» .

وأما ابن حبان ؛ فذكره في «الثقات» !

٤٩٩٠ ـ (ما يَأْتي عَلى هذا القَبْرِ مِن يوم ؛ إلا وهوَ يُنادِي بِصَوت طَلْق ذَلْق : يا ابنَ آدمَ ! كيفَ نَسِيتَني؟! ألَمْ تَعْلَم أَنِّي بَيْتُ الوَحْدةِ ، وبيتُ الغُرْبَةِ ، وبيتُ الوَحْشَةِ ، وبيْتُ الدُود ، وبيْتُ الضِّيق إلا مَن وسَّعَني اللهُ عليهِ؟! القَبْرُ إمَّا روضَةٌ مِنْ رياضِ الجنَّةِ ، أو حُفْرَةٌ مِنْ حُفَرِ النارِ) .

موضوع . أخرجه الطبراني في «الأوسط» (١/٨٢/١ ـ ترتيبه) عن محمد بن

أيوب بن سُوَيْدٍ : ثنا **أبي** : ثنا الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال :

خرجنا مع رسول الله ﷺ في جنازة ، فجلس إلى قبر منها ، فقال . . . فذكره . وقال :

«لم يروه عن الأوزاعي إلا أيوب ، تفرد به ابنه» .

قلت : وهو متهم بالوضع ؛ قال الحاكم ، وأبو نعيم :

«روى عن أبيه أحاديث موضوعة» . وقال ابن حبان :

«كان يضع الحديث» . قال أبو زرعة :

«رأيته قد أدخل في كتب أبيه أشياء موضوعة» .

وذكر له الذهبي بعضها .

وأبوه أيوب ؛ قريب منه في الضعف . وساق له ابن عدي جملة مناكير من غير رواية ابنه عنه .

قلت : ومن ذلك تعلم أن اقتصار المنذري في «الترغيب» (١٢٩/٤) على الإشارة إلى تضعيف الحديث ، والهيثمي في «المجمع» (٤٦/٣) على تضعيف محمد بن أيوب ، تضعيفاً ليِّناً ، ودون أن يضعِّف معه أباه ؛ كل ذلك تساهل غير محمود !!

وقد روي بعض هذا الحديث من رواية **عبيدالله بن الوليد الوَصَّافِيِّ** عن **عطية** عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً .

أخرجه الترمذي (١٢٩/٢) . وقال :

«حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»!

قلت: أنَّى له الحسن، وعطية ضعيف مدلس.

والوصافي ضعيف جداً.

وبه أعلَّه المنذري فقال:

«وهو واهٍ».

وذكر ابن أبي حاتم في «العلل» (٢/١٣١) من طريق ابن أبي بَزَّةَ عن مُؤَمَّلِ ابن إسماعيل عن حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس قال:

مرَّ رسول الله ﷺ بمجلس من مجالس الأنصار وهم يمزحون ويضحكون؛ فقال:

«أكثروا ذكر هادم اللذات». يعني: الموت. وقال:

«قال أبي: هذا حديث باطل لا أصل له».

قلت: لكن قوله: «أكثروا...»[1].

٤٩٩١ - (إنَّ اللهَ قالَ: يا عيسى! إنِّي باعثٌ من بَعْدِكَ أُمَّةً إنْ أصابَهُم ما يُحِبُّونَ حَمِدُوا اللهَ، وإنْ أصابَهُم ما يَكْرَهُونَ احْتَسَبُوا وصَبَروا، ولا حِلْمَ ولا عِلْمَ. فقالَ: يا ربِّ! كيفَ يَكُونُ هذا لَهُمْ ولا حِلْمَ ولا عِلْمَ؟! قالَ: أُعطيهِم مِنْ حِلْمي وعِلْمي).

ضعيف. أخرجه الحاكم (١/٣٤٨)، وأحمد (٦/٤٥٠)، وأبو نعيم في «الحلية»

---

(١) كذا أصل الشيخ - رحمه الله -! ولعلّه يريد أن يقول: لكن قوله: «أكثروا...» صحيح ثابت من حديث جمع من الصحابة، وهو مخرج في «الإرواء» (٦٨٢)! (الناشر).

(٢٢٧/١) ، وابن أبي الدنيا في «الصبر» (ق٤٧/١) ، والخرائطي في «فضيلة الشكر» (ق١٢٩/١) ، والبيهقي في «الشعب» (٤٤٨٢/١١٥/٤) ، وابن عساكر في «التاريخ» (١/١٢٧/١٤) من طريق معاوية بن صالح عن أبي **حَلْبَس يزيد بن ميسرة** أنه سمع أم الدرداء تقول : سمعت أبا الدرداء يقول : سمعت أبا القاسم ﷺ يقول . . . فذكره . وقال الحاكم :

«صحيح على شرط البخاري» ! ووافقه الذهبي !! وقال أبو نعيم :

«تفرد به معاوية بن صالح عن أبي حلبس» .

قلت : وهو مجهول الحال ؛ أورده ابن أبي حاتم (٢٨٨/٢/٤) برواية معاوية بن صالح عنه ، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً . وروى عنه أيضاً صفوان بن عمرو ؛ كما في «التعجيل» ، وذكره ابن حبان في «الثقات» على قاعدته في توثيق المجهولين !

قلت : ومن ذلك تعلم خطأ تصحيح الحاكم والذهبي ؛ فإن أبا حلبس هذا لم تثبت عدالته ، فضلاً عن أنه لم يخرج له البخاري مطلقاً ، بل ولا أحد من سائر الستة !

وكذا معاوية بن صالح ؛ لم يخرج له البخاري !

٤٩٩٢ - (نَعَمْ - وأَبِيكَ ! - لَتُنَبَّأَنَّ) .

منكر . أخرجه مسلم (٢/٨) ، وابن ماجه (١٥٧/٢) ، وأبو يعلى (٤٨٠/١٠/ ٦٠٩٢) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة - وهذا في «المصنف» (٥٤١/٨) - : ثنا شَرِيكٌ عن عُمَارة بن القعقاع بن شُبْرُمَةَ عن أبي زرعة عن أبي هريرة قال :

جاء رجل إلى النبي ﷺ ، فقال : يا رسول الله ! نبِّئني مَنْ أحقُّ الناس مني بحسن الصحبة؟ فقال . . . فذكره :

«أمُّك» . قال : ثم من؟ قال :

«ثم أمك» . قال : ثم من؟ قال :

«ثم أمك» . قال : ثم من؟ قال :

«ثم أبوك» . قال : نبئني يا رسول الله ! عن مالي كيف أتصدق فيه؟ قال :

«نعم - والله ! - لتنبَّأنَّ : تصدق وأنت صحيح شحيح ، تأمل العيش وتخاف الفقر ، ولا تمهل حتى إذا بلغت نفسك ههنا ؛ قلت : مالي لفلان ، ومالي لفلان ، وهو لهم وإن كرهت» .

والسياق لابن ماجه وأبي يعلى .

وليس عند مسلم - وكذا ابن أبي شيبة - قضية الصدقة ؛ إلا من طريق أخرى عن عمارة .

وكذلك هي عند أحمد كما يأتي ؛ إلا أن هذا أخرج القضية الأولى من طريق أخرى عن شريك فقال (٢/٣٩١) : ثنا أسود بن عامر : ثنا شريك به ؛ إلا أنه قال . . . فذكر القضية الأولى وقال فيها :

«نعم - والله ! - لتنبَّأن» ؛ كما في القضية الثانية عند ابن ماجه .

وخالفه ابن أبي شيبة ، وعنه مسلم ؛ فقال :

«وأبيك» مكان : «والله» !

وهذا من أوهام شريك عندي ، والصواب رواية الأسود إن كانت محفوظة عن عمارة في هذه الجملة ؛ لأنها لم ترد عند الثقات كما يأتي . وقال الحافظ في «الفتح» (١٠/٣٢٩ ـ ٣٣٠) عقبها :

«فلعلَّها تصحفت» !

وأقول : بل الأقرب أنها من شريك نفسه ـ وهو ابن عبدالله القاضي ـ ؛ فإنه سيئ الحفظ ، فاضطرب في ضبط هذه الجملة ، فقال مرة :

«والله» . وأخرى :

«وأبيه» .

وقد تابعه فيها في القضية الثانية : ابنُ فُضَيْلٍ عن عمارة بلفظ :

جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ! أي الصدقة أعظم أجراً؟ قال :

«**أما ـ وأبيك ! ـ لتنبأنَّه** : أن تصدق . . .» الحديث .

أخرجه أحمد (٢/٢٣١) : ثنا محمد بن فضيل به .

وأخرجه مسلم (٣/٩٣) : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وابن نمير قالا : حدثنا ابن فضيل به .

ومن هذا الوجه رواه البخاري في «الأدب المفرد» (٧٧٨) .

وخالفهم أحمد بن حرب فقال : حدثنا محمد بن فضيل به ؛ دون قوله :

«أما ـ وأبيك ! ـ لتنبأنَّه» .

أخرجه النسائي (٢/١٢٥) .

وتابعه أبو كريب : نا محمد بن فضيل به .

أخرجه أبو يعلى (٤٨٢/١١) .

وتابعه في بعضه جرير بن عبدالحميد عن عمارة بن القعقاع به ؛ دون قوله :

«أما ـ وأبيك ! ـ . . . .» .

أخرجه أحمد (٢٥٠/٢) : ثنا جرير به .

ومن طريقه : ابن حبان (٣٣٢٤) .

وأخرجه مسلم (٩٣/٣) ، وأبو يعلى (١٤٤٤/٤) من طريق زهير بن حرب : حدثنا جرير به ؛ مثل رواية أحمد بن حرب ؛ ليس فيه :

«أما ـ وأبيك ! ـ لتنبأنَّه» .

وكذلك رواه عبدالواحد بن زياد : ثنا عمارة بن القعقاع بن شبرمة به .

أخرجه أحمد (٤١٥/٢) ، والبخاري (٢٢١/٣) ، ومسلم (٩٤/٣) .

وتابعه سفيان الثوري عن عمارة به .

أخرجه أحمد (٤٤٧/٢) ، والبخاري (٣٨٧/٥) ، والنسائي (٣٥٣/١) ، وابن حبان (٤٣٤) .

هذا ما يتعلق بالقضية الثانية .

وأما الأولى ؛ فقد خالفه جرير أيضاً ؛ فرواه عن عمارة به ؛ دون قوله :

«نعم ـ وأبيك ! ـ لتُنَبّأن» .

أخرجه البخاري (٣٢٩/١٠) ، ومسلم (٢/٨) ، وأبو يعلى (٤٦٨/١٠) ، وابن

حبان (١٤٣٥ ، ٣٣٠١ ، ٣٣٢٤ ـ الإحسان) .

قلت : ويتحرّر عندي من هذا التخريج أنه قد اختلف على عمارة بن القعقاع في ذكر الحلف بالأب : فتفرد بذكره شريكٌ ومحمدُ بن فضيل ، على خلاف في ذلك عليهما ، ولم يذكره جرير بن عبدالحميد ، وعبدالواحد بن زياد ، وسفيان الثوري عن عمارة .

والقلب يطمئن لروايتهم ؛ لأنهم أكثر وأحفظ . زِد على ذلك أنه لم يختلف عليهم في ذلك ؛ بخلاف شريك وابن فضيل ؛ فقد اختلف الرواة في ذلك عليهما كما رأيت ، وذلك مما يضعف الثقة بزيادتهما على الثقات .

وإذا لم يكن هذا كافياً في ترجيح رواية الأكثر عن عمارة بن القعقاع ؛ فلا أقل من التوقف في ترجيح رواية شريك وابن فضيل المخالفة لهم .

ولكن الأمر ينعكس تماماً حينما نجد لعمارة متابعين عن أبي زرعة ، لم يذكروا في الحديث الحلف مطلقاً ، وهما :

١ ـ عبدالله بن شبرمة عن أبي زرعة بن عمرو عن أبي هريرة بالقضية الأولى .

أخرجه مسلم ، وأحمد (٢/٣٢٧ ـ ٣٢٨) ، والبخاري في «الأدب المفرد» رقم (٥) ، وابن عدي في «الكامل» (٦/٢٢٤١) من طرق عنه .

٢ ـ يحيى بن أيوب : حدثنا أبو زرعة به .

أخرجه عبدالله بن المبارك في «البر والصلة» رقم (٦) ، وعنه أحمد (٢/٤٠٢) ، والبخاري في «الأدب» (٦) .

وسنده صحيح على شرط الشيخين .

وعلَّقه ـ مع الذي قبله ـ البخاريُّ في «صحيحه» بصيغة الجزم .

قلت : فاتفاق هذين الثقتين ـ مع رواية الأكثر عن عمارة ـ لا يدع شكّاً في أن روايتهم هي الأرجح .

ومن ذلك ؛ يتبيَّن أن زيادة الحلف بالأب في هذا الحديث زيادة شاذة غير محفوظة .

وإن مما يؤكد ذلك : أن الحديث قد جاء من حديث بَهْزِ بن حَكِيمٍ عن أبيه عن جده ، مثل رواية الجماعة عن أبي زرعة . . . ليس فيه الحلف بالأب .

أخرجه ابن المبارك (رقم ٥) ، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣) ، وعبدالرزاق في «المصنف» (٢٠١٢١) ، وغيرهم ، وحسنه الترمذي ، وهو مخرج في «المشكاة» ، و«الإرواء» (٨٣٧ ، ٢١٧٠) .

واعلم أن الغرض من هذا البحث إنما هو مجرد التثبُّت من هذه الزيادة ؛ هل صحت عن النبي ﷺ في هذا الحديث بالذات أم لا؟ وليس لأنه معارض للأحاديث الكثيرة المصرِّحة بالنهي عن الحلف بغير الله ؛ فإنه لو صحَّ فالجواب عنه معروف من وجوه ذكرها الحافظ وغيره ؛ ويكفي في ذلك قاعدة : (القول مقدم على الفعل عند التعارض) .

ولقد أوحى إليَّ هذا البحثُ وجوبَ إعادة النظر في الزيادة المشابهة لهذه ؛ والتي وقعت في حديث طلحة بن عبيدالله رضي الله عنه قال :

جاء رجل (وفي رواية : أعرابي) إلى رسول الله ﷺ من أهل نجد ، ثائرَ الرأس ، نسمع دَويّ صوته ، ولا نفقهُ ما يقول ، حتى دنا ؛ فإذا هو يسأل عن الإسلام (وفي رواية : فقال : يا رسول الله ! أخبرني ماذا فرض الله عليَّ من

الصلاة)؟ فقال رسول الله ﷺ :

«خمس صلوات في اليوم والليلة» . فقال : هل عليَّ غيرها؟ قال :

«لا ؛ إلا أن تطَّوع» . (قلت : ثم سأل عن الصيام والزكاة ، وفيه) فأخبره رسول الله ﷺ بشرائع الإسلام ، قال : هل عليَّ غيرها؟ قال :

«لا ؛ إلا أن تطَّوع» . قال : فأدبر الرجل وهو يقول : والله ! لا أزيد على هذا ولا أنقص [مما فرض الله عليَّ شيئاً] ! فقال رسول الله ﷺ :

«أفلح إن صدق» .

أخرجه الشيخان في «صحيحيهما» - والسياق للبخاري ، مع رواياته وزياداته حسبما جاء في كتابي «مختصر البخاري» رقم (٣٦) - ؛ أخرجاه من طريق مالك عن أبي سهيل عن أبيه عن طلحة . . .

وكذلك أخرجه أبو داود وغيره عن مالك ، وهو مخرج في كتابي «صحيح أبي داود» برقم (٤١٤) .

وقد تابعه إسماعيل بن جعفر عن أبي سهيل به .

أخرجاه أيضاً من حديث قتيبة بن سعيد : حدثنا إسماعيل بن جعفر به .

أخرجه البخاري في موضعين (٨٢/٤ و٢٧٨/١٢) عن قتيبة به .

وأما مسلم فقال : حدثني يحيى بن أيوب وقتيبة بن سعيد جميعاً عن إسماعيل بن جعفر . . . لم يسق الحديث ؛ وإنما قال :

بهذا الحديث ، نحو حديث مالك ؛ غير أنه قال : فقال رسول الله ﷺ : «أفلح - وأبيه ! - إن صدق» . أو : «دخل الجنة - وأبيه ! - إن صدق» .

قلت : فزاد في الحديث : «وأبيه» ، مع تردده في قوله : «أفلح» ، أو : «دخل الجنة» !

وظاهره أنه من يحيى وقتيبة معاً ؛ وعليه ؛ فقد وقع فيه خلاف حول هذه الزيادة بين ثلاث طوائف :

الأولى : البخاري ومسلم ؛ في روايتهما عن قتيبة بن سعيد .

الثانية : بين قتيبة وغيره من جهة ، ويحيى بن أيوب وغيره من جهة أخرى ؛ في الرواية عن إسماعيل بن جعفر .

الثالثة : بين مالك وإسماعيل بن جعفر .

وبيان هذا الإجمال على ما يلي :

أما الأولى ؛ فالبخاري لم يذكر في روايته عن قتيبة تلك الزيادة ؛ خلافاً لمسلم على ظاهر روايته ، ولم أجد ـ فيما وقفت عليه الآن من الروايات ـ متابعاً لأي منهما ؛ إلا أنه مما لا شك فيه أن البخاري مقدَّم في حفظه وإتقانه على مسلم ، لا سيَّما وأن رواية هذا ليست صريحة في المخالفة ؛ لاحتمال أن تكون الزيادة ليحيى ابن أيوب وحده دون قتيبة الذي قرنه مسلم به ؛ لأنه مشارك له في رواية أصل الحديث لا في الزيادة ! هذا محتمل . والله أعلم .

وأما الثانية ؛ فلكلٍّ من قتيبة ويحيى بن أيوب متابع :

أما قتيبة ؛ فتابعه علي بن حُجر : عند النسائي (٢٩٧/١) ، على خلاف عليه يأتي .

لكن المتابعين ليحيى أكثر ؛ فتابعه يحيى بن حسان : عند الدارمي (٣٧٠/١ ـ ٣٧١) ، وعلي بن حُجْر أيضاً : عند ابن خزيمة في «صحيحه» (٣٠٦) ، وكذا ابن

منده ـ خلافاً لرواية النسائي ـ ، وداود بن رشيد : عند البيهقي (٢/٤٤٦) ؛ لكن ذكر المحقق أن في نسخة : «والله» بدل : «وأبيه» .

وعلى كل حال ؛ فرواية يحيى ـ حتى الآن ـ أرجح من رواية قتيبة ؛ لاقترانها بمتابع قوي لم يختلف عليه ، وهو يحيى بن حسان ـ وهو التِّنِّيسِيُّ ـ ؛ وهو ثقة من رجال الشيخين ؛ بخلاف متابع قتيبة ـ وهو علي بن حُجْر ـ ؛ فقد اختلف عليه كما رأيت .

وأما الثالثة ؛ فقد تبيَّن مما سبق أن مدار الحديث على أبي سهيل ، وأنه رواه عنه مالك وإسماعيل ، وأنهما اختلفا عليه في زيادة : «وأبيه» ؛ فأثبتها إسماعيل ، ولم يذكرها مالك . فيَرِدُ حينئذٍ ـ في سبيل التوفيق بينهما ـ قاعدتان مشهورتان :

إحداهما : زيادة الثقة مقبولة .

والأخرى : مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه مردودة .

فعلى أيهما ينبغي الاعتماد والعمل هنا؟!

الذي تحرَّر عندي ـ من علم المصطلح ، ومن تطبيقهم له على مفردات الأحاديث ـ أنه لا اختلاف بين القاعدتين ؛ فإن الأولى محمولة على ما إذا تساويا في الثقة والضبط . وأما إذا اختلفا في ذلك ؛ فالاعتماد على الأوثق والأحفظ .

وبذلك تلتقي هذه القاعدة مع القاعدة الأخرى ولا تختلفان أبداً ، ويسمى حديث الأوثق حينذاك : محفوظاً ، ومخالفه : شاذّاً .

وهذا هو المعتمد في تعريف (الشاذ) بحسب الاصطلاح ؛ كما قال الحافظ[1] .

---

(١) انظر «شرح النخبة» للحافظ ابن حجر (ص٩ ، ١٤) .

إذا عـرفت هذا ؛ فـقـد تمهَّـد لدينا إمكانيـة ترجـيح رواية مـالـك على رواية إسماعيل بمرجِّحات ثلاثة :

الأول : أن مالكاً أوثق من إسماعيل ؛ فإن هذا ـ وإن كان ثقة ـ ؛ فمالك أقوى منه في ذلك وأحفظ . ويكفي في الدلالة على ذلك أن الإمام البخاري سئل عن أصح الأسانيد؟ فقال :

مالك عن نافع عن ابن عمر . وقال عبدالله بن أحمد :

قلت لأبي : من أثبت أصحاب الزهري؟ قال : مالك أثبت في كل شيء .

الثاني : أن مالكاً لم يختلف الرواة عليه في ذلك ؛ خلافاً لإسماعيل ؛ فمنهم من رواه عنه مثل رواية مالك ، كما سبق .

الثالث : أنني وجدت لروايته شاهداً بل شواهد ؛ خلافاً لرواية إسماعيل .

فلا بأس من أن أسوق ما عرفت منها :

الأول : **عن أنس** ؛ وله عنه طريقان :

الأولى : عن قتادة عنه قال :

سأل رجل رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ! كم افترض الله عز وجل على عباده من الصلوات؟ قال :

«افتـرض الله على عبـاده صلوات خمـسـاً» . قـال : يا رسـول الله ! قـبلهنَّ أو بعدهنَّ شيء؟ قال :

«افترض الله على عباده صلوات خمساً» . فحلف الرجل لا يزيد عليه شيئاً ، ولا ينقص منه شيئاً . قال رسول الله ﷺ :

«إن صدق الرجل ؛ ليدخلنّ الجنة» .

أخرجه النسائي (١/ ٨٠) ، وابن حبان (١٤٤٤) ، وأبو يعلى في «مسنده» (٢/ ٢٧٠) من طريق نوح بن قيس عن خالد بن قيس عن قتادة عنه .

قلت : وهذا إسناد صحيح ، ورجاله كلهم ثقات ، وقد مضى في «الصحيحة» برقم (٢٧٩٤) .

الثانية : عن ثابت عنه به مطولاً ؛ وفيه سؤال الرجل عن الزكاة أيضاً ، وعن صوم رمضان والحج ، وفيه قوله :

ثم ولّى ، قال : والذي بعثك بالحق ! لا أزيد عليهن ولا أنقص منهن . فقال النبي ﷺ :

«لئن صدق ؛ ليدخلنّ الجنة» .

أخرجه مسلم (١/ ٣٢) ، وأبو عوانة (١/ ٢ ـ ٣) ، والترمذي (٦١٩) ـ وحسّنه ـ ، والنسائي (١/ ٢٩٧) ، والدارمي (١/ ١٦٤) ، والبغوي في «شرح السنة» رقم (٤ ، ٥) ، وابن أبي شيبة في «الإيمان» (رقم ٥ ـ بتحقيقي) ، وأحمد (٣/ ١٤٣ ، ١٩٣) ، وابن منده في «الإيمان» (ق١٦/ ٢) من طرق عن سليمان بن المغيرة عنه .

وعلق البخاري في «صحيحه» بعضه (١/ ٢٥/ ١٩ ـ مختصر البخاري ـ بقلمي) .

وكنتُ عزوته إليه عزواً مطلقاً في تعليقي على «الإيمان» ، فأوهم أنه عنده مسند أيضاً ؛ فليقيَّد .

الثاني : عن أبي هريرة :

أن أعرابيّاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ! دُلَّني على عمل إذا عملته دخلت الجنة؟ قال :

«تعبد الله لا تشرك به شيئاً» (ثم ذكر ﷺ الصلاة والزكاة ورمضان) . قال : والذي نفسي بيده ! لا أزيد على هذا شيئاً أبداً ، ولا أنقص منه . فلما ولَّى قال النبي ﷺ :

«من سرَّهُ أن ينظر إلى رجل من أهل الجنة ؛ فلينظر إلى هذا» .

أخرجه مسلم (١/٣٣) ، وأبو عوانة (١/٤) ، وابن منده (٢/١٦) .

الثالث : **عن ابن عباس** ؛ وله عنه طريقان :

الأولى : عن سالم بن أبي الجَعْدِ عنه قال :

جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فقال . . . الحديث نحو حديث أنس من الطريق الثاني ؛ وفي آخره :

فضحك النبي ﷺ حتى بدت نواجذه ، ثم قال :

«والذي نفسي بيده ! لئن صدق ؛ ليدخلنَّ الجنة» .

أخرجه الدارمي (١/١٦٥) ، وابن أبي شيبة في «الإيمان» (رقم ٤ ـ بتحقيقي) عن ابن فُضَيْلٍ عن **عطاء بن السائب** عن سالم بن أبي الجعد . . .

قلت : ورجال إسناده ثقات رجال البخاري ؛ إلا أن عطاء بن السائب كان اختلط .

والأخرى : عن كُرَيْبٍ مولى ابن عباس عنه نحوه ؛ وفيه تسمية الرجل بـ : (ضِمَام ابن ثعلبة) ؛ وفيه قال :

ثم قال : لا أزيد ولا أنقص ، ثم انصرف إلى بعيره . فقال رسول الله ﷺ حين ولّى :

«إن يصدق ذو العَقِيصَتَيْنِ ؛ يدخلِ الجنة» .

أخرجه الدارمي ، وأحمد (١/٢٥٠ ، ٢٦٤) من طريق محمد بن إسحاق : حدثني سَلَمَةُ بن كُهَيْلٍ ومحمد بن الوليد بن نُوَيْفِعٍ عنه .

قلت : وهذا إسناد حسن . وسكت عليه الحافظ (١/١٦١) مشيراً بذلك إلى تقويته .

وقد جاءت تسميته بـ : (ضِمَام بن ثعلبة) في طريق ثالثة عن أنس بن مالك ؛ نحو الطريق الثاني عنه باختصار بلفظ :

فقال الرجل : آمنت بما جئتَ به ، وأنا رسولُ مَنْ ورائي من قومي ، وأنا ضمام ابن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر .

أخرجه البخاري (٥٠ ـ المختصر) ، والنسائي (١/٢٩٧) ، وأحمد (٣/١٦٨) ، وابن منده من طرق عن الليث عن سعيد عن **شَرِيكِ بن أبي نَمِرٍ** أنه سمع أنس ابن مالك .

وإسناده على شرط الشيخين ؛ على ضعف في شريك هذا .

وبالجملة ؛ فهذه شواهد ثلاثة لحديث مالك ؛ من رواية أنس وابن عباس وأبي هريرة ، لم ترد فيها تلك الزيادة :

«وأبيه» ، فدلَّ ذلك على أنها زيادة شاذة غير محفوظة .

ومما لا شك فيه أن الاستشهاد المذكور ، إنما هو باعتبار أن الحادثة واحدة في الأحاديث الأربعة ، وهو الذي صرَّح به ابن بطال وآخرون في خصوص الحديثين الأولين : حديث طلحة ، وحديث أنس ، فجزموا بأن الرجل المبهم في الحديث

الأول : هو ضمام بن ثعلبة المصرَّح به في بعض طرق الحديث الثاني ، وحديث ابن عباس أيضاً الثالث . قال الحافظ في «الفتح» (٨٨/١) :

«والحامل لهم على ذلك : إيراد مسلم لقصته عقب حديث طلحة ، ولأن في كلٍّ منهما أنه بدوي ، وأن كلاً منهما قال في آخر حديثه : لا أزيد على هذا ولا أنقص» .

قلت : وكذلك في حديث ابن عباس وحديث أبي هريرة كما تقدم ؛ فهي أحاديث أربعة ، تتحدث عن قصة واحدة ، فإذا تفرَّد أحد الرواة عنهم بشيء دون الآخرين ؛ قام في النفس مانع من قبولها ، لا سيما إذا اختلف عليه في ذلك ؛ كهذه الزيادة : «وأبيه» ؛ لأنه يلزم من قبولها توهيم الرواة الآخرين ، ونسبتهم إلى قلة الضبط والحفظ . وإذا كان لا بد من ذلك ؛ فنسبة الفرد الواحد إلى ذلك أولى ، كما لا يخفى على أولي النُّهى .

وأما ما ذكره الحافظ عن القرطبي ؛ أنه تعقَّب جزْم ابن بطال المتقدم ؛ بأن سياق حديث طلحة وأنس ، مختلف ، وأسئلتهما متباينة ! فالجواب :

أنه لا اختلاف ولا تباين في الحقيقة ؛ وإنما هو الاختصار من بعض الرواة حسب المناسبات ؛ ألا ترى إلى حديث أنس من الطريق الأولى كم هو مختصر عنه في الطريق الأخرى؟! فهل يقول قائل : إنهما يتحدثان عن قصتين مختلفتين ؛ لتباين الأسئلة فيهما؟! وكذلك يقال عن حديث ابن عباس في طريقيه !

فإذا كان هذا الاختلاف في حديث الرواي الواحد لا يدل على تعدد القصة ؛ فأولى أن لا يدل عليه الاختلاف في حديث راويين مختلفين . وهذه هي طريقة العلماء المحققين .

ألا ترى إلى العلامة ابن القيم في (فصل صلاة الخوف) من كتابه «زاد المعاد» ؛ كيف أنه لم يجعل كل رواية رويت في صلاة الخوف صفة مستقلة؟! بل أنكر ذلك فقال :

«وقد روي عنه ﷺ في صلاة الخوف صفات أُخَرُ ترجع كلها إلى هذا ، وهذه أصولها ، وربما اختلف بعض ألفاظها ، وقد ذكرها بعضهم عشر صفات ، وذكرها ابن حزم نحو خمس عشرة صفة ، والصحيح ما ذكرناه أولاً (يعني : ست صفات) ؛ وهؤلاء كلما رأوا اختلاف الرواة في قصة ؛ جعلوا ذلك وجوهاً من فعل النبي ﷺ ، وإنما هو من اختلاف الرواة» .

والخلاصة : أن الزيادة المذكورة في حديث طلحة ـ وكذا في حديث أبي هريرة الذي قبله ـ زيادة شاذة لا تصح عندي . ومن صحَّحها ؛ فإنما نظر إلى كون راويها ـ إسماعيل بن جعفر ـ ثقة ، دون النظر إلى مخالفة ـ مالك ـ له فيها ، واختلاف الرواة على إسماعيل في إثباتها .

فلا جرم أن أعرض عن روايتها إمام الأئمة أبو عبدالله البخاري ، وهذا هو غاية الدقة في التخريج ، جزاه الله خيراً .

ثم إنه قد بدا لي شيء آخر أكَّد لي نكارة الزيادة في حديث طلحة خاصة ، ألا وهو أنه بينما نرى الأعرابي السائل لرسول الله ﷺ عن الإسلام ؛ يحلف بالله دون سواه ؛ إذا بالرسول ﷺ يحلف بأبيه كما تقول الزيادة ! فهذه المقابلة مستنكرة عندي مهما قيل في تأويل الزيادة . والله أعلم .

ثم رأيت ابن عبدالبر قد جزم في «التمهيد» (١٤/٣٦٧) بأن الزيادة غير محفوظة ـ كما سيأتي ـ ؛ فالحمد لله على توفيقه .

(تنبيـــه) : خفي هذا التحقيق ـ حول حديث الترجمة ـ على كثير من المتقدّمين والمتأخّرين ؛ اتِّكالاً منهم على وروده في «الصحيح» ، دون أن يتنبَّهوا لما جاء في تعريف الحديث الصحيح في علم المصطلح ؛ من قولهم : «ولم يَشُذَّ ولم يُعَلَّ» ! أو لوجــود زيـادة في بعض الطرق دون بعض ؛ فيحيل في حـديث الزيـادة ـ الضعيف سنده ـ على الحديث الخالي منها لصحة سنده !

وهذا ما وقع فيه المعلق على «مسند أبي يعلى» ، فإنه لما تكلم على حديث الزيادة من طريق شَرِيك ؛ قال (١٠/٤٨٠) :

«إسناده ضعيف ؛ لضعف شريك بن عبدالله القاضي» ، فأصاب ؛ إلا أنه تابع فقال :

«غير أن الحديث صحيح ، وقد تقدم برقم (٦٠٨٢) ، وسيأتي برقم (٦٠٩٤) ، وأما الجزء الثاني (يعني : الذي فيه ذكر الصدقة) ، فقد تقدم برقم (٦٠٨٠) ، وإسناده صحيح أيضاً» !

فأخطأ في هذا التصحيح ؛ لأن الحديث بالأرقام الثلاثة التي أشار بها إليه ؛ ليس فيها جملة القسم بالله أو بأبيه ؛ وهي شاذة كما علمت .

ومن هذا القبيل : زيادة تفرَّد بها ابن حبان (١/٣٢٩/٤٣٤) في آخر القضية الأولى بلفظ :

قال : فيرون أن للأم ثلثي البر .

وإسناده هكذا : أخبرنا **أبو خَلِيفة** قال : حدثنا **إبراهيم بن بشار الرَّمَادِيُّ** قال : حدثنا سفيان عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة به .

قلت : وإبراهيم بن بشار - وإن كان صدوقاً - ؛ ففيه كلام من قبل حفظه . ولذلك قال الذهبي في «الكاشف» :

«ليس بالقوي» .

وأصل هذا : ما رواه عبدالله بن أحمد في «العلل» (٢/٣٣٢/٢٣١٥) - وعنه ابن أبي حاتم في «الجرح» - عن أبيه أحمد أنه قال في إبراهيم هذا :

«كان يحضر معنا عند سفيان ، ثم يملي على الناس ما سمعوه من سفيان ، وربما أملى عليهم ما لم يسمعوا ، كأنه يغيِّر الألفاظ ، فتكون زيادة في الحديث . فقلت له : ألا تتقي الله؟! تملي عليهم ما لم يسمعوا؟! وذمَّه في ذلك ذمّاً شديداً» . وقول البخاري في «التاريخ» (١/١/٢٧٧) :

«يَهِمُ في الشيء بعد الشيء» ، وقول ابن معين :

«لم يكن يكتب عند سفيان ، وكان يملي على الناس ما لم يقله سفيان» .

وراجع «التهذيب» إن شئت .

وأقول : ويؤيِّد ما قاله هؤلاء الأئمة - جزاهم الله عن المسلمين خيراً ! - أن الحديث أخرجه الحميدي في «مسنده» (٢/٤٧٦/١١١٨) قال : ثنا سفيان به ؛ دون قوله :

فيرون أن للأم ثلثي البر .

وتابعه أبو بكر محمد بن ميمون المكي : ثنا سفيان بن عيينة به .

أخرجه ابن ماجه (٣٦٥٨) .

وشيخه محمد هذا ؛ وثقه بعضهم ، وكنيته في «التهذيب» : (أبو عبدالله) . فالله أعلم .

قلت : فالزيادة المذكورة منكرة ؛ لمخالفة الرمادي للحافظ الحميدي ومن تابعه من جهة ، ولعدم ورودها في الطرق الأخرى المتقدمة .

ومن هذا التحقيق ؛ تعلم خطأ قول المعلِّق على «الإحسان» (٢/١٧٦ ـ مؤسسة الرسالة) :

«إسناده صحيح على شرط الشيخين ؛ غير إبراهيم بن بشار الرمادي ؛ وهو حافظ ، وقد توبع . . .» !! ثم أفاض في تخريجه !!

فأقول :

أولاً : ليس إسناده بصحيح ؛ لما علمت من حال الرمادي في روايته عن سفيان .

ثانياً : لو سَلِمَ منه ؛ فدونه الراوي عنه أبو خليفة ـ واسمه الفَضْلُ بن الحُبَابِ ـ ، وليس من رجال الشيخين ، ولا بقية الستة ! ثم هو مختلف فيه : فمنهم من وثقه ، ومنهم من تكلم فيه . وقد ساق له الحافظ في «اللسان» حديث جابر رفعه :

«من وسَّع على نفسه وأهله يوم عاشوراء . . .» الحديث . واستظهرَ أن الغلط فيه من أبي خليفة . والله أعلم .

ثالثاً : لو سلَّمنا ـ فرضاً ـ بصحة إسناده ؛ فذلك مما لا يستلزم صحة متنه ؛ إلا إذا سلم من الشذوذ والعلة ، وهو غير سالم كما عرفت مما سبق . والله سبحانه وتعالى أعلم .

وبعد تخريج حديث طلحة بن عبيدالله من رواية إسماعيل بن جعفر بسنين ؛ طُبع كتاب «التمهيد» للحافظ ابن عبدالبر ، فرأيته ذكر هذا الحديث تحت حديث :

«إن الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم . . .» الحديث ، متفق عليه ، وهو مخرج في «الإرواء» (٢٥٦٠) ، أورده تحته ؛ لمخالفته إياه في الحلف بالأب ، فقال (٣٦٧/١٤) مجيباً عن هذه الزيادة :

«هذه لفظة غير محفوظة في هذا الحديث من حديث من يحتج به ، وقد روى هذا الحديثَ مالك وغيره عن أبي سهيل ؛ لم يقولوا ذلك فيه . وقد روي عن إسماعيل بن جعفر هذا الحديث وفيه : «أفلح ـ والله ! ـ إن صدق» أو : «دخل الجنة ـ والله ! ـ إن صدق» ، وهذا أولى من رواية من روى : «وأبيه» ؛ لأنها لفظة منكرة ، تردُّها الآثار الصحاح» .

قلت : فوافق قول هذا الحافظ ما كنتُ انتهيتُ إليه من شذوذ هذه اللفظة . فالحمد لله على توفيقه ، وأساله المزيد من فضله .

وقد رويت هذه اللفظة في قصة أخرى ، وهي منكرة أيضاً فيها ، وسيأتي تخريجها والكلام عليها برقم (٦٣١١) .

٤٩٩٣ ـ (إنَّ اللهَ إذا أحبَّ عَبْداً وأَرادَ أنْ يُصافيَه ؛ صبَّ عليهِ البلاءَ صبّاً ، وثجَّهُ عليه ثَجّاً ؛ فإذا دَعا العبدُ قالَ : يا ربَّاه ! قالَ اللهُ : لبَّيْكَ عَبْدي ! لا تَسْأَلُني شَيْئاً إلا أَعْطَيْتُكَ ؛ إمّا أنْ أُعَجِّلَهُ لكَ ، وإمّا أنْ أدَّخِرَهُ لكَ) .

ضعيف . أخرجه ابن أبي الدنيا في «المرض والكفارات» (٨٥/٢ ـ ١/٨٦) من طريق يزيد الرَّقَاشي عن أنس بن مالك مرفوعاً .

قلت : ويزيد هذا ضعيف .

ولذلك أشار المنذري (١٤٦/٤ ـ ١٤٧) إلى تضعيف الحديث .

٤٩٩٤ ـ (إنَّ اللهَ عزَّ وجلَّ يقولُ لِلْمَلائكةِ : انْطَلِقُوا إلى عَبْدِي فَصُبُّوا عليهِ البلاءَ صَبّاً . فَيأْتُونَهُ فَيصُبُّونَ عليهِ البلاءَ صَبّاً ، فَيحمَدُ اللهَ . فيرجعونَ فيقولونَ : ربَّنا ! صَبَبْنا عَلَيْه البَلاءَ كَما أَمَرْتَنا . فيقولُ : ارجِعُوا ؛ فإنّي أُحِبُّ أنْ أسمعَ صَوْتَهُ) .

ضعيف جداً . أخرجه المخلِّص في «العاشر من حديثه» (١/٢٠٧) : حدثنا عبدالواحد : ثنا أيوب بن سليمان : ثنا أبو اليمان : ثنا **عُفَيْرُ** بن مَعْدَانَ عن سُلَيْم ابن عامر عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ آفته عفير هذا ؛ وهو ضعيف جداً ، كما تقدم برقم (٢٩٣) ، ونقلته ثمة عن الهيثمي .

وأما في هذا الحديث ؛ فقال (٢/٢٩١) : إنه ضعيف ، فقط ! والصواب الأول . وعزاه للطبراني في «الكبير» .

وكذلك صنع المنذري (٤/١٤٧) ؛ وأشار إلى تضعيف الحديث .

وأخرجه الطبراني (٨/١٩٥/٧٦٩٧) ، والبغوي أيضاً في «شرح السنة» (١٤٢٥) من الوجه المذكور .

٤٩٩٥ ـ (إنَّ اللهَ لَيُجَرِّبُ أحدَكُم بالبَلاءِ وهُوَ أعلَمُ بهِ ؛ كَما يُجَرِّبُ أحدُكُم ذَهَبَهُ بالنّارِ : فمِنْهُ ما يَخْرجُ كالذَّهبِ الإبْريزِ ؛ فذلكَ الذي نَجّاهُ اللهُ مِنَ الشُّبُهاتِ ، ومِنْهُ مَا يَخْرجُ كالذَّهبِ دونَ ذلكَ ؛ فذلكَ الذي يشكُّ بعضَ الشكِّ ، ومِنْهُ مَا يَخْرجُ كالذَّهبِ الأسْودِ ؛ فذلكَ الذي قَدِ افْتُتِنَ) .

ضعيف جداً . أخرجه ابن أبي الدنيا في «الكفارات» (١/٨٦) ، ومن طريقه

الأصفهاني في «الترغيب» (١/٥٩) من طريق عُفَيْرِ بن مَعْدَانَ عن سُلَيْمِ بن عامر عن أبي أمامة مرفوعاً .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ لما سبق في الذي قبله .

وبه : أخرجه الطبراني ؛ كما في «الترغيب» ، و«المجمع» ؛ وضعفاه .

٤٩٩٦ ـ (لَلْمُصِيبات والأَوْجاعُ أسرعُ في ذُنوبِ العَبْدِ مِنِّي في هذهِ الشَّجَرةِ) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى (١٠٦٣/٣) ، وابن أبي الدنيا (٢/٧٠ ، ١/٧٣) عن حسن بن صالح عن جابر الجُعْفِيِّ عن زياد النُّمَيْرِيِّ عن أنس بن مالك قال :

أتى رسولُ الله ﷺ شجرةً ؛ فهزَّها حتى تساقطَ ورقها ، ثم قال . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ زياد النميري ضعيف .

ومثله ـ بل شرٌّ منه ـ جابر الجعفي .

ولذلك أشار المنذري إلى تضعيف الحديث (١٤٩/٤) .

وقصَّر الهيثمي في «المجمع» (٣٠١/٢) ؛ فأعلَّه بضعف الجعفي فقط !

٤٩٩٧ ـ (كانَ إذا فَرَغَ مِنْ صَلاتِه ؛ رفَعَ يدَيْه وضَمَّهُما وقالَ : رَبِّ ! اغفِرْ لي ما قَدَّمْتُ وما أخَّرتُ ، وما أَسْرَرتُ وما أعْلَنْتُ ، وما أَسْرَفْتُ ، وما أنتَ أعلَمُ بهِ مِنِّي ؛ أنتَ المقدِّمُ وأنتَ المؤخِّرُ ، لا إلهَ إلا أنتَ ، لكَ المُلْكُ ، ولكَ الحمْدُ) .

منكر بهذا السياق . أخرجه عبدالله بن المبارك في «الزهد» (١١٥٤) : أخبرنا

عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد قال : حدثني علقمة بن مرثد وإسماعيل بن أمية : **أن** رسول الله ﷺ كان . . . إلخ .

قلت : وهذا إسناد ضعيف ؛ لإعضاله ؛ فإن علقمة وإسماعيل لم يثبت لهما لقاء أحد من الصحابة .

ثم إنّ ذِكْرَ رفع اليدين وضمّهما فيه ، وزيادة : «لكَ الملكُ ولكَ الحمدُ» ؛ كل ذلك منكر ؛ فقد وصله مسلم من طريق أخرى من حديث علي رضي الله عنه بحديث دعاء الاستفتاح مطولاً ؛ وفي آخره :

«وإذا سلم قال : اللهم ! اغفر لي . . .» إلخ دون الزيادة .

وكذلك أخرجه أبو داود ، وغيره ، وهو مخرج في «صحيح أبي داود» (٧٣٨/١٣٥٢) .

وعزاه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي في تعليقه على «الزهد» لأبي داود فقط ؛ وهو تقصير واضح !

وبهذه المناسبة أقول : لقد اطلعت منذ ثلاث سنين على الجزء الأول من كتاب بعنوان :

«الألباني شذوذه وأخطاؤه» ؛ بقلم أرشد السلفي ، طبع المطبعة العلمية ـ ماليكاؤن (ناسك) الهند ، ثم على الجزء الثاني منه ؛ فتصفَّحتهما ، فتبيَّن لي أن مؤلفه من متعصبة الحنفية ، وله اطلاع لا بأس به على كتب الحديث ورجاله ، ولم نعرف شخصه ، بل غلب على الظن أن هذا الاسم مُزَوَّرٌ لا حقيقة له ! ولذلك دارت الظنون حول بعض المشهورين بعدائهم الشديد للسنة وأهلها ، ولكن لما كان

لا يجوز الحكم بالظن ؛ أمسكنا عن الجزم بهويته ، ثم بدأت الأخبار تتوارد من هنا وهناك أنه هو الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي المذكور !

فإذا ثبت هذا ؛ فإنه يؤسفني أن يحشر نفسه في زمرة أعداء السنة ، في الوقت الذي يتظاهر بخدمتها وتحقيق كتبها ، ولا يُظهر لي شخصيّاً إلا كل وُدٍّ واحترام حينما كنا نلتقي به في المكتب الإسلامي في بيروت ، وكان يومئذٍ على تصحيح تجارب كتاب «مصنف عبدالرزاق» !!

وإلى أن نتيقن أنه هو ؛ فإنه لا بد لي من أن أشير إلى أن الرد المذكور محشو بالبهت والافتراء عليَّ ، وبالجهل بعلم الحديث ومصطلحه ، والطعن في أهله ؛ كالإمام أحمد وابن تيمية وغيرهما ، مع التعصب الشديد للمذهب الحنفي .

وهذا ـ بالطبع ـ لا يعني أنه لم يصب في شيء مطلقاً مما انتقدني فيه ! فما منا من أحد إلا رَدَّ ورُدَّ عليه ؛ إلا النبي ﷺ ، كما قال الإمام مالك رحمه الله .

ولديَّ الآن مُسَوَّدَةُ الرد على الجزءين المذكورين ؛ فإذا انكشف الغطاء وتيقنا أنهما للشيخ الأعظمي ؛ استخرنا الله في تبييضهما ، عسى الله أن ييسر لنا نشرهما .

٤٩٩٨ ـ (ما مِنْ عَبْدٍ يَمْرَضُ ؛ إلا أمَرَ اللهُ حافِظَهُ أن ما عَمِلَ من سيِّئةٍ فلا يَكْتُبُها ، وما عمِلَ منْ حَسَنةٍ أن يَكْتبَها عَشْرَ حَسنات ؛ وأنْ يكتبَ لهُ منَ العملِ الصالحِ كما كانَ يَعْملُ وهو صحيحٌ ؛ وإنْ لَمْ يَعْمَلْ) .

ضعيف . أخرجه أبو يعلى في «مسنده» (١٥٦٦/٤) من طريق **عبد الأعلى ابن أبي المساور** : نا محمد بن عمرو بن عطاء عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ . . . فذكره .

قلت : وهذا إسناد ضعيف جداً ؛ عبدالأعلى هذا ؛ قال الحافظ :

«متروك . وكذَّبه ابن معين» .

قلت : ومنه تعلم تساهل الهيثمي في قوله (٣٠٤/٢) :

«رواه أبو يعلى ، وفيه عبدالأعلى بن أبي المساور ، وهو ضعيف» !

قلت : وقد خولف في إسناده ؛ فقال ابن أبي الدنيا في «الكفارات» (٨٧/١) حدثنا علي بن الجعد قال : أخبرني **أبو مسعود الجُرَيْرِيُّ** عن محمد بن عمرو بن عطاء عن **أبيه** عن أبي هريرة به .

قلت : فزاد في الإسناد : (عن أبيه) ! ولم أعرفه ، ولم يذكره البخاري ولا ابن أبي حاتم في كتابيهما ، ولا غيرهما من المتأخرين ؛ فهو علَّة الحديث ؛ فإن رجاله كلهم ثقات ؛ غير أن أبا مسعود الجريري كان اختلط قبل موته بثلاث سنين .

لكن للحديث إسناد آخر جيد ؛ إلا أنه موقوف ، فقال ابن أبي الدنيا (٦٧/١) : حدثنا أحمد بن حنبل : نا عبدالله : نا الأوزاعي عن حَسَّان بن عَطِية **عن** أبي هريرة قال :

إذا مرض العبد المسلم ؛ يقال لصاحب اليمين : اكتب على عبدي صَالحَ ما كان يعمل . ويقال لصاحب الشمال : أقصِر عن عبدي ما كان في وثاقي . فقال رجل عند أبي هريرة : يا ليتني لا أرال[1] ضاجعاً . فقال أبو هريرة : كره للعبد الخطايا .

وهذا إسنادٌ رجاله ثقات رجال الشيخين .

---

(١) كذا الأصل بالإهمال ! فيمكن أن تقرأ : (أراك) ، أو : (أزال) .

ثم استدركت ، فقلت : الظاهر أنه منقطع ؛ فإنهم لم يذكروا لحسان بن عطية رواية عن أبي هريرة وغيره من الصحابة ؛ غير أبي أمامة المتوفى سنة (٨٦) ، وقالوا : أرسل عن أبي واقد الليثي ؛ وقد توفي سنة (٦٨) ، وأبو هريرة توفي قبله بنحو عشر سنين ؛ فإنه توفي سنة (٥٩) على أكثر ما قيل .

وجملة القول ؛ أن الحديث ضعيف مرفوعاً وموقوفاً .

٤٩٩٩ ـ (مَنْ عادَ مَريضاً وجلسَ عندَهُ ساعةً ؛ أَجْرَى اللهُ لَهُ عَمَلَ ألفِ سَنَةٍ لا يَعْصي اللهَ فِيها طَرْفَةَ عَيْنٍ) .

موضوع . أخرجه ابن أبي الدنيا في «الكفارات» (ق١٦٤/١) ، وأبو نعيم في «الحلية» (١٦١/٨) و«أخبار أصبهان» (١١٤/١ ، ٣٢٥) من طريق **عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رَوَّاد عن وُهَيْبِ بن الوَرْدِ عن أبي منصور عن رجل من الأنصار [عن أبان]** عن أنس بن مالك مرفوعاً . وقال أبو نعيم :

«غريب من حديث وهيب ، لم نكتبه إلا من حديث سعيد بن يحيى . وعبدالمجيد» .

قلت : هو عند ابن أبي الدنيا من غير طريق سعيد بن يحيى ـ وهو ابن سعيد الأنصاري ـ ؛ فإنه قال : ثنا عبدالوهاب الوَرَّاق قال : ثنا عبدالمجيد . . .

وهذا إسناد ضعيف جدّاً ؛ مسلسل بالعلل :

الأولى : أبان هذا ـ وهو ابن أبي عياش ـ متروك ؛ كما قال الحافظ .

الثانية : رجل من الأنصار ؛ مبهم .

الثالثة : أبو منصور ؛ لم أعرفه .

الرابعة : عبدالمجيد بن عبدالعزيز ؛ قال الحافظ :

«صدوق يخطئ ، وكان مرجئاً ، أفرط ابن حبان فقال : متروك» .

والحديث ؛ قال المنذري (٤/١٦٣) :

«رواه ابن أبي الدنيا في «كتاب المرض والكفارات» ، ولوائح الوضع عليه تلوح» .

(**تنبيـه**) : هكذا لفظ الحديث : «ألف سنة» عند مخرِّجيه ؛ إلا أنه وقع في نسخة أخرى من «الكفارات» بلفظ : «سنة» ، فالظاهر أنه سقط منها (ق١/٧١) لفظة : «ألف» !

ويؤيده أن المنذري لما عزاه إليه ؛ ذكره باللفظ الأول : «ألف سنة» .

وكأنه لذلك حكم على الحديث بالوضع . والله أعلم .

٥٠٠٠ ـ (لا تُرَدُّ دَعْوةُ المريضِ حَتى يَبْرَأَ) .

موضوع . أخرجه ابن أبي الدنيا في «الكفارات» (٢/٧١) : حدثنا **سُوَيْدُ بن سَعِيدٍ** : نا **عبد الرحيم بن زيد** عن **أبيه** عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعاً .

قلت : وهذا موضوع ؛ آفته عبدالرحيم بن زيد ـ وهو ابن الحواري العمي ـ ؛ كذَّبه ابن معين . وقال البخاري :

«تركوه» .

وأبوه زيد ضعيف .

وسويد بن سعيد ؛ كان يتلقَّن ؛ كما تقدم مراراً .

والحديث ؛ أورده المنذري (٤/١٦٤) من رواية ابن أبي الدنيا ؛ مشيراً لضعفه .

انتهى بفضل الله وكرمه المجلد العاشر من

«سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة»

ويليه إن شاء الله تعالى المجلد الحادي عشر، وأوله الحديث:

٥١٠١ - (من استرجع عند المصيبة جبر الله مصيبته).

« وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت،

أستغفرك وأتوب إليك ».

الفهارس



١ ـ فهرس المواضيع والفوائد

والكشف عن علله ، ونقل تضعيف الحافظ ابن حجر له وكذا الحافظ ابن القطان الفاسي وغيره .

٣٦ (**من اجتنب من الرجال أربعاً ؛ فتحت له أبواب الجنة . . .**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدرين عزيزين ، والكشف عن علته .

٣٦ (**من أحب أن يسبق الدائب المجتهد . . .**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدرين عزيزين ـ أحدهما مخطوط ـ بسندٍ فيه راوٍ منكر الحديث جدّاً .

٣٧ (**من أحب قوماً على أعمالهم ؛ حُشر يوم القيامة في زمرتهم . . .**) . **موضوع بهذا اللفظ** ، تخريجه من مصدرين عزيزين ـ أحدهما مخطوط ـ بسندٍ تالف ، وتساهل السخاوي في نقده وتبعه المناوي على ذلك ، واستبعاد المؤلف أن يكون الطبراني قد رواه من نفس الطريق المشار إليها .

٣٩ (**مَنْ أَحْسَنَ الصلاة حيث يراه الناس . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من خمسة مصادر بعضها مخطوط ، وترجيح المنذري وقفه ، وذكر متابعة للمرفوع لا تساوي فلساً ، واغترار الرفاعي والصابوني بسكوت ابن كثير على الحديث !

٤٠ (**من أحيا سنتي ؛ فقد أحبني . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر عزيزة ـ جلها مخطوط ـ عن أنس بن مالك مرفوعاً ، مع بيان حالها .

٤٢ (**من أخاف مؤمناً ؛ كان حقّاً على الله أن . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من مخطوطة «أوسط الطبراني» ، والكلام على إسناده .

٤٣ (**من أخذ بسنتي فهو مني . . .**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من

مصدرين عزيزين مخطوطين بإسنادٍ فيه راوٍ شديد الضعف ، وآخران لا يعرفان .

٤٤ **(من ازداد علماً ولم يزدد هدى . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدر عزيز غريب ، والكشف عن علله ، وبيان تساهل الحافظ العراقي في نقده إياه .

٤٥ **(من استجد ثوباً فقال حين بلغ ترقوته . . .) . ضعيف** ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما غريب ـ ، وبيان حال إسناده .

٤٦ **(من استحل بدرهم ؛ فقد استحل . يعني : النكاح) . ضعيف** ، تخريجه ، وبيان حاله ، ونقل تضعيف الطحاوي إياه ، وتمييز راوٍ من غيره .

٤٧ **(من استطاب بثلاثة أحجار ليس فيهن رجيع . . .) . ضعيف بهذا اللفظ** ، تخريجه من مخطوطة «كبير الطبراني» بسندٍ ضعيف ، وذكر اللفظ الصحيح لحديث الترجمة .

٤٨ **(من استعمل رجلاً على عصابة ، وفي تلك العصابة مَنْ . . .) . ضعيف** ، أعلَّه العقيلي فأصاب ، وصححه الحاكم فأخطأ ، وذكر طريقين آخرين له مع بيان حالهما .

٤٩ صنيع العلماء أنهم لا ينفون المتابعة ، وإن كان الطريقُ إلى المتابع لا يصح .

٥٠ **(من استغفر في دبر كل صلاة ثلاث مرات فقال . . .) . ضعيف جداً** ؛ فيه راويان متروكان ، وقد صح دون : «في دبر كل صلاة» ، وذكر طريق أخرى تالفة لحديث الترجمة ، والإشارة إلى جهل السقاف

في كتابه «صحيح صفة صلاة الشافعية» !!

٥١ **(من استغفر الله عز وجل في كل يوم سبعين مرةً . . .) . ضعيف** جداً ؛ فيه متروك ، وآخران لا يعرفان .

٥١ **(من استلحق شيئاً ليس منه ؛ حته الله حت الورق) . ضعيف** ، تخريجه من مصدرين عزيزين ، والكشف عن حال رواته .

٥٢ **(من استمع إلى قينة ، صب في أذنيه الآنك . . .) . باطل** ، لم يقف عليه المناوي ولا المؤلف ، ونقل عزيز عن الإمام أحمد أنه حديث باطل ، واستظهار المؤلف أن حديثاً آخر اختلط بحديث الترجمة على راويه ، ورد تصحيح بعض فقهاء الشافعية حديث الترجمة .

٥٣ **(من اشتاق إلى الجنة ؛ سابق إلى الخيرات . . .) . ضعيف** ، تخريجه من اثني عشر مصدراً ـ جلها مخطوط عزيز ـ بإسناد فيه الحارث الأعور ، وذكر طريق أخرى له لا تصح .

٥٤ **(من أصيب بمصيبة ، فذكر مصيبته . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ ، ونقلُ إعلال ابن طولون له ، وتضعيف المؤلف له جداً ، وذكر مخالفة لأحد رواته مع بيان قيمتها ، والتنبيه على قلة فقه المعلِّق على «مسند أبي يعلى» .

٥٧ **(من أصيب في جسده بشيء فتركه لله ؛ كان كفارة له) . ضعيف** ؛ فيه مجالد بن سعيد .

٥٧ **(من أطاع الله ؛ فقد ذكر الله . . .) . ضعيف** . تخريجه ، وتحقيق القول فيه .

٥٨ **(من أطعم مسلماً جائعاً ؛ أطعمه الله من ثمار الجنة) . ضعيف جداً** ،

تخريجه مع بيان علته ، ورواه الطبراني بنحوه ، ولا يصح ، وذكر طريق أخرى لحديث الترجمة ، ولا تصح أيضاً .

٥٩ (**من أعان مجاهداً في سبيل الله ، أو غارماً . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه ، والكشف عن علته الحقيقية ، وبيان شدة تساهل الحاكم .

٦٠ (**من اعتقل رمحاً في سبيل الله ؛ عقله الله من الذنوب . . .**) . موضوع ؛ فيه متهم وضعيف ومدلسان .

٦١ (**من أفطر يوماً من رمضان ، فمات قبل أن يقضيه ؛ فعليه . . .**) . **ضعيف** ، ورواه بعضهم مرفوعاً بنحوه أيضاً وخُطِّئ في رفعه ولفظه ، وذكره بتمامه من قول ابن عمر .

٦٣ (**من أكثر ذكر الله ؛ أحبه الله**) . **موضوع** ، تخريجه من مصدر مخطوط عزيز بإسناد فيه وضاع .

٦٣ (**من أكرم أخاه المسلم ؛ فإنما يكرم الله تبارك وتعالى**) . **ضعيف** ، تخريجه من ستة مصادر مخطوطة عزيزة بإسنادٍ فيه عنعنة أبي الزبير ، وحَكَمَ عليه الذهبي بالبطلان وأقره بعضهم .

٦٤ (**من أكل الطين ؛ فقد أعان على نفسه**) . **موضوع** ، تخريجه من رواية سلمان وأبي هريرة وابن عباس ومحمد الباقر مرسلاً ، وبيان شدة ضعفه ، وإنكار ابن المبارك إياه ، وميل المؤلف لحكم ابن الجوزي عليه بالوضع .

٦٦ (**من أكل من هذا اللحم شيئاً ؛ فليغسل يده . . .**) . **ضعيف جداً** ؛ فيه راوٍ متروك .

٦٧ (**من ألطف مؤمناً ، أو خف له في شيء . . .**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من عدة مصادر عزيزة بإسنادٍ ضعيف جدّاً ، وذكر متابعة له لا تصح ،

وحكم ابن عدي عليه بالنكارة .

٦٨ (**من أمسك بركاب أخيه المسلم . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدرين مخطوطين وغيرهما ، والكشف عن علته الحقيقية ، وذكر متابعة له مظلمة .

٦٨ (**من أنعم الله عليه بنعمة ، فأراد بقاءها ؛ فليكثر من قول . . .**) . **موضوع** ؛ فيه كذاب .

٦٩ (**من أنعم الله عليه بنعمة ؛ فليحمد الله . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر عزيزة ـ بعضها مخطوط ـ ، وتحقيق الكلام عليه ، وظن المؤلف وقوع تحريف في «شعب البيهقي» .

٧٠ (**من باع الخمر ؛ فليُشَقِّصِ الخنازيرَ**) . **ضعيف** ، تخريجه من أحد عشر مصدراً ـ بعضها مخطوط ـ ، والكشف عن علته ، وتمييز راوٍ مع تحقيق القول فيه .

٧٢ (**من برَّ والديه ؛ طوبى له ، زاد الله في عمره**) . **ضعيف** ، تخريجه من سبعة مصادر عزيزة ـ بعضها مخطوط ـ بسندٍ ضعيف .

٧٢ (**من بلغ حدّاً في غير حدٍّ ؛ فهو من المعتدين**) . **ضعيف** ، تخريجه ، والكلام على إسناده ، والكشف عن علة خفية فيه .

٧٣ (**من تأنى ؛ أصاب أو كاد ، ومن عجل ؛ أخطأ أو كاد**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر عزيزة ـ جلها مخطوط ـ بسندٍ فيه ضعف .

٧٤ (**من تأهل في بلدٍ ؛ فليصل صلاة المقيم**) . **ضعيف** ، تخريجه ، وتحقيق الكلام عليه مع بيان ضعفه ، ونقل تضعيف الحافظ العسقلاني إياه ، والكلام على فقهه مختصراً .

٨٦ **(من توضأ فأحسن الوضوء ، ثم قال . . .)** . ضعيف ، وقد صحَّ دون لفظةٍ فيه .

٨٦ **(من توضأ في موضع بوله ، فأصابه الوسواس . . .)** . ضعيف ، تخريجه من مخطوطة «الكامل» بسند فيه ضعيفان .

٨٧ **(من مشى مع قوم يُرى أنه شاهد وليس بشاهد . . .)** . ضعيف ؛ فيه راوٍ ضعيف ، وضعف شطره الثاني الحافظ العراقي ، لكن صححه المؤلف ضمن حديث لابن عمر .

٨٨ **(من جمع بين الصلاتين من غير عذر ؛ فقد . . .)** . ضعيف جداً ، تخريجه من ثمانية مصادر ـ بعضها مخطوط عزيز ـ بسندٍ فيه حنش ، وضعَّفَ حديث الترجمة ابن عبدالبر والعقيلي ، وتخريج حديث أشار إليه العقيلي أثناء كلامه .

٨٩ **(من جهز غازياً في سبيل الله حتى يستقل . . .)** . ضعيف ، تخريجه ، والكشف عن علته .

٨٩ **(من حاول أمراً بمعصية ؛ كان ذلك أفوت لما رجا . . .)** . ضعيف . تخريجه من عدة طرق مع كشف عوارها .

٩٠ **(من حج عن أبيه وأمه ؛ فقد قضى عنه حجته . . .)** . باطل ، تخريجه ، وبيان وهائه ، ونقل حكم أبي حاتم عليه بالبطلان .

٩١ **(من حج هذا البيت أو اعتمر ؛ فليكن آخر عهده . . .)** . ضعيف ، تخريجه بسندٍ استغربه الترمذي ، وبيان علتيه ، وذكر اللفظ الصحيح المعروف لحديث الترجمة ونقل تصحيح الحافظ له ، وحسنه المنذري فقط فقصر ، وكلام جيد على فقه الحديث المعروف ، وشرح بعض

الغريب ، والتنبيه على خلط السيوطي في عزوه حديث الترجمة .

٩٤ **(من حجَّ فلم يرفث ولم يفسق ؛ غفر له ما تقدم من ذنبه) . شاذ بهذا اللفظ** ، رواه جماعة عن ابن عيينة بلفظ : « . . . رجع كيوم ولدته أمه » ـ وهو المحفوظ ـ ، وخالفهم ابن أبي عمر ، فشذ ، وشرح المؤلِّف ذلك .

٩٥ **(من حضر إماماً ؛ فليقل حقاً أو ليسكت) . ضعيف** ، تخريجه من أربعة مصادر عزيزة مخطوطة بسندٍ ضعيف ، وخولف أحد رواته ، وتخطئة أبي حاتم الرازي للمخالِف .

٩٦ **(من حضر معصية فكرهها ؛ فكأنما غاب عنها . . .) . ضعيف** ، تخريجه من ثلاثة مصادر عزيزة بسندٍ ضعيف ، والإشارة إلى ورود الحديث بنحوه .

٩٧ **(من حفظ على أمتي أربعين حديثاً من السنة . . .) . موضوع** ، تخريجه من ثمانية مصادر مخطوطة عزيزة وآخر مطبوع عزيز ، وأعله ابن عدي وابن نصر المقدسي وتُعُقِّب الأخير بما لا طائل تحته ، وتخريج متابعة وشواهد له من عدة مصادر عزيزة مخطوطة ومطبوعة ، مع بيان شدة ضعفها ووهائها ، وحكاية النووي اتفاق الحفاظ على تضعيفه رغم كثرت طرقه ! وشهادة المؤلف على الحديث بالوضع .

١٠٤ الحديث الصحيح لابد وأن يحفظ برواية المقبولي الرواية ولو في الشواهد على الأقل .

١٠٤ **(من حمل أخاه على شسع ؛ فكأنما حمله على . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه بسند موضوع ، وذكر شاهد تالف له ، والتنبيه على وهم وقع

١١٢ (**من زارني بالمدينة محتسباً ؛ كنت له . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند ضعيف ، وذكر متابعة له حَصَرت علته في أحد الرواة ، والإشارة إلى شاهد له يأتي في هذه «السلسلة» .

١١٣ (**من زَنَّى أَمَةً لم يرها تزني ؛ جلده الله . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه ، وبيان علته ، وتعقب المناوي في إعلاله الحديث براوٍ من رجال الشيخين .

١١٤ (**من زهد في الدنيا ؛ علمه الله تعالى . . .**) . **موضوع** ، تخريجه بإسناد مظلم ، والحكم على متنه بالوضع ، وبيان ذلك بكلام علمي متين ، ونقل جيد عن الإمام القرطبي يؤيد كلام المؤلف .

١١٥ (**من سب العرب ؛ فأولئك هم المشركون**) . **موضوع** ، تخريجه من أربعة مصادر عزيزة ـ اثنان منها مخطوطان ـ ، وبيان علته .

١١٦ (**من سره أن يكون أقوى الناس ؛ فليتوكل على الله**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسندٍ فيه متروك ، وله طريق أخرى مثله .

١١٦ (**من سره أن ينظر إلى امرأة من الحور العين . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من ثلاثة مصادر عزيزة ، وبيان علته .

١١٧ الإشارة إلى نقل حديث من «الضعيفة» إلى «الصحيحة» .

١١٧ (**من سعى بالناس ؛ فهو لغير رشدة . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه ، وبيان حال راوٍ فيه وأنه علة هذا الطريق ، وبيان تناقض ابن حبان ، وذكر طريق أخرى للحديث ، وتطويل المؤلفِ النَّفَسَ في الكلام عليها ؛ مما يظهر صبره وجَلَدَه وتأنيه في البحث العلمي .

١٢٠ (**من سلم على قوم ؛ فضلهم بعشر حسنات . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من ثلاثة مصادر عزيزة ، وبيان علته ، وذكر طريق أخرى له لا تصح .

١٢١ (**من سمى المدينة يثرب ؛ فليستغفر الله . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط ـ ، والكشف عن علته .

١٢٢ (**من سود مع قوم ؛ فهو منهم . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدرين عزيزين ـ أحدهما مخطوط ـ ، بسندٍ ضعيف .

١٢٢ (**من شدد سلطانه بمعصية الله ؛ أوهن الله . . .**) . **ضعيف** ؛ فيه ابن لهيعة ، وقد يكون منقطعاً .

١٢٢ (**من شهد شهادة ليستباح بها مال امرئ مسلم . . .**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه بسند فيه راوٍ متروك .

١٢٣ (**من صام ثلاثة أيام من شهر حرام . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من تسعة مصادر ـ جلها عزيز مخطوط ـ ، والكشف عن ضعفه .

١٢٤ (**من صام رمضان ، وشوالاً ، والأربعاء . . .**) . **ضعيف** ؛ فيه مجهول ، وذكر اختلاف لفظ «المسند» عن «الجامع الصغير» .

١٢٥ (**دخلت أمة الجنة بقضها وقضيضها . . .**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه ، والكشف عن حال راوٍ فيه ، وذكر متابعة له والكلام عليها ، وتطويل النَّفَسِ في الكلام على حديث الترجمة ، والتدليل على أن ابن حبان لم يتمكن من الوفاء بالشروط التي وضعها لكتابه «الصحيح» ، وكشف المؤلف عن فائدة هامة في السند ، خفيت على المعلق على «الإحسان» .

١٢٨ (**إن للرحم حقاً ، ولكن وهبت لك الذهب . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه مع ذكر قصة فيه ، وبيان علتيه ، واغتر الغماري بسكوت الهيثمي عن

أحد رواته المجاهيل، فجود إسناده، وتبعه على ذلك ظله المقلد الأعمى السقاف فصحح الحديث، وذكر شيء عن ذاك الراوي المجهول.

١٣٠ (**من صام يوماً تطوعاً، لم يطَّلع عليه أحد . . .**) . **موضوع**، تخريجه من حديث سهل بن سعد وأبي هريرة، وفي الطريق إليهما كذاب، وتصويب خطأ وقع في الإسناد، والكلام على طريق أخرى عن أبي هريرة.

١٣١ (**من صدع رأسه في سبيل الله فاحتسب . . .**) . **ضعيف**، تخريجه من ثمانية مصادر ـ جلها عزيز مخطوط ـ بإسناد ضعيف، والكشف عن علته، وتعقب المنذري والهيثمي في تحسينه! وقد اغتر بذلك التحسين المعلقون الثلاثة على «الترغيب» !

١٣٢ (**من صلّى قبل الظهر أربعاً؛ غفر له . . .**) . **ضعيف جداً**، تخريجه، وبيان علله.

١٣٣ (**من صلى ما بين المغرب إلى صلاة العشاء . . .**) . **ضعيف**، تخريجه، وبيان سبب ضعفه.

١٣٤ (**من صنع إلى أحد من أهل بيتي يداً . . .**) . **موضوع**، تخريجه من مخطوطة «تاريخ ابن عساكر» بسند فيه راوٍ متروك يروي الموضوعات عن آبائه.

١٣٤ (**من صنع إلى أحد من ولد عبدالمطلب يداً . . .**) . **ضعيف**، تخريجه من مصدرين عزيزين بسند فيه مجهول، وقد تابعه راوٍ ضعيف جدّاً، وتعقب الهيثمي في تضعيفه الحديثَ بمن لا يصح إطلاق الضعف عليه.

١٣٥ (**من طلب العلم؛ تكفل الله برزقه**) . **موضوع**، تخريجه من خمسة

مصادر مخطوطة ـ منها الغريب ـ وآخر مطبوع عزيز ، بسندٍ فيه وضاع ، ورد دعوى الحافظ في تعيينه أحد الرواة ، وله طريق آخر رجح المؤلف أن يكون فيه ذاك الوضاع نفسه .

١٣٦ (**من عد غداً من أجَلِه ؛ فقد أساء صحبة الموت**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدرين عزيزين ـ أحدهما مخطوط عزيز غريب ـ بسندٍ مظلم ، والتنبيه على راوٍ في السند من شيوخ الرافضة روى عنه عبدالحسين الشيعي في «مراجعاته» أربعين حديثاً ، كلها موضوعة .

١٣٨ (**من عفا عن دم ؛ لم يكن له ثواب إلا الجنة**) . **ضعيف** ، تخريجه ، وبيان سبب ضعفه ، والإشارة إلى طريق أخرى له .

١٣٨ (**من علم أن الليل يأويه إلى أهله ؛ فليشهد الجمعة**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه بسند فيه راوٍ متروك منكر الحديث .

١٣٨ (**من غدا أو راح وهو في تعليم دينه ؛ فهو في الجنة**) . **موضوع** ، تخريجه بسند فيه وضاع ، وترجيح المؤلف كونه موقوفاً .

١٣٩ (**من غسل ميتاً ، فليبدأ بعصره**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه بسند فيه متروك اشتبه اسمه بآخر مثله .

١٣٩ (**من قاد أعمى أربعين خطوة ، غفر له . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من حديث ابن عمر ـ وله عنه ثلاث طرق تالفة ـ ، وجابر بن عبدالله ـ وله عنه طريقان فيهما وضاع ومتهم ـ ، وأنس بن مالك ـ وله عنه طرق واهية ـ ، وابن عباس ـ وحكم عليه ابن عدي بالبطلان ـ ، وتُعُقِّبَ ابنُ الجوزي في حكمه على الحديث بالوضع ، والتنبيه على تصحيف وقع لابن الجوزي .

١٤٤ **(من قتل حية ؛ فكأنما قتل رجلاً مشركاً قد حل دمه)** . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ جلها عزيز مخطوط ـ بسند ضعيف ، وله طرق موقوفة ومرفوعة ، وترجيح الوقف ، والتنبيه على وهم وقع فيه السيوطي في عزوه الحديث ، وذكر لفظ آخر صحيح لحديث الترجمة ، وترجيح المؤلِّفِ الأمرَ بقتل الحيات .

١٤٧ **(من قتل حية ؛ فله سبع حسنات ، ومن . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه بسند ضعيف ، وبيان علته ، وللجملة الأخيرة منه شواهد سبقت الإشارة إليها .

١٤٨ **(من قتل وزغة ؛ محي عنه سبع خطيئات)** . **ضعيف** ، تخريجه من مخطوطة «أوسط الطبراني» ، وبيان سبب ضعفه ، وذكر طريق أخرى له لا تصح .

١٤٨ **(من قدم من نسكه شيئاً أو أخره . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه بسند ضعيف ، وأصله في « صحيح البخاري» ، وظَنُّ المؤلف أن أحد الرواة رواه بالمعنى فأخطأ .

١٤٩ **(من قرأ خواتيم الحشر من ليل أو نهار . . .)** . **ضعيف جداً** ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ بسند فيه متهم ، وذكر شاهد له فيه وضاع ، وتعقب الخفاجي في «حاشيته على البيضاوي» .

١٥٠ **(من قرأ سورة الدخان في ليلة الجمعة . . .)** . **ضعيف جداً** ، تخريجه من مخطوط عزيز بسند فيه متهم بالوضع ، وله شاهد ضعيف جدّاً ، وروي بلفظ موضوع يأتي في هذه «السلسلة» .

١٥١ **(من قرأ سورة البقرة ؛ توج بتاج في الجنة)** . **موضوع** ، تخريجه

بسند فيه كذاب ، والتنبيه على تحريف فاحش وقع للمناوي في «فيضه» ، وطلب المؤلف حذف حديثٍ من «أحكام الجنائز» .

١٥٣ **(من قرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ ثلاث مرات . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه من حديث رجاء الغنوي ـ ولا يعرف له رواية ـ بسند فيه متروك ، وتخطئة المناوي في عزوه قولاً للحافظ ، ومن حديث ابن عمر ـ بسند ضعيف جدّاً ـ ، ومن حديث النعمان بن بشير ـ بسند مظلم فيه رافضي ـ ، ومن حديث أنس ـ وله عنه طريقان لا يصحان ـ ، وتعقب شيخ الإسلام ابن تيمية في جزمه بصحة هذا اللفظ .

١٥٦ **(من قرأ ﴿قل هو الله أحد﴾ مئة مرة . . .) . ضعيف** ، تخريجه بسند فيه ضعيفان ، وله طريق آخر موضوع .

١٥٧ **(من قرأ ﴿يس﴾ يريد بها الله ؛ غفر الله له . . .) . موضوع** ؛ لوائح الصنع عليه ظاهرة ، تخريجه من مخطوط عزيز بسند فيه متروك ومجهول ، والإشارة إلى حديث آخر مثله في الوضع في فضل سورة ﴿يس﴾ ، مع نقد متنه وإسناده ، ولشطره الأول شاهد من حديث أنس فيه كذاب ، وله شاهد آخر مرسل أو معضل يأتي في هذه «السلسلة» .

١٥٩ **(من قعد على فراش مغيبة ؛ قيض الله له . . .) . ضعيف** ؛ تخريجه بسند فيه ابن لهيعة ، وتعقب حكم أبي حاتم عليه بالبطلان ، وغفلة الهيثمي والمنذري عن عزو الحديث لأحمد ، وذكر شاهد لحديث الترجمة بإسناد لا يصح ـ والصواب وقفه ـ ، وتعقب المعلق على «أمثال أبي الشيخ» في تخاليطه ـ وما أكثرها ـ !

من عدة مصادر ـ جلها عزيز ـ ، وحكم أبي حاتم عليه بالوضع ، وتحقيق القول في علته ، وذكر بعض الطرق له مع بيان عللها ، وتناقض السيوطي فيه تناقضاً عظيماً ، وتعجب المناوي من صنيعه .

١٧١ الوضع في الحديث إما أن يكون بقصد أو بدون قصد .

١٧٢ (**من كذب بالقدر ؛ فقد كذب بما أنزل عليّ**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدرين عزيزين مخطوطين ، وتحقيق القول في أحد رواته ، وإظهار علته الحقيقية ، واختلاط الأمر على ابن الجوزي والمناوي .

١٧٥ (**من كذب عليّ ؛ فهو في النار**) . **ضعيف بهذا اللفظ** ، تخريجه بسند ضعيف ، فيه من اتفقوا على تضعيفه ، وذكر اللفظ الصحيح له .

١٧٦ (**من كف غضبه ؛ ستر الله عورته . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدر عزيز ، وبيان علته ، وذكر شاهد له ضعيف جدّاً ، وثبوت الشطر الأول منه بلفظ آخر .

١٧٧ (**من كفن ميتاً ؛ كان له بكل شعرة منه حسنة**) . **ضعيف** ، تخريجه ، وبيان ضعفه ، وتحقيق القول في أحد الرواة حيث يظهر من كلام ابن حبان والذهبي أنهما راويان ، وترجيح أنهما واحد تبعاً للخطيب .

١٧٨ (**من لبس ثوباً جديداً فقال : الحمد لله الذي . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه بسندٍ ضعفه الترمذي ، وبيان علته ، وتخريج شاهدٍ له من عدة مصادر عزيزة ـ بعضها مخطوط ـ بإسناد تالف .

١٧٩ (**من لبس ثوب شهرة ؛ أعرض الله عنه . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه ، والكلام على إسناده ، والكشف عن علته الحقيقية ، وتعقب المؤلف للبوصيري .

من مصدر مخطوط عزيز ، بسند ضعيف جداً ، وذكر شاهد له بسند لا يصح ضعفه ابن رجب ، وقال الحاكم : «هذا حديث منكر» ، وقد فات الذهبي والعسقلاني فائدة في ترجمة أحد الرواة .

١٨٩ **(من مات غدوة ؛ فلا يقيلن إلا في قبره . . .) . ضعيف** ، تخريجه من مخطوطة «الكامل» من طريقين ، إحداهما تالفة .

١٨٩ **(من مات محرماً ؛ حشر ملبياً) . ضعيف** ، تخريجه بسند مظلم ، وبعضهم لم تثبت عدالته .

١٩٠ **(من مات مريضاً مات شهيداً ، ووقي فتنة . . .) . موضوع** ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها مخطوط عزيز ـ ، وشرح مخالفة الرواة بعضهم بعضاً ، وتصويب ابن الجوزي في حكمه على حديث الترجمة بالوضع ، وتعقب ابن عراق في حكمه على الحديث ، وتصحيح لفظ آخر ذُكر عرضاً .

١٩٤ **(من مات من أمتي يعمل عمل قوم لوط . . .) . ضعيف جداً** ؛ تخريجه من مصدر عزيز بسند فيه متهم ، ساق السيوطي له شاهداً نقده المؤلف .

١٩٥ **(من مثل بذي حياة ؛ فعليه لعنة الله . . .) . ضعيف** ، تخريجه من مصدرين عزيزين بسند ضعيف .

١٩٦ **(من مشى إلى رجل من أمتي ليقتله ؛ فليقل هكذا . . .) . ضعيف** ، تخريجه مع قصة فيه ، وذكر لفظ آخر له عند أحمد وغيره ؛ بسند ضعيف فيه مجهول .

١٩٧ **(من وافق موته عند انقضاء رمضان ؛ دخل الجنة . . .) . ضعيف** ،

تخريجه من مصدرين عزيزين ـ أحدهما مخطوط ـ بسند ضعيف .

١٩٧ (**من يتزود في الدنيا ؛ ينفعه في الآخرة**) . **ضعيف** ، تخريجه من سبعة مصادر ـ كلها عزيز مخطوط ـ بسند ضعيف ؛ فيه هشام بن عمار ، مع ذكر أقوال أهل العلم فيه ، وحُكْم أبي حاتم على الحديث بالوضع .

١٩٨ (**مناولة المسكين تقي ميتة السوء**) . **ضعيف** ، تخريجه من ستة مصادر عزيزة بسند ضعيف ؛ فيه مجهولان .

١٩٩ (**موت العالم ثلمة في الإسلام ؛ لا تسد . . .**) . **موضوع** ، تخريجه بسند فيه كذاب ، وسيأتي الشطر الأول منه بزيادة في هذه «السلسلة» .

١٩٩ (**المؤذن أملك بالأذان ، والإمام أملك بالإقامة**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر بعضها عزيز مخطوط ، والكلام عليه ، وذكر اللفظ الصحيح ، وشاهد له صحيح موقوفاً على علي بن أبي طالب ؛ مخرج من مخطوط عزيز .

٢٠٠ (**المؤمن [منفعة] ؛ إن ماشيته نفعك . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من رواية أبي نعيم في «الحلية» ، وفي سنده ضعيف مختلط .

٢٠١ (**المؤمن هين لين ، تخاله من اللين أحمق**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها مخطوط عزيز ـ بسندٍ تالف ، وتعقب البيهقي في تساهله في الحَكم عليه ، وذكر لفظ صحيح مختصر له ، ثم ذكر شاهد معضل له .

٢٠٢ (**المؤمن لا يثرب على شيء أصابه في الدنيا . . .**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من مخطوطة «معجم الطبراني الكبير» بقصة فيه ، مع كشف عواره .

ـ أحدهما عزيز ـ ، بسند فيه كذاب ووضاع .

٢٠٩ (**المعك طرف من الظلم**) . **ضعيف** ؛ تخريجه من رواية الطبراني وغيره ، بسندٍ فيه مجهول وعنعنة مدلِّس .

٢١٠ (**المنافق لا يصلي الضحى ، ولا يقرأ : ﴿قل يا أيها . . .﴾**) . موضوع ؛ تخريجه من رواية الديلمي ، والكشف عن حال رواته .

٢١١ (**المنافق يملك عينيه : يبكي كما يشاء**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها مخطوط عزيز ـ ، بسند ضعيف جداً .

٢١١ (**المهدي رجل من ولدي ، وجهه كالكوكب . . .**) . **باطل** ؛ تخريجه من رواية الديلمي ، والكشف عن علته الحقيقية .

٢١٢ (**الموت كفارة لكل مسلم**) . **موضوع** ، تخريجه من عدة مصادر من حديث أنس ، وله عنه طريقان أحدهما مظلم ضعفه ابنُ الجوزي ، وذكر عدة متابعات له مع تخريج بعضها من مصادر عزيزة مخطوطة ، لكنها لا تصح ، وتخريج الطريق الآخر ـ وهو موقوف على أنس ـ ولا يصح أيضاً ، والتنبيه على تصحيف وتحريف وقعا في الطرق السابقة ، والحديث معروف محفوظ بلفظ : «الطاعون . . .» .

٢١٥ (**ناموا ؛ فإذا انتبهتم فأحْسِنوا**) . **ضعيف** ، تخريجه من خمسة مصادر عزيزة مخطوطة بسند تفرد به ضعيف .

٢١٥ (**نبات الشعر في الأنف أمان من الجذام**) . موضوع ، تخريجه عن جمع من الصحابة من عدة مصادر ـ جلها عزيز مخطوط ـ وجميع الطرق عنهم واهية ، ومن طريق مجاهد موقوفاً عليه ، وحكم على الحديث جمع من الأئمة بالبطلان ، وتعقب السيوطي في مخالفته

٢٢٧ **(نعم تحفة المؤمن التمر) . ضعيف** ؛ تخريجه بسند ضعيف مرسل ، وتعقب السيوطي في عزوه له ، والذهبيَّ والعسقلانيَّ في عدم ذكرهما أحد الرواة في كتابيهما «الميزان» ، و«اللسان» .

٢٢٨ **(نوروا بالفجر ؛ فإنه أعظم للأجر) . ضعيف بهذا اللفظ** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند فيه مجهول ، وذكر الاختلاف على أحد الرواة ، وذكر طريق أخرى مع تخريجها ، وذكر اللفظ الصحيح لحديث الترجمة .

٢٢٩ **(نوروا بيوتكم ما استطعتم ؛ فإن البيت . . .) . ضعيف** ، تخريجه من رواية أنس وأبي هريرة بسندٍ ضعيف مع بيان علله ، وتعقب السيوطي في ذكره الحديث من طريق أخرى بسندٍ واهٍ .

٢٣٠ **(نوم الصائم عبادة ، وسكوته تسبيح . . .) . ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ بسند موضوع ، وذكر متابعة له من عدة مصادر عزيزة مخطوطة ، لا تصح أيضاً ، وذكر شاهد له إسناده ضعيف ، وآخر بلفظ فيه اختلاف بسند مظلم على إعضاله .

٢٣١ **(نوم على علم ؛ خير من صلاة على جهل) . ضعيف** ، تخريجه بإسناد مظلم ، وتعقب المناوي في إعلاله الحديث براوٍ ثقة اشتبه عليه بآخر كذاب فوهم وهماً فاحشاً .

٢٣٣ **(النائم في سبيل الله ؛ كالصائم لا يفطر . . .) . ضعيف** ، تخريجه بسند فيه ابن لهيعة ، وذكر طريق أخرى من مصدر مخطوط عزيز بسند ضعيف مرسل ضعفه الحافظ العراقي .

٢٣٤ **(النجوم أمان لأهل السماء ، وأهل بيتي أمان لأمتي) . ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ جلها عزيز مخطوط ـ بسندٍ فيه راوٍ متروك ،

وذكر عدة شواهد له - مع تفصيل القول فيها - بعضها دون ذكر جملة أهل البيت ، وذكر اختلاف شديد على راوٍ في إحدى هذه الشواهد ، والإشارة إلى أن الحديث صحيح دون جملة أهل البيت .

٢٣٧ **(النخل والشجر بركة على أهله ، وعلى . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه من مخطوطة «كبير الطبراني» بسند مسلسل بالعلل .

٢٣٨ **(النظر إلى الكعبة عبادة) . ضعيف** ، تخريجه بسند ضعيف مرفوعاً ، تصحيحه موقوفاً ومقطوعاً .

٢٣٩ **(النظر إلى علي عبادة) . موضوع** ، تخريجه من رواية عشرة من الصحابة ، من عدة مصادر - بعضها مخطوط عزيز - تخريجاً علمياً دقيقاً ، وتحقيق القول في أسانيدها ، والتوسع في تراجم كثير من الرواة ، وبيان أن أكثر هذه الطرق من رواية الكذابين والوضاعين ، وسائرها من رواية المتروكين والمجهولين ، وذكر فوائد قيمة في الجرح والتعديل في طيات هذا البحث .

٢٥١ **(النميمة والشتيمة والحمية في النار . . .) . ضعيف** ، تخريجه من مصدرين عزيزين مخطوطين بسند ضعيف ، وسيأتي بتخريج أوسع في هذه «السلسلة» .

٢٥١ **(النية الحسنة تدخل صاحبها الجنة . . .) . موضوع** ، تخريجه بسند فيه وضاعان ومجهول ، وذكر شاهد باطل له بلفظ آخر .

٢٥٢ **(نهى أن يصافح المشركون ، أو يكنوا . . .) . موضوع** ، تخريجه من رواية أبي نعيم بسند فيه راوٍ كذاب متروك .

٢٥٣ **(نهى أن تكسر سكة المسلمين الجائزة بينهم ؛ إلا من بأس) . ضعيف** ،

بها حديث الترجمة ، وقد أطال المؤلف النفس في حكمه على راوٍ فيها وتعقب البيهقيَّ وغيرَهُ في إطلاق الضعف عليه ، ثم رجع المؤلف عن تحسين الحديث لسقوط راوٍ متهم من مسودة إسناده عنده .

٢٦٠ معنى قول ابن معين (أو إشارته) بيده ؛ إذا سئل عن الراوي .

٢٦١ **(نهى أن ينفخ في الطعام والشراب والثمرة) . ضعيف بهذا التمام ،** تخريجه من مخطوطة «المعجم الكبير» للطبراني بسند ضعيف ، وتصحيح الحديث دون زيادة فيه .

٢٦٢ **(نهى عن أكل الرخمة) . ضعيف جداً ،** تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ بسند فيه متروك وضعيف ومجهول ، وتعقب البيهقي في حكمه على الحديث .

٢٦٢ **(نهى عن الذبيحة أن تفرس قبل أن تموت) . ضعيف ،** تخريجه من مخطوط «كبير الطبراني» وغيره بسند ضعفه البيهقي ، وبيَّن المؤلف سبب ضعفه ، وشرح معنى (تفرس) .

٢٦٣ **(نهى عن السواك بعود الريحان . . .) . ضعيف ،** تخريجه من مصدر مخطوط عزيز بسند مرسل ضعيف .

٢٦٣ **(نهى عن السوم قبل طلوع الشمس . . .) . ضعيف ،** تخريجه من عدة مصادر ـ جلها عزيز مخطوط ـ بسند ضعيف ، وتخريج عدة شواهد للشطر الثاني منه ـ اثنان منها بسند صحيح أحدهما في «صحيح مسلم» ، والتنبيه على تحريف وقع للمنذري في «ترغيبه» .

٢٦٥ **(نهى عن الصرف ؛ قبل موته بشهرين) . ضعيف ،** تخريجه ، وبيان ضعفه ، مع نقل إعلال البزار والهيثمي إياه .

٢٦٥ **(نهى عن الصلاة في السراويل)** . **ضعيف** ، تخريجه بسند فيه علتان ، وذكر اللفظ الثابت لحديث الترجمة .

٢٦٦ **(نهى عن لبس الحرير ، وعن لبس الذهب . . .)** . **ضعيف بتمامه** ، تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها مخطوط عزيز ـ بسند ضعيف ، وتعقب ابن القيم في تجهيله أحد رواته الثقات ، والكشف عن علته الحقيقية ، وبيان أن جميع فقراته ـ إلا الفقرة الأخيرة ـ ثابتة ، وتخريج طرقها ، والتنبيه على إيراد السيوطي حديث الترجمة بزيادة فيه بسند تالف .

٢٧٠ **(نهى عن العمرة قبل الحج)** . **منكر** ، تخريجه بسند ضعيف صورته صورة المرسل ، والإشارة إلى أن الأحاديث الصحيحة في اعتماره ﷺ قبل حجه كثيرة ـ بعضها في «الصحيحين» ـ ، وتخريج أحدها بإسناد جيد .

٢٧٢ **(نهى عن المراثي)** . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها عزيز مخطوط ـ بسند ضعيف صححه بعضهم ! وخولف أحد رواته فيه فذكره بلفظ آخر ، وشرح لفظة غريبة فيه .

٢٧٣ **(حرم سبعة أشياء : النوح ، والشعر . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر بسند فيه مجهول ، وتعقب المعلق على «مسند أبي يعلى» وبيان جهله ، والإشارة إلى وجود شواهد لكل فقراته إلا واحدة ، والتنبيه على وهم للهيثمي وتناقض لابن حبان .

٢٧٤ **(نهى عن بيع المحفلات ، فقال : من ابتاعهن . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه بسند فيه مدلس وضعيف ، ونقل تعقب المناوي للسيوطي في تصحيحه حديث الترجمة ، وبيان أن الحديث صح بنحوه بزيادة فيه عند مسلم وغيره .

٢٨٠ (**هذا أسبغ الوضوء ، وهو وضوئي . . .**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه بسند فيه متروك وضعيف ، وتخريج عدة متابعات له واهية دون زيادة فيه ، والإشارة إلى وهم للهيثمي ، وترجيح أن يكون الحديث محفوظاً دون الزيادة ، وذكر شاهد له دون زيادة فيه بسند فيه راوٍ ضعيف .

٢٨٣ (**هذا قبر أبي رغال ، وهو أبو ثقيف . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه بسند فيه مجهول ، وتَعَقُّبٌ على بعض الحفاظ ، وكشف المؤلف عن علة خفية فيه .

٢٨٤ (**هذه إدام هذه . يشير إلى كسرة خبز وتمرة**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها مخطوط عزيز ـ بسند فيه مجهول .

٢٨٤ (**هذه الحشوش محتضرة ، فإذا دخل أحدكم الخلاء . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه بسند فيه راوٍ مضطرب غلط في متنه وسنده ، وذكر اللفظ الصحيح لحديث الترجمة .

٢٨٥ (**هاشم والمطلب كهاتين ـ وضم أصابعه ، وشبك بينهما ـ . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه بسند مرسل ، والإشارة إلى تصحيحه دون الشطر الثاني منه ، وهو عند البخاري وغيره .

٢٨٦ (**هدية الله إلى المؤمن : السائل على بابه**) . **موضوع** ، تخريجه من طريقين عن مالك ، في الأول وضاعان ، وفي الآخر كذاب .

٢٨٧ (**هل من أحد يمشي على الماء إلا ابتلت قدماه؟! . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدر مخطوط عزيز بسند فيه ضعيف ، وتعقب الذهبي وابن حجر في حكميهما عليه ، وتخريج طريق أخرى له من مصدر عزيز مخطوط بسند مرسل صحيح .

من مصدرين ـ أحدهما مخطوط عزيز ـ بسند فيه علتان .

٣٠٣ (**ويل لمن استطال على مسلم ، فانتقص . . .**) . **ضعيف** ؛ فيه مجهول .

٣٠٤ (**الوَرِعُ : الذي يقف عند الشبهة**) . **موضوع** ، تخريجه من مصدرين مخطوطين عزيزين بسند فيه كذاب .

٣٠٤ (**الورود : الدخول ؛ لا يبقى بر ولا فاجر إلا دخلها . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه مع قصة فيه من عدة مصادر ـ اثنان منها مخطوطان عزيزان ـ بسند فيه مجهول ، ورواه الحاكم بزيادةٍ ونقصٍ في سنده ، وحكم ابن كثير عليه بالغرابة ، وتَعقُّبُ المؤلِّفِ البيهقيَّ والشيخَ الرفاعيَّ في تقويتهما حديث الترجمة من ناحيتين ، ودقة المؤلف في النقد الفقهي والحديثي .

٣٠٦ (**الوضوء شطر الإيمان ، والسواك شطر الوضوء**) . **ضعيف** ؛ مرسل ، وتصحيح الشطر الأول منه .

٣٠٧ (**الوضوء قبل الطعام حسنة ، وبعد الطعام حسنتان**) . **موضوع** ؛ في إسناده متروك وكذاب ، وذكر شاهد له بلفظ آخر بسند تالف ، وآخر بسندٍ مقطوع .

٣٠٨ (**الولد ثمرة القلب ، وإنه مجبنة ، مبخلة ، محزنة**) . **ضعيف** ، تخريجه بسند فيه ضعيفان ومدلس ، وله شواهد صحيحة عدا الجملة الأولى منه .

٣٠٨ (**الولد ريحان الجنة**) . **ضعيف** ، تخريجه من مخطوط عزيز بسند فيه علتان ، وقد سبق تخريجه في هذه «السلسلة» بلفظ آخر .

٣٠٩ (**لا أشتري شيئاً ليس عندي ثمنه**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ من طريقين موصولاً وآخر مرسلاً ،

فيه مجهول ـ مع ذلك صححه الحاكم ووافقه الذهبي !! ـ ، والتنبيه على عدم وجود الفقرة الثانية في بعض مصادر تخريجه .

٣١٧ **(لا تسأل المرأة زوجها الطلاق في غير كنهه . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط عزيز ـ بسند ضعفه البوصيري ، وشرح المؤلف لفظة غريبة فيه .

٣١٨ **(لا تسبوا الأئمة ، وادعوا لهم بالصلاح . . .)** . **ضعيف جداً** ، تخريجه من عدة مصادر عزيزة مخطوطة بأسانيد تالفة مدارها على راوٍ واهٍ ، وتعقب الهيثمي في كلامه على حديث الترجمة ، والكشف عن تحريف وقع في اسم أحد الرواة ، وشيء من صبر المؤلف وجَلَده ودقته في النقد .

٣٢٠ **(لا تسبوا أهل الشام ؛ فإن فيهم الأبدال)** . **ضعيف** ؛ في إسناده ابن لهيعة ، وذكر توهيم ابن عساكر للطبراني ، وتصحيح الحاكم والذهبي إياه موقوفاً وموافقة المؤلف لهما ، والتنبيه على وهم وقع للمناوي .

٣٢٢ **(لا تسبوا مضر ؛ فإنه كان قد أسلم)** . **ضعيف** ، روي معضلاً وموصولاً ولا يصح .

٣٢٢ **(لا تستضيئوا بنار أهل الشرك ، ولا تنقشوا . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من مصدر عزيز وغيره بسندٍ فيه ضعيف .

٣٢٣ **(لا تُسْرف ، لا تسرف . يعني : في الوضوء)** . **موضوع** ، تخريجه من حديث ابن عمر بسند فيه كذاب وضعيف ومدلس عنعنه ، وتخريجه من حديث ابن عمرو بسند ضعفه المؤلف ثم تبين له حُسْنُه ، فخرجه في «الصحيحة» (٣٢٩٢) .

٣٢٤ (**لا تسكن الكفور ؛ فإن ساكن الكفور كساكن القبور . . .**) . موضوع الشطر الثاني ، تخريجه من مصدرين مخطوطين عزيزين بسند فيه متهم ، وتخريج طريق جيدٍ لشطره الأول ، وتعقُّب ابن الجوزي في حكمه عليه بالوضع .

٣٢٥ (**لا تشموا الخبز كما تشم السباع**) . **ضعيف** ، تخريجه بسند فيه مجهول ، وتخريج شاهد له لا يصح ، وذكر تعقب المناوي على السيوطي في عزوه .

٣٢٧ (**لا تصحبن أحداً لا يرى لك من الفضل كما ترى له**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه بسند تالف ، وذكر شاهد له بلفظ آخر فيه كذاب .

٣٢٧ (**لا تطرحوا الدر في أفواه الكلاب**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ بسند فيه كذاب ، وتعقب المناوي في تعضيده حديث الترجمة بشاهد ضعيف جداً !

٣٢٩ (**لا تفقع أصابعك وأنت في الصلاة**) . **ضعيف** ، تخريجه والكلام عليه ، وذكر حديث آخر بسند حديث الترجمة في الإقعاء بين السجدتين ، وتقوية المؤلف النهي عن إقعاء كإقعاء الكلب ، وتفريقه بينه وبين الإقعاء الثابت في السنة .

٣٣٠ (**نهى عن قتل الضفدع ؛ وقال : نقيقها تسبيح**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ بسند ضعيف ، وتخريج شاهد لأوله بسندٍ صحيح ، وآخر بتمامه بسندٍ تالف ، وتصحيحه موقوفاً .

٣٣١ (**لا تقوم الساعة حتى يرفع الركن والقرآن**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدرين عزيزين بسندٍ فيه ضعيفان .

٣٤٠ **(لا حمى في الأراك)** . **ضعيف** ، تخريجه بسند فيه مجهولان ، وذكر طريق آخرى له ضعيفة بلفظ يخالف عموم حديث الترجمة ، وروي من الطريق الأولى بزيادة فيه .

٣٤١ **(لا خير في الإمارة لرجل مسلم)** . **ضعيف** ؛ فيه ابن لهيعة .

٣٤٢ **(لا زكاة في حجر)** . **ضعيف** ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ بسند ضعيف مع بيان سبب ضعفه ، وذكر البيهقي عدة طرق له لا تصح .

٣٤٢ **(لا شفعة إلا في دار أو عقار)** . **ضعيف جداً** ، تخريجه من طريقين وهو محفوظ من طريق أخرى تالفه ، وذكر المناوي أن له شاهداً جوَّده ابن حجر و لم يجده المؤلف .

٣٤٣ **(لا شفعة لشريك على شريك إذا سبقه بالشراء . . .)** . **ضعيف جداً** ؛ فيه راوٍ ضعيف وآخر متروك ، وتعقب البيهقي في حكمه عليهما ، وحكم أبي زرعة على الحديث بالنكارة .

٣٤٤ **(من يسوق إبلنا هذه؟ فقام رجل . فقال : ما اسمك؟ . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها عزيز مخطوط ـ بسند صححه الحاكم ووافقه الذهبي !! وتعقب الهيثمي في حكمه على راويين فيه ، وابن حجر في حكمه على أحدهما ، وشيء من صبر المؤلف وتأنيه ودقته .

٣٤٦ **(لا صلاة للملتفت)** . **ضعيف** ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط ـ من طريقين لا يصحان وفيهما اضطراب ، وتخريج شاهد تالف له .

٣٤٧ **(لا صلاة لمن لا وضوء له ، ولا وضوء لمن لم يذكر . . .)** . **ضعيف** ؛

فيه راوٍ منكر الحديث توبع ، والكشف عن لفظة مقحمة في الطريق إليه ، وذكر طريق أخرى له بلفظ آخر لا يصح أيضاً ، والإشارة إلى ثبوت الفقرتين الأوليين منه ، وتخريج شاهد لحديث الترجمة بإسناد واهٍ جداً .

٣٤٩ (**لا طلاق إلا لعدة ، ولا عتق إلا لوجه الله تعالى**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط ، واستظهار المؤلف سقوط رفعه من هذا السند .

٣٤٩ (**لا عدوى ، ولا طيرة ، ولا هامة . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه بسند فيه راوٍ مجهول وآخر ضعيف ، وتصحيحه دون لفظة فيه ، ولأوله طرق في «الصحيحين» .

٣٥٠ (**لا قليل من أذى الجار**) . **ضعيف جداً** ؛ فيه راوٍ واهٍ ، وتعقب الهيثمي في حكمه على إسناده .

٣٥١ (**لا كبيرة مع الاستغفار ، ولا صغيرة مع الإصرار**) . **منكر** ، تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها عزيز مخطوط ـ بسند ضعيف ، وذكر طريق له موقوفة فيها انقطاع ، وذكر شاهد له بسند فيه راويان لم يعرفهما المؤلف ، وذكر السيوطي حديث الترجمة بلفظ آخر بسند فيه كذاب ، وتعقب المناوي في حكمه عليه .

٣٥٣ (**لا وباء مع السيف ، ولا نجاء مع الجراد**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسندٍ فيه متهم .

٣٥٤ (**اغزوا قزوين ؛ فإنه من أعلى أبواب الجنة**) . **ضعيف** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند ضعيف مرسل ، وله طريق آخر لا يصح ،

ضعيف ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ بسند فيه مدلِّس ، وذكر شاهدٍ له بسند واه جداً .

٣٦٥ (**لا ينبغي لقوم فيهم أبو بكر أن يؤمهم غيره**) . **ضعيف جداً** ، استغربه الترمذي ، وكشف عن علته المؤلف ، وتخريج طريق له من مصدرين عزيزين مخطوطين بسند ضعيف جداً ، وذكر شاهدٍ له ضعيف جداً .

٣٦٦ (**يا أيها الناس ! انهو نساءكم عن لُبسِ الزِّينة . . .**) . **ضعيف** ؛ فيه راوٍ مجهول وآخر ضعيف .

٣٦٧ (**يا سراقة ! ألا أدلك على أعظم الصدقة . . .**) . **ضعيف** ؛ فيه انقطاع ، وذكره البخاري مرسلاً .

٣٦٧ (**إن من أمتي من يعظم للنار ؛ حتى يكون أحد زواياها**) . **منكر** ، تخريجه من عدة مصادر بسندٍ خولف فيه أحد رواته في متنه ، وخولفوا جميعاً في تعيين صحابي الحديث ، والتنصيص على سقط وقع في «مسند أحمد» ، وتعقب الحاكم والذهبي والعسقلاني والمنذري في تصحيحهم إياه ، وبيان تناقض الأخير فيه ، وذكر لفظة منكرة فيه .

٣٧١ (**يا عثمان ! هذا جبريل يقول عن الله عز وجل : إني . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه بسند فيه متروك ، وذكر شاهد له فيه ضعيفان .

٣٧٢ (**يخرج من خراسان رايات سود ، لا يردها شيء . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه بسند فيه راوٍ ضعيف .

٣٧٣ (**يخرج ناس من المشرق فيوطئون للمهدي . يعني : سلطانه**) . **ضعيف** ؛ فيه ضعيفان .

٣٧٣ **(يدعى أحدهم ، فيعطى كتابه بيمينه ، ويمد له في . . .) . ضعيف ،** تخريجه بسند صححه الحاكم والذهبي وحسنه الترمذي ! وفيه مجهول ، والتنبيه على خلاف وقع في اسم شيخ أبي يعلى ، وتعقب المعلق على «الموارد» ، وذكر خلاف آخر في والد أحد رواة حديث الترجمة .

٣٧٧ **(يدور المعروف على يدي مئة رجل ، آخرهم فيه كأولهم) . ضعيف جداً ،** تخريجه بسند فيه متروك وضعيفان .

٣٧٧ **(يرحمنا الله وأخا عاد . يعني : هوداً عليه السلام) . ضعيف ،** تخريجه بسند فيه ضعف ، خولف أحد رواته في متنه وسنده مخالفة قوية ـ وهي المعروفة ـ ، والإشارة إلى لفظة مقحمة فيها عند الإمام مسلم لم يعلق عليها النووي ، وترجيح أن تكون من أحد الرواة ، وذكر طريقين للفظ المعروف ـ أحدهما في «الصحيحين» ـ ، والكلام على الآخر منهما ، والكشف عن علته الحقيقية .

٣٨٢ **(يوزن يوم القيامة مداد العلماء مع دم الشهداء . . .) . موضوع ،** تخريجه بسند ضعيف ، وتخريج شاهدين له بسندين مدارهما على كذاب ، وشاهد آخر بسند فيه مجهولان ، وميل المؤلف إلى أن متنه موضوع .

٣٨٣ **(يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل يطلبون العلم . . .) . ضعيف ،** تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ بسند صححه الحاكم والذهبي ! وفيه مدلسان ، وأعله الإمام أحمد بالوقف ، وذكر شاهد له بسند ضعيف .

٣٩٦ **(قضى في ابن الملاعنة أن لا يدعى لأب . . .) . ضعيف** ، فيه قصة وردت في «صحيح البخاري» ، وذكر شاهد لبعضه ، والتنبيه على لفظ ضعيف للقصة .

٣٩٧ **(من أمر بمعروف ، ونهى عن منكر ؛ فهو خليفة الله . . .) . ضعيف** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند ضعيف مرسل ، وذكر شاهد له من مصدرين مخطوطين بسند فيه راوٍ ضعيف وآخر مجهول .

٣٩٨ **(لا قود في المأمومة ، ولا الجائفة ، ولا المنقلة) . منكر** ، تخريجه ، وبيان علله ونكارته ، وأنه مخالف لما صح عنه ﷺ .

٣٩٩ **(يا علي ! إن فيك من عيسى عليه الصلاة والسلام مثلاً . . .) . ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها عزيز مخطوط ـ بسند ضعيف صححه الحاكم ! ورده الذهبي .

٤٠١ **(قال جبريل : يا محمد ! ﴿قل هو الله أحد﴾ . . .) . موضوع** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند فيه متهم وضعيفان .

٤٠٢ **(إني أمرت ببدني التي بعثت بها أن تقلَّد اليوم . . .) . منكر** ، تخريجه بسند فيه راوٍ مختلف فيه ، وذكر أقوال العلماء فيه ، وذكر ثلاث روايات ثابتة تخالف روايته مما تدل على اضطرابه ، والكلام عليه من الناحية الفقهية بنفس طويل .

٤٠٧ **(يا سلمان ! كلُّ طعام وشراب وقعت فيه دابة . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ بسند ضعيف جداً مع بيان علله ، وتعقب المؤلف على القاري في تقويته الحديث .

آخرين ، وتعقب الهيثمي من وجهين ، وتعقب أحد الدكاترة الذين اغتروا بكلام الهيثمي ، والإلماع إلى أن السِّمة الغالبة على جماهير الكتاب الإسلاميين اليوم عدم المعرفة بعلم الحديث ونقد الأسانيد ، وتصويب تحريف وقع في زيادة عبدالله على «مسند أبيه» ، والإشارة إلى صنيع المنذري في «ترغيبه» ، ورأي المؤلف فيما يسمى بـ «الاجتهاد الجماعي في التشريع الإسلامي» ، ونعيه على من ينادي به إهماله مشاركة المحدِّثين فيه ـ وهم العمدة ـ !! وبيانه جهل وتناقض كثير ممن يُعدّون من العلماء ، ونصيحة المؤلف لأولئك أن يتمرسوا على الاجتهاد الفردي أولاً ، وبيانه لشيء من المساوئ التي يمكن أن تترتب من جراء هذا المشروع .

٤٣٨ القدرة على تمييز صحيح الأحاديث من ضعيفها شرط أساسي للاجتهاد .

٤٣٩ لا عذر للفقهاء الذين يهملون الاستدلال بالسنة .

٤٤٢ تحمس البعض للاجتهاد الجماعي وهم لا يحسنون الاجتهاد الفردي ؛ سيكون شره أكثر من خيره .

٤٤٥ **(الحزم : تستشير أهل الرأي ثم تطيعهم)** . **ضعيف** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند مظلم ، وتخريجه مرسلاً من عدة طرق .

٤٤٦ ترجيح المؤلف ـ رحمه الله ـ أن الشورى الإسلامية ليست ملزمة للأمير بالأخذ ، وإنما فقط مُعْلِمَةٌ ، وتخريج روايات توضح هذه المسألة .

٤٤٨ **(إنا لنكشر في وجوه أقوام ونضحك إليهم ، وإن قلوبنا لتلعنهم)** . **ليس بحديث** ، علقه البخاري وأشار إلى تمريضه موقوفاً على أبي الدرداء ، ووصله بعضهم بأسانيد منقطعة ! وأوهم بعضهم أنه مرفوع !

٤٦٣ **(أما إنك لو كنت تصيد بالعقيق ؛ لشيعتك . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه بسند فيه متروك وضعيف ، وتعقب الكوثري في تضليله وإيهامه القراء قوة الحديث وأنه جاء من ثلاث طرق مع معرفته بضعفه وأنه من طريق واحدة !

٤٦٤ **(لو كان هذا في غير هذا ؛ لكان خيراً لك) . ضعيف** ، تخريجه بسند فيه راوٍ ضعيف ، وتعقب الهيثمي والحاكم والذهبي والمنذري في حكمهم عليه .

٤٦٥ **(لأنا بهم أو ببعضهم (يعني : الأعاجم) أوثق مني بكم أو ببعضكم) . ضعيف** ، تخريجه بسند استغربه الترمذي ، فيه راوٍ رجح المؤلف أنه مجهول .

٤٦٦ **(إني كنت أحدثه (يعني : القمر ، وهو في المهد) ويحدثني . . .) . موضوع** ، تخريجه بسند فيه كذاب ، وتعقب البيهقي في كلامه عليه .

٤٦٧ **(لما أتى جمرة العقبة ؛ استبطن الوادي واستقبل . . .) . منكر** ، تخريجه بسند صححه الترمذي وفيه مختلط ! وقد صح دون لفظتين منكرتين فيه ، وذكر شاهد مرسل ضعيف لبعضه ، وبيان كيفية رمي الجمرات .

٤٦٨ **(ما بين الركن والمقام ملتزماً ، من دعا ـ من ذي حاجةٍ . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه بسندٍ فيه راوٍ شديد الضعف ، والإشارة إلى صحة ما ورد من التزامه ﷺ .

٤٦٩ **(همت يهود بالغدر ، فأخبرني الله بذلك ؛ فقمت) . ضعيف** ، تخريجه

من عدة مصادر بغير إسناد ، وبيان أن هذا الحديث وغيره مما يكذِّب ادعاء البوطي اعتماده على الأحاديث الصحيحة في كتابه «فقه السيرة النبوية» ، والإشارة إلى كتاب المؤلِّف «دفاع عن الحديث النبوي والسيرة والرد على جهالات الدكتور البوطي» .

٤٧٠ **(ألا أخبركم بشر الشهداء؟! الذين يشهدون . . .) . لا أصل له بهذا اللفظ** ، وبيان وهم فاحش للحافظ ابن كثير في عزوه الحديث إلى «الصحيحين» ، وترجيح أن يكون قد رواه بالمعنى ، وذكر أقرب الألفاظ الصحيحة لحديث الترجمة ، وبيان فقهه .

٤٧٢ **(اللهم ! أكثر مال فلان ـ يعني : المانع ناقته ـ . . .) . ضعيف** ، تخريجه بسند فيه مجهول وتعقب المنذري في تعليقه عليه .

٤٧٢ **(ما من غني ولا فقير ؛ إلا ود يوم القيامة . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها عزيز مخطوط ـ بسند فيه متروك ، وذكر السيوطي شاهداً تالفاً له غفل عن علته ، والإشارة إلى أنه سبق تخريجه في هذه «السلسلة» .

٤٧٤ **(إن الشيطان ـ لعنه الله ! ـ قال : لن يفلت مني . . .) . ضعيف** ، تخريجه بسند أعله ابن حجر وأقره الشيخ ، وذكره الطبراني في «الكبير» من الطريق نفسِهِ مع اختلاف في المتن والسند ، وتعقب المؤلف المنذري والهيثمي في عزوهما وتحسينهما .

٤٧٥ **(لا تفتح الدنيا على أحد ؛ إلا ألقى الله عز وجل بينهم العداوة . . .) . ضعيف** ، تخريجه وبيان علتيه ، وتعقب العراقي والعجلوني في سكوتهما عليه والمنذري في تحسينه ، وتناقض فيه

الهيثمي فحسنه مرة وضعفه أخرى .

٤٧٧ **(اليوم الرهان ، وغداً السباق ، والغاية الجنة . . .) . موضوع بهذا التمام** ، تخريجه من أربعة مصادر عزيزة مخطوطة بسند فيه كذاب وضاع ، وذكر شاهد له ببعض اختصار ، والتنبيه على زيادة في حديث الترجمة عند الطبراني ، وتخريج حديث الترجمة مقطوعاً ، ثم مرفوعاً من حديث جابر بإسنادٍ تالف ، وتصحيحه موقوفاً على حذيفة رضي الله عنه .

٤٨٠ **(أما إنه أول طعام دخل بطن أبيك منذ ثلاثة أيام) . ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ مع قصة فيه بسند فيه مجهول ، والتنبيه على وقوع خطأ في اسم راوٍ في أحد مصادر التخريج .

٤٨٢ **(إن الله تبارك وتعالى لم يأمرني بكنز الدنيا . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند شديد الضعف ، والتنبيه على تحريف وقع فيه ، وصبر المؤلف وجَلَدُهُ وتأنيه في تمييز راوٍ من غيره وتتبع الحديث في مصادره المطبوعة والمخطوطة .

٨٨٥ **(شربتان في شربة ، وإدامان في قدح؟! . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ بسند فيه راوٍ شديد الضعف والتوسع في ترجمته ، وذكر السيوطي له شاهداً لا يصح .

٤٨٦ **(بأبي الوحيد الشهيد . . .) . موضوع** ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ بسند موضوع ، والكلام على رجال إسناده ، وتعقب الهيثمي في كلامه عليه .

٤٨٨ **(ردوه لحالته الأولى ؛ فإنه منعتني وطاءته صلاتي الليلة) .**

ضعيف ، تخريجه ـ مع قصة فيه ـ بسند ضعيف جداً ، وتخريج طريقين له بإسناد ضعيف ، وذكر شاهد لا يصح لحديث الترجمة .

٤٩١ **(هذه الدنيا مثلت لي ، فقلت لها : إليك عني ! . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه ـ مع قصة فيه ـ بسندٍ ضعيف جداً ، وتعقب ابن حبان في تناقضه فيه ، والمنذري والهيثمي والحاكم في حكمهم على الحديث .

٤٩٣ **(كان يكنيه بأبي المساكين . يعني : جعفر بن أبي طالب) . ضعيف جداً** ، تخريجه مع ذكر قصة فيه بسند ضعيف جداً ، وتعقب الترمذي في حكمه عليه ، وتخريجه من طريقين آخرين ـ أحدهما صحيح الإسناد ـ بلفظ آخر .

٤٩٥ **(إني قد قرنت ؛ فاقرنوا . يعني : في التمر) . ضعيف** ، تخريجه بسند فيه راوٍ مختلط .

٤٩٦ **(هذا عليٌّ قد أقبل في السحاب) . موضوع** ، تخريجه بسند فيه راوٍ هالك .

٤٩٧ أحاديث في فضل علي رضي الله عنه : من كتاب : «المراجعات» .

٤٩٧ **(أوصي من آمن بي وصدقني بولاية علي . . .) . ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدر مخطوط من طريقين مدارهما على راويين شديدي الضعف مع تشيعهما ، والإشارة إلى وهم صاحب «كنز العمال» ، وتعقب عبدالحسين الشيعي وبيان أن إيهامه صحة كل ما أورده في «مراجعاته» غير صحيح ، وذكر شاهد له ضعيف جداً مسلسل بالعلل .

٥٠٠ **(عَلِيٌّ أقضى أمتي بكتاب الله ، فمن أحبني . . .) . منكر بهذا التمام** ، تخريجه من مصدر مخطوط بسند مظلم ، وفيه راوٍ منكر الحديث ،

وشطره الأول صحيح لغيره .

٥٠١ **(يا عبدالله ! أتاني ملك فقال : يا محمد ! . . .)** . موضوع ، تخريجه من مصدر مخطوط بسند فيه مجهول وكذاب .

٥٠٢ **(مرحباً بسيد المسلمين ، وإمام المتقين)** . موضوع ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط ـ بسند مظلم ، وفيه متهم ، ومعناه يؤكد وضعه ، والإشارة إلى حكم العلماء المحققين عليه بالوضع .

٥٠٣ **(يا أنس ! أول من يدخل عليك من هذا الباب . . .)** . موضوع ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما مخطوط ـ بسند مظلم جداً ، وفيه بعض الهلكى ، وحكم الذهبي على الحديث بالوضع إقرار ابن حجر له ، وذكره ابن الجوزي في «الموضوعات» وقصر في إعلاله إياه ، وأقره السيوطي وابن عراق .

٥٠٥ **(إن الله تعالى عهد إلي عهداً في عليٍّ . . .)** . موضوع ، تخريجه بسند مظلم جداً ومتن موضوع ، لا يعرف فيه إلا راويان واهيان ، وتخريج شاهد مرسل واهٍ جداً له ، ونقل إعلال ابن الجوزي لحديث الترجمة .

٥٠٧ **(يا أبا برزة ! إن رب العالمين عهد إلي عهداً في علي بن أبي طالب . . .)** . موضوع ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ ، حكم عليه ابنُ عدي بنكارة الإسناد والمتن ، وحكم عليه الذهبي وابن الجوزي بالوضع وأقرهما السيوطي وابن عراق .

٥٠٨ **(ليلة أسري بي ؛ انتهيت إلى ربي عز وجل . . .)** . موضوع ، تخريجه من مصدرين عزيزين مخطوطين بسند مظلم ، وذكر طريقين

واهيين له ، صحح الحاكم أحدهما ورده الذهبي ، والإشارة إلى شاهد له سبق تخريجه ، وحكم ابن حجر وابن كثير وغيرهما على الحديث بشدة النكارة ، والتنبيه على وهم للسيوطي في عزو حديث الترجمة ، وعلى كذب وتضليل عبدالحسين الشيعي في عزوه إيَّاه .

٥١١ **(يا أنس ! انطلق ، فادع لي سيد العرب ـ يعني : علياً ـ . . . .) .** موضوع ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ بسند مظلم جداً ؛ فيه متروك ـ به أعله الهيثمي ـ ، وتخريج عدة شواهد لبعضه بأسانيد واهية صحح بعضها الحاكم ورده الذهبي ، وإشارة المؤلف إلى أن له إسناداً آخر وترجيح أن يكون في «المنتخب» لابن قدامة .

٥١٥ **(أنت تبيِّن لأمتي ما اختلفوا فيه من بعدي) .** موضوع ، صححه الحاكم ! ورده الذهبي فأصاب ، وَتَعَقُّبُ أبي حاتم في مخالفته جماهير الأئمة في كلامه على أحد الرواة ، وتعقب السيوطي في عزو حديث الترجمة ، وكذا عبدالحسين الشيعي وبيان افترائه .

٥١٦ معنى قول البخاري في الراوي : «متروك الحديث» .

٥١٧ **(من أطاعني فقد أطاع الله ، ومن عصاني فقد عصى الله . . .) .** ضعيف ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ صحح الحاكم إسناده ووافقه الذهبي! وفيه شيعي متفق على تضعيفه ، وقد صح الشطر الأول منه ـ وهو مخرج في «الصحيحين» ـ ، وتخريج شاهد لشطره الثاني ـ من مصدرين عزيزين مخطوطين ـ بسندٍ واهٍ ، وبيان آفته ، وذكر اللفظ الصحيح لحديث الترجمة ، والتنبيه على عدة كذبات لعبدالحسين الشيعي .

٥٢١ **(يا عليُّ ! من فارقني فقد فارق الله ، ومن فارقك يا علي ! فقد فارقني)** . منكر ، تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها عزيز مخطوط ـ بسند صححه الحاكم ! ورده الذهبي لنكارته ، وكشف المؤلِّف عن علته الحقيقية .

٥٢٢ **(يا علي ! أنت سيد في الدنيا ، سيد في الآخرة . . .)** . موضوع ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ بسند صححه الحاكم ! ولم يستبعد الذهبي وضعه ، وكشف المؤلف عن علته الحقيقية ، وحكم أبي حامد الشرقي عليه بالبطلان ، وتصحيح الذهبي معنى الحديث دون آخره ، وتصحيح السيوطيِّ وابن عرَّاق معناه كله ، وتعقب المؤلف لعبدالحسين الشيعي وبيانه تعصبه وتدليسه وعدم إنصافه .

٥٢٣ أحاديث معمر في فضائل أهل البيت بين القبول والرد .

٥٢٦ **(يا علي ! طوبى لمن أحبك وصدق فيك ، وويل لمن . . .)** . موضوع ، تخريجه من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ بسندٍ صححه الحاكم ، وحكم عليه الذهبي بالبطلان وأعله بمتروكين فيه ، وأعله الهيثمي بأحدهما .

٥٢٧ **(يا عمار بن ياسر ! إن رأيت علياً قد سلك وادياً . . .)** . موضوع ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند فيه رافضي متهم بالوضع .

٥٢٧ **(كَفِّي وكَفُّ عليٍّ في العدل سواء)** . موضوع ، تخريجه مع قصة فيه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ بسند أعله ابن عساكر براوٍ مجهول فيه ـ وكذلك الذهبي وأقره الحافظ ـ ، وتعقُّبُ السيوطيِّ في عزوه الحديث ، وتخريج طريق له من مصدرين ـ أحدهما عزيز

مخطوط ـ بسند تالف ، وبيان تدليس عبدالحسين الشيعي واستغلاله الأحاديث الموضوعة في تسويد «مراجعاته» !!

٥٣٠ **(يا فاطمة ! أما ترضين أن الله اطلع إلى أهل الأرض . . .) . موضوع ،** روي عن جمع من الصحابة ، وتخريج الطرق إليهم تخريجاً علمياً دقيقاً من عدة مصادر ـ بعضها عزيز مخطوط ـ بأسانيد هالكة ، وتصويب خطأ وقع للسيوطي .

٥٣٥ **(أنا المنذر ، وعلي الهادي ، بك يا علي يهتدي المهتدون بعدي) . موضوع ،** تخريجه من ثلاثة مصادر عزيزة ـ اثنان منها مخطوطان ـ ، وحُكْمُ ابن كثير والذهبي عليه بالنكارة وإقرار ابن حجر للذهبي ، وسكوت الطبرسي الشيعي عن حديث الترجمة ! وتخريج المؤلف إياه موقوفاً بسند صححه الحاكم ! وقال الذهبي بوضعه ، وكشف المؤلف عن واضعه ، وتأكيد المؤلف نكارة حديث الترجمة بذكره اللفظ الصحيح له ، وتخريج طريق آخر له منكر مع بيان علته ، وتعقب ابن مطهر الحلي ، وعبدالحسين الشيعي والخميني في تقليدهما له ـ بل زاد الخميني عليهما كذباً وافتراء ـ ، وذِكر بعض تعليقات الإمام ابن تيمية في إبطال حديث الترجمة ، وبيان جهل الشيعة وضلالهم .

٥٤٠ **(أنا وهذا (يعني : علياً) حجة على أمتي يوم القيامة) . موضوع ،** تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ بسندٍ فيه راوٍ منكر الحديث ، وحكم الذهبي على حديث الترجمة بالبطلان ، وتعقب المؤلف لعبدالحسين الشيعي .

٥٤١ **(مكتوب على باب الجنة : لا إله إلا الله ، محمد رسول الله . . .) .**

موضوع ، تخريجه من عدة مصادر - بعضها عزيز مخطوط - ، وبيان آفته ، وتخريج متابعة له لا يفرح بها من مصدرين عزيزين مخطوطين ، وتعقب الهيثمي في كلامه على حديث الترجمة ، وبيان تدليس عبدالحسين الشيعي على القراء وكتمه الحقيقة !

٥٤٤ (**لما أسري بي ؛ رأيت في ساق العرش مكتوباً . . .**) . **موضوع** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند مسلسل بالروافض ، وأعله الهيثمي بأحدهم .

٥٤٥ (**من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه ، وإلى نوح في فهمه . . .**) . **موضوع** ، تخريجه من مصدر مخطوط عزيز ، ذكر ابن الجوزي علته ، وأقره السيوطي وابن عراق وذَكَرَا له بعضَ الطرق الأخرى وسكتا عن طريقين واهيين له ، وذِكْرُ ابنِ عراق شاهداً منكراً لحديث الترجمة ، وذِكْرُ المؤلف شاهداً آخر له بلفظ آخر مع بيان نكارته وتعقب ابن حجر والذهبي في عدم ذكرهما أحد رواته في كتابيهما ، والتنبيه على كذب لعبدالحسين الشيعي !

٥٤٩ (**يا علي ! إن فيك من عيسى عليه الصلاة والسلام مثلاً . . .**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر - أحدها عزيز مخطوط - بسندٍ صححه الحاكم ! ورده الذهبي فأصاب ، وتعقُّبُ المؤلِّفِ على الشيخ أحمد شاكر في تحسينه إياه ، وذكر متابعة واهية ، وطريق تالفة ، وبيان خبث عبدالحسين الشيعي في عزوه الحديث .

٥٥٢ (**إن الأمة ستغدر بك بعدي**) . **ضعيف** ، تخريجه من عدة مصادر - أحدها عزيز مخطوط - بسند صححه الحاكم ووافقه الذهبي ! وأشار

البيهقي إلى تضعيفه ، وكشف المؤلف عن ضعفه ، وذكر متابعة فيها نظر ، والتنبيه على خطأ ابن عدي في فهمه كلام البخاري ، وذكر طريق أخرى تالفة لحديث الترجمة ، وشك المؤلف في ثبوت الحديث في «المستدرك» .

٥٥٦ **(أما إنك ستلقى بعدي جهداً . يعني : علياً)** . ضعيف ، تخريجه بسند صححه الحاكم على شرط الشيخين ووافقه الذهبي ! وفيه راوٍ مجهول ، وتخريج آخره بقصة فيه ، خرجها الحاكم وصححها ووافقه الذهبي ! وفيها راوٍ ضعفه الذهبي نفسه !

٥٥٧ **(تقاتل الناكثين ، والقاسطين ، والمارقين . . .)** . موضوع بهذا التمام ، سكت عنه الحاكم لظهور آفته ، وقصر الذهبي في نقده ! وفيه رواة هالكون ، وذكر عدة طرق وشواهد لشطره الأول مع تخريجها تخريجاً علمياً دقيقاً وتفصيل القول فيها ، وبيان شدة ضعفها ؛ وبيان أن فيها الكثير من الشيعة والرافضة الكذابين ، وتعقب ابن عراق في عدم بيان عللها واكتفائه بتليين العقيلي لأسانيدها .

٥٦٧ **(يا علي ! ستقاتل الفئة الباغية ، وأنت على الحق . . .)** . ضعيف ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند مظلم .

٥٦٧ **(والذي نفسي بيده ! إن فيكم لرجلاً يقاتل الناس . . .)** . موضوع ، لوائح الوضع عليه ظاهرة ، لم يقف المؤلف على إسناده ودلَّلَ على عدم صحته باقتصار السيوطي في عزوه إلى الديلمي فقط .

٥٦٨ **(يا أبا رافع ! سيكون بعدي قوم يقاتلون علياً . . .)** . موضوع ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند ضعيف جداً ، وبيان حال رجاله .

٥٦٩ (**أنا أقاتل على تنزيل القرآن ، وعلي يقاتل على تأويله)** . **ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدر عزيز ، والكشف عن علته .

٥٧٠ (**يا علي ! أَخْصِمُك بالنبوة ، ولا نبوة بعدي . . .**) . **موضوع** ، تخريجه من مصدرين - أحدهما عزيز مخطوط - بسندٍ فيه وضاع ، وذكر السيوطي له طريقاً آخر فيه متهم ، وتخريج المؤلِّف شاهداً له لا يصح .

٥٧١ (**يا علي ! لك سبع خصال ، لا يحاجك فيهن أحد . . .**) . **موضوع** ، تخريجه بسند فيه وضاع ، وختم المؤلف بهذا الحديث رده على عبدالحسين الشيعي في ذكره أربعين حديثاً تؤيد مذهبه الباطل - جلها موضوع - ولم يثبت منها إلا أربعة لا تؤيد مذهبه .

٥٧٤ (**الثقلان : كتاب الله ؛ طرفٌ بيد الله عز وجل . . .**) . **ضعيف** ؛ في سنده راوٍ ضعيف ، والإشارة إلى ثبوته عدا الجملة الأخيرة منه ، وذكر طريق آخر له لا يصح .

٥٧٥ (**أنزلوا آل محمد بمنزلة الرأس من الجسد ، وبمنزلة . . .**) . **موضوع** ، تخريجه من حديث سلمان موقوفاً ، وفيه رافضي وضَّاع ، وبيان خبث عبدالحسين الشيعي في عزوه الحديث !

٥٧٦ (**الزموا مودتنا أهل البيت ؛ فإنه من لقي الله عز وجل . . .**) . **منكر** ، نقل كلام الهيثمي عليه ، والإشارة إلى احتجاج بعض كبار الشيعة به .

٥٧٦ (**معرفة آل محمد براءة من النار ، وحب آل محمد . . .**) . **موضوع** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسند فيه راوٍ متروك متهم ، وشيخه فيه لا يُعرف ، والإشارة إلى عدم تورع عبدالحسين الشيعي في

موضوع ، تخريجه من مصدرين عزيزين مخطوطين بسند واهٍ ، والكشف عن آفته ، وبيان تفنن الشيعة في الكذب لإثبات إمامة علي ، وكذب عبدالحسين الشيعي في تعليقه على الحديث وكذلك الخميني وإمامهم في الكذب ابن مطهر الحلي ، ورد مفحم على الخميني ! ونقل جيد عن شيخ الإسلام ابن تيمية في الرد على ابن مطهر الحلِّي ، وبيان افترائهم على أهل السنة ، وكشف الخميني عما تكنه الشيعة من العقائد الباطلة ! وتأويلهم القرآن تأويلاً باطلاً !!

٥٩١ السيوطي من أجمع المفسرين للآثار الواردة في التفسير ، لكنه يحشدها دون نقدٍ لها !!

٥٩٣ (**لما نصب رسول الله ﷺ علياً بغدير (خم) ، فنادى بالولاية . . .**) . **موضوع** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسندٍ فيه متهم وضعيفان ، وتخريجُ شاهدٍ له أشار ابنُ جرير إلى تضعيفه ، وجزم بضعفه وضعف حديث الترجمة السيوطيُّ وابنُ كثير ، وتعقُّبُ المؤلف لعبدالحسين الشيعي والخميني وكشفه كذبهما ، وبيان أن الشيعة تتتابع على الكذب خلفاً عن سلف !

٥٩٧ (**حديث علي : أنا قسيم النار يوم القيامة ، أقول : خذي ذا ، وذري ذا**) . **موضوع** ، تخريجه من عدة مصادر ـ جلها عزيز مخطوط ـ ، وكشف المؤلف عن آفته ، ونقل إنكار الأعمش على راويه حديث الترجمة .

٥٩٨ (**والذي نفسي بيده ! إن هذا وشيعتَهُ لَهُمُ الفائزون . . .**) . **موضوع** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط مع قصة فيه بسندٍ مظلم وفيه

عنعنة مدلس ، وتخريج شاهدٍ مرسلٍ هالكِ السندِ لبعضه ، والإشارة إلى أنه سيأتي تخريجه في هذه «السلسلة» بلفظ مختصر .

٥٩٩ **(افتخر طلحة بن شيبة ـ من بني عبد الدار ـ وعباس بن عبد المطلب وعلي بن أبي طالب . . .) . ضعيف** ، تخريجه بسند مرسل فيه جهالة ، والإشارة إلى أصح الروايات في نزول الآية .

٦٠٠ **(ما حملك على هذا؟ (يعني : علياً) قال : حملني أن . . .) . موضوع** ، تخريجه مع قصة فيه بسند معلقٍ معضلٍ فيه راوٍ كذاب ، وتخريجه موصولاً عن ابن عباس من مصدرين ـ أحدهما مخطوط ـ بسند فيه راوٍ متروك ، وتخريجه مرسلاً ، واستبعاد المؤلف أن تكون له طريق أخرى .

٦٠١ **(في قوله عز وجل : ﴿والذي جاء بالصدق وصدق به﴾ . . .) . منكر** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط بسندٍ فيه راوٍ ضعيف جداً ، وذكر طريق أخرى له فيها مختلط ضعيف ، وتخريج الرواية الصحيحة له ، وتخريج رواية ـ لا تصح ـ تعارض حديث الترجمة ، وتعقب السيوطي في سكوته على إسناد حديث الترجمة .

٦٠٢ **(نزلت في علي ثلاث مئة آية) . ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدر عزيز مخطوط وغيره من قول ابن عباس وعكرمة ؛ من طرق عنهم بألفاظ متقاربة بأسانيد واهية ؛ فيها روافض غالون ومتروكون .

٦٠٥ **(إذا رأيتم معاوية على منبري فاقتلوه) . موضوع** ، روي من حديث أبي سعيد الخدري وابن مسعود وسهل بن حنيف والحسن مرسلاً ، وتخريج الطرق إليهم من مصادر عزيزة مخطوطة تخريجاً علمياً دقيقاً ،

هارون من موسى . . .) . موضوع ، تخريجه من مصدرين عزيزين بسند فيه رافضيان متهمان ، والتنبيه على شيء من تدليسات الشيعي عبدالحسين وخبثه .

٦٢٥ **(وأما أنت يا علي ! فأنت مني بمنزلة هارون من موسى ؛ إلا النبوة)** . منكر بهذا السياق ، تخريجه مع قصة فيه من مصدر عزيز مخطوط بسند ضعيف جداً ، وبيان أن القصة صحيحة ثابتة في «البخاري» وغيره بلفظ آخر ، وتخريج القصة بلفظ البخاري بسند صححه الحاكم ووافقه الذهبي ! وفيه نظر ، وذكر مخالفة لهذه الطريق مع بيان نكارتها ، وذكر شاهد لحديث الترجمة بسياقٍ آخر صححه الحاكم ووافقه الذهبي ! فوهما .

٦٢٨ **(والذي بعثني بالحق ! ما أخرتك إلا لنفسي ، وأنت مني . . .)** . ضعيف ، تخريجه مع قصة فيه من مصدرين عزيزين - أحدهما مخطوط - مع الكشف عن عواره ، وقد ساقه عبدالحسين الشيعي سياق المسلّمات ! وفيه ما يخالف مذهبه من عدم توريث الأنبياء الأموال !! وبيان أن الحديث الثابت في ذلك ورد عن أكثر من صحابي ، وذكر ما يؤيد ذلك في كتب الشيعة .

٦٣١ **(قم ؛ فما صلحت أن تكون إلا أبا تراب ، أَغَضِبْتَ عَلَيَّ حين آخيتُ بين . . .)** . موضوع ، تخريجه مع قصة فيه من مصدر عزيز مخطوط بسندٍ فيه راوٍ كذاب وضاع - به أعله الهيثمي - ، ومع ذلك احتج به عبدالحسين الشيعي ! وتخريج المؤلف شاهداً له دون جملة فيه - من مصدر عزيز مخطوط - ولا يصح .

عزوه حديث الترجمة !

٦٤٠ **(يا علي ! أنت أخي ، وصاحبي ، ورفيقي في الجنة) . موضوع ،** تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ بسند فيه كذاب وضاع .

٦٤١ **(ألا أرضيك يا علي؟ قال : بلى يا رسول الله ! قال : أنت . . .) .** ضعيف ، تخريجه مع قصة فيه من مصدر عزيز مخطوط بسند ضعيف ، قصر الهيثمي في إعلاله ، وتخريج عدة شواهد واهية له من عدة طرق حكم الذهبي وابن حجر والسيوطي على بعضها بالوضع ، والتنبيه على خطأ وقع في «المجمع» وآخر في «اللسان» و«الميزان» ، ومع ذلك احتج به الشيعي !! واستغل خطأً ظاهراً للبوصيري أو عليه !

٦٤٦ **(ادعوا لي أخي . يعني : علياً . قاله في مرض موته ﷺ) .** موضوع ، تخريجه مع قصة فيه بسند موضوع أعله الحافظ ، وتخريج شاهد له من مصدر عزيز مخطوط مع الكشف عن وهائه ، وذكر ما يبطله هو وحديث الترجمة من الصحيح الثابت عنه ﷺ في «الصحيحين» ، والكشف عن زيادةٍ للشيعي في متن الحديث لتأييد مذهبه ، وتخريج شاهد آخر لحديث الترجمة عن أم سلمة والكشف عن عوار إسناده ، وتعقب الحاكم والذهبي والهيثمي في حكمهم عليه .

٦٥٠ **(أوحى الله ـ ليلة المبيت على الفراش ـ إلى جبرائيل . . .) .** موضوع ، لوائح الوضع عليه ظاهرة ، وتعقب عبدالحسين الشيعي في تضليله القراء في عزوه الحديث ، وتصريح المؤلف بأن «تفسير الفخر

الرازي» محشو بالأحاديث الباطلة والموضوعة كـ«الإحياء» !!

٦٥١ (**أنا عبدالله ، وأخو رسول الله ، وأنا الصديق الأكبر . . .**) . **موضوع** ، تخريجه مع بيان آفته ، وحكم الذهبي عليه بالبطلان ، وإيراد ابن الجوزي له في «الموضوعات» ، وتخريج جملة منه من طريقين آخرين ـ قال بنكارة أحدهما الذهبي وبيَّن المؤلف نكارة الآخر ـ ، والإشارة إلى تخريج الطرف الأول منه بسند مرسل يأتي بعد حديث .

٦٥٣ (**كان علي يقول في حياة رسول الله ﷺ : إن الله يقول . . .**) . **منكر** ، تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها عزيز مخطوط ـ واستظهار المؤلف سكوت الحاكم والذهبي عليه لبيان علته ، وكشف المؤلف عنها ، والتنبيه على تدليس وكذب عبدالحسين الشيعي الصراح !!

٦٥٤ (**أنشدكم الله ! هل فيكم أحد آخى رسول الله ﷺ . . .**) . **موضوع** ، تخريجه بسند فيه رافضي كذاب ، وآخر مجهول خشي المؤلف أن يكون أحد الزنادقة ، والإشارة إلى خبث صنيع الشيعي ! وتخريج طريقين له من عدة مصادر ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ ، وتصريح العقيلي بوضع حديث الترجمة ، وإشارة الذهبي إلى ذلك ، وجزم ابن عساكر بالوضع .

٦٥٧ (**أنا عبدالله وأخو رسوله**) . **ضعيف** ، تخريجه مع قصة فيه بسند مرسل .

٦٥٨ (**لقد أعطي علي بن أبي طالب ثلاث خصال ، لأن تكون . . .**) . **ضعيف جداً** ، تخريجه من مصدرين ـ أحدهما عزيز مخطوط ـ بسند صححه الحاكم ! ورده الذهبي فأصاب ، وثبتت منه فقرتان ، وكشف كذبٍ وتدليسٍ مفضوح لعبدالحسين الشيعي ، وتخريج شاهد لحديث

الترجمة استشهد به عبدالحسين وفيه ما يناقض مذهبه !!

٦٦١ (ما أنا أخرجتكم وأسكنته ، ولكن الله أخرجكم وأسكنه) . ضعيف جداً ، تخريجه مع قصة فيه ، سكت عنه الحاكم لظهور علته ، ونصص عليها الذهبيُّ ، وصححه الشيعي بكل وقاحةٍ !

٦٦٢ (أما بعد ؛ فإني أمرت بسد هذه الأبواب . . .) . ضعيف ، تخريجه من عدة مصادر ـ أحدها عزيز مخطوط ـ بسند صححه الحاكم ولم يتعقبه الذهبي وفيه راوٍ ضعيف ! وتعجب المؤلف من تناقض الحافظ ، والإشارة إلى شاهد لين لحديث الترجمة ، قد اختلف على راوٍ فيه مع بيان سبب هذا الاختلاف ، وتخريج شاهد جيد لحديث الترجمة بلفظ آخر ، وذكر طريق أخرى له قوية .

٦٦٦ (إن موسى سأل ربه أن يطهر مسجده بهارون . . .) . ضعيف جداً ، تخريجه مع قصة فيه بسند فيه متروك ومجهول .

٦٦٧ (ما بال أقوام ينتقصون علياً؟! من تنقص علياً فقد . . .) . ضعيف جداً ، تخريجه ـ مع قصة فيه ـ بسند فيه شيعي ضعيف ومجهولون ، والإشارة إلى ثبوت القصة دون حديث الترجمة ، والتنبيه على كذب مكشوف لعبدالحسين الشيعي !

٦٦٩ (سألتُ اللهَ فيك خمساً ، فأعطاني أربعاً ومنعني واحدة . . .) . موضوع ، تخريجه بسند فيه راوٍ متروك كذاب جعل لعلي رضي الله عنه إحدى خصوصيات النبي ، والكشف عن تدليسات خبيثة لعبدالحسين الشيعي في عزوه الحديث !

٦٧١ (اللهم ! إن أخي موسى سألك : ﴿قال رب اشرح لي

صدري . . .﴾ . . .) . موضوع ، طعن فيه العسقلاني ، وأبطله ابن تيمية ، وقال بوضع طرفه الأول ابنُ عدي ، وحلف الذهبيُّ على ذلك ، وتَعَقُّبُ عبدالحسين الشيعي في إيهامه القراء صحة الحديث !

٦٧٣ **(أيها الناس ! إني قد كرهت تخلفكم وتنحيكم عني . . .)** . منكر ، تخريجه مع قصة فيه بإسناد ضعيف ، استنكر المؤلف متنه ، وذكر عبدالحسين الشيعي جزءاً منه لم يقف على إسناده المؤلف ، واستظهاره أن يكون محرفاً من لفظ آخر لا يصح .

٦٧٥ **(والذي نفسي بيده ! فليقيموا الصلاة ، وليؤتوا الزكاة . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه بسند ضعيف جداً وكشف المؤلف عواره ، وتعقب الهيثمي في كلامه عليه ، وذكر مخالفة لأحد رواته في إسناده ومتنه ـ وهو مرسل صحيح الإسناد في متنه نكارة ـ ، وتخريج شاهد له لا يصح .

٦٧٨ **(يا أيها الناس ! إني قد نبأني اللطيف الخبير أنه . . .)** . **ضعيف** ، تخريجه من مصدرين عزيزين مخطوطين بسندٍ ضعيف ، وكشف كذب وتدليس الشيعي عبدالحسين في تعليقه عليه من وجهين ، وكشف عوار حديث الترجمة ، وتخريج طرفٍ منه بسندٍ صحيح ، فيه زيادة صححها الحاكم على شرط الشيخين ! وسكت عنه الذهبي ! وكشف كذب الشيعي في كلامه عليه ، وبيان جنفه وحيفه وطغيانه وحقده على أئمة السنة ـ ومنهم الإمام مسلم ـ ، وأنه يرمي غيره من أهل السنة بدائه هو ! وكشف وهاء زيادةٍ ذكرها ذاك الشيعي مع بيان نكارتها ، وعودة إلى كشف كذب الشيعي وتدليسه ! ورد افترائه على أنس بن مالك من وجوه قوية مفحمة ، والإشارة إلى سوء صنيعه في

تخريجه من «طبقات ابن سعد» بسندٍ موضوع على إرساله ، واستغلال الهالكِ الشيعيِّ عبدِالحسين حديثَ الترجمة في طعنه على السيدة عائشة رضي الله عنها !

٧٠٤ (**إنا لم نُرد هذا ، إنا لم نرد هذا**) . **ضعيف** . تخريجه من الديلمي بواسطة ، ضعفه العراقي ، ومع ذلك طعن به الشيعي الهالك على السيدة عائشة رضي الله عنها ! وتخريج طرفٍ منه بسندٍ تالف ، ثم وقوف المؤلف عليه في الديلمي ، وكشفه عواره .

٧٠٦ (**إنَّ الغيرى لا تبصر أسفل الوادي من أعلاه**) . **ضعيف** ، تخريجه ـ مع قصة فيه ـ بسندٍ فيه عنعنة ابن إسحاق ، وتعقب الهيثميِّ في تخريجه حديث الترجمة ، وذكر إعلال العراقي إياه ، وتعليق المؤلف القول بتحسين الحديث بصحة كلام الهيثمي .

٧٠٨ (**علَّمني ألف باب ، يفتح كل باب ألف باب**) . **منكر** ، تخريجه من مخطوطتي «الكامل» و«تاريخ دمشق» مع ذكر سبب وروده ، ذِكْرُ إعلال ابن عدي له بالنكارة وإقرار ابن عساكر والذهبي له ، ومتابعة الشيعي عبدالحسين لصاحب «كنز العمال» في خطأ وقع فيه ، وكشف كذب الشيعي بزيادته في الحديث ما ليس فيه !

٧١٠ الشيعة يستحلون الدسَّ والكذب في سبيل تأييد ضلالهم !

٧١٠ (**توفي ﷺ وإنه لمستند إلى صدر علي**) . **موضوع** ، تخريجه مع قصة فيه بسندٍ فيه الواقدي عن مجهول ، وبرهنة المؤلف أن حديث الترجمة موضوع ، وترجيحه أن يكون من صنع الكذابين من الشيعة أو من يساندهم ، وسَوْقه خبرين موضوعين نحو حديث الترجمة وكشفه

عن علتهما ونكارتهما ، ورد افتراء الشيعي الهالك في احتجاجه بهذه الأحاديث المنكرة وغيرها ، والكشف عن ضلاله ومكره وخبثه في استغلاله حديثاً في «الصحيح» استغلالاً سيئاً .

٧١٥ (**جاء الملك بصورتي إلى رسول الله ﷺ ، فتزوجني . . .**) . منكر بزيادة في آخره ، وهو حديث في مناقب عائشة رضي الله عنها ، صححه الحاكم والذهبي ! وفي سنده راوٍ مجهولُ الحال ، وله طريق أخرى لا يفرح بها ، وكشف تدليس الشيعي عبدالحسين في استغلاله الزيادة المنكرة في الغمز على عائشة رضي الله عنها .

٧١٧ (**دعوهن ؛ فإنهن خير منكم**) . منكر ، تخريجه مع سبب وروده بواسطة «المجمع» ، ووقوع الهيثمي في خطأ نُبِّه عليه ، والحديث في «الصحيحين» دون زيادة فيه .

٧١٨ (**أنفذوا بعث أسامة ، لعن الله من تخلَّف عنه**) . منكر ، تخريجه من «الملل والنحل» للشهرستاني مع بيان علله ، وبيان جهل الشيعي عبدالحسين البالغ بالحديث ، حتى برجال مذهبه ، ورد المؤلف فرية الشيعي في نسبته إحدى كتب الشيعة إلى أهل السنة !

٧٢٠ (**إنه لا يحل المسجد لجنب ولا حائض إلا . . .**) . موضوع ، تخريجه من مخطوطة «تاريخ دمشق» بسندٍ مظلم ، والإشارة إلى طريق أخرى ، وعدم ذكر بعض من خرجه الاستثناء الذي في آخره ، وحكم ابن القيم عليه بالبطلان والوضع وأنه من زيادة بعض غلاة الشيعة ، وذكر مخالفة لأحد رواته مما تدل على اضطرابه ، وتخريج حديث آخر نحو حديث الترجمة مع الكشف عن ضعفه ، والإشارة إلى تقصير وتساهل الهيثمي

مصدرين ـ أحدهما مخطوط عزيز ـ ، وأشار المنذري إلى تضعيفه ، وقصر الهيثمي في إعلاله !

٧٧٠ **(كان إذا فرغ من صلاته رفع يديه وضمهما . . .) . منكر بهذا السياق** ، تخريجه من مصدر عزيز بإسناد معضل ، وصله مسلم دون زيادة فيه ـ وهو المعروف ـ ، والإشارة إلى تقصير الأعظمي في عزوه إياه .

٧٧١ الإشارة إلى جهالة صاحب رسالة «الألباني ، شذوذه وأخطاؤه» ، وأن الرسالة محشوة بالبهت والافتراء على الشيخ الألباني ، وبالجهل بعلم الحديث ومصطلحه ، والطعن في أهل الحديث ، مع التعصب الشديد للمذهب الحنفي !

٧٧٢ ورع الشيخ الألباني ـ رحمه الله ـ في اتهامه الناس ، واستخارته الله تعالى قبل الرد على المخالف .

٧٧٣ **(ما من عبد يمرض إلا أمر الله حافظه أن . . .) . ضعيف** ؛ إسناده شديد الضعف ، خولف أحد رواته في إسناده ، وتخريجه موقوفاً بسندٍ جوَّده المؤلف ثم تراجع عنه ، وشيء من دقة المؤلف في قراءته المخطوطات .

٧٧٤ **(من عاد مريضاً وجلس عنده ساعة . . .) . موضوع** ، تخريجه من ثلاثة مصادر ـ أحدها عزيز مخطوط ـ ، وتعقب المؤلف على أبي نعيم ، مع كشفه عن علل حديث الترجمة ، واستظهاره وقوع سقطٍ في إحدى المصادر .

٧٧٥ **(لا ترد دعوة المريض حتى يبرأ) . موضوع** ، تخريجه من مصدر مخطوط عزيز بسندٍ تالف ، أشار إلى ضعفه الحافظ المنذري .

٢ ـ الأحاديث الضعيفة مرتبة على الحروف

(أ)



٣ ـ الكتب الفقهية للفهرس الرابع



٤ ـ الأحاديث الضعيفة مرتبة على الكتب الفقهية والأبواب مرتبة على الحروف

١ ـ الأخلاق والبر والصلة

٢ ـ الأدب والاستئذان

٣ ـ الأذان والصلاة والمساجد

٤ ـ الأضاحي والذبائح والأطعمة والأشربة والرفق بالحيوان

٥ ـ الإيمان والتوحيد والدين والقدر

٦ ـ البيوع والكسب الزهد

٧ ـ التوبة والمواعظ والرقائق

٨ ـ الجنائز والمرض والموت

٩ ـ الجهاد والسفر والغزو

١٠ ـ الحج والعمرة

١١ ـ الحدود والمعاملات والأحكام

١٢ ـ الخلافة والبيعة والإمارة

١٣ ـ الزكاة والصدقة والهبة

١٤ ـ الزواج وتربية الأولاد

١٥ ـ السيرة النبوية

١٦ ـ الصيام والقيام

١٧ ـ الطب والعيادة

١٨ ـ الطهارة والوضوء

١٩ ـ العلم والسنة

٢٠ ـ الفتن وأشراط الساعة والبعث والجنة والنار

٢١ ـ فضائل القرآن والأدعية والأذكار والتفسير

٢٢ ـ اللباس والزينة واللهو

٢٣ ـ المبتدأ والأنبياء وعجائب المخلوقات

٢٤ ـ المناقب والمثالب

٥ ـ الأحاديث الصحيحة مرتبة على الحروف

(ن)

(هـ ـ و)

٦ ـ الآثار مرتبة على الحروف

٧ ـ غريب الحديث



٨ ـ الرواة المترجم لهم

(ب)

(ث)

(ج)

(ش)

(ص)

(ض)

(أسماء النساء)